جامعة الدول العربية

معهد الدراسات العربية العالية

رسائل وبحوث

العرب والترك

في العهد الدستوري العثماني

١٩٠٨ - ١٩١٤

رسالة قدمها

توفيق علي برو

للحصول على درجة الماجستير

في التاريخ العربي الحديث

١٩٦٠

دار الهنا للطباعة ت : ٨١١١٢٧

تقديم الرسالة

للأستاذ محمد شفيق غربال

صاحب هذه الرسالة ـ السيد توفيق برو ـ كان عضو الفوج الثانى من مبعوثى وزارة التربية فى دمشق للدراسة بمعهد الدراسات العربية . (وكان هذا قبل قيام الوحدة) . وقدم الينا ناضجا ، اكتسب معارفه النظرية فى جامعته كأحسن ما تكتسب المعارف ، وزاده التدريس تمكنا من العلم ـ واكتسب من بيئة الكفاح السياسى الوطنى فى سورية فهما لمعانى النضال ـ قدم الينا كما وصفت ، وفى معهد الدراسات العربية اختلط بأقرانه من الشباب العربى واستمع الى أساتذة لهم مكانتهم فى مختلف الحواضر العربية ، واستخدم موارد العلم بالقاهرة وبالمعهد لأقصى حدود الاستخدام فأرضى بهذا كله أساتذته ، واستحق تقدير من وثقوا به فأتاحوا له الفرصة التى أتاحوا .

وحينما تعين علينا أن نختار موضوعا للدراسة لم أتردد فى أن اقترح عليه موضوعا صعبا لا يستطيع أن يمضى فيه الا الطالب الناضج الذى يجمع بين التحصيل العلمى والخبرة بشئون الحياة السياسية العامة . فاتفقنا على أن يكون الموضوع العلاقة بين العرب والترك فى فترة الحكم البرلمانى من التاريخ العثمانى الحديث ـ أى منذ اعلان الحكم الدستورى فى ١٩٠٨ الى قيام الحرب العالمية الاولى فى ١٩١٤ ـ ١٩١٥ ، وتوفيق يجيد التركية وهو من أبناء اللواء السليب ـ اسكندرون ـ فله بالترك وبالعقلية التركية علاقة . وقدرنا أهمية الموضوع ، قدرنا انطلاق الاقلام بعد انحلال النظام الحميدى ، وقدرنا صعاب الحكم النيابى كما قدرنا فى نفس الوقت ما أتاحه للعرب وللترك من فرص لحل مشكلاتهم ، وقدرنا انتقال ميدان العمل من أقطار خارج السلطنة وداخل السلطنة نفسها ، وتحول العمل من ميدان الجهود السرية أقرب ما تكون للمؤامرات الى الجهود الصريحة المسئولة .

وانا لنعرف أن الحقائق الاساسية فى موضوع العرب والترك يعرفها الناس على وجه من وجوه المعرفة . نعرف أن الترك سرى فيهم سم العنصرية من بعض الحركات الاوربية ، وأنهم يعملون على أن يقيموا دولة تركية وأن يسودوا غيرهم ، ونعلم أن العرب كانوا فى حيرة بين الابقاء على الدولة وبين خطر الوقوع فى مناطق النفوذ الاوربى ـ نعلم هذا وأمثاله ولكن ـ وان صح القول ـ على أساس من الاستنتاج أو من التصور فجاء توفيق وقدم لنا مادة الحكم الصحيح .

قدم لنا مادة الحكم الصحيح بدراسة العلاقة بين الترك والعرب دراسة تفصيل وتمحيص لجوانبها المختلفة سواء فى ذلك ما يتعلق بها فى دوائر الحكم والهيئات التشريعية وما نشر منهـا فى الصحف وغيرها من أدوات التعبير العام . وسواء فى ذلك ما ارتبط بالشئون العامة أو ما اتصـل بالمباحث الاقليمية . (وخير مثال لهذا ما جاء عن اليمن) . وقدم لنـا توفيق على هذا النحو اضافة جدية للعلم . شهد له بهذا الاساتذة الذين فحصوا عمله ، وقام المعهد بتعميم الاستفادة منها بنشرها مطبوعة .

انى لارجو أن تتاح لتوفيق فرصة اتمام عمله . وانى لارجو أن تتـاح له فرصة الدرس فى تركية نفسها . والجمهورية العربية لها صلات ثقافية بمختلف الشعوب والممالك ، وخير من يقومون عليها أولئك الشبان العرب الذين اكتسبوا بالبحث معرفة وثيقة بتلك الشعوب والممالك . وعلى الله قصد السبيل .

محمد شفيق غربال

معهد الدراسات العربية

١٩٦١

مقدمة البحث

هذا البحث ، الذى أقدمه للحصول على درجة الماجستير فى التاريخ العربى الحديث ، يستهدف دراســة علاقات العرب بالترك خلال الفترة الدستورية التى مر بها العهد العثمانى من ١٩٠٨ إلى نشوب الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ ، وقد وقع إختيارى عليه لأن هذه الفترة الهامة فى تاريخ العرب ، على كثرة ما كتب حولها ، لم تبحث حتى الآن بحثا علميا مفصلا ، وظلت حتى الآن بشكل يكتنفها كثير من الغموض ، وخاصة مايتعلق منها بنشاط النواب العرب فى مجلس المبعوثان ، وصلاتهم ببعضهم وبزملائهم من الترك وبالحكومة ، ومايتصل بالأحزاب السياسية العثمانية المشتركة ، المعارضة لحزب الحكومة ، والأحزاب العربية الصرفة والأحزاب القومية التركية .

وقد قسمت البحث إلى بابين أولهما تمهيدى يحتوى على فصل واحد بحثت فيه فترة ماقبل الدستور ، منذ إبتداء عهد التنظيمات حتى الانقلاب الدستورى ، بحثا مجملا مع شىء من التفصيل فى اليقظة الأدبية العربية ونشاط الأحرار العثمانيين المخالفين لاستبداد السلطان عبد الحميد . وأما الباب الثانى فيحتوى على ستة فصول أولها فى موقف العرب من إعلان الدستور ، والثانى فى نضال العرب ضد استبداد الاتحاديين ضمن النطاق الادارى . والثالث فى نضالهم ضدهم فى مجلس المبعوثان ، والرابع فى علاقة العرب بالترك فى عهد الحكومة المنبثقة عن حزب الحرية والائتلاف ، والخامس فى علاقتهم بالترك فى عهد الفترة الثـانية من حكم الاتحاديين ، والسادس فى التطور الاجتماعى والسياسى الجديد وموقف العرب منه .

لقد واجهتنى ، فى معالجة هذا البحث ، عقبات وصعوبات ، كان أهمها

مشكلة فقدان المصادر والوثائق الرسمية . لكنى سعيت جهدى للتغلب عليها بالتفتيش والبحث عما يقوم مقامها بين الكتب والجرائد والمجلات المعاصرة التى كانت تنشر كثيراً من هذه الوثائق ، وبذلت ما بوسعى لأتلمس أصحها وأوثقها . إن المصادر التى وقعت فى يدى قسمان :

١ — قسم الكتب الأجنبية والعربيـــة التى تدور حول بعض نقاط الموضوع ، وكانت عبارة عن شذرات منشورة فى شتى الكتب . على أن بعض الكتب خاصة منها الافرنجية وبعض الكتب التركية قد زودتنى بمعلومات أفسحت أمامى طريق التبسط فى البحث وتنوير طريقى للاستفادة من المصادر الأصلية .

٢ — قسم الوثائق الدبلوماسية الافرنسية والإنجليزية ، والمجلات الافرنجية والعربية ، وبعض مجلدات من مجـــلة تركية ، والجرائد العربية المصرية والسورية .

١ — الكتب العربية والأجنبية :

من أهم الكتب التى اعتمدت عليها كتاب Engelhardt المسمى . . La Turquie et le Tanzimat ومؤلفه دبلوماسى إفرنسى قضى شطراً كبيراً من حياته فى عاصمة الدولة فى العهد الذى تكلم عنه ، وقدمدنى هذا الكتاب هو وكتب أخرى افرنسية من تأليف Landemont, Victor Bérard وخاصة كتاب Paul Fesh المسمى Constantinople aux derniers jours d'Abdul Hamid والكتاب التركى «عبدالحميد ودور سلطنتى» لمؤلفه الضابط التركى «عثمان نورى» ، وكان ضليعاً باللغتين الافرنسية والألمانية بحيث كان يدرس الثانية فى المدرسة الحربيـــة ، ويعمل فى تحرير جريدة «ترجمان حقيقت» ، أقول قد مدتنى هذه الكتب بمعلومات وافية عن قانون الولايات

العثمانى القديم الذى صدر سنة ١٨٦٤ فى عهد السلطان عبد العزيز وعن كيفية اختيار ممثلى المجالس المحلية فى الولايات والقرى ، وسير سلاطين بنى عثمان فى النصف الثانى من القرن ١٩ ، بمساعدة بعض المصلحين ، نحو النظام المركزى ، وتشديد قبضة الدولة على ولاياتها . وقد جاءت أكثر المعلومات فى هذه الكتب مطابقة ومؤيدة بعضها لبعض مما جعلنى أثق بصحتها ، خاصة وأن أصحابها ، لاسيما «عثمان نورى و Engelhardt, Fesh من المعاصرين الذين اتصلوا بالحوادث مباشرة . وقد جاء فى تقديم كتاب الأول من هؤلاء ، الذى نشر كتابه بعد وفاته ، إنه كان من أنزه الضباط الأتراك ومن أكثرهم جدية وأخـــلاقا متينة ، كان منصرفا إلى التعليم وكتابة التاريخ العسكرى والمدنى والعمل فى بعض الجرائد «كصباح» و «ثروت فنون» و «ترجمان حقيقت» ، قبيل وبعد إعلان الدستور ، لكنه أرسل فى بعثة تعليمية إلى «فيينة» بعد الانقلاب وتوفى هناك . كما استندت فى الفترة الدستورية على كتب حرصت ما استطعت أن تكون أصلية منها كتاب «عبرة وذكرى» لسليمان البستانى ، مبعوث بيروت ، ومجموعة آثار رفيق بك العظم محررة بقلمه ، والجرائد والمجلات ، بالإضافة إلى كتاب تركى هام باسم «الأحزاب السياسية فى تركيا» من تأليف T. Z. Tunay وقد أفادنى كثيراً فى معرفة الأحزاب التى قامت فى تلك الفـترة وعن برامجها وأسماء أعضائها وعلاقاتها بعضها ببعض ومع جمعية الاتحاد والترقى ، والتعديلات التى أجراها الاتحاديون فى برامج جمعيتهم من سنة إلى أخرى . وقد جاء معظم ما عثرت عليه فيه ، من البرامج والتعديلات ، مطابقا لما كانت تذيعه الجرائد اليومية ، بحيث أتيح لى أن أطابق المعلومات وأقابلها واستصفى أصحها . وثمة كتاب آخر عاصر صاحبه الحوادث وهو كتاب «A. Mandelstam» المسمى . . . Le Sort de l'Empire Ottoman ، وكان مؤلفه يتولى منصب الترجمان الأول للسفارة الروسية فى الآستانة ، وكان يحضر جلسات مجلس المبعوثان ، ومتصلا بالحوادث اتصالا وثيقا . وقد بحث الفترة التى مرت قبل حرب البلقان ،

والحرب العالمية ، بروح حيادية ، حتى أننى لمست فيه من الحياد والانصاف للترك أكثر من كتب الأتراك أنفسهم ، وقد استفدت منه خاصة فى تعديلات الدستور وما أثار حولها من مسائل وخلافات ، وفى معرفة عدد النواب وغير ذلك ، إلا أننى اقتصرت عن الاعتماد عليه حينما توترت العلاقات بين الدولة العثمانية والدول الأوربية لأنه يمثل دولة معادية ، إلا فى بعض المعلومات التى كان يؤيدها منطق سير الحوادث .

أما كتاب «مذكرات إسماعيل كمال بك» . Memoirs of Ismail Kémal Bey فكان اعتمادى عليه فيما رواه عن عهد ما قبل الدستور أكثر من اعتمادى عليه فى حوادث ما بعد الانقلاب الدستورى ، باعتبار أنه من معارضى الاتحاديين ، وحرصت على أن أقارن معلوماته بمعلومات غيره من المصادر كى استوثق من صحتها . وقد أفادنى هذا الكتاب فى معرفة أشياء كثيرة عن تصرفات عبد الحميد وعن أعمال الأحرار العثمانيين فى باريس ومؤتمراتهم فيها . وكذلك كتاب « جورج سمنه » La Syrie فقد اعتمدت عليه فى فترة الاستبداد الحميدى وفى الفترة الأولى من إعلان الدستور أكثر من بعدها ، إلا فى المعلومات التى تتفق مع غيره من المصادر ، مع أن المعلومات التى جاءت فيه كان لا يشوبها شىء من التحيز ، إذ كان فى السنين الأولى من إعلان الدستور عثمانياً مخلصاً كبقية العرب الذين ساروا هذه السيرة . كذلك كان اعتمادى كبيراً على كتاب « القضية العربية » لأحمد عزة الأعظمى العراقى ، الذى كان من أعضاء بعض الجمعيات العربية ، وقد عالج الحوادث بروح النزاهة ، وقد كان منصفاً فى حكمه على الأشخاص ، مدحهم حينما استوجبوا المديح وانتقدهم حينما استحقوا الانتقاد ، ولم يخلص من يده لا الزهراوى ولا عبد الكريم الخليل . وقد استوثقت بكثير من محتوياته بمقارنتها بمعلومات الجرائد فكانت مطابقة . ومثله كتاب « أسعد داغر » المسمى « ثورة العرب » ، والكتاب منشور بدون اسم المؤلف ، بل ذكر بأن المؤلف هو أحد أعضاء الجمعيات العربية ، ولكنى تأكدت أن صاحبه هو أسعد داغر من رسالة بعث بها إلى

الدكتور فاضل حسين ، أستاذ التاريخ فى دار المعلمين العليا ببغداد ، وكان قد حاضر فى معهد الدراسات العربية فى العام الماضى ، ومن تنويه الأستاذ أحمد طربين فى رسالته « الوحدة العربية » (ص ٢٣) بهذه الحقيقة وبأن المؤلف هو الذى أعلم المومى إليه بكونه صاحب الكتاب . صحيح قد يكون هذا الكتاب قد وضع من قبل المؤلف بناء على تكليف من الانجليز ، بعد نشوب الحرب العالمية الأولى ، لكن المعلومات التى فيه مطابقة تمام الانطباق لبعض ما عثرت عليه منها فى غيره من المصادر الأصلية ، وكثير مما فيه من الوثائق مأخوذ عن مجلة المنار بالحرف ، وأما معلوماته فبعضها مقتبس من الجرائد اليومية ، شأنه فى ذلك شأن كتاب عزة الأعظمى ، ولم يكن عندى شك فى أمانة الاثنين ووقوفهما على الحوادث الجارية ، خاصة وأن الاثنين من أعضاء الجمعيات العربية المعاصرة للحوادث ، وفى كتابيهما بعض التطابق .

وأما مذكرات جمال باشا ومنشورات الجيش الرابع فى دمشق عن « إيضاحات المسائل التى جرى بحثها فى ديوان الحرب بعاليه » ، فاننى كنت حذراً منها تمام الحذر ، لم استند عليها إلا فى الحقائق التى يعترف الترك فيها على أنفسهم أو ما تتعلق باسرار سياستهم الخارجية ومناوراتهم الدبلوماسية مع الدول . وإذا جئت إلى مذكرات سليمان فيضى « فى غمرة النضال » فإن عيب هذا المؤلف أن التواريخ التى يوردها مغلوط معظمها ، فكنت مضطراً إلى التدقيق والتنقيب لتصحيحها ، ثم أنه يورد المعلومات الخاصة بالتاريخ التركى الصرف مغلوطة ، وهذه لم التفت إليها ، وقد نقدت بعض معلوماته فى خلال الرسالة ولا أرى لزوماً لإعادتها ، إنما لا بد من الإشارة إلى أن المعلومات التى يرويها عن مشاهداته بالذات وعن أعماله هو وزملائه فى مجلس المبعوثان عام ١٩١٤ ، وحوادث البصرة بين طالب بك النقيب والاتحاديين فانها صحيحة مئة بالمئة . وقد آثرت الاستناد عليها بالدرجة الأولى لأنه كان الصق الناس بها وكانت أيضاً مؤيدة من المصادر الأخرى . ومن

المذكرات التى أعتمدت عليها «مذكراتى فى نصف قرن» لأحمدشفيق باشا فى كل ما يتعلق بحوادث مصر فى تلك الفترة ولم يكن لدى شك بأنها كانت صحيحة لما اشتهر عن صاحبها من نزاهة وصدق. ومن الكتب التى اعتمدت عليها، نوعا ما، أيضاً كتاب «الثورة العربية الكبرى» لأمين سعيد، وقد وضع كثيراً من الوثائق التى جاءت مطابقة لما جاء فى المنار وغيره من المصادر الأصلية. إنما لاحظت أن المؤلف أورد نص برنامج جمعية العهد الذى نقدته فى الرسالة ولم يؤيده منشىء الجمعية عزيز المصرى باشا، وقد جاء نفس النص فى كتاب «أحمد عزة الأعظمى» ويظهر أن هذا الأخير أخذه عن الأول، وقد يكون البرنامج مأخوذا من الضباط الذين خلفوا عزيز المصرى والذين قد يكونون حوروا البرنامج. ومن الكتب التى اعتمدتها كتاب «جهاد الأبطال» للسيد الطاهر الزاوى، عن الحرب الطرابلسية، فقد اعتمدت عليه، بعد المقارنة بينه وبين بعض المصادر الأصلية، مثل تعليقات الأمير شكيب ارسلان على تاريخ ابن خلدون وما جاء فى مجلة المنار عن هذه الحوادث، وكانت كلها مطابقة لبعضها أحيانا ومكملة أحيانا أخرى. وأما كتاب المؤتمر العربى الأول الذى جمعه محب الدين الخطيب، فلم يكن لدى شك فى صحة ما جاء فيه لأنها محاضر المؤتمر نفسها، كما جاءت التعليقات مطابقة لما عثرت عليه فى الجرائد عن المؤتمر.

ومن أهم الكتب التى اعتمدت عليها كتاب الأستاذ التركى الجامعى «أحمد أمين»، محرر جريدة «وطن» التركية وإسمه Turkey in the World War فأخذت عنه بنوع خاص ظروف دخول الحكومة العثمانية فى الحرب العالمية وكيفية نشوء الأفكار القومية التركية وروادها الأوائل وكانت أتم وأكمل المعلومات التى عثرت عليها فى المصادر الأخرى. واستندت أيضاً على بعض المصادر العراقية مثل كتاب «مقدرات العراق السياسية» لمحمد طاهر العمرى و «تاريخ الثورة العراقية» لعبدالرزاق

الحسنى، و «شخصيات عراقية» لخيرى العمرى. والأول منها والأخير دقيقان ودراستهما توحى بالثقة فى كل ما يتعلق بالعراق.

هذه أهم الكتب الأساسية التى أعتمدتها إلى جانب كتب أخرى أقل أهمية.

٢ — أما الجرائد والمجلات والوثائق الدبلوماسية الأفرنسية والانجليزية فكانت الأساس المعتمد فى رسالتى.

وقد أتيح لى الأطلاع على الوثائق الدبلوماسية الأفرنسية أكثر من الإنجليزية، وكان اعتمادى عليهما لبيان وجهة نظر الدول التى تتكلم باسمها أكثر من إيراد حقائق عامة، وإذا لم أكن قد استطعت التبسط فى الوثائق الإنجليزية ... « British Documents on the Origins of the war » جامعها Gouch and Temperley .. فأننى استعضت عنها بالوثائق الإنجليزية المنشورة فى كتاب « Hurewitz » الذى يحمل عنوان Diplomacy in the Near and Middle East, a documentary Record, (1535-1914) وهى فى جزئين، وتحتوى على المعاهدات التى عقدت بين انجلترا والدولة وبقية الدول، والظروف التى أحاطت بعقد كل واحدة منها.

على أن المجلات التى اعتمدت عليها لم تكن بدرجة واحدة من الأمانة. فقد لمست فى الهلال تحيزاً كبيراً للترك وصل إلى حد التملق، لذلك كان اعتمادى عليها قليلا بالرغم من مطالعتى جميع أعدادها. من هذه الناحية كان المقتطف أفضل، إنما أعتمدت على المقتطف بصورة خاصة فى الحديث عن النهضة العلمية والأدبية والمدارس والمطابع .. الخ فى النصف الثانى من القرن ١٩، وقد عثرت فيها على محاضرات قيمة لبعض أساطين المفكرين العرب. وقد تميزت المقتطف بروح الأعتدال والفهم الصحيح لحوادث الأنقلاب العثمانى.

أما المنار فهى المجلة التى هيأت لى أوفر مادة من بين المجلات. صحيح

عالجت الأمور بحماس الخصم للاتحاديين ، لكن صاحبها الشيخ رشيد رضا كان مخلصا للدولة وللرابطة العثمانية ، وللإسلام ، وكانت له آراء صائبة ، وان تكن فى بعض الأحيان متطرفة وخاصة ما كان منها متعلقا باللغة العربية ، لكنى كنت أحاذر الانسياق معـــه ، ولم أكن أعتمد إلا على ما أتأكد من صحته . وكان أكثر عتمادى على الوثائق التى نشرها ، سواء منها الرسائل التى بعث بها إليه الأدريسى والزهراوى أو بعض الكتاب اليمنيين أو مانشر فيها من الأحاديث الصحفية مع بعض كبار المسؤولين من ضباط الترك الذين اشتركوا فى حرب اليمن أو برامج الأحزاب كاللامركزية والجمعية الإصلاحية فى بيروت، والتى أقتبسها عنه غيره من المؤلفين العرب الذين مررت على كتبهم . وقد بلغ من اخلاص السيد رشيد رضا للدولة ومن نزاهته أنه لم يتأخر عن نقد برامج الأحزاب العربية فيما إذا رأى فيها جوراً على حقوق الدولة، لذلك فانه أثار أمامى كثيراً من الأمور الغامضة.

هذا من حيث المجلات العربية ، أما المجلات الأجنبية فقد أطلعت على ثلاثة مجلدات من « إسلام مجموعة سى » (المجموعة الإسلامية) التركية التى تولى القوميون الترك التحرير فيها ، وعالجوا فيها القضايا الإسلامية على صعيد الفكر المتحرر . وقد أطلعتنى على آراء الترك واتجاههم فى التربية الإسلامية الجديدة وكيفية فهمهم للتطور الاجتماعى الجديد ، وعلى جهدهم المبذول لإنماء الروح القومى فى الشبيبة التركية . كما أطلعت على جميع أعداد مجلة Revue du Monde Musulman من ١٩٠٨ — ١٩١٦ وقد تولت معالجة قضايا العالم الإسلامى السياسية والاجتماعية . وعيب هذه المجلة أن بعض كتابها كانوا يميلون إلى تشويه فكرة الجامعة الإسلامية ، وكان بعضهم يخطىء خطيئات فاحشة فى بحث حوادث الانقلاب العثمانى، فكنت حذراً فى حالة الاعتماد عليها ، فالجأ إلى المقارنة والتصفية . إنما أدق منها كانت مجلة « Correspondance d'Orient » التى كان الدكتور جورج سمنه المحرر

الرئيسى فيها ، هو وشكرى غانم ، وقد خاضت هذه المجلة فى السياسة العثمانية إلى قمة رأسها ، إنما كان عيبها أنها أفرنسية الميل، إستعمارية الهدف ، فكان اعتمادى عليها أكثر فى فترة السنين الأولى من الدستور عندما كانت مخلصة فى عثمانيتها ، ولم يكن قد ظهر عليها التحيز للدول الأوربية بوضوح ، وقد تأكد لى إخلاصها هذا من محاربتها لميل رشيد مطران صاحب المنشور الشهير الذى وردت قصته فى الرسالة وغير ذلك من المسائل كنشرها خطب سليمان البستانى ، ورسالة شكرى غانم فى انتقاد الحكومة العثمانية ، وظل اعتمادى عليها مع متابعة المقارنة والتصفية للمعلومات ، إلى أن بدأت تميل إلى السياسة الاستعمارية على المكشوف ، عند ذلك صرت استشهد بما جاء فيها عند حديثى عن سوء نوايا الدول الأخرى ضد الدولة العثمانية . وهكذا كانت الريبة والشك يسيران أمامى وأنا أتابع مطالعاتى فيها .

ولنأت إلى الجرائد العربية : فالأهرام كانت أولى الجرائد التى طالعتها ، وقد لاحظت دقتها ، وتأكد لى صدق الأخبار التى يرسلها إليها مكاتبها فى الآستانة ، إبراهيم سليم النجار ، الذى كان من المشتغلين فى القضية العربية ، وله مقالات قيمة حولها فى الكورسبوندانس دوريان ، كما كان يكتب فى جريدة « الطان » الافرنسية ، كانت الأهرام عبارة عن منبر حر ، تفتح صدرها للجميع : الانصار والخصوم على السواء . تنشر مقالا لكاتب عربى ، ثم تجد فى العدد الذى يلى العدد الأول ردا عليه من قبل كاتب تركى بحرفيته ، ثم تتوالى الردود من الجانبين على صفحاتها ، إلى أن يأتى كاتب ثالث أو رابع فيشترك فى المناقشات أو يقترح إنهاءها وهكذا دواليك . والواقع أن هذه المناقشات قد أفادتنى كثيرا . ومع ذلك كنت لا أعتمد أخبار برقيات ورسائل مكاتبيها إلا بعد الاستيثاق من صحتها بالمقارنة والتمحيص وكثيرا ما كنت أهمل خبرا أو رأيا أشك فى صحته . والخلاصة كانت الأهرام أكمل وأدق جرائد تلك الفترة ، كما كانت تتوخى فى محاضر

جلسات مجلس المبعوثان الصحة وأن كانت ، كغيرها ، تنشرها موجزة جدا . وكنت فيما يتعلق بهذه المحاضر مضطرا أن أجمع ما كتب فى مختلف الجرائد عنها وأقابل بينها وأؤلف منها صورة مؤتلفة . أما جريدة المؤيد فقد كانت تهيىء لى المقالات المترجمة عن الجرائد التركية بشكل أوفى وبعبارة أوضح ولغة أسلم ، ثم أن مقالات الإصلاحيين العرب فيها كانت تهيىء لى مادة دسمة أستخلص منها كثيرا من الحقائق . صحيح أن صاحبها الشيخ على يوسف كان عدوا للاتحاديين ، مع إخلاص وولاء للدولة العثمانية ، ومشايعا لخديوى مصر ولعزت باشا العابد ، إلا أننى لم أكن أعير الاهتمام الكبير لآرائه ومقالاته ، لعلمى بذلك ، بل أن الذى كان يهمنى مما ينشر فى هذه الجريدة هو برقيات ورسائل الآستانة التى لم يحصل عندى شك بصحتها لأنها كانت تتفق مع البرقيات والرسائل التى تأتى للجرائد الأخرى ، كما كان يهمنى الإطلاع على آراء الإصلاحيين العرب من مقالاتهم فيها ، وعلى آراء الخصوم المترجمة عن الجرائد التركية والمنشورة فيها ، وكثيرا ما كنت أجد مقالا مترجما فيها وأجد ترجمة أخرى له فى جريدة أخرى فألجأ إلى مقابلتهما وكنت ألاحظ أن ترجمة المؤيد أدق وأوفى . ومما تجب ملاحظته أن شأن المؤيد قد انخفض بعد وفاة صاحبها فى ٢٥ / ١٠ / ١٩١٣ فلم تعد تهتم بالقضايا العثمانية إلا قليلا .

لقد أطلعت أيضاً على مجلدين، يتضمنان فترة عشرة أشهر من ١٩١٢/٧/١٠ إلى ٢٩ / ٤ / ١٩١٣ ، لجريدة اتحادية هى « الرأى العام » البيروتية لصاحبها « طه المدور » الذى كان الاتحاديون يستدعونه ، مع محمد باشا المخزومى ، وعبد الرحمن اليوسف وغيرهما من معارضى الإصلاح اللامركزى ، إلى الآستانة للاستعانة بهم على الإصلاح العربى الصحيح . وكانت فرصة سعيدة لى أننى اطلعت على هذا اللون من الصحف الحزبية كى تعدل غيرها من الجرائد ذات الميل المضاد ، إنما الاعداد التى وقعت فى يدى كانت قليلة

بالنسبة لفترة البحث . والجريدة ، بقطع النظر عن مجادلاتها الحزبية ، كانت تتوخى الصدق فى نشر الوثائق وخطب المبعوثين العرب التى كانت تثبتها بحذافيرها ، إنما كانت للأسف قليلة جدا .

ومن الجرائد الحزبية التى اطلعت عليها « اللواء » لسان حال الحزب الوطنى المصرى ، وقد أفادتنى من حيث معرفتى بميل الحزب الوطنى إلى الجامعة الإسلامية — العثمانية وتشبثه بها لنفض نير الاحتلال الانجليزى عن مصر ، وموقف الحزب من العلاقات العثمانية — الانجليزية فكانت أوثق مصدر أصيل أستقى منه هذه المعلومات .

أما جريدة «المفيد» البيروتية فقد كانت حقا جريدة بلغت من المستوى الرفيع ما يستثير الأعجاب . ذلك أن صاحبها الشهيد عبد الغنى العريسى ، مع كونه من شباب العرب المتحمسين لقوميتهم ووطنيتهم ، لكنه ، بفضل ثقافته العالية ، كان يعالج الأمور بروح العالم الدقيق وبفهم عميق للمشكلة العربية ، مدعما آراءه بأقوى الحجج . وكانت للجريدة ميزة ترفع من قيمتها هى أنها لا تورد الخبر إلا إذا استوثقت من صحته وإلا فإنها تبدى تحفظها وقد تبادر إلى التكذيب متى تبينت العكس أو تؤيده متى تأكدت من صحته، وذلك فى الاعداد التالية لنشره . أما الوثائق وبرامج الاحزاب ونصوص اللوائح الإصلاحية وبلاغات السلطات المحلية والمركزية فإنها كانت تنشرها حرفيا ، ولم أجدها فى مكان آخر على صورة أصح مما رأيتها فى « المفيد » . وقد أتاحت لى المفيد أسعد فرصة حينما أطلعت فيها على قانون الولايات الجديد العثمانى لعام ١٩١٣ ، بأكمله وهو مكون من أكثر من (٥٠٠) مادة ، وكانت مناقشة صاحب المفيد للقانون ، ونقده إياه ، نقدا بلغ درجة عالية فى المستوى . وأكثر من ذلك اتاحت لى « المفيد » أن أطلع على مئات من مقالات متنورى شبان العرب الذين ذهبوا ، فيما بعد ، ضحايا لمشانق جمال باشا ، فأوضحت فى ذهنى حركة نمو الأفكار القومية فى الفترة الأخيرة

من رسالتى ، وقد أوردت أهم هذه المقالات موجزة ، ضمن رسالتى . إنما الذى أسفت عليه أن الاعداد التى حصلت عليها من هـــذه الجريدة كانت قليلة لاتتعدى فترة عام واحد : من ١١/١٢/١٩١٢ إلى ٣٠/١١/١٩١٣ .

أن الأطار الذى وضعته لرسالتى هو بحث العلاقات العربية — التركية بشكلها الجامع ، متطرقا إلى جميع الأقطار العربية ، الواقعة ضمن أراضى السلطنة العثمانية ، ما استطعت إلى ذلك سبيلا . إنما إذا كنت قد تجاوزت بحث بعض أوضاع البلاد العربية العثمانية اسما — كمصر ومتصرفية جبل لبنان ، مع فارق درجة الاستقلال بينهما — بالتفصيل ، أو تحاشيت التطرق إلى بعض الأمور التى جدت فى غيرها ، كالحجاز ونجد واليمن وغيرها من مناطق الجزيرة العربية ، فما ذلك إلا لأن هذه الأقطار إما أن يكون بعضها وقد تابع حياته السياسية بشكل مستقل عن الدولة كمصر ، أو زال التوتر بينها وبين الدولة إلى حين كمتصرفية جبل لبنان (حتى نشوب الحرب العالمية والغاء امتيازاتها) ، وإما أن تكون الحوادث التى جدت فى بعضها الآخر كالحجاز وغيرها قد اتخذت مجرى آخر من العلاقات الخارجية يكون الأمر فيها أكثر استقامة لو بحثت تطوراتها مع ماسيتبعها من حوادث الثورة العربية الكبرى التى تخرج عن نطاق موضوع رسالتى .

هذا موجز للمجهود الذى بذلته فى تحضير هذه الرسالة التى أقدمها بين يدى اللجنة الكريمة ، عساى أن أكون قد وفيت ببعض الواجب ولا يسعنى فى هذه المناسبة السعيدة إلا أن أقدم جزيل الشكر وعرفان الجميل لسيادة المشرف على الرسالة ، مدير المعهد الأستاذ الكبير ، عميد التاريخ العربى ، محمد شفيق غربال الذى منحنى من وقته الثمين ، وتوجيهاته الصائبة ماهون العبء الذى أخذته على عاتقى ، كما أشكر سلفا السادة أعضاء لجنة التدقيق والمناقشة الدكتور أحمد عزت عبد الكريم ، والدكتور نور الدين حاطوم ، لما سيتجشمونه من تدقيق الرسالة وتصويب مايرونه فيها من نواقص ، آملا أن يرى القارىء العربى بعض الفائدة مما كتبت .

الفصل الأول

تمهيدى

العرب والترك قبل الانقلاب الدستورى

عهد التنظيمات والادارة المركزية

لقد حددت علاقات العرب بالترك العثمانيين لزمن طويل حقيقتان هامتان : أولاهما أن العثمانيين لم يفرضوا على الولايات الجديدة التى دخلت فى حوزتهم ، أثناء توسعهم فيها ، القوانين والأنظمة العثمانية الصرف ، لئلا يخلوا بتنظيمات هذه البلاد الاقتصادية ، بل كانوا يكتفون بعد إخضاعها ، بفرض سيطرتهم العسكرية والسياسية عليها ويتركون لشعوبها مؤسساتهم القديمة [١] ، وحرية الاحتفاظ بلغتهم وعوائدهم وتقاليدهم ، وممارسة طقوس دياناتهم بصورة علنية ، وحرية التقاضى فى الأمور الشخصية ، والمدنية لدى رؤسائهم الروحيين ، بيد أنه قد فرض على المسيحيين منهم الجزية التى كانت عبارة عن بدل الأعفاء من الخدمة العسكرية [٢] . وهكذا فإن مناطق من ألبانيا والجزيرة العربية قد احتفظت بتنظيماتها القبلية والاقطاعية برئاسة أمرائها الوراثيين الذين كانوا يقلدون الرئاسة بألقاب عثمانية وفقاً لمقتضيات

(١) Z. Zeine — Arab — Turkish relations, P. 20.

(٢) Mohammed Ferid Bey — Etude sur la crise Ottomane, P. 6.

الخدمة العسكرية ، مع أنهم لم يكونوا تابعين للإدارة المباشرة إلا بالاسم (١) .
والحقيقة الثانية هى أن العثمانيين حينما كانوا يندفعون نحو الغرب ، فى موجة
حروبهم ، وفتوحاتهم فى البلاد المسيحية ، كان المسلمون فى مختلف أنحاء
العالم يعتبرون هذه الحروب جهاداً فى سبيل الله، وتوسيعا لرقعة الإسلام (٢)،
وأن السلطان سليم الأول ، حينما استولى على سوريا ومصر ، لم يعتبر عمله
إعتداء على هذه البلاد ، بل إنقاذاً لها من جور المماليك ، ولم يعد الأمر كونه
إستبدال سيد بآخر ، لكنه سيد أقوى وأقدر على الدفاع عن الممالك الإسلامية
التى تعرضت للمحن ولا تزال هدفا للأطماع الأجنبية ، فكان لهذا السبب
مرغوبا فيه وسرعان ما بادر شريف مكة بتسليمه مفاتيح الكعبة وجاء أمراء
لبنان يرحبون بمقدمه ويقدمون له آيات الولاء والخضوع (٣) . لذلك
ارتبط العرب بالعثمانيين الفاتحين ، منذ دخولهم هذه البلاد، برابطة الإسلام
وكان الدين هو القاسم المشترك بين الترك والعرب ،وظل كذلك حتى مطالع
العقد الثانى من القرن العشرين ، فلم يكن العرب يشعرون بأنهم يختلفون عن
حاكميهم طالما كانت تجمعهم رابطة الدين ، بل كانوا يعتبرون أن الدولة
دولتهم فهى دولة الإسلام ، وإن السلطان المسلم هو الوارث الفعلى لرئاستهم
الدينية وحامى حمى الإسلام ورافع لواء الجهاد ضد الكفر والكفار ،
حتى أن تسمية عرب لم تكن تطلق عليهم فى الوثائق والكتب والمعاملات
بل كانت تسميتهم الشائعة هى كلمة « مسلمين » هم والترك على حد سواء ، فى
عصر كان الدين هو الفارق المميز بين الأجناس والقوميات (٤) .

غير أن الكراهية بين الترك والعرب مالبثت أن أطلت برأسها فى

---

(١) Z. Zeine — op. cit., P. 19 ; H. Saab — The Arab Federalists of the Ottoman Empire, P. 101.

(٢) ساطع الحصرى ـ البلاد العربية والدولة العثمانية ص ٢١ .

(٣) H. Saab — op. cit., P. 108.

(٤) Paul Imbert — La Rénovation de l'Empire Ottoman, P. 115.

غضون القرن التاسع عشر ، نتيجة لأسباب مختلفة ، من سرعة انتشار الفساد
حتى عم كافة مؤسسات الإمبراطورية ، وسرعة سير الدولة فى طريق
الانهيار (١) ، وتغلغل التأثيرات الغربية فى البلاد فى كلا الجانبين ، العربى
والتركى ، وتشجيع هذه التأثيرات لنمو الأفكار القومية ، وتمايز الأجناس،
ولسير كل منها فى طريق الوعى العنصرى القومى وازدياد الثقافة الفكرية .
على أن أهم الأسباب هى النتائج التى أسفرت عنها حركة التنظيمات التى شرعت
بها الدولة منذ مطالع القرن التاسع عشر والتى اصطبغت بالصبغة المركزية ،
إذ حاولت الدولة أن تتخلص من ذلك النظام الفاسد، نظام الالتزام فى جمع
الضرائب ، حيث كان الوالى الملتزم يعد حاكما بأمره فى ولايته لا أمر فوق
أمره ، ولا سلطة تحد من سلطانه وطغيانه طالما أنه يقدم لخزينة الدولة
ماتعهد بتقديمه من الأموال باعتباره إيراداً سنويا للولاية (٢)، وأن تستعيض
عنه بنظام آخر للجباية هو أكثر ملاءمة لمصلحة السكان ، وبنظام آخر
لإدارة المقاطعات بتقسيم الدولة إلى وحدات إدارية متسلسلة فى المراتب ،
ترتبط بالحكومة المركزية وتتقيد بأوامرها ، بدلا من أن تترك للطوائف
الدينية ورؤساء القبائل استقلالها المحلى .

صحيح أن هذه المحاولات قامت بين حين وآخر منذ عهد السلطان مراد
الثالث (١٥٧٤ — ١٥٩٥) ففشل فيها كما فشل من بعده سليم الثالث
(١٧٨٩ — ١٨٠٧) (٣) ، غير أنها بدأت تأخذ طابعاً جديا منذ عهد السلطان
محمود الثانى (١٨٠٨ — ١٨٣٩) بعد أن قضى على الجيش الانكشارى الذى
كان يشكل العقبة الكؤود أمام الإصلاح واستعاض عنه بجيش جديد
أكثر إستجابة للتدريب العسكرى الحديث (١٥ يونيو ، حزايران ،

---

(١) Z. Zeine — op. cit., P. 36.

(٢) Engelhardt — La Turquie et le Tanzimat, V. I, P. 105-108 et H. Saab — op. cit., P. 111.

(٣) Victor Bérard — La Révolution turque, P. 30, 34.

١٨٢٦)(١). عندئذ صفا الجو للسلطان محمود ودارت الأقوال حول إصلاحات شاملة فى الحقل الدينى والإدارة والجيش والقضاء والزراعة والتجارة ، وقد ارتدت الاصلاحات العامة طابعا مركزيا عندما أقدم على اختصار عدد الايالات أو الباشويات الثمانى عشرة ودمجها فى أربع حاكميات رغبة منه فى إخضاع الإدارة العامة إلى أصول مركزية الحكم (٢) . هذا الإجراء الذى حال دونه العجز المالى ومحاولة تلافيه . غير أن الذى عجز السلطان محمود عنه قام به خلفه وإبنه السلطان عبد المجيد (عام ١٨٥٢) إذ ألغى نظام الالتزام واستبدله بنظام ضرائبى جديد يقضى بتعيين الضريبة حسب إقتدار المكلف ودخله ، وجبايتها من قبل جباة رسميين وأحال الادارات المحلية إلى وحدات يسيطر عليها الباب العالى سيطرة تامة فأصبح الحكام مجرد موظفين مسئولين يتقاضون رواتبهم المحددة من الدولة ويرتبطون بها وبقوانينها ويأخذون على عاتقهم مسؤولية تنفيذ أوامرها . (٣)

لقد كان الخط الواضح لتنظيمات الجديدة هو اتباع نظم الغرب فى الاصلاح وقد لقيت هذه الحركة تشجيعاً من قبل الدول الأجنبية خاصة من قبل إنجلترا التى كان هدفها دعم الدولة العثمانية للوقوف أمام أطماع الروس وتخليصها من وصاية هذه الدولة التى فرضت عليها معاهدة هنكيار اسكله سى (٤) أثناء الأزمة التى خلقها لها والى مصر محمد على ، ولم تقم هذه الاصلاحات على أساس فكرة إعطاء الحقوق القومية للعناصر التى تتألف منها الدولة من حيث العنصر واللغة (٥) بل كان هدفها تأمين المساواة التامة بين المسلمين وغير المسلمين وتوفير الرفاهية لهم ومزجهم فى التابعية العثمانية وجعلهم كأفراد أمة واحدة ، كى تستغنى الطوائف غير الإسلامية عن اللجوء

(١) Engelhardt — Ibid., V. I, P. 10.
(٢) Engelhardt — Ibid., P. 15.
(٣) Engelhardt — Ibid., V. I, P. 108.
(٤) René Pinon — L'Europe et l'Empire Ottoman, P. 65.
(٥) Engelhardt — Ibid., V. II, P. 237.

إلى حماية الدول الأجنبية (١) ، هذا مع إحـــترام عقائدهم وطقوسهم ومؤسساتهم الدينية .

فى هذه الفترة بالذات قامت حركات فى العالم العربى : حركة الوهابيين تدعمها قوة آل سعود ثم حركة محمد على فى إصلاح ولايته على الطريقة الغربية وتوفير أسباب القوة لها مما أقض مضجع السلطان محمود فحفزته حركة محمد على هذه إلى العمل فى إتجاهين أولا أن ينافس محمد على فى الإصلاح وثانياً أن يتخذ موقف الدفاع تجاه كل حركة ترمى إلى الانفصال ، فاتجهت أنظاره ، تطبيقا لسياسة الدولة العامة فى تشديد قبضتها على أطراف المملكة إلى إتخاذ الشدة ، وتدارك كل أسباب التشتت فيما يختص بالولايات العربية بصورة خاصة ، هذه الولايات التى ساورته الريب فى موقفها من الإدارة المركزية ، فتمكن بسلسلة من التدابير من إلغاء الاستقلالات الذاتية والإقطاعيات (٢) وتشديد قبضة الدولة على جميع البلاد العربية ، فأزاح القرمانيين عن حكم طرابلس الغرب بإخراج على بك القرمانى منها وتنصيب نجيب باشا واليا عليها عام ١٨٣٥ ، بعد أن قضى على حكم المماليك فى العراق عام ١٨٣٠ وأخضع الولايتين إلى حكم السلطنة المباشر .

وقد سلك السلطان محمود نفس السبيل فى ولاية الحجاز التى بقيت شبه مستقلة إستقلالا إداريا حتى عام ١٨١٥ . ذلك أنه لما طغى خطر الوهابيين وآل سعود وتفاقم ، وتمكن محمد على ، بأمر من السلطان ، من القضاء على حركتهم ، بدأ الترك حملة قوية منظمة لإزاحة الشرفاء عن السلطة وجعل الحجاز مجرد ولاية تركية . وقد واتتهم الفرصة عام ١٨٤٠ حينما أخليت سوريا من محمد على ، وهرب الشريف محمد بن عون من مصر ، وكان

(١) T. T. T. Cemiyeti — tarih, V. III, P. 296.
(٢) Lammens — La Syrie, Précis historique, P. 172.

محجوزاً فيها لميوله الوهابية ، كما فر منها الأمير فيصل بن تركى السعودى ،
فسارع الباب العالى إلى تعيين حاكم عام على الحجاز ليوازى سلطة الشريف ،
ويراقب دسائس فيصل الذى اجتمع حوله الأنصار ، وعادت للسعوديين
سطوتهم وقوتهم. ثابر عثمان باشا، الذى عينته الدولة واليا على الحجاز ، على
اتخاذ جدة مقراً له ، خوفا من دخول مكة (عام ١٨٤١) ، فحصن ينبع وأنشأ
فيها حامية صغيرة وأقام مخافر عسكرية على الطريق بينها وبين مكة ، وبدأ
يدس الدسائس بين العشائر ، وانطلقت أعمال العنف ضد العثمانين ، وقابلها
هؤلاء بأعمال القمع ضد القبائل الثائرة ، وسيروا الحملات التى ارتكبت شتى
الفظائع ضد السكان ، وتمكنت حملة من ألف رجل من دخول مكة ، فنقل
الوالى مقره إليها ، وصار العثمانيون يولون الشرفاء الذين ما يلبثون أن
يثوروا على الدولة فتخلعهم وتنصب غيرهم . وهكذا بين ثورة تندلع فتقمع
بشدة ، وبين دسائس تحاك وذهب ينثر هنا وهناك ، حتى تمكن السلطان
العثمانى من تعيين الشريف عون الرفيق أميراً على الحجاز عام ١٨٨٢ ، وبقى
عليها حتى وفاته عام ١٩٠٥[1] .

وجريا على هذه السياسة حاول العثمانيون دمج اليمن فى الحكم المركزى
وهو الذى لم يخضع تمام الخضوع لسلطانهم منذ أن استولوا على البلاد العربية
إذ كانت الحملات متتابعة والحروب دائمة متصلة بين الدولة وهذه البلاد ،
حتى عجزت عن إخضاعها فتركتها وشأنها فى حوالى عام ١٠٤٥هـ (١٦٣٥م) ،
فاستقل الأمراء الحسينيون الزيديون وتوالى الأئمة منهم إلى عام ١٨٤٩ ،
حينما أرسلت الدولة حملة عسكرية لاحتلال اليمن فنشبت حروب امتدت
إلى عام ١٢٨٨هـ (١٨٧٢ م)[2] حيث استتب الأمر للعثمانيين وقتا قصيراً

(١) Eugene Jung — Les Puissances devant la Révolte Arabe, P. 92-102, et R. Pinon — Ibid, P. 377.

(٢) H. Saab — op. cit., P. 264. المقتطف ــ مجلد ٢٩ ، ج ١ ص ٣٨ .

كى تعود الثورة إلى أعنف ما تكون عام ١٨٩٨ م ثم ١٩٠٤ . وقد ظل
اليمنيون يلقبون إمامهم بلقب أمير المؤمنين لأنهم يقولون أن الخلافة لقرشى
عامة ولزيدى خاصة[1] .

وأما لبنان فإن بشير الثالث ، الذى استلم حكم الجبل بعد إخلاء لبنان
من الحكم المصرى ، خلفا لبشير الثانى الكبير ، كان آخر أمير لبنانى يحكم
المنطقه ، ذلك أن الدولة حالت دون عودة الشهابيين إلى الحكم ، وعينت على
الجبل حكاما بدأوا يثيرون الضغائن والفتن بين مختلف الفئات لتبرهن على
عدم قدرة اللبنانيين أن يديروا أنفسهم بأنفسهم فتشدد قبضتها على رقابهم[2] ،
فكانت أعمالها ودسائس الدولة الأجنبية سببا لمذابح لبنان فى ١٨٤٥، ١٨٦٠ .
وعندما وضع للبنان نظامه الإدارى سنة ١٨٦١ نجح الباب العالى بإبقاء سيطرته
المباشرة على ميناء بيروت كى لا تنقطع صلته بدمشق عن طريق البحر
لأغراض عسكرية[3] .

غير أن نظام لبنان نفسه لم ينفذ على الوجه الصحيح فقد حاولت الدولة
أن تسترد الامتيازات التى حصل عليها لبنان بمساعدة الدول الأجنبية
وضمانتها واحدة بعد أخرى ، حتى لم يبق له من استقلاله الإدارى إلا اليسير
إذ استبدلت قضاءه الخاص بتنظيمات وقوانين الدولة فى عهد حاكمه الرابع
واصه باشا الألبانى (١٨٨٢ — ١٨٩٢) واستولت على جماركه واحتكرت
مواردها ، ولم تراع مصلحة سكانه عند تحديد حدوده ، إذ حرمته من
السهول وحصرت سكانه فى منطقة جبليه قاحلة حينما سلخت عنه البقاع[4]
فى عهد الحاكم فرنكو باشا الحلبى (١٨٦٨ — ١٨٧٢) ، وقطعت عنه الإعانة

(١) الدكاترة بديع شريف ، عزة عبد الكريم ــ دراسات تاريخية فى النهضة العربية الحديثة ، ص ٣٥ .

(٢) Lammens — Ibid, P. 174-178.

(٣) Eugene Jung — P. 196.

(٤) Ludovic de Contenson — Les Réformes de Turquie d'Asie, P. 81-83.

السنوية التى قررها النظام تسديداً لعجز ميزانيته وفرضت الرسوم التى أثقلت كاهل اللبنانيين لتلافى هذا العجز[١] . كل ذلك بواسطة حكام الجبل الذين حرصت الدولة عند تعيينهم ، أن يكونوا من أخلص المخلصين إليها ، كى ينفذوا سياستها ويعودوا بالجبل إلى قبضة الدولة وإتاحة الفرصة لها كى لا يخرج الجبل عن نطاق المركزية التى كانت تسلك سبيلها وكان حكام الجبل مضطرين لمسايرتها لحاجتهم إليها بعد انتهاء ولايتهم على الجبل[٢] .

أما قانون الولايات ، الذى سنته الدولة عام ١٨٦٤ فى عهـد السلطان عبد العزيز (١٨٦١ — ١٨٧٦) ، فقد جاء بمثابة التنظيم للسياسة الجديدة فى السيطرة على الولايات . وكان القانون منقولا عن النظم الإدارية الأفرنسية نقلا أمينا من حيث تقسيم السلطنة إلى ولايات تتألف من متصرفيات ، وهذه تتألف من قائمقاميات يتبع كلا منهم عدد من النواحى[٣] . وبالرغم من أن القانون الجديد قد قدم من قبل الوزير المصلح عالى باشا بأنه يرمى إلى تطبيق قاعدة اشتراك السكان فى تدبير مصالحهم العامة ، والتخفيف من حدة الحكم المطلق الملازم لأصول الإدارة المركزية[٤] ، التى سارت عليها السياسة الجديدة للدولة ، إلا أن هذه الإدارة بقيت ، مع ذلك ، هى الغاية التى تهدف إليها الدولة ، ذلك أن تصرفات الولاة ظلت قاصرة على تطبيق أوامر الآستانة ، وجعل التلغراف ، الذى لقى إهتماما خاصا ، وعناية كبرى فى هذه الحقبة من الزمن وسيلة لتعزيز الخطة المركزية[٥] . هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الهيئات المنتخبة التى أوجدها القانون الجديد لتعاون الولاة والمتصرفين

---

(١) الهلال — مجلد ٢١ ، ج ٥ ، ص ٢٧٠ — ٢٧٦ وبولس مسعد — لبنان والدستور العثمانى ص ٣٠ .

(٢) بولس مسعد — لبنان والدستور العثمانى ، ص ٤٦ و G. Samne — La Syrie, P. 210.

(٣) Victor Berard — La Rèvolution turque, P. 64.

(٤) Engelhardt — Ibid., V. I, P. 193.

(٥) Lammens — Ibid, P. 191.

والقائمقامين لم تكن خاضعة لقاعدة التصويت العام غير المقيد بشروط مالية وإدارية[١] . ولم يكن جميع أعضائها منتخبين انتخابا ، بل أن الأعضاء المنتخبين لم يكونوا يشكلون سوى أربعة من تسعة أعضاء بما فيهم الوالى ، أما الأربعة الباقون فيكونون من كبار موظفى الدولة الدين يعملون إلى جانب الوالى أو المتصرف أو القائمقام فى كل وحدة من الوحدات الإدارية[٢] .

وأما طريقة التصويت فقد كان للمجلس الإدارى المكون على هذا الشكل ، والذى يجتمع على شكل لجنة إنتخابية ، نصيب كبير فى التحكم بعمليات الانتخاب الجديدة ، بحيث هو الذى ينظم قوائم المرشحين بعدد يعادل ثلاثة أضعاف عدد الأعضاء المطلوب إنتخابهم ، وترسل القوائم إلى الوحدات الأدنى فتنظر فيها المجالس المحلية التى لا يحق لها أن تنتخب سوى ثلثى عدد الأسماء الموجودة فى القوائم ، ثم تعود هذه القوائم إلى الوحدات الأعلى حيث تقوم عمليات الفرز فتسقط أسماء ثلث المرشحين غير الفائزين وتقدم الجداول إلى المتصرفين أو الولاة ولا تكون حاوية سوى ضعف عـدد الاعضاء المطلوبين فيسقط المتصرف أو الوالى ، كل فيما يخص دائرة عمله ، نصف الأسماء الباقية ويبقى النصف الآخر من الأسماء كممثلين للسكان فى مجالس الإدارة[٣] . وعدا كل ذلك ، لم يكن لهذه الهيآت شأن كبير فى الإدارة لأن الرأى الأخير هو للوالى الذى يتصرف برأيه وقوله هو القول الفصل فى مختلف الأمور[٤] . وقد قسمت البلاد العربية إثر هذا التنظيم إلى الولايات التالية :—

---

(١) V. Berard — Ibid, P. 65 ; Engelhardt — Ibid, P. 272.

(٢) Engelhardt — Ibid, P. 271.

(٣) Engelhardt — Ibid, P. 271-276.

(٤) Engelhardt — Ibid, P. 191 ; V. Bérard — Ibid, P. 65.

حلب، بيروت ، دمشق ، بغداد ، الموصل ، البصرة ، طرابلس الغرب، علاوة على المتصرفيات المستقلة التابعة رأسا للباب العالى : جبل لبنـان ، القدس» ديرالزور، بنغازى(١) . كما كان هناك أيضاولاية الحجاز ، وولاية اليمن اللتان لم يطبق فيهما قانون الولايات تطبيقا تاما . مع العلم أن نظام الولايات لم يطبق فى الولايات العربية بصورة متساوية .

* * *

اليقظة العربية :

بينما كانت سياسة الآستانه تسير فى هذا الاتجاه للسيطرة على أطراف المملكة العثمانيـة المترامية الاطراف ، والتى تشغل الولايات العربية قسما كبيرآمنها ، كانت التطورات المحلية فى البلاد تسير فى طريق مناقض لا يأتلف مع هذه السياسة الجديدة الهادفة إلى تشديد قبضة الدولة عليها ، ذلك أن الأمة العربية بدأت نحو منتصف القرن ١٩ تتجه نحو الوعى والشعور بالـكيان الذاتى بعد أن كثرت مدارسها وتعددت مطابعها وانتشرت الـكتب والصحف فى أيدى أبنائها فتفتحت الأذهان ووعى الأفراد تاريخ أمتهم فـكان ذلك مقدمة لحركة سياسية تحمل شيئا من الطابع القومى تخمر ببطء ثم بدأ بالوضوح شيئا فشيئا حتى تحددت معالمه فى أوائل العقد الثانى من القرن العشرين . وهذه لمحة عن هذا التطور :

لقد ساد البلاد العربية منذ الفتح العثمانى عهد من التأخر والركود كان من عوامله أن الشرق فقد مركزه الاستراتيجى بعد إكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح البحرى إلى الشرق الأقصى وتحول الشريان التجارى إليه بعد أن كان البحر المتوسط وسواحله الشرقية سبيله المعتاد إليه(٢)، وأن الأتراك

---

(١) ساطع الحصرى ـ البلاد العربية والدولة العثمانية ، ص ١٤٦ .

(٢) Dr. H. Saab — op. cit., P. 100.

العثمانيين كانوا راغبين فى عزل بلادهم عن أوربا والانطواء على أنفسهم خوفا من مطامع الدول الأوربية ، لـكن الأهم من ذلك أن الدولة العثمانية كانت دولة محافظة، دولة عدم تجديد، همها إبقاء الشىء على ماهو عليه، ليس لها سياسة معينه فى التنظيم ، فالمسائل الاقتصادية متروكة لأصحاب المصالح ، وإنشاء الجوامع والعناية بها متروك لأرباب الخير، وإنشاء المدارس والتعليم متروك لأهل البر والإحسان ، فالأمير أو السلطان الذى ينشىء مدرسة أو جامعا أو مستشفى ينشئها من ماله الخاص(١) . فإذا علمنا ، فضلا عن ذلك، أن العرب لما استهدفت بلادهم للفتح العثمانى كانوا على درجة من الانحطاط لايحسدون عليها ، أدركنا المستوى الذى قدر لهم أن ينحدروا إليه بفعل انضوائهم فى ظل شعب هذه خصائصه ، وهكذا بدأ العلم يتقلص شيئا فشيئا حتى أصبح منزويا فى أركان ضيقة محدودة ، وإن لم تخل البلاد من بعض المشتغلين فيه أمثال آل الـكزبرى والطنطاوى والميدانى والنابلسى والمرادى فى دمشق(٢) ، وحسن الجبرتى وعبد الرحمن الجبرتى والنفراوى والزبيدى والعيدروس وغيرهم فى مصر ، وآل الألوسى والحيدرى والسويدى والرحبى والشاوى فى العراق(٣) ، فقد كان الأزهر فى القاهرة ، والجامع الأموى فى دمشق ، وعشرات المدارس التى تتبعها ، ومدارس أخرى فى بيت المقدس والرملة وحلب وحمص وغزة وصيدا وحماه وعكا وطرابلس وبعلبك وغيرها، كانت لاتزال جميعها ترسل من أشعة العلم مايستنير بها طلابه فى العالم العربى . غير أن الدراسة فى هذه المعاهد قد تأخرت كثيراً عما كانت عليه فى العصور السابقة ، إلى أن جاء القرن التاسع عشر فبدأت فى مصر وسوريا والعراق نهضة اجتماعية أدبية كان من أهم ميزاتها إنشاء المدارس الحديثة على نظام

---

(١) من محاضرات غير مطبوعة ألقاها الاستاذ شفيق غربال على طلاب معهد الدراسات العربية العالية .

(٢) شاكر مصطفى ـ القصة فى سوريا ص ١٨ .

(٣) محمد بهجت الاثرى ـ أعلام العراق ص ٧

مدارس أوربا لتعليم العلوم الحديثة وانتشار الطباعة والصحافة وكثرة الجمعيات الأدبية والعلمية والمكتبات العامة والمتاحف وظهور فن التمثيل واشتغال المستشرقين الأفرنج بآداب اللغة العربية وبتراثهم العلمى الخالد[1].

قامت المدارس الحديثة على أكتاف الارساليات التبشيرية الأجنبية وعلى أكتاف الهيئات الوطنية المحلية على السواء ، فأول مدرسة حديثة « مدرسة الحاووقة » أنشئت فى لبنان (١٣٦٢) ، وأول مدرسة أنشئت فى حلب ، بعد الحاووقة ، (١٦٦٢) ، كانتا بفضل الرهبنات الوطنية[2]. أما الرهبنات الأجنبية فبدأت تتسرب إلى البلاد العربية منذ القرن الثامن عشر ففى أوائل الربع الثانى منه أتى اليسوعيون إلى لبنان حيث أنشأوا مدرسة عينطورة عام ١٧٣٤[3]. غير أن القرن التاسع عشر قد شهد حركة تعليمية رائعة كانت بطيئة فى نصفه الأول ونشيطة سريعة فى نصفه الثانى وخاصة بعد عام ١٨٦٠ ، عام المذابح الشهيرة فى لبنان ، وقد ازداد من بعدها اتصال البلاد بالغرب نتيجة للحوادث المذكورة ، وازداد معه نفوذ الدول الأجنبية وخاصة منها فرنسا واهتمامها بشئون سوريا التى كانت تشمل سوريا ولبنان معا . وفى الفترة الممتدة من عام ١٨٦٠ حتى آخر القرن التاسع عشر نمت الحركة الثقافية نموا عظيما وظهر كثير من الكتاب والمفكرين ممن أحيوا الثقافة العربية وألفوا الكتب فى اللغة والآداب ، والمعاجم والموسوعات والقصص والدواوين الشعرية ، ومن أشهر هؤلاء بطرس البستانى ، ناصيف وابراهيم اليازجيان وأحمد فارس الشدياق ، وأديب فرحات ، وعبد الرحمن الكواكبى ومحمد عبده وقاسم أمين ، ومحمود شكرى الألوسى وكثير غيرهم فى سوريا ومصر والعراق وكانت النهضة شاملة فى مصر وسوريا والعراق .

---

(١) جرجى زيدان ـ تاريخ آداب اللغة العربية ، ج ٤ ص ٢٠ .

(٢) K. T. Khairallah — Les Régions Arabes Libérées, P. 20.

(٣) الدكتور مصطفى خالدى وعمر فروخ ـ التبشير والاستعمار ، ص ١١ .

وإذا كانت سوريا وجبل لبنان مجالا لنشاط الارساليات الأجنبية التبشيرية فى فتح المدارس فقد كانت مصر فى عهد محمد على تسير فى نهضة تعليمية رائعة ، سبقت بقية البلاد العربية فيها ، إذ أنشأ محمد على المدارس فى القطر المصرى على مثال المدارس فى أوربا وجلب إليها الأساتذة من هناك ثم بدأ بإرسال البعوث من الشبان إلى أوربا ليتموا دراستهم فيها، كى يتخلص من الاحتياج إلى الأجنبى[1] ، وكان أول ما اتجه إليه محمد على هو إنشاؤه المدارس المخصوصة كعمل عاجل لإعداد الفنيين لشتى نواحى النهضة ثم مالبث أن اضطر إلى خلق المدارس الأخرى التى تمد هذه المدارس بالتلاميذ[2] ، وقد عمل حلفاء محمد على على تحقيق مشروع التعليم القومى بإنشاء المدارس الأولية وإيجاد الارتباط بينها وبين المدارس الأخرى[3]. ونتيجة لهذه الجهود المتصلة أنشئت مدارس الطب والهندسة والصيدلة والولادة ومدرسة الألسن ومدرسة المعادن وغيرها بين ١٨٢٧ — ١٨٣٩ وكثير من المدارس الثانوية والأولية .

وقد تجلت نهضة التعليم فى مصر بصورة خاصة فى ديوان المدارس لتنظيم شئون التعليم ، وفى ضخامة عدد البعثات العلمية التى أوفدها محمد على وخلفاؤه إلى البلاد الأوربية وفى استخدامه الفقراء والمدربين والمدرسين الأجانب ، فكان للعمل الذى قام به محمد على أثر كبير فى رفع شأن الثقافة وتهيئة عدد كبير من المثقفين ثقافة عالية .

وأما فى لبنان فكان الفضل فى تخريج الكتاب والمثقفين ورجال العلم . الذين اشتهر منهم عدد لا يستهان به ، للمدارس العالية وكان أشهرها المدارس

---

(١) ١ ـ الامير عمر طوسون ـ البعثات العلمية فى عهد محمد على ص ٦ ـ ٧ .

(٢) الدكتور أحمد عزت عبد الكريم ـ تاريخ التعليم فى مصر ـ من مقدمة الاستاذ شفيق غربال ، ص ق .

٣ ـ المصدر السابق ـ ص ٧٢ .

الكلية الجامعة، الأجنبية والوطنية، ومنها: الكلية الأميركية (الجامعة الأميركية اليوم)، وقد أنشأها المبشر الأميركى الدكتور كورنيليوس فان ديك عام ١٨٦٦، ثم كلية القديس يوسف اليسوعية التى أنشأها الآباء اليسوعيون فى غزير ثم نقلوها عام ١٨٧٤ إلى بيروت[١]، كما كان منها المدارس الكلية الوطنية التى أنشأها المعلم بطرس البستانى والمطران يوسف الدبس المارونى وغيرهما[٢].

ومما يلاحظ فى لبنان، خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر، نشاط حركة التبشير واندفاعها فى فتح المدارس الأجنبية التى رعت اللغة العربية وعززت تعليمها، وتنافس الارساليات التبشيرية المختلفة، فيما بينها، فى إنشاء المدارس، فسواء صح مانقل عن الدكتور كورنيليوس فان ديك، المبشر الأميركى المشهور، من أنه ركب يوما حماره متوجهاً إلى إحدى القرى، ولما سأله قروى عن وجهته أجابه أنه ذاهب إلى القرية ليفتح مدرستين، فاستغرب القروى وقال وهل قريتنا الصغيرة بحاجة إلى مدرستين؟ فأجابه الدكتور قائلا: «حيث يذهب الدكتور فان ديك يتبعه الجزويت»[٣]، سواء صحت هذه الرواية أم لم تصح فانها تصور واقع الحال فى شدة التنافس فحيث يفتح المرسلون الأميركان مدرسة، يتبعهم المرسلون اليسوعيون بفتح مدرسة أخرى فى نفس المكان. ولم يقصر الوطنيون فى هذا المجال فقد دخلوا حلبة التنافس هم أيضا وتعددت المدارس وكثرت كثرة هائلة.

هذا ولم تكن الشام أقل أهمية فى نهضتها العلمية من لبنان، فقد كان التعليم يخطو فيها خطوات سريعة إلى الأمام، ففى خلال ثلاث سنوات فقط من عام ١٨٧٩ إلى عام ١٨٨٢ زاد عدد مدارس دمشق ومعلميها ومعلماتها بمقدار سدس المدارس وربع المعلمين والمعلمات وربع الطلاب[٤]، وذلك

(١) المقتطف ـ مجلد ٧، ج ٦، ص ٣٨٧ ـ ٣٨٨.
(٢) المصدر السابق ـ ص ٣٩٠.
(٣) أمين الريحانى ـ قلب العراق، ص ٢٣.
(٤) المقتطف ـ مجلد ٧، ج ٨، ص ٤٦٨.

بفضل جمعية المقاصد الخيرية ومدحت باشا الذى ساعد فى تأسيسها. وفى أواخر عام ١٨٨٢ صدرت إرادة سنية باستبدال جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية بمجلس معارف عين له رئيسا أولا العالم الشريف محمود أفندى حمزة مفتى دمشق والعالم علاء الدين أفندى ومفتش المعارف الشيخ طاهر الجزائرى نائبى رئيس وإلى جانبهم خمسة عشر عضواً، وكان للشيخ طاهر الفضل الأكبر فى هذا السبيل، فمما أقنع به المسؤولين فى دمشق من حكام الترك أثناء ولاية مدحت باشا هو ماتقوم به مدارس الإرساليات الأجنبية من تدريس اللغة العربية وآدابها وأن الحكومة إذا لم تقم بعمل ينافسها فى ذلك تحول النشء إليها وشب على أفكار ومذاهب سياسية لا تسر الدولة فالأحرى بها أن تنهض بنفسها فى هذا العمل، فاقتنع مدحت باشا أبو الدستور بهذه الأسباب التى وافقت هوى فى نفسه، لما عرف عنه من ميول إصلاحية وأفكار تحررية، وكان لهذه الخطوة والنشاط الذى قام به الشيخ طاهر الجزائرى فى ميدان الثقافة ضمن حلقته المشهورة فى دمشق، التى كان يتحلق حوله فيها صفوة المتعلمين والنابهين والمفكرين العرب، أكبر الأثر فى نشاط الحركة الثقافية، وفى مدارسة تاريخ العرب وتراثهم العلمى وآداب اللغة العربية[١].

وفى العراق، يظهر أن الحركة الثقافية كانت قبل منتصف القرن التاسع عسر، أكثر تأخراً منها فى سوريا ومصر ولبنان، غير أن النصف الثانى من القرن التاسع عشر قد شهد افتتاح مدارس أجنبية للمبشرين إلى جانب مدارس الحكومة، كما لم تخل بغداد من مدارس للطوائف الوطنية. أما المدارس العالية فلم يكن فى بغداد منها سوى كلية الحقوق وكان الطلاب الذين يودون إتمام تحصيلهم العالى يذهبون إلى الآستانة، وقد كان نصيب العراق

(١) مصطفى الشهابى ـ محاضرات عن القومية العربية ـ ص ٤٩ ـ ٥٢.

من المدارس الأجنبية أقل من شقيقاته العربية التى مر ذكرها ، ويظهر أنه لم يكن، فى الغالب لغير الآباء الكرمليين والدومينيكيين نشاط ملموس فيه . كان للكرمليين كنيسة فى بغداد عام ١٧٢٠ ، وقد بذلوا كثيراً من الجهد فى نشر اللغة الأفرنسية بين الشبيبة العراقية بواسطة مدرستهم فى بغداد . أما الآباء الدومينيكيون فقد كان نفوذهم محصوراً فى ولاية الموصل حيث كان لهم كلية وبعض المدارس الأخرى كما كان لراهبات الفرنسيسكان مدرسة فى الناصرة (١) . أما مدارس الطوائف المحلية للكلدان والسريان فكانت تابعة لإشراف ومراقبة الأرساليات الأفرنسية (٢) .

* * *

من هذا الاستعراض السريع لنهضة التعليم فى كل من الأقطار العربية الأربعة ، سوريا ومصر ولبنان والعراق ، يتضح لنا أن هذه الأقطار كانت تسير جنبا لجنب فى حركة النهوض الاجتماعى والثقافى . ولم تكن بينها سوى فوارق بسيطة من حيث المستوى ، وكان التجاوب فيما بينها تاما فى حركة تبادل الأفكار خاصة عندما انتشرت المطابع ودفعت بكتبها من قطر إلى آخر لتساعد فى تقارب الأفكار والعواطف ودفع عجلة النهوض والتضامن شوطا نحو الأمام ،

لقد ساعدت الطباعة والصحافة فى نشر الثقافة فى البلدان العربية إذ عرفت الطباعة فيها منذ القرن الثامن عشر فى بعض البلاد العربية كسوريا وفى أوائل القرن التاسع عشر فى بعض البلاد الأخرى كمصر (٣) . وقد تكاثرت المطابع فى هذين القطرين خلال القرن التاسع عشر تكاثراً ذا أهمية بالغة، وأصبحت

(١) Verney et Dambmann — Les Puisansces étrangères en Syrie, Liban et Palestine, P. 93-94.

(٢) Ibid., P. 111-115.

(٣) جرجى زيدان — المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٥٥ .

الكتب العربية تطبع بكثرة ويكفى دليلا على ذلك أن نورد هذه الإحصائية عن إحدى مطابع بيروت ، البلد الذى كان هو والقاهرة يغصان بعشرات المطابع التى أصبحت تعمل على البخار ، ففى عام ١٨٨١ طبع فى المطبعة الأمريكية ببيروت (٥٧٥٠٠) مجلد وبيع منها فى تلك السنة ما يناهز (١٥٧١٥) مجلدا أدبيا و (٢٣٤٧٢) مجلدا علميا (١) . هذا من حيث الكم أما من حيث الكيف فثمة مثالا آخر هو مطبعة بولاق فى القاهرة ، التى لم يقف فضلها عند نشر كتب العلوم الحديثة ، بل نشرت كثيراً من الكتب العربية القديمة التى كانت مخطوطاتها نادرة الوجود ، والتى كاد البلى والضياع يذهبان بما بقى منها ، فقد نشرت كثيراً من كتب السيرة والتاريخ والأدب والقصص والحديث والتفسير والنحو وعلوم اللغة والمنطق وغير ذلك من أمهات الكتب العربية القديمة (٢) . وأما الصحافة فكان لها شأن كبير خاصة فى مصر حيث تعددت الصحف وتكاثرت لاسيما فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر وتضافرت جهود السوريين الهاربين من ظلم عبد الحميد واستبداده مع جهود إخوانهم المصريين فى رفع شأن الصحافة وبدأت حملتها على حكم الطغيان الحميدى وساهمت فى تقويض أركانه .

ولاينكر أيضاً تأثير الجمعيات الأدبية والعلمية والاجتماعية فى مظاهر اليقظة العربية ، وكانت هذه الجمعيات كثيرة وخاصة فى بيروت ، وفى مقدمتها الجمعية السورية العلمية ، وكان من أعضائها أشهر أدباء وعلماء ووجهاء سوريا والآستانة ومصر ، وجمعية زهرة الآداب ، وجمعيات أخرى نسائية مثل جمعية شمس البر وزهرة الإحسان وغيرها من الجمعيات الكثيرة المختلفة المرامى والمقاصد الإنسانية (٣) ، كما وجد فى مصر جمعيات كثيرة منها ما هى

(١) المقتطف — مجلد ٧ ، ج ٨ ، ص ٤٦٥ .

(٢) الدكتور أبو الفتوح رضوان — تاريخ مطبعة بولاق ، ص ٣٥٠ .

(٣) المقتطف — مجلد ٧ ، ج ٨ ، ص ٣٩١ — ٣٩٢ .

علمية أدبية ظاهرة ، أو سياسية مستترة بالعلم والأدب والفن . وكان من النوع الأول المجمع العلمى المصرى (١٧٩٨) ، ومجلس المعارف المصرى (١٧٥٩) ، والجمعية الجغرافية الخديوية . ومن النوع الثانى جمعية الآداب (١٨٧١) ، والجمعية العلمية الشرقية (١٨٧٧) ، كما وجد فى مصر جمعيات كثيرة لنشر الكتب وجمعيات للتعريب والتأليف إلى جانب الأندية الأدبية الكثيرة[١] .

ولا ينكر فى هذا المجال أيضا ماقدمه المستشرقون من خدمة للغة العربية والآداب والتاريخ والعلوم العربية ،إذ فتحوا الآفاق أمام المثقفين والدارسين وهيأوا الوسيلة لهم كى يتصلوا بتراثهم القديم فأسهموا إسهاما غير مباشر فى حركة الإحياء العربى .

وهكذا تضافرت العوامل التى مر ذكرها وساهمت كل منها بنصيب فى تثقيف طليعة أفراد الامة العربية وتنوير أفكارهم ، فقام منهم ، من الرواد الأوائل نفر كانت كتاباتهم تعمل فى تهيئة الجو لانتقال النهضة من مجالها الأدبى الثقافى إلى المجال السياسى .

* * *

الرواد الأوائل

شهد القرن التاسع عشر رواداً من الأدباء والمفكرين الأوائل خليطا من مسيحيين ومسلمين ، فى سوريا ولبنان ، وفى مصر ، حملوا لواء النهضة الأدبية والفكرية وشقوا الطريق لغيرهم ، بعد أن اتصلوا بوثبة الغرب ، التى لم تفتأ ، منذ الثورة الافرنسية ، عام ١٧٨٩ فى حركة مستمرة ، وثبة

(١) جرجى زيدان ــ المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٨٩ ــ ١٠٣ .

تتلوها نكسة ، ونكسة تتلوها وثبة ، إذ كانت أعوام ١٨٣٠،١٨٤٨،١٨٧٠ فى فرنسا وبلجيكا وألمانيا وغيرها قد ملأت الأسماع وانتقل صداها إلى الشرق ، وطفق النابهون يتحدثون عن الوطن والوطنية والأمة والقومية والمساواة والحقوق الطبيعية والثورة والحـرية ، وبدأ الأدباء يناقشون المسائل على صعيد الفكر المتحرر، فسموا انتفاضة الشعب ضد الظلم والطغيان « ثورة » تقديسا لها ، وأنفوا من تسميتها « فتنة » كما كانت تسمى عند العرب [١] . وكان الأحرار ممن تشربوا بالمبادىء الدستورية واستقوا من ثقافة الغرب ، أمثال مدحت باشا، وفرنسيس فتح الله مراش الحلبى، وأديب اسحق ، وعبدالله نديم ، ورفاعة رافع الطهطاوى ، وشبلى شميل ، ورزق الله حسون، ومصطفى كامل، وأمين الريحانى وعبد الرحمن الكواكبى ، وجبران خليل جبران ، والياس حبالين ، حربا على الحكم المطلق والاستبداد، وكان فى نظرهم أن الأخذ بمبادىء الحرية ، وأساليب الحكم الدستورية، واجب مطلق على الحكومات ، وإلا حيل مابينها وبين التقدم والازدهار وسعادة شعوبها [٢] وذهبوا مذهب الأحرار الافرنسيين فأعلنوا أن السيادة والسلطة هما للأمة والشعب وأن الهيئة الحاكمة ليست إلا لخدمة الأمة .

كان فتح الله مراش الحلبى ، ينشىء المقالات الرنانة وينظم القصائد فى هجو الذين يجهلون على العرب ويحطون من شأنهم ، يبعث بها من باريس ، ينير بها أفكار السوريين ، كما كان رزق الله حسون ينثر الدرر ويرسلها من لندن يحرض شبان سوريا فيها على خلع نير الحكومة الاستبدادية. وقد قضى هذان الحران ردحا من الزمن وهما يرسلان شعاع الحرية إلى أبناء سوريا من قلب أعظم عاصمتين اشتهرتا فى أوربا بالحرية والأنظمة الدستورية ، ولكنهما مزجا بلاغتهما بعلقم التفريق بين الترك والعرب، فأصابا بإيقاظ

(١) رئيف خورى ــ الفكر العربى الحديث ، ص ١١٦ ــ ١٢٦ .

(٢) Hazem Nuseibeh — The Ideas of Arab Nationalism, P. 136

النفوس لطلب الحرية ، وأخطأ بتمزيق الجامعة الإسلامية » [1] كما قال فارس نمر .

فى الواقع خرج الكتاب العرب بأفكار جريئة مزقت غشاء الجمود ، وبددت غيوم التواكل ، فالثورة للأمة ، فى نظر أمين الريحانى ، كالحمام للإنسان تنبه فيه الدم وتوقظ النشاط ، وأن الحكومة للرعية لا الرعية للحكومة [2] . أما الحرية فى نظر أديب اسحق فهى ثالوث موحد الذات متلازم الصفات ، يكون بمظهر الوجود فيقال له الحريه الطبيعية ، وبمظهر الاجتماع فيعرف بالحرية المدنيـــة ، وبمظهر العلائق الجامعة فيسمى بالحرية السياسية [3] .

أى أن الكتاب العرب، فى القرن التاسع عشر، حاولوا أن يحذوا حذو أدباء فرنسا فى القرن الثامن عشر، كجان جاك روسو وفولتير ومونتسكيو، فى تخطيط المبادىء الفلسفية للانقلاب الاجتماعى والسياسى الذى ارتسم فى أذهانهم . وقد ظهر هذا الاتجاه أكثر مايكون لدى أديب اسحق وفرنسيس مراش . فأديب اسحق يصف الثورة بقوله :

« تصورتهم فرقا وأوزاعا، بأسمال تشف عن الجلود، يتدافعون فى المسالك صائحين ، يتلقون سيوف الجند بما قطعوا من الأشجار ، ويقابلون كرات البنادق بما اقتلعوا من الأحجار ، زاحفين مكشوفة رؤوسهم للسائفين ، مفتوحة صدورهم للرماة ، يبتسمون للموت سآمة من الحياة ، فلا ينثنون عن القصد ، حتى يقف آخرهم على رأس أخيه ، من ربوة أشلاء ذويه ، فيرفع بيده اللواء صائحا : ليفن الظلم أو ينزع من صدره النصل مناديا : لتحي الحريه ، فقلت ماهؤلاء الناس يهرقون الدماء ويغتالون الرؤساء ويفسدون

(١) المقتطف ـ مجلد ٣٦ ج ٢ ، ص ٢٥٨ ((من خطبة للدكتور فارس نمر)) .
(٢) رئيف خورى ـ المصدر السابق ص ١١٥ .
(٣) اديب اسحق ـ الدرر ص ٤٢ .

فى الأرض ، قالوا لحجب الدماء ودفع الغلبة وجلب الصلاح ، قلت وكيف تسمون مايصنعون قالوا الثورة ، قلت هى الدواء ، بالتى كانت هى الداء . » ثم يخاطب الثوار قائلا : « وبعد فما أنتم بأصحاب الثورة ، وإنما أصحابها الذين يوجبونها بما يظلمون » [1] .

أما فرنسيس فتح الله مراش (١٨٣٩ — ١٨٧٤) فقد كان أسبق من أديب اسحق فى تنبيه أذهان العرب إلى النهوض بشكل جدى ، كان كتابه « غابة الحق » الذى وضعه ، على طراز « جحيم دانتى » بقالب خيالى ، ونزع فيه إلى إيقاظ العرب من غفلتهم وتحريضهم على نبذ الاستبداد والذل والعبوديه فى ظلال الترك ، وطبعه فى حلب عام ١٨٦٥ مصبوبا فى قالب فلسفى ، وقد جعله بشكل حلم حلمه « كأنه كان يخترق بفكره الثاقب حجب المستقبل المظلمة ليجد نور الحريه إلى قومه ، فيضىء لهم ويهديهم إلى رحبات المعيشة الرغدة » [2] .

كما كانت كلمات جمال الدين الأفغانى المشهورة « الحرية تؤخذ ولا تعطى والاستقلال يؤخذ ولا يعطى » تصخ الآذان، وزاد فى أثرها ما كان للأفغانى من شهرة ملأت الآفاق ،وما كان من حوادث خلافه مع شاه إيران بخصوص الحكم الدستورى ، ومقارعته للاستعمار الاجنبى .

لقد ناقش الكتاب والمفكرون مواضيع الحرية والدستور وحقوق الإنسان وكانت لهم آراء متفقة مع آراء كتاب فرنسا الأحرار ، أو مكملة لها ، فقد عرفوا الحرية بعبارات أكمل من عبارة مونتسكيو ، إذ قالوا بلسان أديب اسحق إن « الحريه هى التقيد بقوانين يشترك الشعب فى وضعها عن طريق ممثليه » محتذيا حذو روسو فى ذلك . وأن المساواة ليست إلا أن

(١) أديب اسحق ـ المصدر السابق ص ١٧٢ .
(٢) فرنسيس مراش ـ غابة الحق ص ٣ ـ ٤ ((من مقدمة الكتاب ، بقلم عبد المسيح انطاكى)) .

«يسرى قانون واحد على جميع المواطنين يمثلون كلهم أمامه ، لافرق بين غنى وفقير ، وضعيف وقوى ، وأبناء مذهب ومذهب [1]» .

ولم تخل كتابات من نقلوا عن الغرب تاريخ الثورة الافرنسية، وكتبوا فى حقوق الإنسان ، من أثر فى تنبيه الأفكار ويقظتها فهذا رفاعة رافع الطهطاوى فى كتابه تخليص الابريز فى تلخيص باريز قد عرض للحقوق المعطاة للافرنسيين فى المساواة والحرية ونيل المناصب وحرية الدين والملكية وكان ما كتبه فى هذا الشأن أول الآثار الدالة على بيان حقوق الإنسان فى اللغة العربية ، كما جاء فى كتاب الأمير حيدر الشهابى (١٧٦١ — ١٨٣٥) فصل عن الثورة الافرنسية ووقائعها وإعدام الملك لويس السادس عشر وعن حملة نابليون على مصر [2] .

إنتقال النهضة الفكرية إلى السياسة :

فى الحقيقة لم تبق هذه المبادىء الفكرية فى نطاق النظريات ، بل وجدت مجالها العملى فى ميدان السياسة ، وترجمت عنها مختلف الجمعيات السريه والنشاط الذى قام به أفرادها . ففى عام ١٨٦٥ ، تأسست فى الآستانه جمعيه سرية بإسم « يكى عثمانليلر » (جمعية العثمانيين المحدثين) إذكان الأحرار من ترك وعرب سواء فى محنة الخضوع لحكم الدولة الفاسدة الذى فشلت كل مساعى الإصلاح فى تجديده ، وكان برنامجها دستوريا حراً ثم أصبح ثوريا ، وتشكلت عام ١٨٧٥ فى سوريا جمعية مماثلة [3] ألفتها نخبة مختارة من شبيبة بيروت ، معظم أفرادها من المسيحيين وقد تخرج بعضهم من كلية بيروت

(١) رئيف خورى — المصدر السابق ص ١٣٢ .
(٢) المصدر السابق ١٦٨ — ٧١٦ .
(٣) Ettore Rossi — Documenti sull'origine egli sviluppi della quest. Araba, P. 11.

الأمريكية وكانت رغبتهم جازمة فى فصل لبنان المسيحى عن الدولة التركية ، ودأبت جمعيتهم الثورية السرية على الاجتماع فى ضواحى بيروت لتناقش الوسائل التى توصلهم إلى غايتهم ، وقد تكونت فى أذهانهم فكرة أن الأتراك يعملون على إهانتهم ، وإعتبارهم فى منزلة أدنى منهم ، وشاعت بينهم عبارات السخط على شعار الترك القائل : إن التركى فوق المسلم والمسلم فوق المسيحى [1]. وفى هذا القول ماينطوى على النعرة العنصرية والدينية معاً .

حاول المسيحيون ، كى يصلوا إلى تحقيق الهدف المنشود ، أن يتعاونوا مع المسلمين ، واجتذبوا بعض هؤلاء إلى الجمعية الماسونية التى رأوا أن فى انتسابهم إليها الخير كل الخير لقضيتهم ، لكن الوحدة التى كونوها لم تلبث أن انفرط عقدها ، ذلك أن الفكرة الدينية والولاء الطائفى كانت لا تزال أوضح من فكرة القومية التى لم تنجح فى التغلب على عاطفة الارتباط بالدولة العثمانية ، حامية ذمار الإسلام . كما أوجس المسلمون ، من جهة أخرى ، من ثقافة الغرب ومدنيته ورأوا وراء تغلغل مؤسساته فى البلاد أطماعا شريرة للدول الأوربية ، تتربص بالبلاد وتهدف إلى الاستيلاء عليها [2] .

لكن إختلاف المشارب لم يفت فى عضد الناشئة فشهد النصف الثانى من القرن التاسع عشر أول إنتقال للنهضة العربية من حيزها الأدبى إلى حيزها السياسى بالمناشير التى كانت تلصق ، بعد منتصف الليل ، على الجدران قرب قنصليات الدول الأجنبية. وكانت هذه المناشير تندد بمساوىء الأتراك وتعتبرهم مغتصبين للخلافة وتتهمهم بالقضاء على اللغة العربية وتدعو إلى الحكم الذاتى بل المستقل للعرب ، وقد أعدت جمعية بيروت السريه التى

(١) Z. Zeine — op. cit., P. 57.
(٢) Z. Zeine — op. cit., P. 58.

كانت تذيع هذه المناشير برنامجا عزمت على تنفيذه بحد السيف جاء فيه هذه النقاط الرئيسية :

١ — منح الاستقلال لسوريا متحدة مع لبنان ،

٢ — الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية للبلاد .

٣ — إلغاء الرقابة والقيود الأخرى التى تحول دون حرية الرأى وانتشار العلم .

٤ — عدم استخدام الوحدات العسكرية المجندة من أهل البلاد إلا ضمن حدود بلادهم .

وكان الشعراء والأدباء يعززون هذه الأفكار وينشرون القصائد التى تتغنى بمجد العروبة وتحفز أبناء العرب إلى النهوض ، شعراء وأدباء أمثال ابراهيم اليازجي ونجيب الحداد وأيوب ثابت وعبد الرحمن الكواكبي فيما بعد وغيرهم .

فقد انتشرت قصائد ابراهيم اليازجي إنتشاراً واسعاً فكنت تسمع الشبيبة فى كل مكان تردد ميميته :

سلام أيها العرب الكرام ... وجاد ربوع قطركم الغمام
وما العرب الكرام سوى نصال ... لها فى أجفن العليا مقام
لعمرك نحن مصدر كل فضل ... وعن آثارنا أخذ الأنام

وبائيته المشهورة التى وصفت بأنها مارسيليز العرب[1] وكانت شبيبة العرب تتناشدها فى كل مكان :

تنبهوا واستفيقوا أيها العرب ... فقد طمى الخطب حتى غاصت الركب
أقداركم فى عيون الترك نازلة ... وحقكم بين أيدى الترك مغتصب
صبرا هيا أمة الترك التى ظلمت ... دهراً فعما قليل ترفع الحجب

١ — خير الله خير الله — معضلة الشرق ص ١٨ .

لنطلبن بحد السيف مأربنا ... فلن يخيب لنا فى جنبه أرب .

وسينيته التى يندد فيها بالترك .

دع مجلس الغيد الاوانس ... وهوى لواحظها النواعس
أو لستم العرب الكرام ... ومن هم الشم المعاطس
وتشبهوا بفعال غيركم ... من القوم الاحامس

والتى تشير فيها إلى كون الدولة قد أعطت للجبل الاسود والعرب، استقلالها ويهيب بأبناء قومه أن يحذوا حذوهم فى الحصول على استقلالهم .

كما كان أيوب ثابت ينادى بالاتحاد والعصبية القومية :

ياقومى أن تقسموا لا فلاحا ... إنما تفلحون بالعصبية[1]

عدا القصائد التى كان ينظمها نجيب الحداد والشيخ يوسف البستانى منددين فيها بالترك وما يرتكبون من جرائم فى بلاد العرب :

لعبت أكف الترك فيك فغادروا ... فى كل قطر منك نهراً من دم (الحداد)

وفيما عدا الشعراء ، لعب المدرسون والكتاب من أعضاء هذه الجمعية دوراً كبيراً فى ترويج مبادئها وشعاراتها ، وكان عددهم أثنى عشر رجلا عند تأسيسها ، فما لبث أن قفز إلى سبعين ، منهم يعقوب صروف ، إبراهيم اليازجى ، فارس نمر ، إبراهيم الحورانى ، شاهين مكاريوس ، إلياس حبالين ، وغيرهم وكان للأخير منهم : إلياس حبالين تأثير عظيم فى أوساط الجمعية والوسط الأجتماعى فى بيروت .

كان الياس حبالين ، المارونى المذهب ، مدرسا للغة الأفرنسية فى كلية بيروت الاميركية من عام ١٧٨١ — ١٨٧٤ وقد اعتنق مبادىء فولتير الحرة وكان ثوريا فى أفكاره ، يجتمع ، بعد الإنتهاء من إعطاء دروسه فى الكلية ،

(1) Ettore Rossi — Ibid, P. 13.

بتلاميذه خارج المدرسة ، ويبث فيهم أفكاره السياسية المعارضة للأتراك ، ويحارب حكمهم الفاسد ، وما لبث تلاميذه بعد أن تخرجوا ، حتى أصبحوا زملاءه فى العمل على تقويض صرح الإستبداد وكان كل واحد منهم يسعى أن يكون صورة أخرى من الياس حبالين أو أشد وطأة منه فى نشر مبادىء الجمعية . كما كان من أولئك العاملين الياس عمون من دير القمر ، وقد قرأ رواية الفرسان الثلاثة لاسكندر دوماس ، وألف ، مع إثنين من رفاقه ، عصبة حاول أن يحذو فيها حذو الفرسان الثلاثة كى يخلص وطنه لبنان من نير الاتراك[1] ، وكانت هذه الجمعية هى المسؤولة عن إلصاق المناشير التى مر ذكرها[2] .

ومع ذلك لم يكن قد تكون بعد ، فى ذلك الوقت ، ما يسمى بالقضية العربية بكل معنى الكلمة ، حتى أن كلمة عرب نفسها ، كتسمية للبلاد العربية وإلى وقت قريب من ذلك الحين ، نادراً ما كانت تتردد فى كتب ووثائق ذلك العهد ، بل كانت التسمية الشائعة لهم هى كلمة « مسلمين » أو «مسيحيين» بحسب المناطق التى يشكلون فيها الاكثرية ، أما كلمة عرب فلم تكن تطلق إلا على بدو الصحراء أو ساكنى الأرياف ، وكان مجموع السكان المسلمين من عرب وأتراك ، يعتبرون إخوانا فى الدين إذ كانوا مسلمين قبل أن يكونوا أتراكا أو عرباً[3] . أما الوعى القومى العربى فقد كان نموه بطيئاً بحيث تأخر ظهوره بوضوح حتى أوائل القرن العشرين ، وفى خلال هذه المدة « لم ينبض بالحياة سوى مرتين أولاهما عندما أخذت جمعية بيروت السرية على عاتقها محاولة إيقاظه والمرة الثانية حينما أحدث الكواكبى بعض الهيجان . وفيما بين

---

(١) Z. Zeine — op. cit., P. 68.

(٢) انفرط عقد هذه الجمعية لما اطلع عبد الحميد على مناشيرها ولاحق الاحرار من اعضائها فهربوا الى مصر واتهم مدحت باشا بانه قد شجعها واشتبه بعلاقته بها .

(٣) Z. Zeine — op. cit., P. 36.

الفترتين كان الوعى شبه نائم بسبب استبداد عبد الحميد وثقل كابوس حكمه[1] يستيقظ آونة ويرقد أخرى .

عبد الحميد والسياسة المركزية

استلم عبد الحميد الحكم على أساس الشورى ونشر الدستور ودعوة مجلس المبعوثان وحكم الولايات على أساس توسيع المأذونية بموجب المادة ١٠٨ من الدستور ، وهى نوع من اللامركزية المنقوصة . وقد قام دستور عام ١٨٧٦ على أساس دمج الأجناس والطوائف فى بوتقة واحدة[2] ، وكان امتداداً ونتيجة طبيعية لمشاريع التنظيمات التى سارت عليها الدولة فى القرن التاسع عشر[3] ، حين انتشرت روح الأصلاح بين فئة من رجال الدولة على عهد السلطانين عبد المجيد وعبد العزيز ، وكان أعظمهم شأناً وأطولهم باعاً الوزراء المصلحون رشيد وعالى وفؤاد ومدحت ، فنظموا القوانين الخاصة لكل فرع من فروع الإدارة والقضاء ، وأهمها مجلة الأحكام العدلية وقانون الاراضى ، وقانون الطابو ، وقانون الجزاء ، وقانون التجارة ، وقانون التابعية العثمانية ، وقانون ترتيب المحاكم الشرعية ، والمحاكم النظامية ، والمحاكم التجارية ، وأنظمة الإدارة الملكية ، وقانون الولايات ، ونظام شورى الدولة ، ونظام المعارف ، ونظام المطبوعات ، ومجموع هذه القوانين والأنظمة هو الذى كان معروفا باسم الدستور أو باسم التنظيمات[4] . غير أن نظام الحكم كان لايزال مطلقاً ، إرادة السلطان فوق كل إرادة ، إلى أن

---

(١) جورج انطونيوس ـ يقظة العرب ص ١٠٤

(٢) المصدر السابق ـ ص ١٠٨

(٣) Paul Fesh — Constantinople aux derniers jours d'Abdul-Hamid, P. 188.

(٤) سليمان البستانى ـ عبرة وذكرى ص ١٣

تمكن فريق من الأحرار بزعامة مدحت باشا من ترويج فكرة الحكم الدستورى، وانتصر الإصلاحيون وأتوا بعبد الحميد، بعد خلع عبدالعزيز لفساد حكمه، ومراد الخامس لمرضه العصبي؛ لكن الامر بالحياة الدستورية لم يطل لان عبدالحميد لم يعلن الدستور بدافع من الإخلاص العميق له فسرعان ماضاق ذرعا بالحياة النيابية والنواب، وكانت المعارضة فى مجلس المبعوثان، وقد تزعمها فريق من النواب أكثرهم من العرب[1] إلى جانب فريق من النواب الاتراك بزعامة النائب بكيشهر لى زاده أحمد أفندى، وفريق آخر من النواب الارمن المبعوثين عن بيروت وحلب، شديدة الوطأة على عبد الحميد. غير أن معارضة النواب العرب لم تكن مبنية على أساس الدفاع عن حقوق العرب، ذلك أنه لم يكن قد ظهر، بعد إلى الوجود ما يسمى بالقضية العربية، بل كانت معارضتهم دفاعاً عن مصلحة الدولة العثمانية، خاصة حينما تأزمت الاحوال فيها نتيجة الحرب التى دارت فى تلك الآونة بينها وبين الدولة الروسية وتتالت انهزامات الجيش العثمانى أمام الجيش الروسى[2]. والذى أحرج عبد الحميد من المعارضة أنها لم تقتصر على انتقاد الحكومة والوزارة بل تعدتها إلى مهاجمة السلطان نفسه.

ففى إحدى الجلسات عندما اجتمع أعضاء المجلس للرد على خطاب العرش «اتفق رأيهم لاعلى مسؤولية الوزراء وعدم أهليتهم وكفايتهم فى الأمور السياسية والعسكرية وحسب، بل تعدى إتهامهم أيضا إلى السلطان نفسه وما يحيط به من أشخاص، وقام أحد النواب واقترح صيغة رآها النواب معبرة تمام التعبير عن شعورهم فقبلوها وكانت كالآتى: «أن عدم الكفاية وعدم الأهلية التى يتصف بها القائمون على آلة الحكم لما يوجب اللوم والتقبيح. فلو أن هؤلاء سيروا

(١) نافع افندى الجابرى نائب حلب، يوسف ضيابك الخالدى نائب القدس، خليل أفندى غانم نائب بيروت، نيقولاكى نوفل نائب طرابلس الشام.

(٢) عثمان نورى ـ عبد الحميد ودور سلطنتى ج أ، ص ٢٦٠ – ٢٦١

الأمور الدبلوماسية والعسكرية بشكل أنسب لما أصاب الدولة ما اصابها من الكوارث»، وعندما طرحت هذه الصيغة على التصويت نالت ٥١ صوتا ضد ٣٧ صوتا[1]. وسرعان ما كان لهذا الهجوم أثره فأدى إلى إستقالة قائد المدفعية الذى كان الهجوم مركزا عليه فتبعه الصدر الأعظم بالاستقالة[2].

ويكفى برهانا على عظم تأثير المعارضة فى مجلس المبعوثان ونشاط العنصر العربى فيها أن خطاب أحد النواب العرب، يوسف ضيابك الخالدى نائب القدس، فى مجلس المبعوثان هو الذى دفع بعبدالحميد إلى تعطيل المجلس إلى أجل غير مسمى، ذلك أن المعارضة كانت قد اتخذت قرارين هامين أولهما يقضى بطلب محاكمة الصدر الأعظم السابق محمود نديم باشا مع قادة الجيوش الذين قصروا فى واجباتهم الحربية، وجعل جلسات ديوان الحرب علانية، والثانى يقضى برجاء المجلس أن يعطى رأيه فيما يتعلق بخطر الصدر الأعظم أدهم باشا وأربعة من وزرائه على سلامة الحكم. فما أن سمع عبدالحميد بذلك حتى بادر إلى إجراء تعديلات هامة فى الوزارة، وألغى منصب الصدارة العظمى، واستبدالها بمنصب رئيس للوزراء، تمشيا مع الحكم الدستورى؛ غير أن خطوته هذه كانت مخالفة للدستور، الذى ينص على أن السلطان يفوض مسند الصدارة والمشيخة الإسلامية إلى الذوات الذين يثق بهم، فلم يسكت النائب العربى يوسف ضيا بك الخالدى عن هذه المخالفة الدستورية، بداعى أن كل تعديل فى مواد الدستور يجب أن يتم عن طريق المجلس، ونهض وألقى خطابا شديداً، أتهم فيه القوة الإجرائية بأنها حاولت ان تظهر حسن نيتها بمخالفة دستورية صريحة، والورقة التى أخذ يقرأ منها كانت تقريراً مرفوعا من ١٦ نائبا، بينوا فيه مخالفة القوة الإجرائية صراحة للمواد ٢٧، ٢٨، ٢٩، ١١٥، ١٦١ من الدستور[3].

(١) المصدر السابق، ص ٢٣٨

(٢) Paul Fesh — Ibid, P. 312.

(٣) عثمان نورى ـ المصدر السابق ج أ ص ٢٣٩ – ٢٤٣

عندئذ لجأ عبد الحميد إلى حل المجلس إلى أجل غير مسمى وأصدر أمره بنفى
عشرة من نواب المعارضة حالا خارج الآستانة وهم: رئيس المعارضة يكيشهرلى
زاده أحمد أفندى ، وبدران أفندى وخليل غانم أفندى نائبا بيروت ،
ومانوق أفندى ، ونافع أفندى الجابرى نائبا حلب ، ويوسف ضيا بك
الخالدى نائب القدس وأربعة نواب آخرون من الأتراك .

بعد أن علق عبد الحميد أحكام الدستور فرض على شعبه بالتدريج حكما
فرديا مستبداً ليس له مثيل، وكانت جميع العناصر والطوائف سواسية كأسنان
المشط فى التعرض لاستبداده وطغيانه[٢] . أما العرب بصورة خاصة فقد
اتخذ معهم أساليب كثيرة فى تنوعها ، فيها من الترهيب، وفيها من محاولة السيطرة
عليهم وتشديد قبضته على أعناقهم بطريقة تجمع البراعة والشدة إلى المكر
والدهاء مع محاولة الإرضاء ، ولم تخل من الريب والشبهات وعدم الثقة فى
كثير من الأحيان ، بل أن عدم الثقة قد زادت بالعرب أثر ظهور مناشير
جمعية بيروت السرية فى زمن ولاية مدحت باشا على سوريا ، فقد أقلقه
شعور الاستياء الذى لمسه فيهم فبدأ يشدد رقابته على بلادهم وفرض عليهم
مركزية ضيقة تمكن لقبضته الحديدية أن تسيطر على بلادهم فسار فى سياسة
ربط البلاد العربية بشبكة من الاسلاك البرقية واسعة النطاق ثم عززها
بالخطوط الحديدية كى يتمكن من دفع الجند من أهون السبل وأقصر الوقت
إلى تلك الولايات لقمع ما قد يقع فيها من ثورات وانتفاضات[٣] .

لقد درجت سياسة عبد الحميد من أجل تأمين سيطرته وفرض مركزية
حكمه على الأطراف ، أن يضرب القوميات والطوائف بعضها ببعض وأن
يستخدم هذا العنصر ضد ذاك ، فيقمع ثورة الألبان بالجنود العرب ، وبهم

---

(١) المصدر السابق ، ج ١ ص ٢٤٣ — ٢٤٦

(٢) حسين لبيب — المسألة الشرقية ص ٨٥

(٣) Z. Zeine — op. cit., P. 54.

يرغم الأكراد على الخضوع ، وبالأكراد يذبح الأرمن ، وبهؤلاء يقضى
على ثورات العرب ، كما اتبع نفس السياسة فى ضرب العرب بعضهم ببعض ،
إذ كان يؤيد فئة ضد أخرى ، كما فعل فى الصراع بين عبد العزيز بن الرشيد
أمير حائل وعبد العزيز بن السعود أمير نجد ، فكان عبد الحميد يقوى الأول
على الثانى ، ويمده بالجيوش ، والقادة العسكريين لكسر شوكة ابن السعود
الذى أخذ يكيل الضربات واحدة تلو أخرى لخصميه ، حتى تمكن فى النهاية
من الانتصار عليهما ، واحتلال الأراضى التى يشغلها ابن الرشيد ، إلى أن
كانت الموقعة الأخيرة عام ١٩٠٦ ، إذ دارت معركة طاحنة بين الأميرين
قتل فيها بن الرشيد واحتل خصمه بلاده[١] ، عدا منطقة حائل .

كان عبد الحميد يقدر أهمية البلاد العربية ويدرك أن اليوم الذى ينفصل
فيه العرب عن سلطنته ، وعددهم يقارب العشرة ملايين ، سيكون نذيراً
بانهيار الامبراطورية، لأنهم يشكلون أساس دعامتها ، ذلك أن بلادهم من
أغنى المناطق العثمانية ، فهى تمد خزينة الدولة بالقسط الاوفر من الموارد
أو ما يقدر بثلثى وإردات الميزانية[٢] ، كما تمدها بالعدد الاكبر من الرجال
لجيشها ، وفيها من أملاك الاوقاف أكثر من أى مكان آخر ، ومعظم
أملاك السلطان الخاصة هى فى الولايات العربية[٣] ، فكان إلى جانب
تشديد المراقبة عليهم ، ومنعهم من الاتصال بعرب الخارج ، وخاصة مصر ،
ونفى من يخشى نشاطه وخطره من وجهائهم ، أو استدعائه إلى الاستانة
كى يبقى تحت مراقبته ، أو تعيينه فى بعض الوظائف الشرفية ، لا يتوانى
عن منح المكافآت أو المساعدات لمدارسهم ومؤسساتهم الخيرية ، ويبذل
المال لإصلاح وزخرفة مساجدهم فى مكة والمدينة وبيت المقدس[٤] .

---

(١) سليمان فيضى — فى غمرة النضال ص ٣٥ — ٤١

(٢) Victor Bérard — Le Sultan, l'Islam et les Puissances, P. 57.

(٣) Eugène Jung — Ibid, P. 15-16.

(٤) جورج انطونيوس — المصدر السابق ، ص ٦٩

وبالاختصار كان يسلك سبيل الحكمة وكل ما يستطيع من مداراة تجاههم ولا يلجأ إلى القوة والعنف إلا حينما لا يجدى اللين والمداراة ، لئلا تنفجر العواطف القومية بينهم [1] .

على أن فكرة الجامعة الإسلامية هى أهم الاساليب التى حاول عبدالحميد أن يستقطب بها نفوس العرب خاصة والمسلمين عامة . وقد رمى من وراء تمسكه بها إلى أهداف عديدة ، ذلك أن هذه السياسة توطد موقفه الداخلى ضد الأحرار المعارضين لحكمه ، كما تعزز موقفه الخارجى وتكسبه ولاء المسلمين فى جميع أنحاء العالم ، بصفته خليفة لهم ، وبها يستطيع أن يهدد نفوذ الدول الأجنبية فى مستعمراتها التى يسكنها عشرات الملايين من المسلمين[2] . وفى الحقيقة شعر الأوربيون بخطر هذه السياسة على نفوذهم ، وانبرى رجال لهم شأن فى تاريخ الاستعمار كالمسيو هانوتو واللورد كرومر واللورد غراى إلى مهاجمة الجامعة الاسلامية واعتبارها بؤرة للتعصب الدينى ، وأن ليس القصد منها سوى تحدى قوات الدول المسيحية ، ودعوا الأمم الأوربية إلى مراقبتها مراقبة دقيقة والحذر منها[3] . فرد عليهم بعض أقطاب العرب والترك يدافعون عن الجامعة الإسلامية وينفون عنها صفة التعصب الدينى ، بل أن رد الأستاذ محمد عبده على اللورد كرومر تضمن دفاعا عن السلطان عبدالحميد نفسه إذ وصف دولته بأنها أكبر دول الإسلام وأن سلطانها أفخم سلاطينهم[4] . كما كتب البرنس صباح الدين كتابا إلى اللورد غراى رداً على خطابه فى مجلس العموم البريطانى وقوله إن الجامعة الإسلامية ليست إلا بؤرة للتعصب الدينى،وجهه إليه على صفحات جريدة

---

(1) André Mandelstone — La Turquie, P. 8.

(2) Halide Edib — Conflict of East and West in Turkey, P. 79.
Paul Imbert — Ibid, P. 94.

(٣) المنار ـ مجلد ١٠ ، ج ٣ ، ص ٢١٥ ، من خطاب اللورد كرومر

(٤) المصدر السابق ـ ص ٢٠٨ ـ من رد الاستاذ محمد عبده على هانوتو وكرومر

التايمس (١٣ آب ، أغسطس عام ١٩٠٦) ، بين له فيه أن الجامعة الإسلامية ليست أسطورة من الأساطير ، بل تسمى باللغة الاجتماعية رد فعل الشرق ضد أعمال الغرب ، هذه الأعمال التى لم تكن ، على الدوام ، تحمل الطابع السلمى. وقد فضح البرنس استغلال عبد الحميد لهذه الفكرة، وأن حكومته — إزاء ما تراه من تحرر الشبيبة التركية، واندفاعها نحو الإصلاح والمدنية الغربية بقدم ثابتة ، لما شرعت بالوقوف فى وجه حركة الإصلاح ، اضطرت للتسربل بجلباب الدين فى محاولة علها تنقذ صرح الإستبداد الذى أصبحت دعائمه تهتز وتترنح ، وأن ليس إتجاهها هذا إلا حقداً على الحركة التحررية ، لا إخلاصا منها وعطفا على فكرة الجامعة الإسلامية ، وأن الأمبراطورية العثمانية التى تحوى بين رعاياها عدداً لا يستهان به من أتباع الديانات الأخرى ينبغى أن تكون إدارتها حيادية عادلة وعلمانية دستورية ، وأن لا تضحى بعلاقاتها مع الدول العظمى على مذبح الجامعة الإسلامية[1]

فى الحقيقة أراد عبد الحميد — وقد شعر بموجة الشعور الدينى التى كانت تجتاح أرجاء العالم الإسلامى فى أواخر القرن التاسع عشر ، كرد فعل للحركة الاستعمارية الأوربية الطاغية ، وقد أذكى نار هذا الشعور أئمة أفاضل من العلماء أمثال جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده والشيخ مصطفى الغلاييني ورشيد رضا وغيرهم — أراد إستغلال هذا الشعور فى سبيل توطيد سيطرته فى الداخل وتعزيز مكانته الدولية فى الخارج ، فقام يبرهن على تعلقه بهذه الفكرة وإخلاصه لها ، وأخذ يستميل الشخصيات الدينية ، ووجهاء العالم الإسلامى إليه ، ويغدق عليهم من نعمه ونياشينه[2] وأنشأ مدرسة خاصة لتخريج الدعاة ونشرهم فى مختلف أنحاء العالم الإسلامى لترويج

---

(1) Paul Fesh — Ibid, P. 400-404.

(٢) الهلال ـ مجلد ١٧ ، عدد ١٠ ، ص ٥٧٦ ، وايضا لوثروب ستودارد ـ حاضر العالم الاسلامى ص ٣٠٩

الدعاة ، لهذه الفكرة وله كممثل وراع لها ، كما تفتق ذهنه عن مشروع سكة حديد الحجاز ووصلها بسكة حديد بغداد[1] ، التي كانت قيد التأسيس، لتيسير السفر إلى الحج وخدمة المسلمين . وقد رمى من وراء هذا المشروع إلى أغراض مختلفة كلها تخدم نفوذه ومكانته فى العالم الإسلامى و بين العرب وتعزز سياسته المركزية الضيقة ، وحكمه الفردى ، منها ما هو دينى وما هو عسكرى وسياسى واقتصادى واجتماعى . فهو أولا يسهل الحج بتقصير مدة الرحلة ويجعله فى متناول الجميع فيزيد الاختلاط والتعارف والتآلف بين المسلمين ، ويؤمن نقل الجند بسرعة لقمع الثورات ، وللدفاع عن أطراف المملكة ، ويساعد على التبادل التجارى وعلى نقل الأفكار وانتشارها وعلى تنمية الحياة الزراعية على طول خط سيره ، وعلى توطيد سلطة الخليفة والقضاء على دسائس الإنجليز ومؤامراتهم فى البحر الأحمر والجزيرة العربية[2] .

غير أن هذا الاتجاه إلى بناء السكك الحديدية فى طرفى بلاد العرب ، حيث عشش نفوذ الدول وانجلترا خاصة ، هذا الاتجاه الذى جاء مع مستهل القرن العشرين ، أيقظ فى نفس الدول الأوربية شعور الاستياء التام وعلى

---

(١) شرع بانشاء سكة حديد الحجاز عام ١٩٠٠ ابتداء من قرية المزيريب فى منطقة حوران جنوبى دمشق ، لان بين دمشق والمزيريب سكة حديد للفرنسيين اخذوا امتيازها سنة ١٨٩٣ وباشروا باستثمارها عام ١٨٩٤ ولم يكن عبد الحميد قد فكر فى خطه المقدس بعد ، وكان من شروط امتيازها ان لا ينشأ خط مواز لها الى درعا ، لذلك قر الرأى على الاستفادة من هذه السكة لنقل الحجاج من دمشق الى المزيريب ومن هناك يتمون رحلتهم الى الحجاز على الخط الجديد . غير ان المنافسة سرعان ما قامت بين ادارتى الخطين العثمانى والافرنسى فصمم عبد الحميد على وصل المزيريب بدمشق فاحتجت الشركة الافرنسية على ذلك لمخالفته شروط امتيازها ، عندئذ تم اتفاق بين الجانبين لقاء منح الشركة المذكورة امتياز انشاء خط من دمشق الى حلب فى شباط ١٩٠٥ « محمد كردى على ـ خطط الشام ، ج ٥ ص ١٨٩ » .

(٢) Victor Bérard — Le Sultan, l'Islam et les Puissances, P. 72.
وايضا ـ الدكتور محمد عبد الله ماضى ـ النهضات الحديثة فى جزيرة العرب ، ج ١ ، ص ١١١

رأسها الحكومة الإنجليزية ، إذ رأت وراء هذه السياسة شبح الأخطبوط الألمانى الذى لم تتورع الدول الأوربية عن القول أن الجامعة الإسلامية كانت مطية له[1] ، والذى بدأ يطل برأسه ، ويظهر كأخطر منافس للحكومة الإنجليزية فى ميدان الاستعمار وأكبر خطر على مصالحها فى البلاد العربية .

بدأت ألمانيا ، بعد حرب السبعين ، تسير فى سبيل نهضة شاملة وأخذت صناعاتها وتجارتها تنمو نموا هائلا وزاد إنتاجها من الأسلحة والماكينات والمنسوجات زيادة كبيرة بحيث طغت كثيرا على حاجة الإستهلاك المحلى ، ووجب عليها أن تفتش عن أسواق تصريف لها ، ومن جهة ثانية زاد عدد نفوس أبنائها زيادة عظمى بلغت نسبتها أكثر من (٨٠٠) ألف نسمة سنويا ، منذ نشوب حرب السبعين[2] ، وتكدست رؤوس الأموال وتضخمت تضخما أوجب البحث عن وسائل لتوظيفها خارج الأراضى الألمانية[3] ، لذلك بدأت أفكار ساستها تتجه نحو أراض جديدة ، علها تجد فيها ما يساعدها على حل هذه المعضلات . لكنها عندما ولجت هذا الباب ، باب الاستعمار ، وجدت أن الدول الاستعمارية العريقة وفى مقدمتها إنجلترا وفرنسا قد سبقتها إلى إحتكار جميع الممتلكات الصالحة للاستعمار[4] فوجهت أنظارها إلى تركيا واتبع الأمبراطور الألمانى فى سلوكه مع تركيا خطة جديدة ، ميزتها أنها لا تستدعى منه تكاليف حملة مسلحة ، وفى الوقت نفسه لا تلاقى معارضة مكشوفة من قبل أية دولة أوربية ، ذلك أن ألمانيا ،

---

(١) Réné Pinon — L'Europe et l'Empire Ottoman, P. 388.

(٢) عبد الفتاح ابراهيم ـ على طريق الهند ص ٨٥ ، ومحمد طاهر العمرى الموصلى تاريخ مقدرات العراق السياسية ص ٢٣

(٣) Eugène Jung — Ibid, P. 213.
راجع ايضا كتاب : بييررونوفن ـ تاريخ القرن القشرين ـ تعريب الدكتور نور الدين حاطوم ، ص ١٠ ـ ١٣

(٤) عبد الفتاح ابراهيم ـ على طريق الهند ، ص ٨٥

لما رأت استحالة القيام بأعمال عسكرية ،فضلت عليها سياسة التغلغل السلمى المأمون النتائج . وقد كان هناك أكثر من سبب يدعو إلى ميل عبدالحميد نحو الألمان ، الذين لم يظهروا نحوه من العداء ما أظهره الإنجليز والدول الأخرى فى قضايا الأرمن ، ومكدونيا(١) ، وخاصة بعد أن اضطرته إنجلترا على التنازل لها عن جزيرة قبرص أثر انعقاد مؤتمر برلين . وهكذا وافق السلطان نهائيا ، فى عام ١٩٠٣ ، على منح الألمان إمتياز مد سكة حديد بغداد ، فوقفت انجلترا وفرنسا وروسيا من هذا الأجراء موقفا سلبيا وبدأت تحارب تنفيذ المشروع فنشبت أزمات حادة بين السلطنة العثمانية والإنجليز حول مد سكة حديد بغداد والحجاز ، أهمها وأجدرها بالذكر أزمتا الكويت وطابا . X

أزمة الكويت .

أما أزمة الكويت فإن إنجلترا ، وقد خشيت من سيطرة الألمان على وادى الرافدين والخليج الفارسى ، ومن القضاء على نفوذها العريق فى هذه المنطقة ، وخافت أن يفلت من يديها زمام طريق الهند بسبب مد الألمان لسكة حديد بغداد ، بادرت إلى عقد معاهدات مع شيوخ ساحل الخليج الفارسى العربى وخاصة مع أمير الكويت مبارك الصباح الذى كانت معاهدتها معه فى سنة ١٨٩٩ سرية وقد تعهد فيها « بأن لا يؤجر أو يتنازل بأى صورة عن أى جزء من أراضيه لحكومة غير الحكومة البريطانية (٢) ، . . . » . وأما الذى هدفت إليه من هذه الخطوة فهو أن تقف مانعا دون وصول سكة حديد بغداد حتى الخليج الفارسى . وفى الحقيقة لما جاء « ستمرش » قنصل ألمانيا فى الآستانة على رأس وفد ، فى عام ١٩٠٠ ، إلى الكويت وحاول

Paul Imbert — Ibid, P. 251. (١)

والمقتطف ـ مجلد ٣٥ ، عدد ١ ، ص ٦٦٨ من مقال للاستاذ فمبيرى

(٢) الدكتور صلاح العقاد ـ الاستعمار فى الخليج الفارسى ص ١٧٥

شراء أرض فى مينائها واستئجار عشرين ميلا مربعا من الأرض حولها ، لإقامة محطة للسكة الحديد فى رأس الكاظمية (١)، أبى أمير الكويت استقباله ورفض طلبه تنفيذا للاتفاقية المعقودة بينه وبين الانجليز . لكن السلطان عبد الحميد ومن ورائه قوة الدفع الألمانية، لم يغفر للأمير هذا السلوك فأوعز إلى والى بغداد بإرسال قوة عسكرية عثمانية تحملها سفينة حربية إلى ميناء الكويت لاحتلال المدينة (١٩٠١) ، غير أن الحكومة الإنجليزية كانت لها بالمرصاد وسرعان ماظهر طراد إنجليزى ومنع إنزال الجنود الترك منها (٢) كما تدخل الإنجليز ثانية عندما حاول السلطان دعوة أمير الكويت إلى الآستانة لاحتجازه فيها ، ومنعوا تنفيذ هذا الأمر ، فما كان من السلطان إلا أن حرض أمير حائل على مهاجمة مدينة الكويت ولم تسلم المدينة من السلب والنهب إلا بتدخل الإنجليز . ولما ظهر لألمانيا وتركيا صعوبة إخضاع أمير الكويت لرغبتهما ، وجعل مدينته منتهى الخط الحديدى، حورتا المخطط فجعلت نهاية الخط فى رأس هور عبد الله ، لكن الشيخ مبارك الصباح ادعى ملكيته على جميع الأراضى الواقعة شمال الكويت إلى أبعد من هور عبدالله بعشرين ميلا(٣) ، بما فيها الكاظمية وفيلقة وجزيرة بوبيان، فسارع السلطان إلى إرسال طابور من الجند أقام هناك نقطة عسكرية ، فلم يسع الإنجليز إلا الاحتجاج ، وأرسلوا قطعا من أسطولهم إلى الخليج ، وبدأوا يسلحون الأمير مبارك الصباح الذى أخذ يستعد للحرب ، فاضطر السلطان إلى الرضوخ فى هذه المرة أيضاً واعترف بتبعية الكاظمية وفيلقه وبوبيان لأمير الكويت (٤) .

(١) محمد طاهر العمرى ـ المصدر السابق ص ٤٠ ـ ٤١

(٢) André Cheradame — Le Chemin de fer de Baghdad, P. 236-237.

(٣) محمد طاهر العمرى ـ المصدر السابق ، ص ٤١

(٤) Réné Pinon — Ibid, P. 393.

كانت دول إنجلترا وفرنسا متفقة على مناهضة مشروع سكة حديد بغداد لأنه يهدد مصالحها فى الشرق. على أنه وإن كان قد بدا من فرنسا بعض التساهل فى بادىء الأمر [١] ، إلا أنها عادت إلى الاتفاق مع زميلتيها فى محاربته ، ولم يمنع هذا الاتفاق من أن يكون ثمة تناقض فى أهداف كل من الدول الثلاث تجاه المشروع ، فبينما كانت غاية انجلترا أن تؤمن لنفسها الحصول على امتياز مد وصلة للخط المذكور من بغداد إلى الكويت [٢] ، لم تكن فرنسا لتؤيد وجهة نظرها هذه ، التى لا تكفل ، فى نظرها ، إتفاق الدول حول الموضوع ، وأن الوسيلة الوحيدة الكفيلة بالتوفيق بين حقوق ومصالح الجميع هى جعل الخط دولى الصفة [٣] وقد عبرت فرنسا عن وجهة نظرها ونظر زميلتها روسيا فى مذكرة أرسلها سفير فرنسا فى الآستانة إلى وزارة الخارجية الافرنسية قال فيها أنه رداً على سؤال من السلطان عن سبب رفض فرنسا المساهمة فى تمويل سكة حديد بغداد أجاب أن فرنسا ترحب بالمشروع ، لكنه يستحيل عليها المساهمة فيه ما لم يصبح لها وضع مساو مساواة مطلقة لوضع غيرها فيه ، وأن فرنسا لا تتأخر عن المساهمة فى مالية المشروع [٤] فيما إذا روعيت مصلحتها ومصلحة روسيا وإنجلترا بحيث تنال كل منها حصة عادلة منه ، وأن الافرنسيين لا يستطيعون أن يفترقوا عن الروس والإنجليز ، ولا يمكن بناء خط بأموال الافرنسيين وغيرهم ، ويبقى تحت إدارة الألمان الصرفة ، ولا يظهر فيه الآخرون إلا بدور ثانوى ، بل يجب أن تكون المساهمة فى العمل والادارة والنفوذ على قدم المساواة بين الجميع [٥] .

---

(١) D. D. R. — 2ème Série, Vol. IX, No. 191.

(٢) André Cheradame — Ibid, P. 268.

(٣) مذكرة سرية من الحكومة البريطانية الى سفيرى فرنسا وروسيا
D. D. F. — 2ème Série, Vol. IX, No. 12.

(٤) D. D. F. — Ibid, docum. No. 156 du 30-8-1907.
André Cheradame — Ibid, P. 267-268.

(٥) ذلك ان المانيا كانت منهمكة فى مشاريع داخليــة لا تستطيع ماليتها ، بمواردها الخاصة انجازها مع انجاز بناء الخط فى مدى الثمانى سنوات المحددة له وكانت بحاجة الى مساهمة رؤوس الاموال الاجنبية فى تمويله

بقيت المسألة معلقة طيلة عهد عبد الحميد وإلى أن استلم الاتحاديون الحكم بعد انقلاب ١٩٠٨ ، وكان الانجليز وحلفاؤهم يتحينون كل فرصة لاثارة مشكلة الخط ، وقد جاءت الفرصة المرتقبة عندما رأت الدولة العثمانية أن الأفضل لها أن تسوى مشاكلها الثانوية مع بريطانيا والدول العظمى ، بعد تأزم مشاكلها فى البلقان ، وخوضها الحرب ضد دوله ، فبدأت المفاوضات بين تركيا والحكومة الإنجليزية فى مؤتمر لندن سنة ١٩١٢ وانتهت إلى اتفاقية ٢٩ تموز (يولية) ١٩١٣ التى اعترفت فيها الدولة باستقلال الكويت الإدارى وبالكف عن التدخل فى شئونها ، بما فى ذلك وراثة الإمارة ، وعن كل عمل إدارى كالاحتلال والأعمال العسكرية فى جميع الأراضى العائدة للامارة كما تضمنت إعترافها بشرعية المعاهدة الانجليزية الكويتية المؤرخة ٢٣ كانون ثانى يناير ١٨٩٩ ، وتخلت عن كل مدعياتها فى جزيرة قطر والبحرين ، أما فيما يتعلق بمد وصلة سكة حديد بغداد — البصرة فقد جاء فيها ما يلى : « فى حالة إتفاق الدولة العثمانية مع حكومة صاحب الجلالة على تمديد خط حديد بغداد — البصرة ، حتى الكويت أو إلى أى حد آخر ضمن المنطقة المستقلة ، تتفق الحكومتان على التدابير التى يجب اتخاذها فيما يختص بحماية هذا الخط والمحطات التى تقام عليه ، وإقامة الدوائر الجمركية ومستودعات البضائع أو أية مؤسسات أخرى لها علاقة به » [١] . غير أن هذه الاتفاقية لم توقع لاستمرار الخلاف حول تمديد الخط ، حسبما جاء فى الفقرة السابقة وأعيدت المفاوضات فى أوائل عام ١٩١٤ ، وفى ٩ مارس ١٩١٤ وقعت الاتفاقية مع التعديل الآتى بالنسبة للخط الحديدى :

تمنح إحدى الشركات الانجليزية امتياز الوصلة الممتدة ما بين البصرة حتى

---

(١) J. C. Hurewitz — Diplomacy in the Near and Middle East, a Documentary Reccord, Vol. I, document No. 108.

ميناء الكويت[١] . كما عقدت انجلترا مع ألمانيا إتفاقية بتاريخ ١٥ يونية ، حزيران ١٩١٤ تعهدت انجلترا فيها بأن لاتتخذ أو تشجع أية محاولات تحول دون مد السكة الحديدية أو صيانتها أو مساهمة رؤوس الأموال ، مهما كان مصدرها، فى تمويلها ، وصرحت الحكومة فى المادة الثانية من الاتفاقية بأنها سوف تضمن قبول عضوين انجليزيين تعتمدهما الحكومة الأنجليزية كممثلين لحملة الأسهم البريطانيين فى مجلس إدارة شركة السكة[٢] . كما اتفقت فرنسا وألمانيا بموجب معاهدة عقدت بين الطرفين فى ١٥ فبراير ١٩١٤ على إلتقاء سكة حديد بغداد بسكة حديد شام — حماه وتمديداتها فى حلب وامتدادهما إلى البحر ، حتى الاسكندرونة بالنسبة لسكة حديد بغداد وحتى طرابلس الشام بالنسبة لسكة حديد شام — حماه وتمديداتها . لكن نشوب الحرب العالمية الأولى أوقف تنفيذ جميع ما ورد فى هذه الاتفاقيات[٣] .

أزمة طابا :

أما بشأن الخط الحجازى فقد نشبت الأزمة بين الدولة العثمانية والحكومة الانجليزية ، متمثلة فى سلطة معتمدها فى مصر اللورد كرومر ، حول قضية طابا ، ذلك أن الدولة العثمانية ، حينما اقترب بناء الخط من نقطة تحاذى خليج العقبة ، فى عام ١٩٠٦ ، وقد رسم بحيث يتفرع من الخط الرئيسى خط فرعى يمتد من معان حتى الخليج المذكور ، كى يستقبل حجاج مصر وشمال أفريقيا والمغرب العربى[٤] ، قد حرصت على فرض رقابة شديدة حول هذه المنطقة باحتلال موقع طابا فى رأس الخليج ، كى تأمن غائلة خطر انجليزى مصرى محتمل فى المستقبل على الخط ، لأن الدولة العثمانية لا تريد أن تكون

(١) الدكتور صلاح العقاد ـ المصدر السابق ، ص ١٧٨
J. C. Hurewitz — op. cit., document No. 113.
(٢) Hurewitz — Ibid, docum. No. 110.
(٣) وصلاح العقاد ص ١٧٨
R. Pinon — Ibid, P. 370.
(٤)

سواحل الميناء فى يد إدارتين مختلفتين مصرية وعثمانية[١] .

الحقيقة أن السلطان العثمانى أراد بهذه الحركة أن يبعد خطر الانجليز عن الخط الحجازى بفرض تعديل على الحدود المصرية — العثمانية فى شبه جزيرة سيناء ، بحيث يكون خط الحدود الجديد هو الذى يمتد من العريش إلى السويس بدلا من رفح إلى العقبة ، على أن يترك لمصر القسم الجنوبى من شبه جزيرة سيناء اعتباراً من خط يمتد من جنوب طابا إلى جنوب السويس[٢] وبناء على ذلك نقلت الحكومة العثمانية عمودى الحدود من رفح إلى العريش نحو الغرب بحيث تكون المساحة التى تلحقها الدولة العثمانية من شبه جزيرة سيناء عبارة عن مثلث ضلعاه خط رفح — العقبة ، والعريش — السويس وقاعدته خط طابا — السويس ، وقد ادعت حكومة الآستانة أن شبه جزيرة سيناء برمتها تابعة للأراضى الحجازية مباشرة وأن تركها للحكومة المصرية لم يكن إلا لضرورة حراسة محمل الحج، الذى كان يذهب من مصر بطريق البر، ماراً بطور سيناء والعقبة ومدائن صالح ، فلما أصبح المحمل المصرى يسلك الطريق البحرى من السويس ، لم يبق لزوم لطريق البر ، لذلك رأت الدولة أن تربط إدارته بولاية الحجاز[٣] .

لم يكد السلطان العثمانى يحرك ساكنا فى مسألة طابا حتى رأت الحكومة الانجليزية أن أصابع الألمان الخفية هى التى تحركه أيضا ، وأنها تهدف من ذلك إلى الضغط على الدول التى أقحمت نفسها فى قضية مراكش ، وهى انجلترا وفرنسا وأسبانيا ، كى تعزز موقفها من هذه المسألة ويكون لها نصيب فى الرأى عندما توضع أية تسوية لها[٤] . كما رأت الحكومة الانجليزية

(١) احمد شفيق باشا ـ مذكراتى فى نصف قرن ، ج ٢ ، قسم ٢ ص ٨٢ .
R. Pinon — Ibid, P. 370.
(٢)
(٣) احمد شفيق باشا ـ المصدر السابق ص ٨١
R. Pinon — Ibid, P. 388-389.
(٤)
و أ . د . موريل ـ حقيقة الحرب العالمية ص ١٤٣

فى أزمة طابا صدى من حوادث الكويت بين السلطان عبد الحميد وألمانيا وانجلترا . وأن الصلة بين الحادثين وثيقة من حيث كونهما من نتائج التغلغل الألمانى فى المنطقة ، بينما لم تعر الحكومة الألمانية مسألة طابا أى اهتمام بصورة رسمية . وكما حسمت أزمة الكويت بما يتفق ورغبات انجلترا حسمت بعدها أزمة طابا أيضا بمظاهرات عسكرية حينما أرسل الانجليز إلى مياه طابا بالمدرعة «ديانا» لمنع الجيش التركى من التوغل فى سيناء ومنع الأتراك من احتلالها[١] ولما تأزمت المسألة أكثر من ذلك أرسلت أسطولها إلى بيره للقيام بمظاهرة بحرية ، ورفعت إلى الباب العالى إنذاراً تدعوه فيه إلى إجابة مطالبها فى عشرة أيام وهى :

١ — إخلاء طابا .

١ — عودة عساكر رفح إلى حدودهم .

٣ — إعادة عمودى رفح إلى مكانهما[٢] .

فلم يسع السلطان إلا الرضوخ أيضا وسحب جنوده من طابا والعريش والعودة إلى الحدود القديمة .

إن مسألة مد سكة حديد الحجاز كان حدثا هاما بالنسبة للعرب والمسلمين والدولة مما يدل على دهاء عبد الحميد فى خلق هذه الفكرة ، ولكن هل نال رضى الجميع وقبولهم له ؟ — الحق أن الصحف العربية رحبت به وحبرت المقالات الطوال فى الاشادة بنفعه وبيان أهميته[٣] . وقد بذل عبد الحميد كل مافى وسعه لاختلاق الوسائل لتأمين تمويله ، لأن هذا المشروع قام على أكتاف الأموال العثمانية من تبرعات وحسم نسب معينة من رواتب

(١) احمد شفيق باشا — المصدر السابق ، ص ٧٩ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٨٨ — ٨٩ .

(٣) V. Bérard — Ibid, P. 72.

الموظفين وإحداث طوابع جديدة باسمه ، ورحب به العرب والمسلمون وتبرعوا له . إلا أنه كان أيضا مصدراً للقلق بين عرب الجزيرة وخاصة عرب الحجاز الذين لم تخدعهم هذه اللعبة ذات الواجهة الدينية ، وعرفوا السر الكامن وراءها ورغبة السلطان فى تشديد سيطرته على بلادهم . وهكذا فان زهو عبد الحميد بنجاح المشروع وحركة الجامعة الإسلامية كان يظلله خوفه الدائم من عرب الجزيرة[١] لأن الخط الجديد كان ضربة قاضية على مصالح البدو القاطنين على طول امتداده ، إذ كان من شأنه أن يحرم أصحاب الأبل مورداً من موارد رزقهم ، ويحول دون مساهمتهم فى نقل الحجاج ، كما يمنع عنهم الاتاوات والهدايا التى كانوا يتلقونها سنويا لقاء تركهم قوافل الحجاج تمر بسلام إلى الأراضى المقدسة[٢] . ولذلك ما أن اقتربت أعمال البناء فى الخط من مشارف الحجاز ، حتى بدأ البدو من العرب بأعمال العنف والسطو على معداته ، وقد هاجموا المشير كاظم باشا ، المدير العام للخط ، وهزموه بعد أن قتلوا مائة من رجال حرسه بحيث اضطرت الحكومة العثمانية ، ازاء هذه الأعمال ، إلى إقامة أكثر من خمسة آلاف جندى نظامى لحراسة منشآته فى المكان الذى يصل إليه العمل[٣] ، ومع ذلك نفذ المشروع وانتهى العمل فيه عام ١٩٠٨ ، عندما تم إيصاله إلى المدينة المنورة ، وكان قد بدىء فيه عام ١٩٠١[٤] .

نستخلص من كل ما تقدم أن سياسة عبد الحميد المركزية التى سار عليها فى حكم الولايات العربية وغيرها قد كلفته الكثير من المتاعب الداخلية والخارجية وأثارت عليه نقمة قسم كبير من العرب ، و نقمة الأتراك ، وهذه

(١) محمد كرد على ، المصدر السابق ، ص ١٨٨ ، الدكتورة ألما وتلن — عبد الحميد ظل الله على الارض ، ص ١٧٨ .

(٢) V. Bérard — Ibid, P. 182.

(٣) Réné Pinon — Ibid, P. 385-387.

(٤) الدكتور محمد عبد الله ماضى — النهضات الحديثة فى جزيرة العرب ، ج ١ ، ص ١١١ ، حسين لبيب — تاريخ المسألة الشرقية ، ص ٨٨ .

النقمة تجلت فى الثورات العديدة التى ظهرت بين القبائل العربية ، وهى وإن
كانت ذات طابع محلى محدود ، إلا أنها جاءت كرد فعل لتشديد قبضته على
بلادهم ، مما ولد انفجار مراجل سخطهم على حكمه المستبد ، وعلى مظالم
الحكام والموظفين الترك الذين عاثوا فساداً فى البلاد واستنزفوا أموال الشعب
وظلموه ، فثار اليمن عام ١٩٠٤ وكانت حوران وجبل الدروز قد ثارتا فى
عام ١٧٩٦ ، وثارت فى الحجاز عشائر الخوازم والميمون والفضل وبنى حرب
والهزيل كما ثارت فى سوريا عشائر البدو بين غزة والحبرون والبحر الميت
واسمها الطياحة والعزازمة والجهالين وغيرهم ورفضوا دفع الضرائب . ومما
يقيم الدليل على تنبه العرب وشعورهم بروابط صلة الرحم مع إخوانهم فى الجزيرة
العربية رفض بعض قطاعات الجيش فى دمشق وأفرادها من العرب أن
تحارب أشقاءها فى الجزيرة ، هذا عدا انضمام عدد كبير من هذه القوات إلى
بنى جنسهم الثائرين ، وبكامل عدتهم وسلاحهم[1] (١٩٠٥) .

لقد بالغ البعض فى قولهم عن اعتماد عبدالحميد على العنصر العربى فى بلاطه
وإيثار العرب بمحبته وإغداق النعم عليهم ، والحقيقة أنه اعتمد على فرقة
مختارة من الجند العرب ضمها إلى حرسه الخاص الألبانى ، واستخدم بعض
الأفراد من العرب كعزة العابد وأبو الهدى الصيادى كمستشارين وحجاب
والأخوين ملحمه وشفيق باشا الكورانى والشيخ ظافر الطرابلسى وزراء
ومديرين للأمن العام ، ولكن عبد الحميد كان يتبع سياسة تقضى بالاعتماد
على كافة العناصر مثلما كان ظلمه واستبداده يشمل كافة العناصر ، ولم يكن
ينظر إلى الفوارق الجنسية والمذهبية فكنت ترى فى الوزارة العثمانية وفى
البلاط والمجالس المختلفة أفراداً من الألبان والعرب والترك والأرمن
والأغريق وغيرهم . وهذا دليل على أنه كان ينظر إلى الشعوب العثمانية
بنظر واحد[2] .

(١) R. Pinon — Ibid, P. 378 ; et Jung — Ibid, P. 19-20, 63.
(٢) Halide Edib — op. cit., P. 77.
وعزة الاعظمى — القضية العربية ، ج ١ ص ٨١ .

وأيضاً ، لم يكن من سياسة عبد الحميد ترويج فكرة القومية التركية بل
عمل على خنق كل صوت يخوض فى بحث الفكرة التركية والقومية التركية ،
لا فى مجال السياسة فقط ، بل فى مجال الأدب أيضا ، وقد منع الخوض فى
قضايا اللغة التركية ونشر البحوث المتعلقة بذلك[1] فلم تكن مركزية عبد الحميد
إذا فى صالح عنصر أو فئة معينة ، بل كانت ترمى إلى بسط حكمه الفردى
وسيطرة الدولة بصفتها العثمانية الإسلامية مع بقاء اللغة التركية هى لغة الدولة
الرسمية ، دون غيرها من اللغات ، وبقاء العنصر التركى هو العنصر المتغلب ،
بالفعل والواقع على شؤون ووظائف الدولة ، دون مناداة بالعنصرية
والتعصب العنصرى ، وبسياسة التتريك جنسا ولغة ، كما كان الأمر فيما بعد
فى عهد الاتحاديين ، بل أن اللغة التركية كانت مفروضة ، دون ضجيج أو جلبة
فقد كانت معرفة اللغة التركية شرطاً لتولى وظائف الدولة والترشيح إلى مقاعد
مجلس النواب[2] ، كما نصت على ذلك المواد ١٨ و٦٧ من الدستور ولم يتغير
الأمر فى عهد عبد الحميد المطلق .

أن من يتتبع تاريخ الإدارة العثمانية منذ عهد السلطان محمود الثانى إلى عهد
جمعية الاتحاد والترقى وحكمها لا يسعه إلا أن يلاحظ ، خلال قرن من الزمان ،
أن خط السير الذى سلكته هذه الإدارة هو واحد متصل فى جوهره ،
لا ينحرف ولا يتغير إلا فى بعض الجزئيات الصغيرة ، هدفه دوما مركزية
الحكم وصهر العناصر فى بوتقة واحدة ، أرادها عبد الحميد ومن أتى قبله
عثمانية ذات مظهر إسلامى ، ركزوها على الناحية الإدارية ، وأرادها
الاتحاديون قوميه تركية وركزوها على الناحيتين : الإدارية والسياسية ، بمعنى
أنهم أرادوا أن يمحوا كل ما يمت إلى خصائص الأجناس الأخرى وامتيازاتهم

(١) T. T. T. Cemiyeti — Tarih, C. 111, S. 303.
(٢) P. Fesh — Ibid, P. 268.

الدينية والطائفية ومؤسساتهم بصلة [1] ، وسلكوا كلهم فى سبيلها طريقا واحداً هى سياسة الريبة والتوجس والدس والإغراء والمكر والدهاء ، حتى إذا فشلت هذه التدابير لجأوا إلى القمع والعنف وتسيير الحملات وإسالة الدماء .

كان عبد الحميد يقظا يتدخل فى كل الأمور لعدم ثقته بصنائعه ، لذلك فصل القيادة العسكرية فى الولايات العربية عن السلطة الإدارية [2] ، خوفا من أن يلجأ الولاة إلى الاستقلال وكى تبقى السلطتان رقيبتين بعضهما على بعض [3] ، وقد عانى شعبه من فرض سلطانه المطلق وحكمه الفردى المستبد على مملكته المترامية ، فحاول كثير من مصلحى الأتراك إقناعه بالعزوف عن هذه الخطة والأخذ بسياسة الإدارة اللامركزية فضلا عن إعادة الحياة الدستورية ، لكن محاولاتهم هذه لم تكن لتلقى عناية منه . وكان رفض السلطان الاستجابة إلى توصيات مدحت ، عندما كان واليا على سوريا ، بوجوب الأخذ بالنظام اللامركزى لتكييف الإدارة فى الولايات وفقا لأحوال السكان وعاداتهم وتقاليدهم وحالتهم الاجتماعية ، سببا فى استقالته من ولاية سوريا [4] .

وقد قدم اسماعيل كمال بك [5] عام ١٨٩٢ اقتراحا للسلطان أشار عليه فيه

---

(١) Nicolaides — Une Année de Constitution, P. 51.

(٢) على ظريف الاعظمى ـ مختصر تاريخ بغداد ص ٢٤٥

(٣) Ali Haidar Midhat — Midhat Pasha, 51.

(٤) صديق الدملوجى ـ مدحت باشا ، ص ١٥٠ .

(٥) Memoirs of Ism. Kém., P. 208.
هو من زعماء الالبان شغل عدة مناصب كبرى فى الدولة فى عهد عبد الحميد وترأس حزب الحرية والائتلاف المعارض للاتحاديين فى عهد هؤلاء ، بعد الانقلاب الدستورى .

أن يتبع نظام الدويلات الفدرالية فى حكم الأمبراطورية العثمانية ، كما وضع أحمد وفيق باشا ، الرئيس السابق لمجلس نواب ١٨٧٧ ، عندما كلفه عبد الحميد سنة ١٨٨٢ باستلام الصدارة العظمى أثر ثورة قامت بها فرقة حرس الشراكسة أفزعت عبد الحميد ، وضع شروطا لقبول الصدارة العظمى : هى أن يعيد الدستور ويلغى منصب الصدارة العظمى ويستبدله بمنصب رئيس للوزراء ، فاقسم عبد الحميد يمينا على القرآن بأن يقر الإدارة اللامركزية وأن يتخلى عن مركزية الإدارة والحكم المطلق ، لكنه لم تمض ثمانية وأربعون ساعة حتى حنث بيمينه ورجع عن عهوده فرفض أحمد وفيق باشا الصدارة العظمى رغم الإصرار عليه بذلك [1] . وكان عبد الحميد يرى أن بقاء حكمه متوقف على شدة تمسكه بالحكم المطلق وبالاستبداد وخنق الحريات وتشديد قبضته على أطراف الدولة . من ذلك الوقت أخذت أعمال القمع شكلا لا رحمة فيه ولا شفقة وكانت كل محاولة للثورة أو للمؤامرة وانتقاد الحكم تستوجب اراقة الدماء حتى بلغت أعمال الخنق والإغراق فى البوسفور حدا مفزعا [2] . وقد ذهبت أدراج الرياح صيحات الأحرار أمثال مصطفى فاضل باشا حفيد محمد على ومراد بك الداغستانى [3] ، والداماد محمود والد البرنس صباح الدين والأديبين الكبيرين ضيا باشا ونامق كمال وغيرهم ممن هدر السلطان دمهم ففروا إلى بلاد الغرب وإلى مصر يواصلون النضال من أجل تخليص وطنهم من طغيان عبد الحميد واستبداده .

كان بين الفارين من وجه عبد الحميد فريق من الأحرار العرب فى مقدمتهم المبعوثان خليل غانم وضيا بك الخالدى ، والأمير أمين أرسلان الذين هربوا

---

(١) Gilles Roy — Abdul-Hamid, le Sultan Rouge, P. 140.

(٢) Gilles Roy — Ibid, P. 141.

(٣) كان استاذا للتاريخ وكاتبا كبيرا ومؤرخا شهيرا لم يطق ظلم عبد الحميد فهرب الى مصر والتحق بالاحرار وأصدر جريدة ميزان التركية فيها . وله مؤلفات فى التاريخ التركى رفعت من شهرته فى نظر الشعب وأكسبته احترامه .

إلى فرنسا كما هرب غيرهم من الصحفيين السوريين إلى مصر حيث وجدوا ميدانا أرحب لحرية الفكر فأخذوا يعيدون إصدار صحفهم فيها .

على أن أجدر هؤلاء بالذكر هو خليل غانم لما قام به من نشاط فى باريس فقد إلتجأ إلى أوربا ، بعد تعطيل مجلس المبعوثان ، وأصدر فى جنيف جريدة باسم « الهلال » ثم انحدر إلى باريس حيث أسس جريدة « تركيا الفتاة » La Jeune Turquie بالاتفاق مع الأمير امين أرسلان وكان هذا قد أسس جريدة باسم « كشف النقاب » . ولم يكتف خليل بذلك بل أخذ يكتب فى مختلف الصحف الأفرنسية خاصة منها جريدة « الديبا » Débats [١] مقالات يهاجم فيها حكم السلطان عبد الحميد واستبداده ، علاوة على توليه إدارة جريدة فرانس انترناسيونال France Internationale [٢] كما كان يكتب فى جريدة « الأيكلير » L'Eclair ، وكانت كتاباته تعبر عن شعوره بالرابطة العثمانية شعوراً عميقا يسمو على كل العنعنات والخلافات . ففى كتاب أرسله سنة ١٨٩٧ إلى هذه الجريدة كتب يقول : « إن فئة الشباب العثمانى ليست تابعة لأى شخص ولا ملكا لأى جمعية ، إنها خلاصة الأفكار الرامية إلى انتصار الأهداف العامة . أنها هيئة عامة تسعى بواسطة النشرات وبمعاونة أصحاب الرأى والوجدان إلى إحقاق الحق والقضاء على الظلم والاستبداد . . [٣] » .

غير أنه حينما إلتجأ أحمد رضا [٤] إلى باريس اجتمع به واتفقا على التحرير فى جريدة « مشورت » التى أصدراها باللغة التركية مع ملحق لها بالافرنسية .

ويعتبر خليل غانم وأحمد رضا من أبرز الرجال الذين عملوا فى جماعة تركيا الفتاة فى باريس [٥] .

---

(١) Revue du Monde Musulman — 2ème Année, No. 7,
Ramsaur — Young Turcs, P. 22.
(٢) P. 199-200.

(٣) عثمان نورى ـ المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١٦٣ ـ ١٦٤ .
(٤) كان مديرا لمعارف احدى المناطق بالاناضول فالمه طغيان عبد الحميد فوجه اليه كتابا يطلب الاصلاح وغادر البلاد .
(٥) Georges Samne — Ibid, P. 62.

اضطرب عبد الحميد من عنف لهجة جريدة «مشورت» فأوعز إلى سفارته فى باريس عام ١٨٩٧ بأن تقيم الدعوى باسمه لدى محكمة السين ، على أحمد رضا وخليل غانم ومحررين آخرين فيها بمادة تحقير السلطان [١] ، فأصدرت المحكمة حكما كان فى مصلحتهما أكثر مما هو فى مصلحة السلطان ، ولو أنه تضمن تغريمهما ١٦ فرنكا ، حكما مؤجل التنفيذ ، وقد جاء فى صيغته ما ينوه بمجازر عبد الحميد فى أرمينيا وحملات الصحف الأوربية الشديدة عليه بحيث كان هناك ما يبرر العبارات التى جاءت على صفحات جريدة «مشورت» من وصفها إياه بألفاظ « مخادع ، جلاد ، نقمة الرب ، السلطان الطاغية ، الدموى ، الظالم ، المنحل ، بلية المسلمين ، الذئب الذى يتولى حراسة حظيرة الشياه والسلطان الأحمر ، . . » [٢] ، مما يستوجب تخفيف العقوبة إلى أقصى حد بحق المتهمين .

وقد تجلى نشاط العرب فى محاربة عبد الحميد وطغيانه فى تأليف الجمعيات ، وكان منها الجمعية الإصلاحية التركية ـ العربية بزعامة الأمير أمين أرسلان وقد عاشت ردحا من الزمن [٣] . أما عبد الحميد فقد جزع من حركات الأحرار العرب ونشاطهم فى محاربة نظام حكمه المستبد الظالم وطغيانه ، واضطربت نفسه أشد الاضطراب عند سماعه بتأليف جمعية عربية بالقاهرة تحمل إسم « جمعية الشورى العثمانية [٤] The Ottoman Consultative Society » التى تأسست بعد عا ١٨٩٧ بقليل ، وكان من مؤسسيها محمد رفيق العظم ورشيد رضا [٥] ، وساهم فى إدارتها وفاعليتها رجال آخرون من العثمانيين ، من ترك وأرمن وجركس

---

(١) عثمان نورى ـ المصدر السابق ج ٣ ، ص ١٠٧٤ .
(٢) Ramsaur — op. cit., P. 37.
(٣) Ramsaur — op. cit. P. 63.
(٤) المنار ـ مجلد ١٢ ، ج ١١ ص ٨٢٤ .
(٥) الاول من طرابلس الشام والثانى من دمشق وقد هربا من ظلم عبد الحميد واستقرا فى القاهرة .

واعترف لحاشيته بأنه لم ينم ثلاث ليال حتى عرف من هم الذين أسسوها ، وقد أطلق عليها اسم « الجمعية الفاسدة » ،

وكان للجمعية فروع خارج الدولة العثمانية وكانت وسائل دعايتها تطبع بالعربية والتركية ، وتوسل منشوراتها إلى الموانى التركية على البحر الأسود بواسطة المسافرين وبحارة المراكب الروسية، ومن هناك يستلمها رسل سريون وتوزع فى أنحاء البلاد[1] . كما كانت مكاتب البريد الأجنبية – التى حصلت مختلف الدول الأوربية على امتياز إقامتها فى أراضى الدولة من أجل مخابراتها الخاصة ، بسبب عدم كفاية مصلحة البريد العثمانى ، للقيام بهذه المهمة – أسلم واسطة وأضمنها لإيصال صحف الأحرار ورسائلهم ومناشيرهم من الخارج إلى داخل المملكة ، حيث يستلمها الرسل السريون ويوزعونها على أفراد الشعب ، وقد ضاق عبدالحميد ذرعا بهذه المكاتب وصمم على إخضاعها لمراقبته ، فلما اجترأ عام ١٩٠١ على الايعاز بفض أكياسها تظاهرت الدول بأساطيلها ، أمام الموانىء العثمانية فاعتذر الباب العالى لها عن هذا العمل وتعهد بعدم العودة إلى مثل ذلك[2] .

كان من الأحرار الذين هربوا إلى باريس، الداماد محمود(ابن الاميرال خليل باشا زوج أخت السلطان محمود الثانى)، مع ولديه البرنس صباح الدين والبرنس لطف الله (عام ١٨٩٩) ، ثم هرب من بعده (عام ١٩٠٠) الزعيم الألبانى إسماعيل كمال بك[3] . وكان قدسبقهم إليها الدكتور ناظم السلانيكلى، وما زال الأحرار يغادرون البلاد حتى تكاثر عددهم فى كل مكان : باريس ، لندن ، جنيف ، مصر .

(١) Z. Zeine — op. cit., P. 67.

(٢) حسين لبيب ـ المصدر السابق ص ٨٩ .

(٣) Memoirs of Ismail Kémal Bey, P. 295, et Ramsaur — op. cit. P. 59-60.

ما أن وصل الداماد محمود إلى باريس حتى اتصل بأقطاب الأحرار العثمانيين فيها وتبادل الرسائل معهم،واندفع فى حركة المقاومة ضد عبدالحميد وبعث برسالة إلى السلطان صاغها بلهجة شديدة ، وهاجمه فيه هجوما عنيفا كشف فيه عن جميع مساوئه وعن الأعمال المخزية التى يرتكبها بحق شعبه[1] . وقد ذهبت عبثا جميع المحاولات التى بذلها عبدالحميد لإغراء الداماد بالعودة وكان جواب الداماد على الدوام أن ليس له من رغبة فى شىء ، ولا لأولاده ، إلا أن يحكم السلطان بلاده بشرف ، وسوف لا تطأ رجلاه أرض الوطن إلا بعد أن تنتهى فيه مساوىء الحكم وتتم فيه الاصلاحات الدستورية[2] .

لم يكن الأحرار العثمانيون فى باريس متفقين سوى على نقطة واحدة هى محاربة عبدالحميد والقضاء على حكم المستبد الظالم ، وما عدا ذلك كانت الاتجاهات السياسية والاجتماعية حول كيفية إدارة الدولة على أشد الخلاف بين مختلف الجماعات . ومع ذلك بذلت المساعى لتوحيد عمل جميع المنظمات العثمانية فى أوربا ، وقد اتجهت الأنظار للوصول إلى هذه الغاية نحو الداماد محمود باشا ، لأنه كان ، بحسب وضعه ، فوق الخصومات التى كانت سائدة بين الآخرين . لكن الداماد توفى عام ١٩٠٢ فتسلم المهمة ابنه البرنس صباح الدين الذى سرعان ما عمم نداء على العثمانيين الأحرار يدعوهم إلى مؤتمر يعقد فى باريس ، للبحث فى الوسائل التى تؤدى إلى سيادة الحرية والعدالة فى تركيا[3] . وأرسل أخاه البرنس لطف الله إلى بروكسل للاتصال بالزعيم الألبانى إسماعيل كمال بك ، ودعوته إلى المؤتمر، فوضع هذا شرطين لقبول الدعوة ، أولهما أن تمثل فى المؤتمر جميع العناصر العرقية فى تركيا لتبين رغباتها ، والشرط الثانى وجوب إعلام الدول الموقعة على إتفاقيى

(١) عثمان نورى ـ المصدر السابق ، ج ٣ ص ١٠٨٧

(٢) المصدر السابق ص ١٠٩١

(٣) Ramsaur — op. cit., P. 65.

باريس وبرلين أن الشعب العثمانى ينظر إليها بعين من تعهدت بشرفها أن تتبنى الاصلاح لمصلحة الدولة العثمانية(١) ، فقبل شرطاه ، وعقد المؤتمر فى دار البرنس صباح الدين بباريس ، وحضره ممثلون عن جميع أجناس الدولة وطوائفها ولكن سرعان ما ظهر فى المؤتمر تياران متعارضان ، الأول جاء من أحمد رضابك ومن يؤيده من جماعة تركيا الفتاة، وقد أصر هذا الفريق على تشكيل سلطة مركزية تتجمع فى يديها كافة سلطات الآستانة لمصلحة العنصر التركى الصرفة ، والتيار الثانى جاء من قبل الأرمن الذين هدفوا إلى تشكيل حكومة محلية مستقلة عن الإدارة المركزية ، تستند فقط على الحماية الخارجية بموجب المادة ٦١ من معاهدة برلين التى قالت بواجب الحكومة التركية أن تتخذ التدابير الكفيلة بحماية الأرمن ضد الأكراد والجركس ، والتى تعهد الباب العالى فيها باجراء الاصلاحات التى تقتضيها الضرورات المحلية فى الولايات الارمنية(٢) . وقد عارضت أغلبية أعضاء المؤتمر مناظرات فريق أحمد رضا ، هذا الفريق الذى كان يدعم تفكيره فى توحيد جميع أجناس الدولة وطوائفها بحجة عدم استطاعة أى حكومة ما أن تقوم بعمل قوى راسخ مالم تكن حكومة تعتمد على مركزية الحكم . وعلى كل حال لم يستطع الأرمن ترويج فكرتهم ، كما لم يأبه المؤتمرون لأفكار أحمد رضا ، وأنفض المؤتمر بقرار قبلته أكثرية المجتمعين يقول بالتشبث لدى الدول الأوربية فى سبيل إقامة نظام حكم يتفق مع المبادىء الدستورية التى من شأنها أن تضم جميع العناصر العرقية والطائفية فى السلطنة ، وأن تكفل لها العدالة والحرية، وتأييد وصيانة حقوقها القومية. أما الأقلية التى تزعمها أحمد رضا والتى كانت تضم أولئك الذين تزعموا فيما بعد الحركة الثورية فى تركيا، وكانت فكرتها هى الاساس الذى ارتكز

(١) Memoirs of Ismail Kémal Bey, P. 306.

(٢) Ludovic de Contenson — Ibid, P. 23.

عليه ، فيما بعد ، برنامج جمعية الاتحاد والترقى ، أن هذه الاقلية عارضت القرار وذيلت محضر الجلسة باعتراضها ووجهة نظرها(١) فى وجوب إنصهار جميع العناصر العثمانية فى وحدة تامة وعدم قبول تدخل الدول الكبرى فى شؤون الدولة لان مصلحة هذه الدول لا تتفق دائماً مع مصلحة البلاد(٢)

إن لمؤتمر الأحرار العثمانيين الأول ، المار ذكره ، أهمية كبرى بالنسبة لعلاقات العرب ، وكافة العناصر والطوائف فى المملكة ، بالترك العثمانيين ؛ لأن فريق أحمد رضا هو الذى سيطر على الحكم العثمانى بعد ثورة تموز سنة ١٩٠٨ ، وقد أسفر هذا الفريق عن نواياه تجاه العناصر المختلفة منذ انعقاد هذا المؤتمر ، بينما خرج البرنس صباح الدين بخطة تستند على رأى الأكثرية القائلة بالمساعدة الأوربية والادارة اللامركزية ، وألف جمعية سماها بإسم « جمعية التشبث الشخصى واللامركزية الادارية » (٣) وكان بين الأسماء التى وضعت خطة هذه الجمعية وساهمت فى هيئة إدارتها ، عدا البرنس صباح الدين رئيسا ، شقيقه بالرضاعه أحمد فضلى سكرتيراً عاماً ، وإسماعيل كمال بك ، والدكتور نهاد رشاد ، والدكتور رفعت ، والميرآلاى نامق زكى والدكتور صبرى ، وحسين طوسون ، وميلاسلى مراد ، أعضاء . وقد تأسست شعب لها فى أرضروم وطرابزون وازمير (١٩٠٦) كما تأسست شعبة لها بدمشق من قبل رفيق العظم وحقى العظم ، ثم فى اللاذقية، وفى عالية حيث أسسها محمود بك العلايلى . وكانت هذه الشعب تتصل بعضها ببعض وتتخابر مع المركز العام فى باريس . أما شعبة الجمعية فى الآستانة فقد تعهدتها جمعية أخرى تدعى « الجمعية الانقلابية » (٤) . وقد تضمن برنامج جمعية

(١) Memoirs of Ismail Kémal Bey, P. 306-308.

(٢) Ramsaur — op. cit., P. 69.

(٣) اسمها التركى « تشبث شخصى وعدم مركزيت » جمعيتى ا سى — وترجمتها الافرنجية التى استعملها كتاب الغرب :
Société d'«Initiative Personnelle et de décentralisation» administrative.

(٤) T. Z. Tunay — Turkiye de Siyasi Partilar, P. 142-143.

اللامركزية والتشبث الشخصى هذه : الحكم على أساس اللامركزية وتوسيع المأذونية (الصلاحية) فى الولايات ، تتولى فيه مجالس الإدارة العمومية والبلديات ، المنتخبة إنتخابا سريا ، تسوية أمور ومصالح الولايات والنواحى وتشترك فى إدراتها ، ويكون لأعضاء هذه المجالس الصلاحية التامة فى شئون الولاية المالية ، والمسائل والمعاملات المتعلقة بقوانينها وأنظمتها ، وتكون مذاكرات المجالس علنية ، وتعطى رأيها فى قضية طرح وتوزيع وتحصيل الضرائب ، وتشترك الولايات فى مجلس المبعوثان المركزى فى عاصمة الدولة بنواب تنتخبهم المجالس العمومية ، وذلك لتوطيد وتقوية الروابط بين مختلف الولايات بعضها ببعض من جهة ، وبينها وبين الحكومة المركزية من جهة أخرى ، ويكون لكل ولاية منظمة من الدرك المحلى الخاص لتوطيد الأمن الداخلى . أما بشأن الموظفين الاداريين فالحكومة المركزية تعين الولاة والمتصرفين ورؤساء المالية (دفتر دارلر) ومديرى العدلية (دفتر حقانى مديرلرى) ، ورؤساء محاكم الاستئناف والبداية والمدعين العامين . وأما باقى موظفى الولاية المدنيين والعدليين فيختارهم الولاة ويعينونهم من أفراد مختلف القوميات فى الولاية بحسب النسبة العددية لكل من هذه القوميات [١] .

لم يكن البرنس صباح الدين من الذين يحبون الانهماك فى المهاترات السياسية ، حتى أنه قد رفض أن يرشح نفسه ، بعد إعلان الدستور ، إلى عضوية مجلس المبعوثان لما عرض حزب الاحرار ، الذى تألف بعد إعلان الدستور ، هذه الفكرة عليه [٢] ، بل كان إتجاه البرنس صوب الناحية

(١) T. Z. Tunay — Ibid, P. 143-144.

(٢) Revue du Monde Musulm. — V. XXI, décemb. 1912, P. 184.

T. Z. Tunay — Ibid, P. 240-241.

العلمية ، ناحية الدراسة الاجتماعية ، فقد احتك بمدرسة ده مولان [١] Des Moulin ولوبلى Le Play والمدرسة الانجلوسا كسونية فى الاعتماد على النفس وتأثر بها تأثراً عميقا ، وقال بوجوب القيام باصلاحات اجتماعية تسير جنبا لجنب مع الاصلاحات السياسية [٢] . وقد بدأ يحلل الضعف الذى أصبحت عليه الأمة العثمانية وشبيبتها ، هذا الضعف الذى يقول البرنس أن منشأه الأكيد هو خلو ثقافة الأمة القومية من عنصر الاعتماد على النفس ؛ ففى تركيا ، طبقة الشعب الدنيا هى التى تهتم ، بصورة خاصة ، بالزراعة والصناعة والتجارة ، ولكنها حيث لا تملك المعرفة وينقصها رأس المال فهى لا تستطيع أن ترتفع عن وسطها الاجتماعى ، فتبقى الزراعة بحالتها الابتدائية وتبقى الصناعة بشكلها البدوى البسيط ، ويصيب التجارة الركود . أما الطبقة الوسطى فان غالبية أفرادها العظمى تتجه نحو الصناعة اليدوية والوظائف العامة أو احتراف الجندية . ولما كانت الأوساط الرسمية العالية تريد ، بأى ثمن ، أن تحتفظ بامتياز ممارستها للحكم المطلق ، دون أن تدع المجال لأى واحد آخر أن يقترب منه ، فإنها تستبعد عن الوظائف جميع الشرفاء النشيطين من الناس بحيث تحصل عملية اصطفاء حقيقية على حساب روح التشبث الشخصى ، وبحيث ترجح كفة العجز ، وعدم الكفاية ، وأحط أنواع الرشوة . لذلك فان على الشبيبة التركية المفكرة ، الواعية ، التى فتحت صدرها للمدنية

(١) هو ادمون دمولان تلميذ لوبلى ، كلاهما من المفكرين الاجتماعيين الافرنسيين وللاول منهما كتاب باسم « سر تقدم الانجليز السكسونيين » نشره فى عام ١٨٩٧ وترجمه الى العربية فتحى باشا زغلول ، وقد جعل المؤلف غرضه منه حث الامة الافرنسية على العدول عن تقاليدها فى التربية والتعليم وادخال الاصلاح فى مدارسها حتى تؤدى الى تخريج رجال قادرين على العمل الصحيح غير معتمدين الا على أنفسهم ولا يطلبون سعادتهم الا من كدهم واجتهادهم . وقد زار المؤلف انجلترا ودرس أوضاعها الاجتماعية وذكر فى كتابه « ص ١٦١ » مقارنة بين النشأة الاستقلالية التى عليها الانجليز السكسونيون وبين النشأة الاتكالية التى هى نشأة غيرهم من الامم فيما يتعلق باستعداد كل فريق منهما لنظام المعيشة والحياة وحسن الترتيب فى المسكن وغيره . .

(٢) Ramsaur — op. cit., P. 82.

ساطع الحصرى ـ البلاد العربية والدولة العثمانية ، ص ١٠٦

عثمان نورى ـ المصدر السابق ، ص ١١٠٢ .

الغربية أن تلتفت بكل قواها ، درءاً لهذا الخطر ، نحو المهن الحرة المثمرة . ولكن حيث أن سيطرة المركزية الحكومية تشكل عقبة دائمة أمام انعتاق الفرد وتحرره، فيتحتم على الجميع ، دون استثناء ، أن يوحدوا قواهم كي يقيموا مكان الحكم الفردى المطلق ، سلطة دستورية على قدر كبير من اللامركزية بحيث يكفل هذا الحكم اللامركزى ، لجميع عناصر الدولة من مسلمين وغير مسلمين ، حق المساهمة فى الحكومة المحلية لمناطقهم ، وبهذا ترضى رغبات المسيحيين المشروعة وغيرهم من الطوائف ، وفى نفس الوقت ، يؤدى هذا الحكم خدمة عظمى للمسلمين بإبعادهم عن مجال التوظيف العقيم الذى يجر إلى الاستعباد[١] .

ولكى ينشر البرنس صباح الدين أفكاره أسس عام ١٩٠٦ فى باريس جريدة تحمل أسم « ترقى » وأوكل إدارتها إلى أخيه فى الرضاعة أحمد فضلى بك[٢] . وإذ التف حول مبادىء البرنس وجمعيته كثير من رجال القوميات غير التركية والطوائف غير الإسلامية ، لأنها تكفل لهم حقوقهم القومية ، ومساهمتهم فى إدارة شئون الدولة ، على قدم المساواة مع الترك ، مالت أكثرية العنصر التركى إلى مبدأ أحمد رضا فى تعزيز القومية التركية ، لأن أغلب الزعماء الأحرار من العنصر التركى ، الذين كانوا يهربون من ظلم عبد الحميد إلى أوربا ، رأوا فى فريق أحمد رضا ومبادئه اتفاقاً وتجاوبا مع أهداف « الجمعية العثمانية الحرة » (عثمانلى حريت جمعيتى) التى تأسست بصورة سرية فى سلانيك ، أكثر مما رأوه فى مبادىء فرقة البرنس صباح الدين[٣]، لأن جماعة أحمد رضا التى اندمجت مع الجمعيات الأخرى وانبثق عن هذا الدمج جمعية أعطى لها اسم « جمعية الاتحاد والترقى » اتهمت البرنس بالتأثر من مطالب الأرمن وبالخدمة

---

(١) P. Fesh — Ibid, P. 380.
(٢) Ramsaur — op. cit., P. 86.
(٣) op. cit., P. 120-122.

لمصالحهم وبذلك أسقطوها من أعين المواطنين[١] . على أن اندماج الجمعيات العثمانية ذات الصبغة التركية المحضة أثر على موقف البرنس وأفكاره الاجتماعية، فقد كان من رجال هذه الجمعيات أشخاص أسفروا فيما بعد بأعمالهم عن أشد ألوان التعصب القومى خطراً على القوميات الأخرى .

كانت هيئة إدارة الجمعية العثمانية الحرة مؤلفة من الكولونيل جمال بك (الذى لقبه العرب بالسفاح فيما بعد) ، وطلعت بك (باشكاتب قلم تحريرات مديرية البرق والبريد العامة فى سلانيك) ، ومدحت شكرى (معلم إعدادى فى سلانيك) ، ورحمى بك (والى أزمير سابقا) ، واليوزباشى عمر ناجى ، والملازم إسماعيل جانبولاد ، واليوزباشى إسماعيل حقى (البانى من كومرجينا) وسليمان فهمى (انشق هذان الأخيران عن جمعية الاتحاد والترقى ، بعد إعلان الدستور وإفساد الاتحاديين آلة الحكم) ، وبورصلى طاهر مدير المدرسة العسكرية الرشدية فى سلانيك[٢] . وقد جرى توحيد هذه الجمعية فى عام ١٩٠٧ مع جمعية « الاتحاد العثمانى » التى شكلها فى الآستانة أربعة من طلاب الكلية الطبية على رأسهم الطالب إبراهيم تمو[٣] ، ومع الجمعية السرية التى شكلها عام ١٩٠٦ الضابط (اليوزباشى) مصطفى كمال بك (رئيس الجمهورية التركية فيما بعد) ، الذى كان عبد الحميد قد أمر بالقبض عليه واستجوب بحضوره لأنه اشتبه بكونه من الأحرار ، ثم نقله إلى دمشق تأديباً له ، فاتفق هناك مع زمرة من رفاقه الضباط وأسس الجمعية المذكورة ، ثم ذهب عدة مرات إلى سلانيك لدمج جمعيته مع بقية الجمعيات[٤] التى اتصلت بأحمد رضا وفريقه فى باريس وقر الرأى على توحيدها جميعاً بما فيها منظمة تدعى « المركز العمومى فى باريس » تحت اسم « جمعية الاتحاد والترقى »[٥] (المعروفة) .

---

(١) ساطع الحصرى — المصدر السابق ص ١٠٧
(٢) T. Z. Tunay — Ibid, P. 113.
(٣) Ibid — P. 108.
(٤) T. T. Cemiyeti — Ibid, P. 298.
(٥) T. Z. Tunay — Ibid, P. 114.

لم يقتصر نشاط هذه الجمعيات على نشر مبادئها بين المدنيين بل بذل أعضاؤها أقصى مايستطاع من جهود لترويج مبادئها بين العسكريين حتى تمكنوا من جذب شخصيات عسكرية هامة إليها . وبينما تمكنت الجمعية التى أسسها طلاب الطب بالآستانة من استمالة عدد من كبار الضباط فى العاصمة و تسليمهم الرئاسات المهمة فى الجمعية[١] بذلت جمعية سلانيك « الجمعية العثمانية الحرة » جهدها لاستمالة ضباط الحاميات فى مكدونيا ، وكانت الأحوال العامة فى هذه المنطقة مما يساعد على رواج أفكار الجمعية . فقد أوجبت الاضطرابات والثورات فيها أن أرسلت الدولة العثمانية أنشط وأنبه ضباطها وجنودها إليها ، وهم يمتازون بالثقافة والإقدام ، كما أوجبت تدخل الدول الأجنبية ، إذ تأسست فيها إدارة خاصة تحت مراقبة خمس من الدول الأوربية العظمى هى انجلترا وفرنسا وروسيا والنمسا وإيطاليا ، وكانت تشمل خاصة الشؤون المالية وأمور الأمن[٢] ، مع تعيين مفتش عثمانى عام للمنطقة وفى معيته مأموران أحدهما تعينه النمسا والآخر روسيا يشاركانه فى الإدارة . وقد تم تنظيم مصلحة الدرك بإدارة قائد إيطالى وضباط آخرين يختارون من جنود الدول الأوربية ، وتعيين مراقب مالى أوربى لجمع الأموال الأميرية وإنفاق هذه الأموال فى مصالح مكدونيا نفسها[٣] .

كان اختلاط ضباط الفيلق الثالث العثمانى ، فى هذه المنطقة ، بالضباط الأفرنسيين والانجليز وغيرهما ، مفيداً لهم من الناحية الثقافية بحيث تعلم بعضهم

---

(١) مثلا استلم الحاج احمد افندى ، احد مميزى (المميز رتبة عسكرية عالية) دائرة محاسبات القيادة العامة للجيش ، برئاسة المقر العام للجمعية ، وأخذ على عاتقه ادارة كافة لجان مدينة الاستانة ، وكان حينئذ فيها لجنتان : الاولى فى منطقة باب القيادة العامة تولى رئاستها القائمقام (نائب الزعيم) شفيق بك ياور (مرافق) القائد العام ، والثانية فى محل صماتية تولى رئاستها واحد من المدنيين هو الشيخ نائلى (عثمان نورى — عبد الحميد ودور سلطنتى ص ١٠٦٩) .

(٢) ساطع الحصرى — المصدر السابق ص ٩٤ .

(٣) المقتطف مجلد ٥ ٣، عدد ١ ، ص ٦٦٩ — من مقال بقلم الاستاذ فمبيرى بعنوان السلطان عبد الحميد .

اللغة الألمانية والتكتيك الحربى (مثل أنور بك وغيره) ، فضلا عن التأثير المعنوى الذى عمل عمله فى نفوس الضباط والجنود الترك بمقارنة ثيابهم الرثة وحالتهم البائسة من حيث المعيشة والترفيه عن النفس بلباس الضباط الأوربيين الأنيقة وأحوال معيشتهم العالية المستوى[١] . هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن تدخل الدول الأوربية بحد ذاته فى شؤون الدولة الداخلية وانصياع عبد الحميد ، بالإضافة إلى حكمه الظالم الفاسد ، إلى مطالب الدول بسبب ضعف موقفه الداخلى والخارجى أثار حفيظة ضباط الفيلق الثالث بصورة خاصة ، لأنهم وجدوا فى قلب دائرة التدخل الأجنبى ، فما كاد يعلن نبأ اجتماع ريفال ، المشهور بين قيصر روسيا وملك انجلترا ، حتى غلى مرجل الحقد فى قلوب الضباط الاحرار ، وخشوا من تضحيات جديدة تفرض على الدولة العثمانية ، لأن العاهلين فى اجتماع ريفال (١٠ يونيو ، حزيران ١٩٠٨) قررا الاصرار على وجوب الاستمرار فى تنفيذ الخطة الموضوعة للولايات الثلاث (مناستر ، قوصوة ، سلانيك) المكدونية بصورة نهائية ، وفضلا عن ذلك طالبا بأن يقوم قضاة أوربيون على رأس المحاكم فيها[٢] ، فانطلق القول آغاسى (الرئيس الاول) أحمد نيازى الرسنه لى والضابط الرئيس أنور بك ، مع وحدات الجيش التى يتولون قيادتها ، إلى الجبال معلنين الثورة وأيدتهم بقية القطاعات فى مختلف أنحاء المملكة ، حينما أرسلوا البرقيات إلى السلطان عبد الحميد مطالبين بإعادة الدستور والمجلس النيابى ووجوب الحكم بالمبادىء الدستورية الحرة . فلم يسع عبد الحميد — وقد توالت عليه صباح ١٠ تموز ، يوليو ١٩٠٨ برقيات العسكريين من كل حدب وصوب تؤيد حركة الثورة ، وأيد الحركة أيضاً حسين حلمى باشا مفتش الولايات الثلاث ، بإرسال برقية من قبله إلى السلطان — إلا لوضوح

---

(١) Ramsaur — Ibid, P. 117.

(٢) الدكتورة الما وتلن — المصدر السابق ص ١٨٦ ، وساطع الحصرى — المصدر السابق ص ٩٩ .

وإعلان عودة الدستور « القانون الأساسى » والحياة النيابية [١].

لم تكد الثورة تحقق هذا النجاح حتى التقى الأحرار فى الداخل والخارج فى عاصمة المملكة وسار العسكريون والمدنيون فى صيانة مكاسبها وأصبحت جمعية الاتحاد والترقى ، بالمنتسبين الجدد والقدامى من العسكريين، الذين قاموا بالثورة ، ومنهم أنور بك ونيازى بك وإسماعيل حقى بك وغيرهم ، وبالأحرار الذين عادوا من المنافى ، أصبحت تمثل قوة هائلة فى نظر الشعب الذى اعتبرها صاحبة الفضل فى تهديم دعائم حكم الطغيان الحميدى ، فظهر للملأ إنتصار جماعة القائلين بسياسة دمج وصهر عناصر الدولة وبالحكم المركزى وهى الجماعة التى يرأسها أحمد رضا بك على جماعة البرنس صباح الدين الذى لم يفقد مع ذلك ، وبالرغم من دعاية الاتحاديين ضده ، تماما مكانته الشعبية ، والدليل على ذلك الجموع الغفيرة التى تزاحمت بالمناكب لاستقباله حين عودته من باريس إلى أرض الوطن [٢].

ومع هذا فإن فكرة القومية التركية لم تكن بعد قد خطت خطواتها الجريئة المتطرفة ، أو اتسمت بطابع التعصب العرقى ، وإن لم تخل البلاد ، فى أواخر عهد عبد الحميد ، ممن قالوا بلزوم إعطاء الأهمية للعنصر التركى فى الدولة ، لعدم إمكان تحقيق الائتلاف بين الترك وبين غيرهم من مسلمين وغير مسلمين ، فى جامعة إسلامية ، غير أنه لم يكن ، بين من كانوا يعتقدون أن فى دستور مدحت باشا الدواء الشافى من كل داء ، من يعير إذنا صاغية إلى هذه الأصوات [٣] . وقد وجب الانتظار حتى نهاية حربى البلقان ١٩١٢ ، ١٩١٣ كى يرى الناس إتجاه الأتراك بكليتهم تقريبا نحو الأخذ بسياسة

---

(١) ساطع الحصرى — المصدر السابق ص ٩٤ — ٩٥

(٢) عثمان نورى — المصدر السابق ج ٣ ، ص ١١٤٧

(٣) T. T. T. Cemiyeti — Ibid, P. 303.

التعصب للقومية التركية ، أو ما سمى بالنعرة الطورانية والسير فى سياسة التتريك وفرضها على بقية عناصر الدولة وطوائفها .

* * *

الاصلاحيون العرب قبل إعلان الدستور

يتضح لنا مما تقدم أن النضال لأجل الاصلاح وإنقاذ الدولة من حكم عبد الحميد المستبد المطلق لم يقتصر على رجال السياسة من الترك ، بل أن نصيب العرب بينهم كان ملموسا ، إنما كان نضالهم يصطبغ بالصبغة العثمانية وهو طلب الاصلاح العام لجميع الولايات بما فيها العربية .

غير أنه وقد وجد من رجالات العرب من عملوا على وجوب الإصلاح ضمن نطاق البلاد العربية لوحدها حتى وصل الأمر بالبعض أن دعوا إلى بتر الصلة مع الخلافة التركية ، وكان للمسلمين من هؤلاء بصورة خاصة طابع الاصلاح الاجتماعى . إن من أشهر هؤلاء :

الكواكبى :

كان عبد الرحمن الكواكبى ، الحلبى ، زميلا لجمال الدين الأفغانى ومحمد عبده ، وكان القرآن « مصدر أفكاره والعزة وحرية الرأى هدفه والرجوع إلى آثار الأولين والتخلص من البدع دعوته [١] » ، دعا أبناء قومه إلى تناسى الأحقاد والاهتداء إلى وسائل الاتحاد وأن يجتمعوا إلى كلمات سواء هى : فلتحى الأمة ، فليحى الوطن ، ولنحى طلقاء أعزة [٢] .

ذهب الكواكبى إلى مصر هربا من ظلم عبد الحميد وإضطهاده وخوفا

---

(١) الدكاترة محمد بديع شريف واحمد عزت عبد الكريم .. و .. — دراسات فى النهضة العربية ، ص ٥٦ .

(٢) احمد عزة الاعظمى — المصدر الساق ج ١ ، ص ٤٢ .

من بطشه ، بسبب أفكاره الحره ، ووجد فى عهد الخديوى عباس الثانى ، فى أواخر القرن التاسع عشر ، أمنا لذاته ونشر مقالات فى بعض الصحف تضمنت أبحاثا علمية سياسية فى طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد وقد ضمن مقالاته حملة شديدة على الظلم والاضطهاد ومما قاله فيه : « لو كان الاستبداد رجلا وأراد أن ينتسب لقال : أنا الشر وأبى الظلم وأمى الاساءة وأخى الغدر وأختى المسكنة وعمى الضر وخالى الذل وابنى الفقر وبنتى البطالة ووطنى الخراب وعشيرتى الجهالة (١) .

ولقد خاطب قومه بأسلوب فى منتهى الشدة لا يقاظهم : « ياقوم ينازعنى والله شعور هل مرقفى هذا فى جمع حى أحييه بالسلام أم أنا أخاطب أهل القبور فأحييهم بالرحمة . ياقوم لستم بأحياء عاملين ولا أموات مستريحين بل أنتم بين بين .

« ياقوم جعلكم الله من المهتدين ، كان أجدادكم لا ينحنون إلا ركوعا لله وأنتم تسجدون لتقبيل أرجل المنعمين ولو بلقمة مغموسة بدم الاخوان . وأجدادكم ينامون الآن فى قبورهم مستوين أعــــزاء وأنتم أحياء معوجة رقابكم أذلاء .

« ياقوم الهمكم الله الرشد متى تستقيم قاماتكم وترتفع من الأرض إلى السماء أنظاركم وتميل إلى التعالى نفوسكم فيستقل كل إنسان منكم بذاته ويملك إرادته (٢) » .

وقد دعا إلى مقاومة الاستبداد لا بالشدة والعنف إنما بالحكمة والتدريج وترقى الأمة فى الادراك والاحساس وهـــذا لا يتأتى إلا بالتعليم والتحميس (٣) .

---

(١) الكواكبى — طبائع الاستبداد ص ٣٦
(٢) المصدر السابق ص ١٠٢ — ١٠٨
(٣) المصدر السابق ص ١٣٢

إلا أن أهم ماجاء به الكواكبى هو كتابه أم القرى الذى حلل فيه مفاسد المملكة العثمانية وأنتقد إدارتها وقد بين فيه أن الخلل جاءها أكثره فى الستين سنة الأخيرة أى بعد أن أندفعت لتنظيم أمورها فعطلت أصولها القديمة ولم تحسن التقليد، وهو يأخذ عليها توحيد قوانين الادارة والعقوبات مع إختلاف طبائع أطراف المملكة وإختلاف الأهالى فى الأجناس والعادات ، والتمسك بأصول الادارة المركزية مع بعد الأطراف عن العاصمة وعدم وقوف رؤساء الادارة فى المركز على أحوال تلك الأطراف المتباعدة وخصائص سكانها ، والتمييز الفاحش بين أجناس الرعية فى الغنم والغرم كهضم الدولة حقوق العرب فى المناصب والأرزاق . ويدعو إلى اللامركزية وهو يرى أن حالة الدولة قبل النظيمات الخيرية خير منها بعدها ، حيث كان العمال مسئولين لدى السلطان ثم أطلق سراحهم من كل مسئولية (١) .

والكواكبى ينكر على سلاطـــين بنى عثمان تلقبهم بالقاب الخلافة ويحارب المتملقين الخائنين الغشاشين الذين يختلقون الكذب فيجعلون تارة آل عثمان يتصلون نسبا بعثمان بن عفان ، وأخرى يرفعون نسبهم إلى أعالى قريش ويعطونهم حق الخلافة بذرائع شتى (٢) . ويدعو إلى برنامج من ١٤ مادة أهم ماجاء فيه :

١ — إقامة خليفة عربى قرشى مستجمع للشرائط الشرعية ، فى مكة .

٢ — يكون حكم الخليفة مقصوراً على الخطة الحجازية ومربوطا بشورى خاصة حجازية .

٣ — الخليفة ينيب عنه من يترأس هيئة شورى عامة إسلامية (مركزها مكة) .

---

(١) الكواكبى — أم القرى ص ١١٤ — ١١٦
(٢) المصدر السابق ص ١٦٦

١٢ — الخليفة لا يتداخل فى شىء من الشؤون السياسية والادارية فى السلطنات والامارات قطعيا .

١٣ — الخليفة يصدق على توليات السلاطين والأمراء التى تجرى إحتراما للشرع على حسب أصولهم القديمة وفى وراثاتهم للولاية .

١٤ — تتشكل هيئة الشورى العامة من نحو مائة عضو منتخبين، مندوبين من قبل جميع السلطنات والإمارات الإسلامية ووظائفها منحصرة فى شؤون السياسة العامة الدينية فقط (١) .

فالكواكبى يدعو إلى خليفة قرشى يصدق على تولية السلاطين فى شتى ممالك الإسلام ، فى نظام إتحادى على نحو الاتحاد الألمانى والولايات المتحدة مع مراعاة خصائص كل منطقة ، فهو أول الدعاة للنظام اللامركزى فى الحكم بين العرب، لكنه نظام واسع أقرب إلى الاستقلال منه إلى اللامركزية ويدعو إلى تحرير المسلمين من دولة الترك التى لم توفق لنفع الإسلام بشىء فى عز شبابها بل أضرتها بمحو الخلافة العباسية المجمع عليها وتخريب ما بناه العرب (٢) . « أليس الترك قد تركوا الأمة أربعة قرون لا خليفة وتركوا الدين تعبث به الأهواء ولا مرجع وتركوا المسلمين صما بكما عميا ولا مرشد. أليس الترك قد تركوا الأندلس مبادلة والهند مساهلة وتركوا الممالك الجسيمة الآسيويه للروس وتركوا قارة إفريقيا الإسلامية للطامعين . فهل والحالة هذه ما آن لهم أن يستيقظوا ويصبحوا من النادمين على ما فرطوا فى القرون الحالية فيتركون الخلافة لأهلها والدين لحماته (٣) » .

---

(١) المصدر السابق ص ١٦٨
(٢) المصدر السابق ص ١٧٠
(٣) المصدر السابق ص ١٧١

هذا وأن كتاب أم القرى قد كتب على شكل محاضر جلسات لمؤتمر إسلامى عام تخيل الكواكبى أنه قد عقد فى مكة وحضره مندوبون من جميع الممالك الإسلامية أطلق عليهم ألقاب : السيد الفراتى (هو بالذات) ، والفاضل الشامى البليغ ، والعلامة المصرى ، والمحدث اليمنى ، والحافظ المصرى ، والأستاذ المكى ، والمجتهد التبريزى والعارف التاتارى ، والمدقق التركى ، والصاحب الهندى ، والإمام الصينى .. ألخ ، وجعلهم يتكلمون وكل منهم يصف حال مجتمعه وما هو عليه من الفساد والمساوىء ، وفى نهاية الاجتماعات كلف الرئيس « السيد الفراتى » بتلخيص أسباب الفتور التى وردت على ألسنة الأعضاء فجمعها مقسمة إلى أسباب دينية وسياسية ثم فصل فى كل منها مقسما إياها إلى فصول وفقرات . وقد نشر الكواكبى كتابه هذا فى مصر بمجلة المنار على فصول متتابعة بين عامى ١٩٠٢ - ١٩٠٣ (١٣١٩ هـ) .

لقد عرض كتاب أم القرى لأسباب التأخر والفساد فى المجتمع الإسلامى بتفصيل لم يسبق له مثيل ، مما يدل على اتساع مدارك الكواكبى وأفق تفكيره الرحب وهو يشبه فى ذلك طبيبا بارعا شخص الداء ووصف الدواء . لكن الدواء الذى وصفه كان مثاليا وواقعيا فى آن واحد: خياليا فى كونه أراد جمع المسلمين من مراكش إلى الهند والصين فى نظام اتحادى واحد يشبه الجامعة الإسلامية التى حلم بها الأفغانى وجماعته وأراد السلطان عبد الحميد استغلالها لبسط سيطرته ، لكن التطور فى الناحية القومية كان يحول دون تطبيقها . وكان واقعيا فى كونه فهم فهما عميقا مقدار الكراهية التى كان الترك يكنونها للعرب ، وأن الرابطة الإسلامية التى كانت غالبية العرب تنادى بها فى توطيد علاقاتها بالترك كانت من جانب واحد . ذلك أن الترك كانوا يعتبرون أنفسهم العنصر المتغلب المسيطر المتعالى ، وإلا فما هو معنى وصفهم العرب بأقذع النعوت وأدناها ، نعوت تجرى على ألسنتهم مجرى الأمثال ، كإطلاقهم على عرب الحجاز « ديلنجى عرب » (العرب الشحاذين) وعلى

المصريين «كور فلاح» (الفلاحون العميان) و «عرب جنكنه سى» (نور العرب) و «قبطى عرب» وقولهم على عرب سوريا «نه شامك شكرى نه عربك يوزى» (دعك من سكر الشام ومن وجه العربى)، وتعبيرهم بلفظ عرب عن الرقيق وكل حيوان أسود وخاصة الكلب وقولهم «بيس عرب (عربى قذر) و «عرب عقلى» (بمعنى عقل صغير) و «عرب طبيعتى» أى (ذو ذوق فاسد) و «عرب جكه سى» (تلفظ جنه سى أى حنك عربى بمعنى مهزار) وقولهم «بونى يبارسه م عرب أوله يم» (أى إن فعلت هذا أكون عربيا) وقولهم «نره ده عرب نره ده طنبور» أى (حيث ترى العرب ترى الطنبور).

والعرب لا يقابلونهم على كل ذلك سوى بكلمتين كقولهم، «ثلاث خلقن للجور والفساد: القمل والترك والجراد» وتسميتهم «بالأروام» كناية عن الريبة فى إسلامهم[1].

من أجل ذلك دعا الكواكبى إلى الفصل إداريا بين الترك والعرب وكان فى ذلك واقعيا أكثر ممن نادى بعده من العرب بإمكان الإندماج مع الترك فيما سمى «اتحاد العناصر» وحسبنا القول أن النظام اللامركزى الذى نادى به قد تبناه بعدئذ إصلاحيو العرب، وحتى قسم من دعاة «اتحاد العناصر» عندما فشلت أسباب التفاهم بينهم وبين الترك ولقى ترحيباً عاما فى مختلف الولايات العربية.

وهناك نقطة سبق الكواكبى غيره فى إدراكها هى «أن احترام الشعائر الدينية فى أكثر ملوك آل عثمان هى ظواهر محضة وليس من غرضهم بل ولا من شأنهم أن يقدموا الاهتمام بالدين على مصلحة الملك[2]، هذه النقطة التى

(١) المصدر السابق ص ١٢١.

(٢) المصدر السابق ص ١٦٣.

لو فهمها إصلاحيو العرب من أول الأمر لجنبوا أنفسهم كثيراً من إضاعة الوقت.

أما أهمية الكواكبى فى نفوس ناشئة العرب قبل ثورة ١٩٠٨ وبعدها فقد كانت عظيمة جداً، إذ كان شباب العرب فى كل مكان يتهافتون على كتابيه طبائع الاستبداد وأم القرى، الذين طبعا حوالى سنة ١٩٠٦ فى مصر ويقبلون عليهما إقبال الظمآن على الماء القراح، ويتخذونهما إنجيلا لنهضة العرب الإصلاحية.

جمال الدين الأفغانى:

لا نستطيع عندما نتكلم عن الكواكبى إلا أن نلتفت بالقرينة إلى الأفغانى لما بينهما من توافق فى بعض الأفكار والخطط ولما كان لهما من الفضل فى تطور الحوادث.

كانت جهود الأفغانى ترمى إلى تطهير الإسلام من الشوائب والبدع التى لحقت به، وجمع شمل المسلمين وتوحيد كلمتهم فى سائر أقطار العالم ورفعهم من وهدة الجهل واليأس التى تردوا فيها والعمل على تقويتهم كى يرفعوا عن كاهلهم كابوس الاحتلال الأجنبى ويتحرروا من تدخل الدول الأجنبية فى شؤونهم بعد أن يصبحوا قادرين على تدبير أمورهم تدبيراً حسنا دون الاعتماد على الأمم الأوربية[1]، وكان سبيله إلى ذلك مادعا إليه باسم الجامعة الإسلامية جنبا لجنب مع الشيخ محمد عبده ومحمد رشيد رضا وعبد الرحمن الكواكبى، وقد ظهر جليا فى كتابات الأفغانى أن هدفه الرئيسى هو توحيد جميع الشعوب الإسلامية تحت لواء حكومة إسلامية يقوم على رأسها خليفة لا منازع فى سلطته كما كان الأمر فى الأيام الأولى للاسلام[2]. وقد أنشأ فى باريس، من أجل ترويج هذه الدعوة، صحيفة العروة الوثقى باسم الجمعية السرية التى

(١) محمود أبو ريه — جمال الدين الافغانى ص ٣٥.

(٢) Z. Zeine — op. cit., P. 59.

أسسها فى مصر وكانت تتألف من مسلمين من مصر والهند وسوريا وشمال أفريقيا[1] ، وكان يحررها الإمام محمد عبده ، أما الأفكار فكانت من جمال الدين ، وكانت تدعو إلى وحدة المسلمين وحدة صحيحة . وقد بلغ من غرام نبهاء المسلمين بها أن كان بعضهم يحفظها عن ظهر قلب ، حتى رجى أن تكون رابطة الاتحاد وبلغت خطورتها حداً أن منع دخولها إلى مصر[2] .

لم يفتأ جمال الدين ينتقل من قطر إسلامى إلى قطر آخر : من أفغانستان موطنه الأصلى إلى الهند إلى إيران إلى مصر إلى الآستانة ، داعيا إلى فكرته ، وكان يتصل بملوك هذه الممالك ويقدم لهم النصائح فى كيفية إدارة شعوبهم وممالكهم حاثا إياهم إلى الحكم الدستورى الذى اختلف مع شاه إيران من أجله .

لقد حاول عبد الحميد أن يستغل الأفغانى فى تقوية سيطرته على الشعوب الإسلامية بواسطة دعوته الجديدة ، لكن الأفغانى كان أذكى من أن يستغله عبد الحميد ، لا بل أنه اقترح عليه ما لم يكن يرضى به من جعل ولايته العثمانية خديويات على غرار خديوية مصر تبقى كلها خاضعة للخلافة ويأتمر كل خديوى بأمر السلطان ، وعندما سأله عبد الحميد : « وما أبقيت أيها السيد لتخت آل عثمان . » أجابه جمال : « يبقى مولاى السلطان ملك أولئك الملوك . فإذا قويت هذه الخديويات فإنه سرعان ما تنتظم إيران وأفغانستان والهند ويصبح الإسلام قوة عتيدة يرهب الغرب جانبها وتهدأ ثائرته على الإسلام »[3] ،

ومن طريف ما كان يدعو الأفغانى إليه ، وقد تبعه فى ذلك الشيخ رشيد رضا وغيره من الذين اشتغلوا بالقضية العربية ، طلبه استعراب الأتراك وجعل اللغة العربية لغة الدولة إذ كان يقول « لو أنصف الأتراك أنفسهم

---

op. cit., P. 69.

(١)

(٢) المنار ، مجلد ٢ ، عدد ٢٢ ، ص ٣٣٨ — ٣٣٩ ، الدكتور م . محمد حسين — الاتجاهات الوطنية فى الادب الحديث ص ٥ .

(٢) محمد بديع شريف — المصدر السابق ، ص ٣٧ .

لاستعربوا وترأسوا ذلك الملك وعدلوا فى أهله وجروا على سنن الرشيد والمأمون ، ولكانوا أعز جانبا وأغنى مملكة من دول الأرض[1] » .

كان لجمال الدين الأفغانى شأن كبير فى يقظة العالم الإسلامى عامة والنهضة العربية خاصة ، بما كان ينشره من مبادىء الحرية فى بلاد الدولة العثمانية عامة وفى مصر وسورية خاصة ، وكان ظله ثقيلا على الإنجليز وحتى على السلطان عبد الحميد فسعى الطرفان إلى التنكيل به وملاحقته وطرده من مكان إلى آخر .

قال برنارد ميشيل : « أينما ذهب السيد جمال الدين كان يترك وراءه ثورة تغلى مراجلها ، ولسنا نعدو الحق ، أو نكون مبالغين ، إذا قررنا أن جميع الحركات الوطنية الحرة ، حركات الانتقاض على المشاريع الأوربية التى نشاهدها فى الشرق ترد أصولها مباشرة إلى دعوته[2] » .

ومن الاصلاحيين الذين عملوا فى الدعوة العربية ، الشيخ رشيد رضا فى مجلته « المنار » فى مصر ، التى طفحت بالمقالات عن العرب وأمجادهم القديمة وتاريخهم الحافل بالبطولات عن الوحدة العربية التى كان ينشدها ضمن الرابطة العثمانية وعلى وجه لا يخل بسيادة الدولة العلية[3] ، ويتمنى لو أن سلاطين آل عثمان نحوا نحو السلطان سليم الأول فى تفكيره بجعل اللغة العربية لغة الدولة[4] ، ولو أنهم جعلوا ولاياتهم كالولايات المتحدة فى أميركا تستقل كل ولاية فى إدارتها الداخلية ويكون حكامها منها[5] . وقد ضمن السيد رشيد رضا مجلته منذ عام ١٨٩٧ مقالات تحمل عناوين جريئة مثل : الدين والدولة ، الخلافة والسلطنة ، إعادة مجد العرب ،

---

(١) المصدر السابق ص ٥١ .

(٢) محمد ابو رية — المصدر السابق ص ١٠

(٣) المنار — مجلد ٣ ، ج ٤ ، ص ٧٣

(٤) المصدر السابق — مجلد ٣ ، ج ٦ ، ص ١٢١

(٥) المصدر السابق — مجلد ٦ ، ج ١١ ص ٤٣٣

الوحدة العربية ، الترك والعرب ، وأفكاراً جريئة منها أن نجاح الأمة والدولة العثمانية وارتقاءها الكامل متوقف على وحدة لغتها ، وأن اللغة العربية تترجح على التركية بأمور منها كونها لغة الدين ، وإمكان نشرها بسهولة ، لأن التركى مضطر إلى تعلمها طالما هى لغة دينه ، وأما العربى الذى لا طمع له فى مناصب الدولة فلا يهتم بتعلم اللغة التركية ، ومنها أن الناطقين باللغة العربية فى الدولة أكثر عدداً ، وأن علماء المسلمين ، بما فيهم الأتراك فى جميع أقطار العالم يعرفونها(١) ، لذلك يجب أن تكون هى لغة الدولة ، وإن مكة باعتبارها محج المسلمين فى كل عام ، هى أفضل من الآستانة كمركز للخلافة(٢) . ومنها ما جاء فى مقال الترك والعرب ما يرمى إلى إثبات أفضلية العرب على الترك بمعارفهم وباعهم الطويل فى العلوم والزراعة والصناعة والطب والفلك والفلسفة إلى آخر ماشادوه من حضارة ومدنية أدهشت المتتبعين لأخبارهم ، وأن انضواءهم فى ظل الحكم العثمانى هو الذى أخرهم(٣) . .

الواقع أنه منذ عام ١٩٠٤ ظهرت المناقشات على صفحات المجلات فى مصر ، بين الترك والعرب ، بشأن الخلافة ، ففى مقال بجريدة « ترك » ، الصادرة بمصر ، بعنوان « دعوى الخلافة » ، يهاجم كاتبه العرب وينسب إليهم التبجح بدعوى الخلافة ، وينعى عليهم ، حسب زعمه ، اتخاذهم الأوهام الباطلة والأسس الواهية ، كنسبتهم للرسول الكريم ونزول القرآن بالعربية حجة على تأييدهم دعواهم ، قائلا أنه لا يروقهم كون الخلافة فى يد الترك . فيرد صاحب المنار عليه بنفى مزاعمه ، وأن ليس بين العرب من ترنو نفسه إلى منصب الخلافة ، ولكن بشرط أن يقيم الخليفة العثمانى العدل .

---

(١) المصدر السابق — مجلد ١ ، ج ١٢ ، ص ٧٦٩ — ٧٧١

(٢) المنار — مجلد ٢ ، ج ٢٢ ، ص ٣٤٥ .

(٣) المصدر السابق — مجلد ٣ ، ج ٩ ، ص ١٩٤ .

ويستعرض الشيخ رشيد ثورة اليمن فيقول أن اليمنيين لو عوملوا بالعدل لما كانوا يثورون ، فالعرب لا يصبرون على الضيم ، فإذا ساءت معاملتهم ساءت أعمالهم . . . ثم يقول « هذا وأن حجة العرب فى الخلافة حجة صحيحة وفقا للحديث الصحيح « الخلافة فى قريش » وهى حجة لم يخالفهم فيها أحد من علماء الترك . . . ولا يقدر أحد أن يقول أن حديث الرسول من « الأوهام الباطلة والأسس الواهية »(١) .

فى هذا الجدل الذى قام بين « المنار » وجريدة « ترك » وخليل مطران صاحب جريدة الجوائب ، الذى كان يدافع عن حق الترك بالخلافة ، مناصراً جريدة « ترك » المذكورة التى تطبع أعدادها فى مطبعة الجوائب ، لقد حمل صاحب المنار على الترك ودعواهم فى الخلافة حملة شعواء واستغرب مايتبجحون به من جهادهم فى سبيلها ، مبينا أن الترك أيام حروبهم وفتوحاتهم لم يكونوا يذكرون لفظ الخلافة « ولا يتبجحون به كما يفعلون اليوم » ، ولم تكن حروبهم دينية ، إذ لم يكن يتقدمها دعوة إلى الإسلام ، وإنما كانت لسعة الملك والسيطرة(٢) .

ومن الاصلاحيين عبد الحميد الزهراوى ، وكان أشدهم نقمة على الترك ، واستئثارهم بالخلافة ، وأكثرهم تعرضا لظلم عبدالحميد وتنكيله به ، فقد ظهرت له حوالى عام ١٩٠١ ، فى المقطم مقالة فى الخلافة بتوقيع رمزى (ع . ز) ، وكتب بعدها ، فى المنار ، مقالات فى الفقه والتصوف ضمنها آراء جريئة مليئة بالتجدد ، فهاجت عليه حملة العمائم فى دمشق ، وانكروا عليه القول بالاجتهاد وبطلان التقليد وهيجوا عليه حكومة عبدالحميد فاعتقلته وأرسلته إلى الآستانة ، ولم يكن هذا إلا السبب الظاهرى لاعتقاله ، أما السبب الحقيقى لنقمة الحكومة عليه فهو مقاله فى الخلافة ،

---

(١) المصدر السابق — مجلد ٦ ، ج ٢٤ ، ص ٩٥٤ — ٩٥٩ .

(٢) المصدر السابق — مجلد ٦ ، ج ٢٤ ، ص ٩٥٥ .

ذلك المقال الذى وجدت مخطوطته معه عند القبض عليه بعد أن حاول تمزيقها ، لأنها لم تكن ، بالطبع فى مصلحة الخليفة العثمانى[١] .

وقام من المسيحيين نجيب عزورى وألف فى باريس حزبا دعى باسم « جمعية الوطن العربى » فى عام ١٩٠٥ وألف كتابا سماه « يقظة الأمة العربية فى آسيا التركية » وجريدة « الاستقلال العربى » وكانت دعوته تتلخص بفصل السلطة الدينية عن السلطة المدنية وإنشاء دولة عربية مستقلة، منفصلة عن دولة بنى عثمان تشمل سوريا والعراق ولبنان ونجد واليمن والحجاز ، على الطراز الاتحادى ، على أن توضع مقاليد الخلافة الدينية فى أيدى شريف مكة الذى يحكم أيضاً حكما سياسيا على ولاية الحجاز ويتمتع بسلطة معنوية حقيقية على جميع مسلمى العالم .

ولكن دعوته هذه لم تكن لتلقى صداها فى البلاد العربية فى يسر لأن نشاطها ومقرها كان فى باريس وباللغة الافرنسية ولأن صاحبها كان داعية للدول الغربية ، فرنسا وانجلترا ، ولم يخل كتابه من تمجيد لها فكان لذلك مجلبة للشك والشبهة ، حتى أن أحداً من الشباب العرب ، كما يؤكد الأمير مصطفى الشهابى ، لم يهتم بكتابه[٢] . غير أن حركته يمكن إعتبارها لونا جديداً فى القضية العربية ، إذ هى تتفق مع وضع صاحبها كمارونى لبنانى ، فهى تمثل إتجاه فئة معينة من فئات الشعب العربى المسيحى فى لبنان .

بناء على هذا يمكن القول أن القضية العربية بدأت بالظهور على مسرح الحوادث من أوائل العقد الأخير من القرن التاسع عشر إنما كان يعيقها عن التقدم بسرعة عاملان الأول هو إرتباط العرب برابطة الإسلام والثانى هو أملهم بنجاح المساعى المشتركة مع أحرار الترك فى القضاء على الاستبداد الحميدى وإقامة قواعد حكومة دستورية يجد العرب والترك فيها أمانا من الظلم وضمانا لحقوقهم المشتركة فيها .

---

(١) المصدر السابق ـ مجلد ١٩ ، ج ٣ ص ١٧٠

(٢) الامير مصطفى الشهابى ـ المصدر السابق ص ٥٩ .

الفصل الثانى

موقف العرب من الترك بعد إعلان الدستور

على أثر نجاح الحركة الانقلابية فى ١٠ تموز ، يوليو ١٩٠٨ أعلن الدستور العثمانى الذى كان قد مضى على تعطيله ثلاثون عاما ، فعمت الفرحة سائر أرجاء السلطنة ، وحصل إئتلاف معنوى بين عناصر الأمة العثمانية ، واندفعت جموع الشعب فى الشوارع تحركها موجة من الاستبشار والغبطة يهتفون للحرية والعدالة والمساواة والأخاء وسائر الشعارات التى نادى بها العهد الجديد ، ولم يكن العرب أقل من غيرهم ترحيباً واستبشاراً بهذا الحدث السعيد . وقد وصف زعيم كبير من زعمائهم هو رفيق بك العظم[١] شعوره بهذه المناسبة قائلا أنه لم يكن يلتقى صديقاً له من العثمانيين الذين عرفوا بالميل إلى الحرية إلا وغلبت على كليهما عواطف السرور فانفجرت أعينهما بالدمع « استبشاراً بمستقبل الدولة السعيد وفرحا بالحرية التى هى رغبة النفوس الحرة »[٢] . وكانت هذه الكلمات تعبيراً واضحا عن شعور العرب الذين كانوا على استعداد للتضحية « حتى بقوميتهم » على مذبح الائتلاف والوحدة العثمانية ، وانضموا إلى الترك بكل إخلاص اعتقاداً منهم بأنه لم يبق فى الدولة لاعربى ولاتركى

---

(١) نشط رفيق بك العظم فى السنين الاخيرة من حكم عبد الحميد فى العمل السياسى فقد أسس فى القاهرة هو والشيخ رشيد رضا ورهط اخر من العرب والترك جمعية الشورى العثمانية ، وترأس فى دمشق فرعا سريا لجمعية التشبث الشخصى واللامركزية والتحق بحلقة الشيخ طاهر الجزائرى الادبية الثقافية الاجتماعية الى جانب الشيخ جمال الدين القاسمى والشيخ عبد الرزاق البيطار ، وكان من زملائه فارس الخورى وشكرى العسلى وحقى العظم وغيرهم فلما أعلن الدستور اقتصر نشاطه على تأييد جمعية الاتحاد والترقى .

(٢) رفيق بك العظم ـ مجموعة آثار رفيق بك العظم ـ الجامعة العثمانية والعصبية التركية ص ١٢٣ ـ ١٢٤ .

ولا غير ذلك من الطوائف والعناصر . أنهم كلهم أصبحوا عثمانيين متساويين في الحقوق والواجبات ، ووضعوا ثقتهم وآمالهم في جمعية الاتحاد والترقي ، التي ألقيت مقاليد الأمور بين يديها للسير بالأمة العثمانية في طريق الإصلاح والتقدم(١) .

كانت الأشهر الثلاثة الأولى من عودة الدستور ممتلئة بروح الحماس والمحبة والأخوة بين الطوائف ، وعبرت الجماعات والأفراد عن شعورها بمختلف الوسائل فقد أعرب السوريون في الأرجنتين عن ولائهم للعهد الجديد بفتح اكتتاب عام للتبرع بسفينة حربية هدية منهم للبحرية العثمانية ، وشكل أهالي بيروت حرساً وطنياً لمساعدة الجيش عند اللزوم(٢) ، وفي العراق ابتاع ، طالب بك النقيب ، نائب البصرة الجديد من ماله الخاص ، مركبا بخاريا ، وأهداه إلى الحكومة كي تستخدمه في المحافظة على شط العرب وتطوع لإصلاح العلاقات بين الأمير مبارك الصباح ، قائمقام الكويت ، وبين الحكومة .(٣) وبدرت من الترك بوادر طيبة فقد وقف أحد أحرارهم المجاهدين ، جلال الدين عارف ، من الذين لجأوا إلى مصر في عهد الاستبداد الحميدي ، يوم الاحتفال بإعلان الدستور ، خطيباً في مصر وقال : « إننا اليوم قد تنازلنا عن كلمة « ترك » وهي محبوبة لنا ، فكلنا عثمانيون لا فرق عندنا بين الترك والعرب والروم وغيرهم »(٤) . وفي سيريس عانق رئيس لجنة الاتحاد والترقي التركي مطران هذه المدينة اليوناني . وفي دراما Drama سجن ضباط العهد الجديد رجلا تركيا لأنه أهان أحد المواطنين المسيحيين . وفي إحدى المقابر استمع الترك ، جنباً لجنب مع الأرمن ، إلى صلاة أقامها رجال الدين من كلا الطائفتين ، على أرواح ضحايا مذابح الأرمن . وفي طرابلس الشام

(١) أسعد داغر — ثورة العرب ، ص ٤٩ .

(٢) Corresp. d'Orient — 1ère Année, No. 4, P. 149.

(٣) كركركلي مكتوني زاده عمر فوزي — ارج الطيب في مآثر السيد النقيب ، ص ٢٣

(٤) المنار — مجلد ١٢ ، ج ١٢ ، ص ٩١٥ .

تضافرت أيدي الترك والعرب ، وأصبحوا يساهمون سوية في الأعمال الخيرية . وحتى عبد الحميد نفسه أعرب عن إخلاصه للدستور ورغبته بالحفاظ عليه(١) .

بلغ من إخلاص العرب للعهد الجديد أن بعض كتابهم تسامحوا حتى في أمر لغتهم القومية ، ففي مقال للدكتور شبلي شميل ، من أعضاء جمعية الشورى العثمانية ، التي مر ذكرها(٢) ، جاء قوله أن على الحكومة العثمانية الجديدة أن تفرض على البلاد لغة مشتركة تكون إجبارية ، وفضل أن تكون هذه اللغة هي التركية — بالرغم من أن اللغة العربية أغنى ماضياً وأوسع أدبا من ماضي اللغة التركية وأدبها — باعتبار أن هذه تستمد آدابها من جميع اللغات فتتقبل بسهولة كل ما تجده صالحاً وتتمثله بسرعة فهي بالتالي أكثر ملاءمة لشكل الحكومة الحرة الجديدة(٣) . وكان سليمان البستاني(٤) مؤيداً لهذا الاتجاه ، فقد جاء في كتابه « عبرة وذكرى » : « إن أعظم الوسائل لضمان اضمحلال التعصب الديني تجنيد المسيحيين مع المسلمين ، وأعظم وسيلة لاضمحلال التعصب الجنسي تعميم اللغة الرسمية ، وجعل تعليم اللغة التركية إجبارياً ، فان هاتين الوسيلتين ، مع تعميم أسباب العلم والتهذيب ، يضمنان توثيق عرى التواد والاخاء »(٥) . ولا غرابة في الأمر ، ذلك أن العرب إجمالا ، بعد عودة الدستور ، لم يكن لاتجاههم بعد مسحة الطابع القومي الصرف ، بالرغم من أن هذه البذرة قد نبتت عندهم نباتاً محدوداً قبل إعلان الدستور(٦) . فقد كان يكفيهم وقد اطمأنوا إلى جدوى الحكم الدستوري ، أن تحفظ مكانتهم في العهد الجديد

(١) H. Saab — op. cit., P. 215.

(٢) الاهرام — عدد ٩٤١٦ ، ٨-٣-١٩٠٩ .

(٣) Corresp. d'Orient, 1ère Année, No. 3, P. 63-74.

(٤) مترجم الياذة هوميروس الى العربية ، ومتمم دائرة معارف بطرس البستاني ، ونائب بيروت ، ووزير فيما بعد .

(٥) سليمان البستاني — المصدر السابق ، ص ٩٨ .

(٦) وصف محمد جميل بيهم في كتابه ، « قوافل العروبة ومواكبها » آراء عبد الرحمن الكواكبي بانها تعتبر غير مجردة من وعي قومي كان يحتاج للتبلور ص ٢٠ .

بصفتهم عثمانيين ، وتراعى حقوقهم على قدم المساواة مع بقية العناصر . وقد مالت أكثريتهم إلى وجوب الإصلاح والتقدم بالتآزر مع الترك ، بعد أن كانت الآراء متقسمة فى أواخر عهد السلطان عبد الحميد ، ومتنوعة تنوعاً كثيراً ، إذ كان حينئذ من يسعى إلى خلافة عربية ، حسب دعوة عبدالرحمن الكواكبى التى جاراه فيها بعض العرب المسلمين ، أو من يدعو إلى انفصال البلاد العربية عن السلطنة العثمانية لتأسيس دولة عربية ، أو إلى طلب الحماية من دولة أوربية ، وهو الاتجاه الذى كان عليه المسيحيون فى لبنان ، أو من يدعو إلى المطالبة بإصلاحات خاصة بالبلاد العربية . كما كان آخرون يدعون إلى الاشتراك مع أحرار الترك للمطالبة بإصلاحات عامة تشمل جميع الولايات العثمانية ، وتفيد فى الوقت نفسه الولايات العربية . أما بعد إعلان الدستور وقيام عهد المشروطية (الحكم الدستورى) ، فقد قوى هذا الاتجاه الأخير[1] أملا بأن يؤدى وجود ممثلين للعرب فى مجلس المبعوثان إلى إنصافهم والقضاء على الفساد والسير فى طريق الإصلاح والنهوض . ويبدوا أن فكرة كهذه ، عرضها الزعيم الاتحادى أحمد رضا ، قد راقت للبرنس صباح الدين وبقية العناصر فى المنفى ، قال : « إلى أن يتم الحصول على الدستور وإطلاق حرية القول والصحافة ، وقيام البرلمان وإتاحة الفرصة لكل المناقشات ، يكون من مصلحة الجميع أن يتحدوا ويأتلفوا ، مع احتفاظ كل جماعة بآرائها ، ومن ثم تعرضها أمام البرلمان»[2]. ذلك أنه على أثر الخلاف الذى حصل بين رجال تركيا الفتاة فى باريس ، فى أعقاب مؤتمر الأحرار العثمانيين المار الذكر ، راجت جريدة « ترقى » التى أصدرها البرنس صباح الدين ، ومالت النفوس إليها ، وذاعت ذيوعاً كبيرا ، ثم تراشقت مع جريدة « شوراى امت » التابعة لأحمد

(١) ساطع الحصرى — نشوء الفكرة القومية ، ص ١٩٤ — ١٩٧ ، المنار — مجلد ١٢ ج ١١ ، ص ٨٣٢ .

(٢) Eugène Jung — La Révolte Arabe, V. I, (1906-1916), P. 23.

رضا فاستفادت يلدز من هذا الخلاف ، وحاولت الاصطياد فى المياه العكرة ، غير أن الأحرار تنبهوا إلى ذلك وعقدوا مؤتمراً عاما قبل الثورة بسبعة أشهر ، وأجمعوا فيه على وجوب بذل الجهد لقلب حكومة الاستبداد أولا ، حتى إذا بلغوا هذه الأمنية ، انفرد كل حزب بالسير على خطته بعد ذلك ، على أن يكون البرلمان حكما بين الجميع[1].

سار العرب فى ركاب جمعية الاتحاد والترقى التى نشطت فى اجتذاب المنتسبين إليها من كافة العناصر ، وأرسلت مفوضين من قبلها إلى سائر المدن العربية وغيرها لفتح فروع لها ، وبادر الناس إلى الدخول فيها ، لأنها كانت أحرزت ثقة عظيمة من الناس ، ولم يمض شهران على الدستور حتى انتظم كثيرون فى سلكها وبينهم زعماء من العرب مثل رفيق بك العظم وحقى بك العظم[2]، ومحسن السعدون ، وياسين الهاشمى ، وطالب النقيب ، وعزيز على المصرى وعبد الرحمن شهبندر ، وسليم الجزائرى وضباط وسياسيون آخرون وكثير من الموظفين من سوريا والعراق[3] . روى رئيس فرع البصرة كركوكلى عمر فوزى ، أن طلبات الانتساب كانت تترى على فرعه لدرجة أن مؤسسيه لم يجدوا وقتاً لتدقيقها[4] .

كانت مساعى الاتحاديين حثيثة فى توحيد الجمعيات العثمانية قبل الدستور وبعده وادماجها فى جمعيتهم ، وقد رأينا فى الفصل السابق كيف توصلت إلى ضم الجمعيات التركية ، ولم تكتف بمن دخل من العرب فى جمعية الاتحاد

(١) المؤيد — ٦٣٤٣ ، ١٨-٤-١٩١١

(٢) رفيق بك العظم — المصدر السابق ، من المقدمة بقلم رشيد رضا

(٣) خيرى أمين العمرى — شخصيات عراقية ، ص ٤٧ ، ١٠٣ ، سليمان فيضى — فى غمرة النضال ، ص ٦٥ .

(٤) كركركلى مكتوبى زاده عمر فوزى — المصدر السابق ص ٢١ .

والترقى ، قبل الدستور وبعده ، فحاولت ضم جمعياتهم إليها ، وبذلت مساعيها في هذا الشأن مع جمعية الشورى العثمانية التى أسسها رفيق بك العظم والشيخ رشيد رضا فى مصر ففشلت فى ذلك لمعارضة رشيد رضا . عند ذلك آثر رفيق العظم ، وحقى العظم الدخول فى جمعية الاتحاد والترقى رغبة منهما فى عدم التفريق وأهملا جمعيتهما الأصلية فانفرط عقدها(١) ، وكانا يتابعان الأحداث العثمانية من مقرهما فى مصر قبل إعلان الدستور ، ثم أصبحا بعد إعلانه يتنقلان بين دمشق والقاهرة التى بقيت مقراً لنشاط الأحرار العرب بينما غادرها الأحرار الترك عائدين إلى الآستانة .

جمعية الاتحاد والترقى فى العمل السياسى .

شرعت جمعية الاتحاد والترقى فى العمل عندما أذاعت لجنتها المركزية برنامجها السياسى ، ووصفته بأنه مؤقت ريثما يجتمع مجلس المبعوثان ، وقد جاء فيه ما يرمى إلى المسؤولية الوزارية أمام البرلمان ، وحق مجلس المبعوثان والأعيان فى تشريع القوانين ، وانتخاب ثلثى أعضاء مجلس الأعيان من قبل ممثلى الأمة ، والتصويت العام ، ومساواة جميع المواطنين أمام القانون ، وفى الحقوق والواجبات دون تفريق بين الأديان والأجناس ، وحرية التعليم وتأليف الجمعيات ، وشمول خدمة العلم كافة المواطنين بما فيهم غير المسلمين ، وإصلاح حالة الفلاحين ، وتسوية العلاقات بين العمال وأصحاب العمل(٢) .
وقد قدم هذا البرنامج المؤقت على أنه يتضمن أحكاما يقتضى الأمر تعديل دستور سنة ١٨٧٦ المعاد إعلانه ليتلاءم معها(٣) ، ذلك إن الدستور المشار

---

(١) رفيق العظم ـ المصدر السابق ، من المقدمة بقلم رشيد رضا ، و ، ز

(٢) André Mandelstam — Le sort de l'Emp. Ottom., P. 13.

(٣) الدستور المعلق هو نفس دستور ١٨٧٦ وقد أجرى عليه مجلس المبعوثان التعديلات اللازمة قبيل الانقلاب المضاد « ٣ ابريل ٩٠٩ » وبعده وصودق عليه من قبل السلطان فى آب ، أغسطس ١٩٠٩ .

إليه لا يتضمن المسؤولية الوزارية أمام البرلمان(١) ولا يتضمن حق المجلسين فى التشريع(٢) .

أما فيما يتعلق بأصول إدارة الولايات ولغة الدولة الرسمية فقد جاء فى البرنامج عنها ما يلى :

تدار الولايات على أصول « توسيع المأذونية » (الصلاحيات) ، الذى نصت عليه المادة (١٠٨) من القانون الأساسى ، على أن لا يؤثر ذلك فى توهين الرابطة التى تربطها بالدولة ، وتبقى التركية هى اللغة الرسميه ، بها تجرى المعاملات والمخابرات الرسمية ، وتكون لغة التعليم فى المدارس . وتتبع الدولة سياسة تعليمية ترمى إلى تربية النشء العثمانى تربية موحدة ، وإلى فتح مدارس تضم عناصر الدوله المختلفة ، فى تعليم مشترك ، للوصول إلى هذه التربية الموحدة(٣) .

حرصت الجمعية فى برنامجها وأعمالها وكل تصرفاتها بأن تبقى أمينة على مبدئها الأساسى ، الذى أشرت إليه فى الفصل السابق ، وفكرتها الراسخة فى توحيد العناصر ، وحكم الولايات على أساس النظام المركزى مع « توسع المأذونية » ، هذا النظام الذى جاراها فى فكرة تطبيقه على الولايات طائفة من رجال السياسة العرب ، وخاصة منهم مبعوث بيروت سليمان البستانى .

فمن حيث توحيد العناصر وصهرها كان البستانى معبراً تمام التعبير عن

---

(١) فى الدستور القديم أن الوزراء مسئولون عن الاحوال المتعلقة بمأمورياتهم وأنهم مسئولون أمام السلطان والصدر الاعظم فقط . (فى اخر هذا الفصل معلومات وافية عن هذه التعديلات (.

(٢) بل ان سن القوانين منوط بمجلس الوزراء ، وليس للمبعوثين او أعضاء مجلس الاعيان أن يطلبوا سن قانون جديد أو تعديل قانون قديم الا بعد الاستئذان من الحضرة السلطانية بواسطة الصدر الاعظم ـ (نص القانون الاساسى مدرج فى ص ١٥٥ ، من كتاب الاستاذ ساطع الحصرى ـ البلاد العربية والدولة العثمانية ـ وسيلحق بهذه الرسالة) .

(٣) T. Z. Tunay — Ibid, P. 209-210.

آراء الاتحاديين ، فى الخطاب الذى ألقاه فى باريس ، فى أواسط عام ١٩٠٩ أثناء الحفل الذى أقامه على شرفه الفريق البرلمانى الافرنسى للتحكيم الدولى . وكانت حكومة تركيا الفتاة قد دعيت للدخول فى المنظمة البرلمانية العالمية للتحكيم الدولى ، وقدمت الدعوة إلى النائب البستانى عندما كان مع الوفد النيابى العثمانى فى زيارته للدول الأوربية ، فرحب البستانى وزملاؤه بها ، وسجلوا أنفسهم كأعضاء فى المنظمة بحيث شكلوا فريقا عثمانيا للتحكيم الدولى . وكانت غاية هذه المنظمة الدعوة للسلام العالمى وحل المشاكل العالمية بطريق المفاوضات والوسائل السلمية . قال البستانى فى خطابه :

« .... أنا أعرف جيداً ، أيها السادة ، أن كثيراً من الناس فى العالم يعتبرون هذا العمل السلمى حلماً من الأحلام ، أو أمنيات خيالية .... أما من جهتى فانا لا أرى فيه كثيراً من الوهم .. وفيما يخصنا نحن العثمانيين فبإمكانى أن أؤكد لكم أن أية دولة من الدول لا ترغب رغبتنا فى السلام إلا أننا بحاجة إلى الهدوء للعمل فى سبيل إصلاح أمورنا ، وتدعيم عهد الحرية الجديد الذى دشناه ، والذى هللتم له ، ونحتاج إلى مساعدتكم أيانا للإستمرار فيه .

« ولكن يقال لنا : قبل أن تنشدوا السلام العالمى ابدأوا بتوطيد دعائمه فى بلادكم ، حيث تعيش مختلف العناصر جنبا إلى جنب ، دون أن تنصهر فى بوتقة واحدة ، وحيث الأتراك والعرب والأكراد والأغريق والأرمن والبلغار والألبان ... يعيشون كأخوة أعداء .

« قد يكون لهذا التعريض بنا ما يسوغه لو أن أمما غيرنا لم تشرع بعملية صهر كهذه ، فيما سبق من الأزمنة ، ولم تلمس نتائجها الباهرة ، أو لم تنجح بلاد أخرى ، وضعها شبيه بوضع بلادنا ، فى حل هذه المشكله حلاناجحا . أننى عالجت هذه القضية باسهاب أكثر ، لكننى لا أود الآن أن أجلب إلى نفوسكم الملل بالحديث عنها ، واكتفى بأن أورد لكم مثالا على ذلك ،

بلداً إسمه حبيب على قلوبنا ، هو بلدكم فرنسا ، أفلم تضطروا إلى التغلب على نفس الصعوبات التى يتوجب علينا الآن أن نتغلب عليها. هل تفرقون الآن كما كنتم تفعلون فى السابق ، بين البروتون ، والنورمان ، والجاكسون والباسك ... إلخ ، أو حتى بين البروتستانت والكاثوليك والإسرائيليين ، عندما كان هؤلاء يعيشون فى بلادكم كالإخوة الأعداء ؟ إسمحوا لنا إذا أيها السادة أن نتخذ مثالكم قدوة لنا ، وأن يكون هذا المثال مقويا لإيماننا فى مستقبل قريب أفضل ... »[1]

هذا من حيث سياسة الصهر والمزج أما من حيث السياسة المركزية :

فى كتاب نشر للنائب سليمان البستانى فى مجلة « كوريسبوندانس دوريان » الافرنسية ، تحدث هذا النائب العربى عن المركزية واللامركزية ، فزعم أنه يعبر عن رأيه ورأى أكبر عدد من زملائه ، الذين يمثلون مختلف العناصر العرقية والدينية ، ويؤمنون أن التضامن المطلق هو الملاذ الوحيد الذى يمكن أن تتشبث به الأمة ، قال « إنه لحلم جميل أن نتمسك بنظام من اللامركزية يمنح الاستقلال التشريعى والإدارى لمختلف ولايات الدولة ، ويهدف إلى تكوين إتحاد شبيه باتحاد الولايات المتحدة الأميركية، لكنه حلم ليس جميلا إلا فى نظر أولئك الذين لا يعرفوننا ولا يعرفون بلادنا . إن إقامة مثل هذا النظام بين فسيفساء من الشعوب ، باعد كر القرون بينها وبين ممارستها للحكم ، لهو ضرب من الفوضى ، ليس مآله إلا الدمار الأكيد ، والتفكك الذى طالما خشينا شره » .

ثم يقول إن منح الحرية لكل شعب من الشعوب بأن يحكم نفسه وفقا لعقائده وتقاليده معناه أن الطوائف الدينية كاليهود والمسيحيين المنتشرين هنا وهناك ستخضع فى كل من الولايات لنظم مختلفة متغايرة فهل ترضى بذلك؟

---

(١) Corresp. d'Orient — 2ème Année, 1/8/1909, P. 686-688.

ثم أن العرب بالذات لا بد أن تعم لديهم الفوضى يوم يمنح لهم فيه هذا الاستقلال الإدارى المزعوم ، لاتساع الهوة ، من حيث المعارف والثقافة والأخلاق التى تفصل بين السوريين المتمدنين وبدو الصحراء ، الذين يراد أن تطبق عليهم قوانين تختلف فى كل من الولايات عن الأخرى ، « أفلا يكون فى ذلك وسيلة لإشاعة الشقاق بين صفوف الأمة ؟ إنما ، بعد مائة أو خمسين عاما لما تكون الأفكار قد نضجت ، وقربت الثقافة الشقة بين مختلف الأوضاع ، عندئذ يمكن وضع هذا المبدأ على بساط البحث . ولكن ، من يضمن حينذاك ، أن الطوائف والأجناس ، التى تكون قد توحدت وانصهرت بفعل الثقافة المشتركة ، تريد الانفصال عن المركز ؟ »

غير أن السيد البستانى يشجب المركزية المفرطة الضيقة ، ويرى أن الضرورة تقضى بإقامة جهاز من المجالس العامة للولايات ، وإعطاء مزيد من الصلاحية والسلطة للولاة والبلديات وأن ذلك الأمر لا يعترض عليه أحد من المبعوثين ، بل أن برنامج جمعية الاتحاد والترقى ينص عليه ، وأن وجهة نظر أعضاء هذه الجمعية متفقة ، من هذه الناحية ، مع وجهات النظر التى تعزى للحزب المعارض ، وأن ليس من خلاف الأعلى كيفية التطبيق وعلى نقاط أخرى ثانوية من حيث الأهمية [1] .

فى الواقع كانت وجهة نظر جمعية الاتحاد والترقى متفقة فى هذه الناحية ولكن فى الظاهر فقط ، مع وجهة النظر التى تعزى للحزب المعارض ، وهو الحزب المسمى « حزب الأحرار » [2] (عثمانلى أحرار فرقة سى ...)
(Union Libérale)

---

(١) Corresp. d'Orient — 2ème Année, No. 11, P. 321-325.

(٢) تأسس فى ١٤ ايلول ، سبتمبر ١٩٠٨ ، أى بعد شهرين من اعلان الدستور ومركزه الاستانة ، أما مؤسسوه فهم : نور الدين فروخ ، وأحمد فضلى (أخو البرنس صلاح الدين بالرضاعة) ، قبرصلى توفيق ، ناظم ، =

إن لاتفاق وجهة نظر الحزبين فى النصوص الظاهرية ، وإختلافهما فى الجوهر ، ملابسات إن دلت على شىء فهى تدل على رغبة جمعية الاتحاد والترقى أن تفرض سلطتها ومبادئها على الأوساط العامة من أول الطريق إلى جانب سيادة نفوذها على معظم أفراد الأمة العثمانية ، وقد نتج عن ذلك تجدد الصراع بين الاتحاديين الداعين إلى مركزية الحكم وخصومهم اللامركزيين .

وجدت جمعية الاتحاد والترقى نفسها ، بعد إعلان الدستور ، وجها لوجه أمام « جمعية التشبث الشخصى واللامركزية » ، وكان لها ، كما بينت سابقا ، فروع فى دمشق وبيروت وغيرهما من المدن العربية .

كانت هذه الجمعية ، كما يدل عليها اسمها ، تنادى باللامركزية وقد أثبت برنامجها فى الفصل السابق ، وأضيف هنا أن مؤسسها وزعيمها البرنس صباح الدين قد عاد إلى الآستانة بعد إعلان الدستور وواصل عمله النضالى ، ولما رأى البلاد سلكت طريق إصلاح الحكومة ، ولم تسر أية خطوة فى سبيل إصلاح الأمة إصلاحا اجتماعيا ، أسس فى الآستانة ناديا يحمل اسم « نادى النسل الجديد » وأخذ يلقى محاضرات اجتماعية رائعة فى المجتمعات العامة وكلها فى معنى اللامركزية ومبادئها ويصدر المنشورات يشرح بها فكرته [1] ويصدر البيانات واحداً تلو الآخر تحمل عنوان « إيضاحات حول عقيدتنا » . وقد كانت النظريات الاجتماعية فيها تتجاوز السياسة الصرف ، لأن البرنس لم يشأ أن تكون له أية صلة بحزب سياسى ، وهو لم يعترف بحزب الأحرار الذى تأسس فى غيابه وأعلن إنكاره له ، بالرغم من أن هذا الحزب قد عرف

= شوكت ، جلال الدين عارف (من الاحرار الذين التجأوا الى مصر) ، ماهر سعيد بك ، وكانت هيئة ادارته مؤلفة من نور الدين سكرتيرا عاما ، واحمد فضلى ، وقبرصلى توفيق ... أعضاء .

(١) المؤيد — ٣٦٤٣ ، ١٩١١/٤/١٨ من رسالة بقلم سطوت لطفى سكرتير البرنس .

عنه بأنه منشق عن مبادئه ، لكن الأتراك القدامى والطلاب الراديكاليين ، والأحرار المتطرفين ، وخاصة العناصر غير التركية قد انساقت إلى الدخول فيه بدافع الميل إلى مبادىء البرنس أكثر من دافع السياسة التى نص عليها قانونه الظاهر .

كان البرنس صباح الدين يسوق البراهين الدامغة لتأييد أفكاره ويرى أن ليس من المستطاع إخضاع شعوب كشعوب اليمن وبلاد الرافدين وآسيا الصغرى ، وألبانيا ، التى تختلف بعضها عن بعض إختلافا بينا إلى قوانين واحدة تطبق على الجميع بالسواء ، وبالتالى صهرهم فى بوتقة واحدة[١] . كما وقف فى ١٦ أيلول ، سبتمبر ١٩٠٨ ، خطيبا بين الناس فى الآستانة ليشرح مبادئه ، وقد نفى فى خطابه أنه يرمى ، من وراء فكرته فى اللامركزية ، إلى خلق ولايات مستقلة ذات امتيازات خاصة ، بل أن وحدة السلطنة لا يمكن أن تكون موضع جدل ، وأن القضية لا تعدو أن تكون إدارية صرف[٢] ؛ غير أن جمعية الاتحاد والترقى قد ضاقت ذرعا بنشاط البرنس صباح الدين وأفكاره المعاكسة ، على طول الخط ، لبرنامجها فى سياسة الصهر والدمج والمركزية ، ومن كون مبادئه قد تكون حجر الأساس فى خطط المعارضين لنفوذ وسلطة الجمعية ، وكان عدا ذلك قد أفزعها الاستقبال الهائل ، والضجة الكبرى التى رافقت عودته من باريس إلى الآستانة ، فرأت الخطر كامنا متجسما فى جمعية «التشبث الشخصى واللامركزية» التى يرأسها . عندئذ بدأت تحاربه متهمة إياه بتشجيع العناصر غير التركية ومساعدتها فى الحصول على الاستقلال المحلى لمناطقها ، هذه الميول التى لا تتفق مع أهداف الاتحاديين فى سياسة تكوين الوحدة العثمانية[٣] ، وأخذت جرائدها فى شن حملة شعواء عليه توسعه شتما ، وعلى اللامركزية تحاول تفسيرها بغير معناها الحقيقى ، ولإيهام

(١) Revue du Monde Musulman — V. XXI, décemb. 1912, P. 184-185.

(٢) Nicolaides — Une Année de Constitution, P. 64-65.

(٣) A. Mandelstam — Ibid, P. 15.

الناس أنها لا تعنى سوى تقطيع أوصال الدولة ، وإخضاع المسلمين إلى الكفرة الأجانب ، وتدمير السلطنة والخلافة معا ، باعتبار أن البرنس صباح الدين كان من أنصار التفاهم مع الدول الأجنبية والاستعانة بها على النهوض بالبلاد ، وأن أنصاره ليسوا سوى رجعيين وجواسيس باعوا أنفسهم إلى الأجنبى[١] . واتخذت فضلا عن ذلك ، كل التدابير الكفيلة بالقضاء على حركته فى مهدها ، ولم يكن ذلك بالأمر الذى يصعب عليها ، إذ كانت أغلبية الأوساط التركية الصرف معرضة عنه ولم تتشرب النفوس ، بعد ، بمبادئه التى لم تكن إلا فى نطاق النظريات الفكرية المثالية .

فبدأت تشدد الرقابة عليه وتمارس ضده ألوانا من الضغط أدت فى النهاية إلى خضوعه لرغبتها فصرح ، فى حفل عام أنه فى جانب برنامج جمعية الاتحاد والترقى ، وأن اللامركزية التى ينادى بها لا تختلف عن مبدأ « توسيع المأذونية » الذى تدعو إليه هى ، تم وافق على دمج جمعيته اللامركزية والتشبث الشخصى بجمعية الاتحاد والترقى ؛ لكن هذا الاتحاد لم يمح من القلب الموجدة والضغينة[٢] ، ولم تكن هذه المصالحة إلا ظاهرية ولم يستفد البرنس منها إلا أنه فقد إلى أمد ما كثيراً من شعبيته بين العناصر غير الإسلامية وغير التركية[٣] .

هكذا انحلت « جمعية اللامركزية والتشبث الشخصى » فى تشرين ثانى ، نوفمبر ١٩٠٨[٤] ، ولكن بعد أن كان قد تشكل «حزب الأحرار» المعادى للاتحاديين ، ولم يكن يضم بين أعضائه كثيراً من الترك ، إنما دخله كثير من العناصر غير التركية ، وكان — كما سبق وبينت — على أتم الوئام مع

(١) Rev. du Monde Musulman — V. XXI, décemb. 1912, P. 190

(٢) المؤيد ٦٣٤٣ ، ١٨/٤/١٩١١ ، من رسالة بقلم سطوت لطفى ، سكرتير البرنس صباح الدين .

(٣) A. Mandelstam — Ibid, P. 15.

(٤) Z. Zeine — Ibid, P. 82.

مبادىء البرنس صباح الدين، ولكن الحملة الشديدة التى تعرض لها البرنس[١] وجمعيته ، وأثر هذه الحملة على الرأى العام ، حملت مؤسسى الحزب الجديد أن يكونوا على قسط من الحذر والحكمة بحيث حرصوا تمام الحرص كى يأتى برنامجه مشابها تمام الشبه لبرنامج جمعية الاتحاد والترقى . إنما سعى أفراده أن يكون الفرق متجلياً عند التطبيق ، إذ بدأ الحزب الجديد يدعو إلى تعزيز مكانته بين العناصر غير التركية ، ويظهر بمظهر التحرر التام ، والتسامح الحقيقى تجاه هذه العناصر ، متهما جمعية الاتحاد والترقى بالانحراف شيئاً فشيئاً نحو القومية التركية والتعصب الأعمى لها . غير أن هذا الاتهام لم يكن بعد صحيحا تمام الصحة ، وإن بدرت منها بعض البوادر فى التعصب الجنسى ، لأن الاتحاديين ، فى الأشهر الأولى من الثورة ، لم يكونوا بعد قد توجسوا بما قد تجره عليهم خطة التسامح ، والدعوة باخلاص ونزاهة إلى سياسة الوحدة العثمانية الحقيقية ، التى لا يشكلون فيها الأكثرية العظمى من حيث العنصر[٢] إذ كانت آمالهم لا تزال قوية فى أن يتمكنوا ، بكل سهولة ويسر وباسم الدعوة إلى الرابطة العثمانية من قطر جميع العناصر الأخرى إلى ركابهم بصفتهم العنصر الحاكم بموجب التقليد التاريخى ، فى حين أن هذه العناصر كانت تتمنى من العهد الجديد أن يفسح أمامها سبيل الديمقراطية والمساواة التامة وأن يصدق الاتحاديون فى تظاهرهم بأن هدفهم هو « اتحاد وتآلف جميع أفراد

---

(١) بعد أن تصالح البرنس مع الاتحاديين نتيجة الضغط عليه بقى فى الاستانة الى أن حدثت ثورة ١٣ ابريل المضادة فاتهمه الاتحاديون بكونه من المحرضين عليها واعتقلوه للاستجواب ثم أطلقوا سراحه ، ولكنه لقى على يدهم من الاهانات ما جعله يترك البلاد ثانية ملتجئا الى أوربا ، وكان فى خلال هذه المدة يرسل الى الاتحاديين رسائل تحمل عنوان «رسائل مفتوحة الى جمعية الاتحاد والترقى » دفاعا عن نفسه ضد تخرصاتهم عليه ، ورسائل الى صديقه وسكرتيره سطوت لطفى أحد أعضاء نادى « النسل الجديد » بلغ عددها ثمان فى ١٣٨ صفحة يشرح فيها مبدأه الاجتماعى ويوضحه .

(٢) A. Mandelstam — Ibid, P. 15-16.

مجيد خدورى ـ المسألة السورية .

الرعية ، من مسلمين ومسيحيين وسائر الطوائف الذين سيتمتعون بنفس الحقوق والواجبات دون تفريق فى الاديان والاجناس ، ضمن وحدة شاملة تقوم على إدارتها سلطة حكومة عثمانية تعمل على تقدم وإصلاح شؤون الدولة وتخليصها من ربقة الوصاية الأجنبية وسلطة عبد الحميد الاستبدادية ، حكومة تقتبس من الغرب أصولها وأساليبها فى مركزية الحكم كى تكون قادرة وحائزة على جميع أسباب القوة[١] » .

غير أن الفريقين كانا مغرورين فى آمالها فلا العناصر غير التركية لمست من الاتحاديين إخلاصاً فى العمل على تحقيق هذه الأهداف ، بل شعرت بأن الاتحاديين يعملون على تحويل الدعوة العثمانية لخدمة تسلط الجنس التركى وتوجيهها فى سبيل ترسيخ وتأييد سيطرته كعنصر حاكم ، ولا الاتحاديون لمسوا من هذه العناصر تجاوبا مع سياستهم الرامية إلى السيطرة ، إذ بدأت تقيم العراقيل دون بسطها عليهم ، فأخذوا حينذاك فى سياسة القوة والقمع لتنفيذ أهدافهم المرسومة منذ ما قبل الثورة الدستورية حينما اصطدموا ببرنامج البرنس صباح الدين فى المنفى ، كما أسلفت فى الفصل السابق ، وحاولوا القضاء على دعوته بعد إعلان الدستور ، لأن التساهل مع العناصر غير التركية وإفساح مجال النمو الحر لها معناه أن تتغلب عليهم ، بقوة عددها ، فى كل شىء بما فى ذلك احتلال أغلب مناصب الدولة ، وقد جبل الترك على حب الوظائف هذا الذى تولى البرنس صباح الدين محاربته فيهم . إنما الذى حفز الاتحاديين على العمل بعناد وشدة أن برنامج البرنس صباح الدين فى اللامركزية قد تبناه ، إن لم يكن نصاً ، فروحا حزب سياسى ناشىء « حزب الأحرار » ، منذ أول المرحلة الدستورية . صحيح لم يكن لهذا الحزب ، بعد الانتخابات ، سوى

---

(١) Emile Bourgeois — Manuel Historique de Politique Etrangère, V. IV, P. 529. (Voir H. Saab, Ibid, P. 214).

نائب واحد فى المجلس النيابى ، لكنه بالرغم من ذلك ، كان قويا بعدد النواب الذين آزروه ، إذ وحد جهوده مع كتلة المعارضة المجلسية المؤلفة من خمسين نائبا على التقريب بينهم نواب من العرب، والأرناؤط، والإغريق والأرمن ، والبلغار ، وغيرهم ، وقد شكلت هيئة إدارة الحزب بالإشتراك مع هذه الكتلة « مجلس إدارة » لها وعرفت بإسم الحزب . ولم يكن للحزب جرائد خاصة إنما كانت جرائد أقدام ، صباح ، ينى غازته (الصحيفة الجديدة) صداى ملت (صدى الشعب) تتقرب منه . وأخيراً أصبح له جريدة خاصة هى « سربستى » (الحرية) كما كانت جريدة « عثمانلى » أيضا تعكس أفكاره . أما برنامج الحزب فقد جاء فيه وجوب تطبيق المواد ١٠٨ و ١٠٩ و ١١٠ من الدستور [١] ، وسرعة إجتماع المجالس العمومية للولايات ومباشرتها العمل وتطبيق ما جاء فى المواد المذكورة من « توسيع المأذونية وتفريق الوظائف [٢] » فيما يخص الولاية وأما اللغة الرسمية للدولة فقد نص برنامج الجمعية على كونها اللغة التركية .

---

(١) نصوص المواد المذكورة تتلخص بما يلى « توسع دائرة المأذونية للولايات وتفريق الوظائف ، وتعين درجاتها بنظام (المادة ١٠٨) ، تشريع قانون خاص أوسع من القانون الجارى لانتخاب أعضاء مجالس الادارة فى الولايات والالوية والاقضية ، ولانتخاب أعضاء المجالس العمومية التى تلتئم كل سنة مرة فى مراكز الولايات (المادة ١٠٩) . سيصرح القانون الجديد بأن وظائف المجالس العمومية هى المذاكرة والمفاوضة فى الامور النافعة كتنظيم الطرق والمعابر وترقية الصناعة والتجارة ونشر المعارف ، والتشكى الى المراجع المختصة عند وقوع مخالفات للقوانين والانظمة .... الخ . » وغنى عن القول أن اللامركزية وتوسيع المأذونية ليست لهما حدود واضحة تفصل بينهما بل هما على درجات مختلفة بحيث اذا ضيقت حدود اللامركزية التبست بمفهوم توسيع المأذونية فى درجاته الواسعة ، وفى اللغة الافرنسية والانجليزية يعبر عن كليهما بكلمة واحدة هى كلمة "Décentralisation"

(٢) T. Z. Tunay — Ibid, P. 239-249.

دعوة مريبة :

لم يكن سياسيو العرب فى علاقاتهم مع الترك على رأى واحد فقد كان عدم التنظيم هو الطابع الذى تتسم به حركتهم بالرغم من أن بعض زعمائهم كانوا على درجة عالية من الثقافة ، ولم يكن رؤساؤهم قلة فى الرجال ، بل كان عددهم كثيراً بفضل الحركة الثقافية التى ازدهرت فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، إنما لم يعرفوا كيف يتجنبون الخلافات الداخلية والخصومات الشخصية [١] . لذلك لم يكن مستغربا أن يحصل الخلاف فى الأفكار والنوازع عندما كانت تثار أية مشكلة من المشاكل الوطنية . ولكن يجب أن لا نفهم من ذلك أن هذا الخلاف كان من الخطر بحيث يعطى الدليل على التفكك التام ، بل أن كتلة السياسيين المخلصين للقضية العربية ، سواء فى أول العهد الدستورى، حينما كانوا على وفاق مع الاتحاديين، أو فى أواسطه وأواخره حينما اختلفوا معهم، كانت تشكل أكثرية الزعماء العرب، وطليعتهم المناضلة ، الذين يمثلون ويعربون عن أمانى وآمال مجموع الأمة العربية ، وقد ناضلوا الإتحاديين وخدموا القضية العربية خدمة كبرى .

كانت أول تجربة مرت بها العلاقات العربية - التركية هى الدعوة التى قام بها نخلة باشا مطران ورشيد بك مطران ، وبرهنت عن إخلاص العرب للترك وتفانيهم فى سبيل الوئام معهم ، وإتحاد آراء القسم الأكبر منهم فى هذا الإتجاه ، فلم يكن قد مضى بعد نصف سنة على إعلان الدستور حتى ظهر منشور [٢] أذاعته جمعيـــة أطلقت على نفسها إسم « الجمعية السورية

---

(١) Georges Samne — Ibid, P. 57-58.

(٢) المؤيد – ٥٦٦٧ ، ١٩٠٩/١/١٧ . جاء فى المنشور وقد ورد بالعربية ما يلى : « أن جلالة السلطان قد احسن على المملكة بالدستور فكلنا فى شكر النعمة وانتظار الرحمة » فنحن ننتظر اليوم ، يوم الفصل ، بنفاذ الصبر .
« ان ما كان لسوريا من المجد فيما سلف ، وما جعل الله لها من علية المركز ، وأهمية الموقع ، ثم فيما نعلمه فى يقيننا بالفريضة الوطنية المقدمة ، والذمة التابعة ، بان لنا عهدا =

Comité Syrien » فى باريس ، وعلى رأسها نخله ورشيد مطران ، تدعو فيه إلى إستقلال سوريا إستقلالا إداريا ، فهاجمها شكرى غانم وسليمان البستانى على صفحات مجلة « كوريسبوندانس دوريان » [1] ورفيق العظم وحقى العظم على صفحات جريدة الأهرام ، وشجبوا دعوتهما إلى إستقلال سوريا [2] ، وأبرق عدد من الأعضاء البارزين فى الجالية السورية بباريس إلى رئاسة مجلس المبعوثان فى الآستانة وإلى جمعية الإتحاد والترقى فى سلانيك يستنكرون ماجاء فى المنشور المنوه عنه ويعربون عن ولائهم للمجلس والجمعية والدولة العثمانية [3] . كما أبرق حزب الأحرار العثمانى نفسه ضدها مؤكداً أنه لا يوجد تحت قبة البرلمان أى حزب يوافق عليها ، وانهالت على مجلس المبعوثان برقية من دمشق تحمل ٣٠٠ توقيع تصف المنشور بالهذيان ، وأخرى من حلب ، وبرقية من شكرى غانم بباريس . وأرسلت وكالات الأنباء الأجنبية فى الآستانة إلى صحفها ، تنبئها أن دعوة رشيد مطران قوبلت بالاستياء فى العاصمة ونشرت جريدة « استانبول » برقية أرسلها ، من البقاع إليها ، ندره مطران ، شقيق رشيد مطران ، يعلن معارضته لميول شقيقه

= صحيحا لاستيفاء ما تستوجبه من الحق لحياة الوطن فيه ، نطلب منح الاستقلال الادارى لا اعتوار فيه .

« اننا نرضى القوانين العثمانية سواء ، ونرضخ لما يسن منها ، الا ما كان مجحفا بالصالح السورى ، اذ ذاك يثبت عندنا بان البلاد ومن عليها للعلا ترتفع حتى تبلغ شأوها الذى لاجله كانت ، ثم شأنها الذى به تكون .

« ان مجلس نواب الامة يقدر الحق فيما يرجوه ، ويعلم أن ذلك لابد منه لحياة سورية ، ومن ثم لعمران وصلاح الدولة العثمانية » .

وقد جاء فى رسالة مكاتب المؤيد فى باريس ان الجمعية مؤلفة من معتبرى الجاليةالسورية فيها ووجوهها وذلك بعد مخابرات مع جمعيات سورية كثيرة للسوريين فى امريكا الشمالية والجنوبية ، وبتنشيط العدد الوافر من وجوه سورية وبعض امـــراء العرب فى ولايات مختلفة .

(١) Corresp. d'Orient — 2ème Année, No. 8, 15/1/1909,

(٢) الاهرام ، عدد ٩٣٧٤ ــ ١٨-١-١٩٠٩ و ٩٣٧٧ ــ ٢١-١-١٩٠٩ ، ص ١

(٣) Corresp. d'Orient — Ibid, P. 229.

(١) عثمان نورى ــ المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ١١٤٩

ويستنكر بشدة « ضلاله السياسى المشئوم » ، ويعلن تمسكه بالدولة العثمانية كوحدة غير قابلة للتفكك [1] . أما صدى هذه الدعوة فى مجلس المبعوثان فغنى عن القول أن العدد الأكبر من ممثلى الأمة قد شجبوها وأعلن المجلس عطفه على الاحتجاجات وقوبلت برقيات التأييد للوحدة العثمانية بعاصفة من التصفيق والاستحسان [2] .

ومع أن السيد رشيد مطران لم يطلب الاستقلال التام والإنفصال لبلده سوريا ، بل إنه فى كتاب أرسله إلى جريدة « الطان » بتاريخ ١٦-١-١٩٠٩ احتج على وصف حركة « الجمعية السورية » بالإنفصالية وأكد انطباق دعوة جمعيته على مبادىء البرنس صباح الدين فى اللامركزية الإدارية ، هذه المبادىء التى يعتقد أنه لا يمكن تطبيق غيرها لحالة الدولة حاليا [3] ، غير أن الفكرة التى كانت توجه الساسة البارزين من العرب أمثال رفيق بك العظم وحقى العظم ، والدكتور شبلى شميل ، وشكرى غانم ، وسليمان البستانى وغيرهم ، هى التوحيد وعدم التفريق . فإذا كان لابد من تشكيل جمعيات لتنظيم العمل السياسى فلا يجب أن تخرج هذه الجمعيات عن دائرة الجامعة العثمانية فهنالك مثلا جمعية الإتحاد الترقى المفتوحة الأبواب لجميع العناصر والطوائف ، وجمعية التشبث الشخصى واللامركزية ، فليدخلها من يشاء . هذا هو رأى رفيق بك العظم الذى لم ير فى حركة نخله ورشيد مطران سوى كونها بذرة من بذور التفريق بين صفوف الأمة العثمانية ، أو بالأحرى حركة تجنح بسوريا إلى الإنفصال عن تركيا انفصالا تاما ، وموحى بها من

---

(١) Ibid, No. 9, 1/2/1909, P. 268-269.

المؤيد ، ٥٦٧٣ ، ٢٥-١-١٩٠٩ .

(٢) Ibid, No. 11, 1/3/1909, P. 324.
P. 231-236.

(٣) Corresp. d'Orient — 2ème Année, No. 9, 1/2/1909, P. 268.

قبل منكوبى الحرية فى البلاد ، وأنها لاتصدر عن نصير للدستور بل عن عدوله للحرية ، وإلا لو كانت مخلصة فى دعوتها إلى اللامركزية ، « فما الذى يمنع أصحابها إذاً من أن يلتحقوا بجمعية البرنس صباح الدين الذى يقول بها. ومتى غلب هذا الرأى فى تركيا وساد يكون نصيب سوريا منه كنصيب الولايات الأخرى » (١) .

وجريا وراء هذا الإتجاه شجب رفيق بك العظم ماقام به شفيق بك المؤيد العظم ولفيف من رجال العرب فى تشكيل أول جمعية عربية بعد الدستور وهى « جمعية الإخاء العربى — العثمانى » حرصا منه ومن المخلصين للدولة ، على عدم التشويش على جمعية الإتحاد والترقى بكثرة الجمعيات التى تؤلفها العناصر المختلفة « لأن هذه الجمعية لم تتم بعد مهمتها على وجه ثابت القواعد (٢) » ، مع العلم أن جمعية الإخاء العربى — العثمانى (٣) قد نصت صراحة فى برنامجها السياسى على تأييدها لخطة جمعية الإتحاد والترقى ، وحضر حفلة

---

(١) الاهرام ٩٣٧٤ — ١٨-١-١٩٠٩ ، ص ١ ، من مقال لرفيق العظم بعنوان : ما هذه النزعات الفاسدة .

(٢) رفيق بك العظم — المصدر السابق ، ص ١٢٩ — ١٣٠ .

(٣) تم تشكيل هذه الجمعية فى ٥ آب ، أغسطس ١٩٠٨ ، من قبل طائفة من الوجهاء العرب من جميع الولايات العربية وكانت هيئتها الادارية مؤلفة من السادة : صادق باشا المؤيد شفيق بك المؤيد ، الشريف جعفر باشا ، شبيب بك الاسعد ، زكى بك مغامز ، شاكر افندى الالوسى ، شكرى بك الحسينى ، عارف بك الماردينى ، عبد الله افندى الحيدرى ، محمد باشا المخزومى ، ندره مطران ، يوسف بك شتوان وغيرهم ، وكان التجانس مفقودا بين اعضائها ، على تفاوت نزعاتهم وغاياتهم ، ولم تكن غايات البعض خالصة لوجه الله والوطن لذلك لم تعش طويلا ، ولم تقم بعمل نافع الا استقبالها نواب العرب الاتين من الولايات استقبالا مهيبا ، وقد خان كثير من اعضائها مبادئها كالشريف جعفر الذى تآمر مع طلعت بك وانور بك وجمال بك على واد الاصلاحات ، وكالسيد عارف الماردينى الذى عين واليا لدمشق ١٩١٣ وأصبح أشد تزمتا من الاتحاديين ، وانحدر يوسف شتوان الى درجة التجسس على أبناء قومه ، وبقيت الجمعية حتى ١٣ ابريل ، نيسان ١٩٠٩ ، اذ أغلق الحكم العرفى جميع شعبها وجريدتها المسماة باسم « الاخاء العثمانى » والتى كان يحررها شفيق المؤيد العظم « احمد عزة الاعظمى — القضية العربية ، ج ٢ ، ص ٩٨ — ١٠٢ »

إفتتاحها بعض أعضاء هذه الجمعية البارزين (١) ، وقد جاء فى المادة الأولى أنها ستعمل على معاونة جمعية الإتحاد والترقى فى سبيل المحافظة على أحكام القانون الأساسى وجمع كلمة الملل المختلفة العثمانية ، دون تفريق فى الجنس والمذهب وتمكين الرابطة الجامعة بينهم ، وذلك لأجل خدمة الدولة العثمانية ، وإصلاح الشئون المختلفة ، مع عدم إهمالها شأن العرب ، إذ ستعمل على إعلائهم وإتخاذ جميع الوسائط والتدابير لنشر أنوار العلوم والمعارف بين أبناء الأمة العربية (٢) .

بوادر الخلاف بين العرب والترك :

بالرغم مما بذله زعماء العرب المعروفون فى ذلك الوقت من جهود كى يظهروا إخلاصهم وتفانيهم فى سبيل العهد الجديد والقائمين عليه ، ما لبث سوء التفاهم والارتياب أن حل بين الترك والعرب ، وبقية العناصر محل الوفاق والوئام ولم يكن ثمة سبب واحد لهذا التحول السريع ، بل أن الأسباب كانت كثيرة وكانت تتراكم رويداً رويداً ، وكان يزيد من تردى العلاقات بين العنصرين إطلاق العهد الجديد لحرية الصحافة ، وإفساح المجال لتكاثر الصحف والمجلات تكاثراً هائلا (٣) . ولم تكن هذه الصحف تتحرج أحيانا عن إثارة المشاكل العرقية ، والبحث فى حقوق العناصر والدفاع عن العنصر الذى تتكلم باسمه سواء كان ذلك من قبل الترك أو العناصر الأخرى رداً عليهم . وقد يكون ماكتبه حسين جاهد فى جريدته «طنين» ، منذ شهر أكتوبر ١٩٠٨ — ولم يكن قد مضى أكثر من ثلاثة أشهر على إعلان الدستور — الشرارة التى انطلقت فأضرمت نار الحقد بين العناصر المختلفة ، فقد كتب حسين جاهد ، وهو

---

(١) Revue du Monde Musulman, V. VI, No. 10, (Oct. 1908), P. 241.

(٢) أمين سعيد — الثورة العربية الكبرى ج ١ ص ٧ — ٨ .

(٣) المنار — مجلد ١٠ ، عدد ٣ ، ص ٦٣٤ .

الذى عرف بالتعصب لنعرته الجنسية ، أن الأمة التركية كانت وستظل هى الأمة الحاكمة فى السلطنة العثمانية[١] ، وأن الترك يتمتعون بحقوق وامتيازات سامية بصفتهم فاتحين ، فلا مجال إذا للاعتراف بحقوق مساوية للعناصر العرقية الأخرى[٢] ، وأن الدستور العثمانى لا يمكن أن يكون فى شكله النهائى سوى دستوراً تركيا[٣] .

صحيح أن كثيرين من رجال تركيا الفتاة قد انتقدوا تصريحات حسين جاهد انتقاداً شديداً[٤] ، لكن الحوادث التالية أثبتت أن هذا الصحفى قد عبر عن واقع أليم وكان أول من أعرب بالكلام عن حقيقة واقعة بالفعل فرسم أول حرف فى صفحة الخلاف بين الترك وغيرهم من العناصر ، ذلك أن الحكومة الجديدة ، التى كان الاتحاديون يسيطرون عليها من وراء الستار[٥] لم تتورع عن القيام بأعمال تفوح منها رائحة استغلال السلطة لمصلحة العرق التركى ، وكان من أول هذه الأعمال المريبة ما سلكوه فى قضية تنسيق الموظفين من العهد البائد ، فقد ألفوا اللجان فى الآستانة وعواصم الولايات وأسرفوا فى عملية تنسيق موظفى العناصر الأخرى وخاصة منها العرب لاسيما فى وزارتى الداخلية والخارجية بحيث عزلوا ، فى وقت قصير ، زهاء بضعة

---

(١) A. Mandelstam — Ibid, P. 16.

(٢) A. Fua — Le Comité U.P. contre la Constitution, P. 91.

(٣) Corresp. d'Orient — 2ème Année, No. 7 (Janv. 1909), P. 219.

(٤) A. Mandelstam — Ibid, P. 16.

(٥) جاء فى حديث للدكتور ناظم بك ، من كبار زعماء الاتحاديين ، الى جريدة « طان » الافرنسية انه لما توفقت الجمعية فى اعلان الدستور قر قرارها على أن لا تستلم مقاليد الحكم بنفسها واضطرت أن تبحث عن سياسى قدير يقوم بالصدارة العظمى فلم تجد من تضع ثقتها فيه سوى كامل باشا الذى كان السلطان قد اقصاه عن الاستانة مدة تزيد عن ١٢ سنة غضبا منه عليه ، فلم يمتنع عن القبول ، ولم يعترض السلطان على تعيينه ، وكان كامل باشا معروفا بالمقدرة والكفاءة والدهاء السياسى (المقتطف ، مجلد ٣٤ ، ج ٤ ، ص ٣١٣)

عشر متصرفا منهم[١] ، ولم يبقوا من العرب فى وزارة الخارجية ، التى كانت تضم ما يقرب من ٦٠٠ موظفا ، بينهم ١٢ عربيا ، سوى واحد من العرب فقط[٢] . وكانت لجان التنسيق كى تفرق بين التركى والعربى ، تضع إلى جانب اسم العربى حرف (ع) فى جداول التنسيق[٣] ، وهكذا بعد أن أبعد عزت العابد وأبو الهدى الصيادى والأخوان سليم ونجيب ملحمة وغيرهم من كبار موظفى القصر السلطانى لم يبق عرب آخرون لهم من الأهمية والنفوذ من يذكر فى مناصب الدولة[٤] .

كانت هذه الأعمال سببا للتذمر العام من العناصر غير التركية ، وانقلب المنشقون إلى ولاياتهم يضجون بالشكوى ويزعمون أن نكبتهم لم يكن سببها إلا تعصب الترك لقوميتهم ، كى يحل محل الموظفين المنسقين آخرون من الترك[٥] .

كان أيضا من أسباب الخلاف والريبة بين العنصرين العربى والتركى ما كان يذيعه شباب تركيا الفتاة أنفسهم من أفكار هدفوا ، من وراء إشاعتها فى العهد البائد ، إلى إرهاب عبد الحميد وتخويفه من نوايا العرب ، فى إقامة خلافة عربية ، فقد فعل ذلك من قدموا إلى مصر مع مراد بك الداغستانى (١٨٩٦) الذى أصدر فيها مجلة ميزان ، إذ دبروا مع بعض المقامات العالية مكيدة لإرهابه ، عساه يعيد نشر القانون الأساسى ، ويرضى بالحكومة الدستورية ، فنشروا هذه الشائعة وصوروها للسلطان فى صورة الحقيقة[٦] .

---

(١) المنار — مجلد ١٢ ، ج ١٢ ، يناير ١٩١٢ ، ص ٩١٧ .

(٢) Corresp. d'Orient — 3ème Année, 15/1/1910, P. 488.

(٣) أسعد داغر — ثورة العرب ، ص ٥٢ .

(٤) Corresp. d'Orient — 1 re Année, No. 3, 1/11/1908, P. 84.

(٥) أمين سعيد — المصدر السابق ج ١ ، ص ٤

(٦) رفيق بك العظم — المصدر السابق ، ص ١٢٢

وفى حين أن هذه المكيدة لم تنجح ، ولم يكن من شأنها إلا أن زادت فى وساوس عبد الحميد ، غير أنها قد أحدثت أثراً سيئا بين الأوساط التركية التى صدقتها ولم تبحث عن منشئها ، واستمرت الشائعات حتى العهد الدستورى فصار متعصبو الترك يتخذونها ذريعة للطعن بولاء العرب للسلطنة العثمانية[١]. وقد بلغ سوء الظن بين العنصرين أن بعض الإجراءات الرسمية ، سواء اتخذت عن قصد أو عن غير قصد ، كانت تحمل على محمل التعصب العرقى ، فإذا ما نقل ضباط من العرب من فيالقهم فى سوريا ، وقد جرى ذلك بالفعل[٢]، وجمعت فى الآستانة ، فسر الضباط العرب ذلك بأن الترك يريدون بهم شراً فى حين يفسر الترك تذمر الضباط العرب بشدة تأثرهم بالعاطفة القومية[٣].

غير أن الذى أقلق العرب على مصيرهم ، أكثر من أى شىء آخر أن الترك ، بدلا من أن يسيروا على سياسة ديمقراطية حرة عادلة ، كانوا فى سلوكهم يقيمون الدليل على رغبتهم فى فرض اللغة التركية على بقية العناصر العرقية فى الدولة بشكل يقصد منه القضاء على لغاتها القومية ، واستغلوا كل مناسبة لتنفيذ هذه الخطة فى كل مكان من بلاد العرب . فلم يتسامحوا قط فى أن تفتح مدارس أهلية تعلم دروسها باللغة العربية، بل كانوا يحرصون أن يكون حتى اسمها تركيا . مثلا لماذا لا يكون الإسم ، يادیکار حريت » بدلا من « تذكار الحرية »[٤] . وفى طرابلس الغرب نظم الضباط الأحرار بعد إعلان الدستور كثيراً من الفصول الشعبية لتعميم التركية بين السكان[٥]. أما المدارس

---

(١) الهلال – مجلد ١٨ ، ج ٣ ، ص ١٥٦ ، اسعد داغر – المصدر السابق ص ٤٨

(٢) نقل ٨٥ ضابطا عربيا من اركان الحرب فى الفيالق دفعة واحدة الى الاستانة ليتولوا أعمالا لا أهمية لها فى الجيش العامل بالاستانة . (الاهرام – ٩٧٣٠ ، ١٧–٣–١٩١٠ ص ١)

(٣) المقتطف – مجلد ٣٥ ، ج ٤ ، تشرين اول نوفمبر سنة ١٩٠٩ ص ٩٤٢ – ٩٤٤

(٤) مدرسة انشأها سليمان فيضى (نائب فيما بعد) فى البصرة فظل الاتحاديون حتى استولوا عليها وجعلوها تابعة لجمعيتهم تحت اسم « الاتحاد والترقى » وقلبوا فيها التعليم الافرنسية أنه لما توقفت الجمعية فى اعلان الدستور قر قرارها على أن لا تستلم مقاليد الحكم

(٥) Rev. du Monde Musulman, Vol. VII, No. 9, P. 153.

الحكومية فقد ألزمت بتطبيق ما تفرضه عليها الحكومة من البرامج التى تهدف إلى سياسة التتريك وصدرت الأوامر إلى رؤساء المحاكم كى تكون المرافعات باللغة التركية . ولم يكتم وزير العدل التركى نجم الدين منلا بك أن سياسة الحكومة تسير فى طريق تتريك العرب (عربلرى تركاشديره جغز) . وأبلغت لجان الاتحاد والترقى فى الولايات العربية بأن تكون اللغة التركية لغة المخابرة بينها وبين اللجنة المركزية فى سلانيك[١] ، وفرض على التجار العرب تقديم البيانات إلى دوائر الجمرك بالتركية والأفرنسية ، ومنع قبول عرائض الشكوى بالعربية حتى فى مجلس المبعوثان ، وأرسل معلمون من الترك إلى البلاد العربية لتعليم اللغة العربية نفسها ، وأهمل تعليم العرب بحيث لم يكن منهم سوى إثنين بين أفراد بعثة مؤلفة من ٤٠٠ طالبا أرسلوا إلى أوربا لتحصيل العلوم المالية[٢]. على أن الحادثة التى جرت تحت قبة البرلمان ، ولم يكن قد مضى شهر واحد على افتتاحه ، لتدل دلالة واضحة على تعصب الترك للغتهم ، ومحاربتهم للغات الأخرى . ذلك أن وزير الأوقاف ، وهو عربى، قد دعى إلى تقديم بيان عما قامت به وزارته ، فقام يلقى خطابا باللغة التركية ختمه بدعاء كانت كلماته عربية ، عندئذ لم يكن من النواب الترك إلا أن قاموا على الفور ، صائحين محتجين على استعمال لغة غير اللغة التركية على منبر الخطابة فى المجلس[٣]، ولم يتمكن الرئيس من تهدئة هذه العاصفة التى ثارت على الوزير

---

(١) مذكرات الدكتور عبد الرحمن شهبندر – الثورة السورية الوطنية ، ص ٢ .

(٢) المنار – مجلد ١٢ ، ج ٧ ، ص ٥٠٨ ، و ج ١٢ ، ص ٩١٧ – ٩١٨ .

(٤) كانت اللغة العربية مستعملة فى البلاد العربية ، فى عهد عبد الحميد ومن قبله من السلاطين ، كلغة رسمية ، ولم يكن يوجد موظف غريب عن البلاد غير الوالى ، وقليلا ما يوجد غيره أيضا ، وكانت مخابرات الحكومة تجرى بالعربية فيخابر الوالى المتصرفين والقائمقامين بها على يد قلم الفى منذ عشرين عاما أو أكثر اسمه قلم الترجمة يترجم للوالى الكتب الواردة اليه من المتصرفين والقائمقامين بالعربية ويعرب كتب الوالى التى يرسلها اليهم ، واول رئيس لقلم الترجمة فى دمشق كان خليل بك أيوب وقد خلفه احمد بك الشمعة والد رشدى الشمعة ، فلما تولى السلطان عبد الحميد العرش خطر له ان يدخل التركية فى معاملات الولايات العربية الداخلية على سبيل التجربة فشرع فى ذلك فى دائرة الملكية فقط وبقيت العدلية على حالها تجرى فيها المحاكمات والمرافعات بالعربية حتى اعلان الدستور =

إلا بتأكيده للنواب أن ما قاله الوزير العربي ليس سوى دعاء تقليدى خاص لا علاقة له فى صاب الخطاب وأن تلك الكلمات كانت بينه وبين ربه[1] .

فكان ذلك يعنى أن الترك سائرون فى سياسة صهر العرب وبقية العناصر فى البوتقة التركية وربطهم بعجلة الحكم المركزى الذى تسيطر عليه الآستانة . وبما أن الحكم دستورى برلمانى دخلوا معركة الانتخابات وفى نيتهم أن تكون أكثرية المبعوثين المطلقة أولا من الترك وثانيا من المنتسبين إلى جمعيتهم كى يتمكنوا من تطبيق هذه السياسة التى رسموها للدولة .

صدرت الإرادة السنية فى ٢٤ تموز ، يوليو ١٩٠٨ ، تدعو إلى القيام بالانتخابات لتشكيل مجلس للمبعوثان ، وبدأت الاستعدادات لإجرائها ، غير أن الذين يعرفون أصول الانتخابات كانوا قليلين جداً حتى فى الآستانة، ومثلهم من القلة من كانوا على علم بالأفكار السياسية، لكن الصحف تولت مهمة إيقاظ الشعب وشرح الأصول الانتخابية له ، وغنى عن القول أن أكثرية هذه الصحف كانت فى خدمة الاتحاديين .

كيفية الانتخابات فى الدولة العثمانية :

إن عدد أعضاء هيئة المبعوثين يكون باعتبار شخص واحد عن كل خمسين ألف نفس من ذكور التبعة العثمانية (المادة ٦٥ من الدستور) .

الانتخاب مؤسس على الطريقة السرية (المادة ٦٦ منه) .

لا يمكن الجمع بين عضوية هيئة المبعوثين ومأمورية أخرى فى الحكومة خلا من ينتخب من الوكلاء (الوزراء) لهذه العضوية فيجوز له ذلك . وأما

= العثمانى ١٩٠٨ . كما بدأ عبد الحميد يخالف طريقة التعيين الاولى كتعيين ابناء العرب فى بلاد الالبان والعكس وليتجنب مغبة هذا العمل اخذ يدنى وجهاء البلاد منه ويغدق عليهم نعمه وعطاياه اسكاتا لهم .

(الاهرام ـ عدد ١٠٦٨٦ ، ٢٦ـ٤ـ١٩١٣ من مقال بقلم عثمانى حر) .

(١) //Abbot, G. F. — Turkey in Transition, P. 128.
(Voir H. Saab, op. cit., P. 220).

من ينتخب لهيئة المبعوثين من باقى مأمورى الدولة فهو فى خيار من قبول ذلك أو رفضه ، إلا أنه إذا قبل العضوية يفصل من مأموريته الأولى (المادة ٦٨ من الدستور) .

أن انتخاب المبعوثين العمومى يجرى مرة واحدة فى كل أربع سنوات ومدة مأمورية المبعوث مثل هذه المدة ويجوز تجديد انتخابه (المادة ٦٩ منه).

أن كلا من أعضاء هيئة المبعوثين يعتبر كنائب عن عموم العثمانيين وليس عن الدائرة التى إنتخبته فقط (المادة ٧١ من الدستور) .

من الواجب على المنتخبين أن ينتخبوا المبعوثين من أهالى دائرة الولاية التى هم منها (المادة ٧٢) . إلا أن الاتحاديين لم يتقيدوا بهذه المادة التى جاءت « مائعة » ، واستغلوا كلمة « الواجب » التى تصدرتها ، والتى لا تعنى معنى الحتمية ، وإلا كان يجب أن تصاغ المادة بمعنى تحظير إنتخابهم من غير دائرتهم . وهكذا عمدوا إلى ترشيح مبعوثين من الترك فى مختلف الولايات العربية ، حتى بلغ عدد من فاز منهم فيها (١٥) نائبا تركيا ، ليمثلوا الشعب العربى . وهذا ما دفع نواب المعارضة فيما بعد (حزيران ، يونيه ١٩١٠) ، أى نواب الحزب الحر المعتدل وحزب الأهالى اللذان سيشكلان بعد ثورة ١٣ أبريل المضادة ، وبعض المبعوثين الاتحاديين ، إلى طلب جعل إقامة المرشح للانتخاب ، ثلاث سنوات فى الولاية ، شرطا لترشيحه فيها ، درءاً لما يصيب العرب وغيرهم من العناصر من ترشيح الترك بدلا منهم ، ولم يحظ هذا الاقتراح قبولا من قبل جمهرة الاتحاديين فرفضه المجلس[1] .

لا يجوز أن ينتخب لهيئة المبعوثين : (١) من لم يكن من تبعة الدولة العلية ، (٢) من كان حائزاً مؤقتا على إمتياز خدمة أجنبية بمقتضى النظام المخصوص (٣) من لم يكن عارفا باللغة التركية (٤) من كان سنه دون

---

(١) المؤيد ـ ٦٠٩٢ ، ١٤ـ٦ـ١٩١٠ .

الثلاثين (٥) من كان مستخدما عند شخص آخر فى وقت الانتخاب (٦) من حكم عليه بالإفلاس ولم يعد اعتباره (٧) من كان مشهوراً بالتصرفات السيئة (٨) من حكم عليه بالحجر حكما لا حقا ولم يفك عنه الحجر (٩) من كان ساقطا من الحقوق المدنية (١٠) من يدعى أنه من التبعة الأجنبية. فجميع هؤلاء لا يجوز إنتخابهم بهيئة المبعوثين . (المادة ٦٨ من الدستور) .

يكون الانتخاب على درجتين : أولى وثانية ، ويسمى من يشترك فى العملية الأولى : ناخبا من الدرجة الأولى ، ومن يشترك فى الثانية ناخبا من الدرجة الثانية .

تنظم قوائم الناخبين الأولين من قبل دوائر النفوس فى مراكز الولايات والألوية والأقضية لساكنى هذه المراكز ، وفى الأقضية لساكنى النواحى وقراها ، وذلك من الذكور الذين أتموا الخامسة والعشرين ، ولم يتجاوزوا الستين من العمر ، على شرط أن يكونوا من المكلفين بتأدية ضريبة مباشرة قلت أو كثرت ، لخزينة الدولة العامة ، يستثنى منهم الساقطون من الحقوق المدنية ، وتبعة الدول الأجنبية ، ومن حاز على إمتياز مؤقت فى خدمة أجنبية ، والمحكوم عليهم بالإفلاس ولم يعيدوا اعتبارهم. فالدرك والشرطة وخطباء المساجد ، ومشايخ الطرق ، وطلبة العلوم فى المدارس الدينية ، والقسس ، والحاخامون ، ومعلمو المدارس ، والجنود ، وخفراء القرى.ألخ المعفون من ضريبة بدل الطريق (الضريبة الشخصية على الرأس) ، لا تقبل أصواتهم إلا إذا أبرزوا مستندات تثبت دفعهم ضريبة ما غير هذه الضريبة (المادة ١١ من قانون الانتخاب العثمانى) .

ترسل قوائم الناخبين الأولين بواسطة عمال يرسلون إلى النواحى ، ويعينون أيام الانتخاب فيها ، ويبلغونها للناخبين الأولين ، ويوزعون هؤلاء على مجاميع يؤلف كل مجموع من (٣٠٠) ناخب .

ينتخب الناخبون من الدرجة الأولى مرشحين آخرين للدرجة الثانية والناجحون فى إنتخاب الدرجة الثانية يقومون بدورهم بانتخاب مبعوثى الأمة . يحدد عدد الناخبين من الدرجة الثانية بنسبة ١ من ٦٠٠ مواطن ذكر.

الترشيح للمبعوثية يكون بإحدى طرق ثلاث : (١) أن يرشح الرجل نفسه بعريضة يقدمها إلى الوالى (٢) أن يرشحه جمهور من الأهالى بعريضة يوقع عليها (٣٠٠) رجل على الأقل (٣) أن يرشحه الحزب المنتمى إليه .

تؤلف فروع إنتخابية فى مراكز الولايات والألوية والأقضية والنواحى وفروع أخرى تابعة لهذه الأخيرة فى القرى .

تؤلف الهيئات الانتخابية فى هذه الفروع من الأئمة (جمع إمام) ، والمخاتير (جمع مختار : شيخ الحى أو القرية) ، وأعضاء الحى (يكون فى كل حى أو قرية عضوان أو ثلاثة أو أكثر إلى جانب المختار والإمام ويؤلف هؤلاء ما يسمى بالهيئة الاختيارية) .

تؤلف هيئة تفتيشية من عشرة أعضاء أو أكثر فى كل مركز إنتخابى، يوزع أعضاؤها بالاقتراع على الفروع كى لا يؤمر رجل على حيه فيؤثر على حرية الانتخابات .

تعطى ورقة الانتخاب إلى الناخب من الدرجة الأولى وله أن يذهب بها ، ويتغيب حتى الساعتين إذا شاء ، ليفكر مليا فيمن ينتخبه ثم يعود ويلقى ورقة إنتخابه فى الصندوق (المادة ٣٤ من قانون الانتخاب) .

إذا كان الناخب لا يعرف الكتابة ، له أن ينيب من يعتمده ويأتمنه فى كتابة أسماء من يريد إنتخابهم (المادة ٣٣ من قانون الانتخابات) ويستطيع الناخب الأول أن يأتى بمغلفة ومغلف والده العاجز فيقبل منه .

بعد الانتهاء من عملية الانتخاب يختم الصندوق من طرف الهيئة الانتخابية بما فيها إمام ومختار الحى وأعضاؤه ، ويبقى فى الغرفة بحراسة الجند ومندوبين من قبل المرشحين للمبعوثية إلى اليوم الثانى من فترة الانتخاب

إذ تستمر عملية الانتخاب يومين ، وفى نهاية اليوم الثانى تنقل الصناديق إلى المراكز الانتخابية المعينة فى مختلف مناطق الولاية ، وعادة ما يرافقها الناس فى مواكب ومهرجانات ، بحيث يجللونها بالأعلام العثمانية أو الأقمشة الحريرية الأخرى ، وقد ترافق ذلك جوقات الموسيقى ، والأعلام يحملها الناس ويتخللها الهتافات والأهازيج ، وفى المراكز تبدأ عملية الفرز من قبل هيئات الانتخاب والمأمورين المعينين لهذه الغاية[١] .

***

ابتدأت الانتخابات ولم يكن ثمة أحزاب تتزاحم للحصول على الأكثرية سوى جمعية الاتحاد والترقى التى كانت على قسط وافر من التنظيم فاهتمت بالأشراف على عملية الانتخاب بواسطة مراقبين على الصناديق إذ كان يقف كل صندوق لا أقل من مندوبين عنها يراقبونها ويحرسونها ، وكانت جماعات من مندوبيهم يطوفون على البيوت ويسلمون الناخبين من الدرجة الأولى جداول بأسماء من يجب أن ينتخبوهم من الدرجة الثانية . وكان هؤلاء بالطبع من أفراد جمعية الاتحاد والترقى بحيث أنهم عندما تقدموا إلى صناديق الإقتراع لانتخاب مبعوثى الأمة إلى المجلس لم يصوتوا إلا فى جانب الاتحاديين ، وكانت القوائم تفرض عليهم فرضا وبهذا كانت أغلبية المقاعد المطلقة فى جانب هؤلاء . وأما فى الولايات فقد إتبعت نفس الأصول بواسطة فروع جمعية الاتحاد والترقى فيها ، يضاف إلى ذلك أن الشخصية المرشحة للمجلس لم تكن بحاجة إلى الخروج من الآستانة ، بل كان يجرى إنتخابها فى أبعد نقطة من البلاد ، وهى ناعمة البال فى منزلها على ضفاف البوسفور ، إذ كانت الأسماء تفرض فرضا على الناخبين الثانويين ، وكانت الجمعية تتولى بنفسها إتمام جميع المعاملات اللازمة لانتخاب المرشح للنيابة ثم تبلغه نتيجة إنتخابه برقيا[٢] .

(١) حقى العظم ـ حقائق عن الانتخابات النيابية ، ص ١٩ — ٣٢ .

(٢) عثمان نورى ـ المصدر السابق ، ج ٣ ، ١١٤٩ .

بدأت الانتخابات فى البلاد العربية وكان يواجه العرب مشكلتان هامتان لها صلة بالانتخابات أولها تتعلق باشتراك متصرفية جبل لبنان المستقلة إداريا فى إرسال نواب إلى المجلس ، وقد أبرقت الحكومة إلى المتصرف بإجراء ذلك فشق الأمر على أهل الجبل باعتبار أن هذا التدبير يناقض النظام المستقل الذى يتمتع به الجبل ، فاذا ما اشترك فى مجلس المبعوثين العثمانى فمعنى ذلك أن يتنازل عن امتيازاته ويندمج فى الدولة بشكل بساطة ، وكان الرأى العام اللبنانى المثقف معارضا لطلب الدولة لما فيه من خرق للامتيازات المضمونة له من قبل الدول العظمى . والحق أن أهالى الجبل اختلفوا فى الأمر ، وقامت مظاهرات من قبل الجانبين ، المعارض والمؤيد لطلب الدولة ، أمام قنصليات الدول الأجنبية وقصر الحكومة ، لكن الانتصار كان أخيراً للفئة المعارضة المتمسكة بامتيازات الجبل ، بعد أن قرر مجلس إدارته الرجوع إلى رأى الشعب فى هذه المسألة مخولا له أمر البت فيها بطريقة الاستفتاء الشعبى » ... « référendum »[١] .

ومن المهم ملاحظته أن يكون موقف مصر من هذا القبيل نقيضا لموقف لبنان ذلك أن الأثر الذى أحدثه إعلان الدستور العثمانى فى مصر كان جديراً بالاهتمام فقد كانت مصر أيضا ، من الوجهة الحقوقية العامة ، ولاية ذات امتياز مرتبطة بالتاج العثمانى ، وللسلطان عليها السيادة الأسمية ، وفرح المصريون بالدستور فرحا عظيما . وما أن أذاع الباب العالى بلاغا إلى ولاياته بوجوب إجراء الانتخابات لمجلس المبعوثين ، حتى تجاوبت معه نفوس كثير من المصريين . وقد عبر عن هذا الميل بأجلى تعبير حزب الإصلاح الدستورى برئاسة الشيخ على يوسف[٢] ، إذ كاف رئيسه بوضع تقرير يدرس فيه

(١) G. Samné — Ibid, P. 60, 218 ; Corresp. d'Orient — V. I, No. 1, P. 58 et No. 4, P. 177.

(٢) سأعود الى تفصيل موقف الحزب الوطنى فى بحث العلاقات العثمانية المصرية فى الفصل القادم .

المسألة من النقاط التالية : مصر بإزاء حالة تركيا الجديدة . ماهى امتيازات مصر ؟ لمن هذه الامتيازات ؟ حقوق المصريين فى مجلس المبعوثين . وهل لها أن ترسل بمبعوثين عنها إلى المجلس النيابى العثمانى ؟ هذه المسائل التى أخذت الصحف المصرية تناقشها . فعالجها الشيخ على يوسف بتقرير طويل نشر فى عددى جريدة المؤيد (التابعة للحزب) المؤرخين فى ١٩٠٨/١٠/٣١ و١/١١/١٩٠٨ ، وانتهى فيه إلى أن لمصر الحق بالاشتراك فى مجلس المبعوثين ، « وأن اشتراكها فيه لايؤثر على امتيازاتها الحقيقية ، وهو السبيل الوحيد للدفاع عن حياة مصر فى المستقبل[1] » ، وانكب مجلس إدارة الحزب إلى بحث التقرير ومناقشته وأصدر القرار التالى :

يقرر الحزب التصديق على التقرير ويستنتج مايلى :

١ — أن امتيازات مصر الحالية ليست معطاة للشعب المصرى بناء على طلبه ، ولكنها معطاة للعائلة الخديوية ، وعلى ذلك يجب على المصريين أن يعملوا فى أقرب فرصة مناسبة لجعل امتيازات مصر مرتبطة أيضاً بالشعب المصرى ، وشاملة لجميع أنواع الإدارة المصرية وثابتة لاتقبل التغيير والتبديل فى المستقبل .

٢ — يسعى المصريون بكل الوسائل النافعة لنيل حقهم المغصوب من الدستور العام للدولة العلية التى هم تحت سيادتها لضمانة حقوقهم العامة ضمن مايصدر من قراراته فيها ، وهذا لاينافى أن يكون لهم دستور خاص أسوة بالممالك المستقلة استقلالا نوعيا فى أميركا وألمانيا وما أشبه .

التاريخ — الجمعة فى ١٩٠٨/١٠/٢٣ ، ٢٨ رمضان ١٣٢٦[2] .

ما أن نشر هذا التقرير فى الجريدة حتى تواردت إلى المؤيد رسائل التهنئة

---

(١) المؤيد — ٥٦٠٦ ، ٣١—١٠—١٩٠٨

(٢) المؤيد — ٥٦٠٦ ، ٣١—١٠—١٩٠٨ ، ٥٦٠٧ ، بتاريخ ١—١١—١٩٠٨

والتقدير لرئيس الحزب ، مؤيدين إرسال ممثلين عن مصر إلى مجلس المبعوثين العثمانى . لاشك أن الفكرة التى جاء بها الشيخ على يوسف كانت جديرة بالتقدير ، وتدل على حصافة صاحبها ومراميه البعيدة لمصلحة العرب عامة ، لو كانت قابلة للتطبيق ؛ غير أن الترك لم يكن من مصلحتهم أن يقبلوا ممثلين عن مصر فى مجلس المبعوثين ، بعكس موقفهم من متصرفية جبل لبنان الممتازة ، لأن فى حال قبولهم ذلك يكون لمصر ، بحسب نسبة نفوسهم ، أكثر من ١٢٠ مبعوثا حسب تقدير المؤيد ، فاذا أضيف هذا العدد إلى مبعوثى الولايات الأخرى العربية ، تصبح أكثرية المقاعد النيابية للعرب وحدهم ، وهذا ليس من مصلحة الترك كعنصر حاكم . هذا من جهة ومن جهة أخرى هل يقبل الإنجليز بهذه الفكرة التى من شأنها أن تضعف سيطرتهم على البلاد وتقوى سلطة السلطان العثمانى ؟ يضاف إلى ذلك أن قسما كبيراً من المصريين ومن الأحزاب المصرية كانوا يريدون الاستقلال التام لمصر ولايرون من المناسب إرسال مبعوثين عنهم إلى مجلس المبعوثين العثمانى ، وعليه كانت الفكرة خيالية أكثر منها منطقية .

أما المشكلة الثانية التى واجهت العرب بمناسبة الانتخابات فهى نقص الرجال الذين يجمعون المؤهلات التى تخولهم شرف تمثيل بلادهم تحت قبة البرلمان . فى الواقع كان بينهم كثير من الأذكياء والمتعلمين والمثقفين ، إنما شرط معرفة اللغة التركية قد قلل من عدد الحائزين منهم على شروط النيابة عن الأمة ، فبدأ العرب يفتشون عمن يعرف منهم اللغة التركية بين مخلفات العهد البائد من الموظفين ، لأن غير هؤلاء ، إذا استثنيت منهم طائفة من المحامين ، فان معظمهم كالعلماء والمثقفين ثقافة عالية والأغنياء والوجهاء لم يكونوا يعرفون اللغة التركية معرفة جيدة[1] . وكان من جراء ذلك أن خرج بنتيجة الانتخاب نواب من العرب برهنوا فى الفصل الأول من دورات

---

(١) Corresp. d'Orient — V. I, No. 1, P. 19.

مجلس المبعوثان[١] ، عن ضعف فى القوة التشريعية ، إذ لم تكن لهم جامعة تجمعهم ، ولا منزع واحد ينزعون إليه فى مباحثهم ، وكان سبب ذلك هو القيد الذى اشترطته الدولة عليهم فى معرفة اللغة التركية ، ولم يكن يعرفها حتى بين السوريين منهم الذين كان قطرهم أغنى أقطار البلاد العثمانية وأرقاها ، سوى النذر اليسير ممن جروا وراء الوظائف ، ولم يكن يصلح للنيابة من هذا النذر اليسير إلا أقله ، وحتى هذا القليل الصالح لم يكن بذى عصبة فى البلاد ، لذلك لم يكن من النواب الصالحين فى الفصل الأول من الحياة النيابية سوى أفراد قلائل استغرقهم المجموع الكبير الذى كان يتصف بالضعف بصورة عامة[٢] وسيكون لهم شأن آخر فى الفصل الثانى من دورات المجلس .

الحق أن الاتحاديين لم يستعملوا الضغط الشديد والعنف فى إيصال مرشحيهم إلى الندوة النيابية ، كما فعلوا فيما بعد فى انتخابات عام ١٩١٢ ، إنما توصلوا إلى بغيتهم بسهولة بفضل تنظيمهم ، والمكانة التى أحرزوها فى قلوب الأمة ، فلم يلقوا مقاومة أمام محاولاتهم فى فرض إرادتهم على الناخبين ، إنما كانت الإجراءات التى اتخذوها فى تقسيم المناطق الانتخابية وفى تعداد السكان مما ضمن للعنصر التركى أن يحظى بأكثريه المقاعد[٣] وأن تهضم حقوق بقية العناصر فى عدد نوابها بالنسبة لعدد نفوسها فى المملكة .

كان مجموع عدد المبعوثين ٢٧٥ قسموا مبدئيا كما يلى : ٦٥ للولايات العربية (إنما لم يخرج الاتحاديون منهم سوى ٥٠ من العرب والباقى من الترك)[٤] ، ٢٥ للألبان ، ٢٣ لليونان ، ١٢ للأرمن ، ٤ للبلغار ، ٥ للاسرائليين ، ٣ للسرب ، ١ للفلاخ أى ما مجموعه ١٣٨ للعناصر غير التركية (مبدئيا و ١٢٣

---

(١) امتدت هـــذه الدورة من اول افتتاح البرلـــــان حتى ١٣ ابريل ١٩٠٩ (الثورة المضادة) .

(٢) الاهرام – عدد ١٠٣٤٦ ، ١٦–٣–١٩١٢

(٣) G. Antonius — Arab Awakening, P. 104.

(٤) المؤيد ٦٤١١ ، ٩–٧–١٩١١ ، عن احصاء قامت به جريدة الحضارة فى الاستانة لصاحبها المبعوث العربى عبد الحميد الزهراوى .

بصورة فعلية) ؛ و ١٣٧ للترك (مبدئيا ، و ١٥٢ بصورة فعلية)[١] . فواضح من ذلك أن العرب الذين يشكلون أكثر من خمسى سكان الدولة وعدد نفوسهم فيها يزيد عن عدد نفوس الترك ، لم يكن يمثلهم سوى (٥٠) نائبا من ٢٧٥ أى أقل من خمس العدد ؛ بينما لو روعيت نسبة نفوسهم على الوجه الصحيح[٢] لوجب أن يكون لهم أكثر من (١٠٠) نائب ؛ ولما وجب أن يكون للترك أكثر من ٧٥ نائبا[٣] .

تساهل الترك بعض الشىء فى انتخابات الآستانة بالنسبة للعناصر الأخرى كى يبرهنوا على إخلاصهم لمبادىء الحرية والمساواة أمام نظر الدول الأجنبية[٤] ، وأخرجوا إلى جانب الخمسة من مبعوثى الترك اثنين من الأغريق واثنين من الأرمن وواحد من الإسرائيليين ، ولم يرشحوا فى الأقاليم ، لتمثيل الطوائف والعناصر الأخرى ، أشخاصا من العرق التركى إلا فى البلاد العربية[٥] ؛ بعكس ما سيقومون به فى الانتخابات المقبلة ؛ إنما لم يتسامحوا قط فى أن يخرج نواب من الترك ، أو بقية العناصر ، من غير صفوف جمعية الاتحاد والترقى ، فنجحوا فى ذلك إلى درجة أنه لم يخرج من نواب الترك غير

---

(١) A. Mandelstam — Ibid, P. 16 ; T. Z. Tunay — Ibid, P. 164.

(٢) كان الاتحاديون هم الذين يحددون عدد نواب كل منطقة بحسب تقديرهم لنفوسها ولم يكن للبلاد العربية احصاء صحيح ، وذلك كما أثاره عبد الغنى العريسى فى مؤتمر باريس فيما بعد .

(٣) جاء جورج انطونيوس باحصاء ان نفوس الدولة كانت ٢٢ مليونا منهم ١٠٫٥ للعرب و ٧٫٥ للاتراك و ٤ ملايين للاغريق والالبان والارمن والكرد واليهود وغيرهم من الاقليات ، وجاء فى مجلة كورة سبوندانس دوريان ان نفوس العرب ١٠ ملايين ، وجاءت بقية المصادر بتقدير قريب من هذا .
G. Antonius — op. cit., P. 104 ; Corresp. d'Orient — 2 me Année, No. 7, P. 218.

(٤) Corresp. d'Orient — 2 me Année, No. 8. 15/1/1909, P. 227.

(٥) انتخب فؤاد خلوصى من الاتحاديين الترك نائبا عن طرابلس الشـــام ، والضابط التركى جامى بك عن اقليم الفزان ، وكثير غيرهما .

الاتحاديين سوى عشرة ؛ واحد منهم فقط من حزب الأحرار والبقية من المستقلين . وقد أخضعوا النواب الاتحاديين إلى قسم يؤدونه بالتزام طاعة الجمعية طاعة مطلقة[١] ؛ وبذلك ضمنوا ولاء النواب الترك إليهم ولاء كاملا يكاد يكون إجماعيا . وعندما تمكنوا من اجتذاب أربعين من النواب العرب إلى صفوفهم حصلوا على أكثرية أصوات مجلس المبعوثان المطلقة وأصبحوا يلعبون بمقدرات الأمور على هواهم[٢] .

أن سياسة الاتحاديين فى توجيه الانتخابات وجهة تخدم عنصرهم سجلت ، إلى جانب الأسباب الأخرى ، بوادر الخلاف بين العرب والترك ؛ لكن الأمر لم يتعد بعد الحذر الغريزى ، واعتبر البعض أن عملهم هذا نابع عن حسن نية وأن الحكمة كانت تقضى على قادة الرأى العام العربى أن يتابعوا بجميع الوسائل الجهد للوصول إلى الوفاق بين الجميع[٣] ؛ وظل العاملون على الوفاق أمثال رشيد رضا ورفيق بك العظم وشكرى غانم على خطتهم فى الدعوة إلى الاتحاد بين العناصر والتمسك بالجامعة العثمانية التى تجمع المسلمين وغير المسلمين والترك وغير الترك على صعيد واحد ؛ بل ذهب شكرى غانم إلى أبعد من ذلك إذ قال أن عمل الحكومة هذا وإن يكن خاطئا إلا أنه لم يكن بالإمكان عدم اقترافه نظراً لتعلق الأمة الإسلامية بالسيادة وعدم إمكان تطبيق المساواة المطلقة خوفا من نشوب الاضطرابات فى الأوساط الإسلامية[٤] . وذهبت مجلة الهلال إلى حد التزلف والقول أن « نعم الاستبداد استبداد العاقلين العادلين ، وأن العقلاء أجمعوا أن الشرق لا ينهض به إلا حاكم مستبد عاقل »[٥] . أما الشيخ رشيد رضا فإن الأمر بلغ به حداً جعله يهاجم

---

(١) A. Mandelstam — Ibid, P. 16.

(٢) Corresp. d'Orient — Ibid, P. 251.

(٣) G. Samné — Ibid, P. 64.

(٤) Corresp. d'Orient — 2ème Année, No. 7 (Janvier 1909) P. 205-208.

(٥) المنار — مجلد ١١ ، ج ٨ ، ص ٨٦٥ .

السيد طالب النقيب لمنافسته الاتحاديين فى انتخابات البصرة[١] . غير أن الأوساط العربية لم تخل ممن تحرروا من سياسة السير فى ركاب الاتحاديين ، ذلك ماقامت به فئة من رجال الطليعة العربية فى دمشق خلال الانتخابات النيابية فيها ؛ لكن الاتحاديين لم يغفروا لها هذا السلوك المقاوم لرغبتهم ؛ وسنرى فى الفصل القادم كيف عاملوا النابهين من نوابها تحت قبة البرلمان ،

إن المعركة الانتخابية كانت حامية حقا فى دمشق ، وكان التنافس ظاهراً بين الفئات الوطنية وبين الاتحاديين . أما الذين أبدوا مقاومة ضد هؤلاء فهم أنصار جمعية الأخاء العربى — العثمانى التى وإن كان برنامجها قد نص على معاونة جمعية الاتحاد والترقى فى تطبيق الدستور إلا أنها أرادت أن يكون مرشحوها هم الذين يمثلون وجه دمشق فى مجلس المبعوثان وكانت نية المخلصين من أفرادها تتجه إلى حفظ حقوق العرب ضمن الرابطة العثمانية وصيانة حقوقهم من الغدر والاعتساف والنهوض بهم وانتشالهم من هوة التأخر وترقية البدو منهم وتحضيرهم كما نص على ذلك برنامجها السياسى[٢] .

كان الطلاب العرب فى الآستانة ودمشق وغيرهم من شباب العنصر العربى الواعى مؤيدين لهذه الجمعية بدافع الشعور القومى والوطنى ، وكانت بوادر الوعى القومى الصرف الصحيح قد ظهرت ، أول ظهورها ، عند هذا الفريق من أبناء العرب ، الذين سيؤلفون بعد إلغاء جمعية الأخاء العربى العثمانى ، أثر ثورة ١٣ أبريل المضادة ١٩٠٩ ، المنتدى الأدبى الذى سنتحدث عنه . فقد ساءهم تحامل الترك على العرب فى شخص أبى الهدى الصيادى ونجيب ملحمة وأحمد عزت العابد ، إذ كانت الجرائد الهزلية تبالغ فى رسم صورهم الكاريكاتورية المهينة مضيفة كلمة عرب إلى أسمائهم[٣] . وكان الترك

---

(١) الهلال — سنة ١٧ ، ٧ ، ١ نيسان — ابريل ١٩١٩ ، ص ٤١٥ ، ٤١٧ .

(٢) أمين سعيد — المصدر السابق ص ٧ .
Rev. du M. Mus., V. 7, No. 11, P. 517.
Rev. du M. Mus., V. 6, No. 9, P. 160-177.

(٣) أمين سعيد — المصدر السابق ص ٨ .

إذا خطبوا ضدهم أضافوا الكلمة أيضا ، وخاصة قولهم «عرب عزت» و«عرب نجيب» ، تمييزاً لهم وتشهيراً بهم ، مع أنهم لم يكونوا يضيفون هذه النسبة إلى رجال الترك من موظفى العهد البائد ، وما كانوا أقل شراً منهم ، ولطالما أوقف الطلاب العرب فى الآستانة الخطباء الترك واحتجوا على هذه المعاملة[1] .

ضمت هذه الجمعية بين أفرادها شخصيات محترمة وطنية من أمثال شفيق بك المؤيد العظم ، الذى كان يتولى إدارة وتحرير جريدتها «الآخاء العثمانى» وندره مطران ، ورشدى الشمعة وغيرهم ، وقد التفت حولهم المعارضة فى دمشق وخاضت المعركة الانتخابية ضد الاتحاديين[2] ، ولم تخل المنافسة الانتخابية من بعض التوتر الذى كاد يؤدى إلى العنف أحيانا . لقد تجلى ذلك فى مناسبة قدوم الشيخ رشيد رضا فى رحلته إلى دمشق والديار السورية، ولا شك أن أخبار إستقباله الحافل بمعرفة جمعية الاتحاد والترقى فى طرابلس الشام ، وحادثة الإعتداء عليه قد سبقته إلى دمشق ،[3] ثم نزوله فى هذه المدينة عند جماعة من المؤيدين لجمعية الاتحاد والترقى كعثمان العظم، شقيق رفيق بك العظم ، والشيخ عبدالرزاق البيطار ، والشيخ جمال الدين القاسمى ، وكل هؤلاء كانوا لا يزالون يثقون بالاتحاديين ويدعون إلى توحيد المساعى معهم ، وكان البعض منهم يطعنون فى جمعية الأخــاء العربى ، ويشيعون أنها أسست بإيعاز من السلطان عبدالحميد لتكون عضدا له وعونا على جمعية الاتحاد والترقى ، وأن ندره مطران جاء إلى دمشق ليدعو إليها ، وأنه يذم الترك ويدعو الناس إلى العصبية الجنسية العربية ، إلى غير ذلك ،

(١) المنار ــ مجلد ١١ ، ج ٢٢ ، كانون ثانى ــ يناير ١٩٠٩ ، ص ٩٣٦ ــ ٩٣٧ .

(٢) ضربه شخص بعصا على رأسه واطلق عليه رصاصة اخطأته وكان اينما حل يدعو الى تأييد جمعية الاتحاد والترقى والى سياسة الوفاق والاتحاد بين العناصر (راجع التفصيل فى المنار ــ مجلد ١١ ، عدد ٩ ص ٧٠٨ ــ ٧١٢) .

من المطاعن فيها . كما كان الشيخ رشيد رضا يقول لمحدثيه ، فى دمشق أقوالا فى مصلحة الاتحاديين ، ويبين أن تنفير العرب من الترك مفسدة من أضر المفاسد ، وأن العرب بحاجة إلى الاتحاد بالترك ، والإخلاص لهم بداعى المصلحة المشتركة . إن كل هذه الأسباب جعلت جمهرة الدمشقيين المعارضة للاتحاديين ترتاب من وضع الشيخ رشيد ، فكاد أن يتعرض ، فى الجامع الأموى ، بينما كان يلقى درسا فى الدين على المصلين ، محببا بالعهد الجديد ، إلى نفس ما تعرض له فى طرابلس الشام ، من إعتداء لولا أن بادر مضيفوه إلى سحبه من بين المجتمعين . كما كادت الإجراءات التى اتخذتها الضابطة ، ممثلة بالبكباشى (مقدم) أركان حرب أسعد بك الطرابلسى ، وكيل الشرطة والبكباشى سليم الجزائرى وهما عربيان من أعضاء جمعية الاتحاد والترقى، بحق الشخص الذى حاول الإعتداء على الشيخ رشيد ، أن تؤدى إلى عواقب وخيمة تسيل فيها الدماء لولا أن تدارك العقلاء من مؤيدى الاتحاديين ، وقد مرت بنا أسماؤهم ، الموقف وأشاروا بإطلاق سراحه فوراً . فقد أثار إجراء الضابطة فتنة عظيمة إذ حمل ألوف من الناس السلاح واحتشدوا فى الأسواق والشوارع وذهب جمهور عظيم منهم إلى مجلس البلدية ، وآخر إلى دار الحكومة ، وهتفوا بسقوط مدير الشرطة وجمعية الاتحاد والترقى[1] .

يتحدث رشيد رضا فى مجلته معلقا على هذه الحوادث ، التى عرفت باضطرابات رمضان لوقوعها فيه ، بقوله أن ما حدث لم يكن سوى فتنة مدبرة أريد إيقاعها لأدنى مناسبة لأسباب تتعلق بانتخابات المبعوثين ، وأن بعض وجهاء البلدة كانوا ممتعضين من جمعية الاتحاد والترقى ويكرهونها ، وزاد كرههم لها أنها بدأت تتدخل فى حرية الانتخابات بواسطة الضابطين المار ذكرهما، وأن دخول الطائفة من الناس[2] إلى الجامع كان للتنكيل

(١) عزل الاتحاديون الوالى بعد هذه الحادثة لرخاوته مع المتظاهرين

(٢) قا لانهم كانوا مسلحين ، وان الذين شكلوا المظاهرة كانوا كذلك ، غير انه لم يوضح فيما اذا كانت الاسلحة ظاهرة أم مخبأة تحت الثياب ، كما قال ان احدا من أهالى دمشق لم يكن يخرج من داره الا مسلحا .

ببعض المشايخ المدرسين لأنهم ختموا من بعض العوام من الشعب الدمشقى ورقة يؤيدون فيها أحد المرشحين لكرسى المبعوثية، ولكنهم كانوا يقولون لمن يطلبون اليهم الختم عليها أننا نطلب فى هذه العريضة إبطال رقص النساء فى الملاهى. ثم ينهى كلامه قائلا أن المعارضة توصلت إلى إجبار الحكومة على إبعاد أسعد بك مدير الشرطة عن الشام. وأن الحادثة إنتهت بضعف جمعية الاتحاد والترقى وعجزها عما كانت تحاوله من أمر الانتخابات[١].

أما المبعوثون الذين فازوا فى دمشق فهم: شفيق بك المؤيد العظم، رشدى بك الشمعة، عبد الرحمن بك اليوسف، محمد بك العجلانى[٢]، وكان الأولان منهم من المعارضين لجمعية الاتحاد والترقى.

بالرغم من المنافسة الانتخابية فى دمشق ونجاح اثنين من المعارضة، لم يخرج الخلاف عن دائرته الضيقة، وظلت فكرة الرابطة العثمانية هى التى توجه العرب، لأن الأفكار اللامركزية لم تكن قد لاقت بعد رواجا، إنما كان الحرص والجهد الذى بذله الاتحاديون كى لا يخرج ممثلوا العرب سوى من صفوف جمعيتهم، وعدم تركهم للشعب حرية انتخاب من يمثله حق التمثيل، مما يريب الناهبين من العرب الذين نما الوعى فى أفكارهم فوقفوا موقف الشك من أبطال عهد الحرية الجديد، وزاد فى حذرهم وريبتهم منهم، بل وكرههم لهم، موقف هؤلاء فى مجلس المبعوثان من النائبين العربيين شفيق المؤيد مبعوث دمشق ويوسف بك شتوان مبعوث طرابلس الغرب، لأنهما من مؤسسى جمعية الأخاء العربى، ومن طالب النقيب وأحمد باشا الزهير نائبى البصرة الذين هاجمتهما جريدة طنين الاتحادية ونادت بأنهما ممن لا يجوز انتخابهما[٣]. ومع أن طالب النقيب كان من أعضاء جمعية الاتحاد والترقى،

(١) المنار — مجلد ١١، ٢٢، كانون ثانى — يناير ١٩٠٩، ص ٩٣٦ — ١٥١

(٢) الهلال — سنة ١٧، ج ٥، ١ شباط — فبراير ١٩٠٩ ص ٣١١.

(٣) جريدة المقتبس — عدد ١، ١٧—١—١٩٠٨، ص ١، وعدد ٩، ٢٦—١٢—١٩٠٨ص٢

ولكن يبدو أن الاتحاديين لم يكونوا راغبين فى نجاحه، وأنه فاز مع زميله بالرغم من المعارضين، فقد جاء فى كتاب «أرج الطيب فى مآثر السيد طالب بك النقيب» بأن السيد طالب فاز بكرسى المبعوثية «مع تكرار الانتخاب ثلاثا، ففى الثلاث مرات حاز الأكثرية الفائقة وانجلت فيه أميال القلوب منقادة إليه عفواً صفواً، وأعمى الله بصر وبصيرة من تسببوا بذلك..»[١]
ويظهر من مآل هذا النص أن يداً قوية هى التى كانت تلغى الانتخاب فى كل مرة يفوز فيها السيد طالب «بأكثرية فائقة»، ويغلب على الظن أنها يد الاتحاديين وحكومتهم التى يسيطرون عليها بتحريك من بعض المتنفذين المدفوعين من قبلهم[٢]، وإلا من يكون غيرهم مع ماعرف من نفوذ السيد طالب النقيب، العظيم الأهمية فى البصرة؟ فلقد استكثروا على دمشق والبصرة من كل بلاد العرب، أن يخرج منها عدد ضئيل من النواب يحملون أفكاراً حرة لا تتقيد برأى جمعيتهم، فهاجموا شفيق بك المؤيد، ويوسف بك شتوان، وطالب بك النقيب فى مجلس المبعوثان، وطعنوا فى شرعية انتخابهم واتهموا الأول بانتسابه إلى عزت باشا العابد، وبكونه من صنائعه، وبأن عليه فى المحاكم دعوى كانت أوقفت بارادة سلطانية فى العهد البائد[٣]، والثانى بكونه من الجواسيس[٤]، والثالث بأنه كان يهرب الأسلحة عندما كان متصرفا

(١) كركوكلى مكتوبى راده عمر فوزى — المصدر السابق ص ٢١.

(٢) المصدر السابق — ص ٢٠ — ٢١، حيث جاء: «... وا ناكبر خطأ ساق جمعية الاتحاد والترقى الى التفرقة والانحطاط هو قبض يدها عن مصافحة كثير من أولى الناموس وذوى الغيرة والاقتدار الذين يعززونها وبسطها بالقضاء والقدر لمن يذلونها، وقد فتحنا على قدر طاقتنا ومكنة حالتنا نادبا «لجمعية الاتحاد والترقى» يرجى به الخير للوطن والفائدة للمملكة وتقدم السيد طالب بك للدخول فيه معنا من غير ما سبب يلجئه ولا غرض يرتجيه.. فنقد صندوق الجمعية عشر ليرات رسم الدخول، وتبرع بسبعين ليرة مساهمة منه لاستئجار محل لها ....»

(٣) دعوى عائلية تتعلق بميراث من زوجته وطفله المتوفين.

(٤) ابرق مراسل المقتبس فى الاستانة الى جريدته يقول بأن جمهرة نواب الترك فى مجلس المبعوثان يعملون على اسكات مبعوثى العرب وكسر شوكتهم، والعبث بما يسديهم اياه القانون —

لنجد، وزادوا عليها تهما أخرى بحيث أن المبعوثين الترك كانوا يصعدون واحداً وراء الآخر ، ويتفننون فى إلصاق التهم لكل من هؤلاء النواب العرب[١]، وألحوا على إلغاء انتخابهم ، دون أن يمكنوهم من الدفاع عن أنفسهم[٢] .

وكان واضحا من موقف الاتحاديين هذا أنهم يريدون الانتقام لفشلهم فى معركتى دمشق والبصرة الانتخابيتين . وبينما سكت نواب العرب فى أول جلسة أثيرت فيها قضية شفيق بك المؤيد ، دون أن يبرز إلى الدفاع عنه أحد منهم ، سوى نائبين من الأغريق دافعا عنه ، أظهروا تضامنا فى الجلسات التالية التى نوقش فيها انتخابه وانتخاب زميليه ، وتضافروا على تأييد زملائهم العرب ، وانسحبوا من الجلسة محتجين حينما ألغى انتخاب يوسف بك شتوان مما جعل الأصوات المؤيدة للاتحاديين فى القضايا المعروضة على بساط البحث تنقص نقصا ملموساً[٣] . كما اشترك معهم فى الدفاع عنهم نواب من أحرار الترك ، وهذا ماجعل الاتحاديين يحذرون سخطهم ، ويحسبون لذلك حسابا ، فبادروا إلى إرضائهم طمعاً فى استمالتهم فتساهلوا فى تثبيت انتخاب شفيق بك وطالب بك النقيب ، فكان هذا أول بادرة من بوادر التضامن بين النواب العرب[٤] ، سواء كان ذلك بعد أن دخل الأربعون نائباً منهم جمعية الاتحاد والترقى وحزبها البرلمانى أم لم يدخلوا بعد ، كما أشرت إلى ذلك فى صفحة ١١٠ من هذا الفصل . على أن الرأى الراجح هو أن دخولهم حزب الاتحاديين كان فى هذه الفترة ، فقد جاء فى العدد ١٦ من جريدة المقتبس ، وهو العدد

— من الحقوق الصريحة كعدم سماعهم ردود يوسف شتوان بك ... وطردهم اياه من المجلس دون ان يستمعوا لمدافعته .. « وغير ذلك من الامور التى اقامتنا واقعدتنا .. (كما قال المراسل) ، لا سيما اذ تسمعون صوت موزعى الجرائد التركية وهم يصيحون « ايكى عرب مبعوثنك طردى » (أى طرد مبعوثين عربيين (، المقتبس ، عدد ١٥ ، ١ — ١ — ١٩٠٩ .

(١) المؤيد — ٥٦٩١ ، ١٥ — ٢ — ١٩٠٩ .

(٢) الاهرام — عدد ٩٣٦٢ ، ٢ — ١ — ١٩٠٩ .

(٣) Corresp. d'Orient — 2ème Année, No. 7, P. 203.

(٤) الاهرام عدد ١٣٦٤ ، ٦ — ١ — ١٩٠٩ ، وعدد ٩٣٦٨ ، ١١ — ١ — ١٩٠٩ .

التالى للذى نشر فيه هجوم الترك على نواب العرب ، أن مراسلها فى الآستانة أنبأها أن « مبعوثى العرب فى مجلس النواب اتفقت كلمتهم على خدمة غرض واحد هو الجامعة العثمانية .. . وأنهم دخلوا فى جمعية الاتحاد والترقى بمعرفة سليمان البستانى ، وكادوا يجعلون جمعية الأخاء العربى فرعا لتلك الجمعية ، كما جعلت جمعية العلماء وغيرها فرعا لها من قبل »[١] . فإذا كان صحيحاً ماجاء فى هذه البرقية من توقيت انضمام الأربعين نائبا إلى الاتحاديين ، بعد مناقشة صحة انتخاب المبعوثين العرب الثلاثة ، كان ذلك دليلا على تقدير الاتحاديين قوة النواب العرب والعمل على استرضائهم بقبول نيابة نوابهم الذين اعترضوا عليهم .

* * *

خطة الاتحاديين فى الحكم والادارة

لم يستلم الاتحاديون الحكم مباشرة بالرغم من أكثريتهم البرلمانية ، ولم يشتركوا فى وزارة كامل باشا التى تألفت بعد إعلان الدستور سوى بوزير واحد ، أما بدافع الزهد ، أو العجز أو بغية التمرين على الحكم ، وإيهام أوربا باعتدالهم[٣] ، والأكثر ليظهروا بمظهر السلطة غير المسئولة ، التى تدير الأمور بالخفاء ، مع إلقاء مسئولية الإخطاء على غيرها ، وحرصوا على وضع السلطان والصدر الأعظم تحت الرقابة الشديدة ، وكان الذى يسيطر على الأمور هو لجنتهم المركزية فى سلانيك ، وكانت تلتزم

---

(١) المقتبس — عدد ١٦ ، ٢ — ١ — ١٩٠٩ .

(٢) A. Emin — Turkey in the World War, P. 42.

وقد جاء ففيه أن الذى أملى الثورة هو الحرص على تجنب الخطر الخارجى ، اثراجتماع ريفال ، لذلك عمد الاتحاديون بعد الانقلاب الى ضرورة العمل باعتدال .

الصفة السرية ، لأن جمعية الاتحاد والترقى لم تعلن نفسها حزبا سياسيا يعمل جهارا حتى تشرين أول ، أكتوبر ١٩١٣[١] . وكان أعضاء اللجنة المركزية ، المعروفون لدى الناس يجتمعون يوميا بأعضاء الحكومة ويملون عليهم إرادة الجمعية، وكانت أنديتهم فى الأقاليم تسير على نفس النهج ، إذ تملى إرادتها بدورها على الولاة ، والموظفين فى الولايات والأقضية ويتدخل أفرادها على المكشوف فى شؤون الإدارة ويطلبون إقالة الموظفين الذين لا يرغبون فيهم وإلا استصدروا الأوامر ، بواسطة لجنتهم المركزية، بعزل كل من يعترض إرادتهم[٢] . وكانت أول لجنة مركزية صوت على إنتخابها مؤتمرهم العام الذى عقد عام ١٩٠٨ بعد الدستور ، مؤلفة من ثمانية أشخاص بينهم : أحمد رضا بك ، أنور بك ، طلعت بك ، مدحت شكرى بك[٣] ، ولم يكن فيها ولا واحد من العرب أو الأغريق أو الأرمن أو أى واحد غير تركى ، وكذلك كان شأن اللجان المركزية التى انتخبت فى الأعوام التالية حتى آخر عهد الاتحاديين . وكان للحزب أيضا مرخص مسؤول يختار من ضمن أعضاء اللجنة المركزية بالانتخاب ، وهذه اللجنة هى التى تقرر الخطة الواجب السير عليها وتعمل على تنفيذها إما بالاتصال مع الصدر الأعظم والوزراء أو بالايعاز إلى حزبها البرلمانى فى المجلس الذى كان ينوب عن الجمعية فى رئاسته شخصية مرموقة من المبعوثين الاتحاديين . أما السلطان عبدالحميد فقد سيطروا عليه سيطرة تامة ، إذ اعتبروه مدينا لهم بالإبقاء على حياته وعرشه ، فصاروا يستصدرون الإرادات السنية منه بتعيين أعضاء مجلس الأعيان من صنائعهم وبإقرار كل ما يطلبونه منه[٤] .

على أن حادثة إسقاط وزارة كامل باشا،ولم يكن قد مضى على تشكيلها

---

(١) الاهرام ١٠٨٥٢ ، ٨ – ١١ – ١٩١٣ .

(٢) A. Mandelstam — Ibid, P. 12.

(٣) T. Z. Tunay — Ibid, P. 199.

(٤) A. Fua — Ibid, P. 90.

أكثر من ستة أشهر ، وبعد شهر من إحرازها ثقة مجلس النواب بأكثرية ساحقة ، وبتأييد شبه إجماعى من نواب العناصر غير التركية : من عرب وأغريق وأرمن إلى جانب نواب حزب الأحرار ورهط آخر من نواب الترك[١]، لدليل واضح على حرص الاتحاديين على فرض نفوذهم وتسلطهم على الحكم وهم معرضون عن تحمل مسئوليته المباشرة . غير أن إسقاطه قد كلفهم غاليا وهذا هو التفصيل .

تزايد نفوذ الصدر الأعظم خاصة بالتفاف العناصر غير التركية حوله وكان داهية فى السياسة ، قوى الشخصية ، عازما على إصلاح الإدارة والقضاء على المفاسد ، والاستعانة لذلك بفنيين من الأجانب[٢] . لكن الاتحاديين توجسوا منه لالتفاف العناصر غير التركية حوله ، فجربوا فى جلسات مجلس المبعوثان ، فى أوائل كانون الثانى ، يناير ١٩٠٩ ، أن يزعزعوا مركزه بهجوم مركز شنته عليه جريدة طنين خارج المجلس ، وصاحبها النائب حسين جاهد داخل المجلس ، فواجهوا مقاومة قوية من نواب المعارضة، وقد تكتل السواد الأعظم من نواب المجلس وعزموا على أن يعضدوا الوزارة ويضعوا حداً لسلطة جمعية الاتحاد والترقى[٣] ، فشعر أعضاؤها بالخطر المحدق بهم ، وبدأوا يعدون العدة للايقاع بالصدر الأعظم ولم تمض أيام حتى أثاروا قضية إرسال جند إلى يانيا لقمع اضطرابات نشبت فيها ، فتبادل الاتحاديون وكامل باشا الاتهام : إتهمهم بمحاولة خلع السلطان عبد الحميد ، واتهموه بمحاولة إنقلاب لا دستورى ، حينما أراد إبعاد بعض القطعات الموالية لهم عن الآستانة فرفض رئيس أركان الجيش طلبه . عندئذ أقال وزير الحربية المشايع للاتحاديين ووضع الجنرال ناظم باشا

---

(١) A. Mandelstam — Ibid, P. 17.

(٢) G. Samné — Ibid, P. 65.

(٣) الهرام – عدد ٩٣٧٨ ، – ١ – ٢ – ١٩٠٩ ، ص ١ .

مكانه ، فقامت قيامتهم ،وانهالت عليه برقيات الاحتجاج من أمراء الأسطول وتعرض لحملة شعواء من الصحافة، ودعى إلى مجلس المبعوثان ، ولما استمهلهم يومين لجمع الوثائق اللازمة ، لتبرير تصرفه ، حمـــلوا أعضاء المجلس على إسقاطه (١) فأذاع بيانا على الصحف فضح فيه أساليبهم فى التدخل بشؤون الدولة بصورة لا دستورية ، وسبب نقمتهم عليه لأنه لم يخضع لارادتهم حينما أرادوا إرغامه على دعوة وفد انجليزى غير رسمى لم يبلغ رسميا بحضوره ، إلى وليمة فى منزله ، ولأنه حضر وليمة أقامها حزب الأحرار لمناسبة وطنية ودعا أعضاء الوزارة لحضورها ، وبرر إقالة وزير الحربية مبينا تساهله مع ضباط الجيش الذين انغمسوا فى الحياة الحزبية وعجزه إزاء نفوذ كتلة الضباط الاتحاديين مما أدى إلى الفوضى فى النظام العسكرى (٢) .

لقد رافق إسقاط وزارة كامل باشا أمور لا يسع الباحث أن يتجاهلها منها أن قيادة الأسطول تمردت على قبـــول وزير البحرية الذى عينه كامل باشا (٣) ، وهدد ضباط الأسطول بالقاء القذائف على المدينة ، ومنها أيضا أن أنور بك وضباطا آخرين ، ممن كانوا يلعبون دور الزعماء فى جمعية الإتحاد والترقى ، كانوا مسلحين بالمسدسات ومحتشدين فى أروقة مجلس المبعوثان ، وهددوا النواب بالقوة ليجبروهم على التصويت ضد كامل باشا. وقد وصل الأمر بطلعت بك أن هدد نائبا أرمنيا بمذابح جديدة فهرول هذا إلى النائب الالبانى إسماعيل كمال بك، من زعماء المعارضة، يستعطفه بالتصويت ضد الصدر الأعظم (٤) . هذا ما ذكره النائب إسماعيل كمال بك فى مذكراته .

---

(١) المقتطف ـ مجلد ٣٤ ، ج ٣ ، ص ٢١٠ .

(٢) المنار ـ مامجلد ١٢ ، ج ٣ ، ص ٢١٩ ـ ٢٢٨ من بيان كامل باشا .

(٣) كان وزير البحرية قد قدم استقالته قبل الازمة بنصف شهر ولم يقبلها الصـــدر الاعظم ، ولما أقال وزير الحربية رجع فقبل الاستقالة .

(٤) Memoirs of Ism. Kémal, P. 325 ; Mandelstam — Ibid, P. 18.

وقد جاء فى رسالة لمكاتب الأهرام الخاص « ابراهيم سليم النجار » فى الآستانة : إنه عند التصويت على إسقاط وزارة كامل باشا انقسم النواب العرب إلى ثلاثة أقسام : ٢٢ منهم أسقطوا الصدر الأعظم ضمن الـ ١٩٦ نائباً الذين صوتوا ضده ، وكان بين الثمانين نائبا الذين وقفوا على الحياد أربعون نائبا عربيا ، وأما بين النواب الثمانية الذين صوتوا إلى جانبه فكان إثنان من النواب العرب بينما كانت « الجنود محيطة بالمجلس تهدد نوابه بالموت ، واعتبر هذان النائبان من أشجع نواب العرب بانحيازهما إلى الأحرار ، مع إنهما من جمعية الإتحاد والترقى (١) . »

لقد وصف بعض الكتاب هذه الحادثة بأنها أشبه بالإنقلاب السياسى منها بعمل دستورى ، ومهما يكن فقد أسفرت عن نتائج هامة على حكم الاتحاديين ، فمن جهة أسخطت عليهم الحكومة الانجليزية التى كانت تعتبر كامل باشا صديقا لها ، وكانت الدول الأوربية عامة ، ودولتا فرنسا وانجلترا خاصة تعلق أهمية كبرى على الثورة التركية ، مؤملة من ورائها أن يصلح حال الدولة ويزول التعصب الدينى ضد المسيحيين وتعطى الطوائف المختلفة الدينية والعرقية فى المملكة حقوقها ويزول الاضطهاد عنها وتتمتع بنصيب فى حكم الولايات التى تقطنها . (٢) وقد اتضح موقف الدول الأوربية من تصريحات زعمائها ومن مقالات جرائدها ، فقد جاء فى جريدة الدايلى تلغراف الكبرى أن « أكبر واجب على انجلترا فى الحال الحاضر أن تساعد بكل قواها ، رجال الإصلاح فى السلطنة العثمانية وتراقب مراقبة حية عمل أية دولة تحاول بذر بذور الشقاق فى البلقان ، أو أى عمل يراد به مناوأة رجال تركيا الفتاة فى شؤونهم (١) . « كما تشكلت فى فرنسا جمعية تدعى « جمعية أصدقاء الشرق » ، (Société des Amis de l'Orient)

---

(١) الاهرام ـ عدد ٩٤٤٠ ، ٦ ـ ٤ ـ ١٩٠٩ ، ص ١ ، يظهر أن السيد النجار قد أدخل نواب الولايات العربية من الترك ضمن عدد نواب العرب الذين ذكرنا عددهم .

(٢) Ahmed Emin — Turkey in the World War, P. 41.

(٣) المنار ـ مجلد ١١ ، عدد ٨ ، ص ٦٣٥

تسابقت الشخصيات العظمى من رجال الدولة الافرنسية ، ورجال المال والبنوك ، والأدباء والعلماء إلى الدخول فى عضويتها[١] ، إلى جانب شخصيات سورية مقيمة فى باريس ومتجنسة بالجنسية الافرنسية مثل شكرى غانم وجورج سمنه[٢] . وكان هدف هذه الجمعية توثيق الصلات مع العهد الجديد فى تركيا واستمرار تعلق رجاله — الذين لقوا فى باريس أرحب صدر فى زمن الاستبداد الحميدى ، من أمثال الدكتور ناظم ، وأحمد رضا ، والبرنس صباح الدين ومراد بك الداغستانى وغيرهم — بفرنسا ، فكانت المآدب والحفلات تقام للبعثات الدبلوماسية التركية تتخللها الخطب الودية التى تنم عن العطف المتبادل فيكيل الطرفان فيها المديح كل منهما للآخر ويصف الدكتور ناظم بك فرنسا بأنها الأم الروحانية لتركيا الفتاة[٣] . وإذا استثنينا مسارعة بعض الدول الأوربية التى تثبيت أمر واقع ، وترسيخه خوفا عليه من خطر العهد الجديد فى تركيا ، كاعلان بلغاريا إستقلالها التام وإعلان النمسا إحتلالها الدائم لمقاطعتى البوسنه والهرسك ، وإعلان جزيرة كريت انضمامها إلى اليونان ، ولم تكن هذه البلاد مرتبطة بالدولة العثمانية إلا برباط واه ، ولم تكن سلطة السلطان عليها إلا إسمية[٤] ، ولما يمض بعد ثلاثة أشهر على الثورة التركية ، فإن موقف الدول الأوربية ، بصورة عامة ، كان بجانب تركيا الفتاة إذ بادرت هذه الدول فى شهر كانون ثانى يناير ١٩٠٩ إلى سحب ضباطها وجنود الدرك التى كانت تحتل مقدونيا بموافقة

---

(١) Corresp. d'Orient — 2ème Année, No. 10 (15/2/1909) P. 295.
Corresp. d'Orient — 1ère Année, No. 3, P. 78 ;
2ème Année, No, 9, P. 268.

(٢) كان شكرى غانم يصرح بأن كل فرد له وطنان : وطنه الاصلى وفرنسا .
"Chacun a deux parties son pays et la France".

(٣) Corresp. d'Orient — 1ère Année, No. 3, P. 84.

(٤) Ibid — No. 4, P. 97.

العهد البائد ، وإيقاف تطبيق النظام الخاص للولايات الثلاث المكدونية ثقة منها بوزراة كامل باشا[١] . غير أن الاتحاديين بإسقاطه زعزعوا ثقة انجلترا بهم ، ولم تجدهم البرقيه التى أرسلوها إلى جريدة التايمس محاولة منهم فى تخفيف أثر العمل الذى قاموا به ضد كامل باشا ، متذرعين بكون أفعاله المخالفه للدستور هى التى اضطرتهم إلى إسقاط وزارته ، معلنين للأمة الإنجليزية « إن الواجب على كل صدر أعظم يخلفه أن يتبع أثره ، وأن سياستهم الصريحة هى الحب والوداد لانجلترا وأن صداقتهم لها لاينظر فيها إلى الأفراد بل إلى الأمه بأسرها »[٢] ، ذلك أن إنجلترا — بالرغم من أن روعها قد هدأ بعدأن عرفت أن المسأله داخلية[٣] — بقيت على حذر من الاتحاديين ، وبدأت تدس لهم كلما شاهدت ميلا منهم إلى جانب ألمانيا أو زيادة فى نفوذ البارون مارشال فون بيبر ستاين ، سفير ألمانيا فى الآستانة ، وعودة مكانته ومكانة دولته إلى ما كانت عليه فى عهد السلطان عبد الحميد ، بعد أن أصابتها نكسة مؤقتة بعد إستلام الاتحاديين زمام الحكم كرها منهم لسياسة عبد الحميد الخارجيه . مع العلم أن النفوذ الألمانى بدأ يستعيد مكانته السابقة بالتدريج وكان قسط من الفضل فى عودته إلى الأوساط التركيه يرجع من جهه إلى الضباط الترك الذين أنشئوا على أيد ألمانية ومن جهه أخرى إلى الهدوء والصبر والحنكة السياسية التى برهن عنها السفير المومى إليه ، بعد الانقلاب العثمانى .[٤]

هذا من حيث العلاقات الخارجية ، أما من حيث انعكاس الحادث على الأمور الداخلية ، فقد لقى موقف الاتحاديين تأييداً حاراً من قبل الشبيبة

---

(١) الدكتورة الما وتلن — المصدر السابق ، ص ١٩١ — ١٩٢

(٢) المقتطف — مجلد ٣٤ ، ع ٣ ، ص ٢١٢ .

(٣) Corresp. d'Orient — 2ème Année, No. 14, P. 435.

(٤) Corresp. d'Orient — 3ème Année (15 Nov. 1910),

التركية لأنهم عدوه انتصاراً للمبادىء الدستوريه التى اعتبروها قد هددت . وقد نجح الاتحاديون فى إثارة عواطف فتيان الترك وتعبئة شعورهم بالخطب النارية فى جلسة حجب الثقة ، وإذا كان الضابط حبيب قد أعلن أن حراب الجيش التركى تقف بالمرصاد دون تحقيق نوايا كامل باشا فإنه كان بذلك معبراً عن شعور زملائه من ضباط الاتحاديين الشباب [١] . هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن ماسبق هذه الأزمة من موقف مجلس المبعوثان بعناصره غير التركية ، وتضامنها ضد الاتحاديين ، تدعمها قلة واعية متسامحه من نواب الترك أنفسهم ، أحدث تبدلا فى موقف الاتحاديين فأصبحوا يخشون قوة العناصر الأخرى ، ولا يثقون بجدوى الدعوة إلى سياسة الجامعة العثمانية على أساس التسامح والحرية والديمقراطية ، خاصة إذا وجد على رأس الحكم شخصية قوية مثل كامل باشا ، لذلك غامروا حتى بسمعتهم الديمقراطية الحرة فى الداخل والخارج كى يتخلصوا منه مستندين على عواطف العناصر التركية التى عبأوا شعورها تعبئة قوية . ولم يعدم عمل الاتحاديين تأييداً من العرب ، فقد وصف شكرى غانم محاولة كامل باشا بأنها « إنقلاب فاشل » وقال إن التقصير فى دعم جمعية الاتحاد والترقى فى الظروف الحالية وهى تناضل فى سبيل الحريه وصيانة الدستور ، يعد ضربا من الإجرام . [٢]

غير أن العناصر غير التركية عامة والفئات المعتدلة من الشعب ، هذه التى كانت ترى فى كامل باشا الشخص النزيه الحيادى الذى يكفل قيام الإصلاح وتجنيب البلاد التفكك الداخلى والخطر الخارجى، فإنها لم تر فى هذه الحركة إلا خطراً على الحياة الدستورية الصحيحة وبادرة تسلط حقيقى لم تكن هذه العناصر تتصور أن يحدث فى عهد الحرية الجديد مثلها ، فتحقق ماكانت

P. 399.

(١) A. Mandelstam — Ibid, P. 18.

(٢) Corresp. d'Orient — 2ème Année, No. 11, P. 326.

تخشاه وما عبر عنه أحد نواب الألبان مفيد بك ، فى الجلسة التى شن فيها حسين جاهد هجومه الشديد على كامل باشا ، بتساؤله « هل بقاء الوزارة أو سقوطها موقوف على رضا شخص ؟ وهل الوزارة ألعوبة أطفال تعزل وتؤيد كما يشاء بعض النواب ؟ » [١] .

لذلك فان الصراع اشتد بعد ذهاب كامل باشا من الحكم ، بين الاتحاديين وخصومهم من النواب الأحرار [٢] وغيرهم من نواب العناصر الأخرى وأخذت صحف المعارضة التركية وغير التركية ، كجرائد أقدام واستقلال وغيرها تشن هجوما دعا كسا على جمعية الاتحاد والترقى وتتهمها بالاستبداد والدكتاتورية المقنعة التى تفرضها على أداة الحكم ، ووقف العنصر العربى بعيداً ، فى الظاهر ، عن هذا الصراع ، متخذاً موقف الحياد ، بل داوم الزعماء المعروفون إلى ذلك الوقت مثل رفيق بك العظم وعبد الحميد الزهراوى والأمير محمد أرسلان وغيرهم على تأييد الاتحاديين ، بالرغم من ظهور علائم الصراع بين العرب والترك ، وخروج كثير من الجرائد التركية تحمل مقالات تشتد فيها على العنصر العربى ، تتهم رجاله فيها بالبعد عن الدستور ، والرغبة فى تسنم الوظائف واستخلاصها من الترك ، وطمعهم فى الخلافة ، وتضرب على نغمة التفريق بين المسيحيين والمسلمين من العرب ، متهمة الأولين بأنهم ليسوا عربا وإنما ادعاؤهم هذا كى يدافع النواب العرب عنهم فى مجلس النواب بينما هؤلاء يهزأون بدعواهم هذه ، مع أن المسيحيين من شرف المحتد مايغنيهم عن

(١) كان كلامه هذا حينئذ كالسهم أصاب حسين جاهد ، فاندفع يريد الهجوم هوومؤيدوه على خصمه وكادت تنشب معركة فى داخل المجلس لولا أن فرق العاقلون بين الطرفين .
(الاهرام — عدد ٩٣٦٨ ، ١١ — ١ — ١٩٠٩)

(٢) ازداد نفوذ حزب الاحرار بعد اسقاط وزارة كامل باشا ازديادا قويا فقفز عدد أعضائه من النواب من ٨ الى ٥٠ فى فترة قصيرة ، واستمرت قوته فى ازدياد يوما بعد يوم لازدياد انتشار الافكار الرامية الى اللامركزية ولازدياد السخط على الاتحاديين .
(الاهرام — ٩٤٢٣ ، ١٦ — ٣ — ١٩٠٩ ص ١)

الانتماء للعنصر العربي . . . وهكذا . . . »[١]. ولم يكتف الأتراك بما يكتبونه في جرائدهم بل كانوا يرسلون مقالات كهذه إلى الأهرام والمفيد وغيرهما من الجرائد المصرية والسورية . ومع ذلك كان سعي السياسيين العرب حينذاك بكل جهد وإخلاص إلى سياسة الوفاق وذلك مايشير إليه رفيق بك العظم إذ يقول بأن الناس يلغطون بمايسمونه مسألة العرب والترك وتظهر علامات الكدر على أسارير الوجوه بما يشاع عن تطرف بعض الاتحاديين في الاعتقاد السيء بالأمة العربية من جهة والتظاهر بمبدأ القومية من جهة أخرى . . ، « كل هذه ظنون لم تبلغ مبلغ الحقيقة ، وحكم لم يان بعد أن يسجل على إخواننا الترك حتى لو صح ما ينسب من المقاصد والأعمال إلى بعض أفراد جمعية الاتحاد والترقي . . . وأنه لاريب أن في الأمر سوء تفاهم واقع بين العرب وبعض أفراد الجمعية من الغلاة في حب الجنسية التركية . . . »[٢]

الحق أن الاتحاديين قد لقوا من الألبان والأغريق وحتى من الأرمن، منذ الأشهر الأولى للثورة ، معارضة لم يكونوا يتصورونها على صفحات جرائدهم : « برودوس » ، «نيولوغوس» ، «سربستي» و «عثمانلي» وغيرها[٣] وفي شخص نواب منهم مثل ووروتاكس[٤] ، مفيد بك وعلي كمال بك وإسماعيل كمال بك وزهراب افندي وكوزميدي بك وغيرهم ، في حين أن النواب العرب لم يظهر لهم صوت مسموع في مجلس المبعوثان خلال الدورة الأولى من جلسات مجلس المبعوثان ، ولم تأخذ معارضتهم طريقها إلى الظهور خارجه .

---

(١) الهرام — ٩٤٢٢، ١٥ — ٣ — ١٩٠٩، ٩٤٢٤، ١٧ — ٣ — ١٩٠٩، ٩٤٢٦، ١٩ —٣— سنة ١٩٠٩، ص ١

(٢) الاهرام — ٩٤٢٢، ١٥ — ٣ — ١٩٠٩ من مقال بقلم رفيق بك العظم .

(٣) Nicolaides — Ibid, P. 129.

(٤) الاهرام — ٩٤٤١، ٧ — ٤ — ١٩٠٩، هدد ووروتاكس الارمنى بمناسبة بحث قانون الصحافة انه ارسل فى العهد الحميدى الى تركيا ٦٠ قنبلة، وأنه الآن يعد القنبلة ٦١ لمن يتجرأ على مس حرية الصحافة .

لم تقتصر الحملة ضد الاتحاديين ، بعد إسقاط وزارة كامل باشا ، على صحف المعارضة المتكلمة باسم حزب الأحرار والعناصر غير التركية ، بل نافسها في ذلك المتدينون من الترك بصورة خاصة فقد وقر في نفوس طبقة رجال الدين الصغرى — الذين أسسوا جمعية باسم « اتحاد محمدي » برياسة أحد الشيوخ المتعطلين ويدعى « درويش وحدتي » ، أنشأت جريدة باسم «وولقان» تتكلم باسمها — أن الإسلام أصبح مهدداً بالفناء ، وأعلنوا أن جماعة تركيا الفتاة ليسوا سوى رهط من الملحدين والماسون ، وأنهم سائرون بالدولة والإسلام في طريق الاضمحلال ، وهكذا اجتمع الأحرار ورجال الدين من صوفية وخوجات ، على غاية مشتركة هي إسقاط جمعية الاتحاد والترقي عن الحكم ولم يكن عبد الحميد إلا ليشجع مثل هذه الحركة كي يستعيد سلطته ونفوذه السابقين[١] ، واستغلت الفئات الرجعية هذه النقمة العامة على الاتحاديين فغررت بضباط الألايلية (الخارجين من الصف) المستائين من هؤلاء لشروعهم في تسريحهم واستبدالهم بضباط من خريجي المدارس الحربية وأوهمت الجنود بأن الشريعة قد قضي عليها ، وأن ضباطهم الجدد ملاحدة لايؤمنون بالله ، وزاد في النقمة العامة مقتل الصحفي الحر حسين فهمي ، رئيس تحرير جريدة « سربستي » ، المعارضة ، وعضو حزب الأحرار ، وكان يهاجم الاتحاديين بعنف وحرارة على صفحات جريدته ، وقد حامت الشبهة حول جمعية الاتحاد والترقي في مقتله . وهكذا لم يحل ١٣ نيسان ، أبريل ١٩٠٩ حتى شهدت العاصمة ثورة مضادة قام بها الجند تدعمهم طبقة رجال الدين ومظاهراتهم يطالبون بسقوط مجلس الوزراء ، واستبعاد بعض النواب ، وإعادة ضباط الصف إلى وظائفهم وتطبيق الشريعة تطبيقاً كاملاً[٢] .

---

(١) A. Mandelstam — Ibid, P. 18-19.

(٢) عثمان نورى — المصدر السابق ج ٣ ، ص ١١٨١ ، احمد عزت الاعظمى — المصدر السابق ج ١ ، ص ٨٤ .
Nicolaides — Ibid, P. 120-121 ; Memoirs of Ism. Kém.

استقالت وزارة حلمى باشا وخلفتها وزارة توفيق باشا ، وفر زعماء الاتحاديين ومعظم نوابهم المغضوب عليهم وضباطهم بعد أن قتل عدد منهم من الآستانة ، وراح النائب العربى الأمير محمد أرسلان ، نائب اللاذقية ، ضحية شبهه لحسين جاهد[1] . واجتمع مجلس المبعوثان بمن بقى من أعضائه فى العاصمة وتزعمهم النائب الألبانى اسماعيل كمال بك الذى انتخب رئيساً له ، والتف حوله نواب العناصر غير التركية والمعارضون من نواب الترك ، واندمجت الكتل المعارضة التالية : حزب الأحرار ، نواب الأرمن ، نواب الألبان ، واليونان والبلغار . . . ألخ ، مع المتخلفين من نواب جمعية الاتحاد والترقى ، والأحزاب غير المجلسية كالجمعية الأرمنية والجمعية اليونانية والحزب الديمقراطى والنادى الألبانى والنادى الكردى والنادى البلغارى فى تجمع عام باسم «جمعية الاتحاد العثمانى . . «Comité de L'Union Ottomane» وقد دعمت هذا التجمع جرائد : إقدام ، صباح ، ترجمان حقيقت ، ميزان ، ينى غازته ، عثمانلى ، سربستى ، وكان هدف هذا التنظيم التمسك بالدستور والدفاع عنه[2] .

أما النواب العرب فقد أظهروا ، أثر هذه الثورة ، منتهى الحكمة ، واتفقوا على ترك التحزب أمام الخطر الذى قد يتهدد الدستور ، ودخلوا فى « الاتحاد العثمانى » الذى انضمت إليه أيضاجمعية العلماء ، وأذاعت منشوراً طمأنت فيه النواب الذين عزموا على الاستقالة خوفا من عودة الاستبداد ، وأعلنت أن الحكومة الدستورية الشورية موافقة لأحكام الشرع الشريف ،

P. 329.

(١) الاهرام – ٩٤٥٢ ، ٢٢ – ٤ – ١٩٠٩ ، ص ١ .

(٢) Rev. du Monde Musulman — Vol. VII (Avril 1909) No. 4, P. 460.

وأن الجمعية عزمت عزماً أكيداً على مظاهرة المبعوثين للمحافظة على الحكومة الدستورية المشروعة . ووقف إسماعيل كمال بك ، النائب الألبانى ، فى مجلس المبعوثان وقال : « إننا كنا نختلف على التفاصيل ، واليوم نتحد على الأساس والجوهر » يريد بذلك أن يطمئن نواب الاتحاد والترقى . ولما وقف وزير المعارف وقال : « أما الدستور فإن الوزارة تقف على حفظه آخر نقطة من دمها فلا تخافوا عليه من الحكومة » ، قامت ضجة كبرى فى قاعة المجلس ، وقاطعه نافع باشا الجابرى مبعوث حلب بقوله : « نحن بفضل قوة الأمة لانخاف أحداً ، ولانخاف شيئاً فاسحب كلمة : لاتخافوا . . » فسحبها واعتذر[1] .

واضح إذا أن الحركة لم تكن لادستورية صرف[2] ولم تستهدف العودة إلى نظام الحكم المطلق القديم بالرغم من وجود بعض العناصر الرجعية فيها وهى من التى لعبت بها أصابع السلطان ، بل كانت موجهة ضد جمعية الاتحاد والترقى ، واستبدادها الذى حل محل استبداد عبد الحميد ، كما كان مفهوما لدى الأوساط الواعية . وحتى عبد الحميد لم يبد رغبة ظاهرة فى استغلال

---

(١) الاهرام – ٩٤٥٣ ، ٢٣ – ٤ – ١٩٠٩ ، ص ١ .

(٢) ان الدكتاتورية التى فرضتها جمعية الاتحاد والترقى على الحكومة ومجلس المبعوثان ، بعد اسقاط حكومة كامل باشا ، ولجوءها الى الاغتيالات السياسية ، كان له أثر كبير فى نقمة الاحرار عليها ، وقد عبر الرأى العام عن سخطه على سلوكها ، قبيل الثورة المضادة ببضعة أيام ، بالموكب الهائل المنقطع النظير الذى رافق جنازة الصحفى حسين فهمى الذى اتهمت الجمعية باغتياله . قال اسماعيل بك فى مذكراته ، ان الآستانة بأجمعها قامت تشيع الجثمان وتظهر سخطها على الجناة وان هذا القيام كان بمثابة احتجاج صارخ على أعمالها ، وأنه قد صادف مرور الصدر الاعظم ((حلمى باشا)) من الشارع أثناء سير الموكب ، وأنه قد انتظر أن يفسح له الطريق ، وما أن شعرت الجماهير بوجوده حتى أخذت تصيح ((الموت له)) . ولو لم يقف صاحب المذكرات أمام سيارته ويدعو الجماهير الى الهدوء لكانوا فتكوا به
Memoirs of Ism. Kém., P. 329-330.

وذكر الضابط التركى عثمان نورى فى كتابه ((عبد الحميد ودور سلطنتى)) ان عدد من شيعوا جنازة حسين فهمى بلغ ((٣٠)) الفا تقريبا .

هذه الثورة للقضاء على الدستور[١] ، فقد روى إسماعيل كمال بك فى مذكراته أن السلطان أقسم له بالرسول والقرآن بأنه إذا جاء الشعب إليه الآن وارتمى على قدميه يطالب منه الاضطلاع بالسلطة المطلقة ، فسوف لا يقبل لأنه يعتقد أن النظام الدستورى هو الجهد الأخير لانقاذ الدولة ، فإذا سقط هذا النظام آلت الدولة إلى الزوال[٢]. ومع كل ذلك هاجم رفيق بك العظم هذه الحركة وما دعاه بحزب التقهقر الذى قال أنه قام بها وتساءل عما طرأ على الشرع من تغيير فى عهد الاتحاديين وهل كان ثمة ما يوجب الكفر بحكومتهم «ألم تنقل السلطة من يد الفرد إلى أيدى الجماعات ، التى طبقت القانون الأساسى على أصول الشرع الإسلامى ؟ »[٣] .

إلا أن الأمر لم يدم للمعارضة فى حكم البلاد وقام جيش سلانيك الذى يسيطر عليه الاتحاد ديون يستعد للقضاء على الثورة المضادة ، واجتمع النواب الاتحاديون الهاربون من الآستانة فى سان استيفانو ، وتقدم الجيش نحو الآستانة بقيادة الجنرال محمود شوكت باشا ، وبمقدار ما كان الجيش يتقدم نحوها كان النواب المتخلفون من الاتحاديين يهربون منها ليلتحقوا بسان استيفانو . ولما دخل جيش محمود شوكت العاصمة أسقط مجلس سان استيفانو عبد الحميد بعد أن صدرت فتوى شيخ الإسلام بخلعه ، ونصب أخوه محمد رشاد باسم (محمد الخامس) على العرش بدلا منه ، وأعلنت الأحكام العرفية وقلصت حرية الصحافة والاجتماعات ودام ذلك إلى أجل غير مسمى ، وبدأت المحكمة العسكرية تعمل بانتظام وأصدرت أحكام الإعدام على الأحرار والرجعيين معا وبعض المشايخ والمتمشيخين للسياسة ، لا للدين ، كما قال

(١) من المحتمل أن يكون قد لعب بالخفاء لتدبير الثورة المضادة فقد ادعى الاتحاديون بانهم وجدوا فى قصر يلدز وثائق تدينه وانه وزع الاموال على الذين هيأوا الثورة .

(٢) Memoirs of Ism Kémal, P. 341.

(٣) الاهرام — ٩٤٥٣ ، ٢٣ — ٤ — ١٩٠٩ .

محمد كرد على فى كتابه « خطط الشام »[١] ، وعملت الجمعية على التخلص من خصومها بهذه الطريقة قاصدة بذلك القضاء على كل معارضة لها فى المجلس وخارجه ، و نفت كثيراً من الشخصيات التى اعتبرتها خطراً على العهد الجديد إلى اليمن والحجاز[٢] ، إنما لم يصب العرب شيء من رشاش هذه التدابير لوقوفهم من أعمال الثورة المضادة على الحياد ، فلم يثبت على أحد من سياسييهم الاشتراك فى تحضير الثورة ولا فى تنفيذها ، ولو أن الاتحاديين جاروا على النائب يوسف بك شتوان بنفيه مع من نفوهم من الترك ، غير أنهم أعادوه فيما بعد إلى المجلس . صحيح أن عدد من دخل من العرب فى جمعية « اتحاد محمدى » كان كبيراً ، قدرهم محمد كرد على فى كتابه « خطط الشام » (ص ١٢٠) بما يقارب سبعين ألفا فى دمشق ، « إنما دخلوها ، كما قال ، عن سلامة نية لأنهم أحبوا إسمها » ، إلا أنهم لم يكونوا ضد الدستور ولا ضد حكم المشروطية . بل أكثر من ذلك كان بطل الزحف على الآستانة عراقيا ، وكثير من العرب أمثال البكباشى عزيز على المصرى وغيره من الضباط ، كانوا مشاركين للجيش الزاحف ومتحمسين للقضاء على الحكم المضاد للاتحاديين[٣] فى الآستانة لأنهم من جهة كانوا لا يزالون إتحاديين ، ومن جهة أخرى أوهموا بأن الدستور أصبح فى خطر من الرجعية .

كان للحركة الرجعية نتائج هامة على أذهان الشبيبة التركية وعلى سلوك ضباط الجيش التركى ، ذلك أن الاتحاديين منهم باتت تغلى نفوسهم ضد خصوم الجمعية ، وقد روى إسماعيل كمال بك عن واحد منهم صادفه فى الخارج إنه أعرب له عن أسفه وأسف زملائه البالغ عددهم سبعة آلاف ضابط

(١) محمد كرد على — خطط الشام ، ج ٣ ، ص ١٢٠ .

(٢) بلغ عدد من نفتهم « ١٥٠٠ » شخص تقريبا .
A. Fua — Ibid, P. 92-93.

(٣) مذكرات جمال باشا ، ص ٩٦ .

لكونهم تركوا إلى الجند مهمة الدفاع عن الثورة ولم يتسن لهم أن يعيشوا مع الشعب ذكرى مذبحة لاينسونها طيلة حياتهم ، ولما قال له إسماعيل كال بك أن الشعب لايزال فى متناول يدهم كى ينقضوا عليه لارواء غليلهم إلى سفك الدماء ، أجاب بأنهم على أتم التصميم للقيام بمثل هذا العمل لدى أول فرصة سانحة [١] . وقد يبدو هذا القول مبالغا فيه لصدوره عن خصم ، ولكن مايؤيد قولنا فى كونه قد تكرر مثيله من ضباط الاتحاديين الذين هالهم فيما بعد مافرضه عليهم قائد الجيش محمود شوكت باشا من وجوب عدم التدخل فى السياسة وخروجهم من جمعية الاتحاد والترقى ، فاستقال مئات منهم من الجيش دفعة واحدة ، و « صرح أحدهم فى مجتمع عام ووافق سامعوه على تصريحه بأن الدم الذى سفك غير كاف وأنه يجب سفك دماء كثيرة حتى يفتح فى وجه البلاد طريق النجاح والترقى » [٢] .

أما نتائج الحركة على السياسيين من أعضاء جمعية الاتحاد والترقى فقد كان ممزوجا بالحذر من نقمة الشعب ونقمة العناصر الدينية والعرقية وبالميل إلى التشديد فى معاملة الأحزاب المعارضة والوقوف أمام كل حركة ترمى إلى إتاحة الفرصة لنمو المؤسسات القومية للعناصر الأخرى .

الحق يقال أن فترة حكم الاتحاديين السابقة لم تخل من بعض الأعمال الجليلة ، ذلك أن مجلس المبعوثان قد عمل جاهداً على سن القوانين التى تمنح الحريات للشعب وتطهر الإدارة ، وتجعل من الدولة العثمانية دولة حديثة تسير على غرار الممالك الأوربية الراقية ، وتمتعت بفترة من الحرية التامة ، لكنها كانت فترة قصيرة سرعان ما انتهت بقيام الثورة المضادة . وشهدت البلاد فى ظل حكمهم انبعاثا للآداب التركية والمسرح التركى ، وللآداب وفنون

(١) Memoirs of Ism. Kém., P. 329-330.

(٢) الاهرام — ٩٦٥٣ ، ١٤ — ١٢ — ١٩٠٩ ص ١ .

بقية العناصر ، وازدهرت بعد أن كانت مخنوقة الصوت فى عهد الاستبداد ، وعمل الاتحاديون على تحرير الحياة الاجتماعية والقضائية من ربقة التعصب الدينى ، لا لأن الدين الإسلامى لا يتلاءم مع العهد الجديد ، بل لأن القائمين عليه ، كالصوفتية والخوجات ، كانوا يتمتعون ببعض النفوذ ، ويشكلون عائقا أمام حرية الفكر ونمو الحياة الاجتماعية نموا حراً ، وأمام انعتاق وتحرير المرأة ، التى تولى الاتحاديون الوصاية عليها [١] .

أما التعديلات التى أجراها الاتحاديون على القانون الأساسى فكانت حقيقة ترمى إلى إرساء قواعد حياة برلمانية تضاهى أرقى مافى بلاد الغرب من نظم دستورية حرة ، إنما لم يتقيدوا بكثير منها عند التطبيق كما سنرى فى الفصل القادم ، وهذه هى :

تعديل مواد دستور ١٨٧٦ [٢]

وقد أجريت قبيل الانقلاب المضاد (١٣ إبريل ١٩٠٩) وبعده ، وصودق عليها من السلطان فى ٢٨ آب ، أغسطس ١٩٠٩ :

المواد ٧ ، ٢٧ : بينما كان للسلطان قبل التعديل حق تعيين وإقالة جميع الوزراء لم يعطه التعديل سوى حق تعيين الصدر الأعظم وشيخ الاسلام ، أما الوزراء فيختارهم الصدر الأعظم ويصدق السلطان على تسميتهم .

(١) A. Mandelstam — Ibid, P. 20-23.

(٢) لم يكن أحد من الشبان المتحررين يتجاسر على الخروج برفقة احدى قريباته سواء كانت زوجته أو شقيقته والا انقض عليهما المدافعون عن الشريعة وأساؤوا معاملتهما .

(٣) A. Mandelstam — Ibid, P. 25-27.

المواد ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ المتعلقة بالولايات تراجع فى آخر الرسالة مع مواد الدستور .

المادة ٤٣ : أصبح للمجلسين : الأعيان والمبعوثين، الحق أن يجتمعا بدون دعوة من السلطان بينما لم يكن باستطاعتهما فيما سبق ، أن يفعلا ذلك إلا بدعوة منه .

المادة ٤٤ : بينما لم يكن ، فى السابق ، لأحد غير السلطان الحق فى دعوة المجلس العمومى (أى مجلس المبعوثين ومجلس الأعيـان مجتمعين) لدورة استثنائية أو تقصير اجتماعه أو مد أجل إنعقاده ، أصبح هذا الحق فى يد الأكثرية البرلمانية المطلقة أيضا، ماعدا تقصير مدة الاجتماع التى ألغيت بتاتا.

المادة ٧٧ : كما فقد السلطان حق تعيين رئيس مجلس المبعوثين من بين الثلاثة ذوات من المبعوثين الذين ينتخبهم هذا المجلس ، بل اقتضى التعديل أن يكتفى المجلس بأعلام الحضرة السلطانية بأسماء الرئيس ونائبيه المنتخبين .

المادة ٥٣ : اقتضى التعديل الجديد أن يكون لكل وزير أو عضو أعيان أو مبعوث حق إقتراح سن القوانين وتقديم المشروعات بينما حصر الدستور قبل تعديله هذا الحق بهيئة النظار ، ولم يترك لمجلس المبعوثين والأعيان سوى الحق بأن يطلبا تجديد قانون ما ، أو تغيير القوانين الموجودة ، وحينئذ يستأذن بذلك من الحضرة السلطانية بواسطة الصدر الأعظم فإن سمحت كان به وإلا فلا .

المادة ٥٤ : قبل التعديل لم يكن لمشاريع القوانين التى يصدق عليها مجلس المبعوثين ثم مجلس الأعيان أن تصبح دستوراً للعمل إلا بعد تصديق السلطان عليها ، أما التعديل فقد نص على أن مشاريع القوانين يجب أن تصدق أو تعاد إلى مجلس المبعوثين لإعادة النظر فيها ، فى مدى شهرين ،وفى حالة إعادتها غير مصدقة لا يكون الاقتراع عليها صحيحا إلا إذا استوفى أكثرية الثلثين . لكن الدستور سكت عن حالة رفض السلطان مرة ثانية التصديق عليها .

المادة ٣٠ : بينما كان الدستور قبل التعديل قد نص بعبارات عامة على

مسئولية النظار عن الأحوال والإجراءات المتعلقة بمأموريتهم،دون الإشارة إلى شىء من العقوبات بحقهم ، إلا أن التعديل الجديد قد نص على مسئولية النظار متضامنين ، أمام مجلس المبعوثين ، فيما يخص السياسة العامة للحكومة ، أما فيما يختص بوظائف وصلاحيات كل ناظـــر بما يتعلق بنظارته فالمسئولية فردية .

المادة ٣٨ : إذا صوت المجلس بسحب الثقة من أحد النظار لا يجبر على الاستقالة أحد آخر سوى الوزير صاحب العلاقة . أما إذا صوت بحجب الثقة عن الصدر الأعظم وجب استقالة مجلس النظار برمته .

المادة ٣٥: اقتضى التعديل الجديد أيضاً أن يحرم السلطان من حق حل مجلس المبعوثين فى حالة خلافه مع مجلس النظار وكان هذا الحق مطلقا دون قيد أو شرط فى السابق . أما الآن فلم يعد بإستطاعة السلطان أن يحل المجلس إلا فى حالة واحدة ، محددة بدقة ، أى حينما يختلف مجلس المبعوثين ويرفض الخضوع لقرار هذا الأخير، ويستقيل، ثم يتبنى مجلس النظار الجديد وجهة نظر سلفه، عندئذ فقط يستطيع السلطان حل المجلس،ولـكن بعد موافقة مجلس الأعيان مع تحديد مدة ثلاثة أشهر لإجراء إنتخابات جديدة ، وقد اعتبر رجال تركيا الفتاة هذه المادة حجر الزاوية فى البناء البرلمانى العثمانى .

أزمة تعيين أعضاء مجلس الأعيان

المادة ٦٠ : كان الدستور قبل إنقلاب ١٩٠٨ ينص فى هذه المادة على أن رئيس وأعضاء هيئة الأعيان يعينهم حضرة السلطان رأسا ولا يتجاوز عددهم ثلث هيئة المبعوثين [1] . أما التعديل الجديد فقد تناول تأييد جعلهم

---

(١) نصت المادة ٦١ على أن من يعين بصفة عضو فى هيئة الاعيـان يجب أن يكون قد فعل ما يجعله أهلا للثقة العثمانية وسبقت له خدمات حسـنة مشهودة فى الدولة وأن لا تكون سنه دون أربعين سنة . كما نصت المادة ٦٢ أن مدة العضوية فى هيئة الاعيـان —

ثلث المبعوثين وأن يعين ثلثهم فقط من قبل السلطان لمدى الحياة أما الثلثان الباقيان منهم فينتخبون من قبل المبعوثين لمدة تسع سنوات فقط [١] .

إلا أن الداماد[٢] فريد باشا عضو الأعيان (وهو غير فريد باشا الألباني) قد قدم إقتراحاً إلى مجلس الأعيان فيما بعد ، أي في الشهر الثاني من عام ١٩١٠ وبعد مضي تسعة أشهر على الثورة المضادة ، أثار ضجة هائلة في الأوساط العثمانية وخاصة منهم العناصر غير التركية . فقد كان الاقتراح الذي قدمه الدماد يقول بوجوب الرجوع إلى نص المادة (٦٠) الأصلي في الدستور قبل تعديله ، أي أن يبقى للسلطان حق تعيين كافة أعضاء مجلس الأعيان ، وقد قيل بأن الداماد كان مدفوعا إلى هذا العمل من قبل ولي العهد البرنس يوسف عز الدين ابن جلالة السلطان محمد الخامس[٣] ، إذ كان مشروعه يهدف إلى الدفاع عن حقوق السلطان ، لا بكونه سلطانا للعثمانيين وحسب ، بل أيضا بصفته خليفة على ٣٠٠ مليون مسلم وقد خلق ليأمر فيطاع ، لا لكي يطيع فهو يرى أن طريقة تعيين مجلس الأعيان بالانتخاب بدلا من تعيينهم من قبل السلطان مجحف بمقام السلطنة ، كما يرى إلى جانب ذلك أنه مضر ضررا كبيراً بالسلطنة مشيراً بالتنويه والتلميح إلى الضرر الذي يلحق العنصر الحاكم ، لذلك اشتبه بكونه يخدم جهة أخرى معينة .

كان الداماد فريد باشا يرى أن مبدأ سلطة الأمة لا يمكن تطبيقه في مملكة

— هي مدى الحياة وتوجه هذه المأمورية لمن هو أهل لها من معزولي الوكلاء والولاة والمشيرين وقضاة العسكر والسفراء والبطاركة ورؤساء الحاخامية والفرقاء البرية والبحرية ولغيرهم من الذوات الحاصلين على الصفات المطلوبة . أما من يعين من أعضاء هيئة الاعيان لاحدى مأموريات الدولة بطلبه فتسقط عنه صفة العضوية . ولقد حاز على عضوية الاعيان من العرب سليمان البستاني والشريف علي حيدر وخليل حمادة باشا بعد اخراجه من الوزارة ، وعبد الحميد الزهراوي وعبد الرحمن بك يوسف وغيرهم .

(١) الاهرام — ٩٥٩٤ ، ٥/١٠/١٩٠٩ .

(٢) الداماد — كلمة تركية تعني « صهر » وتطلق لقبا على كل شخص تزوج احدى بنات أو شقيقات السلاطين .

(٣) A. Mandelstam — Ibid, P. 27.

متعددة العناصر كالمملكة التركية ، لأن ذلك يؤدي حتما إلى تفكك السلطنة واندثارها ، من أجل هذا يجب أن يكون ثمة توازن بين سلطة مجلس المبعوثان والقوة الإجرائية من جهة ومجلس الأعيان ومقام السلطنة من جهة أخرى وهذا الاقتراح إذا أخذ بنظر الاعتبار وجرى قبوله يؤمن هذا التوازن .

ما أن عرض الاقتراح على مجلس الأعيان حتى انبرى رئيس المجلس فريد باشا الألباني ، آخر صدر أعظم في العهد المطلق ، إلى نقده وتجريحه ، إلا أن الهجوم العنيف جاءه من العضو موسى كاظم ، شيخ الإسلام السابق ، وكانت حجته أن سلطة الأمة متفقة مع كتاب الله وسنة رسوله ، وأن الرسول نفسه لم يحد قط عن الشرع الذي كان بمثابة القانون للمجتمع الإسلامي ، فهل يمكن والحالة هذه الزعم بأن لخليفته الحق على رعيته بالطاعة العمياء غير المشروطة؟ بهذه العبارات فصل شيخ الإسلام السابق في موضوع الاقتراح . عندها رفض المجلس على الأثر حتى الخوض في مناقشته فرفض الاقتراح بالإجماع تقريبا[١] .

لم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل بدأت الصحافة العثمانية وخاصة منها الجرائد غير التركية ، تخوض في الموضوع فحدثت ضجة كبيرة شغلت الصحافة عشرة أيام ، وأخذت الصحف تعطي هذا العمل تفسيرات شتى ذهب بعضها إلى أن المشروع ضربة موجهة للدستور في مصلحة السلطان ، وذهب بعضها الآخر إلى أن الداماد ولو أنه قريب العائلة المالكة ، لم يكن يقصد من مشروعه سوى الدفاع عن حق العنصر الحاكم ، بل ذهبت الأهرام إلى حد القول أن الداماد من المنتمين إلى جمعية الاتحاد والترقي ، وفندت مشروعه بقولها أن قصده هو الدفاع عن السلطان لا بصفته سلطانا بل بكونه يمثل العنصر الأكبر في الدولة فإذا نزعت منه سلطة تعيين أعضاء مجلس الأعيان ، ووضعت في أيدي أعضاء مجلس المبعوثان ، وقسم كبير منهم يختلف دينا ولغة عن العنصر التركي ، عندئذ يفقد هذا العنصر أولويته وسيطرته وتنتقل هذه السيطرة من العنصر

---

(١) A. Mandelstam — Ibid, P. 27.

الحاكم إلى العناصر الأخرى[٢] ، وكان مما يزيد الشبهة بالاتحاديين أن هذه الحركة صدرت فى عهد سلطان ضعيف كمحمد الخامس الذى يستطيع الاتحاديون السيطرة عليه بسهولة .

ومما أثار الشك فى نفوس العناصر الأخرى أن الداماد كان من الرجال الذين حاربوا عهد الإستبداد الحميدى ، وكان شخصية محترمة يقدرها الجميع، الخصوم قبل الأصدقاء[١] ، واستغربت أن يعمد الرجل ، الذى لم يخف مبادئه الحرة فى وجه عبد الحميد إلى مثل هذا السلوك فى عهد الدستور ، إلا إذا كان فى خطوته هذه خدمة لجهة من الجهات . لذلك قاوم المسيحيون والعرب والأرمن والألبان والإغريق . . أفكار الدماد وتساءلوا فيما إذا كانت هذه الأفكار تنطبق على مبدأ المساواة ، وعما إذا كان الدستور ليس إلا ذرآ للرماد فى العيون ، وهل مثل هذه النزعات تؤول إلى اتحاد العناصر؟ كما ارتابوا كثيراً فى نوايا الاتحاديين وتساءلوا متعجبين لماذا لم ترفع جريدة « طنين » صوتها ، وهى التى اعتادت أن تملأ الدنيا صراخا إذا حدث شيء لا يرضى عنه الاتحاديون ، ولم يحرك مديرها حسين جاهد قلمه بكلمة واحدة ضدها ؟ بينما وقفت بقية الصحف من هذه الفكرة موقف المعارضة والشجب والتجريح ، وليس ذلك فقط بل أن بوادر الانتصار لاقتراح الداماد لم تخل منها بعض الصحف العنصرية التركية[٣] فكان لهذا الموقف أثره السيء فى الأوساط غير التركية ، مما زاد فى شعور السخط على الاتحاديين ، والنفور من سياستهم الملتوية ، وسينضم هذا السبب إلى الأسباب الكثيرة الأخرى الموجبة للاستياء ، وسيساهم فى تطور العلاقات بين الترك والعرب وبقية العناصر من سيء إلى أسوأ .

---

(١) الاهرام — ٩٧١٦ ، ١٩١٠/٣/١ .

(٢) Corresp. d'Orient — Ibid, P. 235.

(٣) الاهرام — ٩٧١٣ ، ١٩١٠/٢/٢٥ .

الفصل الثالث

نضال العرب ضد تسلط الاتحاديين

كان أثر الانقلاب المضاد على الاتحاديين واضحا ، إذ علمتهم التجربة أن بقاءهم خارج الحكم تماما ، والاكتفاء بدور الرقباء عليه ، خطر على جمعيتهم فاتجهوا إلى الاضطلاع بشطر كبير من مسؤولياته . صحيح أنهم وضعوا على رأس الصدارة العظمى شخصيات كبيرة محنكة من غير حزبهم كحلمى باشا ، ثم حق باشا ثم محمد سعيد باشا بالتوالى ، بغية الاستفادة من تمرسهم بأعمال الدولة فى العهد الحميدى ، ومن مقدرتهم وكفاءتهم ، غير أن الدور الحقيقى لم يكن فى يد الصدور العظام ، بل حرصوا أن يكون فى يد الوزراء الذين انتقوهم من ألمع شخصيات جمعية الاتحاد والترقى ، كطلعت بك وجاويد بك وخليل بك وإسماعيل حقى بابان بك . . . وجعلوا من السلطان محمد رشاد مجرد عاهل دستورى يملك ولا يحكم[١] . وبعد أن ظهرت منهم ، أثر إعلان الدستور ، ميول قوية نحو العلمانية ، وكان قسم منهم ماسونيين[٢] ، وإذ شعروا بأن الإسلام لايزال قويا ، تظاهروا بالميل إلى الجامعة الإسلامية[٣] ، فقد كتبت جريدة طنين الناطقة باسمهم فى العدد ٢٩١ فى ١٠٩٩/٦/٢٩ : « إن الدولة العثمانية ترتكز على أساسين : الدين والجيش . . . لذا يجب أخذهما بنظر الاعتبار لدى كل خطوة إصلاحية . . . لأن حكومتنا ليست سلطنة فقط بل هى أسمى

---

(١) A. Mandelstam — Ibid, P. 24.

(٢) Albert Fua — Ibid, P.

(٣) جاء فى كتاب « تاريخ » لجمعية الدراسات التركية التاريخية أنهم كانوا يتأرجحون بين الاتجاه العلمانى والدينى وينقلبون كل آونة وأخرى بين أحضـــان الرابطة العثمانية والاسلامية والتركية الطورانية .

من ذلك ، هى خلافة وكل المسلمين . . . مرتبطون قلباً وروحاً بسدة الخلافة السامية ، فليكن شعار الدولة الجديد : كلنا للخليفة السلطان ، والسلطان — الخليفة للشعب والوطن والدستور والحرية »(١) . وعملا بهذه السياسة أضافوا على التعديلات التى أجراها مجلس المبعوثان على الدستور قبل الانقلاب المضاد ، ولما يصدق عليها السلطان ، تعديلات جديدة تقول بأن السلطان يتولى الدفاع عن الشريعة (المادة ٧) ، وأن القوانين ستكون مستندة على قواعد الشرع (المادة ١١٨) ، غير أنهم استصدروا من شيخ الإسلام بيانا بأن الحكومة الدستورية هى وحدها التى تنطبق على الشرع(٢) .

وبدعوى الحفاظ على العهد الدستورى وصيانته من كل عبث بمقدراته، منعوا صدور بعض الجرائد ، مبررين عملهم بأن حوادث ١٣ أبريل برهنت أن الدولة ليست مهيأة تمام التهيؤ للحرية المطلقة ، ولا يمكن أن تكون أكثر تسامحا ، بل أن ما تحتاج إليه هو الإدارة القوية الحازمة(٣) ، على أن لا تكون هذه الحالة إلا مؤقتة .

ولما كان قد حصل تدخل من رجال الجيش فى أمور السياسة قبل الثورة المضادة ، تدخلا لم يكن مرغوبا ، وإذ كان الجيش هو الذى قام بالانقلاب الأول ، وأحبط الانقلاب الثانى ، كثرت التقولات ، بعد دخول محمود شوكت باشا العاصمة ، بانتماء الجيش إلى جمعية الاتحاد والترقى ، عندئذ بادر محمود شوكت إلى إذاعة بيان ينفى ذلك ، ويحرم على ضباط الجيش التدخل فى السياسة ، أو الانتماء إلى أى حزب من الأحزاب ، وأن لا يكون لأحد غير رؤسائهم

---

(١) Rév. du Monde Musulm. — T. IX, (Sept. 1909), No. 9, P. 107.

(٢) A. Mandelstam — Ibid, P. 27.

(٣) Corresp. d'Orient — 2ème Année, (15/12/1909), P. 1025-1026.

العسكريين أى نفوذ أو تأثير عليهم ، تحت طائلة العقاب(١) . هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الشخصيات البارزة من ضباط الجيش الذين اشتركوا فى انقلاب ١٠ تموز ، يوليو ١٩٠٨ ، كانوا فى هذه الفترة ، بعد الانقلاب المضاد ، بعيدين عن مسرح السياسة ، ذلك أن « القول آغاسى » الرئيس الأول نيازى بك لزم قطعته ولم يبد منه أى تدخل فى أمور الدولة ، وصرح فى تموز يوليو ١٩٠٩ لأحد مراسلى الصحف بأنه لا دخل له فى السياسة ، وأنه عسكرى ولا يعرف شيئا غير الخدمة العسكرية(٢) ، والتحق كل من أنور بك وفتحى بك من أبطال الانقلاب الأول إلى وظيفتهما كملحقين عسكريين ، الأول فى برلين والثانى فى فيينا(٣) ، وصرح أنور بك لصحفى سويسرى بأن الأمة بعد ما بلغت ما تتمناه لم يبق له غرض فى السياسة وأنه ليس سوى ضابط بسيط فى خدمة أمته . كما أن الفريق محمود شوكت ، الذى كان يقوم قبل الثورة المضادة بوظيفة مفتش عام للفيالق الثلاثة الأول والثانى والثالث فى الآستانة وأدرنة وسلانيك ، قد صرح بأنه سيطالب بإحالته على التقاعد بعد تطهير العاصمة(٤) . إذا أضفنا إلى هذا أن الصدر الأعظم حسين حلمى باشا كان من الشخصيات المرموقة المحترمة المعروفة بالاعتدال والفهم ، خاصة فيما يتعلق بالقضايا العربية لأنه أمضى شطراً كبيراً من عمره والياً على اليمن

---

(١) عثمان نورى ـ المصدر السابق ، ح ، ص ١١٩٤ ـ ١١٩٥

(٢) الاهرام ـ عدد ٩٥١٧ ،١٩٠٩/٧/٧ ، استقال نيازى من الجيش ليعود مزارعا فى قريته بألبانيا فى سنة ١٩١١ .

(٣) Corresp. d'Orient — 2ème Année, (Févr. 1909), P. 268.

(٤) الاهرام ـ ٩٤٩٣ ، ١٩٠٩/٦/٩ ص ١ و ٩٦٦١ ، ١٩٠٩/٢/٢٢ ص ١ يظن بعض الكتاب العرب ان محمود شوكت عربى الاصـــل ، والواقع أنه ليس كذلك ، بل هو ابن سليمان أفندى فائق الشاعر المؤرخ التركى القوقاسى الاصل الذى كتب فى تاريخ بغداد ، وكان موظفا ومقيما فيها ، فولد له فى العراق أولاده محمود شوكت ، وخالد ومراد سليمان وحكمت سليمان .. المعروف ، والذى كان قد تولى رئاسة الوزارة فى العراق أثر انقــلاب بكر صدقى سنة ١٩٣٦ .

وكان أعرف الجميع بمشا كلها[١] ، وبمشا كل الولايات العربية ، وهو قد تربى تربية عربية برعاية عزت باشا العابد ويعرف العربية معرفة طيبة ويحبه العرب ، وأن وزير الداخلية فريد باشا ، آخر صدر أعظم فى عهد الاستبداد الحميدى ، كان رجلا من الألبان ، جليل القدر ذا مقدرة فائقة ، ماضى العزم ، قوى الشكيمة ، مستقل الرأى ، وهو عدا ذلك لم يكن يميل إلى الاتحاديين ،[٢] وأن خليل باشا حمادة — وهو لبنانى الأصل ، ارتقى فى وظائف إدارة الجمارك بالاسكندرية ، وكان يشغل فى مصر منصب مديرية الأوقاف وعرف عنه إخلاصه لعمله وكفاءته — قد استدعى من مصر ، وسلمت إليه مقاليد وزارة الأوقاف[٣] ، إذاً لخيل للناس أن الإصلاح بدأ يسير سيره الطبيعى ، خاصة وأن محمود شوكت ، بما أصبح له من المكانة والنفوذ ، أخذ يستثير همة مجلس المبعوثان لإنجاز مشاريع القوانين بكل نشاط[٤] ، وأن الاتحاديين قد ظهروا بمظهر التساهل تجاه العناصر الأخرى من حيث اللغة القومية ، فأدخلوا على برنامج جمعيتهم السياسى بأن يكون التدريس فى المدارس الابتدائية بلغة الأقوام المحلية ، بعد أن كان باللغة التركية ، على أن يكون تدريس اللغة التركية إجباريا فى هذه المدارس ، وأن يسمح لكل عثمانى بفتح مدارس خاصة على أن تخضع

(١) المؤيد — العدد ٩٢٧٨ ، ١٩١١/١/٢١ ص ١ ع ٢ ، الاهرام — ١٠٦٩٤ ، ١٩١٣/٥/٧ و ١٠٧٠٢ ، ١٩١٣/٥/١٦ .

(٢) قيل بأن الفريق محمود شوكت هو الذى فرضه عليهم ليوازن نفوذهم فى مجلس الوزراء وهو قول يجب أن يؤخذ بتحفظ ، لان محمود شوكت وان يكن قد عرف عنه أنه من الشخصيات الحكيمة (كما شهد له به الفريق المتقاعد عزيز على المصرى باشا الذى عاصر الحوادث واشترك فيها) وانه كان من المعتدلين المخلصين للدولة بحيث كان يريد أن تسير الامور فى طريق الاصلاح الصحيح الذى يرضى جميع سكان الدولة فى نطاق الرابطة العثمانية الصحيحة ، الا أنه كان فى الوقت نفسه مخلصا لحزبه الاتحادى ، كما بين لى الاستاذ ساطع الحصرى ، لا يسير خلافا لما يتفق عليه الحزب ، فان كانت الدواعى تقضى بأن يكون فريد باشا فى الوزارة فهو شىء جرىء بموافقة جمعية الاتحاد والترقى ورضاها ، فقد تكون الجمعية قد اقتنعت بوجوب الاعتدال واتفق أعضاؤها على ذلك ، وتغلب رأى المعتدلين على رأى المتطرفين .

(٣) المؤيد — عدد ٥٧٣٠ ، ١٩٠٩/٤/١ ، ص ٤ ، ع ٦ ، والعدد ٥٨١٦ ، ١٩٠٩/٧/١٤ ص ٢ ، ع ١ .

(٤) الاهرام — العدد ٩٤٨٠ ، ١٩٠٩/٥/٢٥ .

لرقابة وتفتيش الدولة ، وأن تكون مصاريف تأسيس المدارس العامة الابتدائية على نفقة النواحى أو الجماعات التى تؤسسها ، وأن تدفع رواتب معلميها من قبل الميزانيات المحلية ، على أن تعتمد الدولة فى تربية النشء العثمانى السياسية والأهلية سياق التعليم الموحد أساساً لخطتها . أما المدارس الإعدادية والثانوية والعالية فتبقى التركية هى لغة التدريس فيها ، وتعلم اللغات المحلية فى المدارس الإعدادية ، وتكون المدارس الإعدادية والثانوية والعالية مفتوحة الأبواب لجميع أفراد التبعة العثمانية على السواء ، وتسوى نفقات تأسيسها والعناية بها من ميزانية الدولة (كما فى السابق) . كما التفت الاتحاديون إلى وجوب الإسراع فى تطبيق أصول « توسيع المأذونية » الإدارى ، فأدخلوا فى قرار التعديل نصاً يقضى بأن تشرع القوانين الخاصة بتطبيق هذا الأصول وأن يجرى الاهتمام بتشكيلات النواحى وأن تؤخذ احتياجات الأهالى المحلية بنظر الاعتبار .

أما لغة الدولة الرسمية فقد نص قرار التعديل على أن تبقى هى اللغة التركية ، بها تجرى جميع المخابرات والمداولات الرسمية[١] .

وقد كتب حسين جاهد ، بهذه المناسبة ، مقالا فى جريدة طنين رد فيه على الذين يتهمون الحكومة بتتريك أهل السلطنة من العناصر المختلفة قائلا: « إن للمسألة أهمية خاصة ، لأن اللغة شرط لحفظ كيان الشعوب ، وبما أن الأساس هو العدل ، وأن الأتراك « انصاعوا » لهذا المبدأ ، وسلموا بأن يكون أساس برنامجهم جعل التعليم الابتدائى باللغة المحلية فيكون التعليم إذا فى كل قرية بلغة أهلها . . .

« فمن الآن وصاعدا لا يبقى عنصر تحت سلطة عنصر آخر ، بعد أن كانت سائر العناصر فى الحكم السابق تحت حكم الأتراك . ينبغى أن يكون التعليم

(١) T. Z. Tunay — Ibid, P. 209-212.
من قرار تعديل برنامج جمعية الاتحاد والترقى لعام ١٩٠٩

فى كل المدارس آيلا إلى تقرب كل العناصر وتقوم كل المدارس بخدمة واحدة، فتعلم الوحدة العثمانية ، وتدرس التلامذة الأخاء والعدل »[١] .

ولكن كل هذه المظاهر لم تكن إلا سرابا خداعا ، إذ سرعان ما أخذ التطرف يحل محل الاعتدال فى صفوف الاتحاديين ، فلم تمض مدة وجيزة على الثورة المضادة حتى عاد الضباط إلى الاشتغال بالسياسة ، واستبدل الوزراء المعتدلون بآخرين متطرفين من أعضاء جمعية الاتحاد والترقى ، وقاموا ببعض الأعمال المضرة بمصلحة الشعب العربى ، ثم قلبوا وزارة حلمى باشا ، بعد أن استمالوها وأخضعوها لإرادتهم الكاملة ، فبدأ الخلاف بين الاتحاديين والعناصر الأخرى ، وخاصة منهم العرب ، يشتد ويتطور حتى بلغ منتهاه فى أواخر عام ١٩١٢ ، وهذه هى التفصيلات :

الضباط والسياسة :

كان الضباط قد استاؤوا من تشديد الفريق محمود شوكت ، الذى استلم قيادة الجيش العامة ، عليهم بوجوب الانسحاب من جمعية الاتحاد والترقى ، وقدم مئة منهم استقالتهم من الجيش دفعة واحدة ، وطلبوا التقاعد ليبقوا فى صفوف الجمعية ، وتوالت بعدها استقالات الضباط ، وحجتهم فى ذلك أن وجودهم فى الجمعية ضرورى للمحافظة على الدستور ، فهال الأمر جمعية الاتحاد والترقى أو تظاهرت بذلك ، وألحت على الضباط بالرجوع عن عزمهم فنجحت فى إقناعهم بذلك ،[٢] ولكن على أى أساس ؟ . . . إذا كانت النتائج تدل على المقدمات ، وهى تدل فى أحيان كثيرة ، فإن عودة الضباط إلى الاشتغال بالسياسة يمكن أن يوضح لنا أن قد يكون الاتحاديون وعدوهم بأن يغضوا النظر عن هذه الناحية وقد يكونون هم الذين افتعلوا هذه الأزمة.

---

(١) الاهرام – عدد ٩٤٩٩ ، ١٩٠٩/٦/١٦

(٢) الاهرام العدد ٩٦٥٣ ، ١٩٠٩/١٢/١٤

فى الواقع لم ينفذ الضباط ، فى بعض المناطق ، الأوامر التى أعطيت إليهم من الفريق محمود شوكت ، وفى بعضها الآخر لم يطبقوها إلا صوريا ، ففى مقال كتبه « جان رودس » Jean Rodes فى جريدة « الطان » الأفرنسية (Le Temps) عن نتيجة رحلة له قام بها فى آسيا الصغرى ، روى هذه الحقيقة قائلا أنه شاهد ضباط الجيش يرتادون نوادى جمعية الاتحاد والترقى ويشتركون فى الحفلات ، ويخطبون فى الاجتماعات ، ويترأس بعضهم هذه الأندية ، وأن المسئولين هناك أعلموه بأن الضباط لا يزالون منتمين فعلا إلى فروع الجمعية وإن كانوا ليسوا منتسبين بصورة رسمية[١] . على أن الفريق محمود شوكت لم ينكر أن الضباط قد خرجوا عن أوامره ، بل صرح بأنه قد أستطيع منع الضباط فى الآستانة من الاشتغال بالسياسة غير أنه لم يكن بالإمكان منعهم من ذلك فى الولايات .

إن الحقيقة التى لا تنكر أن الاتحاديين ، وجماهير الشعب التركى كان لهم هوس بالجيش ، وكان كل هؤلاء تقريبا مجمعين على أن الجيش هو العضو النزيه السالم فى جسم السلطنة ، وإذا كان تصرف الفريق محمود شوكت قد أحدث بعض الاستياء فى أوساط الضباط ، وقد يكون أحدث مثله فى أوساط بعض المتطرفين من جمعية الاتحاد والترقى ، كما شاءت كثير من الصحف وبعض الكتاب أن يؤكدوا ذلك ، إلا أن الوفاق لم يلبث أن عاد بين الجانبين إلى سابق عهده ، وأظهرت التجربة قوة الضباط وحماسهم وأن أية قوة لا تستطيع الوقوف فى وجههم[٢] ، فلم يعد محمود شوكت يعير اهتمامه الكبير لقضية انشغال الضباط فى السياسة ، أو يذيع البيانات المانعة لهم من ذلك ، إلا إذا تأزمت الحالة وتعرض موقف الاتحاديين للانتقاد ، بل صرف اهتمامه إلى

---

(١) Corresp. d'Orient — 3ème Année, 1/3/1910, P. 197.

(٢) Rev. du Monde Musulm. — V. X, (Janv. 1910), No. 1, P. 95.

الاهرام ٩٤٩٣ ، ١٩٠٩/٦/٩

تقوية الجيش وتدريبه وتسليحه تسليحاً ممتازاً[١] ، وإلى الاستمرار فى طلب المخصصات من مجلس المبعوثان لصرفها على تجهيزه .

المتطرفون يخلفون المعتدلين من الوزراء

لم يرق للمتطرفين من جمعية الاتحاد والترقى أن يبقى فى الوزارة رجال معتدلون أقوياء الشخصية من غير حزبهم ، مثل فريد باشا الألبانى وزير الداخلية ، ونورادونجبان أفندى وزير الأشغال العامة ، وخليل حماده باشا وزير الأوقاف ، فصاروا يعملون على إسقاطهم ، والحلول مكانهم فبدأت جريدة طنين بالهجوم التمهيدى على الوزراء الغير مرغوب فيهم ، وكانت خطة الاتحاديين أن تقوم جرائدهم وخاصة منها طنين بذلك كمقدمة لكل إجراء تنوى الجمعية القيام به ، فتشهر بفريستها بخلق الإفتراءات عليه ، وتهيىء الرأى العام لقبول الاجراء المطلوب ، أو تقصد بذلك إرهابه ، وتوهين أعصابه ، أو إنذاره كى يقدم استقالته فيضطر إلى ذلك ، وإلا تعرض للاهانة بشتى الأساليب ، وأصبح الناس كلما شاهدوا هجوما مركزاً من طنين ضد أحد من الصدور العظام ، أو الوزراء ، أيقنوا أن نهاية هؤلاء قد اقتربت .

هاجمت « طنين » فريد باشا ، وأخذت تشهر به متهمة إياه بأنه كان من جواسيس عبد الحميد ونشرت صورة تقرير إدعت أنه كان قد تقدم به إلى السلطان حينما كان صدراً أعظم له فى أواخر عهده المطلق[٢] ، وهكذا إلى أن أجبرته على الإستقالة فى أوائل شهر آب ، أغسطس ١٩٠٩ ، فما أن تناول الصدر الأعظم الاستقالة حتى أبرق إلى طلعت بك ، الذى كان فى لندن رئيسا للوفد البرلمانى العثمانى فى أوربا ، يعرض عليه النظارة ، فلم يتردد فى

---

(١) Coresp. d'Orient — 3ème Année, (1/5/1910), P. 359 ; R. Pinon — L'Europe et la Jeune Turquie, P. 104.

(٢) اللواء – ٣٠٣٤ ، ١٩٠٩/٨/١٠ .

قبولها[١] . ويظهر أن الأمر كان مدبراً قبل ذلك بأشهر ، إذ يروى السيد ابراهيم سليم النجار فى الآستانة ، والذى كان يقوم بوظيفة السكرتير الصحفى للوفد المذكور ، إنه بمجرد وصول الوفد إلى باريس قادما من الآستانة ، لهجت الصحف الأفرنسية بتعداد مناقب طلعت وراجت شائعه قوية بأنه سيستلم وزارة الداخلية ، وعندما التقى طلعت بإبراهيم فى صباح أحد الأيام بادره الأول بقوله : ما عندك من الأخبار ، فأجابه السيد نجار مازحا بقوله لقد عينتك وزيرا للداخلية ، فضحك طلعت بملء شدقيه ، وصار كلما صادف السيد نجار يسأله قائلا: متى ستصدر قرار تعيينى لوزارة الداخلية ؟ ثم يرسل ضحكة رنانة[٢] .

وهاجمت طنين وزير الأشغال العامة الارمنى فى نفس الشهر وأجبرته على الإستقالة ، وكان من المستقلين[٣] ، وتولى الوزارة بدلا منه حلاجيان أفندى الإتحادى .

وهاجمت أيضاً وزير الاوقاف العربى خليل حماده باشا فى أواخر شهر تشرين أول ، أكتوبر ١٩٠٩ ، لسبب لم يكن يعادله فى تفاهته أى شىء ، مدعية بطء الاعمال فى الوزارة ، وأوردت مؤيدا لانتقادها قصة إستدعاء قدم إلى الوزارة لإنشاء جامع ، زعمت أنه قد طاف على مختلف الدوائر حتى أصبح يحمل (٢٧) حوالة فى مدة سنتين ، ولم يكن حماده باشا قد استلم الوزارة إلا من بضعة أشهر ، وقالت أنه لم يبق أحد لم يجر حوالته على الإستدعاء سوى الله سبحانه وتعالى[٤] ، فلما أجبرت وزارة حسين حلمى باشا على

---

(١) المؤيد – ٥٨٤٦ ، ١٩٠٩/٨/١٨ .

(٢) الاهرام – ١٠٦٧٠ ، ١٩١٣/٤/٨ .

(٣) سيشترك فى وزارتى مختار باشا وكامل باشا اللتين ستتألفان بعد سقوط الاتحاديين المؤقت فى ١٩١٢/٧/٩ كما يشترك فريد باشا فى وزارة الغازى مختار باشا .
Corresp. d'Orient — 2ème Année, No. 24, Août 1909, P. 787.

(٤) المؤيد – العدد ٥٩١٣ ، ١٩٠٩/١١/٩ ، ان السبب الحقيقى لابعاد خليل حمادة باشا عن وزارة الاوقاف هو كونه قد عين أربعة مفتشين من العرب فى الوزارة التى كانت تضم أكثر من ٥٠٠ موظف ، فقامت عليه قيامة الجرائد التركية (المؤيد – العدد ٦٠٤٣ ، ١٩١٠/٤/٢٠) .

الاستقالة فى نهاية شهر كانون أول ، ديسمبر ١٩٠٩ ، لم يحتفظ لخليل حمادة بكرسيه الوزارى مع شديد حاجة الدولة لكفاءته ، بل أسندت وزارة الاوقاف إلى الشريف على حيدر وهو من الاتحاديين ومع ذلك سوف لا يستمر اشغاله لها بل سيستقيل ويحرم العرب منها ، ذلك أنه على أثر انشقاق ، حدث فيما بعد ، فى صفوف حزب الاتحاد والترقى البرلمانى لخروج كثير من النواب على الحزب ، عقد اجتماع فى ٢٩ كانون أول ، ديسمبر ١٩١٠ للتفاوض فى الامر . عندئذ وقف أحد النواب العرب من الاتحاديين فى اجتماع الحزب ، وطلب الإفصاح عن سبب استقالة الشريف على حيدر من وزارة الاوقاف ، وطلب أن يكون خلفه عربيا ، لأن هذه الوزارة كانت من نصيب العرب دوما وكانت قاعدة الحكومة أن يحفظ أحد كراسى الوزارة للأرمن وآخر الأغريق لذلك استفهم النائب من حزبه عن سبب اهمال العرب ، فما كان من أعضاء حزب الاتحاد والترقى البرلمانى الا أن تضامنوا على طى هذه المسألة دون اعطائها نتيجة ما[١] . وهكذا مر على الوزارة ردح من الزمن ، أى من هذا الوقت حتى هجوم ايطاليا على طرابلس وسقوط وزارة حقى باشا ، وليس فيها عربى واحد وعندئذ عين سليمان البستانى لوزارة الزراعة والتجارة وحل محله فى نيابة الرئاسة لمجلس المبعوثان النائب العربى روحى الخالدى (القدس) وكان للعرب احدى نيابتى الرئاسة[٢]

طلعت بك وقضية اليمن :

لما استلم طلعت بك وزارة الداخلية صرح بأن أول واجب عليه هو توطيد الأمن ، إذ كانت بوادر الإضطرابات قد ظهرت فى البانيا والعسير

(١) الاهرام – العدد ٩٥٦٠ ، ١٩٠٩/٨/٢٦ .

(٢) المؤيد – العدد ٥٨٧٥ ، ١٩٠٩/٩/٢٢ ، ص ١ ع ١

والعراق ونجد وحوران ، إما لأسباب محلية ، أو بالأخص لأن الاصلاح الذى كانوا ينشدونه من العهد الجديد لم يتم بالسرعة التى كان يتوقعها الناس ، الذين كانوا قد صبروا السنين الطوال يكابدون مساوىء الحكم العثمانى واستبداد عبدالحميد ، واعتقدوا أن أثر إعلان الدستور سيكون له فعل السحر فى إزالة المظالم ، ولكنهم أدركوا أخيرا أن الحال الداخلى فى ولاياتهم لم يتبدل فزالت من نفوسهم ، وخاصة بعد قيام الثورة المضادة ، هيبة الحكم الجديد ، وعادوا إلى الشغب والتحريك . ويظهر أن الأصابع الأجنبية بدأت تتدخل فى بعض المناطق ، وتوهم الاتحاديون أن سياسة الشدة وحدها ، أو بالأحرى الإخضاع قبل الإصلاح ، لا العكس ، هو الذى يتوجب عليهم القيام به ، فوجه طلعت منشورا إلى الولاة بالقاء مسؤولية الأمن فى الولايات على عاتقهم وأنذرهم فيه بأنه سوف لا يكتفى بعزل المقصر منهم بل سيحيله إلى المحاكم المختصة ، وأنه سيطرح قريبا على مجلس النظار مشروعا يقضى بتوسيع نطاق السلطة أو «المأذونية» للولايات[١]

كان طلعت بك من أشد الاتحاديين نفوذاً وإخلاصا للجمعية وكان إلى جانب ذلك أكثرهم شدة وصلابة وتطرفا ، فسبب بتصرفاته الرعناء كثيراً من المتاعب للدولة وللعناصر وخاصة منهم العرب والألبان .

قبل إستلامه وزارة الداخلية كانت وزارة حلمى باشا قد أعدت مشروعا حكيما ، وافيا للاصلاح فى اليمن ، لكن دخوله الحكم قضى على هذا المشروع ويجدر بى هنا العودة إلى الوراء قليلا . فلقد علمنا فى الفصل الأول من هذه الرسالة أن سلاطين القرن التاسع عشر قد ساروا فى سياسة المركزية وأن الدولة بسطت سلطتها التامة على اليمن عام ١٨٧٢ ، لكن الثورة فيها مالبثت أن عادت من جديد فى عام ١٨٩٨ ثم فى عام ١٩٠٤ .

(١) الاهرام – العدد ٩٥٥٤ ، ١٩١٠/٩/١٩ – استعمل الاتراك كلمة « مأذونية » للتعبير عن الصلاحية .

والآن بعد أن قاسى اليمنيون الاستبداد خلال سبع وثلاثين سنة مضت ، وبلوا من الظلم مالم تبله أى مقاطعة أخرى، استبشروا بإعلان الدستور وقيام العهد الجديد، وأمل الامام يحيى بالصلح والإصلاح فأطلق الأسرى من الضباط والجنود العثمانيين دلالة على حسن نيته، وشرع فى مخابرة الباب العالى فطلبت الحكومة منه إرسال وفد من قبله للمفاوضة ففعل[1]. ولما وصل الوفد برئاسة عبدالله بن ابراهيم السياسى المحنك بدأت المفاوضات، وعمل البكباشى عزيز على المصرى وعزت باشا الارناؤوط وكان رئيساعاما لاركان الجيش العثمانى ، على إنجاحها وكاد الصلح يتم لولا ثورة ابريل المضادة ، ولكن ما أن قمعت هذه الثورة حتى انتخب مجلس المبعوثان لجنة من النواب لإصلاح اليمن تحت رئاسة مصطفى عاصم أفندى مبعوث الآستانة وسكرتيرية المبعوث حسين جاهد (المعروف) ، وعضوية المبعوثين : أحمد ماهر أفندى (قسطمونى) عبدالقادر أفندى الهاشمى (المدينة المنورة) ، محمد عبدالرحمن أفندى (اليمن) رضا بك الصلح (بيروت) مصطفى أفندى العنتابلى (حلب) ، طاهر أفندى رجب (اليمن) ، على بن حسن (العسير) ، الشيخ على المطاوع (صنعاء) ، الشيخ على الحلال (صنعاء) ، أحمد ضيا (أرضروم) ، الشيخ محمد المعجقى (اليمن) ، على بن حسين (اليمن) ، سليمان أفندى البستانى (بيروت) ، فاجتمعت هـذه اللجنة مراراً ، وفى ٧ آب ، أغسطس ١٩٠٩[2] أقرت مايلى :

١ — تقسيم اليمن إلى ولايتين ، الاولى ساحلية والثانية جبلية. وتشمل الاولى : تهامة والسهل الساحلى ، وتشمل الثانية أقضية عمران ، الحجة ، طويلة ، حجور ، ذمار ، بريم ، أنس .

---

(١) المؤيد — العدد ٦٠٣٧ ، ١٣—٤—١٩١٠ ورقم ٦٥٩٥ ، بتاريخ ١٦—١—١٩١٢ — من نص لائحة اصلاحية تقدم بها نواب اليمن لمجلس المبعوثان.

(٢) المؤيد — العدد ٥٨٤٣ ، ١٥—٨—١٩٠٩ .

٢ — تفوض الولاية الجبلية إلى الامام يحيى ، والساحلية إلى أحد ذوى الكفاءة والاقتدار.

٤ — يفوض متولو زمام الإدارة فى الولاية ، تفويضا تاما ، بانتخاب القضاة والعمال والمأمورين وفقا للأحكام الشرعية، وأنتخاب رجال الدرك من الاهلين ، على أن تعرض أسماء القضاة والمأمورين على مقام السلطنة .

٤ — تفوض الولايتان بالانفاق من الأموال التى تجبيانها ، فإن بقى رصيد يرسل إلى مركز السلطنة ، ويبذل قسم منه فى سبيل الترقيات المحلية .

٥ — يكون قضاء مناخه مركزاً للجيش مع إبقاء قوة كافية فى صنعاء تحت أمرة أحد القواد المقتدرين (للسهر) على الأمن العام ؛ ولكن لايترك جند فى القصبة التى يتخذها الامام مركزاً له ، بل توضع قوة من الجند فى تهامة (لتوطيد) الأمن العام .

٦ — يتطلب من الذوات الذين يعينون فى الولايتين أن يقدموا لمركز السلطنة فى نهاية كل سنة ميزانية تبين الإيرادات والنفقات فصلا فصلا [1] .

فى الواقع برهن واضعو هذا المشروع عن تفهم تام للأوضاع فى اليمن حيث يتمتع الامام يحيى بنفوذ كبير لدى السكان الزيديين الذين يعتقدون أن الأمامة هى حق لا منازع فيه له باعتبار أنها يجب أن لا تكون لأحد من غير قريش ، وكان بإمكان المشروع أن يخلص هذه المنطقة التى أصبح الوضع فيها سيئا ، كما يتضح من مقال للسيد مقبول مصالح الحسينى (اليمنى) فى المؤيد ، قال فيه إن اليمن يعانى ضروبا من الاستبداد والجور والاعتساف فى أيام الحرية والدستور والمساواة ، «التى لم يجن أهل اليمن من ثمارها غير

---

(١) الاهرام — العدد ٩٥٦٠ ، ٢٦—٨—١٩٠٩ .

إزهاق الأرواح وسلب الأموال وفقدان الأمن فى أرضهم ورميهم بعد ذلك بكل تهمة شنيعة . . .

« إن أهالى اليمن ملوا من التشكى من رجال حكومتهم المستبدين الذين رقتهم الحكومة السابقة إلى أعلى المراتب واتخذتهم لسلب أموال الأمة وإذلالها »[١] .

وعلى كل حال رفع المشروع إلى مجلس الوزراء فأقره وأرسله لمجلس المبعوثان ، حيث شكلت لجنة خاصة إنصرفت إلى تدقيقه ، وبعدأن أدخلت عليه بعض التعديلات صدقته ، وعندئذ جرى طبع النسخ اللازمة عنه ، ووزعت على المبعوثين ، وأعلنت نصوصه فى الجرائد على الشكل الذى عرضته هنا . لكن طلعت بك ما كاد يستلم وزارة الداخلية حتى حضر إلى مجلس المبعوثان ، وطلب استرداد المشروع وأقترح على النواب أن يعهدوا اليه بحل هذه المسألة وهو يقوم بذلك فى أقرب وقت فأجابوه إلى طلبه[٢] .
لكنه لم يقم بما وعد من الإسراع فى درس المسألة ، وكان قد مضى ستة أشهر على سحبه للمشروع من مجلس المبعوثان حين وقف فى إحدى جلسات شهر شباط ، فبراير ١٩١٠ ، يشرح للنواب قضية اليمن بقوله أنه كان قد وجد فى اللجنة المكلفة بإصلاح الولاية اليمنية » وأضاف قائلا : « ثم استدعيت إلى الوزارة ، فلم أترك أحداً من الواقفين على القضية من اليمنيين حتى استدعيته لبيتى ، واستوضحت ، ودققت ، وتحريت ، غير أنه ، من بعد مكوثى مدة فى نظارة الداخلية ، تغيرت الحال بغتة فى اليمن إذ وردت لى رسالتان برقيتان الاولى تنبئنى بهجوم أشياع الادريسى على قافلة ، واستشهاد ١٢ عسكريا ،

---

(١) المؤيد ــ العدد ٥٨٧٥ ، ٢٢ــ٩ــ١٩٠٩ ، ص ١ ، ع ١
(٢) المؤيد ــ العدد ٦٠٣٧ ، ١٣ــ٤ــ١٩١٠ ، ص ١ ، ع أ من نص لائحة اصلاحية تقدم بها نواب اليمن للمجلس .

والثانية تتضمن استشهاد أحد القائمقامين ، وتهديد الحديدة من قبل العصاة ، الامر الذى اضطرنى إلى ترك تنظيم القوانين واستعمال القوة[١] » .

لقد فات طلعت أن قضية الاضطرابات فى اليمن داء مزمن ، كما أجمع رجال السياسة العقلاء على هذا الوصف لها وأن التدابير القامعة لا تجدى نفعا فى القضاء عليها ، وطالما أن الدولة لم ترسل الى هذه المنطقة الاكل مرتزق ليس له من هم الا ابتزاز الاموال ، ولا تعين اليها الموظفين الشرفاء ، فسيظل هذا الداء ينخر فى العظام ، وطالما كانت تتمسك بروح السيطرة ، وعدم اعتبار مطالب السكان العادلة ، وارضاءها ، فستظل الثورات قائمة .

دفن الاتحاديون مشروع اليمن الاصلاحى لأنهم رأوا فيه شبه تقسيم للدولة[٢] وكانت خطتهم تقضى بأن لا يمنحوا امتيازا لولاية ما دون أخرى ، بدعوى أنهم جادون فى سن قانون عام للولايات يطبق فى جميع المناطق بالسواء على قاعدة توسيع المأذونية فتذرعوا بما نسبوه إلى الادريسى من أعمال العنف مع أن هذه الاعمال لم تكن سوى نتيجة للدسائس التى كان يحركها عملاء الحكومة من أمثال محمد نجيب متصرف لواء الحديدة ، والسيد أحمد شراعى باشا رئيس البلدية فيها وعضو مجلس المبعوثان ، والشيخ عبدالله البونى باشا ، أحد شيوخ القبائل ، الذى طغى ظلمه على القبائل الاخرى ، وأهلك منهم الحرث والنسل ، فشكوا أمرهم الى والى اليمن ، ومتصرف الحديدة ، فلم ينصفاهم تآمرا معه فيئست القبائل من العدل ولجأت الى السلاح وتدخل الشراعى باشا فى الأمر ، لعداوته مع البونى باشا ، وزاد الماء تعكيراً ، كما استخلصت ذلك من عدة مقالات بأقلام يمنيين عارفين بالأسباب[٣] .

---

(١) المؤيد ــ العدد ٥٩٩٤ ، ٢١ــ٢ــ١٩١٠ ، ص ١ ، ع أ
(٢) الاهرام ــ العدد ٩٩٩٧ ، ١ــ٢ــ١٩١١ .
(٣) المؤيد ــ ٥٨٧٥ ، ٢٢ــ٩ــ١٩٠٩ مقال بقلم مقبول محمد مصلح الحسينى

وليس ببعيد أن يكون الإدريسى، الذى كان من زمن على إتفاق مع الإمام يحيى، قد شعر بأن الدولة ستنيل الإمام يحيى من الحقوق مالا ترتضيه له هو فأظهر الجفاء وتحرش بجندها وقتل رجاله منهم من قتلوا [١]، ذلك الحادث الذى قال طلعت بك عنه إن من شأنه أن يؤخر الترتيبات الموضوعة لليمن، وكان أكثر الاتحاديين تعقلا كخليل بك، نائب منتشه، ورئيس الحزب البرلمانى لجمعية الإتحاد والترقى، والذى سيخلفه فى وزارة الداخلية، مؤيداً له فيه، إذ صرح فيما بعد، من على منبر مجلس المبعوثان، بقوله: «كان وضع لليمن نظام خاص ... ولكن طلعت بك أوقفه بشجاعة كبيرة، ووطنية صادقة، ولو أنه نفذه لما عرفنا حد الصعاب التى كانت تنجم عنه» [٢]. ولا شك أن الذى كانوا يعنونه بالصعاب هو خوفهم من أن يقوم السيد أحمد الادريسى [٣] بعد منح اليمن هذه الامتيازات، فيطالب بمثل ماناله الإمام يحيى، وأكثر من ذلك توجسوا من أن تحذو سائر المناطق العربية حذو اليمن فتثور طلبا للامتيازات.

عادت الثورة إلى اليمن، كنتيجة لتصرف الاتحاديين، وأشترك فيها الإمام يحيى والسيد الادريسى جنبا لجنب، وكان الادريسى قد بلغ من النفوذ فى تلك المنطقة، بفضل الحزم والعدل الذين برهن عنهما فى معاملة السكان، مبلغا جمع حوله كافة أهالى تلك الديار وقبائلها، إذ كانت الأمور فوضى، والأمن مضطربا، من تعدى رجال القبائل بعضهم على بعض «حتى أن الإنسان لا يقدر أن يشعل شمعة فى بيته خوفا من أن تأتيه رصاصة من الخارج» [٤]

(١) المؤيد ٥٨٨٢، ٣٠-٩-١٩٠٩ مقال بقلم طاهر الهتارى.
Rev. du Monde Musulm. — V. X, Janv. 1910, No. 1, P. 110.

(٢) الاهرام — ١٠٠٩٢، ١٩١١/٥/٢٥.

(٣) اصله من المغرب ومن العائلة السنوسية، اشتهر والده واجداده بالتقوى والورع جاء العسير ووطد الامن وساس الناس بالتقوى فأحبوه.

(٤) الاهرام — ٩٤٧٩، ١٩٠٩/٥/٢٤، و ٩٥٥٦، ١٩٠٩/٨/٢١ من كتاب للادريسى الى احد اصدقائه فى القاهرة.

فقاتل الذين يعتدون على غيرهم، حتى أفاءهم إلى الهدوء، والسكينة وأصبح السيد المطاع فى تلك المنطقة. لكن الإتحاديين توجسوا منه وسمعوا إلى الذين شوهوا حركته وصوروها للمسؤلين بأنها دعوة إلى مايشبه النبوة وأنه أدعى «المهدوية»، ذلك الذى أنكره السيد تمام الإنكار فى رسائله إلى أصدقائه وإلى المسئولين فى الدولة، مظهراً ولاءه لها وتعلقه بها، وكانت الدولة تفاوضه أحيانا وتقاطعه أحيانا أخرى، حتى إذا ماتم الإتفاق بينه وبينها بصورة مبدئية بادرت إلى نقضه وإرسال الجيوش إلى محاربته، هو وزميله الإمام يحيى ولم يكن مطالبه إلا بسيطا فى بادىء الأمر، كما وضحه فى كتاب له إلى الإمام (١٦ ربيع الأول سنة ١٣٣٠هـ - ١٩١١م)، بقوله: «هو أن نكون فى جهاتنا آمرين بالمعروف، ناهين عن المنكر، ضابطين للبلاد من الفساد، مع بقاء مراكزهم، وإليهم تساق الحاصلات، وعليهم القيام بما يلزم من معاش القضاة.. وأن لايحدثوا زيادة من القوة فى البلاد.. وهذه.. ابساطتها، لاتكاد أن تكون مطالب، ولكن أدانا إلى ذلك حب الراحة للبلاد والعباد»، ولكن «كلما أرادوا عقد ذلك نقضوه، وكفى بما كان فى هذه المدة الأخيرة فإن المذاكرة حصلت بيننا وبينهم فى هذا الموضوع ثلاث مرات، بل أربع بعد وصول رسلهم إلينا، فإذا أجبنا بما فيه الوفاق، أعرضوا تيها وكبرا وإحتقاراً لنا» [١].

أما الإمام يحيى فقد كانت القضية الدينية وتطبيق الشريعة فى الأحكام القضائية هى التى تهمه بالدرجة الأولى، لأن الشكوى فى اليمن كانت عامة بشكل خاص من استهتار الموظفين الترك وقضاتهم بأمور الشرع الإسلامى

(١) المنار — مجلد ١٦، ج ٤، ١٩١٣/٤/٧، ص ٣٠٠، من كتاب الادريسى الى الامام يحيى.

وعدم حكمهم بموجبه ، ناهيك عن إعتساف الحكام فى جباية الضرائب حتى فى سنى القحط ونضوب موارد الأرض[1] ، وهال الاثنين معاً : الإمام يحي والادريسى وأتباعهما أكثر من كل شيء آخر ، جنوح الإتحاديين إلى مركزية الحكم ، وصهر العناصر ومزجها فى البوتقـــة العثمانية ذات الطابع التركى الصرف ، فزاد ذلك فى حماسهم وتفانيهم واستقتالهم فى الحروب ضد الجيوش التى أرسلتها الدولة لإخضاعهم .

* * *

حملة طنين واقدام على اليمن

لم يكتف الإتحاديون بحملاتهم العسكرية على اليمن بل شنت صحفهم وغيرها من الصحف التركية المتطرفة لجنسيتها حملة مركزة على العرب عامة وعلى اليمن بصورة خاصة ، فراحت جريدة طنين الاتحادية تنفث حقدها على اليمن ، وتقترح له مشروعا استعماريا ، تريد أن يطبق فيه ، وكأن صاحبها ومدير تحريرها قد نسى أنه كان سكرتيراً للجنة البرلمانية التى وضعت مشروع إمتيازاته التى سحبها طلعت بك من مجلس المبعوثان . قالت طنين: « لا وسيلة لإصلاح اليمن غير أتباع الاسلوب الاستعمارى الإنجليزى ، إنه لعار على العثمانيين أن يكونوا أقصر باعا وأقل نجاحا . إن ثلث فيلق ، تام الأهبة ، مدربا تدريبا حسنا ، إذا اقترن إليه انتداب المأمورين الاداريين الأكفاء ، كان كافيا لتنفيذ الاصلاحات الموافقة لحالة البلاد . .

« على أنه يجب انتقاء هؤلاء المأمورين الملكيين من قوم نزهاء مثقفين

---

(1) Rev. du M. Musulm. — V. IV, No. 1, (Janv. 1908), P. 96.

أقوياء ، عارفين العربية وواقفين على أساليب الاستعمار الإدارى الانجليزى وبغير ذلك لا يرجى إصلاح[1] » .

لم يقتصر الأمر على جريدة « طنين » فى الهجوم على اليمن فقد طلعت جريدة « اقدام » فى أحد الأيام من شهر شباط ، فبراير سنة ١٩١٠ بمقال بتوقيع خليل حامد ، وهو اسم مستعار لأحـــد الضباط ، تحت عنوان « رسائل من اليمن » قال فيه :

« إن أهل اليمن يعبدون المال ، وأنهم فى سبيل المال يضحون بكل شيء حتى بأعراض نسائهم »[2] ، فثارت ثائرة العرب فى الآستانة من ضباط ونواب وطلاب وشباب ، غيرة وحمية ، وحمل هذا الافتئات الطلاب منهم ، إلى القيام بمظاهرة صاخبة ، واندفعوا إلى إدارة جريدة اقدام وحطموا مكتبها ، وحقروا صاحبها وأهانوه ، وأضطربت نفوس المبعوثين العرب ، وذهب وفد منهم إلى الصدر الأعظم حقى باشا ، وكان قد أستلم الصدارة العظمى بعد إستقالة حلمى باشا ، أثر حدوث أزمة منح امتياز شركة « لنش Lynch » التى سأتكلم عنها ، وطلبوا إيقاف تلك الجريدة ، ومحاكمة صاحبها أمام المجلس العرفى العسكرى ، فأخذ يلطف من حدتهم ووعدهم بإحالة أحمد جودت مدير جريدة اقدام إلى ديوان الحرب العرفى[3] وما لبث الخبر أن امتد إلى

---

(1) الاهرام – ٩٥٣٨ ، ١٩٠٩/٧/٣١ ، ص ١ ، من مقال منقول عن جريدة طنين بعنوان: المسألة اليمنية .

(2) ساطع الحصرى – نشوء الفكرة القومية ، ص ١٩٨ ، المنار – ج ٣ ، مجلد ١٣ ، ص ٢١٩ ، الاهرام – ٩٧٣٠ ، ١٩١٠/٣/١٧ .

(3) حكم الديوان العرفى بتعطيل الجريدة الى أجل غير مسمى ، مع مائة ليرة جزاء نقديا فلم يلبث صاحبها ان اصدرها بعدئذ من جديد مضيفا الى اسمها كلمة « يكى » (وتلفظ ينى) فاصبحت « يكى اقدام » (اقدام الجديدة) ، وكان يحمل لها رخصة اضافية ، كما كان يفعل كثير من اصحاب الصحف ، حتى ان البعض كان لديهم رخص لعشرين جريدة ، فاذا ما عطلت واحدة أصدر اخرى بدلا عنها باسم جديد او بالاسم الاصلى مضيفا كلمة « ينى » حسبما تتضمن الرخصة .

مثلا صاحب جريدة « يى سس » (الصوت الجديد) كان لديه عشرون رخصة . (المنار ، العدد السابق ، ص ٢٢٠ .)

Corresp. d'Orient — 2ème Année, 15/12/1910, P. 498.

الولايات العربية فعقد شبان بيروت ودمشق وحلب وغيرها الاجتماعات وأرسلوا برقيات الاحتجاج على جريدة اقدام . وكان لهذا النبأ من سوء الأثر مالا يتصوره الانسان ، فاندفعت الصحف العربية ترد الهجوم وكتبت إحدى الصحف السورية تقول : « فى عاصمة السلطنة العثمانية جريدة تركية تدعى أقدام مازالت تنفث سم الشقاق بين الترك والعرب، وتعزى إلى العرب أنواع الرذائل .. وقد بلغت القحة ببعض ممن يكتب بها .. أن نسب إلى العرب تلك النسبة الشنعاء . . خسئت لا أبا لك . . ما أصدق المثل العربى القائل : « رمتنى بدائها وأنسلت . . » . وكتبت جريدة الرقيب البغدادية : « ان الكاتب لا بد وأنه يجهل العرب وأحوالهم كل الجهل ، ويرى أن ناموسه هو لديه أقل شىء يمكن بيعه بأبخس ثمن[1] » .

وجاء فى مقال بعنوان : « العرب والترك وأقدام والأهرام » نشر فى الأهرام بقلم « وصفى » : « بماذا عسى أن نخاطب أقدام وكتاب جريدته ، أصحاب الأقلام المسمومة ، وقد أظهروا أنهم لم تنضج الأيام تربيتهم الاجتماعية بل شاءوا أن يساهموا أحط الطبقات الدنيا فى تعبيراتهم ، وتوجيه الانتقادات إلى من ليسوا عنه براضين ، ألا كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذبا . »[2]

كما راح شعراء العرب يهجون الاتحاديين وقد جاء فى قصيدة للشاعر يوسف أفندى حيدر البعلبكى هذه الأبيات ضد الترك ، بعد أن صال وجال فى وصف مكارم الأخلاق العربية :

فقل لجهول راح يلثم عرضهم ولم يدر أن الويل من جهلهم طرا
فهل أمة الأتراك أضحت غيورة عليهم وكل الأرض من فعلهم غبرا

(١) احمد عزة الاعظمى ـ القضية العربية ، ج ١ ، ص ١٠٥ ـ ١٠٦
(٢) الاهرام ـ ٩٧٣٥ ، ١٩١٠/٣/٢٣ .

ولم يبعث الرحمن فيكم محمدا وفى لغة الأتراك لم تنزل الذكرى
خلافتكم كانت بقايا فخارهم ونلتم هدى الإيمان من فضلهم طرا

وعرض بدوره بأعراض الترك قائلا :

هم القوم[1] ما كانوا مماليك غيرهم ولا اتخذوا أعراضهم للملا تجرا[2]

ومما لا شك فيه أن هذه الحادثة كان لها أثر كبير فى انفراج مسافة الخلف بين الترك والعرب ، وبلغت الدعاية العربية ضد الترك والتركية ضد العرب درجة كبيرة من الشدة ، وأخذت الحرب الصحفية تتزايد بين الأمتين باستمرار بالرغم من أن صاحب جريدة أقدام أراد أن يبرر سلوك جريدته بمقال كتبه فى جريدة « طنين » حاول أن يوهم العرب أن مقال الطعن كتب فى غفلة منه[3] ، لكنه مع ذلك لم يراع الحكمة فى كتابته ، إذ حاول إيهام قرائه ، من الترك طبعاً ، بأن العرب يتهمونه بالاندفاع لعداوة العرب بدافع من جنسيته التركية ، وأن العرب يرون فى الترك أعداء لهم[4] ، وأن قولهم بأن دافع التعصب الجنسى التركى هو الذى دفع أقدام لكتابة تلك الفقرة معناها إتهام الترك بأجمعهم ، ثم نوه بأن «الترك ضحوا فى اليمن وغيرها بمئات الألوف من أولادهم لأجل أن لا يفترقوا عن العرب وأنهم خلصوا جزيرة العرب من الاحتلال الأجنبى أيام الصليبيين ، فكيف يكونون خصما للعرب سالكين سبيل الحاكمية العنصرية ؟ ، فهل هذه التهم هى مكافأة على الدماء التى أراقها الترك فى سبيل العرب[5] » ؟ ومعنى قوله هذا أنه يتمنن على العرب ويتبجح بفضل الترك عليهم .

(١) يقصد بذلك أن العرب لم يكونوا مماليك لغيرهم تباع وتشرى اعراضهم ، أى نساؤهم معهم ، كما كان شأن المماليك الترك .
(٢) احمد عزة الاعظمى ـ المصدر السابق ص ١٠٧ ـ ١٠٨ .
(٣) الاهرام ـ ٩٧٣٠ ، ١٩١٠/٣/١٧ .
(٤) المنار ـ مجلد ١٣ ، ج ٣ ، ص ٢٢٠ .
(٥) احمد عزة الاعظمى ـ المصدر السابق ، ص ١٠٤ .

كان لمقال أحمد جودت فى جريدة طنين دوى كبير فى نفوس الشبيبة التركية ، وأصبح الشباب التركى ينظر إلى العربى بعين الحذر والكره ، إذ صور إهانة طلاب العرب له فى جريدته إهانة للأمة التركية بأجمعها قائلا أنها «إهانة لم يسمع بأن ملة من الملل أهينت بمثلها ، ولم يقع من عنصر من العناصر العثمانية إهانة لعنصر آخر بمثل ذلك ...» وكبر الدعوى وهول فيها «وأشار بالنقاط إلى ماطواه ، فوق ما قاله تصريحا وتلميحا» كما قال صاحب المنار [1] .

كما كان لهذه القضية دوى عظيم لدى الشبيبة العربية ، وهى وغيرها من الحوادث التى سأعرضها ، ستكون أسباب نمو العاطفة القومية عند الجيل العربى الجديد ، الذى اتخذت أفكاره السياسية طريقا تمليه ظروف العلاقات العربية — التركية ، بعد إعلان الدستور يوما بيوم ، خاصة وأن صاحب جريدة أقدام قد لجأ إلى القضاء للانتقام بواسطته من الاهانة التى لحقته على أيدى الطلاب العرب فى الاستانه فلاحقهم ديوان الحرب العرفى ، وصار يستدعى شبابهم ورجالاتهم للتحقيق فى هذه المسألة التى ألبسها ثوب التعصب الجنسى ، ولم تحجم ، إلى جانب ذلك ، بعض الصحف العربية ، بدورها من إثارة شكوك العرب وحذرهم من تصرفات الترك هذه ، فالمنار تشير إلى طلب ديوان الحرب للطلاب بقولها: «إذا كانت نتيجتها أن يعاقب كثير من الطلاب بالحبس أو غير الحبس أو يتوسل بها إلى اقفال « المنتدى الأدبى» الذى يجتمع فيه جمهور أولئك الطلاب للمدارسة والمذاكرة وتعلم اللغات القومية والأجنبية ، ليمنعوا من أسباب الترقى . . . ويكتفى من معاقبة جريدة أقدام باضافة لفظة « ينى » إلى اسم جريدته ، فلا يعلم إلا الله ماذا يكون لذلك من سوء التأثير عند الأمة العربية [2] »

أدعى صاحب جريدة أقدام بأن مقاله باعراض العرب قد نشر فى جريدته

(١) المنار — العدد السابق ، ص ٢٢٢ .
(٢) المنار — العدد السابق ، ص ٢٢٥ .

عن ذهول منه ، وأن جريدته ليست داعية للفكرة العنصرية ، وأنه يحترم العرب ولكنه لم يكن موفقا فى نشر مقال اعتذاره فى جريدة طنين العنصرية المعادية للعرب والتى تدعو إلى استعمار أراضيهم ، واليمن منها بالذات، وذلك كى يتاح لصاحبها ، حسين جاهيد ، عدوهم الألد ، أن يعلق على الاعتذار، ويجرح به عواطف العرب ويتحدى شعورهم ، هذا مع العلم أنه لم يكن قد مضى طويل من الوقت على الحملات الصحفية التى شنتها جريدته على شخصية دينية من أبنائهم هو السيد محمد المهدى السنوسى [1] ، إذ جعلت من هذا الرجل الصالح مجرما من كبار المجرمين ، هو وعبد الحميد سواء بسواء ، عندما أتهمت هذا الأخير بالتآمر مع السنوسية، وقالت عن سيدى محمد المهدى بأنه أتى بالكثير من الأعمال التى تحط من شأن الإسلام وجعلته عدوا للدين ، وأن هذين المجرمين الكبيرين كان لهما أهداف مختلفة ، لكنهما كانا يسيران إلى نفس النتيجة [2] .

فى الحقيقة لم تكن هذه الحادثة منعزلة عن غيرها من الحوادث بل سبقها بعض الحوادث الأخرى ، كأزمة منح الحكومة امتيازا لشركة « لنش » الانجليزية فى العراق وهياج العرب بسببها ، ورافقها أمور أخرى أسخطت الشعب العربى ، كهضم حقوق أبنائه فى الوظائف وتجاهل الاتحاديين إياهم فى سياسة الدولة وإدارتها ، ومحاربتهم لمبعوثى العرب المتحررين تحت قبة البرلمان ، وإرسالهم الحملات ، واحدة تلو أخرى ، إلى حوران والجزيرة العربية والعراق ، (سأتكلم عنها فيما بعد) فما كان من حملة أقدام إلا أن نكأت الجروح ، وأطلقت أقلام كتاب العرب والجرائد العربية ، وقامت

(١) نفس المصدر — ص ٢٢٤ .
(٢) Rev. du Monde Musulm. — V. IX, Sept. 1909, P. 173.

بين الجانبين حرب صحفية أستمرت إلى آخر الدور الذى نبحث فيه ، أى
حتى نشوب الحرب العالمية الأولى وهذه نبذة عنها :

الحرب الصحفية بين الترك والعرب

لما أعلن الدستور لم يكن للعرب مطالب سوى المساواة مع غيرهم من
العناصر فى الاسهام بخدمة الدولة ، ليس طمعا فى الوظائف ،وأن شذ البعض
فى ربط إخلاصهم للدولة بالحصول على المنافع والوظائف . كان العرب
والعناصر الأخرى غير التركية يريدون ان تكون الدولة ، بفضل الدستور
شركة مساهمة بين العناصر المختلفة،يبذل كل منها جهده لاعلاء شأنهاو خدمتها
دون أن يحرموا من هذا الشرف .

من أجل ذلك قبل المسيحيون بطيبة خاطر الخدمة العسكرية وتلقوها
دليلا على عهد المساواة[١] ، ونهاية لعهد كانوا لا يلقون فيه إلا الإهمال
والإعراض حتى والإحتقار ، لكن جميع العثمانيين كانوا يتصورون أن
يكون العهد الجديد عهداً تتاح فيه الفرصة للجميع ، فى نظام ديمقراطى
سليم ، وحريةدستوريةمطلقة ، لإظهار نشاطهم وإبراز مواهبهم ، غير مبالين
بنسبة ما يصيبهم من الوظائف والوزارات إذا قيست بعددهم وأهميتهم وإن
كانوا يعتبرون إسهامهم فى خدمتها من دواعى حفظ كرامتهم .

كان العرب يشكلون نصف سكان الدولة ، أو أقل من ذلك بقليل ،
ولم يكن لهم سوى (٥٠) نائبا من مجموع (٢٧٥) ، ولم يكن يحسب
حسابهم سوى بوزارة واحدة ، هى وزارة الأوقاف ، ثم حرموا منها فترة

(١) شذ عن ذلك بعض المسيحيين كالاغريق لما رأوا ان الدولة غير مخلصة فى أعمالها ، وخاصة عندما تسرعت فى التجنيد دون أن تهيىء العدة لذلك ، وقبل ان تعد الضباط من العناصر الاخرى ليشتركوا فى الجندية .

طويلة من حياة المجلس النيابى الأول ، ولم يكن لهم سوى أربعة أو خمسة
أعضاء فى مجلس الأعيان البالغ عدد أعضائه ٤٥ أو ٥٠ عضوا ، بينما كانت
بقية العناصر من إغريق وأرمن وحتى اليهود ، أحسن حظا منهم نسبيا ،
إذ كان الاتحاديون يحسبون حساب هؤلاء بوزارة واحدة لكل عنصر ،
وأحيانا بوزارتين بالرغم من قلة عدد نفوس هذه العناصر بالنسبة للعرب ،
ومع ذلك سكت العرب على مضض ، ولم يرفعوا صوتهم المطالبة بحقوقهم،
وكانت جرائدهم فى كل مكان من بلاد السلطنة ، فى سوريا ومصر ولبنان
والعراق ... تلهج بالتأييد والغيرة والأخلاص للدولة ، بالرغم مما كان
يلقاه بعض نوابهم النابهين من معاملة سيئة تحت قبة مجلس المبعوثان حيث لم
يكونوا يحاولون الجهر بطلب إنصاف شعبهم ، حبا بالوحدة والائتلاف
والوفاق ، بل كانت معارضة المعارضين ، منهم كما سنرى ، مبنية على الدفاع
عن مصلحة الدولة العامة،ومنصبة على السياسة العامة التى تسير فيها الحكومة
داخلية أم خارجية .

إلى عام ١٩١٠ — ١٩١١ لم تكن بعد الفكرة اللامركزية قد أخذت
مجراها القوى بين الاصلاحيين العرب ، وإن يكن قد ظهر أثر لها فى بداية
العهد الدستورى ، كما بينت فى الفصل السابق ، إنما حوربت كما لم تحارب
أية فكرة أخرى ضارة فى نظر من حاربوها . أما الفكرة القومية فقد كان
سريانها محدوداً بين فئات الشباب العربى الناشىء،وخاصة من طلاب المدارس
العالية ، الذين ألفوا « المنتدى الأدبى » فى الآستانة بعد أن ألغى الترك جمعية
الأخاء العربى — العثمانى ، بدعوى أن أعضاءها كان لهم ضلع فى الثورة
المضادة ؛ غير أن الأفكار القومية واللامركزية كانت تسير قدما إلى الأمام
جنبا لجنب ، وتتغلغل فى نفوس السواد الأعظم من الاصلاحيين العرب ،
شيئا فشيئا ، تبعا لتطورات الحوادث التى ثارت بين العرب والترك . فكلما
اشتد هؤلاء فى معاملة العرب ، كان العرب يقطعون الخيوط التى تربطهم

بالحكم المركزى العام ، خيطا خيطا ، ويتجهون خطوة نحو الحكم اللامركزى ونحو الشعور بكيان قومى مستقل ، ومع ذلك لم يخرجوا مرة واحدة عن دائرة الرابطة العثمانية طيلة الفترة التى نحن فى صددها حتى نشوب الحرب العالمية الأولى . فقبل أن تعقد جمعية بيروت الاصلاحية ثم المؤتمر العربى الأول فى باريس عام ١٩١٣ ، كانت الاحتكاكات والمطالبات بحقوق العرب محدودة النطاق يكتنفها التردد حتى فى مجلس المبعوثان ، الذى لم يتخذ النواب العرب فيه خطة منظمة لانجاح المطالب العربية . كانت بعض القضايا الطفيفة تثار أحيانا بالمناسبة من قبل قلائل من النواب العرب ، فيلقون بعض التأييد من قبل قسم من بنى جنسهم فيه ، غير أن القائمين على شؤون المجلس من الاتحاديين ونوابهم سرعان ما كانوا يتخذون التدابير اللازمة لاسكاتهم وحرمانهم من حق الكلام وحرية القول . غير أنه لا يمكن القول أن الصحف العربية كانت لا تثير بعض القضايا المتعلقة بحياة السكان عامة والعرب خاصة من خلال إنتقاد الحكومة فى سياستها الخارجية والداخلية . كانت بعض صحف القاهرة خاصة ، وبعض صحف بيروت ودمشق تشتد أحيانا فى انتقاد حكم الاتحاديين فتثور ثائرة الجرائد التركية فتشتد بدورها فى طعنها متحدية شعور العرب وكرامتهم القومية .

إلى جانب ذلك كانت صحافة باريس تهتم بالقضايا العثمانية ، وكان ثمة عدد من الكتاب العرب المسيحيين يتتبعون تطورات الحوادث الداخلية ويعقدون المقالات ويتعرضون فيها إلى حقوق العناصر فى المساهمة بمسؤولية الحكم . وإلى ما قبل حملات جريدتى طنين وأقدام المسعورة ضد العرب كانت الحرب الصحفية هادئة نوعا ما ، حتى أثارتها مقالة أقدام التى طعنت بأعراض العرب ، عندها ردت الصحف العربية هجوما بهجوم ، وتحرك الصحفيون المسيحيون العرب فى باريس ، وعقد شكرى غانم[1] مقالاته ،

(١) شكرى غانم ، من مسيحى لبنان ، شقيق خليل غانم ، مبعوث بيروت فى مجلس —

التى أحدثت ضجة كبرى فى الأوساط الصحفية العثمانية ، تلك المقالات التى نشرها فى جريدة (الطان) بصورة خاصة .

كان شكرى غانم يكتب أحيانا فى مجلة « كوره سبوندانس دوريان Corresp. d'Orient » الباريسية ، وغالبا فى جريدة « الطان » أو الديبا Debats » ويبين آراءه فى السياسة العثمانية الخارجية والداخلية وكان يحلل الحوادث ويورد الأخبار عن تعصب الترك لعنصريتهم ومحاولتهم تتريك العناصر وحكم الدولة حكما مركزيا وحرمان العناصر من حقوقها ، ولكنه ينسبها إلى وكالات الأنباء ويدارى ما أمكن المداراة ، إنما فى مقاله الذى نشره فى جريدة « الطان . Temps » فى ٥/٤/١٩١٠ ، خرج عن دائرة المصانعة والمداراة ، قال :

« لم يهتم الترك منذ استولوا على البلاد العربية وعلى الخلافة بالتفاهم مع العناصر التى يحكمونها ولا سيما العنصر العربى ، وقد جعل هذا العنصر بعد ثورة ١٩٠٨ يشكو من سوء ما يعامل به ، وكيف أن المراكز التى جعلت للعرب فى الوزارات المتعاقبة كانت ثانوية لا تتكافأ مع أهميتهم ، دع أن

= عام ١٨٧٧ ، ومؤسس جمعية الوطن العثمانى فى باريس ورئيس فرع جمعية النهضة اللبنانية فى باريس ، ورئيس غرفة التجارة العثمانية فى باريس ، لكن السيد شكرى غانم اشتهر اكثر من ذلك بكونه مؤلف مسرحية عنترة شعرا باللغة الافرنسية ، وقد مثلت فى باريس ودام عرضها على مسارحها عدة أشهر متوالية ، اذ لقيت اقبالا منقطع النظير ، مثلت لاول مرة فى ١٢ « شباط ، فبراير ١٩١٠ » وقد ضرب فيها السيد شكرى غانم على الوتر القومى ، ومما جاء فيها من المواقف القومية على لسان عنترة : « ان حقا مفروضا ، ان واجبا مقدسا اختط لى خطة يجب على اتباعها .. لقد وعدت جماعة من كبار البناة بان امد لهم يد المساعدة ولعل بناءهم يتم اليوم » وعندما سأله أحد الرعاة : الى أين انت ذاهب . قال : « الى حيث تبنى مملكة يعجب العالم بنورها » . ثم قال يصف هذه المملكة : « بلى ستجمع بلاد العرب موحدة فى قبضة سلطان واحد » .. ان الارض ستسمع اقدس لغة وستنهض هذه القبائل العربية من تلك القفار المترامية الاطراف فتستنير بلمعان هلالها الاقدس . (عن كتاب : معضلة الشرق ، او الاقطار العربية المحررة ـ بقلم خير الله خير الله ـ مترجم عن الافرنسية بقلم : عارف النكدى ص ٤٢ ـ ٤٣) .

ما نالهم من الإجحاف فى مجلس النواب والأعيان جعلهم يظنون بأن ثمة حركة ترمى إلى القضاء عليهم » ثم بين بالأرقام حق العرب المهضوم فى مجلس الأعيان والنواب والمناصب الإدارية الكبرى والصغرى وختم مقاله بقوله : « كأن الترك يخافون منا ، ومن عددنا ، ومن فكرتنا الاستقلالية[١] »

ولم ينس الدفاع عن اللغة العربية بقوله : « أن لغتنا لغة عبقرية، إنها لغة نصف القارة الآسيوية ، وكل القارة الأفريقية تقريبا، فضلا عن كونها لغة القرآن ومع ذلك فليس لها من الاعتبار أكثر ما لأية لهجة أقليمية ، فى حين أن اللغة الرسمية هى اللغه التركية ، هذه اللغة الضعيفة التى تدين للغة العربية بكونها تقدم لها النجدة كلما اقتضى الأمر أن ترتفع فوق مستوى الحياة اليومية . أفليس فى ذلك إنكار مزدوج لحقوق العرب؟[٢] » .

لم تكد جرائد الاتحاديين تقرأ ما كتبه شكرى غانم فى جريدة «الطان» حتى اندفعت ، وأخصها بالذكر : « طنين » و « جون تورك » و «يني غازته» فى حملة مسعورة تهاجم الكاتب والجريدة معا مشككة فى حسن نية «الطان» متهمة إياها بالكذب صراحة ، وبالانتهازية وبعدم تعبيرها عن الرأى العام الأفرنسى ، بل عن البورجوازية الانتهازية التى تضع جميع العقائد والمبادىء ومشاعر العطف فى البورصة ، ضاربة عرض الحائط بالمثل العليا الإنسانية . ويخاطب أحمد آغايف ، الداعية الطورانى ، القوقاسى الأصل ، الغربيين قائلا :

« إنكم تأخذون علينا أسلوب معاملتنا للعرب ، فلتسمحوا لى أن أقول لكم . . . إنكم لا ترون الخشبة فى أعينكم ، وتنظرون إلى القشة فى أعيننا وطالما أن أمامكم قضايا مثل قضايا ايرلندا وفنلندا ، والجزائر ، فالأفضل أن

(١) خير الله خير الله – المصدر السابق ، ص ٤٠ .
Corresp. d'Orient — (15/4/1910), P. 315-316.
(٢) Corresp. d'Orient — Ibid, P. 316.

لا تقيموا من أنفسكم أساتذة للفضائل ... » وأضاف إلى ذلك قوله أن اللغة العربية تلقى ما تستحقه من الاجلال باعتبارها لغة مقدسة ، « لكنها بالإضافة إلى ذلك لغة ميتة »[١] . وأما التهم التى كيلت إلى شكرى غانم فأقل ما فيها وصفه بكلمات دساس ، إنتهازى ، طامع فى وظيفة، وأمثال هذه الوصوف.

أما الجرائد العربية فقد تلقت مقال شكرى غانم بعضها بالترحيب مع الاعتدال وبعضها بالتهليل والحماس . ودفعا للاطالة أقتصر على مقال كتبه الدكتور عزة الجندى من شباب حمص المتأثرين بالعاطفة القومية ، قال تحت عنوان « العرب والترك » فى مقالة نشرت فى المؤيد ما يلى :

« طيرت البرقيات خبر المقالة إلى الآستانة وما وصل العدد منها إلى العاصمة إلا وقامت لها جرائد الأتراك وقعدت وأرغت وأزبدت فمنها من ترجمها إجمالا وأعذر ، ومنها من أنتقد وأنكر وأكبر ، وبالأخص طنين فإنها أصدرت عددين من أعدادها بانتقاد مر ، بل بتحامل عجيب ومغالطة غريبة أصبح بها حسين جاهد على حد قول الشاعر :

ومثلك يؤتى من بلاد بعيدة ليضحك ربات الحجال البواكيا

قام يطنطن فى طنينه ليصرع الجمهور بشقشقته ولكن هيهات :

فإن الحق أبلج لا تزيغ سبيله والحق يعرفه ذوو الألباب

وقبل أن أكشف رداء التلبيس وغشاء التمويه والتدليس عن أقوال طنين ، أؤدى واجب الشكر والثناء لناسج برد مقال « الطان » ... ألخ ».

وقد رد الدكتور عزة على وصف حسين جاهد للعرب الشاكين بكونهم شرذمة لا بد أن يكون لها ما تشتكى منه وأنه لا يجب أن يفهم من ذلك أن صوت هذه الشرذمة هو صوت الأمة العربية إجماعا ضد الأمة التركية بأسرها ، رد على ذلك بقوله :

(١) Ibid — 1/5/1910, P. 361.

« هناك كل غرابة ، وهنا موقف الدهشة والحيرة ، متى إشتكى أحد من العرب من الأمة التركية جمعاء ؟ ومن قال لصاحب طنين أن الأمة العربية تنفر من الأمة التركية ؟ . . . . . وليعلم صاحب طنين . . . . . أن العرب ، وبالاخص الطبقه المتنورة منهم لاتروم ولن تروم التفرقة والانفصال عن الترك قاطبة ، ولا تنفر من الترك ، ولن تنفر أبد الآبدين ودهر الداهرين.

« ولكن الأمة العربية والتركية ، وبالاجمال كل حر يأبى الضيم ويكره التلاعب ، ولا يتنزل للمداهنة ، والتملق ، والتذلل ، والمسكنة ينفر من كل متلاعب ، مخاتل ، كذاب مخادع ، يتسربل بلباس الحق ، ويتظاهر بمظهر الصادق الأمين . . . أن الأمة العربية ، والأمة التركية الحقيقية فى الأناضول ينفران من كل مجهول النسب ساقط المبادىء ، منحط الاخلاق ، يبيع دينه ووطنه ، وأمته وكل شيء بقبضة من مال[1] » .

غير أن الرد الذى كتبه السيد شكرى غانم نفسه جوابا على حملات طنين والصحف التركية عليه والذى أرسله إليها فرفضت نشره فأرسل نسخا منه بالافرنسية إلى أشهر الجرائد الافرنسية والمصرية والسورية وعثرت عليه فى الأهرام ، والمؤيد[2] وكوريه سبوندانس دوريان ، فقد كان أكثر اعتدالا وتعقلا ، ونظراً لأهميته وتلخيصه لأسباب الخلاف ونشوء مسألة « العرب والترك » التى لهجت بها الجرائد فى تلك الفترة ، وخاضت فيها بشكل غريب ، ها أنذا أورد بعض مقاطعه عن النص الافرنسى الأصلى :

استعرض شكرى غانم فى مقاله كيف سرح الموظفون العرب من وزارة الخارجية ، وكيف خلت مقاعد مجلس الأعيان منهم ، إلا من أربعة أو خمسة قال : « ولا أرغب فى الحديث عن مجلس المبعوثان هذا المجلس المنتخب انتخابا من قبل الشعب ، مع أنه فى الإمكان مناقشة هذه الكلمة « الانتخاب »

---

(١) المؤيد – ٦٠٤٣ ، ١٩١٠/٤/٢٠ .

(٢) بعنوان « الترك والعرب » – المؤيد – ٦٠٧٧ ، ١٩١٠/٥/٢٦ .

والطريقة التى تمت بها هذه العملية غير أنه لم يكن بالمستطاع أن يتم ، وهى تجرى لأول مرة ، غير ماتم وقد أفهم العرب ذلك ، وبروح من الولاء الهادىء آثروا السكوت والانتظار لفرصة أخرى .

« وأخيراً جاء دور إعادة تنظيم الدوائر وكان الملاحظ أن بين مائة اسم تركى لم تكن تستطيع إيجاد اسم واحد عربى . عندئذ قامت الصحافة العربية داخل الدولة وخارجها فى الأميركتين ، ترفع صوتها بالاحتجاج . وفى نفس باريس جرت محاولة الانشاء « جمعية عربية » ، وبفضل تدخلى لم يتم تشكيلها وقد شكرنى الدكتور ناظم بك[1] ، الذى كان حينذاك فى باريس ، على هذا العمل .

« لقد انتهى الأمر ، مع ذلك ، إلى تهدئة النفوس ، وساعد على هذا ماقام به من جهد النائب سليمان البستانى ، نائب رئيس مجلس المبعوثان ، الذى ليس باستطاعة مدير « طنين » أن يقول عنه أنه دساس . . وانتهازى . .

« إن كتابى إلى جريدة « الطان » لم يزد على كونه شرحا للموقف باعتدال ظاهر مع بعض الآراء التى عرضتها على أنظار الحكومة بصورة ودية ، وهى فى مصلحة الترك أكثر منها فى مصلحة العرب ، لكنكم ياحضرة المدير (خطابا إلى مدير طنين) ، قد أجبتم على كتابى ذاك بلهجة تنفث الغيظ من من خلال الاحتقار . إن كتابى إن أردتم الحق ، لايستحق لاهذا ولاذاك اللهم إلا لفتة تلقى عليه بعناية . لماذا بالله يبتر هكذا سريعا حبل الود الصادق لحظة أن يساق إليكم حديث معقول موزون صادق فى ولائه لكم ؟ هكذا إلى أن يصبح الموقف ، بيننا وبينكم ، أن لاجدال بلا خصام ، ولا ردود بلا شتائم ولا سباب .

---

(١) من كبار زعماء الاتحاديين الذين فروا من ظلم عبد الحميد الى باريس تولى فترة ما منصب مرخص الجمعية المسئول بعد الدستور .

« هل تسمحون لى بأن أذكركم بهذا الجواب الذى قيل لنوابنا فى مجلس المبعوثان ؟ : « إذا لم يكن فى الوزارة أعضاء من العرب فإن ذلك يعود إلى أنه لايوجد بين نوابهم رجال أكفاء يجمعون كل الشروط المطلوبة لملء هذه المناصب » . إنى أتقدم إذاً بكل خشوع إلى أعتابكم طالبا العفو والمغفرة ، فلم أكن فى الواقع أظن أن الجنس العربى قد وصل إلى هذا الحد من الفقر فى الرجال والانحطاط عن باقى أجناس السلطنة ، فمن البديهى إذا ، من باب الأدب ، فى هذه الحالة ، أن لايجلس ، فى مجلس الوزراء ، الصيصان مع النسور وأفراخ النسور . .

« لقد قالت طنين أيضاً : أيستطاع أن يؤتى بمجرد إنسان "premier venu" فيولى ولاية ؟ ... مجرد إنسان ؟ — نعم بلاشك وهذا بالطبع فى نظر جريدة طنين التى استمرت فى التفنن بمداراة إخوانها العرب ، ولكن ألم تقل هى ذاتها فى معرض آخر أنه يوجد فى صفوف الجيش كثير من الضباط العرب اللامعين ؟ إذاً لماذا لم يستحق أحد من هؤلاء شرف تعيينه والياً على غرار الجنرال حسنى باشا والى دمشق مثلا ، أو الأميرآلاى جمال بك (المعروف) وإلى أطنه ، أو الأميرآلاى محمود مختار بك وإلى أزمير ... ؟ » (ثم يورد مخالفات الترك لهذا الشرط) .

ثم يتطرق إلى مسألة اللغة ، وكيف أيقظها طالب تركى جانبته الحكمة والتعقل بكتاباته فى الجرائد التركية ، فيقول :

« فى الواقع أن حكومة برلمانية ليست جديرة بهذه التسمية إلا إذا سارت بقدر المستطاع ، وفقا للقوانين التى أعلنتها هى نفسها ، والتى تعمل منها حكومة نيابية حقة . إننا لا ننكر أن أصدقاءنا الأتراك يريدون جاهدين أن يكونوا دستوريين ، ولكن فقط ضمن الحدود التى يسمح لهم بها طبع التسلط المتغلب عليهم من كونهم فاتحى البلاد ، وليس باستطاعتهم نسيان ذلك . . . أنهم لا يريدون أن يفهموا أنهم ، منذ اللحظة الأولى التى أعلنوا فيها الحكم الدستورى

ذا النظام البرلمانى ، قد أعطوا الحق لكل جنس من الأجناس أن يتمتع بالحقوق الناتجة عنه وأن يطالب بالمساواة الحقة التى تكلمت عنها فى جريدة « الطان » ، غير أنهم قرروا أن تكون اللغة التركية وحدها هى اللغة الرسمية وها نحن نرى هذه الأشياء الغريبة : موظفون وحكام فى ولايات يجهلون تمام الجهل لغة أهلها وحاجاتهم ومتطلباتهم ، ونشاهد أكثر من هذا مسرحيات فى منتهى الهزلية . ذلك أن ثمة قضاة من الترك تجرى المرافعات أمامهم بلغة يجهلونها ، ومع ذلك يصدرون فى النهاية أحكامهم وفق مافهموه[1] . فهل لنا أن نتجاسر على أن نوصى بالتلفت حولنا لنرى ماعملته فى هذا الشأن الدول المشابهة لنا فى هذا الوضع . . . ؟ إننا إذا فعلنا ذلك نوصم بعبارات « دساسين وانتهازيين . . . »[2]

ثم يعدد اللغات المستعملة فى مجالس نواب بعض الدول على أنها رسمية فيقول إن فى النمسا ست لغات مقبولة بكونها رسمية ، وفى سويسرة ثلاث وفى بلجيكا لغتان . ثم يعرض بصعوبة تعلم اللغة التركية كى يستطيع العربى إجادتها حتى يصبح موظفا ، وأنه لابد من مضى ربع قرن حتى يمكن إيصال جيل من العرب يتقن التركية ، ومعنى ذلك حرمان العرب طول هذه المدة من المشاركة فى حياة الدولة العامة .

---

(١) جاء فى جريدة العصر الجديد بدمشق انه أثناء احدى المرافعات باللغة التركية استحال على المدعى والمدعى عليه والشهود الفهم والتفهيم بها ، فاستدعى الترجمان كى يكون وسيطا ، وأخذت الاسئلة والاجوبة تجتمع لدى الترجمان وبهذه الطريقة كان كثير من دقائق الدعوى تخفى على القضاة « الاهرام ٩٦٠١ ، ١٣ اكتوبر ١٩٠٩ » ، كما جاء فى جريدة اقدام من حديث بينها وبين مستشرق نمسوى ، ان هذا المستشرق شاهد بعينه وسمع بأذنه مرة شكاية لاحد اليمانيين ذكرها للوالى بواسطة المترجم فعكسها المترجم عكسا أى جعل الحنظل عسلا « رفيق بك العظم ـ المصدر السابق ، ص ١٤٢ ـ ١٤٣ » .

(٢) Corresp. d'Orient — 3ème Année, 15/6/1910, P. 287-491.
من مقال شكرى غانم ردا على حملة جريدة طنين عليه .

أثارت أقدام هذه الحرب الصحفية ذات الطابع القومى وهى تدعى أنها جريدة لاعنصرية ، فكيف بالجرائد العنصرية ؟ . . . والواقع أن النعرة الجنسية أخذت دوراً لايستهان به لدى العنصر التركى ولم تقف جرائد العناصر الأخرى موقف اللامبالاة ، مما أعطى الخلاف بين الترك وغير الترك وجهة جديدة ، وكان موقف الترك — بعد أن واجهوا الثورات فى كل مكان والمعارضة الشديدة فى مجلس المبعوثان يثيرها نواب العناصر المختلفة ضدهم ، وهذه الحرب الصحفية الشعواء — كان موقفهم أشبه بمن يرقع ثوباً باليا ، كلما رقعه من جهة خرق من جهة أخرى ، إذ كان التراشق بين القوميات على صفحات الجرائد والمجلات مما لم تستطع الحكومة أن تعطى له حداً بالرغم من سيف القانون المسلط على رأسها[1] ، وكان يزيد فى إذكاء نيران المعركة الصحفية الشعراء بقصائدهم القومية . ولم يكن الكتاب ليتورعوا عن توجيه الألفاظ القاسية والنعوت المقذعة والكلمات المنفرة من أمثال ما كان الترك ينادون به من التفاخر « بالملة الحاكمة » و « المستملكات » و « فضل الترك على العرب » والتهم التى يوجهونها إلى العرب « بميلهم إلى

(١) لم يكن قانون الصحافة العثمانى الذى صدر فى أواسط عام ١٩٠٩ شديدا فى عقوباته كانت فيه نصوص تقضى باحكام مختلفة على كل صحفى يهين السلطان أو القناصل أوالسفراء أو الوزراء أو المبعوثان والاعيان ، بمدد من الحبس تختلف بين أسبوع او ١٥ يوما الى ستة اشهر مع غرامات نقدية تصل الى « ٥٠ » ليرة عثمانية واحيانا الى « ١٠٠ » ، كما كان فيه مادة تقضى بالتعطيل لمدد مختلفة وقد تكون لاجل غير مسمى بحق كل جريدة تنشر اخبارا او نصوصا « تخدش الاذهان العامة » خاصة فيما يتعلق بالعناصر ، غير ان التطبيق كان يختلف بالنسبة لجريدة عربية واخرى تركية ، وكانت الحكومة تمنع دخول الجرائد المصرية كلما وجدت فى كتاباتها مالا يوافق ميول الحاكمين من الترك ، كما ان الحكومة المركزية والحكومات المحلية فى الولايات لم تكن تقتصر على أحكام قانون الصحافة بل تلجأ الى اتهام صاحب كل جريدة يشتد فى حملته على الحكومة بتهم أقلها كونه من اعوان عبد الحميد او جاسوس ، كما جرى للسيد محمد كرد على صاحب جريدة « المقتبس » الذى حوكم بهذه التهمة وعطلت جريدته ومطبعته ولوحق فهرب الى مصر لانه هاجم ادارة والى سوريا ناظم باشا « الاهرام — العدد ٩٥٤٨ ، ١٢—٨—١٩٠٩ ، و ٩٥٩٥ ، ٦—١٠—١٩٠٩ » .

الاستقلال »[1] ، وأنهم طامعون فى الوظائف ، وأنه لايهمهم رفع الظلم والاستبداد عن كاهل شعبهم بقدر مايهمهم إدخال أبنائهم فى الوظائف وأنهم أبعد مايكونون عن الدستور ، وأنهم ألعوبة فى أيدى رجال العهد القديم ، وأنهم يريدون الالتحاق بمصر والانضواء تحت لواء الخديوى والحكومة الانجليزية . وقد بلغ الخطل ببعضهم أن كانوا يطالبون من العرب أن يقبعوا فى بيوتهم تاركين أمر إدارة الدولة للترك ، لأن الدولة تركية ، وأن يقنع العرب بأن يعيشوا « بسلام وحرية تحت ظل الهلال التركى » ، وأن يكتفوا بنقد أعمالها إذا شطت عن سبيل الحق ، وحجتهم فى ذلك أن بعض الدول الراقية تسلك نفس الطريق « أليست حكومة انجلترا ديمقراطية وليس فى مجلس نوابها هندى ولا ترانسفالى ولا كندى؟ ... وهل حكومة فرنسا استبدادية لأنه ليس فى مجلس نوابها ، وبين ولاتها ، وقواد جيوشها تونسى أو جزائرى ؟ . . . ألا يجوز للأتراك أن يفعلوا فعل الفرنساويين والانجليز ؟ » ولم يكن العرب يقرأون هذه المقالات فيسكتون عليها ، وكذلك الترك أيضاً بل سرعان ما كانت الردود تأتى فى أعقاب الطعون ، وكان الرد على مثل هذه الافتراءات من الكتاب العرب بتكذيب بعد العرب عن الدستور ، وطمعهم فى الوظائف ويدحضون كون الدولة تركية ، بل هى عثمانية ، ويخطئون الكتاب الترك فى تشبيههم الدولة العثمانية بفرنسا وانجلترا بقولهم أن فرنسا وانجلترا استعماريتان تحكمان شعوبا مغايرة لشعوبهما ، فى حين أن شعوب الدولة العثمانية متجنسة بالجنسية العثمانية ، لها جميعاً نفس الحقوق والواجبات ، وهى فى دور التآلف والوفاق فلا يجوز إثارة مثل هذه النعرات[2] .

أن أفكاراً كهذه كانت تخرج حتى عن صحفيين وسياسيين معروفين من

(١) المنار — مجلد ١٢ ، ج ١٢ ، ص ٩١٥ .
(٢) الاهرام — الاعداد ٩٤٢٢ ، ٩٠٩/٣/١٥ ، ٩٤٢٤ ، ٩٠٩/٣/١٧ ، ٩٤٢٦ ، ٩٠٩/٣/١٩ ، ٩٤٢٧ ، ٩٠٩/٣/٢٠ ... مقالات متتابعة فى الاهرام بعنوان « العرب والترك بقلم « تركى حر » وردود عليها بنفس العنوان بقلم عربى حر .

أمثال جلال الدين عارف ، وهو نفسه الذى كان يكتب فوراً إعلان « الدستور » بأننا نسينا كوننا أتراكاً ... »[١] ، وحسين جاهد ، وعبيد الله نائب آيدين وصاحب جريدة « العرب » التى أنشئت بمال الحكومة وبعنايتها والتى كانت تدعو العرب إلى أن يكتفوا بوظيفة الوعظ والإرشاد الدينى وأن يتركوا أمور السياسة للترك . وقد كتب فى جريدته مقالا بعنوان « لكل أمة مفسدون » هاجت له صحافة سوريا ومصر وماجت واحتجت لدى نظارة الداخلية قال فيه : « يوجد فى البلاد العربية مفسدون أكثرهم فى العاصمة وبيروت وهم يجتمعون عند كل حادثة لتأويلها ضد العرب ، كما فعلوا فى حادثة أقدام ... هذا وأنى أرى من الفضول مداخلة نصارى العرب فيما يدور بين العرب والترك ، لأن الترك لايتصورون ، إذا ذكروا العرب ، غير المسلمين إذ هم لايتعقلون وجود عربى يقول بألوهية رجل إسرائيلى ... وعليه فإن مداخلة شكرى غانم ، وصاحب مقال الداء والدواء فى المقتبس لاتنطق بحبهم للمدنية . » فاحتجت صحافة بيروت ودمشق وأرسلت البرقيات إلى الصدارة العظمى والديوان العرفى ومبعوثى بيروت ودمشق وقلم المطبوعات ومعظم جرائد العاصمة يطالبون بمحاكمة عبدالله أفندى « لنفثه فساداً بالغاً وروحاً خبيثة بتفريق العناصر والأديان »[٢] .

ومما يجدر التنويه به أن الاتحاديين قد ضاقوا ذرعاً بالصحافة العربية فى مصر وبجريدة المؤيد بصورة خاصة لأنها كانت تنتقد حكمهم وتفسح المجال واسعا لكتاب العرب الذين يهاجمون حكمهم وكذلك بمجلة المنار التى يصدرها الشيخ رشيد رضا والتى منعوا دخولها أراضى المملكة العثمانية أيضاً ، إذ انقلب صاحبها عليهم بعد أن كان يثق بهم ويؤيدهم فى ابتداء العهد الدستورى ، وبعد أن لمس استبدادهم وعدم إخلاصهم فى تطبيق الدستور ومعاملة العناصر

(١) مراجعة الفصل السابق .
(٢) الاهرام — ٩٧٩٤ ، ٣-٦-١٩١٠ .

بالديمقراطية ، فأصدروا مذكرة أخذ وقبض بحقه نشرها فى المنار بهذا النص « مذكرة أخذ وقبض (أخذ وكرفت) » بحق الشيخ محمد رشيد رضا من أهالى قرية القلمون التابعة للواء طرابلس الشام الفار إلى مصر وصاحب ومحرر جريدة المنار الهذيانية والمظنون عليه بالتجاسر على نشر مواد الخيانة والمعلنة فى الورقة المذكورة[١] » ، وفضلا عن ذلك قد منعوا هذه الصحف الثلاث من دخول أراضى السلطنة العثمانية لمدة طويلة .

هذا من جهة ومن جهة أخرى فانهم أرادوا أن يجابهوا هذه الصحف بصحف أخرى عربية الأسم والمظهر تركية التوجيه فاستعانوا ببعض رجالات العرب المعروفين مثل الشاعر العراقى معروف الرصافى[٢] الذى استقدموه ليحرر فى جريدة « العرب » التى يصدرها عبيد الله أفندى المار الذكر ، بتمويل من الحكومة ، ومثل الشيخ عبدالعزيز شاويش ، التونسى الأصل المصرى الإقامة ، الذى أعانوه بالمال ليصدر جريدة عربية باسم « الهلال العثمانى » ثم « الحق يعلو » واشتروا له مطبعة بمبلغ (١٥٠٠) ليرة عثمانية وكانوا يدفعون له فى الشهر (٣٠٠) ليرة عثمانية. وقد حملت عليه مجلة المنار وجريدة المؤيد حملات شعواء ، كما حملتا على الزعيم محمد فريد بك رئيس الحزب الوطنى لتعاونهما مع الاتحاديين[٣] ، إلا أن الفكرة التى كانت توجه هذين السيدين ، محمد فريد بك وعبدالعزيز شاويش ، كانت على إعتقادى ناتجة عن حسن نية بخلاف عبيدالله أفندى ، إذ كانا مسيرين بفكرة الجامعة الإسلامية ووجوب تقوية الدولة العثمانية لتقف قوية منيعة الجانب ، لا تزعزعها الأعصار الداخلية ، أمام الخطر الأجنبى ودسائس الانجليز الذين كان الشعب المصرى حربا عليهم . ومع ذلك لم يتورع رجال رسميون من جمعية الاتحاد والترقى من القاء تصريحات ضد الحزب الوطنى كما فعل

(١) المنار — مجلد ١٢ ، ج ٩ ، اكتوبر ١٩٠٩ ، ص ٧١٦
(٢) الاهرام — ٩٧٨٩ ، ٢٨-٥-١٩١٠ .
(٣) المنار — مجلد ١٦ ، ج ١ ، (٨-١-١٩١٣) ، المؤيد — ٦٩٥٠ ، ٢-٤-١٩١٣ .

سليمان نظيف بك الاتحادي والى البصرة ، الذى عينه طلعت بك لهذه الولاية فور استلامه وزارة الداخلية ، مع من عينهم من الولاة الجدد ، إذ طعن بهذا الحزب لاحدى الجرائد أثناء مروره فى مصر بطريقه إلى مقر عمله الجديد ، وأردفه بتهديد للعرب عامة كقوله فى معرض الحديث عن الفتن الجارية فى الجزيرة العربية بأن الدولة مستعدة لسحق أولئك العرب بالقوة القاهرة ، فإن لديها سبعة فيالق من الأبطال .[١]

قضية لنش[٢] Lynch

أن من الأمور التى نفرت العرب من سياسة الاتحاديين ، وحفزت نوابهم للتكتل وحملتهم على الانضمام إلى المعارضة[٣] ، قضية منح إمتياز الملاحة النهرية فى نهرى دجلة والفرات إلى شركة لنش الإنجليزية التى أثيرت ولما يمض سبعة أشهر على وزارة حسين حلمى باشا . فبعدمفاوضات جرت بين الحكومة العثمانية وإدارة هذه الشركة التىيقوم على رأسها المستر « لنش .. Mr. Lynch » ، وبعد أن قامت مناقشات ومجادلات على صفحات الجرائد حول جدوى هذا الامتياز أو عدم جدواه ، دهش الرأى العام إذ علم أن السلطان قد وقع فرمانا حل بموجبه هذه القضية ، دون علم البرلمان . عندئذ أثيرت المسألة فى مجلس المبعوثان فى جلستى ١١ و ١٢/١٣/١٩٠٩ فزعزعت موقف حكومة حسين حلمى باشا[٤] .

أن شركة لنش ليست شركة جديدة طارئة فى مياه الرافدين ، ويجدر بى إعطاء إلمامة تاريخية عنها :

عزمت شركة الهند الشرقية البريطانية حوالى عام ١٨٣٤ — رغبة منها

(١) المنار — مجلد ١٢ ، ج ١٢ ، عدد كانون ثانى ، يناير ٩١٠ ص ٩١٧

(٢) تلفظ « لنج » أى ما بين التاء والشين « لنتش » .

(٣) ساطع الحصرى — نشوء الفكرة القومية ، ص ٢٠٢ .

(٤) Corresp. d'Orient — 2ème Année, 15/12/1909, P. 1025-1026.

فى إيجاد طريق قصير للمواصلات بين الشرق والغرب ، يمر إما بمصر أو بوادى الرافدين ، ويكون متمما لطريق رأس الرجاء الصالح — على إجراء دراسة مقارنة بين الطريقين المذكورين فى اختصاره لتكاليف النقل ومدة السفر ، بواسطة سفن بخارية صغيرة ، فكلفت الضابط الانجليزى « جسنى Francis Rawdon Chesney » بسبر أعماق نهر الفرات من أعاليه إلى خليج البصرة وإجراء التجربة[١] بعد أن استصدرت من السلطان فرمانا ، فى نفس العام ، يسمح بذلك — بالرغم من معارضة على رضا باشا والى بغداد وقتئذ لأنه وجد أن إعطاء الفرمان مجحف بمنافع البلاد[٢] — فنقل جسنى أجزاء باخرتين من ميناء انطالية[٣] ، الواقعة على البحر المتوسط ، إلى أقرب نقطة على الفرات « بيرهجك » ، ثم ركب الأجزاء وأنزل الباخرتين إلى مياه النهر باسم « دجلة » و « الفرات »[٤] واستغرق عمل « جسنى » الشاق ثلاثة أعوام اتضح له فى نهايتها أن الفرات لم يكن بالطريق الأصلح للمتاجرة بين انجلترا والهند ، فتخلى عن مشروعه تاركا لأحد مساعديه المدعو « هنرى بلوس لنش H. B. Lynch » إحدى الباخرتين « الفرات » بعد أن غرقت الأولى فقام هذا خلال المدة الواقعة بين ١٨٣٧ — ١٨٣٩ باستكشاف نهر دجلة ومسحه وسبر أعماقه بين أرمينيا وخليج البصرة[٥] ، ثم قام حوالى عام ١٨٤٠ ، مع بعض أفراد عائلته بتأليف شركة للملاحة فى نهر دجلة ، وبتأسيس بيت تجارى فى بغداد[٦] ، وأصبح لبيت « لنش » باخرتان عندما

(١) الدكتور زكى صالح — موجز تاريخ العراق ، ص ١٢٣ — ١٢٤ .

(٢) المؤيد — ٥٩٤٧ ، ٢١-١٢-١٩٠٩ ، من خطاب شوكت باشا مبعوث بغداد ، فى مجلس المبعوثان فى جلسة مناقشة القضية .

(٣) ميناء تركى واقع على ساحل تركيا الغربى الى الشمال من خليج الاسكندرونة وقد جاءت فى كتاب الدكتور زكى صالح « انطاكية » خطأ .

(٤) الدكتور زكى صالح — المصدر السابق ، ص ١٢٨ — ١٢٩ ، لونكريك — اربعة قرون من تاريخ العراق ، ص ٢٧٨ .

(١) محمد طاهر العمرى الموصلى — تاريخ مقدرات العراق السياسية ص ٢٠

(٢) الدكتور زكى صالح — المصدر السابق ، ص ١٢٩ — ١٣٢

اشترى من شركة الهند الشرقية الباخرة « الفرات » التى كانت قد تركت له وأردفها بباخرة أخرى ، فاتسعت أعمال البيت اتساعاً كبيراً ، مالا ونفوذا ، وألفت فى عام ١٨٦١ شركة عرفت رسميا باسم « شركة الملاحة التجارية فى دجلة والفرات » استفادت من الفرمان الذى أصدره الباب العالى ، إلى حكام وادى الفرات عام ١٨٣٤ ، موصيا إياهم بتسهيل مهمة « جسنى » للعمل فى نهر الدجلة، بالرغم من أن الفرمان حدد مجال العمل بنهر الفرات ، وظلت الشركة زمنا غير يسير تعتبر هذه الوثيقة أساسا قانونيا لوجودها ، أى أن شركة « لنش » عملت بموجب فرمان ممنوح لغيرها فى نهر غير النهر الذى تشير إليه الوثيقة[1] .

صحيح أن هذه الوثيقة عززت فيما بعد بكتب من الصدور العظام فى أعوام ١٨٤٢ ، ١٨٤٦ ، ١٨٦١ ، لكن الملاحظ عليها أنها لم تكن فرمانات سلطانية ، كما كان الفرمان الأول ، وأنها كانت غامضة لم تذكر بيت «لنش» ولا شركتهم[2] .

وغنى عن القول أن الحكومة البريطانية كانت وراء هذه الشركة تدعمها وتقوى نفوذ انجلترا فى وادى الرافدين بواسطتها . ولم يستطع الولاة المتعاقبون على العراق بعد نشوء هذه الشركة ، بالرغم من تشكيلهم شركات عثمانية صرفة للملاحة ، وبالرغم من استقدام أحدهم « نامق باشا » بواخر عديدة منها « الموصل » و «الفرات» و«الرصافة» لهذا الغرض ، لم يستطيعوا منافسة باخرتى بيت « لنش » ، لأن سوء الادارة لم يجعل لها من الأهمية ما كان لهذه الشركة وباخرتيها ، فضلا عن أن الوالى المذكور «نامق باشا» لم يحصل للشركة الأهلية التى أسسها باسم « العمانية — العثمانية على أنحصار خاص ، بل تمكنت شركة لنش فى حينها — وقد حصلت على اسم مشرف فى المياه

(1) Dr. Zaki Saleh — Mésopotamia, P. 159.

(2) Op. cit., P. 161-162.

العراقية[1] من أن تستصدر آخر بلاغ حصلت عليه من الباب العالى، وكان ما فيه من نص بمثابة تأييد شامل لمزاولة أعمالها الواسعة: « السماح للبريطانيين بالملاحة فى دجلة والفرات »[2] ، وقد صدر هذا البلاغ بالرغم من معارضة نامق باشا القوية ،[3]. ولما تولى مدحت باشا ولاية بغداد زاد عدد البواخر العثمانية ، ووضعها تحت إشراف « الادارة النهرية» إلى أن اشتراها السلطان عبدالحميد فسميت « الادارة الحميدية » . وفى عام ١٩٠٧ نشأت فكرة ضم المراكب العثمانية إلى المراكب البريطانية ، لكن المفاوضات أهملت حتى قيام الانقلاب الدستورى[4] .

لما أعلن الدستور واستلمت حكومة تركيا الفتاة زمام الحكم رغبت فى وضع حد لهذه الحالة فتباحثت حكومة حسين حلمى باشا مع الحكومة الانجليزية ، واقترحت على شركة «لنش» أن تتحول إلى شركة عثمانية بحتة على أن يكون علمها عثمانيا بدلا من العلم الانجليزى الذى ترفعه على بواخرها وذلك بضم بواخر الحكومة الأربع التى تسيرها فى النهرين إلى البواخر الانجليزية[5] وأن يكون امتيازها إحتكاراً بحيث لا يعطى امتياز آخر لشركة أخرى طول مدته البالغة (٧٥) سنة ، مع إبقاء الحق للحكومة بإلغائه بعد (٣٧) سنة إذا دفعت تضمينات معتدلة أو بعد (٥٠) سنة بدون تضمينات ، وأن تكون نصف أسهم الشركة الجديدة على الأقل ملكا للحكومة العثمانة و ٣٧٪ لشركة « لنش » و ١٣٪ للماليين الانجليز ، وأن يكون مجلس الإدارة مؤلفا من ٤ عثمانيين و ٤ إنجليز ويكون الرئيس من

(1) لونكريك — المصدر السابق ، ص ٢٧٨

(2) الدكتور زكى صالح — نفس المصدر ، ص ١٣٤

(3) لونكريك — المصدر السابق ، ص ٢٧٨

(4) محمد طاهر العمرى — المصدر السابق ، ص ٢١

(5) المؤيد — ٥٩٣١ ، ١-١٢-١٩١٩ من حديث جرى بين رئيس تحرير جريدة صباح والصدر الاعظم حلمى باشا .

هؤلاء ، وتكون الشركة خاضعة للقوانين العثمانية على أن لا تمنع الأفراد من تسيير الزوارق والمعديات[1].

لم تعرض حكومة حلمى باشا مشروع الاتفاق على مجلس المبعوثان بداعى أن المادة (١٠٠)[2] تعطى للحكومة الحق باعطاء الامتيازات إذا لم يكن فيها ضمانة مالية من قبل الحكومة (أى لاتكلف الدولة عبئا ماليا أو خسارة مالية) ، ووقعت الامتياز وصدر به الفرمان السلطانى دون موافقة مجلس المبعوثان فلقى ذلك معارضة من بعض الأوساط الميالة إلى ألمانيا من جهة ، ومن الرأى العام العربى ، وخاصة فى العراق من جهة أخرى ، خوفا من تزايد النفوذ البريطانى الذى بدأ يتفاقم وينذر بالخطر فى هذه المنطقة ، بعد أن استفحل فى خليج البصرة . وكان رأيهم أن تترك شركة « لنش » على ما هى عليه مع اباحة تسيير البواخر لمن أرادأن يؤسس شركاتأخرى وطنية ، لكن الحكومة كانت تخشى من اعتراض الانجليز لأن فى أيديهم وثائق رسمية فينجم عن ذلك مشكلة سياسية تحب أن تتحاشاها ، فضلا عن أن ترك الأمور على حالها لا يحول دون بقاء النفوذ الانجليزى بل يحول دون إصلاح مجرى النهرين . ولما كان عرض الاتفاق على مجلس المبعوثان قد يعصف به ، اجتمع مجلس الوزراء وقرر أن لا يطرح عليه لتصديقه ، معرضا عن بلاغ مجلس الأعيان الذى حذر الحكومة فيه من إعطاء الامتياز قبل وضع قانون بشأنه[3] .

مع ذلك نوقش المشروع فى مجلس المبعوثان ، إذ أن المجلس تلقى تقريرين من نائبى الديوانية و بغداد شوكت باشا ، وإسماعيل حقى بابان بك يستوضحان الوزارة فيهما عن سبب إعطائها امتيازاً يضر بالبلاد ، و بأراضى ما بين النهرين

---

(١) الاهرام ــ العدد ٩٦٥٤ ، ١٥ و ٢٠ـ١٢ـ١٩١٩ ، المعديات قوارب نهرية

(٢) تقول المادة : « لايجوز صرف شيء من اموال الدولة خارجا عن الموازنة مالم يعين ذلك بقانون خاص »

(٣) الاهرام ــ ٩٦٥٤ ، ١٥ـ١٢ـ١٩٠٩ ، ص ١

ضرراً فادحاً إلى الشركة ، دون الاستئذان من مجلس المبعوثان[1] . عندئذ وقف رئيس الوزراء حسين حلمى باشا يدافع عن موقف الحكومة مدعياً أن الحكومة لاتستطيع أن تنال أكثر ممانالت ، فلو سحبت الامتياز المخول لشركة « لنش » احتجت انجلترا ، ولو تركتها وألفت شركة أخرى عثمانية لما قدرت على مزاحمة الشركة القديمة فرأى مجلس الوكلاء ضم الشركتين ، وأنها لم تعمل فى هذه المسألة إلا حفظ ماكان موجوداً فى القديم ، وأن الوزارة ليس لها أن تأخذ رأى المجلس فى منح الامتيازات إلا إذا كان فيها ضمان مالى[2] .

كان النقاش حول قضية « لنش » بالغاحدالتأزم الشديد ، ووضع النواب كان شبيها باليوم الذى سقطت فيه وزارة كامل باشا ، حتى اضطر الرئيس أن يرفع الجلسة مراراً . وكانت كتلة النواب العرب التى اجتمعت فى قلب المجلس ، وهى تضم أربعين نائباً تقريباً ، على رأسهم شفيق بك المؤيد وأحمد باشا الزهير ، وشوكت باشا[3] ، وطالب بك النقيب ، قدصممت على معاكسة الوزارة فكادت تأخذ بخناقها وتحمل المجلس على قبول استقالتها لولا أن تداركها حزب جمعية الاتحاد والترقى فأنقذها .

تكلم بعد الصدر الأعظم شوكت باشافأسهب فى بيان ضرر هذا الامتياز مفندا الأسباب سبباً سبباً ، وختم كلامه قائلا : « إننى لا أقدر أن أفهم الأسباب التى تدعو الوزارة إلى عدم تقديمه لمجلس الأمة » فقوبل تساؤله بموجة عاصفة من التصفيق . عندئذ وقف خليل بك رئيس حزب جمعية الاتحاد والترقى البرلمانى وكانت تتنازعه فكرتان الأولى أنه لايستطيع أن ينكر مخالفة الامتياز للقانون الأساسى ، باعتبار أنه يتضمن ضمانة مالية ، هى إعفاء

---

(١) المؤيد ــ ٥٩٤٧ ، ٢١ـ١٢ـ١٩٠٩ ، ص ١
Corresp. d'Orient — 3ème Année, 1/1/1910, P. 11.

(٢) الاهرام ــ ٩٦٥٩ ، ٢١ـ١٢ـ١٩٠٩ .

(٣) هو مبعوث الديوانية ووالد السياسى المعروف ناجى شوكت وهو غير الفريق محمود شوكب باشا .

لوازم السفن البخارية من رسوم الجمرك لدى استيرادها ، والثانية أنه يريد أن يجتاز الفرمان خطر الحكم على عدم مشروعيته فيسقط ، وتسقط معه الحكومة فتقع الأزمة مع انجلترا ، لذلك قدم فى نهاية حديثه هذا التقرير : «إنه يطلب من الوزارة إرسال أوراق هذا الامتياز إلى المجلس لأنه يتضمن إعفاء أدوات الشركة من الرسوم الجمركية ، ولما كان هذا الإعفاء يتعلق بميزانية الدولة العمومية فيعتبر بمثابة الامتيازات التى تحتوى على الضمانات المالية لكنه يرى أن الإيضاح كاف ويطلب قبول وضع هذا التقرير فى محضر الجلسة » ، يريد بذلك أن تلف المسألة وينتهى الأمر غير أنه جوبه باعتراض شديد وارتفعت أصوات من كل مكان فى المجلس : أن الإيضاحات غير كافية . ووقف النائب إسماعيل حق بك بابان الاتحادى قائلا : إن الأمر الذى يجب إبرامه هو أولا هل يجب تقديم الامتياز إلى المجلس أم لا ، أما عدم كفاية الإيضاح فمسألة ثانية . ولما وضع هذا الاقتراح على التصويت قبل بأكثرية ساحقة وسط عاصفة من التصفيق الحاد ، فما كان من الصدر الأعظم حسين حلمى باشا إلا أن تقدم فى حالة عصبية إلى منبر الخطابة ، وبينما كانت تخرج من شفتيه عبارة « أنا لا أقبل هذا التقرير » وإذ بادر أحمد رضا بك رئيس المجلس وقاطعه برفع الجلسة حالا إلى نصف ساعة ، فتدارك بحكمته وسرعة خاطره سقوط الوزارة .

كان رفع الجلسة فرصة لأعضاء حزب الاتحاديين كى يجتمعوا فى كواليس المجلس ويقرروا مايجب أن يتخذوه من تدابير لاجتياز هذه الأزمة التى زاد فى حدتها أن الرئيس ما كاد يعلن إفتتاح الجلسة من جديد ، بعد نصف ساعة ، حتى وجد أمامه مذكرة واردة من مجلس الأعيان تتضمن قراره بأن جميع الامتيازات ، عدا مايتعلق منها بالمناجم والمعادن ، يجب أن تدقق وتصدق من مجلس المبعوثان فالأعيان ، فلم يعرها الاتحاديون أهمية وحولت إلى لجنة القوانين . ثم وقف الصدر الأعظم وقال : « إننا لا نقدر أن نقدم من الامتيازات إلى المجلس إلا التى تحتوى على ضمانة مالية حسب القوانين التى

بين أيدينا ، فاذا قبلتم كان به وإلا فإننا نستقيل »[1]

ثم نهض جاويد بك ناظر المالية وحاول الكلام فقوبل بضوضاء شديدة من المعارضة ، وحينما استطاع أن يجد فرصة لإسماع صوته ، أراد التأثير على النواب بزلاقة لسانه وإقناعهم بأن اضطرار الحكومة لتقديم مشاريع الامتيازات إلى المجلس معناه تقييد أيدى الوزراء وشل حركتهم مما ينتج عنه إفلاس الدستور ، فقوطعت كلمته مراراً من قبل المعارضة ونواب العرب وخاصة منهم شفيق بك المؤيد الذى كان ينادى : «لا نريد أن نسمع ، لا نريد أن نسمع» . وحصلت مشادة عنيفة بينه وبينهم ، وارتفعت الضوضاء مرة ثانية فاضطر الرئيس إلى رفع الجلسة . لكنها ما كادت تنعقد مرة ثالثة حتى فوجىء النواب بأن خليل بك قد سحب تقريره وتنازل عن محتوياته ، فتوالى نواب المعارضة فى الصعود إلى منبر الخطابة وهاجموا الحكومة هجوماً عنيفاً ، ولما حاول طلعت بك أن ينقذ الموقف بالتصويت هاجت الضوضاء من جديد ، فاضطر رئيس المجلس إلى رفع الجلسة ليوم آخر .

عاد المجلس إلى الانعقاد يوم ١٩٠٩/١٢/١٤ وشوهد أنه كان محاطا بعدد هائل من الجماهير ، يقدر بأكثر من خمسة آلاف شخص يرقبون النتيجة . كان لطفى فكرى بك ، نائب درسيم ، ومن أقطاب المعارضة ، أول المتكلمين فهاجم الحكومة ولم يدار الحكومة الإنجليزية ، وختم كلامه بقوله أنه لا يرى وسيلة للتخلص من هذه الأزمة المعقدة إلا بفتح الملاحة على الرافدين أمام سفن جميع الدول .

ثم قام نائب البصرة العربى طالب بك النقيب وشدد الهجوم على انجلترا أكثر من الخطيب السابق وقال « إذا تمسكت الحكومة برأيها ومنحت هذا الامتياز فسيكون ذلك فاتحة المصائب الكبرى » .

---

(1) المؤيد – ٥٩٤٧ ، ٢١–١٢–١٩٠٩ .

وما كاد طالب بك ينتهى من كلامه حتى شوهد تبدل ملحوظ على بعض نواب الاتحاديين الذين كانوا ضد الامتياز بدافع من ميلهم إلى ألمانيا ، إذ قلبوا موقفهم من معارضين له إلى مؤيدين ، ورأى سيد بك وهو من كبار أقطاب الاتحاديين فرصته المناسبة كى ينهى المعركة ، فاعتلى المنبر وبدأ يفند أقوال زعماء المعارضة ، ويرد على لطفى فكرى بك وعلى الدكتور رضا نور الذى أراد الإحتكام إلى نصوص « المجلة » فقال : أنه ليس على الحكومة أن تعرض على المجلس ماليست مجبرة على عرضه طالما هى تؤكد أن ليس فى الامتياز ضمانة مالية ، إذاً فهى حرة بأن لاتقوم به ، واقترح التصويت على الثقة بها ، فقرر المجلس عقد جلسة سرية عاد خلالها إلى الجدال العنيف واشتد الأخذ والرد بين الأحزاب إلى أن قبل الصدر الأعظم اقتراح خليل بك القائل : « أن المجلس يعرب عن ثقته بالوزارة الحاضرة على شرط أن لايكون فى مسألة « لنش » ضمانة مالية ، ولايطالب المجلس بحق النظر فى الامتيازات الخالية من ضمانة ريثما يتم التصديق على المشروع الذى وضعه مجلس الأعيان بخصوص الامتيازات » وأخذت الآراء ففازت الحكومة بأغلبية (١٦٧) صوتا ضد (٨) مع امتناع (٤٥) عن التصويت[1] .

وهكذا انتصر الاتحاديون على المعارضة وعلى النواب العرب ولكن بعد ان سجلوا على أنفسهم تناقضا ظاهراً بإقرارهم عدم وجود ضمان مالى فى فرمان امتياز شركة لنش ، مع أن رئيس حزبهم البرلمانى كان قد اعترف فى تقريره ، الذى عرضه على المجلس فى الجلسة الأولى ، بوجود الضمان المالى ولم يكن القرار الذى صوت عليه المبعوثون ، متضمنا الثقة بالوزارة ، إلا ذراً للرماد فى العيون ، كما لم يكن الشرط الذى وضع فيه بأن لايكون فى مسألة لانش ضمانة مالية إلا تداركا خداعا ، لأن الشرط لا يوضع بعد إبرام

---

(١) الاهرام – العدد ٩٦٥٩ ، ٢٠–٢–١٩٠٩١ ، المؤيد – ٥٩٤٢٩ ، ٢٨ ديسمبر عام ١٩١٩ – خلاصات جلسات المبعوثان عن هذه القضية .
Corresp. d'Orient — Ibid, P. 13-14.

المراسيم والفرمانات ، وهل تتنازل انجلترا عن مكسب حصلت عليه بالفعل ؟

ولكن ما السر — بالرغم من المعارضة التى جاهر بها النواب لفرمان الامتياز — فى كون الحكومة فازت بالثقة على هذه القضية ، بينما كادت تسقط فى ابتداء الجلسة الأولى لتكتل أكثرية النواب الساحقة ضدها ، وخرجت من الأزمة ، بتأييد ١٦٧ صوتا ضد ثمانية فقط ووقوف ٤٥ نائبا على الحياد ؟ .

الواقع أن الجواب على هذا السؤال يصعب الجزم برأى معين فيه ، والوضع فى هذه القضية يشبه إلى حد كبير ماجرى يوم التصويت على وزارة كامل باشا التى أسقطها الاتحاديون قبل سنة ، فقد كان المجلس فى هذه المرة أيضاً محاطا بجماهير غفيرة من الشعب التركى ، قدرت بأكثر من خمسة آلاف شخص ، فهل جاءت هذه الجماهير من تلقاء نفسها لأجل قضية « لنش » التى قد لايعيرها الشعب التركى اهتماما لعدم صلتها المباشرة بحياته أو عواطفه القومية ، لولا أن يوعز له بذلك الاتحاديون ؟ مع العلم أن التصويت على الثقة قد جرى فى جلسة سرية ، وكانت النتيجة تماما كيوم سقوط وزارة كامل باشا الذى لم يصوت بجانبه سوى ثمانية نواب فقط ، مع أن عدداً كبيراً من النواب كان مؤيداً له ، فامتنعوا عن التصويت ضده بالرغم من التهديد بالقوة . ولابد أن يكون جرى شىء مماثل أيضاً فى هذه المرة خلال الجلسة السرية ، خاصة وأن المسألة تتعلق بفرمان جرى توقيعه بالفعل واكتسب صفة الأمر الواقع ، وليس من السهل الرجوع أو حمل السلطان على الرجوع عن توقيعه ، فى مسألة تتعلق ببريطانيا ، التى اتفق الاتحاديون معها مسبقا ، والرجوع عن التوقيع معناه الفضيحة الكبرى فى نظرها ونظر الدول العظمى ، كما أن سقوط المشروع فى مجلس المبعوثان معناه سقوط الحكومة وإنهيار نفوذ الاتحاديين فى آن واحد ، سواء فى نظر الأمة العثمانية

أو فى نظر المحافل الأجنبية . لذلك لم تكن المسألة بهذه البساطة فى نظر الاتحاديين الذين كانوا لا يزالون يسيطرون على الموقف بواسطة الجيش ، والحكم العرفى ، والمحكمة العسكرية العرفية . وعليه تماسك الاتحاديون فى اللحظة الأخيرة عندما وجدوا أن الحكومة بدأت تترنح و توشك على السقوط فبادر إلى تأييدها من كان يعارضها منهم فى هذه القضية ، حباً وميلا إلى ألمانيا . ولا يستبعد أن يكون الاتحاديون قد هددوا النواب المعارضين بالويل والثبور وأن يكون الضباط قد تدخلوا . هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن حالة مجلس النواب بعد الثورة المضادة كانت بشكل يساعد الاتحاديين على السيطرة سواء بالتهديد أو بالإقناع ، لأن المناقشات كانت تجرى بدون إهتمام أو إكتراث من قبل كثير من النواب وخاصة منهم غير الاتحاديين ، فلم يكن ثمة أحزاب سياسية ، بعد انحلال حزب الأحرار أثر الإنقلاب المضاد ، غير حزب الاتحاد والترقى ، ولا برامج مقررة يسير بموجبها كل حزب ، سوى الحزب المذكور [1] ، إذ لم يكن عدد أعضاء الحزب الجديد الذى تألف مؤخراً بإسم « الأحرار المعتدلين » يزيدون على (٣٢) نائباً . لذلك كان بإستطاعة الاتحاديين السيطرة على النواب خاصة وأن كثيراً من الكتل كانت تتأرجح بين اليمين الإتحادى والشمال المعارض . لكل هذه الأسباب لم يتمكن النواب العرب من إحباط فرمان امتياز «لنش» وقد يكونون أقنعوا بوجوب التساهل فى الأمر خلال الجلسة السرية حبا فى عدم تعكير الجو وتقديراً لموقف الحكومة الذى بينت حرجه ، ولموقف الاتحاديين المتصلب وتصميمهم على عدم طأطأة الرأس مهما كاف الأمر لذلك قرر معارضو الفرمان من العرب عدم التصويت ضده ، إلا بعضهم المتطرف على أغلب الظن ، حتى ولا يستبعد أن يكون كثير منهم قد صوتوا فى جانب الحكومة لأن

---

(١) الاهرام — العدد ٩٦٢٩ ، ١٦-١١-١٩٠٩ .

أكثرهم ، كما رأينا فى الفصل الثانى من هذه الرسالة ، كانوا داخلين فى حزب الاتحاد والترقى ، لا سيما نواب اليمن العشرة ، الذين لم يكونوا ينتخبون من قبل الشعب إلا صورة بل كان يجرى تعينهم من قبل الحكومة ، ونواب الحجاز .

ومع ذلك كان لهذه القضية نتائج هامة وذيول ، ذلك أنها قوبلت باستياء من قبل النواب المعارضين عامة وبعض نواب جمعية الاتحاد والترقى المعتدلين وخاصة من قبل النواب العرب ، الذين اعترضوا على الامتياز الممنوح ، واتهموا الحكومة الاتحادية بالتفريط فى حقوق الولايات العربية ومصالحها الأساسية [1] ، بحيث أن إنشقاقا حصل فى الحزب الاتحادى بدأ بخروج ستة نواب منه ، بينهم فرهاد افندى مبعوث طرابلس الغرب ، وأسسوا حزباً جديداً هو حزب « الأهالى » فرقه عباد [2] بتاريخ ١٩١٠/١٢/٢١. ثم توالت الانسحابات وإنضمام المنشقين إلى أحد الحزبين « الحر المعتدل» أو«الأهالى» كما استاء سكان البلاد العربية إستياء شديداً وخاصة أهل العراق ، حيث حدث هيجان شديد وقامت المظاهرات فى بغداد والبصرة ، ووصل الأمر إلى حد ظهور بوادر ثورة، وانهالت البرقيات على الباب العالى بالاحتجاج على تصرفات الحاكمين ، مطالبين بأن تكون الشركة وطنية بحتة [3]. عندئذ اجتمع أعضاء حزب الاتحاد والترقى فى جلسة سرية وقرروا صرف وزارة حلمى باشا ، وأبلغ هذا القرار القاطع إلى الصدر الأعظم من قبل أحمد رضا بك بحضور وزيرى الداخلية والخارجية ، فاستقال على الفور بعد أسبوعين من حصوله على الثقة [4] ، معللا إستقالته بأسباب صحية ، إنما أجمعت

---

(١) ساطع الحصرى — نشوة الفكرة القومية ، ص ٢٠٣

(٢) الاهرام — العدد ٩٧٢٣ ، ٩-٣-١٩١٠

(٣) الاهرام — العدد ٩٦٧٦ ، ١٣-١-١٩١٠

Corresp. d'Orient -- 15/1/1910, P. 53.

(1) Corresp. d'Orient — Ibid, P. 53 ; Memoirs of Ism. Kémal Bey, P. 347.

الجرائد ومراسلو الصحف بان سببها هو قضية امتياز شركة «لنش» وذيولها من الاضطرابات التي حدثت في بغداد جوابا على وقوف الاتحاديين ضد المعارضة وضد مبعوثي العرب ، [1] وهو أكثر من ذلك رغبة الاتحاديين في التخلص من حسين حلمي باشا للأسباب التالية :

١ — كان قد أدلى في شهر تشرين أول ، أكتوبر ١٩٠٩ إلى جريدة «الطان» الافرنسية بتصريحات نفى فيها كل علاقة بين رجال تركيا الرسميين والحزب الوطني المصري الذي طالما أعلن عطفه على العهد الجديد في الآستانة وارتباطه بتركيا الفتاة وتضامنه مع رجالها ضد الاستعمار. وقد تكلم الصدر الأعظم عن مصر وأشار إلى حالتها الحاضرة فأعلن رضا الباب العالي عن الحكم الحاضر فيها ، وأنه لا يطلب تغييرا ما ، وأنه لو حصل فيها أي تغيير فلا شأن للدولة فيه . [2] فأخذت جريدة «طنين» تهاجمه قائلة « أن تصريحاته هذه مضرة بالعلاقات العثمانية مع الحزب الوطني وشعب مصر الذي يتحسس بمبادئه ويؤيده ، وأنه كان يمكن الاستغناء عنها وإعفاء نفسه من مؤونة الرد على سؤال كان السكوت عنه أنفع لمصلحة الدولة وأبقى اشرفها »[3]، خاصة وأن الشبيبة المصرية أصبحت في هياج وإضطراب ، وأبدت سخطها على هذه التصريحات ، وأرسلت برقيات الاحتجاج ضد الصدر الأعظم ، لأنها اعتبرت تصريحاته بمثابة البتر للرابطة التي يشعر بها المصريون بالعرش العثماني، واعترافا بالاحتلال الانجليزي ، [4] وإحتقارا لمطالب المصريين في وجوب جلاء الانجليز عن بلادهم[5] .

---

(١) الاهرام — ٩٦٦٨ ، ٤—١—١٩١٠ .

(٢) المؤيد — ٥٨٨٩ ، ٩—١٠—١٩٠٩ .

(٣) المؤيد — ٥٨٩٢ ، ١٢—١٠—١٩٠٩ .

(٤) المؤيد — ٥٨٩٥ ، ١٩—١٠—١٩٠٩ .

(٥) اما الانجليز فكانوا يتضايقون من هذا الشعور ويحاولون ان يبتروا كل علاقة بين حكومة مصر وحكومة الاستانة من ذلك ما كان على خديوى مصر من الزام طلب الاذن من —

٢ — كانت تريد أن توهم العراقيين الساخطين على عقد إمتياز شركة لنش بأن المسؤول عنه هو الصدر الأعظم حسين حلمي باشا فإذا أقيل من منصبه يكون في ذلك إرضاء لهم [1] .

٣ — لم يعد حسين حلمي باشا قادراً على الاضطلاع بعبء المسؤليات الثقيلة التي يتطلبها الموقف العصيب الذي أصبحت عليه الحكومة بالنسبة للاضطرابات التي عمت في كل مكان من أراضي الدولة وعدم إمكانهم الاعتماد عليه [2] في تنفيذ سياستهم التي أصبح رائدها البطش كما صرح بذلك كثير من زعمائهم [3] ، فآثروا أن تتولى شخصية أكثر حزما وأشد مراسا منه ، مع مزيد من الوزراء الاتحاديين من ذوي النفوذ والإخلاص لجمعيتهم ، لاسيما

— الاستانة لكى يعقد قروضا وسعى الانجليز لاعطاء نهاية لهذا الالزام . فقد احتاج الخديوى في عام ١٩٠٩ لمثل ذلك وارسل بطلب الاذن فأتاه .

عندئذ جاءه كتاب من دار الوكالة البريطانية تطلب من الخديوى ان يرسله الى الاستانة على لسان الخديوى نفسه وقد نص على ما يلى : « ان منع مصر من الاقتراض دون اذن سابق من حكومة السلطان هو عقبة مستمرة في سبيل تنمية موارد البلاد باحسن الوسائل الاقتصادية ومن شأنه ان يؤخر تقدمها المادى ، لذلك ابدى أشد الرغبة في أن يرد لى ما كان لسلفى من حق عمل القرض » .

ولم يسع الخديوى الا ارساله هذا الكتاب ولكن بعد ان لطفه بشكر السلطان على الاذن الذى منحه والرجاء بان يرد اليه ما كان لسلفه من حق عقد القروض عند الحاجة بلا استثناء « مذكرات أحمد شفيق باشا ج ٢ ، قسم ٢ ، ص ١٨٦ » .

(١) المؤيد — ٥٩٥٦ ، ٥—١—١٩١٠ .

(٢) استبدلوه بحقى بك سفير الدولة في ايطاليا ، الذى يعتبر شبه اتحادى pro-unioniste واستلم وزارة الحربية محمود شوكت باشا ، ونظارة الاوقاف الشريف على حيدر ، وبقى طلعت بك ، وجاويد بك في وزارتى الداخلية والمالية ورفعت باشا للخارجية والاميرال خليل باشا للبحرية .. الخ .

(٣) صرح الفريق محمود شوكت باشا قبل ذلك لمراسل الاهرام ان مستقبل البلاد يقتضى الضرب بيد من حديد على كل من تحدثه النفس بتحريك ساكن . كما صرح احد كبار اعضاء جمعية الاتحاد والترقى ان الاحكام العرفية ستعلن تباعا في كل الولايات الاسيوية وسيكون الاقتصاص شديدا وهائلا ، وسيعدم الكثيرون وتسيل الدماء وقد آن الاوان لتطهير البلاد من جراثيم الفساد « الاهرام ، ٩٤٨٨ ، ٣—٦—١٩٠٩ » .

وأنهم كانوا عازمين على إنفاذفرمان شركه «لنش» ولو بالقوة إرضاء لانجلترا التى حرصوا على صداقتها وصداقة الدول الغربية عامه لأنهم كانوا يسعون إلى أخذ موافقة هذه الدول على زيادة الرسوم الجمركية بنسبة قدرها ٤٪ بحيث ترتفع من ١١ إلى ١٥٪ [1] . وهكذا رسخ الاتحاديون حقوق شركه « لنش » الانجليزية فى وأدى الرافدين بعد أن كانت هذه الحقوق تقليديةغير مرتكزة على دعامة قانونية قوية أكثر منهاحقوقا موثقة بفرمانات سلطانية واضحة ، غير مبالين بمصلحة العرب وولاياتهم ، وغير آبهين بآرأهم ورغباتهم فيما يتعلق ببلادهم مما سيكون له آثار واضحة لموقفهم من الاتحاديين فى المستقبل

* * *

العلاقات العثمانية — المصرية

إن قضية إمتياز شركه «لنش» توضح سلوك الدولة العثمانية نحو بريطانيا العظمى التى كانت تتوخى من وراء تأييدها للحكومة العثمانية أن تحصل على منافع كانت تحلم بها بعد زوال حكومةالاستبداد التى كانت مرتمية فى أحضان غريمتها المانيا.وكان أهم هذه المنافع ماهو متعلق بنفوذهافى العراق والخليج الفارسى ففى العراق كان يهمها أن تحصل على ترسيخ أقدام شركة « لنش » البريطانية فلما فاتحتها الدولة العثمانية ، كما فاتحت بقية الدول ، بمسألة رفع نسبة الرسوم الجمركية على البضائع الأجنبية من ١١ إلى ١٥٪ ، عارضتها الدول فى ذلك ، إلا روسيا وانجلترا ، إنما طلبت الأولى أن تعفى صادراتها إلى السلطنة العثمانية من القمح والدقيق من هذه الزيادة لقاء التصديق عليها ، وطلبت الثانية قبول

---

(١) Corresp. d'Orient — 2ème Année, No. 27, 1/10/1909, P. 966.

تحويل شركة « لنش » إلى شركة عثمانية — انجليزية موحدة ، ومد أجل الامتياز إلى خمسين سنة . وبينما رفضت الدولة العثمانية طلب روسيا ، قبلت المفاوضة فى طلب انجلترا [1] ، وانتهى الأمر إلى إجابته . وأما فى الخليج الفارسى فقدكان هم انجلترا أن تحصل على امتياز مد وصلة لسكةحديد بغداد من هذه المدينة جنوبا حتى الكويت التى كانت على علاقات ودية مع أميرها هذا الذى ستثيره عندما تتأزم علاقات الدولة مع إيطاليا بسبب حرب طرابلس الغرب ، وسوف لاتحل هذه القضية إلا بعد هزيمة الدولة فى حرب البلقان . غير أن تساهل حكومة الاتحاديين مع انجلترا كان مناقضا تمام المناقضة لعواطف الود والأخلاص التى كان شعب مصر المكافح للاحتلال الانجليزى يكنها نحو السلطنة واعتبار نفسه مرتبطا بها .

كانت مصر من الوجهة الحقوقية العامة ولاية ذات إمتياز مرتبطة بالتاج العثمانى ، وللسلطان عليها السيادة الاسمية ، منذ حركة محمد على ضد الدولة ، والتسوية التى تمت بينه وبين الباب العالى بتدخل الدول الأوربية . والخديوى فى مصر كان يجرى تعيينه بخط سلطانى ، ويمثل السلطان فيها موظف كبير يحمل لقب « معتمد » أو « قوميسير عالى » وآخر بلقب قاضى مصر ، هذا فضلا عن أن نفوس المصريين عامة كانت تتجه إلى «الدولة العلية» ولم تكن الصحف المصرية فى العهد العثمانى لتظهر بمظهر اللامبالاة إزاء الأوضاع العامة فى أراضى السلطنة العثمانية، بل كانت تقارع استبداد السلطان عبد الحميد فى عهد حكمه المطلق ، متجاوبة فى ذلك مع عواطف الأحرار من ترك وعرب ، الذين جعلوا مصر مأوى لهم، وملجأ فى ذلك العهد ، وأخذوا يصدرون فى مصر جرائد خاصة بهم [2] تهاجم ظلم عبد الحميد وحكمه الفاسد

---

(١) المؤيد — ٥٩٢٩ ، ٢٩–١١–١٩٠٩ .

(٢) كانت الجرائد التركية التى تصدر بالقاهرة هى : آناضولى (يصدرها : آدنه لى سليمان وحيد) ، ارناؤوطلق (الزعيم الالبانى درويش هيما) ، جورجونه (على حافى) آنين مظلوم (مصطفى راغب) فريات (أحمد توفيق) ، غيرت (رضا) ، حق (لجمعية =

ويؤلفون بالاتفاق مع باقى العثمانيين القاطنين فيها ، جمعيات مناوئة له . وكثيراً ما كان الأحرار العثمانيون يستعينون بمال الخديوى عباس حلمى الثانى ، ويحاولون إشراكه فى المؤامرات لخلع السلطان . وقد دفع فى إحدى المرات أربعة آلاف جنيها للزعيم الحر اسماعيل كمال بك من أجل هذه الغاية وأتى البرنس صباح الدين مرة إلى مصر لنفس الغرض . ولم تكن مساعدة كبار أسرة محمد على للأحرار الترك حديثة العهد، فالبرنس مصطفى فاضل باشا قد وضع ثروته فى خدمتهم منذ عهد السلطان عبد العزيز ، وهجر الوطن إلى أوربا إحتجاجا على إستبداده ، وكان البرنس سعيد حليم باشا عضواً فى جمعية الاتحاد والترقى . على أن رعاية الخديوى للأحرار قد سببت نفوراً بينه وبين السلطان ، بعد أن كانت العلاقة بينهما طيبة فى مستهل ولايته ، عندما كان يرد اللاجئين إليه [١] . كما كانت الصحف المصرية من جهة أخرى تهتم بـ[حـ]الة الدولة ، وسلامتها من الخطر الخارجى ، فتدعم الجامعة الاسلامية التى دعا إليها عبد الحميد ، وتؤيد سياستها تجاه مطامع الدول الأوربية فى أراضى

= الاتحاد والترقى) ، خواطر (للدكتور ابراهيم تيمومن مؤسس جمعية الاتحاد والترقى) ، انتباه (زهراب افندى ، وهو ارمنى انتخب مبعوثا بعد اعلان الدستور) ، قانون اساسى (محمد امين الشاعر الطورانى النزعة) ، لاوارا ولاق لاق الهزليتين (كلاهما لافرام غالانتى) ميزان (مراد بك الدغستانى) ، نصيحت (خير الدين قبطان) ، عثمانلى (طرسوسلى زاده منيف بك) ، سنجاق (على صائب) ، شفق (جمعية الشفق) ، شوراى امت (احمد رضا بك) ، تورك (فوزى بك) ، ينى فكر ١٩٠٥ (احمد آغايف ، الداعية الطورانى) ، حق صريح (صالح جمال) ، اجتهاد (دكتور عبد الله جودت ، من مؤسسى جمعية الاتحاد والترقى) ، قوقومار (خير الدين قبطان) ، ميزان عدالت (ليون فهمى) ، المونيتور العثمانى بالافرنسية (ليون فهمى ايضا) ، شوراى عثمانى ، قسم منها بالعربية (لجمعية الشورى العثمانية التى كان من اعضائها رفيق العظم ورشيد رضا) ، تعقيب استقلال (عبد الكريم هادى) ، أميد (الامل ، قسم منها بالعربية ـ بدرخان محمد صالح) ييلديرم (الصاعقة لاحمد آغايف) ، وغيرها من الجرائد التى بلغ مجموعها تقريبا اربعين صحيفة ، بعضها باللغة العربية مثل : جهينة (على حافى) ، الخلافة والامل (كلاهما لمصطفى راغب) وكلها كانت تنطق بلسان جماعة « تركيا الفتاة » وقد اختلفت تواريخ تأسيسها بين عام ١٨٩٥ ـ ١٩٠٧ .

T. Z. Tunay — Ibid, P. 157-161.

(١) أحمد شفيق باشا ـ مذكراتى فى نصف قرن ، ج ٢ ، قسم ٢ ، ص ٨ ـ ١٠ .

السلطنة العثمانية ، لاتجاه غالبية النفوس فى مصر إلى الرابطة الإسلامية علاوة على الروابط الأخرى العثمانية والقومية ، لأنهم يرون فى الرابطة الإسلامية والعثمانية الدعامة الكبرى ضد خطر الغرب . وقد كان هذا الإتجاه مما يدعو إليه الزعيم مصطفى كامل وخليفته محمد فريد بك ، والحزب الوطنى بصورة عامة [١]، الذى كان يحلم بمساعدة السلطان العثمانى لتخليص مصر من الاحتلال البريطانى ، يشاركه فى هذا الشعور النابهون من أهل مصر . لذلك ما أن أعلن الدستور فى الدولة العليـــة حتى تجاوبت معه نفوس المصريين وجرائدهم وأحزابهم ، وقوبلت الثورة التركية بأحر العواطف ، وبأجلى مظاهر التأييد والترحيب ، وبأعمق شعور البهجة والاغتباط ، وقامت الاحتفالات بإعلان الدستور وبذكرى هذا اليوم فى كل عام ، وخاصة بعد مرور العام الأول ، فى مقر الحزب الوطنى وفروعه فى المديريات والنواحى ، وأزينت بالأعلام العثمانية والمصرية ، وأقيمت المهرجانات ، وألقيت الخطب وحيا الأعضاء بعضهم بعضا ، وكان أهم ما أثار نفوس أعضاء الحزب الوطنى ما قامت به لجنة الاحتفال فى الازبكية بالقاهرة، التى دعت إليها لجنة التنظيم للجالية العثمانية من أجل إحياء الذكرى الأولى لإعلان الدستور إذ كتبت فى رأس بطاقات الدعوة « الجالية العثمانية بمصر "Colonie Ottomane du Caire..." فقامت جريدة اللواء بحملة صحفية شعواء على منظميها ، وقد جاء فى إحدى مقالاتها : « ياعجبا كل العجب ، أفى مصر هذا البلد العثمانى ، وبين المصريين يعرف بعض العثمانيين ذواتهم بأنهم جالية عثمانية ؟ وبأى شكل كان أولئك المعنيون يكتبون رقاع الدعوة إلى مكان الاحتفال لو كانوا يحتفلون فى لبنان أو فى اليمن مثلا ؟ وإذا كانوا على ضفاف النيل نزلاء ، وفى مصر غرباء ، فأين يكونون أصليين ؟ [٢] »

كما ذهب وفد من رجالات الحزب الوطنى وعلى رأسهم محمد فريد بك رئيس الحزب ، إلى الآستانة ، للاشتراك فى احتفالات ذكرى إعلان

---

(١) الدكتور محمد حسين ـ الاتجاهات الوطنية فى الادب المعاصر ، ج ١ ص ٩٠ .

(٢) اللواء ـ ٣٠١٩ ، ٢٥-٧-١٩٠٩ .

الدستور ولقى هناك من رجالات تركيا الرسميين والشعبيين وجمعية الاتحاد والترقى من الحفاوة ما كانت حديث الصحف التركية وصحف الحزب الوطنى فى مصر لأسابيع عديدة[١] .

كان دافع المصريين إلى هذا السلوك : أولا كونهم لا يعتبرون أنفسهم غرباء عن الدولة العلية ، ثانيا كون الثورة قدأوحت إليهم الأمل بأن تحدث تغييراً فى نظام الحكم المصرى . فقد كانت الآمال معقودة على مجلس المبعوثان العثمانى، الذى كان ينتظر منه أن يبذل من الحرص والغيرة الوطنية ما من شأنه أن يحقق تمامية حقوق الباب العالى على ولايته التابعة له إسميا ، والتى اغتصبها الانجليز منه بدون موافقته ، منذ ربع قرن مضى ، وذلك بأن يعرب ، باحتجاجه الإجماعى ضد الاحتلال البريطانى، عن رغبته الثابتة فى أن يرى حلا لقضية مصر ، كى تتحقق آمال المصريين فى التحرر من الاحتلال البغيض ، فيسيروا فى طريق الترقى والتقدم ، بعد أن يمنح لهم دستور مماثل للدستور العثمانى[٢] .

لذلك بدأ المصريون يطالبون حكامهم الوطنيين والمحتلين الأجانب ، كخطوة عجلى فى سبيل الغاية المنشودة فى الجلاء والاستقلال ، بأن ينشر دستور للبلاد يؤمن لهم حكما حراً . وأخذت الجرائد الوطنية تكثر من المقالات التى تنادى بإعلان الدستور والحكم النيابى ، وأخذ لفيف من أعضاء مجلس شورى القوانين أمثال حسن عبدالرزاق باشا ، ومحمود سليمان باشا ، وإسماعيل أباظة باشا وغيرهم، والأحزاب المصرية ، وخاصة الحزب الوطنى وجريدتاه « اللواء » و « العلم » ، يعملون بكل قواهم لتتمتع مصر بدستور يشرك الأمة مع الحكومة فى تصريف الأمور[٣] . ولم يكن

---

(١) اللواء – من العدد ٢٠١٠ ، ١٤–٧–١٩٠٩ الى العدد ٢٠٢٩ ، ٤–٨–١٩٠٩ .

(٢) Henry Marchand — L'Egypte et la Révolution Turque, (Voir le Bulletin du Comité de l'Afrique Française, Octobre 1908, P. 332).

(٣) احمد شفيق باشا – المصدر السابق ، ص ١٥٢ .

الخديوى ليكره مثل هذا المطلب فأرسل وفداً إلى لندن برئاسة إسماعيل أباظة باشا لمباحثة حكومتها فى هذا الشأن ، ولما سمع من السير « الدن غورست » ، المعتمد السامى فى مصر ، رأيه بأن يحصر المصريون كلامهم فى مسألة توسيع نطاق إختصاص مجلس شورى القوانين ، أجابه سموه بأنه لا يكون مسؤولا عما يحدث إذا لم ينظر بعين العطف لمطالب الوطنيين « فالدستور الآن مودة » كما قال وأن كل الشعوب تطلبه سواء فى ذلك تركيا وفارس وسواهما فلا عجب إذا طلبه المصريون[١] .

غير أن أمل المصريين لم يتحقق لا من قبل أبطال عهد الحرية العثمانيين ولا من قبل الانجليز ، ذلك أن العثمانيين الأحرار ، الذين كانوا حريصين على أن يكسبوا عطف الدول الأوربية، وخاصة منها انجلترا المحتلة لأرض النيل ، قد برهنوا عن سلوك أوحى بنوع من القلق الغامض إلى نفوس أهل مصر ، عندما بدأت جريدة « طنين » التى كان شأنها التذبذب، والتلون بألف لون بحسب الظروف ، فى مهاجمة « المحمل المصرى » للحج ، ولم يكن قد مضى بعد خمسة أشهر على الانقلاب العثمانى ، وتدعو إلى إلغائه « لأنه يذكر بعهد الخلافة فى مصر ، ويثير الرغبة فى أن تعود إليها ، ومن جهة أخرى يولد الطمع والجشع فى الأعراب والتنافس ويخل بالأمن العام لبذل أمراء الحج المال إليهم »[٢] . ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل أن حكومة الاتحاديين عندما رأت أن الجرائد العثمانية بدأت تخوض فى مسألة إحتلال البوسنة والهرسك،قبل أن تعلن النمسا إلحاقها نهائيا بها،وفى مسألة الاحتلال الانجليزى لمصر،ولمست ما سيحدثه هذا الاتجاه الصحفى من سوء الأثر لدى النمسا وانجلترا ، أوعزت إلى الصحف العثمانية بأن لا تخوض فى هاتين المسألتين ، ذلك الأمر الذى دعا مراسل إحدى الجرائد الوطنية المصرية أن

---

(١) المصدر السابق ص ١٥٣ – ١٥٤ .

(٢) المؤيد – ٥٦٦٤ ، ١٩٠٩/١/٣ عن مقال لجريدة « طنين » .

يستجوب بهاء بك[1] من كبار الاتحاديين فى الآستانة ، فأجاب بأن السماح للجرائد بأن تهاجم انجلترا لأنها احتلت مصر بدون موافقة السلطان العثمانى والنمسا لأنها تحتل المقاطعتين بموجب انتداب دولى ، هو عمل غير حكيم لأننا الآن بحاجة إلى عطف الدول الأوربية ، وليس من الملائم أن نخلق أسبابا للنزاع مع أوربا ، وأن نثير شكوكها فى نيات تركيا الفتاة وميولها الوطنية والقومية ، فإن لدينا مسائل وأزمات داخلية أخطر تتطلب الحل السريع ، ومن الواجب عدم إضاعة الوقت فى أشياء خارج برامجنا»[2]. على أن أشد الأزمات التى مرت بها العلاقات العثمانية — المصرية هو ذلك الحديث الذى أدلى به الصدر الأعظم حسين حلمى باشا إلى جريدة «الطان» الافرنسية والذى أشرت إليه سابقا ، من نفيه لكل علاقة بين رجال تركيا الفتاة الرسميين والحزب الوطنى المصرى وأن الباب العالى راض عن الحكم الحاضر فى مصر ، وأنه لا يطلب تغييراً ماله ، وأنه لو حصل تغيير ما فلا شأن للدولة فيه[3] . فلما أطلعت جريدة الحزب الوطنى « اللواء » على نبأ الأدلاء به لم تشأ أن تصدقه . قالت : « سواء صحت تلك التصريحات أو لم تصح فلم يقل أحد منا أن هناك علاقة ما بين الحزب الوطنى والحكومة العثمانية لأن الحكومة العثمانية ككل الحكومات لا يمكن أن يكون لها علاقة بالأحزاب السياسية ، خصوصاً القائمة فى بلد آخر ، وهى فوق ذلك قد نفت علاقتها بجمعية الاتحاد والترقى التركية نفسها . أما ما أشارت إليه الرواية التلغرافية من أن الصدر الأعظم أقر على الحالة الحاضرة فى مصر ، فنحن لا يمكننا أن نصدق ذلك على الصورة التى وردت فى تلك الرواية ، ومن الأنصاف أن

---

(١) اسمه الكامل بهاء الدين بك شاكر .

(٢) Henry Marchand — Ibid, P. 333.

(٣) اللواء — ٣٠٨٨ ، ١٩٠٩/١٠/١١ .

نطلع على الحديث برمته حتى يحق لنا أن نحكم عليه »[3] . لكنها لما اطلعت عليه وعلى حديث أدلى به قطب من أقطاب الاتحاديين ، هو سليمان نظيف بك الذى عين واليا على البصرة بعد استلام طلعت بك وزارة الداخلية ، إلى جريدة المؤيد المصرية ، عند مروره بالقاهرة فى طريقه إلى مقر وظيفته ، بالطعن على الحزب الوطنى المصرى قالت أن تصريحات الأفراد لا قيمة لها وأن الدولة العلية ، « التى يحيط بنا جسمها ، لا تتركنا فريسة المطامع ولا تنسانا أبداً ، فانما مصر حياتها الماضية والمقبلة ، يعرف هذا كل تركى ، ويجب أن يعرفه كذلك كل مصرى أمين»[1] . ثم بادر محمد فريد بك رئيس الحزب الوطنى إلى مقابلة الصدر الأعظم وكثير من رجالات الدولة العثمانية ، وأدلى بحديث إلى جريدة « لا نوفيل . . . . « La Nouvelle » الباريسية قال فيه أن من قابلهم من المسؤولين الترك أجمعوا على القول أن تركيا لا تعترف مطلقا بالاحتلال الإنجليزى ، وإنها إنما تنتظر الفرصة المناسبة لفتح باب المسألة المصرية ، وأضاف إلى ذلك قوله أن فى « ترك الدولة لمصر انتحاراً لها »[2] . وغنى عن القول أن الشبيبة المصرية قد استاءت من هذا التصريح وأرسلت برقيات احتجاج إلى الصدر الأعظم الذى أدلى به ؛ غير أن جريدة «اللواء» كانت ترى أن المصلحة الوطنية المصرية تقضى بأن يفهم المصريون، تقوية لمعنوياتهم، أن تصرفات حسين حلمى باشا ليست إلا شخصية فنشرت حديثاً « لسياسى عثمانى كبير » كما أسمته ، اتهم فيه الصدرين الأعظمين كامل باشا وحسين حلمى باشا بكونهما قد تصرفا من نفسهما مع انجلترا التى حاولت أن تجرهما إلى نفض أيدى الدولة من المسألة المصرية ، وسحب المعتمد العثمانى وقاضى القضاة من أرض النيل . قال « السياسى العثمانى الكبير» أن كامل باشا كان قد اتفق على ذلك مع انجلترا ، وبقى اتفاقه معها سرياً ، فلما سقط وجاء حلمى باشا حاولت انجلترا أن تحصل منه على إقرار للاتفاق السابق فامتنع وحصل أخذ ورد ، وشعر الصدر الأعظم بحرج موقفه ،

---

(١) اللواء — ٣٠٨٤ ، ١٩٠٩/١١/٦ .

وأخيراً انتهت المسألة بحل وسط هو تنازل السفارة الإنجليزية عن الاتفاق الذى تم مع كامل باشا لقاء أن يتعهد الباب العالى بسحب قاضى مصر السابق الذى سحب بالفعل، ولم يرسل أحد بدلا عنه، وأن يصرح الصدر الأعظم هذا التصريح[١] .

إن هذا الرأى الذى أدلى به « السياسى العثمانى الكبير » لم يكن، فى اعتقادى، إلا ذراً للرماد فى العيون، وتبريراً لسلوك جمعية الاتحاد والترقى، لأنه إذا كان من الممكن أن نصدق أن عملا استقلالياً كهذا يصدر عن كامل باشا، فإن مثله لا يمكن أن يصدر عن حلمى باشا الذى استطاع الاتحاديون أن يسيطروا عليه سيطرة تامة. أما هجوم جريدة « طنين » على حلمى باشا من أجل هذا التصريح، ثم حمل الاتحاديين إياه على الاستقالة، ليس إلا تتمة للتمثيلية، أولا إرضاء للحزب الوطنى، ثم إيهاما للعراقيين بأنه هو المخطىء فى منح امتياز شركة « لنش »، ثالثاً لكونهم قد استنفدوا أغراضهم منه ولم يعد فى يدهم ورقة رابحة فرموه جانبا، إنما استرضوه بتعيينه سفيراً للدولة فى فيينا، ثم هللوا وطنطنوا بالحفاوة التى لقيها من الإنجليز عند زيارته لها بعد استقالته. والشىء المؤكد أن الاتحاديين لم يكونوا يسيرون إلا حسبما تقتضيه ظروف مصلحتهم، واتخذوا التزلف لهذه الدولة أو تلك ديدنا لهم تأمينا لهذه المصلحة، فلا عجب إذاً تجهموا للمصريين ومالوا إلى إرضاء عدوتهم انجلترا وحاولوا حل مشاكلهم معها فمنحوها امتياز شركة « لنش »، ووصل التقارب بينهم وبينها إلى حد كاد أن يحصل الاتفاق بين الجانبين على سحب القوميسير العالى من مصر، وقد سحب قاضى مصر بالفعل، ولم يرسل بديل عنه، ولم يكن أحد غير الاتحاديين بقادر أن يفعل ذلك، تبعا لمنطق الحوادث، منذ أول يوم من أيام الثورة، لأنهم، كما رأينا، لم يكونوا مستعدين أن يتسامحوا بأى تصرف استقلالى يصدر من أى شخصية مهما علت

(١) اللواء – ٢٠٨٦، ١٩٠٩/١٠/٩ .

مكانتها فى الدولة، دون أن يكون حائزاً رضاهم وموافقتهم .

كانت انجلترا تريد أن تدفع بتركيا الفتاة إلى أن تبتر علاقاتها برجال مصر الوطنيين، وخاصة الحزب الوطنى، ليشعروا بالإفلاس من جهة الدولة العثمانية، ويكفروا عن إزعاج سلطات الاحتلال، وقد نجحت فى سياستها هذه إلى حد بعيد، وأدخلت فى روع « فتيان الترك » وبعض جرائدهم أن المصريين ليسوا سوى مهيجين يريدون أن يزجوا بتركيا الفتاة فى طريق مغامرات لا طائل من تحتها، فبدرت من بعض المسؤولين الترك، نتيجة لهذه السياسة، تصريحات جديدة لا تشجع المصريين فى الاعتماد على العهد العثمانى الجديد. فقد عاد وكتب سليمان بك نظيف، فى جريدة « تصوير أفكار » مقالا طعن فيه من جديد بالحزب الوطنى المصرى قائلا أنه شديد الخطر على مصر، وأن نتيجة مؤتمر جنيف الذى كان قد عقده أحرار مصر فى عام ١٩٠٩ كانت قاصرة على سخرية الوزارة الإنجليزية، ثم ذكر المصريين بحركة عرابى وما جرت على مصر من كوارث قائلا أن المدافعة عن الحقوق والحرية أمر بديهى لازم ولكن يلزم مع ذلك أن يكون هناك أمل التحقيق وإمكان الحصول على النتيجة. وقال أن الإنجليز سادة أفريقيا من جبل طارق وبور سعيد إلى رأس الرجاء الصالح، فمن المستحيل طرد هذا السيد القوى من هذه البلاد بحال من الأحوال، وأظهر خشيته على المصريين من أن تؤدى حركاتهم إلى ضياع الحرية التى يتمتعون بها الآن، فإن الوقت لم يحن بعد لمثل تلك الحركات[١] .

صحيح هاجمت طنين الصدر الأعظم وهاجم بعض أحرار الترك الوالى سليمان نظيف بك، ووصف جلال نورى بك عمله بكونه جرما فظيعاً ضد الوطن، ولكن الذى لا مرية فيه أن الحزب الوطنى قد صدم بهذه التصريحات

(١) اللواء – ٢١٠٧، ١٩٠٩/١١/٣ .

فأخذت جرائده ، وخاصة « اللواء » تهاجم أصحابها ، واشتبكت فى حرب صحفية مع جريدة « صباح » التركية ، لأنها نصحت الوطنيين المصريين أن يسعوا جهدهم فى عدم حمل الناس على اعتبار بلادهم وكراً للقلق والهياج ، لأن ذلك لا يفيد مصر شيئاً ، ولا يعين الوطنيين فى مصر على نيل مقاصدهم[١] . وقد ظهرت فى ردود « اللواء » حسرة شبيهة باليأس ، وإن لم تصل إلى حد اليأس ، لأن الحزب الوطنى أدرك أن ما يجعل تركيا تتزلف لبريطانيا العظمى هو ضعفها وحاجتها إلى صداقتها ، لحرج موقفها تجاه الدول الأجنبية الطامعة فى أراضيها فلم يكن من الحكمة فى شىء أن تثير قضية مصر وهى على هذا الضعف[٢] .

بالرغم من ذلك ومن انطفاء بصيص الأمل الذى كان يتراءى أمام أعين المصريين من مؤازرة تركيا الفتاة لأمانيهم الوطنية واصل الحزب الوطنى الأمل ولم ييأس ، ولم يفقد ثقته بمساعدة تركيا الفتاة فى تحرر مصر وإنصافها وظل يعمل مع الاتحاديين جنباً إلى جنب فكانوا يستخدمون أحد رجاله الشيخ عبد العزيز جاويش فى تحرير الصحيفتين العثمانيتين « الهلال العثمانى » و « الحق يعلو » واستغلوهما لخدمة أغراضهم الحزبية ، كما كان الاتحاديون من جهتهم يمدون فى حبل الآمال أمامه من حين إلى آخر بإظهار الميل الغامض غير الصريح والعطف على أمانى المصريين الوطنية .

لقد استظهر الحزب الوطنى بالدولة العثمانية بعد أن أيقن أن مصر هالكة ولا محالة إن لم تتشبث بأهداب دولة الخلافة ضد عدوها الغاصب . قالت اللواء : « وقد طالما فكرنا فى اليوم الذى تستطيع فيه الدولة العلية النهوض من كبوتها التى كانت أيام الحكم الاستبدادى لعلها تأخذ بيدنا ونأخذ بيدها ، ولسنا نجهل أن استفاقة الدولة من ذلك الدوار المزمن لا تكون فى عام أو عامين ، ولكنا لا نريد أن ننتظرها حتى تعود إلى سالف بأسها وشدتها

(١) اللواء — ٢٣١٤ ، ١٩١٠/٦/٢٩ .

(٢) Henry Marchand — Ibid, P. 333.

لتطرد الإنجليز من أرضنا ، بل نريد أن نلزمهم بالحجة البالغة أن يتركونا وشأننا بالدستور والاستقلال . أما ما أشارت إليه جريدة « صباح » من وجوب ثباتنا على عثمانيتنا فى الذى نقول ونكتب فانه من الأمور التى جعلناها نصب أعيننا ، وهذه التابعية العثمانية ، وامتيازاتنا الخصوصية ، هى من أقوى ما يمنع يدى بريطانيا من أن تبطش بنا . ولكننا والأسى ملء أفئدتنا نرى انجلترا صديقة الدولة العلية لا تريد منا الميل إلى دولتنا . . . فهى تنادى أن أبناء مصر يريدون الرجوع للحكم التركى وإلى الخضوع للجبابرة العتاة الظالمين ، لكننا قوم نريد أن نحكم أنفسنا بدستور عادل . . ، وأن لا يكون للدولة عندنا ، بعد جلاء الإنجليز ، إلا ما هو لها اليوم ، فليتأمل إخواننا العثمانيون فى نيات انجلترا ، وليعلموا أننا على ما نحن راغبون فيه ثابتون ، وإن التمسنا للدولة العذر فى الظروف الحاضرة ، فلا نظن أن ذلك العذر يمتد إلى حيث تتضاءل معه حقوقنا فى بلادنا[١] » .

هكذا أخفقت مصر فى نيل الدستور إلى نهاية الفترة التى نحن فى صدد بحثها ، واكتفى بعودة مجلس شورى القوانين إلى الاجتماع والنشاط بعد اختلاف أعضائه ، ولم يُجدِ ما هدد به إسماعيل باشا أباظه — بعد أن قرر أعضاء المجلس المطالبة بعمل قانون « لاشتراك الأمة فى إدارة مصر بدون مساس بالامتيازات وصندوق الدين وخلافه » دون أن يقولوا أنهم يريدون برلماناً ولا قانون سنة ١٨٨٢ — بقوله : « وبعدئذ إن لم تحرك الحكومة ساكنا نعتصب ولا نتوجه للمجلس »[٢] . حتى أن حركة المطالبة بالدستور قد خفت اعتباراً من أوائل عام ١٩١٠ أثر اغتيال رئيس وزراء مصر بطرس غالى باشا ولجوء السلطات المحتلة إلى أساليب القمع الغاشمة ، ولم تعد إلى شدتها السابقة إلا بعد سنين عديدة .

(١) اللواء — ٢٣١٣ ، ١٩١٠/٦/٢٨ .

(٢) أحمد شفيق باشا — المصدر السابق ، ص ١٥٧ .

الفصل الرابع

الاتحاديون وادارة الولايات العربية

ولاية الفريق ناظم باشا على العراق

كانت قضية « لنش» فضيحة فى نظر العرب والعناصر المعارضة للاتحاديين إنما عقبها فضيحة أخرى لاتقل عنها فى نفوس العرب عامة ، والعراقيين منهم خاصة ، تلك هى قضية تعيين الفريق ناظم باشا ، وزير الحربية الذى أسقط الاتحاديون وزارة كامل باشا من أجله،واليا ذا صلاحيات واسعة، وسلطات مطلقة لولاية العراق ، ومانتج عن عزله من ملابسات .

لم تكد تمر سنة واحدة على إعلان الدستور ، حتى اندلعت الثورات فى معظم الولايات العثمانية التى تسكنها عناصر غير تركية ومنها ولاية العراق وكانت الأسباب فيها تختلف من واحدة إلى أخرى ، إنما يجمعها سبب عام واحد ، هو عدم إستطاعة الحكومة الاتحادية أن تكتسب إحترام ومحبة غير الترك من رعاياها ، وخيبة أمل هؤلاء فى العهد الجديد ، وفقدان الثقة فيه ، خاصة لما ارتكبه الاتحاديون من أعمال ، قبل الثورة المضادة وبعدها ، تعطى الدليل على رغبتهم فى التسلط على العناصر الأخرى ، حتى شاعت فى الجرائد وعلى ألسنة الناس عامة تلك العبارة التى رددها الناس والجرائد والكتاب كثيراً وهى : «أن جمعية الاتحاد والترقى أزالت إستبداد المابين[1]

(١) قصر السلطان .

وأدالت منه استبدادها هى » [1] ، وإن استبداد الفرد عقبه استبدادالجماعة .

بدأت الاضطرابات فى العراق ، حتى ماقبل الثورة المضادة ، بهياج قام فى البصرة عجزت القوة الضابطة عن قمعه ، ثم امتد الهياج بعد الثورة المضادة إلى غيرها من المناطق المجاورة ، واتخذ شكل ثورة ، إذ انضمت بعض القبائل إلى البصريين ، وهوجمت السفن المارة فى شط العرب برصاص الثوار ، وانقطعت المواصلات بين البصرة وبغداد ، حتى أصبحت سلطة الدولة فى بعض النواحى الواقعة بين هاتين المدينتين مجرد إسمية ، وكانت قبائل المنتفق هى التى أشعلت نيران الثورة . أما السبب المباشر فهو خلاف على أراضى أساء قائد فيلق العراق الفريق يوسف باشا التصرف فى حلها بين المتخاصمين من زعماء القبائل فحدثت وقعة فقد فيها الجيش العثمانى ضابطاً برتبة بنباشى و٣٢ نفراً . [2]

لما أستلم طلعت بك وزارة الداخلية فى شهر آب ، أغسطس ١٩٠٩ ، لم تكن قبائل المنتفق قد رفعت بعد علم الثورة ، بل كان الأمر مقتصراً على بعض القبائل الأخرى ، ومع ذلك عمد الوزير فى أواخر العام ، ووفقاً للخطة الحازمة التى قررت الجمعية والحكومة السير عليها إلى تعيين الفريق ناظم باشا واليا عاما على العراق . ولم يمض على توقيع فرمان تعيينه بضعة أيام حتى انهالت على الآستانة أخبار ثورة المنتفق ومطالبة ولاة العراق بنصب المشانق لمثيرى الفتن فأجيبوا بلزوم التريث حتى يصل الفريق لاستلام منصبه الجديد [3] .

إن الصلاحيات التى نيطت بالفريق ناظم باشا كانت واسعة جداً إذ

(١) المنار — مجلد ١٢ ، ج ٣ ، ص ٢٣٨ .
(٢) الاهرام — ٩٤٨٣ ، ١٩٠٩/٥/٢٨ .
(٣) الاهرام — ٩٤٨٨ ، ١٩٠٩/٦/٣ ، ٩٦٥٣ ، ١٩٠٩/١٢/١٤ ، ٩٧٥٥ ، ١٩١٠/٤/١٨ .

خول سلطة واسعة على ولايتى البصرة والموصل إلى جانب ولاية بغداد بحيث تكون أمور الموصل والبصرة الادارية والمالية بيد واليها، أما إقرار الأمن وإخضاع القبائل فيهما فتكون من إختصاص ناظم باشا . كما نيط بالفريق أن يجمع بين يديه قيادة الفليق السادس مع إدارة الولاية ليتمكن بقبضه على السلطتين المدنية والعسكرية من ضبط الأمن وإقراره ، وإخضاع المتمردين مما يذكرنا بالسلطات المماثلة التى كانت قد أعطيت فيما سلف من السنين (١٨٦٩) لمدحت باشا فى هذه الولاية . كما خول حق إجراء الاصلاحات اللازمة فى الإدارة والمالية والشؤون العسكرية ، مع كامل الحق بعزل جميع أركان الحرب فى الفليق السادس ، واستبدالهم بضباط قادرين ، وبتعيين وعزل من يشاء من الموظفين المدنيين ،[١] وكأن العراق قد منح النظام اللامركزى ، أو « توسيع الماذونية » (الصلاحية) حسب التعبير الاتحادى ، مما دعا جريدة الأهرام أن تقول بأن مبدأ البرنس صباح الدين قد انتصر فى العراق .[٢] وما أن خطت قدما ناظم باشا أرض الرافدين حتى قـــدم مذكرة طويلة بالاصلاحات الواجب إدخالها على جميع فروع الادارة لتأمين الازدهار الصناعى والتجارى والزراعى، ورصد ميزانية ضخمة لتطبيق هذه الاصلاحات واستقدم الفنيين لتنفيذها[٣] .

لم تدم ولاية ناظم باشا على العراق أكثر من أشهر معدودة ، أقل من سنة واحدة فقط ، لكنه قام خلالها بأعمال رائعة جعلت من العراق صورة أخرى عما كان عليه ، فقد نجاه من الفوضى، والاستبداد وطهره من الجرائم ونظم العدلية والفليق السادس تنظيما ممتازاً ، وبنى الثكنات والمستشفيات والصيدليات والعيادات الطبية للفقراء وحديقة واسعة وأقنية للرى ، ونظم

(١) Corresp. d'Orient — 3ème Année, 1/1/1910, P. 40.

(٢) الاهرام – ٩٦٦٣ ، ١٩٠٩/١٢/٢٩ .

(٣) Corresp. d'Orient — 3ème Année, 15/12/1910, P. 1044.

البريد بشكل أصبحت معه مدة نقل الرسائل ما بين بغداد والآستانه لا تستغرق أكثر من ١٢ يوما بدلا من شهرين ، ونجح فى إدارة المالية فزاد دخل الجمارك وأصبحت واردات الولاية كافية لسد نفقاتها[١]، ووسع الطرق والأسواق فى بغداد ، وفرش بعضها بالأسفلت ، وأنشأ سداً حول العاصمة حفظا لها من طغيان المياه ، ولكن لم يسعفه الوقت لإتمامه ، وأمن الطرق وجمع المرضى المصابين بأمراض سارية ، وعزلهم فى أمكنة خاصة ، وأجرى عليهم النفقات ، ونفى المتشردين من الغرباء[٢]، وأخضع بحسن سيرته شيوخ القبائل العراقية ، ولم يكونوا يعرفون الخضوع لأحد من قبل ، ولكن هيبته أخذتهم فكان إسمه كافيا لإدخالهم فى طاعة الدولة .[٣] وفوق ذلك كله كان يراعى جانب الحق دوما فى إدارة شؤون الولاية فلا يتوانى عن إنزال العقاب بأقرب المقربين إليه وأخلصهم له فيما إذا ارتكبوا ذنبا ما ، كذلك فعل بضابطين من كبار الضباط الذين استقدمهم معه من الآستانة لثقته بكفاءتهم وإخلاصهم ، ليستبدل بهم الضباط المسيئين ، وذلك لسوء معاملتهما أحد الصحفيين بدون حق فعزلهما فوراً.[٤]

لكنه بينما كان جاداً فى سبيل الاصلاح كانت المؤامرات تحاك ضده من قبل الموظفين الذين عزلهم ، والذين عادوا إلى الآستانة ، والتفوا حول بعض خصومه من مبعوثى الديوانية وبغداد ، فأخذ هؤلاء — بالاضافة إلى أصحاب النفوذ من ذوى الثروات الواسعة فى بغداد ، الذين وضع حداً لاستبدادهم ، واكتشف كثيراً مما سلبوه من أموال الدولة — أخذوا يحاربونه ويوغرون صدر الوزارة عليه حتى عزلته اعتباطا ، دون تحقيق ، بل دون أن تسأله عما اتهم به[٥] . فما أن سمع أهل بغداد بخبر عزله حتى

(١) الاهرام – ١٠١٢٨ ، ١٩١١/٧/٦ .
(٢) على ظريف الاعظمى – مختصر تاريخ بغداد ، ص ٢٥١ .
(٣) الاهرام – ١٠١٢٨ ، ١٩١١/٧/٦ .
(٤) سليمان فيضى – فى غمرة النضال ، ص ٧٠ – ٧٤ .
(٥) الاهرام – نفس العدد السابق .

اضطربت نفوسهم ، وقد كتب عراقى من مؤيدى خصومه — كما يتضح من سياق الأسلوب الذى وضع به كتابه — عن الشعور العام فى بغداد لهذا الخبر قائلاً أن الناس « هاجوا وماجوا وضربوا الطبول وذهبوا بجموعهم إلى داره وأركبوه فى عربة وسحبوها به وهم ينادون تارة « هذا والينا » ، وتارة « الله ينصر دولتنا ... ناظم باشا والينا » حتى أوصلوه إلى السراى وأقعدوه فى محله . . . ، ثم توجهوا إلى دائرة البرق ، وظلوا يبرقون إلى العاصمة حتى المساء طالبين إبقاءه ، فورد الجواب بلزوم تركه البلد فوراً ، بعد تسليم الولاية وكالة إلى الفريق يوسف باشا ، وأعطيت الأوامر كى تعلن الأحكام العرفية عند الحاجة ، فتفرق المتظاهرون واختفى زعماؤهم ، لكن الحكومة القت عليهم القبض وسجنت فريقا منهم فسكنت الفتنة ، وغادر الفريق بغداد بعد يومين[1] ، بالرغم من استياء قسم كبير من الضباط مع مشايخ العرب وإبلاغه استعدادهم لتأييده فى مركزه بقوة السلاح فمنعهم من ذلك ونهاهم عنه مفضلا العودة إلى العاصمة »[2] .

لكن عزله من ولاية العراق كان له نتائج غير ساره . وصف كاتب عراقى آخر الحالة من بعده فقال : « لم يعزل ناظم باشا عن ولاية العراق حتى زال ظل الأمن والهدوء ، وعادت الأحوال إلى ماكانت عليه قبلا ، ودب الروح القومى فى العراق ، فتهامس به دعاة النهضة فى الموصل وبغداد وأواسط الفرات والبصرة[3] » . وأما من حيث أثر هذا العزل فى العاصمة العثمانية فقد كان قويا ، ذلك أن الصحف كانت تهاجم الفريق ناظم باشا بتحريض من أعدائه ، لكن مجرد وصوله إلى الآستانة هز مقامات الدولة إذ أدركوا أن التهم التى وجهت إليه لا تستند على دعامة ثابتة ، فوقع زعماء

---

(١) على ظريف الاعظمى — المصدر السابق ، ص ٢٥١ .

(٢) الاهرام — العدد السابق ، عين مكانه الاميرالاى جمال بك « المعروف » نقلا من ولاية آدنة « الاهرام — ١٠١٢٤ ، ١٩١١/٧/١ » .

(٣) محمد المهدى البصير — تاريخ القضية العراقية ، ص ٩ .

جمعية الاتحاد والترقى فى حرج شديد نظراً لمكانة الفريق فى أوساط الجيش وحب الجيش له واتجاه أنظار الشعب إليه لشغفه بالحرية وصدق وطنيته ، وماضيه المملوء نزاهة[1] . وقد تعرض ناظر الداخلية الجديد خليل بك[2] ، فى إحدى جلسات مجلس المبعوثان لهذه المسألة قائلا بأن الشكاوى كانت تترى ضد ناظم باشا بأنه يرسل أناسا إلى القبائل ليحرضوها على عقد اجتماع كبير ، « وبعد أيام اضطررنا إلى عزله لأنه ورد من الضباط تلغرافات بأنه يخشى إراقة الدماء وحدوث المشاكل ، وقد تضمنت شكواهم أنه أطلق سراح السجناء بعد أن فتح باب السجن » . وأعلن خليل بك أنه قد أرسلت لجنة للتحقيق صيانة لشرف ضابط كبير — ولكن بعد أن تم العزل وفات الأوان — وأنه تألف مجلس عسكرى لمحاكمة أولئك الضباط لأن ليس لهم أن يتدخلوا بالسياسة[3] .

يتضح من كل ماذكرت أولا أن العرب لم يكن يهمهم سوى الاصلاح فإذا وجد الرجل المصلح النزيه الذى لا ينحرف عن طريق الحق ينقادون إليه ، ويفيئون إلى الهدوء والسكينة ، وتلقى حتى عشائرهم ، التى عرف عنها من قديم الزمان عدم الانقياد لنظام أو قانون ، مقاليد أمورها فى يد ذلك المصلح ، وتخلص له وتثق فيه تمام الوثوق . ثانيا أن الاتحاديين قد ساورتهم الريب والشكوك فى موقف الفريق ناظم باشا من حسن سلوكه وسيرته مع العرب ، وحبهم له ، ولو كان من الاتحاديين لما ارتابوا به مثل ذلك ، ولما استمعوا إلى الشكايات التى تقدم بحقه ، خاصة إذا كانت من قبل الاصلاحيين العرب ولو مهما ارتكب من المساوىء ، وهنا يجدر بى أن أورد ، على سبيل

---

(١) الاهرام — ١٠١٢٨ ، ١٩١١/٧/٦ .

(٢) استلم خليل بك رئيس الحزب البرلمانى لجمعية الاتحا دوالترقى نظارة الداخلية على أثر استقالة طلعت بك نظرا لحملة المعارضة وصحفها عليه حملة شديدة ، واشتداد النقمة على الاتحاديين بسبب سياسته الخرقاء بشكل خاص ، مما أحدث انقساما فى الجمعية « وسنعود لبحث ذلك » .

(٣) الاهرام — ١٠٠٩٢ ، ١٩١١/٥/٢٥ .

المقابلة، ما حدث فى إحدى جلسات مجلس المبعوثان عن موقف وزير الداخلية نفسه فى قضية مماثلة .

فلقد أثير فى جلسة ١٠ / ٥ / ١٩١١ مايرتكبه والى حلب الاتحادى حسين كاظم بك من مساوىء حينما قام نافع باشا الجابرى يسأل لماذا لم يبدل هذا الوالى بعد الشكاوى العديدة التى قدمت ضده، وهل يوافقه ناظر الداخلية على إكراهه الأهالى على دفع التبرعات وعلى بذره بذور الشقاق بين المسلمين والمسيحين ، وبين العرب والترك ؟ وعندما هم نافع باشا أن يخرج أوراقا مثبتة من جيبه اندفع أحد المبعوثين الترك نحو منصة الرئاسة وقدم للرئيس صورة زعم بأنها لرجل سلب نافع باشا أمواله ، عندئذ هاج النواب العرب وعلت الضجة والصياح ، ونادى مبعوث عربى زميله نافع باشا قائلا : « أنزل أنزل ، إنهم يمنعون حرية الكلام ... » وزاد الصياح ، وهجم مبعوث حوران سعد الدين أفندى الخليل على أحد المبعوثين الاتحاديين ، رداً على هجوم بعض الاتحاديين على آخرين من المبعوثين العرب ، وحمل رضا بك الصلح نائب بيروت على طلعت بك وهجم عليه فأمسك به أصحابه ، وصاح نائب عربى : « إن العرب مضطهدون حتى فى المجلس فلا يدعونهم يتكلمون » ثم انفلت رضا بك الصلح إلى المنبر ليتكلم فمنعه الرئيس ، فصاح « إن المنبر حر ولكل مبعوث ان يقول مايريد . . . إنا نؤيد حرية الكلام » . . واستمرت الضجة وكان كل النواب واقفين حينما اعتلى خليل بك المنبر ، ودافع عن كاظم بك مدعيا أن الشكاوى التى قدمت بحقه تافهة إلا منشوراً أذاعه يتهدد فيه أعيان البلد بالنفى ويصمهم بامتصاص دماء الفقراء ، وأن الوالى قد وبخ من أجله من قبل الصدر الأعظم . ثم اتهم الوزير المبعوث نافع باشا بأنه وحده الذى يشكو من الوالى ، وأن من واجبه كوزير للداخلية أن يؤيد كل وال ينفذ القانون تنفيذاً صارماً . لكن النواب العرب كانوا يقاطعون خليل بك بقولهم : « لماذا لاتحقق ! لماذا لاتحقق ... » وأخيراً رأت أكثرية المبعوثين أن ماقاله الناظر كاف ، فوقف النواب العرب ساخرين هازئين[1] .

(١) الاهرام ــ العدد ١٠٠٨٨ ، ٢٠/٥/١٩١١ .

سامى باشا الفاروقى وفتنة الدروز :

كانت الفتنة التى قام بها الدروز فى حوران وجبل الدروز عرضية أكثر منها ثورة مهيأة مدروسة . صحيح كان ثمة بعض الأسباب الأساسية مثل غلاء المعيشة الذى كانت سوريا ترزح تحته ، إذ كانت أثمان البضائع الأجنبية قد ارتفعت بسبب التشديد عليها بحيث إذا أضيفت رسوم التفريغ والبخاشيش وغيرها من النفقات على تكاليفها أصبحت الزيادة أكثر من ٢٠ أو ٢٥ ٪ ، فارتفعت أسعار السلع المباعة بالمفرق، وأضحت الحياة المادية قاسية[1] ، وزاد ضغثاً على أبالة ما كان الموظفون يتقاضونه من بخاشيش ورشوة من الأهالى لعدم كفاءة رواتبهم بأودحياتهم فأصبح السكان يتذمرون من الحالة التى وصلوا إليها ، يضاف إلى ذلك الضرائب الباهظة التى كانت تثقل كاهلهم وخاصة منهم الدروز وعرب حوران، ورجال القبائل الذين تضايقوا من التجنيد ومن هذه الضرائب ، وصحيح أن الأحوال السياسية العامة كانت متوترة بين العرب والترك لاشتداد الحرب الصحفية وظهور مشكلة « الترك والعرب » والنفور بينهما على صفحات الجرائد ، وازدياد الصدام العنيف فى مجلس المبعوثين بين الاتحاديين والمعارضة بصورة عامة ، وبينهم وبين النواب العرب بصورة خاصة ، وقد يكون حصل تحريض ما للدروز على مقاومة الدولة وعدم الخضوع لها من قبل بعض الدمشقيين، كما يستدل على ذلك من النبأ القائل بعثور الجيش العثمانى على كتاب فى منزل «مصطفى الأطرش» بحوران ، مرسل منهم إليه يدعونه فيه إلى مقاومتها[2]، إلا أن هذه الأسباب لم تكن كافية لتجمع القوم حول برنامج مدروس للقيام بثورة سياسية قومية ولم يعد الأمر كونه توفز فى الشعور العام الدرزى فى هذه المنطقة التى عرف أهلها بالاباء والشمم .

(1) G. Samne — Ibid, P. 71-72.

(٢) الاهرام ــ العدد ٩٩٣٨ ، ٢١/١١/١٩١٠ .

كان السبب فى الأصل عداوة قديمة بين الدروز وأهل « بصرى أسكى شام » القريبة من درعا ، وقد اندلعت شرارة الفتنة فى عام ١٩١٠ بحادث قتل تلته إعتداءات متبادلة بين الطرفين ، ذلك أن شخصاً درزيا كان يتنقل بتجارة له على جمل و بينما كان يسير ليـــلا فى منطقة حوران هاجمه بعض العربان وقتلوه ، فلما عرف الدروز بذلك ظنوا أن المعتدين من قرية «بصرى أسكى شام» فهاجموها وقطعوا خط التلغراف ما بين صلخد وبصرى، واشتدوا على خصومهم ، وازدادت الأحقاد ، وتوالت الغارات ، وكثرت التشكيات على الدروز ، فأخذت الحكومة تعد العدة لضرب الجبل حتى شهر آب ١٩١٠ فلما شعر الدروز بذلك كتبوا عرائض تشعر بخضوعهم وإذعانهم لأوامر الحكومة إذا تركتهم وشأنهم ولم تؤذهم ، لكنها لم تأبه لعروضهم مما حملهم على إعتبار موقفها إنحيازاً إلى أعدائهم ، فأخذ متعب بك الأطرش يتظلم على ألسنة الجرائد ، ويسأل الانصاف . (١) فلم يكن جواب الحكومة — بالرغم من أن أسباب الخصام بين العشائر المتخاصمة قد سويت بدفع ديات متقابلة حسب التقاليد القبلية المحلية السائدة، ساهم فيها يحيى الأطرش ومحمود الأطرش بمبلغ (٣٣٠) ليرة عثمانية ذهب (٢) — إلا تجهيز حملة بقيادة اللواء سامى الفاروقى باشا ، وهو عربى من أهل العراق، لتأديبهم وتجريدهم من سلاحهم مع تخويله صلاحية إجراء الأصلاحات الأساسية فى تلك المنطقة، وإعلان الإدارة العرفية فى الأمكنة التى تتطلب حالة الأمن فيها ذلك (٣) .

هدفت حكومة الاتحاديين من إرســـال سامى باشا بالذات إلى جبل حوران والدروز ، باعتباره قائداً عربيا ، إلى تطمين نفوس العرب بأنها لاتضمر لهم شراً ، لكنها من جهة أخرى أحاطته بضباط معظمهم من غلاة

---

(١) ناصيف أبوزيد — تاريخ العصر الدموى ، ص ٧١ — ٧٢ .
(٢) الاهرام — ٩٦٠٧ ، ١٩٠٩/١٠/٢٢ .
(٣) الاهرام — ٩٨٤٣ ، ١٩١٠/٨/١١ .

الترك ، فغلوا يده كى ينفذوا خطة الدولة باسمه ، ثم تتنصل من تبعة الأعمال القامعة التى يقوم بها ضد بنى جنسه . (١)

سارت الحملة إلى الجبل وإبتدأت المناجزات بين الطرفين وكانت عساكر الدولة تزيد على عشرة أضعاف عدد الدروز ومزودة بأسلحة أكمل وأصلح من أسلحتهم (٢) ، ومع ذلك صمم الدروز على الصمود، والوقوف سداً منيعا أمام الجيش الزاحف ، وأبلوا بلاء حسناً فى المواقع التى دارت بين الطرفين قبل وصول الحملة إلى درعا (٣) . فلما رأى سامى باشا ماينتظره من المصاعب فى إخضاع الجبل دون إراقة الدماء أرسل الرسل إلى زعيم الدروز يحيى باشا الأطرش يستقدمه إليه، واعداً إياه وعوداً غامضة بتأمينه على حياته وحياة ذويه وأموالهم وعرضهم إن هو أذعن والقى الدروز السلاح ، فلم يطمئن الزعيم إلى هذه الوعود ، وكان حذراً مما قد يكون بيته له الترك من الغدر ، وظل ممتنعاً بالرغم من تكرار المحاولة (٤) . غير أن الصدف قد ساقت إلى خدمته من يحمل إليه الزعيم يحيى باشا الأطرش ، وذلك بشخص سيـادة الحبر كيريوس نيقولاوس قاضى رئيس أساقفة الروم الكاثوليك لأبرشية حوران وجبل الدروز ، ذلك أن الدروز لما سمعوا بحملة الفاروقى اضطربت نفوسهم ، وبدأوا يهددون المسيحيين فى منطقة حوران بلزوم القيام معهم على الدولة ، أو يرحلون عن الجبل فأبلغ المطران كيريوس القصة إلى والى دمشق إذ ذاك ، إسماعيل فاضل باشا ، فأشار هذا عليه أن يذهب لمواجهة سامى باشا الفاروقى فيعرض عليه الأمر (٥) ؛ عندئذ ذهب الحبر إلى درعا

---

(١) سعد داغر — ثورة العرب ، ص ٥٤ .
(٢) ناصيف أبوزيد — المصدر السابق ، ص ٧٢ .
(٣) الاب كيريوس نيقولاوس قاضى — اربعون عاما فى حوران وجبل الدروز ص ٤٨ .
(٤) ناصيف ابوزيد — المصدر السابق ، ص ٧٣ .
(٥) الاب كيريوس قاضى — المصدر السابق ، ص ٤٨ .

لتسلام على قائد الحملة ، فأحسن هذا استقباله، ثم انفرد به وكلمه بشأن مساعدته أدبيا فى حمل الجبل على طاعة الحكومة ، والنصيحة ليحيى باشا الأطرش بالتسليم ، فسأله الحبر فيما إذا كان فى تسليم الأطرش ما يضمن له الحياة فلا يقع عليه مكروه ويسلم الجبل من الدمار . فأجاب فوراً بالإيجاب معززاً قوله بأقسام مغلظة برأس السلطان وجده الفاروقى، بأنه يضمن للجبل سلامته وليحيى الأطرش حياته بلا إمتراء ، غير أنه لما طلب إليه الحبر تسليمه وثيقة خطية بذلك أبى محتجاً بأن طلب الوثيقة مما يحط بكرامته أمام دولته (١) ، وأضاف إلى ذلك قوله أن يحيى إذا حضر بلا شرط أضمن لحياته ، ثم اختلى بفهمى بك متصرف حوران ، وبأركان حربه صلاح الدين بك، وعاد يقول «إن أمام يحيى أحد أمرين : أما أن يسلم نفسه ، ويثق بعدالة الدولة بلا قيد ولا شرط ، وفى هذه الحالة أؤكد لكم بالمئة ٩٩ سلامة شخصه وأسرته وأمواله وإذا كانت عليه بعض التهم يكون تسليمه مخففا لها ، وإما أن يفر من وجه العدالة كعاص ومجرم فلا يعود بوسعى أن أرحمه» (٢). عندئذ اعتذر الحبر عن قبول المهمة خوفا على نصارى الجبل من انتقام الدروز ، لكن الخورى إبراهيم سالم ، وكان برفقة الحبر ، قبل القيام بها ، حاول أن يحصل من القائد على توقيع بالضمانات التى قطعها فلم يفلح ، ومع ذلك ذهب وقابل يحيى الأطرش ، فطلب هذا مواجهة الحبر كيريوس قاضى الذى جاء وقص عليه كل ماجرى له مع سامى باشا وبعد مقابلته لابن أخيه حمود الأطرش وعبد الغفار الأطرش صمم على الذهاب مهما كلفه الأمر، لأن الرعب والهلع من بطش الحملة الكبيرة كان قد استولى على القلوب فى الجبل (٣) واصطحب

(١) نفس المصدر ، ص ٣٩ .

(٢) الاهرام — ٩٩١١ ، ١٩١٠/١٠/٢٠ ، من نص رسالة بقلم المطران كيريوس قاضى الى جريدة الاهرام .

(٣) فى هذه المناسبة تظاهر الدروز بالانقسام الى فئتين : الاولى مؤلفة من سليم باشا وسيب ك ، وعبد الغفار بك ، ومتعب بك « من الطرشان » ومعهم عائلة الحلبية وهؤلاء —

معه الأسقف المار الذكر ونفر من أعيان الدروز (١)، فما أن وطأت أقدامهم مركز الجيش حتى أحاط بهم الجند إحاطة السوار بالمعصم ، وقبلما يقابلهم القائد أسرع فأرسل برقية إلى الآستانة تفيد بإلقاء القبض على الزعيم يحيى الأطرش ، ليقطع دابر الوساطة ، ثم استقبلهم بعد ساعة من الانتظار ، وكان بجانبه متصرف حوران فهمى بك ، ووقف على باب الغرفة ١٢ جنديا شاكى السلاح ، فاستولى الذعر على الأطرش ورفاقه، وخاصة حينما لم يسمح لأحد من الدروز بالدخول مع الزعيم يحيى باشا الذى فتشوا جوانبه وجيوبه، وحينما تجمهر الضباط الترك حول مضرب القائد العام وحول مكتبه وكانت عيونهم تقدح شرراً وتنفث الحقد والغيظ وأطرافهم ترتجف من الحنق (٢)، وحينما لم ينتصب القائد عند دخول القادمين، حتى أنه لم يقدم كرسيا للأطرش كى يجلس عليه فظل واقفاً أمامه إلى أن تدخل الحبر كيريوس ورجا من سامى الفاروقى باشا أن يأمر له بكرسى ، إذ شعر بتخاذل قوى الزعيم حتى كاد أن ينهار من الاعياء «ويسقط مغشياً عليه من الجزع وقد علا وجهه الاصفرار وأخذ ينتفض كأنه العصفور قد بلله القطر» . ولما أدرك الحبر حرج موقفه ذكر القائد بوعده الشريف فأجاب : «لاخوف عليه إنما يكون بضيافتنا مدة ما من الزمن» ، ثم اختلى بيحيى مدة ربع ساعة حضر بعدها الأمير وقال أنه واثق بالقائد وبعدالة الدولة كل الثقة ، ووقع على برقية إلى أولاد أخيه طالبا منهم أن يستقبلوا قوة الجيش بالعيش والماء ، وأن نجاة الجبل وخلاص أهله متوقفان على حسن إستقبال الجيش وعدم التعرض له بمكروه . لكن

— يتظاهرون بطاعة الدولة والخضوع لها والاستعداد لمقابلة قائد الحملة والتسليم بمطالبه . والثانية من سلطان باشا ، وحسين بك ، وفارس بك « الطرشان » وهؤلاء أيضا يتظاهرون أيضا بالطاعة للدولة وانما يرفضون تسليم سلاحهم ، واعطاء جنود منهم للخدمة العسكرية بحجة أنهم اذا فعلوا ذلك يخافون على أموالهم وأنفسهم من غزو العربان . « الاهرام ، ٩٨٦٢ ، ١٩١٠/٨/٢٣ ، ناصيف أبوزيد ، المصدر السابق ، ص ٧٣ » .

(١) الاب كيريوس قاضى — المصدر السابق ، ص ٣٩ — ٤٠ .

(٢) الاهرام — ٩٨٩٣ ، ١٩١٠/٩/٢٧ ، الاب كيريوس قاضى — المصدر السابق ، ص٤٢.

الأسقف الذي لم يو بدأ من إعادة الزعيم يحيي قال لسامي باشا أن عمله يخالف العدل والصدق والعهد الذي قطعه ، وأن يحيي لم يأت بالقوة ليأسره ، إنما أتى دفعاً للشرور ، فلم يعره أذناً صاغية ،إذ كان قد أبرق إلى الآستانة بإلقاء القبض عليه . عندئذ كلمه الحبر بجرأة شديدة قائلا أنه سيذهب إلى دمشق ويبرق إلى الذات الشاهانية بحقيقة ماوقع ، وأن برقية الفاروقي غير صحيحة، فامتعض القائد وقال أن لابد ليحيي من مرافقة الجيش في غشيانه للجبل ، وأنه بعد ذلك سيحيله إلى المحاكمة في المجلس العسكري فإن ظهرت براءته أطلق سراحه [١] ، وإلا عامله معاملة لطيفة مثل النفي المؤقت ثم يستحصل له فيما بعد عفواً من السلطان ، فقبل الحبر كلامه ونصحه بعض النصائح منها التشديد على الجيش كي لايتعرضوا للنساء ، لأن أهل الجبل يستبسلون دون الأعراض ، فابتسم وسأله إن كان لبقية مرافقي الزعيم يحيي أهمية ما فأجابه بالنفي تفاديا لاعتقالهم ، عندئذ بدأ الجيش بالزحف على الجبل في ثلاث فرق بإتجاهات ثلاثة ، إحداها بقيادة الفاروقي نفسه ، وقد استقبله الدروز حسبما كتب لهم يحيي الأطرش ، وكان لوجود هذا الزعيم تحت إمرة القائد العام أثر كبير في منع إهراق الدماء من كلا الجانبين . [٢]

على أن بعض أعمال العنف قد وقعت مع ذلك بعد هذا ، إذ هوجمت محطة سكة حديد القطرانه من قبل (١٥٠) مسلحا من العربان وقتل ناظرها وهوجم عدد من القطارات ، ونبشت بعض خطوط السكة الحديدية ،

---

(١) قدم الاطرش بعدئذ الى الديوان العرفي فحكم عليه بالاعدام لثبوت جرم القتل عليه ، لكن سامي باشا تمكن ، وفاء لوعده ، من تخفيف الحكم الى النفي ، فأرسل الى جزيرة أرواد « في مواجهة ساحل اللاذقية وعلى بعد بضعة كيلو مترات من الشاطىء » حيث بقي حتى نشوب الحرب الايطالية ـ الطرابلسية فنقل الى الاسكندرية « ١٩١١ » ثم صدر العفو عنه وعاد الى وطنه بعد قليل من الزمن .

(٢) الاب كيريوس قاضي ـ المصدر السابق ، ص ٤١ ـ ٤٦ .

وأحرقت دار حكومة الكرك ومدرستها ، [١] وكان السبب في ذلك تسرع والي دمشق في جمع السلاح من العرب المجاورين للحورانيين لئلا يعتدوا على هؤلاء الذين أصبحوا عزلا من السلاح ، بعد أن جمعت أسلحتهم ، وشروعه في تحرير نفوسهم تمهيداً لتجنيد أبنائهم في الخدمة العسكرية قبل أن يعد سامي باشا القوة لتنفيذ ذلك،ومنعه عن شيوخ العرب الخلع والعطايا التي كانت تعطى لهم في موسم الحج . لذلك عزل الوالي من منصبه وأصلح سامي باشا الحال بإرسال قوة رهيبة من الجيش على بلاد الكرك فضربت العربان ضربة شديدة أخمدت حركتهم [٢] . ومن الحوادث التي وقعت أيضا قتل درزي لأحد الجنود بجنوب قرية السجن فصدر أمر القائد العام الى إحدى الفرق بتهديم وتدمير القرية بما فيها وكان ربعهم من المسيحيين . فبادر الحبر كيريوس للتوسط بشأنهم فاستثنيت منازلهم من التدمير ، وتم تنفيذ الأمر « بشكل تدقيق » ، حتى إذا وجد بيت لمسيحي بجوار بيوت الدروز « كانت تمر به الفرقة مر الكرام دون أن تمسه بحريق أو دمار محاذرة على أنفس المسيحيين في ذلك الحي » [٣] . يتضح إذا من هذا النص الذي أورده المطران كيريوسي قاضي أن البيوت قد دمرت أو أحرقت بمن فيها من الناس . كما صادم الدروز العسكر بأمر الشيخ يحيي عامر شيخ شهبا فشنق سامي باشا أحد عشر شخصا منهم . [٤]

في الواقع لم تكن فكرة إرسال الحملات التي توجهها الدولة لقمع الفتن في المناطق المختلفة من بلاد العرب لتثير أفكار كافة العرب بصورة ظاهرة اللهم إلا الطبقة المثقفة المتطرفة في أفكارها ، فلم تكن الجرائد لتجاهر بشجب هذه الأعمال بل كان معظمها يحبذ قمع الثورات ، وتوطيد الأمن ،

---

(١) Corresp. d'Orient — 4ème Année, 1/5/1911, P. 423.

(٢) الاهرام ـ ٩٩٦٠ ، ١٩١٠/١٢/١٩ .

(٣) الاب كيريوس قاضي ـ المصدر السابق ، ص ٤٨ .

(٤) المصدر السابق ص ٤٩ .

ولو بالظاهر على الأقل ، شرط أن يصحبها الاصلاح الصحيح وقطع دابر التذمر والشكوى باجتثاث جذور الظلم والحيف الذين يحلان بالعرب ومناطقهم المهملة . غير أن الذى كان يستثير نفوسهم وخاصة نفوس شبابهم المتحمس الذى بدأ يتفتح للوعى القومى ، وعقلائهم من السياسيين المخلصين ، هو ما يرافق هذه الحملات من قسوة وفظاعة وخلف للمواثيق والاتفاقات والوعود ، فإذا قال قائل من الترك أن الدولة مستعدة لسحق أولئك العرب بالقوة القاهرة ، قال قائل باسم العرب : « هل تعد الدولة جندها الذى هو أبناء الأمة لسحق الأمة وتدميرها ، أما كان ينبغى أن يقال أن أولئك العربان وغيرهم كانوا مرهقين بالظلم وسوء الإدارة وسنريهم العدل والنظام فنجعلهم بذلك يتفانون فى حب الدولة وطاعة الحكومة؟ »[1]

أعلن سامى باشا فى الجبل الدرزى الأحكام العرفية التى شملت منطقة حوران[2] ، وبدأ يجمع الأسلحة حتى بلغ ما جمعه منها (١٠) آلاف بندقية ، وبتحرير النفوس من أجل تطبيق الخدمة العسكرية وشرع فى تجنيد الحورانيين فوراً ، وطلب من الحكومة تخصيص مبلغ من المال لإنشاء المدارس بمعدل مدرسة واحدة فى كل قرية يبلغ عدد بيوتها (٤٠٠) مسكناً ،[3] وقدم مشروعاً لإنشاء الطرق وافق عليه مجلس الوزراء ، وكانت الأعمال الاصلاحية التى قام بها مرضية بوجه عام . وقد أدلى نائب حوران سعد الدين أفندى الخليل إلى جريدة أقدام بقوله أنه تلقى رسالة من عجلون تقول أن الشعب قد أعلن امتنانه عما يقوم به اللواء سامى باشا من إصلاح ومن تدابير لحماية أهل المنطقة من غزوات البدو ، ويبدى أمنيته فى أن ينظر فيها إلى التعليم والزراعة وحفر الآبار الارتوازية ، وأن الصدر الأعظم حتى

---

(١) المنار ـ مجلد ١٢ ، ج ١٢ ، يناير ، كانون ثانى ١٩١٠ ، ص ٩١٧ .

(٢) الاهرام ـ ٩٩٠٠ ، ١٩١٠/١٠/٧ .

(٣) الاهرام ـ ٩٩٣٤ ، ١٩١٠/١١/١٦ ، ٩٩٤١ ، ١٩١٠/١١/٢٤ ، ١٠٠٧٨ ، ١٩١١/٥/٩ .

باشا قد أولى اقتراحات اللواء سامى باشا عنايته ، وأعطى الأوامر اللازمة إلى الجهات المختصة بشأنها ، وأن الحالة فى حوران تتحسن رويداً رويداً بفضل التدابير الحكيمة التى اتخذها هذا القائد .[1]

غير أن التذمر لم يلبث طويلا حتى ذر قرنه بين عربان المنطقة الذين جبلوا على تقاليد معينة فصدمتهم تدابير جمع الأسلحة والتجنيد وذلك مادعا النائب العربى أمين أرسلان (شقيق المرحوم محمد أرسلان الذى قتل يوم حادثة ١٣ أبريل) مبعوث اللاذقية[2] أن يكتب مقالا معبراً بحث فيه عن أخلاق العرب وعاداتهم وأثر تجريدهم من السلاح الذى يحبونه أكثر من أرواحهم ودعوتهم للتجنيد ، وندد بالطريقة التى سلكتها الدولة فى اتخاذ هذه التدابير ، من حيث كونها قد لجأت إلى المباغتة ، وعدم استعمالها الروية والتدرج فى تنفيذ هذه السياسة[3] . وما لبث التذمر المحلى أن انقلب إلى سخط عم الأوساط السورية بأجمعها، كان سببه تشدد الحكومة فى التجنيد واتخاذ سلوك متناقض فى هذا الأمر بحيث كانت الأوامر تملى بدون تعليل معقول، والحكام يفرضون إرادتهم التعسفية قسرا، وقواد الدولة يصرون على تجنيد اللبنانيين، الثابتة لبنانيتهم، خلافا لقرار مجلس شورى الدولة[4]. وقد ترجم عن هذا السخط المضابط التى تقدم بها نفس نائب حوران سعد الدين أفندى الخليل المقداد وكثير من الأعيان والوجهاء يشتكون فيها من طريقة تحرير الأملاك والأراضى، حيث أن الموظفين الذين يشتغلون بها لا يسمعون لكلام أهل الخبرة ولا يعرفون مشاكل المنطقة المحلية ، ولا يقدرون الضرر

---

(١) Corresp. d'Orient — 4ème Année, 1/1/1911, P. 31.

(٢) جرت العادة منذ انتخاب الامير محمد أرسلان عن هذه المنطقة حين اختلف أهلها على نائب عنهم منهم ، أن يستقدموا نوابهم من الارسلانيين اللبنانيين .

(٣) الاهرام ـ ٩٩٨٥ ، ١٩١١/١/١٨ . من مقال بقلم النائب أمين أرسلان بعنوان « أخلاق العرب » .

(٤) الاهرام ـ ١٠١٥٣ ، ١٩١١/٨/٤ .

الذى يلحق بالمزارعين من عمليات التجنيد التى تطبق بشكل مرهق دون مراعاة للمواسم الزراعية .[١]

كان هذا التذمر وهذه الاعتراضات محدودة النطاق فى بادىء الأمر لأن الأحكام العرفية والأساليب القامعة الدراكونية التى كانت تحكم بها سوريا قد ألجأت السوريين إلى السكوت ، غير أن السياسيين والنواب الذين كانوا يؤيدون الاتحاديين فى سياستهم مالبثوا أن انقلبوا عليهم ، إن لم يكن كلهم فمعظمهم ، وبدأت الانسحابات من جمعية الاتحاد والترقى تتوالى بازدياد وتتفاقم ، وأصبح رفيق العظم وحقى العظم الذين كانا من دعاة الوفاق مع الاتحاديين والوحدة العثمانية المطلقة ، وعبدالحميد الزهراوى ورشيد رضا وكثير غيرهم ، أصبحوا حربا عليهم . وفى نفس الآونة كانت حملات المعارضة العربية فى مجلس المبعوثان العثمانى ، التى حمل لواءها ولم يزل شفيق المؤيد العظم ، وشكرى العسلى وبضعة نواب آخرون منذ الدورة الثانية من الفصل الثانى من الحياة النيابية ، أى بعيد الانقلاب المضاد بعدة أشهر ، يؤيدهم القسم الأعظم من مبعوثى العرب ، كانت هذه الحملات تشتد على الاتحاديين ، وقد أثار النواب العرب قضية حوران فى مجلس المبعوثان فأرسلت نظارة الداخلية ، بناء على طلبهم ، لجنة للتحقيق فى الفظائع التى ارتكبت فى لواء الكرك أثناء هذه الاضطرابات، ووجه سعد الدين أفندى مبعوث حوران كلاما قاسيا إلى طلعت بك قائلا له : « أنت وحدك سبب خراب البلاد ، أن دماء الحورانيين تطلب الانتقام منك» [٢] . ونشر توفيق المجالى ، نائب الكرك ، كتابا مفتوحا إلى الصدر الأعظم السابق حسين حلمى باشا يتظلم فيه باسم الكرك مبينا أن الاتحاديين يريدون خراب هذه المنطقة وتهديم أركانها بإراقة دماء أبنائها ، لسر لا يعلمه إلا إذا كان الأمر يقتضى

(١) الاهرام – ١٠١٧٤ ، ١٩١١/٨/٢٩ .
(٢) الاهرام – ١٠٢٩٢ ، ١٩١٢/١/١٠ .

« صب دوش بارد على السوريين » على حد تعبير جريدة طنين . . . ، الأمر الذى جعل السوريين يدعون بالرحمة للفراعنة ، ونيرون ، والحجاج ، وجنكيزخان ، وهولاكو . . ، إذ أنهم أوغلوا فى القتل والنهب وسلب المواشى وحرق الدور » ويطلب من العثمانيين المخلصين التوسط لأعطاء حد لهذه المآسى الدامية .[١]

كما استفاق بعض النواب الذين بالغوا فى الوثوق بحسن نية جمعية الاتحاد والترقى ، من غفلتهم فصرح مبعوث بيروت سليمان أفندى البستانى بأن السبب الداعى للثورات هو التسرع ، وعقبت الأهرام على تصريحه بقولها أن «الحكام أرادوا أن يقلبوا البلاد ، التى كانت تتمتع سابقا ببعض الأمتيازات ، فى مدى ثلاث سنين قلبا سحريا فيحولونها من حال ربيت عليه منذ مئات السنين إلى حال لم تألفها ولم تتعلمها ، فكانت النتيجه أن الذين لم يألفوا دفع الأموال الأميرية تذمروا من دفعها ، والذين لم يعتادوا الخدمة العسكرية ، صعبت عليهم هذه الخدمة ، والذين لم يخضعوا لنظام المحاكم وأحكام القوانين عدوها بدعة[٢] ، والذين كانوا فى بلادهم سادة مستبدين عدوا مساواتهم بفلاحيهم أمراً اداً[٣] ، ومن جهة أخرى رأينا الذين تعلموا فى أوربا وعرفوا نظامها ومدنيتها وعمرانها يتعجلون[٤] رجال الحكومة فى الاصلاح ويريدون من حكومة بنت سنتين أن تكون كحكومة بنت مئات السنين ، فقالوا أين ما أتاه الدستوريون من إصلاح ؟ والحكومة نفسها أرادت أن تسرع وليس فى يدها مال ولا دخل فلم تر الا البنوكة تطرق أبوابها ، وأراد الأتراك نسر لغتهم التى لم تتعلمها الطوائف والأمم التى حكموها سبعمائة

(١) المؤيد – ٦٦١٩ ، ١٩١٢/٣/٥ .
(٢) كمثال أهل اليمن الذين لم يرتاحوا لمحاكم الدولة بل كانوا يلجأون الى المحاكم الشرعية التى يقيمها الامام يحيى حتى أصبح فى اليمن قضاءان قضاء الدولة وقضاء الامام ، حتى فى الاوقات التى لم تكن قد بدأت ثورة اليمانيين .
(٣) كمثال البكوات فى ألبانيا .
(٤) كمثال المثقفين فى تركيا نفسها وفى سوريا .

سنة فتسرعوا باكراه الناس على تعلمها فايقظوا الذين لا لغة لهم مدونة بالكتب إلى خلق لغة وآداب(١) ، والذين لهم لغة على الصياح فى وجه الحكومة خوفا عليها ، فالتسرع جاء من كل جانب فأفضى إلى الشكوى من كل جانب »(٢) .

* * *

عقلية الاتحاديين :

كان حلم الاتحاديين بأن يحققوا فى بضع سنوات مالم تحققه الدولة من مزج العناصر وصهرها فى بوتقة واحدة ، خلال مئات من السنين ، من أبرز ما اتصفت به سياستهم الداخلية ، لكنهم أخطأوا فى تقدير ماوصل إليه تطور الأوضاع فى هذه السلطنة المترامية الأطراف التى تسكنها عناصر عديدة مختلفة الأخلاق والتقاليد والعادات واللغات والأديان والحاجات المحلية فى الاقتصاد والأمور الاجتماعية ، ومنهم البدوى والحضرى ، وكان القسم الأكبر من أهل المناطق كألبانيا والأناضول وبلاد الكرد والجزيرة العربية والعراق مسلحين تسليحا تاما ، وقد فشلوا فى تجريدهم من السلاح ، يدل على ذلك مادار من مناقشة فى مجلس المبعوثان بهذا الشأن بين النائب ستراتوفيتش من نواب الفلاح والصدر الأعظم حقى باشا ، إذ قال النائب أن حملة القائد جاويد باشا فى ألبانيا وتجريده سلاح الألبانيين لا يفيد لأن الألبانيين يبتاعون الآن سواه ، وكان ذلك فى إحدى جلسات شهر كانون أول ديسمبر ١٩١٠ ، فرد الصدر الأعظم بأنه لابد لهم من (١٥) سنة ليبتاعوا مثل ما أخذ منهم وهو (٤٦٧) ألف قطعة ؛(٣) ألا أنه قد صدق قول النائب لأن الألبانيين

---

(١) كمثال الالبان والارمن .. الخ .

(٢) الاهرام — ١٠١٥٠ ، ١٩١١/٨/١ .

(٣) الاهرام — ٩٩٥٩ ، ١٩١٠/١٢/١٧

ما لبثوا أن تسلحوا بعد ذلك بأقل من سنة ونصف وثاروا على الدولة وكانوا السبب فى اقتطاع الجزء الأوروبى الباقى من أراضيها أثر حرب البلقان .

كان فى الإمكان مزج هذه العناصر حينما لم تكن تشعر بكيانها الذاتى وقوميتها ، أو حينما كانت ضعيفة أبان الفتح العثمانى ، وكان سلاطين بنى عثمان من القوة بحيث يستطيعون تحقيق هذا الهدف الكبير ؛ لكنهم لم يفعلوا ذلك وتركوا لكل عنصر لغته وتقاليده ومؤسساته القومية — ولو فعلوا ، كما قال كثير من المفكرين ، لأصبحت المملكة من زمن بعيد أمة موحدة ليس فيها فروق جنسية ، شأنها فى ذلك شأن كثير من الأمم الأخرى ، التى حققت وحدة بلادها على اختلاف العناصر المؤلفة منها — وهكذا إلى أن شعر اصلاحيو القرن التاسع عشر ، وأبطال عهد التنظيمات من الترك ، بضرورة ذلك اتباعاً لأنظمة الغرب فى إيجاد دولة ترتكز على الوحدة والتجانس والمركزية ، فخطوا فى هذا السبيل بعض الخطى . ومع ذلك كان منهم عقلاء لم يسعوا إلى الوحدة العثمانية ، وجمع العناصر بالأسلوب المنفر والسياسة المركزية الضيقة ، بل كان مدحت باشا واضع دستور ١٨٧٦ من انصار « توسيع المأذونية » الإدارية الواسعة ، القريبة من اللامركزية . غير أن الاتحاديين لم يحاولوا حتى أن يفهموا هذا الدستور بنفس الروح التى ألهمت مدحت باشا عند وضعه ، بالرغم من تطور الفكرة القومية لدى أغلب الشعوب العثمانية ، خاصة منها الساكنة فى القطاع الأوروبى ، خلال المدة التى مضت بين وضعه وتاريخ الانقلاب الدستورى ، فأرادوا أن يحكموا الدولة فى العقد الثانى من القرن العشرين وكأنهم لا يزالون يعيشون فى منتصف القرن التاسع عشر . وفضلا عن ذلك أرادوا أن يحكموا البدوى والحضرى على السواء بأنظمة تشبه الأنظمة الموحدة التى تطبق فى الدول الأوربية ، ولم يعيروا أذنا صاغية إلى مصلح اجتماعى من بنى جنسهم ، البرنس صباح الدين الذى وضع أساساً لنظام يصلح لمثل هذه المملكة ، بأن يطبق على كل شعب الأنظمة التى تتفق وأوضاعه الخاصة وتراعى فيه شخصيته واعتباره الذاتى

كما كان الأمر لدى كثير من الأمم ذات الأوضاع المماثلة لوضع الأمة العثمانية
وذلك بالرغم من تذكير كثير من كتاب العرب والعناصر الأخرى وسياسييهم
لهم بلزوم احتذاء مثال هذه الأمم فى الإدارة الداخلية ، وضربوا النمسا
وسويسرا والولايات المتحدة مثالا على ذلك . بيد أن الاتحاديين كانوا يحكمون
على كل من يجرؤ ، من العناصر الأخرى أو حتى من الترك ، على التفوه
بمثل هذا القول ، بالخيانة ويرون فى النظام اللامركزى تفكيكا ودماراً
للمملكة العثمانية ، فى حين كان العرب وبقية العناصر يرون فيه أساس قوة
المملكة ، من حيث أنه يعطى سكان المناطق مجال التشبث الشخصى ويهيء
لهم إمكانية تطوير مناطقهم التى هم اعرف الناس باحتياجاتها المحلية ، وتقوية
الدفاع عن حدودها تعزيزاً لقوة الدولة، وترقية اقتصادها ومعارفها وأمورها
النافعة ، فضلا عن كونه يشعرهم بأن لهم شخصية وكيانا فى الدولة تحترم إرادتهم
فيزيد إخلاصهم للسلطانة .

لقد حلل كثير من الكتاب الترك ، وأنا لا أريد أن أذكر غيرهم ممن
وقع فى يدى بعض مؤلفاتهم، عقلية الاتحاديين، فقالت الكاتبة « خالدة أديب »
مؤلفة رواية « طوران » التى تدعو للقومية التركية وكانت من ألصق الناس
بالاتحاديين ، وأعرفهم بطوايا نفوسهم — وهى تحلل صفاتهم التى لزمتهم
بمقتضى نشأتهم — بأنهم ينتمون ، سواء منهم الضباط أو الموظفون الصغار
إلى البورجوازية الصغيرة ، وأن أى واحد منهم لم يكن على شيء من الرصانة
والتعقل بحيث يكون قادراً على التحليل والمقارنة وملاحظة التطور الذى
طرأ على الأفكار والأوضاع السائدة فى الدولة قديمها وحديثها . إلى أن قالت
« أن أكثر الاتحاديين ، وقد جبلوا بمزيد من الواقعية والقوة ، ومعظمهم
من المكدونيين ، كانوا يحملون مثلا وأهدافاً لا يقفون دون تحقيقها ،
فاستخدموا جميع الطرق والوسائل للوصول إليها . لذلك ما أن سيطروا على
دفة الحكم حتى اعتبروا أنفسهم ورثاء عهد التنظيمات ، واعتقدوا أن توحيد

العناصر ، وتحقيق التمثيل البرلمانى ، هو كل ما يلزم لقلب المملكة من صبغتها
القديمة إلى صبغة جديدة »(١) .

وجاء فى كتاب « تاريخ Tarih » الذى ألفته جمعية الدراسات التاريخية
التركية فى استانبول .. (T. T. T. Cemiyeti) : « إن التذبذب الناشيء
عن فقدان الثقافة والتجربة وعدم الوقوف على أحوال المملكة العثمانية
نفسها وعلى أحوال أوربا وعلى سير التطور العام كان مانعا لجمعية الاتحاد
والترقى من أن تقوم بعمل جدى »(٢) .

وقال الكاتب والصحفى والأستاذ الجامعى أحمد أمين ، فى كتابه
« تركيا فى الحرب العالمية ... Turkey in the World War » أن فئة
الاتحاديين « ... لم تكن خالية من كل وطنية ، ولا من نصيب من المثالية
الغامضة ، ومع ذلك كانت المعارف والتجربة قليلة ومحدودة جداً عند أعضائها
إذ لم يتمكنوا من النظر خلال المسائل الناشئة عن الأوضاع الطارئة ، ولم
يتمكنوا أن يروا أن التبدلات الجوهرية لأسلوب الحكم يجب أن
تتلاءم مع استعداد البلاد الأدبى وأوضاعها الاجتماعية ، فانهم تجاه المشاكل
التى كانت تعترضهم باستمرار ، وأمام المعارضة الشديدة التى كانت تواجههم
كان همهم الاحتفاظ بسلطتهم السياسية ودعمها كحزب سياسى، وإجبار مختلف
عناصر الدولة للخضوع التام المباشر لسلطة الحكومة المركزية ، وبما أنهم
كانوا متمسكين بالتعصب القومى فى سياستهم الخارجية فقد أظهروا التصلب
والتزمت وتعاموا عن كل متطلبات الموقف العملية . هذا وأن السياسة الطائشة
التى قضت بإكراه مختلف العناصر على ضرورة الخضوع لسياسة مزج العناصر
قد لاقت معارضة قوية ، وسببت مشاكل داخلية وخارجية كثيرة ، أوجبت
على حكومتهم أن تتخذ خطة الاستبداد بحيث أن حكم عبد الحميد المستبد

---

(١) Halide Edip — Conflict of East and West in Turkey, P. 87-88

(٢) T. T. T. Cemiyeti — Tarih, 111, P. 304.

المطلق لم يلبث أن عاد بثوب آخر ، ولم يستمر الغاوه سوى فترة جد ضئيلة ولم يكن الفرق بين العهدين سوى أن العهد الأخير كانت عليه مسحة المدنية الغربية »(١) .

أنا لا أريد أن أعلق على هذه الأقوال، وقد صدرت عن كتاب من الترك أنفسهم ، بأكثر مما قلت فى بداية هذه الفقرة من البحث ، إنما أترك الحكم على صحتها أو عدمه إلى الحوادث والوقائع التى تضمنتها هذه الرسالة ، وقد استقيتها ، ما أمكن ، من المصادر الأصلية . إنما لابد لى من مناقشة أقوال بعض زعمائهم فى إلقاء مسؤولية الخلاف بين الاتحاديين والعناصر الأخرى على عاتق هذه العناصر . فلقد تناول خليل بك رئيس حزب الاتحاد والترقى فى مجلس المبعوثان مسألة العناصر ، إبان اشتداد المعارك بين ثوار مختلف الأجناس والجيش العثمانى قائلا : « إن بعض الزعماء كانوا فى العهد السابق ذوى علاقات بالدول الأجنبية ، ولبثوا بعد الدستور على ما كانوا عليه ، اضعف ثقتهم بالحكومة الجديدة ، ولما كان لهم تأثير كبير فى دائرتهم بات يخشى أن تؤول أعمالهم إلى فصل بعض الولايات عن السلطنة ، وعليه فكل الخلاف الآن قائم بين الحكومة وهؤلاء الزعماء ، وليس من العدل أن ترمى الحكومة من أجل ذلك بتهمة العداء لبعض عناصر الأمة»(٢) . وقد اتفق هذا القول مع أقوال بعض الكتاب الترك كقول خالدة أديب بأن ما جرى بين الاتحاديين وبين العناصر الأخرى من خلاف واحتراب يعود إلى «تعصب الرؤساء الدينيين والسياسيين لهذه العناصر ، وعدم رضائهم بما اجتمعت عليه رغبة شعوبهم فى الانصهار مع الترك ، وذلك خوفا على امتيازاتهم الدينية والطبقية» (٣) . وكقول أحمد أمين بأن العناصر الأخرى لم تتخلص

---

(١) A. Emin — Turkey in the World War, P. 44-45.

(٢) الاهرام — ٩٩٦٠ ، ١٩١٠/١٢/١٩

(٣) H. Edib — Ibid, P. 86.

للدولة وكانت تميل إلى الانفصال عنها(١) . ولا يخفى ما فى هذه الأقوال من تعميم غير صحيح ، فبالنسبة للعرب على الأقل كان زعمائهم البارزون هم أول المخلصين والمؤيدين لحكومة العهد الجديد الاتحادية ، وبقوا كذلك قرابة السنتين . صحيح كان ثمة فئة قليلة جداً من زعمائهم تتاق بعض المساعدات الأجنبية ، ولها صلات وعلاقات مع الأجانب كأمير الكويت ابن الصباح ، وابن السعود أمير نجد ، وبعض المسيحيين فى لبنان ، لكن هؤلاء كانوا يشكلون نسبة ضئيلة من العوت ولهم أوضاع خاصة فى الأراضى المحددة التى يشغلونها والتى كان للأجانب نفوذ تاريخى وتقليدى فيها ، ومع ذلك كانوا يصرحون فى كثير من الأحيان وفى شتى المناسبات بأنهم مخلصون للدولة والسلطان ، وليس لهم غنى ولا انفكاك عن الرابطة العثمانية . ولم يجنح العرب إلى الميول الاستقلالية إلا بعد عام ١٩١٥ حيث رأوا ابطالهم يتأرجحون على أعواد المشانق ، وبالرغم من ذلك بقيت فئة عظمى من وجوههم تميل إلى الرباط الوثيق مع الدولة تدفعها إلى ذلك الرابطة الدينية و « الجامعة الإسلامية » (٢) ، ومن أبرز هؤلاء : الأمير شكيب ارسلان ، الشيخ عبد العزيز جاويش ، عبد الرحمن بك اليوسف (دمشق) ، ومحمد باشا العظم (دمشق) وكثير غيرهم .

فالدعوى إذاً بأن العرب هم الذين بدأوا الإساءة لا تقوم على أساس ، والأصح من ذلك أن الخلافات قد خلقت بعضها الظروف الطارئة ، وبعضها الآخر خلقه حكام الترك أنفسهم وصحافتهم والمتعصبون لنعرتهم الجنسية من الترك ، ونفس القول يقال عن العاطفة القومية ، فالترك يقولون بأن الذين أيقظوا العاطفة القومية عندهم هم العناصر الأخرى ، ومن ضمنهم العرب بجنوحهم إلى التعصب القومى(٢) ، والعرب يقولون نفس القول متهمين الترك

---

(١) A. Emin — Ibid, P. 36-43.

(٢) الامير شكيب أرسلان — تعليق على تاريخ ابن خلدون ص ٣٤٢

(٣) T. T. T. Cemiyeti — Ibid, P. 304.

بما يتهمهم هؤلاء به . والواقع أن العواطف القومية قد وجدت طريقها إلى كلا العنصرين العربى والتركى وإلى بقية العناصر بفعل الاحتكاك المتواصل مع الغرب والتشرب بثقافته منذ مطالع القرن التاسع عشر وخاصة منذ منتصف هذا القرن[١] . وقد زاد فى انتشارها احتكاك القوميات بعضها ببعض وتنافسها الشديد وخاصة بعد حرب البلقان عندما شعر الترك والعرب على السواء بتفاقم الخطر الأجنبى ورأوا أن أنجع وسيلة للوقوف فى وجهه هو التذرع بتقوية العواطف القومية وترسيخها فى النفوس من أجل تدعيم البناء الداخلى لكل جنس من الأجناس فى سبيل الدفاع عن الوطن العثمانى ، لأن فى تقوية الأجزاء قوة للمجموع .

* * *

الصلح مع اليمن :

منذ أن أعلن طلعت بك عن سياسة الحزم والعنف التى أخذ بها ، وسحب مشروع إصلاحات اليمن أصبحت هذه البلاد مسرحا لحروب وثورات جديدة ، وأعلن الإمام يحيى الجهاد ضد الترك ، وأصدر نداء إلى القبائل كى ينضموا إليه . عندئذ بدأ الثوار يفتكون بالجند فتكا ذريعا بين الحديدة وصنعاء ، واستولوا على الأسلحة والمدافع والذخيرة التى كانت فى أيديهم يريدون بذلك التخلص من دفع الضرائب إلى الحكومة ومن الإدارة التركية على شكلها الراهن ، ومطالبين بحكام وطنيين[٢] ، وبالحكم بموجب الشرع الإسلامى ، وهذه النقطة الأخيرة كان اليمنيون يركزون عليها أهمية خاصة إلى درجة أن المحاكم الحكومية الرسمية لم يكن يتقدم إليها أحد إنما يلجأ السكان إلى القضاء الذى كان الإمام يقيمه هو بواسطة قضاة يعتمدهم لذلك .

---

(١) H. Saab — op. cit., P. 212.

(٢) الاهرام – العدد ٩٥٦٦ ، ١٩٠٩/٩/٢

واليمنيون وحدهم بين العرب هم الذين لم يعترفوا لسلاطين بنى عثمان بخلافة المسلمين بدعوى أنها يجب أن لا تكون إلا لقرشى ، وأن أجدر من يتولاها هو الإمام يحيى الذى يمت بصلة النسب إلى بيت النبوة ، وذلك بدليل أن الخاتم الذى كان يستعمله يحمل العبارات التالية : « السيد يحيى حميدالدين ، أمير المؤمنين المتوكل على الله رب العالمين ، نصره الله »[١] ، يختم به الكتب التى يرسلها إلى أصدقائه وإلى بعض الجرائد كالمؤيد وغيرها .

كان فى صدور اليمنيين نزعة إلى الاستقلال وفخر بالجنسية ، ونفور من نير الترك الذين يطلقون عليهم اسم « الروم »[٢] ، وإن كانوا على استعداد للاعتراف بالسلطان العثمانى فى حالة حصولهم على الامتيازات الخاصة لولايتهم . وكان وضعهم الجغرافى مما يهيىء لهم الحصول على السلاح بأيسر سبيل عن طريق التهريب بحراً . قال كاتب انجليزى فى جريدة « التايمس » أن الثوار « كانوا مسلحين ببنادق ماوزر من عيار ٧٤ شديدة الفتك . إن السلاح فى الجزيرة أرخص منه فى أوربا ، وإن السلاح والذخيرة متوفرة لديهم . . . »[٣]

دارت الوقائع الدامية بين العساكر والثوار وكانت ضارية بحيث اضطرت الدولة أن تسحب جيوشا من ألبانيا كانت استقدمت معظمها أو ما يبلغ سبعة آلاف جندى منها من طرابلس الغرب لتقمع ثورة الألبانيين[٤] ، ولما لم تكف هذه النجدة استقدمت البقية الباقية من جندها فى طرابلس الغرب ، ثم ضمت إليهم ثلاثة أفواج من الآستانة علاوة على

---

(١) المؤيد – ٥٧٢٧ ، ١٩٠٩/٣/٢٩ ، المنار – مجلد ١٥ ، ج ٢ ، ١٩١٢/٢/١٨ ، ص ١٥٤ من حديث صحفى فى صلح اليمن للاميرالاى احسان بك رئيس أركان حرب فيلق اليمن .

(٢) الاهرام – ٩٦٥٩ ، ١٩٠٩/٩/٦
Corresp. d'Orient — 4ème Année, 15/2/1911, P. 155.

(٣) المنار – مجلد ١٥ ، ج ٢ ، ١٩١٢/٢/١٨ ، ص ١٠٦ – ١٠٧

(٤) Rev. du Monde Musulm. — V. XXI, Décemb. 1912, P. 187.

الاحتياطى ، الذى دعته للخدمة من ولاية اسكوب فى ألبانيا ، أى مامجموعه (٣٥) طابوراً أزمعت إرسالها إلى اليمن [1] . ولجأ الاتحاديون ، فضلاعن ذلك إلى أسلوب الدسائس وإيقاع زعماء العرب بعضهم ببعض فكلفوا الشريف حسين أمير مكة [2] بالسير مع عشائره فى جهتين الأولى نحو نجد لقتال ابن السعود وإرغامه على طاعة السلطان والثانية فى اتجاه العسير لقتال السيد أحمد الأدريسى حليف الإمام يحيى ، وكان ابن السعود قد قام بحركات مريبة فى المنطقة منذ شهر آذار ، مارس ١٩٠٩ ، إذ بلغ الدولة أنه قام على رأس (٤٠) ألف من البدو المسلحين يحرض العرب على الثورة وعدم دفع الضرائب [3] ، وأثيرت القضية فى مجلس المبعوثان فبادر ابن سعود (عبد العزيز والد ملك السعودية الحالى) إلى إعلام وكيله فى المدينة المنورة يبين له أن ماقام به من حركات ليست إلا مسائل قبلية بينه وبين بعض القبائل ثم أبلغ الدولة مايطمئنها ، معلنا إخلاصه لها هو وجيشه وأنه رهن أوامرها [4] . وهكذا وجدت حكومة الاتحاديين نفسها فى النصف الثانى من عام ١٩٠٩ ، والنصف الأول من عام ١٩١٠ ، أمام ثورات نشبت فى كل مكان من الولايات الآسيوية — العربية ، والأوربية — الألبانية ، بحيث أرسلت إلى البانيا القائد جاويد باشا على رأس حملة كبيرة ، والفريق ناظم باشا إلى العراق ، واللواء سامى باشا الفاروقى إلى حوران ، وقررت إرسال عزت باشا الأرناؤوط إلى اليمن ثم أوقفت إرساله ، وأوعزت إلى الأمير ابن الرشيد وهو شاب غر أعانته على استعادة نفوذه فى منطقة حائل

---

(١) Corresp. d'Orient — 4ème Année, 1/2/1911, P. 135.

(٢) عين الشريف حسين ، وكان يقيم فى الاستانة بأمر من السلطان عبد الحميد منذ أكثر من ١٥ عاما ، أميرا على مكة فى شهر نوفمبـــر ، تشرين ثانى ١٩٠٨ ، على أثر وفاة شريفها السابق الامير عبد الاله الذى تولاها بعد الشريف عون الرفيق المتوفى عام ١٩٠٥ (المؤيد ٥٦٢٩ ، ١٩٠٨/١١/١٨)

(٣) الاهرام ٩٤٢٥ ، ١٩٠٩/٣/١٨ ، ٩٤٣٠ ، ١٩٠٩/٣/٢٤

(٤) الاهرام ٩٤٩٨ ، ١٥–٦–١٩٠٩ ، ٩٦٧٨ ، ١٥–١–١٩١٠

بعد أن كان ابن السعود قد تغلب على أبيه عبدالعزيز بن الرشيد ودحره وقتله فى موقعة حاسمة عام ١٩٠٦ — بأن يوحد جهوده مع الشريف حسين الذى سار أولا نحو القصيم فالتحقت به قوات ابن الرشيد على رأس أربعة آلاف هجان وفارس ، وأذاع على القبائل مناشير يدعوها إلى الانضمام إليه ، وكانت قبل ذلك قد تظلمت إلى الشريف بأن ابن السعود قد سامها أنواع الخسف ، وأنزل بها العذاب ألوانا ، وأنه يعمل بالاتفاق مع الأجانب ، وهكذا اشتبكت قبائل الشريف وقبائل ابن السعود ، وتمكن الشريف من أسر شقيق ابن سعود سعد بن عبدالرحمن ، إلا أن الشريف خالد بن لؤى زعيم واحة تربة تدخل فى الأمر وأصلح ما بين الأميرين وعاد الشريف حسين إلى مكة بعد أن قبض من ابن السعود فدية عن أسر أخيه [1] .

وكانت حكومة الاتحاديين فى خـــلال هذه الفترة قد قررت إرسال الفريق محمد على باشا واليا جديداً إلى اليمن وقومندانا للفيلق السابع لاخضاع الأمام يحى والسيد أحمد الأدريسى ، والقيام بالاصلاحات الواجب إدخالها فى تلك البلاد وفى الفيلق ، وقد خول صلاحيات واسعة فى العزل والنصب ، فاختار عدداً من الضباط البارعين ليرافقوه [2] .

لم يكن الأمام يحى والسيد الأدريسى متصلبين فى آرائهما ، راغبين فى مناطحة الدولة على خط مستقيم ، بل كانا مستعدين للمصافاة والصلح إذا توفرت نيات المسؤولين الطيبة ، إنما كان أهل الدس والوقيعة يلعبون دورهم فى تعكير الجو بين الطرفين . إلى ذلك أشار الادريسى فى كتاب أرسله إلى صديق له فى القاهرة ، حذر فيه الدولة من خطر استنفادها جميع قواها فى الجزيرة العربية ، مع وجود قوة ثالثة غير الترك والعرب تراقب الموقف

---

(١) الاهرام — ٩٨٩٢ ، ٢٩–٩–١٩١٠ ، والدكتور محمد عبد الله ماضى — المصدر السابق ص ١١٧ .

(٢) الاهرام — ٩٧٧٠ ، ٦–٥–١٩١٠

للوثوب على ممالكها ، وغمز من قناة مبعوثى اليمن والحجاز ، والوالى حسين تحسين باشا الذى صار سببا فى هذه الفتنة التى لم تسكن نوعا ما إلا بعد عزله، واستشهد على إخلاصه للدولة بكتاب من رئيس أركان جيش اليمن نشر فى الأهرام وفى جرائد الآستانة ، إتهم فيه رئيس الأركان أهل الأغراض منوها بما أبرزه الادريسى من السعى فى قمع سراية الفساد غيرة منه على الدين[1] . كما أعرب الادريسى عن استعداده للاتفاق على شروط الصلح ، ولم يكن الامام يحيى يعارض فى ذلك بل يتضح من كتاب آخر مرسل من الإمام يحيى إلى الادريسى أبدى فيه نفس المشاعر فى ضرورة التصافى مع الدولة وتدعيم قواعد السلم والوفاق وإزالة سوء التفاهم ، وحمد الله على أن الحكومة قد توفقت الآن إلى « حسن المسالك . . . واستعمال أسباب المواصلة»[2]. معنى ذلك أن جميع الأطراف كانت راغبة فى الصلح فلماذا لم يعقد ؟ يتضح من كتاب مرسل من قبل الادريسى إلى الإمام يحيى (عام ١٩١٢) أن طلب الترك للمصافاة والصلح معه لم تكن إلا خديعة كى يعطيهم طريقا يمرون بها من الساحل إلى اليمن ، وأن الاتحاديين يريدون أن يجعلوا منه تابعا لإمارة مكة ،[3] لذلك مالبثت الحرب أن عادت إلى النشوب من جديد ، ورافق ذلك قدوم الشريف حسين مع أولاده وسبعة آلاف مسلح بعد أن ألقى خطابا فى أعيان وأشراف مكة ، قائلا أنه يسافر مع أولاده وقبائله بأمر جلالة السلطان، لتضحية نفسه فى سبيل بلاده ووطنه وسلطانه الذين نذر نفسه لخدمتهم .[4] وقد اصطحب شريف مكة فى حملته أحمالا من كساء الجوخ الأحمر ليقدمه هدية للأمراء وذوى الشأن وكميات كبيرة

---

(١) الاهرام – ٩٧٨٥ ، ١٩١٠/٥/٢٤ من نصوص الكتابين المنوه عنهما

(٢) الاهرام – ٩٧٨٨ ، ١٩١٠/٥/٢٧ من نصوص كتاب الامام

(٣) المنار – مجلد ١٦ ، ج ٣ ، ص ٣٠٠ ، أسعد داغر – المصدر السابق ص ١١٧ ، من كتاب الادريسى الى الامام يحيى .

(٤) الاهرام – ١٠٠٧٧ ، ١٩١١/٥/٨

من الريالات « ماركة أبوطاقة » المفضلة على غيرها ليوزعها على الناس ، وأطلق مناديه بين القبائل ينادى بأن من يطيع السلطان يتبرأ من الادريسى وكان فى طريقه اليه يقبض على بعض المراكب الشراعية التى تحمل الأسلحة للثوار ، فى حين كانت ثلاثة بواخر تنقل طوابير الجند العديدة التى كانت الدولة تمد بها قيادة جيش اليمن باستمرار بحيث بلغ عدد هذه النجدات أكثر من ثلاثين طابوراً بقيادة الفريق عزت باشا الأرناؤوط الذى عادت الدولة فعينته على قيادة فيلقها بعد وفاة قائده السابق عبدالله باشا. وكان عزت باشا قبل إعلان الدستور فريقا على الفرقة الرابعة عشرة فى الحديدة وله صلة وثيقة باليمانيين واكتسب محبتهم أثناء إقامته بين ظهرانيهم[1] مدة ١٥ سنة تقريبا . إلا أن شريف مكة لم يكن دوما حليف التوفيق فى حربه مع الأدريسى ، بل كانت أكثر وقائعه فاشلة هزم فيها وجرح أحد أولاده فى واحدة منها وأراد أن يأخذ بثأره فلم يستطع[2]

يقول أحمد عزة الأعظمى مؤلف كتاب القضية العربية الذى كان من أعضاء المنتدى الأدبى وبعض الجمعيات العربية الأخرى أن الشباب العربى العامل فى القضية العربية حينذاك كان لا يفكر حينئذ فى الخلاص من براثن الاستبداد والعبودية إلا على يد الزعيمين العربيين الإمام يحي والأمير ابن السعود لما كان لهما من المكانة السامية والنفوذ فى المجتمع العربى، وأن فريقاً من هؤلاء الشباب رأى أن يتصل بالإمام يحي ووقع الاختيار على أحد شبان اليمن من ضباط الجيش المسرحين وهو أحمد المجاهد، كى يكون رسولهم إلى الإمام ، فسلمه عبد الكريم خليل رئيس المنتدى الأدبى كتاباً إليه وأرسله على باخرة ذاهبة إلى اليمن ، وما مضت فترة من الزمان حتى عاد أحمد المجاهد

---

(١) المؤيد – ٦٣٩٨ ، ١٩١١/٦/٢٤ ، ٦٢٩٨ ، ١٩١١/٢/٢٣

(٢) الاهرام – ٩٧٨٥ ، ١٩١٠/٥/٣٤ من كتاب الادريسى الى صديقه

يحمل رداً من الإمام يحيي بالعمل لإحياء مجد العرب والإسلام [1] . ضمنه هذين البيتين من الشعر :

وأني لأنوى الخير سراً وجهرة	وأفعل معروفا وأنكر منكرا
ويعجبنى المرء الكريم نجاره	إذا أنا أدعوه إلى الخير شمرا

وأردف الأعظمى قائلا أن عبد الكريم الخليل حذف من الكتاب ما كان منه متعلقاً بمخاطبتهم كجمعية عربية فصار الكتاب يصلح لأن يكون كمنشور يستحث الأمة العربية على التمسك بأهداب التضامن وأرسله إلى جريدة المؤيد المصرية فنشرته الجريدة ، وكان أول منشور نشر للدعوة فى الصحف من رجل عربى صاحب سلطة فعلية .[2]

فى الحقيقة عثرت على الكتاب المشار إليه فى جريدة المؤيد ، قدمته الجريدة بقولها أن أحد أفاضل العلماء فى الآستانة قد أرسله إليها على أنه رسالة أجاب الإمام يحيي بها على رسالة منه إليه. وقد جاء فيه بعد المقدمات والسلام على من سماهم « إخواننا فى الدين الساعين فى لم الشعث » قوله «ويا حبذا ما عليه عولوا من الاتحاد على الامر بالمعروف والنهى عن المنكر والتعاضد وجمع الكلمة على مصداق التشبيه بالبنيان الواحد والعضد الساعد» ثم بين خطته فى إعلاء كلمة الله ونصرة الضعيف وإغاثة اللهيف والأخذ على يد الظالم ، وكذب ماينسب إليه من الرفض والخروج والبغى والعدوان وأنه قد اعتدى عليه : « وبغى علينا فخربت بغير حق ديارنا وقتلت ظلماً وعدوانا رجالنا ، وانتهبت بأيدى الجور أموالنا واغتصبت حقوقنا» ، وبين ما يصيب الديار الإسلامية من الخراب وما يفقدها من الشبان الاذكياء من جراء أعمال المفترين الظالمين ، « وكم قلنا ذلك على سبيل الشكوى لمن له مسكة دينية على

---

(١) احمد عزة الاعظمى ـ المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٥ ـ ٧

(٢) احمد عزة الاعظمى ـ المصدر السابق ، ٢ ، ص ٨ .

لسان الأوراق فلم نجد لصارخنا مجيباً غير جنود تطبق الفضاء زاحفة علينا من الآفاق، وآلات حرب تقذف نيرانها المحرقة على الأنفس المؤمنة والديار .. على أنه لاذنب لنا إلا ما نبينه من وجوب اتباع الشريعة والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر » . وختم رسالته بالحديث الشريف « إذا ذل العرب ذل الأسلام » وبالدعوة إلى جمع الكلمة وكره التفرقة بين المسلمين . [1]

كان نواب العرب بعد سحب طلعت بك مشروع إصلاحات اليمن قد انتظروا منه أن يقوم بما وعد به من درس القضية ووضع مشروع جديد، ولما طال الأمر ووقف فى مجلس المبعوثان فى شهر شباط ، فبراير ١٩١٠ يشرح سبب سحبه المشروع أدرك نواب اليمن سوء نيته فاجتمعوا ونظموا مشروعا جديداً وقدموه إلى مجلس المبعوثان والأعيان ومجلس النظار [2] ، وذلك فى ١١ آذار ، مارس ١٩١٠ ، متضمناً المطالب التالية :

١ — أن تعقد الدوله مع الإمام إتفاقا يحفظ له حقوقه بإعتباره زعيما حائزاً على طاعة الجميع وإعتمادهم المطلق عليه .

٢ — إقامة القضاء الشرعى وفقاً للشرع الإسلامى ، وأن يكون قاضى الولاية من العلماء الوطنيين

٣ — أن ينتخب الأهالى المفتيين لمركز الولاية وللألوية والأقضية من العلماء الوطنيين

٤ — إلغاء تحصيل الأموال بطريقة الإلتزام وتجبى الأعشار بواسطة محصلين تنتخبهم الحكومة والأهالى معاً .

٥ — يعين القائمقامون ومديرو النواحى فى جميع أنحاء ولاية اليمن من الأشراف والوجوه الوطنيين الذين يثق الشعب بهم .

---

(١) المؤيد ـ ٦٢٨٩ ، ١٣-٢-١٩١١ ، ص ١ : رسالة من الامام يحيي .

(٢) حملت اللائحة توقيع المبعوثين : احمد محمد الجنانى « صنعاء » احمد الكبشى « صنعاء » ، حسن بن على عبد القادر « صنعاء » ، محمود نديم « الحديدة » .

٦ — ينتخب رئيس البلدية من الأشراف الوطنيين الذين تثق بهم الأمة وتعتمد على أمانتهم .

٧ — يؤسس في مركز الولاية مجلس يدعى «مجلس مصالح القبائل» ويؤلف من رؤساء العشائر وأشراف الوطنيين لحل المشاكل وفصل المنازعات التى تحدث بين القبائل بحسب عرف البلاد ويكون قائد الجندرمة عضواً فى هذا المجلس ليكون عونا فى تنفيذ أحكامه .

٨ — تؤلف طوابير عسكرية من الأهالى والقبائل ، يقوم على قيادتها ضباط من رؤساء القبائل ممن يثق الشعب والحكومة بهم .

٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، الخ . . — وإلى جانب هذه المواد نصوص أخرى بشأن تعزيز المدارس ورفع مستوى التعليم والزراعة ، وتخصيص رواتب لأبناء الأئمة السابقين ، وإيصال الخط الحديدى حتى اليمن . (١)

غير أن الاتحاديين قد أصموا آذانهم عن سماع أى إقتراح أو لائحة تقول بوجوب وضع الإصلاحات الملائمة لليمن ، فكان نصيب هذه اللائحة وغيرها من الاقتراحات مجرد إحالتها إلى لجنة الإصلاح اليمانية ، ولكن دون أن تعطى لها أية نتيجة . وقد أجاب طلعت بك فى إحدى المرات ثلاثة من نواب اليمن — طلبوا وضع مشروع معين موضع التطبيق وتعيين حلمى باشا والياً على اليمن مع أوسع الصلاحية ، وإذا رفض فتعيين لجنة برآسة فريد باشا رئيس ديوان المشاة فى نظارة الحربية — أجابهم طلعت بك وقد أصبح رئيساً لحزب الاتحاد والترقى بعد إستقالته من وزارة الداخلية ، بقوله أنه لا يجوز تعيين الأشخاص على الحكومة ، وبعد جدال أحيل المشروع إلى لجنة الإصلاح المشار إليها . (٢)

---

(١) المؤيد — ٦٠٣٧ ، ١٣—٤—١٩١٠ ، من نصوص اللائحة المقدمة من مبعوثى اليمن الى المسئولين .

(٢) الاهرام — ١٠٠٧٧ ، ٨—٥—١٩١١ .

وفى إحدى جلسات مجلس المبعوثان خلال شهر شباط ، فبراير ١٩١١ وذلك قبل استقالة طلعت بك من وزارة الداخلية ، قدم كل من الأمير أمين أرسلان (اللاذقية) ، ولطفى فكرى بك (درسيم) ، وأحمد المقحفى (صنعاء) تقريراً إلى المجلس طلبوا فيه إستجواب الحكومة عن مسألة اليمن ، لكن حزب الإتحاد والترقى عقد جلسة خاصة قرر فيها عدم سؤال الوزارة عن شىء ، والإكتفاء بما يقوله وزير الداخلية فى ذلك . (١)

غير أن المعارضة فى هذه الآونة ، ومبعوثى العرب بصورة خاصة كانت قد اشتدت على الإتحاديين ، وعلى طلعت بك بالذات ، وتعددت المواقف المثيرة ، واحتدت المناقشات ، بحيث أصبح موقف طلعت بك حرجا فاضطر إلى تقديم إستقالته من وزارة الداخلية أثناء إجتماع عقده مجلس النظار فى منزل حقى باشا للتداول فى بعض الشؤون وأهمها مسألة اليمن فقبلها الصدر الأعظم ، وقرر تعيين خليل بك ، مبعوث منتشه ، ورئيس حزب الإتحاد والترقى البرلمانى ، مكانه ناظراً للداخلية (٢) ، وذلك فى ١٩١١/٢/١١ . وقد بين فى كتاب إستقالته « أصبحت عرضة لمهاجمات وانتقادات متواصلة من كل طرف ، وكانت كل أعمالى تفسر أسوأ تفسير ليكون من ذلك باعث على كسر شوكة حزب الإتحاد والترقى وجمعيته ، حتى إننى اضطررت لطلب الثقة فى أقل المسائل أهمية . » (٣)

---

(١) المؤيد — ٦٢٩٠ ، ١٤—٢—١٩١١ .

(٢) المؤيد — ٦٢٩٨ ، ٢٣—٢—١٩١١ .

(٣) المؤيد — ٦٣٠٢ ، ٢٨—٢—١٩١١ .

اشتدت المعارضة على طلعت اشتدادا لم يشهد له مثيل ، لخطل سياسته تجاه العناصر لبذاءة لسانه فان أخف كلمة كان يواجه بها النائب الذى ينتقده هى : كذاب او جورنالجى . ففى احدى الجلسات تناقش مع نائب وقال له — كلامك كذب . فأجابه النائب : انت الذى تنطق بالكذب ، ولما قال له : انت رجل معلوم الحال ، اجابه النائب : نعم لاشك فى ذلك وليس بين العثمانيين من لايعرفنى ، انا الذى تعلم ان ناصيتى بيضاء وصحيفتى بيضاء ، اما انت —

وهكذا كانت مسألة اليمن بالذات ، التى بى طلعت بك مجده الوزارى عليها ، هى التى جرفته وسببت إستقالته ، [1] وكان للمعارضة العربية خاصة وهجوم المبعوثين العرب عليه وعلى جمعيته أكبر الأثر فى هذه الاستقالة ، وسأعود إلى بحث المعارضة العربية فى مجلس المبعوثان فى مكان آخر من هذه الرسالة . إنما الشىء الواضح أن القضية اليمنية ستحل بعد ذهاب طلعت بك ، ولكن ليس معنى هذا أن خلفه قد أبدى من حسن النية ماسهل حل هذه المسألة ، بل كان التشدد رائد الحكومة على الدوام ، ولم يعط حداً لأعمال العنف والقمع إلا ما أظهره اليمانيون من البسالة وأخرجوا به جيش الدولة المقاتل فى هذه المنطقة من المواقع الضارية والهزائم الرهيبة .

حاول خليل بك أن يحذو حذو سلفه فى مواصلة إستعمال القوة فأرسل عزت باشا الأرناؤوط قائداً للجيوش المقاتلة فى اليمن بصلاحيات واسعة يولى ويعزل ويحاكم ويجرى الإصلاح اللازم، وأبدى عزيز بك على المصرى وكان حينئذ برتبة بكباشى ، رغبته فى مرافقة هذا الجيش فأجيب على طلبه [2] ، وأرسلت مع هذا القائد عشرات الطوابير تنقلها البواخر ومعها نسافة وطرادة فاستعد لها السيد أحمد الإدريسى وحاول الوقوف حائلا دون مرورها إلى اليمن ، وإزدادت حدة مقاومته وشدة إجراءاته ضد الترك ، إذ ألقى القبض

— فرذيل ، نصاب قليل الادب ، يوما تحتقر هذا ويوما تشتم ذلك ، الى متى هذه الحال ؟ وما معنى هذه الاعمال ؟ نحن ليس لدينا دستور ، بل مازلنا راسفين فى قيود الاسر وسلاسل التحكم مادام فى مناصبنا امثالك من السفهاء « فعلت الضوضاء واضطر الرئيس ، الى فض الجلسة » . وفى جلسة اخرى اتهم مبعوثا بكونه « جورنالجى » فأجابه ، عليك ان تبحث بين تقارير الجواسيس عما يخصنى منها فان وجدت واحدا منها انا مستعد ان استقيل من المبعوثية واهجر السياسة ، اما اذا لم تجد شيئا من ذلك فانت أرذل من وجد على وجه الارض ، واحط مخلوقاته اطلاقا .

— الاهرام — ٩٥٩ ، ١٧–١٢–١٩١٠ ، ١٠٢٩٢ ، ١٥–١–١٩١١ .

المؤيد — ٦٢٥٧ ، ٥–١–١٩١١ .

(١) الاهرام — ١٠٠١٥ ، ٢٢–٢–١٩١١ .

(٢) مذكرات جمال باشا ، ص ٩٨ ، الاهرام — ١٠٠١٣ ، ٢٠–٢–١٩١١ .

على عدد من الضباط وقطع أسلاك التلغراف وقبض على مديرى الجمارك ، واعتقل سويد أفندى مبعوث العسير ونفاه إلى جبل النضير [1] وصمد أمام الشريف حسين الذى أتى بقواته وقبائله وقوات الدولة يحاربه عسكريا ومعنويا فاضطر الإدريسى إلى فك الحصار عن بلدة أبها ، عاصمة العسير ، والتجأ إلى الجبال المجاورة واعتصم فيها [2] . ولم يكتف الترك بالإيقاع بين الإدريسى وأمير مكة ، بل إستخدموا جميع أنواع الفرقة بين العرب ، واستثمروا الأحقاد الشخصية بينهم إذ حرضوا على السيد الإدريسى رجلا يدعى أحمد شريف ، صاحب صبيا ، الذى بتر السيد يديه بإتفاق أعيان البلد لأنه كان من الذين عاثوا فى البلاد فساداً، وأخلوا بالأمن، وأشاعوا الفوضى والاضطرابات بين السكان ، وكان أحمد شريف قد طلب ثمانية طوابير من الدولة لينتقم من خصمه [3] ، فرحبت حكومة الاتحاديين بمعاونته لها ، وساعدته فى إجتذاب القبائل الموالية للإدريسى ودعوتهم للالتفاف حوله [4] كما اتفقت مع المدعو صالح الضحيانى وهو من عائلة منافسة للإمام يحيى فى الإمامة ، ونظمت بالإتفاق معه خطة محكمة للقضاء على خصمه والحلول مكانه فى الإمامة . [5]

ذهب عزت باشا الأرناؤوط بجيشه الضخم وقوته الهائلة ، وتمكن من الوصول إلى اليمن ودخل صنعاء التى بارحها الإمام يحيى ، ولكن بعد أن أشتبك بمعارك ضارية مع قوات الإدريسى التى كانت تعرقل طريقه إلى اليمن

(١) الاهرام — ١١٠٠٦٢ ، ٢١–٤–١٩١١ .

(٢) المنار — مجلد ١٤ ، ج ٩ ، ص ٧١٩ .

(٣) الاهرام — ١٠٠٧٨ ، ٩–٥–١٩١١ .

(٤) الاهرام — ١٠٠٩٣ ، ٢٦–٥–١٩١١ .

(٥) احمد عزة الاعظمى — المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٨ .

وتعمد فى كثير من الأحيان إلى قطع مياه الشرب عن المدن والقرى التى ينزل فيها جيشه فتسبب له متاعب ومشا كل كثيرة . (١)

صحيح أن الإمام يحيى اضطر إلى الالتجاء إلى جبال شهارة المنيعة، لكن الكمائن التى كان ينصبها رجاله للفصائل العثمانية عند إجتيازها مضائق الجبال كانت تقض مضاجعهم، وتفنيهم فى بعض الأحيان عن بكرة أبيهم. وقد حدثنى عزيز باشا المصرى ، خلال مقابلتى له فى القاهرة ، عن ضراوة اليمانيين فى القتال وإستبسالهم وفتكهم بالجند العثمانى ، حديثاً طويلا ، وألح بصورة خاصة على قضية قطع المياه عنهم إذ كان لها أثرها الحاسم على موقف الجيش.

إلا أن أروع الوقائع ، وأشهرها ، تلك الموقعة التى جرت عند مضيق « جيزان » بمنطقة العسير ، التى تكبدت فيها جيوش الدولة من الخسائر ماضعضع كيانها ، ومما أدى إلى إستجواب خليل بك، ناظر الداخلية ، من قبل النواب فى مجلس المبعوثان ، عن سبب الانكسار الذى حل بالجنود العثمانية فيها ، فأجاب بكلام مختصر مفيد أنهم وقعوا فى كمين نصبه لهم ثوار اليمن[٢]. والواقع أنه كان لهذه الموقعة أثرها المباشر فى مفاوضات الصلح بين الطرفين إذ بلغت خسائر الجيش العثمانى فيها مايقارب (٢٨) ألف جندى بين قتيل وجريح وأسير[٣] .

فى الحقيقة كانت حرب اليمن من المسائل التى أقلقت الدولة تماماً إذ لم تتمكن من القضاء على الثوره القائمة فيها ، وكانت الأنباء الواردة منها إلى الصحف متناقضة جداً بحيث أن من يلقى نظرة إلى البرقيات الواردة عنها يجد نفسه أمام سلسلة من الانتصارات تتلوها الاندحارات . فما أن تقرأ يوماً

(١) الاهرام — ١٠١٥٠ ، ١–٨–١٩١١ .

(٢) الاهرام — ١٠١٢٧ ، ٥–٧–١٩١١ .

(٣) محمد المهدى البصير — المصدر السابق ، ص ٢٦

أن قوات الحكومة انتصرت ، وطلب الثوار الصلح حتى تجد فى ثانى يوم نبأ آخر يعلن تكذيب النبأ السابق ، وأن الثوار يزدادون قوة من يوم إلى آخر ، لايختلف شأنها عن شأن من يملأ بالماء إناء مليئاً بالثقوب ، لايكاد ينسكب فيه الماء حتى يفرغ ، وهكذا إلى أواخر شهر آب ، أغسطس ١٩١١ إذ تأكدت الأنباء القائلة بإنتهاء الفتنة والاتفاق مع الامام يحيى على شروط الصلح وبقاء السيد أحمد الادريسى فى حالة القتال[١] . إذ أيقنت حكومة الاتحاديين أن إخضاع اليمن أمر من الصعوبة بمكان كبير ، وكان للجهود التى بذلها عزيز بك المصرى فى التقريب بين وجهات نظر الامام والدولة، ولحسن تفهم عزت باشا الارناؤوط للوضع القائم ، ولوثوق اليمنيين بهذا القائد ، أثره الكبير فى الوصول إلى الصلح[٢]. ولقد استنتجت من حديثى مع الفريق عزيز باشا المصرى أن سيادته تمكن من إقناع الامام ، بعد مقابلات كثيرة معه ، بوجوب عقد الصلح ، من خلال التأثير عليه بالعاطفة الدينية التى استثارها فى نفسه .

أما الوفاق فقد تم بصورة تدريجية بحيث كانت تجرى اتصالات مع قادة الامام ، فيتفق الطرفان على إطلاق الأسرى بصورة متقابلة[٣] . وقد احتفل بعقد الاتفاق رسميا بين القائد عزت باشا والإمام فى ٩ تشرين أول ، أكتوبر ١٩١١ ، فأرسل الإمام على أثر ذلك برقية إلى الآستانة باستعداده لإرسال مائة ألف مقاتل كاملى العدة والعـــدد إلى طرابلس الغرب للدفاع عنها ضد الإيطاليين الذين هاجموها فى ٢٨ أيلول، سبتمبر ١٩١١، أى أثناء الفترة التى

(١) الاهرام — ١٠١٦٥ ، ١٨–٨–١٩١١ .

(٢) المنار — مجلد ١٥ ، ج ٢ ، ١٨–٢–١٩١٢ ، ص ١٥٣ ، من حديث الى جريدة المفيد البيروتية عن صلح اليمن للاميرالاى احسان بك رئيس اركان فيلق اليمن وقد جاء فيه ان الامام بموجب هذا الصلح سيقبض مرتبا شهريا قدره ١٢٠٠ ليرة ، ولمشايخ العربان رواتب معينة ، وان ختم الامام سيحمل بعد الان عبارة « امام اليود ، السيد يحيى حميد الدين »

(٣) الاهرام — ١٠١٢٩ ، ٧–٧–١٩١١ ، ١٠١٦٠ ، ١٢–٨–٩١١ .

تخللت الاتفاق المبدئى على الصلح وتوقيع الاتفاقية رسمياً[١] . وقد تضمنت هذه الاتفاقية البنود التالية ملخصة :

١ — أن الاتفاق قد عقد لغاية إصلاح البلاد التى يسكنها جماعة الزيود وهى : صنعاء وعمران وحجة وكوكبان وحجور وأنس وذمار وبريم وجهات حراز وتعز ورداع وما حولها .

٢ — ينتخب الإمام الحكام لتطبيق أحكام الشرع الصادرة على الزيود وفقا للمذهب الزيدى ويبلغ الولاية بذلك ، ولكى لا يحدث تأخير فى أشغال هؤلاء الحكام ترسل الولاية بلا تأخير مراسلاتهم إلى الآستانة ويبدل الحكام على هذه الصورة .

٣ — تتألف محكمة عالية للنظر فى الشكاوى التى ترفع إليها على يد الإمام وتعرضها على الحكومة .

٤ — يكون مركز المحكمة العالية فى صنعاء ويعين الإمام رئيسها وأعضاءها وتصادق الحكومة على تعيينهم

٥ — يجتهد الفريقان فى التوفيق بين آرائهما فى أحكام الإعدام التى يصدرها حكام الشرع . وإذا لم يوفقا إلى ذلك يرسل الحكم إلى دار المشيخة الإسلامية فى الآستانة لتصادق عليه ويقرن بالإرادة السنية ، وذلك فى أثناء أربعة أشهر فقط ثم ينفذ الإعدام .

٦ — إذا أساء أحد المأمورين (الحكام والعمال) الاستعمال فى الوظيفة يبلغ الإمام الولاية بذلك مع بيان الأسباب .

٧ — تعين الحكومة الحكام لأهل المذهبين الشافعى والحنفى ما عدا أهل جبال اليمن .

---

(١) المنار — مجلد ١٥ ، ج ٢ ، ١٨-٢-١٩١٢ ، ص ١٣٨ ، رسالة من ضابط عثمانى الى جريدة الحقيقة البيروتية .

٨ — إذا وقعت دعاوى مختلطة بين أهالى المذاهب ، تؤلف محكمة مختلطة من الزيود والشوافع لحل الخلاف .

٩ — تعين الحكومة محافظين تحت إسم مباشرين للمحاكم السيارة التى تتجول فى القرى لفصل الدعاوى الشرعية لتجنيب أصحاب المصالح مشقة الذهاب والإياب إلى مراكز الحكومة .

١٠ — يقوم الإمام بأعمال الأوقاف والوصايا .

١١ — العفو عن الجرائم السياسية التى حدثت قبل الاتفاق .

١٢ — إعفاء أهالى بعض النواحى من دفع الأموال لمدة عشر سنوات لفقرهم .

١٣ — لا تكلف الحكومة أهل اليمن بتكاليف غير التكاليف الشرعية .

١٤ — إذا وقعت شكاية من ظلم الجباة وقدمت إلى الحكومة أو الحكام أو إذا حدث سوء استعمال ما ، تجرى الحكومة والحكام التحقيق ، وتنفذ الحكومة الحكم الذى يصدره الحكام .

١٥ — يقدم الأهالى الزيود أن يقدموا الهدايا إلى الإمام . . .

١٦ — يدفع الإمام أعشار أراضيه[١] .

وقد وافقت حكومة الاتحاديين على ما جاء فى هذا الاتفاق مرغمة ، لأنها علمت بأن عزت باشا قائد القوات المحاربة لم يكن باستطاعته أن يفعل أكثر مما فعل أمام استبسال اليمنيين ، ولأنها تعرضت لحملات شديدة من المعارضة .

قيمة الاتفاقية .

إذا ألقينا نظرة فاحصة إلى الاتفاق وقابلناه بالمشروع الذى سحبه طلعت

---

(١) المنار — الجزء السابق ، ص ١٤٦ ، احمد عزة الاعظمى — المصدر السابق ، ص ١١ — ١٣ : من نصوص الاتفاقية .

بك من البرلمان تتضح لنا الأمور التالية :

١ — المشروع السابق يتضمن تفويض الولاية إلى الإمام (مادة ٢) وسكت الاتفاق الحالى عن هذه النقطة بل يستدل من تضاعيف سطوره أن الوالى يبقى تركيا .

٢ — فى المشروع السابق يفوض متولى زمام الإدارة فى الولاية (أى الأمام) تفويضاً تاما بتعيين القضاة ، وعلاوة عليهم العمال والمأمورين وتعيين رجال الدرك . . . أما المشروع الجديد فلا يفوضه إلا بتعيين الحكام لتطبيق أحكام الشرع أى القضاة .

٣ — المشروع السابق يفوض الولاية بالانفاق من الأموال التى تجبيها فان بقى رصيد يرسل إلى مركز السلطنة ، ويبذل قسم منه فى سبيل الترقيات المحلية (مادة ٤) . أما الاتفاق الجديد فليس فيه شىء من ذلك إلا أن الإمام يدفع أعشار أراضيه .

فالواضح أن الاتفاق الجديد منصب على ناحية القضاء الشرعى فقط دونما شىء يتعلق بالإدارة المدنية ، وترك التصرف فيه لمشيئة الإمام فيما يخص الزيود فقط ، لكنه تصرف مقيد بسلطة الآستانة وتصديقها وليس فيه تحديد لهذه السلطة بل أن فى النصوص غموضا كبيراً يمكن استغلالها بشكل واسع ، علاوة على ما فيه من ازدواج سلطة الوالى والإمام مما لا يمكن معه تجنب الخلاف . وفى بعض المواد لم يعط الإمام أكثر من دور الشاكى ، وللولاية فيما يخص المأمورين والحكام المسيئين (مادة ٦) ، وللمحكمه العليا التى يعين الإمام رئيسها وأعضاءها ، وللحكومة فيما يختص بالشكاوى المرفوعة من قبله ، الحق فى الكلمة الأخيرة . ولا يوجد نص يحدد موقفه ولا حقوقه وصلاحياته فيما إذا رفضت الولاية أو الحكومة تأييد وجهة نظره التى قد تكون محققة كل الحق فلا تأخذ بها لمآرب ما أو غاية فى نفسها .

فالاتفاق الجديد ليس فيه ، بالنسبة للمشروع السابق ، كسب يذكر للإمام ويعد إلى حد ما انتصاراً لفكرة الدولة ، ولا ينطبق قطعاً على أصول اللامركزية فى الحكم ، حتى ولا على أصول توسيع المأذونية الكاملة إلا من ناحية حكم الشريعة بالنسبة للزيود ، وهذه نقطة يعلق هؤلاء عليها أهمية كبيرة . ومما لا شك فيه أن المادتين ٩ و ١٠ فى إنشاء المحاكم السيارة وقيام الإمام بأعمال الأوقاف والوصايا هما المادتان اللتان يعتد بهما فى هذا الاتفاق وتعطيانه بعض القيمة من حيث توسيع الإدارة المحلية فى ناحية واحدة فقط ، أما الإدارة المالية والمشروعات الحيوية العمرانية النافعة والصحية والتعليمية فلا شىء عنها البتة .

فى الحقيقة لم يكن هذا الاتفاق ليحل مشاكل اليمن حلا حاسما ، بل أن هذه المشاكل ما لبثت أن قامت من جديد بسبب ازدواج السلطة ، إذ حصل التذمر من أهالى صنعاء وضواحيها فأرسلوا إلى حكومة الآستانة فى حزيران يونيو ١٩١٤ برقيات الاحتجاج ، طلبوا فيها أحد أمرين : إما أن تجبى الحكومة الضرائب وتدفع للإمام ما يترتب دفعه إليه ، أو أن تترك للإمام أن يقوم بالجباية ويتدبر أمره مع الحكومة ، لأن الأهالى لا يستطيعون دفع الضريبة مرتين[1] . أما الأهالى فإنهم فقدوا ثقتهم بالإمام ، وبدأوا يتذمرون منه لضعف نشاطه ، ومالوا إلى السيد الإدريسى الذى واصل الثورة ، وانضمت إليه بعض القبائل حتى من الزيود التى تشكل قوة الإمام الرئيسية .

موقف الادريسى

بقى الإدريسى ثائراً ولم يشأ عزت باشا أن يدخل معه فى مفاوضات للصلح ، بل عزم على أن يجرد عليه قوة عسكرية من اليمن لإخضاعه، لأن

(1) Corresp. d'Orient — 1/6/1914, P. 521.

الإصلاح فى نظر الدولة لايتأتى إلا بالقوة ، كما كانت عليه أفكار العسكريين الترك[١] ، وكان رأى عزت باشا أن شأن الأدريسى غير شأن الأمام يحيى فهو حديث فى « رئاسته الدينية » بينما الإمامة هى وراثية فى الإمام يحيى ، فإذا عقد عزت باشا اتفاقا معه يخشى من ظهور مئات الأدريسى فى المنطقة. فالضرورة كانت تقضى إذا بان يكسر شوكته[٢] وهكذا استمرت الحروب بين الإدريسى والدولة فى نفس الوقت الذى كانت فيه الأعمال الحربية على أشدها بينها وبين الإيطاليين فى طرابلس الغرب ، وقد حاولت قيادة جيوش الدولة محاصرة الأمير فى منطقة « العسير » من جهتين : أمير مكة الشريف حسين[٣] من الشمال وعزت باشا من الجنوب ، فى حرب دامت سنوات عديدة اشترك فيها حتى جنود الأمام يحيى ضده ، وعملت قوات الترك البحرية من جهتها فى منع المؤن والذخيرة الحربية من البحر الأحمر عنه ، ومع ذلك بقى العسيرى إلى النهاية راسخاً كالطود الأشم لم تنل منه الدولة عشر مانال منها . وقد تخلل الوقائع الحربية عروض للصلح بين الجانبين ، من ذلك ما أرسله متصرف العسير وقائدها سليمان باشا ، يستثير به شعور الأدريسى الدينى منوها بالاعتداء الإيطالى على طرابلس الغرب ، وتعاون دول الأجانب من النصارى الذين وصفهم بأعداء الدين على المملكة ، طالبا إليه إرسال معتمديه للتخابر فى شؤون الصلح[٤] ، فى كتاب علق عليه الإدريسى فى رسالة منه إلى الإمام يحيى بقوله أن قصد سليمان باشا من عروضه هذه لم يكن إلا المماطلة

---

(١) المنار ــ مجلد ١٥ ، ج ٢ ، ص ١٥٢ .

(٢) المنار ــ العدد السابق ، ص ١٥٦ من حديث صحفى للاميرالاى احسان بك .

(٣) اسر امير مكة فى اذار ، مارس ١٩١٣ القائد مصطفى العطار من كبار قادة السيد الادريسى وقد اشتهر هذا القائد بحصاره للقوات التركية فى ابها وقضائه على طابورين كاملين من جنود الترك .

Corresp d'Orient — 16/9/1913, P. 284.

(٤) المنار ــ مجلد ١٦ ، ج ٥ ، ص ٣٨٨ ، من كتاب متصرف العسير فى ٢١ شوال ١٣٢٩ « ١٩١١ م » .

إذ « كان يساجل[١] إلى أن تمكن من إرزاق ومعاش لأنه كان فى ذلك الوقت عادما » ، فأخفق الوفد الذى أرسله إليه فى مسعاه[٢] ، خاصة وقد طلب الاتحاديون من الإدريسى الشخوص إلى الآستانة مما أثار ارتيابه بنواياهم . ومن العروض ما أذيع رسمياً أن الحكومة قدمت للإدريسى اتفاقا يتضمن نوعاً من الاعتراف القاطع منه بنفوذ السلطان والتعهد بعدم الدخول فى مفاوضات مع الدول الأجنبية دون إذن من الباب العالى ، وأن يرسل فائض واردات مقاطعته إلى الآستانة ، وأن يرضى بتعليم وتدريب السكان من قبل ضباط عثمانيين بغية أن يخدموا فى المليشيا وأن يرسلوا إذا اقتضى الأمر إلى ولايات أخرى[٣] ، غير أنه لما أجاب بالقبول ، ولكن على نفس الشروط التى تمت مع الإمام يحيى ، تردد أولو الأمر فى الآستانة متذرعين باختلاف مركز الإدريسى عن مركز الإمام يحيى الذى هو رئيس طائفة معترف بها وكون منطقته واسعة ، ولم تكن داخلة ضمن نطاق الممتلكات الفعلية للسلطنة وفضلا عن ذلك فان الإدريسى لايتمتع بأية صفة دينية أو مدنية بين مواطنيه وأن منطقته يقطنها جماعة من المذهب الشافعى وبهذا الاعتبار فهى تابعة لإمارة مكة ، وبدأت جرائد الآستانة التركية تقترح حلولا وشروطا أكثرها لايلائم السيد الإدريسى[٤] .

على أن المراوغة التى أبدتها حكومة الاتحاديين للسيد الإدريسى ، وقد أشار بوضوح فى رسالته للإمام يحيى إلى كونها تكررت عدة مرات[٥] ،

---

(١) ارسل المفاوضون الترك بعد عرض شروط الاتفاق المبدئى يعلمونه ان المخابرات الجارية بين الطرفين من اجل الصلح ارسلت الى الاستانة وينتظرون الجواب « المنار مجلد ١٦ ، ج ٥ ، ص ٣٩١ ، من كتاب رئيس مفرزة ميدى الى الادريسى .

(٢) اسعد داغر ــ المصدر السابق ، ص ١١٧ من كتاب الادريسى الى الامام يحيى .

(٣) Corresp. d'Orient — 15/3/1913, P. 277.

(٤) Ibid — 15/4/1913, P. 374.

(٥) اسعد داغر ــ المصدر السابق ، ص ١١٧ ، رسالة السيد للامام .

المنار ــ مجلد ١٦ ج ٤ ، ص ٣٠٠ « الرسالة مؤرخة فى ١٦ ربيع اول ١٣٣٠ ، الموافق لشهر مارس ١٩١٢ »

ومحاولاتهم إذلاله ، قد جعلته يتشدد فى شروط الصلح معهم ، خاصة وأن موقفه بعد الحرب الطرابلسية قد تحسن وأصبح على قوة كبيرة ، ذلك أنه عندما أعان الإيطاليون الحرب على الدولة وباشروا باحتلال طرابلس الغرب ، قاموا بعد مدة بعمليات حربية فى البحر الأحمر ضد المواقع التركية فى بلاد اليمن ، يصلونها بوابل من قنابل أسطولهم ، ثم حاصروا الحديدة ، فهرب عسكر الترك من مدينة جازان[1] خوفا من نفس المصير ، ولم يتيسر لهم لضيق الوقت سوى النجاة بجلودهم تاركين السلاح والمعدات الحربية . عندئذ دخلها الإدريسى ، وكان المجاهدون العرب يتربصون الفرصة ، إذسرعان ماقبضوا على البريد التركى القادم إلى المدينة ، واستولوا على المعدات والأسلحة والمؤن التى تركها الترك فيها ، وكانت كما قيل تكفى حملة عسكرية مؤلفة من ٢٥ طابوراً . كما استولى الإدريسى على موانى أخرى أخلاها الأتراك ، وعلى قلعة ميدى بما فيها من المدافع والذخائر ، وتمكن منذ نشوب الحرب الإيطالية من أن يتزود بكميات هائلة من البنادق وبعدد كبير من المدافع ، لأن الإيطاليين أغرقوا أو أسروا بواخر خفر السواحل العثمانية فخلا للإدريسى الجو واستمد هذه الأسلحة من إيطاليا واستعد استعداداً عظيما ، وتعلمت الجنود العربية استعمال المدافع واستخدامها فى الحروب . ولقد قدر كاتب يمانى من مصوع فى مقال له بالمنار[2] قوة السيد بـ ٩٠ مدفعاً و ٢٠٠ ألف بندقية جديدة

(١) اسعد داغر ـ المصدر السابق ، ص ١٢١ ـ ١٢٢ ، من كتاب الادريسى الى الامام .

(٢) المنار ـ مجلد ١٦ ، ج ٦ ، ص ٤٦٥ ـ ٤٧٠ ، يورد الكاتب « تحت توقيع يمانى » فى هذا المقال معلومات عن ورع السيد احمد الادريسى السنوسى ، المغربى الاصل ، وعن استمالته الناس بالامر بالمعروف والنهى عن المنكر ، وبخدمة الدين والشريعة بالعقل والوفاق بين القبائل ، وبالحجة والبرهان والمبادىء القويمة الصحيحة ، وانه لم يدع الولاية أى كونه وليا من اولياء الله ، أو « المهدوية » ، التى الصقت به زورا وبهتانا ، وما اشبه ذلك ، وان اليمانيين يحبونه حبا كالعبادة ، وينقادون اليه انقيادا أعمى لتمسكه بقواعد العدل والمساواة وان السعيد منهم من يتشرف بمقابلته ويتبارك بتقبيل يده وركبته ، وان الامن قبل قدومه كان مفقودا لكنه تمكن من توطيده بالاقناع والارشاد وحسن السياسة ، وتطبيق الشريعة واقامة الحدود بصرامة وعدل فاستتب الامن وبطل الغزو .

مع ذخيرتها ، خزن الجديد منها لحين الحاجة ، وهو تقدير قد يكون فيه كثير من المبالغة ، وأصبح فى قبضته كثير من الموانى منها « جازان » و « ميدى » وفى كل منها بضعة مدافع ، وانتشر نفوذه على بقعة واسعة بمقدار ما انخفض نفوذ الإمام يحيى ، بانسلاخ كثير من قبائله عنه وانضمامها إلى السيد الإدريسى[1] ، حتى أن قضاة الإمام بدأوا ، منذ أوائل عام ١٩١٣ ، يخابرون الإدريسى فى أمر مبايعته ، بعد أن أصبحت سلطته عامة على بلاد العسير ، وعلى قسم كبير من منطقة اليمن على أثر مناوشات جرت بين رجاله ورجال الإمام يحيى تغلب فيها الأولون على الأخيرين ، وأخذوا من بلاد اليمن التابعة للإمام ثلاثة حصون بعدما هدمتها المدافع . كما فشلت جميع الجهود التى بذلها أمير مكة الشريف حسين وأولاده للتنكيل به ، وكان أحد أولاده الأمير فيصل قد جاء بلاد العسير ، وحاول استنفار قبائلها لقتال الإدريسى حتى إذا ما تمكن من القضاء على سلطته ، يكون هو أو أحد أخوته أميراً على العسير ، كما وعد الاتحاديون أباه الحسين بذلك منذ أن كافوه بإخضاع أميرها الثائر ، لكن حلم الأمير لم يتحقق وعاد فى الأشهر الأولى من عام ١٩١١ من رحلته هذه بخفى حنين وكان الفشل حليفه فى مهمته المكلف بها . ولقد زاد من نفوذ السيد الادريسى أن قبيلة حاشد التى عليها معظم المعول عند الإمام يحيى بايعته وأرسل شيخها منصور بخيت جملة رهائن من أولاد زعماء القبيلة إلى « جازان » ، عاصمة السيد ، تمكينا لهذه المبايعة ، كما هى العادة عند قبائل اليمن[2] .

لذلك عندما أبدى الترك استعدادهم للتفاوض معه ، بأن أرسل إليه محمود نديم بك والى اليمن ، يدعوه إلى الصلح وبحث شروطه ، بناء على تعليمات من الآستانة فى شهر آذار ، مارس ١٩١٣ ، أظهر مفاوضو، تشددا

(١) الاهرام ـ ١٠٦٦٦ ، ٣-٤-١٩١٣ .

(٢) المؤيد ـ ٦٩٦٦ ، ٢١-٤-١٩١٣

ظاهر[1] ، بالرغم مما قام به رجال الدين ، الذين حرص الاتحاديون أن يكونوا بين أعضاء الوفد التركى ، من مخاطبتهم إياه بلغة العاطفة الدينية وحرج موقف الإسلام ، ذلك الذى يجب أن يكون حافزاً للسيد الادريسى كى يخضع للسلطان العثمانى ، باعتباره خليفة وزعيما للإسلام، لكن المفاوضات فشلت ، وكان لا بد من تجدد القتال، لأن الشروط التى تمسك بها العسيريون لم يتمكن الترك من قبولها[2] . فى الواقع يبدو أن موقف الإدريسى هذا ليس جديداً ، بل كان يحاول من زمن الاستفادة من أسباب القوة التى أصبح عليها لينال شروطا فضل ، أولو أنه فى بعض الأحيان قد صرح بأنه يرضى بالشروط التى أعطتها الدولة للإمام يحيى ، لكنه كان يداور الاتحاديين إلى هذا الوقت الذى اتسعت فيه سلطته وقوى نفوذه . فإذا أمعنا النظر فى كتابه الذى كان أرسله إلى الإمام يحيى فى ١٦ ربيع الأول ١٣٣٠ (مارس ١٩١٢ م) يظهر لنا منه أنه لم يكن ، من ذلك الحين ، يعتبر إتفاق الإمام يحيى مع الترك كسبا ، إذ يقول له فيه : « أما ما أشرتم إليه أن لو اقترن ما بيننا و بينهم بصلح ما بينكم و بينهم ، فاعلم أيها الأخ الإمام أنى عندما أتلو ذلك ، أجد خاطرى ينكسر مما هنالك، لأنه حين أرادوا أن يغتنموا الفرصة فى ، وإن كنتم جزاكم الله خيراً ، كررتم التوسط فى الصلح ، لكن لا على طريق الشرطية ، بخلاف الآن . لما كان الصلح لمصلحتهم أوفق ، آثرتموهم على مع أنى الصاحب القديم، والخل الذى هو على العهد إلى الممات مقيم .»[3] فالإدريسى لا يقبل بمثل ذلك الاتفاق ، واليوم ليس كالبارحة ، فى الأمس عرض الترك عليه الصلح فرضا بلا شروط ، أما الآن فالشروط التى يرتئيها الترك لا ترضيه . أما الشروط التى يريدها هو ، فهى والحق يقال كانت ثقيلة

(١) المنار – مجلد ١٦ ، ج ٦ ، ص ٩٦٥ – ٩٦٩ ، من مقال بقلم « يمانى » من مصوع .

(٢) Corresp. d'Orient — 1er Octobre 1913, P. 334.

(٣) أسعد داغر – ثورة العرب ، ص ١٢٣ ، كتاب السيد الى الامام .

على الترك ، وليست أقل من الاستقلال الإدارى الأقرب إلى الاستقلال السياسى مع الارتباط الاسمى بالدولة وهى كما يلى :

١ – الاستقلال الإدارى التام تحت سيادة الدولة .

٢ – أن لا تتدخل الدولة فى شؤون موظفى البلاد التى فى قبضة يده ، والتى يبين حدودها فى المعاهدة .

٣ – أن تكون الراية الهلال والنجم مع كلمة التوحيد (لا إله إلا الله) من جهة و (محمد رسول الله) من الجهة الأخرى .

٤ – أن تكون الجنود محلية وعددها كاف لحماية البلاد فى زمن السلم والحرب .

٥ – أن تكون الجمارك فى الثغور راجعة إلى الأمارة الإدريسية والمعاهدات التجارية مع الدول من حقها أيضا .

٦ – أن تكون الأحكام طبق الشريعة الغراء، واللغة الرسمية هى اللغة العربية فقط ، بحيث لا تعرف لغة سواها فى التعليم والقضاء والإدارة وفى المخابرات الرسميه مع الآستانة .

٧ – كل ما ينشأ من المنافع العمومية كالسكك الحديدية والتلغراف والتليفون فى جهات العسير ، يجب أن تكون لمنفعة الأمارة ، وخاصة بها ، وخاضعة لها .

٨ – أن يصدر بهذا الاتفاق فرمان سلطانى قبل أن يجتمع مجلس المبعوثين العثمانى ، يؤتى به من الآستانة على يد مندوب عال وعلى سفينة حربية ، ويقرأ باحتفال عام فى المكان الذى يختاره الأمير[1] .

إن هذه الشروط لم تبق للدولة من حقوق السيادة سوى الاسم، وأظهر

(١) المنار – مجلد ١٦ ، العدد السابق ص ٤٦٥ – ٤٦٩ .

Corresp. d'Orient — Ibid, P. 334.

ما يجلب النظر فيها جعلها اللغة العربية وحدها هى اللغة الرسمية للتعليم المحلى والمعاملات الرسمية حتى وللمخابرة مع الآستانة دون غيرها من اللغات ، فهل كان من المعقول أن ترضى بها حكومة الاتحاديين ؟ .

على كل حال كان السيد فى وضع ملائم ولم يخش أن ترسل الدولة إليه الجيوش ، لأنه أصبح باستطاعته أن يقاومها ، واستمر على خلاف معها ، وفى حروب متقطعة ومناوشات، إلى أن كان صيف سنة ١٩١٦ حين أعلن شريف مكة ثورته على الحكم العثمانى ، فأعلن الإدريسى بدوره الثورة بشكل مكشوف عليها أيضا، واحتل القنفذة وأسر حاميتها التى هرب من عسكرها ثمانية ضباط و١٥٠ جنديا بطريق البحر ،وحصل تقارب بينه و بين الشريف حسين(٢) ، وكانت أسباب القوة التى حصل عليها هى التى عصمته من تسلط الاتحاديين واستبدادهم .(٢)

---

(١) Corresp. d'Orient — 25/7/1916, P. 179.

(٢) وقد بقيت امارته على قيد الوجود الى عام ١٩٣٠ تلك السنة التى طلب فيها السيد حسن الادريسى شقيق السيد احمد الادريسى ضم بلاده الى مملكة حليفه ابن السعود بعد ان احتل امارة مكة ، وكانت الامارة الادريسية قد مرت خلال السنوات التى مضت بين ١٩٢٠ — ١٩٣٠ فى أدوار اضطراب داخلى اذ أصبحت مثارا لاطماع امارة اليمن وامارة مكة عقيب انتهاء الحرب العامة ، فلجأ الادريسى الى الاستنجاد بمزاحم ثالث للسابقين ، هو الامير عبد العزيز آل سعود ، فعقد معه معاهدة فى ١٥-١٠-١٩٢٠ ضمنت له سلامة بلاده وبعد وفاته خلفه على الامارة ابنه على « ١٩٢٣ م » وكان صغير السن لايتجاوز عمره ١٨ عاما ، فاستخف به الطامعون بالامارة وخلع بعد عام . ولما استعاد امارته فيما بعد عمت الفوضى فى أرجاء البلاد فاغتنم الامام يحيى الفرصة واحتل بعض أراضى العسير وواصل الزحف شمالا مما حمل الادارسة على خلع الامير على ، ووضعوا عمه السيد حسن مكانه ، وكان ابن السعود قد احتل الحجاز ، فعقد معه معاهدة تحالف عام ١٩٢٦ ، بوساطة السيد احمد الشريف السنوسى الكبير ، الذى سارع من ليبيا لينقذ امارة نسيبه حسن الادريسى وظل الامر كذلك الى أن ضغطت المطامع على هذا الامير ، فاضطر فى النهاية ان يطلب ضم بلاده الى مملكة حليفه ، وطويت بذلك صفحة الادارسة .
(محمد جميل بيهم — المصدر السابق ، ٢٢٢) .

الفصل الخامس

نضال العرب ضد الاتحاديين

فى مجلس المبعوثان

كان النواب العرب يشعرون بالضيق والحرج فى مستهل الحياة النيابية ويظهرون بمظهر الضعفاء عديمى الكفاءة، لعدم معرفتهم بالمناورات البرلمانية وبكيفية اقتناص المناسبات للفوز بمطالب مواطنيهم الذين انتخبوهم ، وبما يؤمن المصلحة العامة، ولجهل أكثرهم قوانين وأنظمة المجالس النيابية ومبادىء التشريع(١) ، غير أنهم ما لبثوا ، بعد فترة من الزمن ، أن ائتلفوا مع الوضع الجديد ، وتمرس بعضهم أو جلهم بمعرفة اللغة التركية(٢) ، وشعر البعض الآخر بخطورة مهمتهم ، فصاروا يبحثون مع الفئات التى تتقارب برامجها أمانيهم وأفكارهم السياسية ، وتتفق مبادؤها مع مبادئهم وتتلاءم مع مصلحة عنصرهم، فى تشكيل الأحزاب السياسية، المستقلة عن حزب الاتحاد والترقى السائد فى المجلس الذى كان القسم الأعظم منهم ينتمون إليه وانتخبوا باسمه أو بمساعدته ، فظهر إلى الوجود ، بعد حل الاتحاديين لحزب الأحرار إثر الانقلاب المضاد بداعى علاقته بها ، حزب الأحرار المعتدلين ، وحزب الحرية والإئتلاف ، الذين كان العرب عمادهما القوى ، وأصبح لصوتهم دوى مسموع فى مجلس المبعوثان .

فى الحقيقة لم يكن وضع نواب العرب وحدهم حرجا فى السنة الأولى

---

(١) الاهرام — ٩٥٨١ ، ٢٠-٩-١٩٠٩ .

(٢) Corresp. d'Orient — 2ème Année, No. 8, P. 251.

من الحياة الدستورية،وإن كان جهلهم للغة التركية مما يزيد فى حرج موقفهم
إنما كان الوضع الذى وصفته عاما شاملا للأكثرية العظمى من مبعوثى
العناصر غير التركية تقريبا ، فى تلك الفترة التى تناسى المجلس فيها شيئا من
نواميس الأحزاب النيابية الحرة ، ذلك أن حزب الاتحاد والترقى السائد ،
ومن يواليه من النواب ، كان لا يطيق أن يرى أمامه حزبا معارضا. وليس
هذا فقط بل إن هذه الروح ، روح الاستبداد والسيطرة ، سرت ونفذت
من بين جدران المجلس ومقاعده إلى محيط الصحافة ، وغزت أعمدة الجرائد
الاتحادية بصورة خاصة، ولم تمض برهة حتى تنبه من بهمهم الأمر، ويلحقهم
الحيف من إستبداد جمعية الاتحاد والترقى ، وحزبها البرلمانى ، وصحافتها ،
فأظهروا مقاومتهم ، واشتدت اللهجة من الجانبين ، وكادت تنقسم الأمة
إلى قسمين متطاحنين . وقد شعر الاتحاديون بخطورة خصومهم فاشتدوا فى
أساليبهم الاستبدادية ، وعندئذ قامت عليهم الأحزاب ومختلف الفئات
الساخطة ، وحدثت الثورة المضادة فقمعها الاتحاديون ، وحلوا حزب
الأحرار ، ولاحقوا زعماءه بتهمة الاشتراك فيها، بواسطة الأحكام العرفية
وديوان الحرب العرفى ، ونصبوا المشانق وأرسلوا إليها المئات ، وفر من
أقطابه إسماعيل كمال بك ومفيد بك وعلى كمال بك وغيرهم ، كما فر البرنس
صباح الدين إلى أوربا ، ولو أنه لم يكن من أعضائه ، ولجأ الاتحاديون فى
خارج المجلس إلى أساليب القمع الدراكونية التى امتد صداها إلى داخله فكان
من الطبيعى أن يظهر الضعف واضحا على المبعوثين من غير حزب الاتحاد
والترقى ، وأن يبدو اليأس على وجوه كثير من العقلاء ، حتى تجرأ بعض
الأحداث فى السياسة ، وتطاولوا على نواب جليلى القدر ، واستقال غير
واحد من الأعضاء الشرفاء[1] . وكان الوضع كما فنده أحد أقطاب المعارضة
« لطفى فكرى بك » ، مبعوث درسيم فى مقال له على صفحات جريدة

---

(١) المؤيد ـ ٦٢١٩ ، ١٦ـ١١ـ١٩١٠ ، من مقال بقلم محب الدين الخطيب بعنوان :
مجلس المبعوثان العثمانى .

« أقدام » عبارة عن نظام طابور عسكرى يريد الاتحاديون أن يسيروه
حسب هواهم ، قال : « لاحظت خصومى يهاجموننى أن أنا ومن يرى رأيى،
من نقطة واحدة ، ويزعمون أننا فى غفلة من حالتنا وحاجتنا الحاضرة ؛
فلو قلنا لهم : أننا لانرى حالة من أحوال هذا الحزب السياسى (الاتحادى)
تنطبق على ما تقتضيه الأحزاب السياسية من النعوت والأوصاف، سخروا
منا وقالوا : أن الكمال الذى تطلبونه لا يكون إلا بالتدريج ، وليتكم
خاطبتم بعد عشرين سنة لتتحققوا صدق ما نقوله ، وإذا قيل لهم : أن نظام
الطابور الذى تطلبونه لمجلس المبعوثان ورغبتكم فى أن يطيعكم نواب الأمة
إطاعة النفر الجندى لقائده أمر ينافى المبادىء الدستورية ، هزوا رؤوسهم
وقالوا : أن هذا الكمال لايكون إلا فى أوربا ونحن لم نبلغ بعد هذه الدرجة
الراقية »[1] .

ولكن مرة أخرى أخطأ الاتحاديون فى تقديرهم ، بعد كل ما رأوه
من مقاومة حزب الأحرار ، قبل الانقلاب المضاد ، إذ أن نظام الطابور
الذى أرادوه للمجلس لم ينجح معهم ، ولم يخضع النواب لإرادتهم ، خضوع
الجندى لقائده ، ذلك أن الأحكام العرفية التى فرضوها على العاصمة كان
مجلس المبعوثان المكان الوحيد الذى استثنى منها[2] ، وكان هذا كافيا
لتتحطم على صخرته كل المحاولات الرامية إلى جر الأمة وراء مطامعهم
وأهدافهم السياسية ، بعد أن لمست العناصر الأخرى ونوابها ، والمعارضة
بصورة عامة سوء النية التى كانت تبدو من تصرفاتهم،وتباين هذه التصرفات
عن الأقوال والتصريحات ، فى كثير من الأحيان . فإذا كانت الصحافة قد
حد من حريتها فى القرار الذى اتخذه المجلس ، بعيد الثورة المضادة مباشرة ،
وذلك بإعطاء الصدارة العظمى صلاحية « اتخاذ ما يجب ضد المطبوعات التى

---

(١) المؤيد ـ العدد ٦٢٣٧ ، ٧ـ١٢ـ١٩١٠ ، نقلا عن جريدة اقدام ، عدد ٢٧ـ١١ـ١٩١٠
(٢) Revue du Monde Musulm. — V. XXI, Décemb. 1912, P. 186.

تتجرأ على نشر مواد مخالفة للمنافع العثمانية، وماسة بكرامة الأمة وبالشرف العسكرى، أو تشيع الفرقة والخلاف، وأن تطبق بحقها أحكام القوانين القديمة لحين تصديق القانون الجديد وإعلانه»[1]، إلا أنهم قد وجدوا فرصتهم المناسبة لانتقاد مساوىء الحكم على مقاعد مجلس المبعوثان. وإذا لم يسمع لنواب العرب صوت قوى فى حملة المعارضة الضارية التى بدت من بعض نواب العناصر غير التركية على هذا القانون الجائر الذى عرفوا بأنه سيساء إستعماله لكم أفواه الصحافة، وشل نشاطها فى انتقاد مساوىء الحكم فلم يكن ذلك إلا لما بينته من الحرج والضيق الذى حل فى نفوسهم أثر صدمة الإنقلاب المضاد وبصورة خاصة لحرصهم على اتخاذ موقف حيادى حكيم تجاه كل قضية لا تمس عنصرهم مباشرة. غير أن الأمر لم يطل بهم على هذا المنوال، بل مالبثوا أن عادوا إلى الأسهام مع زملائهم فى حمل لواء المعارضة، وكانت لهم مواقف مشهودة لم يحتملها الاتحاديون الذين لم يكن يروق لهم أن يسمعوا صوتا يرتفع من نواب العرب — ذلك العنصر الكبير فى السلطنة الذى كانوا يعتبرونه خطراً على نفوذهم، فيما إذا قوى واشتد عوده — خاصة إذا كان الأمر يتعلق بالدفاع عن حقوق عنصرهم. فكانوا يحاولون منعهم من الكلام إما باقفال الجلسة، أو بقيام النواب الاتحاديين عليهم وتعكير الجو، وإخفات صوتهم حينما يرغبون فى الكلام، أو بتوجيه التهم الجائرة إليهم، وهكذا كانوا يفرضون سيطرتهم بالإرهاب فى قاعة المبعوثان الذى أصبح أسيراً فى أيديهم خلال سنتين من الزمان تقريبا، بعد الانقلاب المضاد[2]، ظنا منهم بأن السيف الذى لمع بريقه على رؤوس

---

(1) المؤيد — ٥٧٣١، ٤-٤-١٩٠٩، Corresp. d'Orient — 15/4/1909. P 427.
وقد حدثت جلسة صاخبة بشأن هذا القرار فى المجلس، اذ هوجم مهاجمة شديدة من قبل المعارضة اليونانية والالبانية والتركية فهدد الرئيس باخراج المبعوثين المعارضين، وعدم السماح لهم بالكلام فضج نواب المعارضة واتهموه بالاستبداد فقام نواب الاتحاديين يطالبون باخراج المتكلمين من الجلسة.

(2) G. Samne — Ibid, P. 69.

النواب يوم إسقاط وزارة كامل باشا، والذى أعطى حداً لحرية النواب واستقلال آرائهم فى المباحث والآراء، فتراجعوا إلى الوراء، وفقدوا أكثر قوتهم الذاتية[1]، سوف يظل على بريقه، ويساعد على إخفات أصوات النواب.

عاد نواب العرب من مناطقهم بعد الثورة المضادة فوجدوا أن جلسات مجلس المبعوثان أشبه بمداولات مجلس من المجالس الإدارية، تعرض فيه المشاريع التى تقدمها الحكومة ومن ورائها جمعية الاتحاد والترقى، فيجرى التصديق عليها بلا نظر ولا تدقيق ولا مناقشة، إلا ما ندر منها، وماله علاقة بكبت الحريات كقرار كم أفواه الصحافة مثلا أو بالقضايا العنصرية. وإذا عورض مشروع من هذه المشاريع كان المتكلمون بضعة نواب يعدون على أصابع اليد الواحدة أو أقل، بحيث أنه لم يكن يوجد ظل لمعارضة منظمة، فأصبحت الحكومة تبعا لذلك، لاتحفل بالمجلس ومناقشاته، ولا تتكلف نفسها الدفاع عن مشاريعها، لأن مجرد تصديق نوابها الاتحاديين عليه كان كفيلا بأن ينال الأكثرية اللازمة، لأن الحل والعقد أصبح فى أيديهم دون منازع، إلى درجة أن بعض هؤلاء بالذات قد أدركوا وجوب قيام فئة معارضة، كما قالت الأهرام، لئلا تصبح جلسات مجلس المبعوثان بلا حياة، زد على ذلك أن هذه الحالة كانت تغرى بعض النواب بأن يهملوا واجباتهم فيؤثرون عدم الحضور[2]. فإذا كان الحال كذلك فما عسى نواب العرب أن يفعلوا؟ الواقع أن موقفهم فى هذه الفترة كان موقف التعقل والاعتدال والحياد فى كل قضية عامة لا صلة لهم أو لقومهم بها بصورة مباشرة.

على أن الاحتكاك الأول الذى اضطروا إلى مواجهته كان بمناسبة

---

(1) المؤيد — ٥٧٧١، ٢٢-٥-١٩٠٩.
(2) الاهرام — ٩٤٧٦، ٢٠-٥-١٩٠٩ و ٩٦٢٩، ٦-١١-١٩٠٩.

بحث المجلس لانتخاب جامى بك ، المبعوث التركى الاتحادى ، المنتخب عن إقليم الفزان بطرابلس الغرب ، وكان قد فسخت نيابته بتهمة سوء الاستعمال عندما كان ضابطا فى ذلك الأقليم ، فلما استشير ناخبوه مرة ثانية عادوا إلى انتخابه مرة أخرى فثبتت مبعوثيته . عندئذ لم يسع المبعوث العربى عبدالحميد الزهراوى السكوت حرصاً على مكانة زميل له ، هو يوسف بك شتوان مبعوث بنغازى ، الذى كانت نيابته قد فسخت أيضاً ، ثم أتهم باشتراكه فى حوادث ١٣ ابريل فنفى مع جملة من نفوا من العثمانيين إلى جزيرة رودس[١] ، وكان ناخبوه قد سئلوا أيضاً من جديد فأعادوا انتخابه أيضاً. فاغتنم الزهراوى الفرصة وسأل عن السبب فى أن أوراق انتخابه لا تزال محفوظة منذ شهر ونصف ولم تعرض على المجلس ، وزاد على ذلك قوله أن مصلحة السلطنة تقضى بالعدول عن هذه السياسة. فدارت مناقشة بين النواب العرب والترك الاتحاديين ، رد هؤلاء خلالها على حجة الزهراوى وقوله أن جامى بك ليس من أهل المنطقة ، بأن العثمانى ينتخب فى كل مكان من الدولة. حينئذ بادر طلعت بك وكان لا يزال نائبا لرئيس المجلس باقفال البحث دون أن يؤخذ رأى المبعوثين ، فاحتج نواب العرب ، وهدد نائب دير الزور خضير بك بالخروج من الجلسة[٢].

فى ٧ / ٧ / ١٩٠٩ أثير فى مجلس المبعوثان مناقشة المادة (٤) من نظام الاجتماعات العامة ، تلك المادة التى وضعها الاتحاديون بغية « منع تشكيل الجمعيات السياسية التى تبنى مقاصدها على أساس الجنسية والقومية » وكان وضعها دليلا على ميل الاتحاديين إلى إظهار تعلقهم بالجامعة العثمانية ونبذ الفكرة القومية ، لكن العناصر الأخرى لم تأخذها على هذا المحمل بل رأتها دليلا على إضعاف بقية القوميات مع بقاء القومية التركية التى يرعاها

---

(١) المؤيد – ٥٧٩٨ ، ٢٣–٦–١٠٩ .
(٢) الاهرام – ٩٥٠٩ ، ٢٨–٦–١٩٠٩ .

الاتحاديون أن لم يكن صراحة وقولا بل ضمنا وفعلا ، فماذا كان موقف المبعوثين من مختلف العناصر ؟ كان من جملة الذين ناقشوها بعض المبعوثين الأرمن والأغريق والعرب ، وبرهن النواب الأغريق والأرمن عن شديد تمسكهم بجنسيتهم ، إذ قال وورتكيس أفندى الأرمنى أن منع الأقوام العثمانية من المحافظة على جنسيتها وقوميتها ولغتها كناية عن جرها إلى الاتحاد البعيد عن العدالة والحرية ، ووصم العهد السائد بأنه لا يختلف فى أعماله عن العهد المستبد البائد ، وأردف قائلا أن الأمة لا تحي إلا بجنسيتها ، وهى لا تسمح بأن تسلخ عنها هذه الجنسية ، وهدد بأن قبول هذه المادة يعد بمثابة إعلان الثورة فى البلاد ، وقال « إن الجمعيات التى تريدون أنتم إلغاءها هى نفسها التى عملت على إعلان الدستور بيننا » .

ثم وقف قاروليدى أفندى الإغريقى وقال أن وضع هذه المادة موضع التطبيق يخالف كل المخالفة المقصد الذى ترمى إليه الحكومة الدستورية من زرع بذور الاتحاد والائتلاف بين العناصر المختلفة ، التى تتألف منها الجامعة العثمانية الكبرى ، ثم أردف قائلا : « .. لا يمكننى أن أكون عثمانيا صادقا إذا لم أكن روميا صحيحاً ، ولا أن أحب المسلمين إذا لم أكن مسيحيا صحيحاً ، لأن الأمة العثمانية تتألف من عناصر كثيرة ذات صفحات فى التاريخ كلها مجد وسؤدد ، وعلى ذلك فنحن نحمل بين أضلعنا نفوسا كبيرة لأننا من بقايا الأمم العظيمة الكبيرة » .

وتكلم نواب آخرون من الترك والأرمن والأغريق واليهود وكلهم أيدوا وجوب إلغاء هذه المادة . فماذا كان موقف النواب العرب ؟ — لم أطلع سوى على كلمة قصيرة للمبعوث العربى عبدالحميد الزهراوى التى قالها فى تلك الجلسة ، وهى إن دلت على شىء فهى لا تدل إلا على كون الزهراوى لم يكن واضحاً فيها وضوح المبعوثين الآخرين، إن ما قاله وأنقله هنا بالحرف عن جريدة المؤيد هو التالى :

الزهراوى (يسأل) : فيما إذا كانت الاجتماعات العنصرية مجحفة بحقوق الوطنية .

مستشار الداخلية (يجيب) : إن الحكومة لا تريد مساس لغة أو طبائع عنصر من العناصر الوطنية ، غير أنها تريد أن يسلك الوطنيون سياسة واحدة، وهى ترى أن الجمعيات تبالغ فى محافظتها على سياسة الجنس .

الزهراوى : أن الجمعية العربية لا تتبع طريقاً خفية كما ذكرت بعض الجرائد المحلية على أنه لم يسمع قبلا بأن شعبا أنكر لسانه وطبائع عنصره حتى يجوز للعرب أن ينكروا لغتهم وينبذوا طبائعهم .

أن الزهراوى هنا يريد أن يعارض المادة (٤) ويريد كبقية النواب العنصريين الدفاع عن لغة قومه وطبائعهم ، وهو يؤكد تمسكهم بخصائصهم القومية واللغوية ، لكن روح الإعتدال لم تزل متغلبة عليه ، ولم يشتد شدة النواب الآخرين . وهو عدا ذلك يريد خاصة أن يدافع عن قومه ضد تخرصات الجرائد التركية بأن العرب يسلكون طريق الجمعيات السرية . وأعتقد أن الذى دعاه إلى الكلام هو أن يبين هذه الحقيقة بالدرجة الأولى وأن يكن فى كلامه دليل على أن العرب لم يكونوا على استعداد للتضحية بقوميتهم ولغتهم فى سبيل الجامعة العثمانية ، بل الحفاظ عليهما ضمن الرابطة العثمانية، كما أبدع فى تصوير هذه الفكرة النائب الأغريقى قاروليدى أفندى.

وبالرغم من احتدام المناقشة حول هذه المادة تمكن الترك الاتحاديون من الفوز بالتصويت عليها لأن الأفكار العامة يؤمئذ لم تكن مختمرة بالفكرة القومية بشكل واسع ، فنالت أكثرية (٩٠) ضد (٦٩)(١) صوتا وهى أغلبية ضئيلة تدعو إلى الاعتقاد بأن أغلب نواب العناصر غير

(١) المؤيد – ٥٨٣٢ ، ٢-٨-١٩٠٩ .

التركية بما فيهم العرب ، الموجودين فى المجلس أو أكثريتهم قد صوتوا ضدها ، وكان نصها كالتالى: « ممنوع قيام الجمعيات ذات الأهداف السياسية والتسمية القومية فى الدولة العثمانية»(١) ، كأن يقال مثلا الحزب التركى أو العربى أو الألبانى . . . » لكن الترك كانوا أول من نقض نصوص هذه المادة وخالفوها بإنشاء أحزاب وجمعيات بتسميات قومية واضحة ، من علنية وسرية ، وبقيت حكومة الاتحاديين مغمضة العين تجاههم . وسترد فيما يأتى من البحث أسماء هذه الجمعيات والأحزاب ، فى حين أن العرب أحجموا عن تشكيل أية جمعية عربية بتسمية قومية فيما خلا اثنتين منهما سريتين إحداهما « العربية الفتاة » لم يطلع الترك عليها ولم يعلموا بها حتى ما بعد عام ١٩١٥ ، والثانية « القحطانية » .

مضى على هذه الحادثة ثلاثة أشهر ، هى عطلة مجلس المبعوثان ثم عاد إلى الانعقاد فى شهر تشرين ثانى ، نوفمبر ١٩٠٩ ، فتقاطر النواب العرب من دوائرهم إلى الآستانة بروح جديدة ، وبدوا فى الدورة الثانية من الفصل الثانى من الحياة النيابية وكأنهم قد استعادوا وعيهم وزادت ثقتهم بنفسهم ورأوا ضرورة التكتل (٢) . وقد أظهروا وجودهم فى إنتخاب مبعوث بيروت سليمان البستانى نائباً ثانيا لرئيس المجلس النيابى ، إذ تكتل مبعوثو اليونانيين والألبانيين حتى المسلمين منهم وأجمعوا على إنتخاب المبعوث اليونانى «مامو بولو»، بينما صمم العرب على إنتخاب العلامـــة البستانى فنال ٨٢ صوتا بينما لم ينل مزاحمه سوى ٣٦ صوتا (٣) .

فإذا قابلنا بين مجموع الرقمين وماناله أحمد رضا بك عند فوزه بالرئاسة الأولى ، يتضح لنا أن الاتحاديين وقفوا ، على أغلب الاحتمال، موقفاً حيادياً

(١) Corresp. d'Orient — 2ème Année, 15/12/1909, P. 1044.

(٢) G. Samne — Ibid, P. 69.

(٣) الاهرام – ٩٦٣٦ ، ٢٤-١١-١٩٠٩ .

فى هذا التصويت ، بالرغم من أن البستانى هو من أنصارهم، لأنهم لو اشتركوا فى التصويت لكان مجموع الأصوات التى نالها المرشحون أكثر من ذلك ، حيث أن رئيس المجلس ، أحمد رضا الاتحادى ، قد فاز فى نفس الجلسة بـ ١٦٤ صوتا . وهذا دليل على قوة المبعوثين العرب فيما إذا تكتلوا وتضامنوا فيما بينهم .

ظل مجلس المبعوثان إلى هذا الحين خاليا من الأحزاب إلا من حزب الاتحاد والترقى ،وظلت الجلسات تسير ببرود ظاهر فى أغلب الأحيان وبدون إكتراث [١]، وظل هذا الحزب هو المسيطر، لكن عوامل التفكك مالبثت أن أخذت تعمل عملها فى صفوفه ، خاصة بعد أن عاد اسماعيل كمال بك ومفيد بك من أقطاب زعماء المعارضة الألبان إلى البلاد ، إذ قرر مجلس المبعوثان عدم الاستجابة إلى طلب ديوان الحرب العرفى تجريمهما بحوادث ١٣ ابريل ١٩٠٩ [٢] . عندئذ أخذت المعارضة تستعيد وعيها،وتشتد وتقوى شيئا فشيئا ، بعد صدمة تلك الحادثة وما نتج عنها من ذبول وإنتقام من قبل الاتحاديين ، خاصة أثر الانسحابات التى بدأت تترى من حزب الاتحاد والترقى وأبرزها إستقالة شريف باشا (كردى)، وزير الحربية السابق،من عضوية الجمعية المذكورة،وإصداره فى باريس جريدة باللغة الافرنسية ، باسم «مشروطيت» جاءت نسخة طبق الأصل عن جريدة « سربستى » الآستانية ، فبدأت تشن على الاتحاديين هجوما عنيفاً [٣] . فى هذه الآونة أخذت التكتلات المناوئة للاتحاديين توحد جهودها فأجتمع فى ٢١ تشرين ثانى ، نوفمبر ١٩٠٩ فى « بيره بالاس » ٣٢ نائباً منهم رشدى الشمعة مبعوث دمشق ، ونافع باشا

(١) الاهرام — ٩٦٢٩ ، ١٦—١١—١٩٠٩ .

(٢) الاهرام — ٩٥٢٤ ، ١٥—٧—١٩٠٩ .

(٣) Corresp. d'Orient — 2ème Année, 1/11/1909, P. 955.

الجابرى مبعوث حلب ، وصالح باشا (التونسى ابن خير الدين باشا)، و بوتشو أفندى المبعوث اليونانى وغيرهم ، وقد حضر الاجتماع غير هؤلاء من المبعوثين الروم والأرمن والارناؤوط والترك ، وبالأخص العرب ، فاستقر رأى هؤلاء النواب على تأليف حزب بإسم « الحزب الحر المعتدل» أو الأحرار المعتدلين»،وغايته بذل الجهد لتوثيق روابط الاتحاد بين العناصر المختلفة ، مع المحافظة على شخصية كل عنصر ومميزاته . وقد قرر رأى المجتمعين على أن ينظم الحزب أعماله بتعيين إثنين أو ثلاثة من أعضائه ليكونوا خطباءه فى المجلس وتراجمة أمانيه وآماله، وتكون لهم السلطة التامة ليتكلموا بإسم الحزب ، ويعملو استناداً عليه ، وليس غرض الحزب المعارضة الآلية بحق وبغير حق ، ولكن غرضه الدفاع عن برنامجه . وقد تألفت لجنة من رشدى بك الشمعه ، وعبد الحميد الزهراوى ، و بوتشو أفندى ، ويوسف بك شتوان ، (بعد أن صدق المجلس إنتخابه) ، لوضع برنامج سياسة الحزب[١] فاجتمعت هذه اللجنة للتداول فى وضع البرنامج ، وكان قد سبق ذلك تداول بعض نواب العرب حول فكرة تأليف حزب عربى مستقل فى مجلس المبعوثان ، وكان رشدى الشمعة فى مقدمة القائلين بهذا الرأى، كما كان إبراهيم سليمان النجار ، مراسل جريدة الأهرام ،الذى يروى هذا الخبر،من الساعين معه فى تحقيق هذه الفكرة ، وجرت بينه وبين بعض نواب العرب منافشة بهذا الشأن . وتحقيقا لهذه الفكرة أراد رشدى بك الشمعة إعطاء الحزب الجديد الصبغة العربية ، باعتبار أن الأغلبية الساحقة من أعضائه عرب ، فوضع عدة مواد فى قانونه تتعلق بتحضير العربان والمطالب العربية الأخرى لكن الحزب أضطر إلى تعديله بعد أن قرر رأى المبعوثين على إنشاء حزب

(١) الاهرام — ٩٦٤١ ، ٢٩—١١—١٩٠٩ ، من نص البلاغ الرسمى الذى اذاعه النواب المجتمعين لهذه الغاية .

غير عنصرى مؤلف من جميع أبنـــاء العناصر ليتمكن من مقاومة الاتحاديين . (١)

وضع برنامج الحزب وقدم إلى الحكومة تحت توقيع مؤسسيه وهم : إسماعيل كمال بك (مبعوث برات — البانيا) ، نافع باشا الجابرى (حلب) ، مهدى بك (كربلاء) ، حسين بك (برشتينا — البانيا) ، خضير بك (دير الزور) ، شفيق بك المؤيد ، شكرى بك العسلى ، رشدى بك الشمعة (من مبعوثى دمشق) . وقد تألفت هيئة إدارته فى عام ١٩١٠ من المبعوثين التالية أسماؤهم : إسماعيل كمال بك : رئيساً ، إسماعيل حتى بك ونافع باشا الجابرى : نائبى رئيس ، مهدى بك : كاتبا ، وحسن بك وخضير بك ورشدى بك أعضاء

ولم يكن للحزب حتى عام ١٩١١ سوى جريدة واحدة تتكلم باسمه هى جريدة « جدال » وأما فى عام ١٩١١ فقد أصبح مالكا لعدة جرائد يحرر معظمها نواب من العرب ، مثل جريدة « تنظيمات » ، (مديرها المسؤول : داود يوسفانى مبعوث الموصل) و « مطبوعات » (مديرها المسؤول : سعيد بك الحسينى مبعوث القدس) و « إصلاحات » (مديرها المسؤول: رضا بك الصلح مبعوث بيروت) و « مشرق » (مديرها المسؤول شكرى العسلى) ، وتأسيسات (مديرها المسؤول مهدى بك — كربلاء) ، وغيرها ممن تولى إدارتها رؤساء تحرير من أشهر كتاب الترك مثل لطفى فكرى بك مبعوث درسيم ، ورضا توفيق بك مبعوث أدرنه وهو الملقب بالفيلسوف . إلا أنه لم يعرف عدد أعضاء الحزب البرلمانى بالضبط ، إذ لم يثبت رسمياً ، واختلفت الروايات عنه فجعله البعض (٣٠) ، والبعض (٥٠) أو (٧٠) أو حتى (٨٠) (٢) .

(١) الاهرام — ١٠٧٥٩ ، ٢٢-٧-١٩١٣ ، مقال بقلم ابراهيم سليم النجار ، بعنوان : ما بعد الاتفاق .

(٢) T. Z. Tunay — Ibid, P. 277-280.

برنامج الحزب :

جاء فيه أن الحزب يقف بكل قوته سداً منيعاً أمام الأفكار التى تؤدى إلى تجزئة المملكة وتفككها مثل نظرية الفدرالية « حكومت مجتمعة » ، ويعمل على جمع العناصر العثمانية فى وحدة عثمانية راسخة ، ويبذل الجهد لتوثيق روابط الاتحاد بين العناصر المختلفة ، مع المحافظة على شخصية كل عنصر ومميزاته كما تقضى بذلك الضرورة المبرمة فى تأمين الهدوء والسكينة فى داخل المملكة ، ولتأمين حقوق هذه العناصر ، ومساواتها ببعضها مساواة تامة ، ويعمل على إستصدار قانون للولايات بأقرب وقت يكون من شأنه أن يؤمن تطبيق أصول « توسيع المأذونية وتفريق الوظائف » (توزيعها) حسبما نص عليه القانون الأساسى ، وتعيين وظائف وصلاحيات الموظفين ومسؤولياتهم من أعلاهم إلى أدناهم ، وأن يبذل الحزب جهده لكى يؤمن للمجلس العمومى فى كل ولاية حق الإدارة والإشراف على شؤون الأمور النافعة ، وتنظيم الطرق والمعابر ، وترقية أسباب الصنائع والتجارة ، ونشر المعارف العمومية وجميع أسباب الترقى والتمدن ، وأن تصرف الأموال التى تأخذ من الولايات باسم مخصصات المعارف النافعـــة ، لترقية التعليم والأمور النافعة المحلية . (١)

لم تقتصر المعارضة على تأسيس هذا الحزب ، بل أسس بعده (فى ٢١-٢-١٩١٠) حزب آخر هو « حزب الأهالى » (فرقه عباد) المؤلف من مختلف العناصر والسكان أيضاً ، وكانت غاية الحزب الحصول على إحترام حقوق جميع العناصر والسكان ، وخاصة حقوق العمال والاجراء ، وبذل الجهد لتحسين أوضاع هؤلاء ماديا ومعنويا ، ويتمسك بتحقيق ائتلاف

(1) T. Z. Tunay — Ibid, P. 282-285.

العناصر العرقية ، والقضاء على أسباب التفرقة والخلاف . (1) وقد تكاثر أعضاء هذا الحزب حتى كاد عددهم يصل إلى ٣٠ نائبا فى الأشهر الأولى من تأسيسه ، ومعظمهم ممن انسحبوا من حزب الاتحاد والترقى (2) . إذ بدأ الانسحاب الجدى من هذا الحزب الأخير بخروج ستة من أعضائه بينهم مبعوث طرابلس الغرب العربى ، فرهاد بك ، وإشتراكهم فى تأليف حزب الأهالى . وقد نص برنامج الحزب الجديد على نقطة جوهرية هى « اللامركزية » الادارية ، وحرية التعليم باللغة المحليـــة فى كل مقاطعة . أما الانقسام الذى حل فى صفوف الاتحاديين فقد أحدث ضجة كبرى ، وبلغ فى أوائل عام ١٩١٠ حداً من الخطورة أن عددهم قد تقلص إلى ١٥٤ نائبا ، وصعد عدد معارضيهم إلى ١١٦ نائباً . (3) وقد كان لهذا الانقسام مايبرره من سلوك الاتحاديين سياسة تهدف إلى التسلط ، والسيطرة وإستخدام القوة فى إخضاع كافة ولايات الدولة لحكمهم المركزى الضيق بحيث إذا إحتاج الوالى حتى إلى صرف بعض المبالغ الضئيلة من مال الدولة على المشاريع المحلية ، اقتضاه الأمر أن يطلب موافقة ناظر المالية فى الآستانة ، وأن يستشير كل وال مرجعه فى العاصمة عن أتفه المسائل (4) ، ومن تكرر الاخطاء

---

(1) Rev. du Monde Musulm. — V. X (Janv. 1910), No. 1, P. 109.

(2) من مؤسسى وهيئة ادارة الحزب : الرئيس اسماعيل بك نائب كومو لجينة «البانى» ونائب طرابلس الغرب فرهاد بك ، واخرون من أرضروم وسيواس وقونيـــة أعضـــاء فى هيئة الادارة ، وكان أعضاء الحزب قد دخلوا الانتخابات النيابية فى قوائم الاتحاديين ، وبما ان الحزب انضم فيما بعد الى حزب الحرية والائتلاف الذى سيؤلف فيما بعد وسيضم هـــذا الحزب وحزب الاحرار المعتدلين ، فانه لم يشترك فى انتخابات نيابية بصورة مستقلة عن غيره ، ولم تكن له جرائد خاصة به ، بل كانت جرائد ينى غازته ، وصداى ملت « صـــوت الشعب » ، واقدام تميل اليه وتعبر عن اتجاهاته وافكاره .

T. Z. Tunay — Ibid, P. 294-298.

(3) الاهرام — ٩٧٢٣ ، ٩—٣—١٩١٠ .

(4) المؤيد — ٦٩٣٩ ، ٢٢—٣—١٩١٣ « من مقال بقلم أحمد فريد بك وهو تركى وعضو فى لجنة الدفاع الوطنى التى أسسها الاتحاديون ، وصاحب مدرسة فكرية سياسية ، ورئيس الحزب القومى الدستورى الذى سيؤلفه الترك وسأتكلم عنه .

السياسية التى أثيرت فى مجلس المبعوثان ، مثل قضية لنش ، وإندفاع الصحافة التركية فى شتم العناصر الأخرى ، حتى فى أعراض أهلها ، وكان أهم من ذلك كله رغبة الاتحاديين فى سوق المبعوثين أمام سياستهم الاستبدادية كالانعام ومحاولتهم كم الأفواه داخل مجلس المبعوثان بوقوف نواب الجمعية دون حرية الافصاح عن الرأى بالمهاترات والضجيج ، وخارج المجلس بالسيف المسلط على رأس الصحافة .

لم يكن نشاط النواب العرب يقتصر على العمل داخل مجلس المبعوثان بل كان بعضهم يتبنى المشاريع النافعة لشعبهم العربى ولابناء منطقتهم ، ففى مقابلة بين محرر جريدة « لاتوركى La Turquie » وبين مبعوث حلب نافع باشا الجابرى ، أجاب هذا على سؤال المحرر عن أصلح طريق لمرور سكة حديد بغداد بقوله : « لا تزال الرسائل البرقية ترد على من منتخبى يطالبوننى فيها بالسعى وراء إمرار السكة من ثغر الاسكندرونة ومدينة حلب » . وقد دافع عن رأيه فى كون هذا الطريق أفضل كافة الطرق الأخرى بأن الاسكندرونة هى أفضل ميناء لحلب وديار بكر والعراق ، وأن الحاجة سوف تمس فى العاجل أو الآجل إلى إنشاء فرع يصل الاسكندرونة بخط بغداد ، ووصل مابينها وبين مدينة حلب ، أما إذا رفضت الحكومة إمرار الخط من هاتين المدينتين فستخسر من جراء ذلك مليوناً ونصف مليون من الفرنكات سنويا ، ثم أضاف مبعوث حلب إلى ذلك قوله : « إنهم يريدون أن يسفهوا رأينا من الوجهة العسكرية فيقولون بصعوبة الدفاع عنه إذا مر خط بغداد بآطنة وحلب والاسكندرونة ، وفى رأيى أن وسائط الدفاع قد كثرت فى هذه الأيام بحيث لاتبقى قيمة علمية لهذا الاعتراض ، وعلى كل أليس ماتصرفه الأمة على جندها هو من أجل حماية المصلحة الاقتصادية ؟ وماذا ينفع الجند إذا سدت على الأمة موارد ثروتها ، وهل فى وسع فيالق الدنيا أن تتلافى الخسائر وتعمر الخراب إذا أنشئت السكك الحديدية فى ممر غير صالح ؟ أن

من الخطأ الفادح أن يصر ناظر الحربية على مقاومة مشروع إمرار خط بغداد من آطنة والاسكندرونة وحلب »[1] . وقد أثيرت قضية منح امتياز خط سكة حديد بغداد فى مجلس المبعوثان خلال شهر كانون أول ١٩٠٩ فعارض بعض النواب فى موافقة العهد الحاضر على امتياز كان قد منحه عهد الاستبداد إلا أن الرأى العام بين المبعوثين قد شجب هذه الفكرة لأن إلغاء هذا الامتياز يوجب إلغاء جميع الامتيازات الأخرى الموروثة عن العهد البائد ، وهكذا صودق على الامتياز . إلا أن المسألة اتخذت وجها اقتصادياً جديا حينما أثار نواب حلب قضية مرور الخط من حلب والاسكندرونة ، وكانت الشركة صاحبة الامتياز لاتمانع فى ذلك ، إنما الحائل الذى كان يثير العراقيل أمام هذه الفكرة ، كانت هى نظارة الحربية ، التى رأت فى مرور الخط مسافة طويلة على ساحل البحر الأبيض المتوسط خطراً عليه من حيث نقل الجنود وتعبئتها ، إذا لم يكن للدولة أسطول قوى يحميه من قنابل الأساطيل المعادية ، أو على الأقل عدد من القلاع ترد هجماتها . فكانت القضية صراعا بين فكرتى الاقتصاد والحرب ، وتغلبت الأولى على الثانية لما أعاد مجلس المبعوثان المشروع إلى مجلس النظار لإعادة البحث والتدقيق فيه بناء على طلب مبعوثى ولاية حلب ، وفى مقدمتهم نافع باشا الجابرى الذى صرح مرة أخرى ، لأحد المراسلين الصحفيين أن خراب ولاية حلب برمتها متوقف على عدم إمرار هذا الخط بحلب والاسكندرونة[2] . وانتصرت فكرة مبعوثى حلب عندما أنشىء الخط الذى أوصل حلب بسكة حديد بغداد أثناء إمرارها فى وادى الفرات بين عامى ١٩١١ — ١٩١٢ ، بعد أن وافقت حكومة الاتحاديين على ذلك ، كما افتتح الفرع الذى ربط حلب بميناء الاسكندرونة

(١) المؤيد — ٥٩٤٠ ، ١٣–١٢–١٩٠٩ ، ان كلمة آدنة تكتب باللغة التركية القديمة « آطنة » .

(٢) المؤيد — ٥٩٤٦ ، ٢٠–١٢–١٩٠٩ .

فى أول تشرين الثانى ، نوفمبر سنة ١٩١٣[1] .

على أن الجلسة التى عقدها مجلس المبعوثان فى النصف الثانى من شهر آذار مارس ١٩١٠ كانت ذات صفة معبرة ، وكان موضوعها يتعلق بناظر الأوقاف العربى الشريف على حيدر ، الذى خلف خليل حمادة باشا . وقد ظهر تناقض الاتحاديين فى هذه الجلسة تناقضا إن دل على شىء فهو يدل على مقدار استهتارهم بمصلحة العرب فى سبيل تعزيز نفوذ حزبهم والمنتسبين إليه . فبينما كانت صحافة الاتحاديين قد حاربت خليل حمادة باشا ، وخاصة منها طنين ، حربا شعواء لأنه استخدم أربعة من الموظفين العرب مفتشين فى وزارة الأوقاف بين ٥٠٠ موظف من الترك فيها ليس فيهم من العرب حتى ولا عدد يعادل أصابع اليد الواحدة ، وولولت وقالت أن وزارة الأوقاف أصبحت مستعمرة عربية[2] ، واقترح بعض النواب حينذاك فى مجلس المبعوثان سؤال خليل باشا عن سبب تعيينه أتباع عزت العابد فى مصلحة الأوقاف — والأتراك كانوا يعتبرون كل عربى يرفع صوته مطالبا بحق أو مبديا بعض الانتقاد لأعمالهم أو ينال حقا يريدون منعه عنه ، بالرغم عنهم ، يعتبرونه من أتباع عزت العابد أو جاسوساً من جواسيس عبد الحميد — وعن سبب استئجار بيت عزت العابد لسكنه ، فرفضت أغلبية المجلس حينذاك الاقتراح[3] ، بينما كانوا يفعلون ذلك ، ويقفون هاشين باشين أمام الهجوم العنيف الذى تعرض له ذلك الوزير العربى القدير النزيه من صحافة الترك ، عز عليهم أن

(١) عبد الفتاح ابراهيم ، على طريق الهند ، ص ١١٤ — لكن الخط لم يأخذ شاطىء البحر طريقا له بل مر بعيدا عن الشاطىء ووصلت الاسكندرونة وحلب به بخطين فرعيين الاول عدد من الاسكندرونة الى طوبراق قلعة على بضعة كيلو مترات شمال الحدود السورية التركية ، والثانى من حلب الى المسلمية على بضعة عشر كيلو مترا شمالى حلب حيث يلتقى بالخط الاساسى .

(٢) المؤيد — ٦٠٤٣ ، ٢٠–٤–١٩١٠ ، من مقال بقلم الدكتور عزت الجندى .

(٣) الاهرام — ٩٥٣٠ ، ٢٢–٧–١٩٠٩ .

يطعن موظف فى الأوقاف ، هو نجاتى بك محاسب نظارة الأوقاف ، فى ناظر الأوقاف العربى الشريف على حيدر ، لمجرد كونه من الاتحاديين ، وذلك بنشره ورقة الطعن والشكوى بين الناس فقدموه إلى الديوان العرفى العسكرى . لاشك أن هذا الموظف مذنب إذ كان باستطاعته أن يقدم الشكوى إلى الصدارة العظمى أو مجلس المبعوثان . . . أو . . . أو . . . دونما حاجة إلى نشرها بين الناس ، ولكن هل يستحق ذنبه الإحالة إلى الديوان العرفى العسكرى ذلك ما أثار حفيظة المبعوث لطفى فكرى ، فقدم تقريراً فى شقين الأول السؤال عن سبب تقديم نجاتى بك إلى الديوان ، والثانى عن سبب عدم الأذن لأى جريدة عطلها الديوان العرفى أن تصدر ثانية إلا برخصة من الديوان نفسه ، وعن كون الديوان يعتبر كل امتياز منحته الحكومة للصحف حتى الآن لاغياً . فقام عندئذ حسين جاهد وبرر عمل الحكومة بأن الشكوى نشرت بين الناس وأن القوانين كلها تعد معطلة بوجود الديوان العرفى ، وأما بشأن رخص الجرائد فان ماقام به الديوان هو بسبب كون كثير من الصحف تصدر من جديد، بعد تعطيلها، باسمها الأصلى مضافاً إليه كلمة « ينى » (وعندئذ ارتفعت أصوات النواب مرددة : طنين . . . ينى طنين ، طنين . . . ينى طنين) .

ثم قام النائب المعارض محمد على بك فنحا باللائمة على هذا العمل الذى يسلب فرداً من أفراد العثمانيين حقه فى الحرية الشخصية مبيناً أن وجود الإدارة العرفية التى تعتبر إلغاء موقتاً للقوانين الملكية ليس المراد من بقائها إلا منع ماربما يظهر من الحركات التى تهدد الدستور ، وأنه من الموافق أن يسلم إلى الديوان العرفى كل من يقوم ضد الدستور . ثم قال أنه يستنكر اللهجة التى لهج بها نجاتى بك ضد ناظر الأوقاف ؛ ولكنه أضاف بأنه إذا تكلم رجل عن آخر بماله من حرية القول والحرية الشخصية فلا تجرى عليه إلا أحكام القانون أما إذا سيق إلى الديوان العرفى، وسمى خائناً للوطن ومرتجعا فلا يبقى حينئذ لأحد الحق فى حرية القول إلا لأعضاء مجلس المبعوثان ثم طالب

بأن لا تحصر حرية الكلام فى مجلس المبعوثان فقط ، بل يجب أن تكون فى كل مكان وأنهى كلامه باقتراح سؤال الوزارة عن مسها للحرية الشخصية . فعقب نافع باشا الجابرى على كلامه بقوله إن ماكتبه نجاتى بك لا يتعدى حد الجرم العادى ، فلا يجوز تسليمه للديوان العرفى . وبعد مناقشة طويلة أجمع المجلس على وجوب سؤال الوزارة عما ذكره لطفى فكرى بك[1] .

لقد بين المبعوث محمد على بك أن حرية الكلام ، إن كانت ممنوعة خارج مجلس المبعوثان فانها مباحة بين جدرانه . فهل كان الواقع كذلك فى كل حال من الأحوال . . ؟ فى الواقع أن الأمر لم يكن كذلك دوما ، وخاصة بالنسبة للمبعوثين العرب ، وهذه الوقائع تثبت ذلك :

فى الأيام الأخيرة من شهر نيسان ، أبريل سنة ١٩١٠ قدمت الميزانية إلى مجلس المبعوثان للمناقشة فتناولها النواب بالتفنيد والنقد ، وتكلم فى جملة المتكلمين مبعوث دمشق شفيق بك المؤيد العظم ، الذى يظهر من مناقشاته بأنه ضليع فى القضايا المالية . تكلم شفيق بك فى جلستين متتاليتين ، تناول فى الأولى دراسة علمية عميقة فى ضريبة الدخل ، وشرحها شرحاً وافياً ، وبين ضرورة اتباع طريقة تسجيل التجار لأرباحهم وقيام الحكومة بمراقبة شديدة عليهم وفرض الضرائب بنسبة الأرباح . وتناول فى الثانية انتقاد الميزانية وفندها فصلا فصلا وبنداً بنداً ، ثم قال : « إن ماعده ناظر المالية نجاحا هو عين الخراب، فإذا نجح عشر مرات مثل هذا النجاح خرب البلاد» وأضاف : « إن العهد البائد خلف لنا (١٦٤) مليون ليرة عثمانية ذهباً من الدين ، أما العهد الجديد فقد زاده (١١٨) مليوناً » ، فقال أحد النواب الترك

---

(١) المؤيد — ٦٠٢٧ ، ٢-٤-١٩١٠ .

لم يكن بد من إصلاح الجيش ، ونادى آخر « هذا إغراء » (أى إغراء بعهد عبد الحميد) ، وصرح آخر : لا تذكر عبد الحميد . ثم تكلم الصدر الأعظم حقى بك متهكما : « . . . إذا كنا عاجزين عن تسيير المالية ، فانا لم نصرف فى مناصبنا سوى أربعة أشهر ، وقد يأتى رجال قديرون لتولى زمام الأمور كإسماعيل كمال بك للصدارة، وشفيق بك للمالية » .

شفيق بك : أستغفر الله . . .

ثم أتم الصدر الأعظم هزءه بالمعارضة قائلا بأن البعض نوهوا بأنه يصلح للصدارة كامل باشا أو حلمى باشا « فإذا كان هـــذا هو رأيكم فالبلاد فى إفلاس من حيث الرجال وأنتم تحكمون على أنفسكم » ثم أخذ الكلام آخرون وأنتهت الجلسة بسلام . [1] ولكنه لم تمض أيام حتى حل موعد الجلسة القادمة فى ١٩١٠/٥/٩ وماقرئت خلاصة الجلسة السابقة حتى طلب شفيق بك المؤيد الكلام، وكانت جريدتا « نير حقيقت » (الحقيقة النيرة)، لسان حال لجنة الاتحاد والترقى فى مناستير ، و « طنين » لسان حالها فى الآستانة ، قد كتبتا مقالات شديدة اللهجة بحق مبعوث دمشق ، على أثر إنتقاده ناظر المالية وميزانيته،وأتهمتاه بكونه من جواسيس عبد الحميد، وأنه كان أبان عهد الاستبداد يقدم إليه التقارير ، لذلك فضل عهد إدارته المالية وطلبتا إحالته أمام ديوان الحرب العرفى لمحاكمته عن هذا الجرم .

لقد نهض شفيق المؤيد وقال إنه يخشى أن يحجر على نواب الأمة فى الكلام ، وأن تهدد حرية الرأى والقول فى مجلس المبعوثان ، المحل الوحيد الذى بقيت فيه حرية القول (ضوضاء شديدة) . ثم بين ماتنشره جريدة فى مناستير ، وأخرى فى العاصمة ، يديرهما مبعوثان وأنهما تحاولان منعه من الكلام بحرية وتهددانه ، إذا فعل ، بتسليمه إلى المحكمة العرفية ، وأضاف

(1) الاهرام — ٩٧٧٠ ، ٦-٥-١٩١٠ .

قائلا : « غير أنهما إذا أرادتا أن تمنعانى عن إنتقاد كل ما أرى من حق وظيفتى إنتقاده ، فأنهما لاتترفقان إلى هذه الأمنية لأننى مبعوث حر لايترك الباع إلا ممسكا باعا . أريد أن أبحث أولا فى النقطة المتعلقة بى فأقول ، على سبيل الافتراض ، بأنى لو كنت من مرجحى الاستبـــداد ، أو كنت جاسوسا « جورنالجى » ، فإنه يقتضى على كل إنسان ، مهما كان ، أن لايسند مثل هذا الافتراء إلى إنسان من طبقته قبل أن يتحقق صحة هذا الإسناد ، وأن يراعى حقوق الزملاء ولا يشوه وجه جريدته بأمثال هذه التهم السافله، التى لايمكن الترفيق بينها وبين مناقشاتنا كل يوم فى هذا المقام ، وشد أيدى بعضنا بعضا علامة للاتفاق والتعاضد . . . وبناء عليه فأنا لا أدفع هذه الافتراءات التى لاتصل إلى قدمى، بل أدوسها وأمشى عليها ، غير مبال بها ولا بأصحابها. وتوجد مسألة أخرى تتعلق بشرف المجلس العام، وهى مسألة التقارير «الجورنالات» المحفوظة بكل دقة فى نظارة الحربية ، وأظن أن هذه الصناديق، هى الكنوز الوحيدة التى بقيت من تركة عبد الحميد ، والتى لا يسمح لغير صاحب « طنين» بشراء واحد منها . وطلب من الحكومة نشر جميع التقارير المتعلقة بأعضاء مجلس الأعيان والمبعوثان والوكلاء قائلا « وإلا فإن أصحاب الشرف فى المجلس لا يخلون كل يوم من إتهام المفترين فلتنشر هذه التقارير [1] (تصفيق شديد وطويل) ، لأن هؤلاء الناس لايستحون من أن يهددوا كل من يتكلم بحرية بالمجلس العسكرى . . . وعلى إفتراض أن الحكومة قبلت إقتراحى ، فانى أرجوها بصورة خاصة أن تخرج تقاريرى على الأخص وتسلمها إلى حسين جاهد بك لينشرها واحداً وراء الآخر (تصفيق شديد). وأما الآن وقد أوضحت الجهة المتعلقة بشخصى فانى أريد أن أتكلم فى النقطة الأساسية المرتبطة رأسا بحقوق المجلس ، وهى حرية الكلام ،وعدم مسؤولية أى مبعوث كان بايراد ما يوحى به وجدانه ، وفى هذه النعمة التى أعطانا إياها الدستور التى يسلبونها

(1) المؤيد — ٦٠٧٠ ، ١٨-٥-١٩١٠ .

منا ، ويهددوننا بالمحكمة العرفية ، لأن المحافل المعلومة (1) درجة تأثيرها على أقدار ومستقبل هذه المملكة يمكنها ليس فقط أن تهددنا نحن ، بل أن تهدد فى كل ساعة ، الحكومة الإجرائية أيضاً .

جاويد بك (ناظر المالية: يستفهم عن الجريدة التى أتهمته بالجاسوسية).

شفيق بك : « نير حقيقت » الموحى إليها من الحكومة .

جاويد بك : إن جريدة « نير حقيقت » ليس لها أدنى تأثير على مستقبل الأمة ومصيرها ، وليس للحكومة علاقة بها . ثم قال بحدة : إنى أرد بشدة هذا الادعاء (ضوضاء شديدة) .

نافع باشا : وأنا أرد كلامك بغاية الشدة . ويصيح النواب العرب : موحى إليها من الحكومة ، موحى إليها .

ناظر المالية : وأنا أرد كلامكم بغاية النفرة لأنكم تكذبون (مخاطبا نواب العرب) . عندئذ حدثت ضجة شديدة كاد يختلط فيها الحابل بالنابل، فنهض سعد الدين أفندى مبعوث حوران وقال مخاطبا ناظر المالية: أن مبعوثا محترما لا يكذب ، أنت تكذب ، أنت كذاب (ضوضاء من الاتحاديين).

توفيق بك المجالى (مبعوث الكرك) : فليسحب الناظر كلامه (ضوضاء شديدة) .

رشدى الشمعة : (مخاطبا الناظر) : وأنا مع كمال النفرة أرد كلامك إليك.

شفيق بك : (يعود إلى الكلام) : توجد نقطة مهمة توجب دقة نظر المجلس ، وهى أنهم يدعوننا إلى السكوت، ويحملوننا عليه، وإذا أراد أحد منا

---

(1) يقصد بها جمعية الاتحاد والترقى .

أن يتكلم بحرية عما يوحيه إليه وجدانه هددونا بالمحكمة العرفية . . . وأنى مع شدة إعتراضى على هذه القاعدة، أرى أنه إذا كان مبدأ إحالة الناس مقبولا فالأحرى أن يحال إليها من يحاولون منع حرية الكلام ، فإذا كانت الحرية مضطهدة فى المجلس، فوجودنا فيه كالعدم ، ونحن نفضل العودة إلى بلادنا وأهلنا (1) .

عندئذ نهض حسين جاهد مبعوث الآستانة وصاحب جريدة طنين ، وإصفرار الموت يعلو وجهه :

حسين جاهد : إنى أعجب من أن الذين يطلب منهم الدفاع عن الحرية يخافون الحرية ، أليس للعثمانى الحرية بأن يقول ما يريد، وأن يقول للجاسوس أنت جاسوس ، فلم هذه الضجة بالمجلس . ألأن جريدة فى مناستير قالت فى نائب مدح عبد الحميد إنه جاسوس ؟

شفيق بك وجميع النواب العرب مع الضجيج الشديد : تكذب ألف مرة ، كذاب ، كذب .

جاهد : لماذا تقومون ضد هذه الجريدة ، وكان لكم أن تقولوا أيها الكاتب أنت رجمت الجواسيس ونحن لسنا منهم . . . فأنا حسين جاهد الذى لم يلطخ إسمى بشىء أقول إن شفيق بك المؤيد كان جاسوساً لعبد الحميد ، وإن تقاريره موجودة أمام الديوان العرفى (ضجة من النواب العرب، وشفيق بك وكلهم يرددون : أنت كذاب ، كلامك كذب) .

جاهد يتابع : ويوسف شتوان ، من حزب شفيق بك جاسوس ، ويوجد غيرهما أيضاً (ضجة شديدة بين العرب) .

النواب العرب : كذاب ، هذا كذب إسحب كلامك . (2)

---

(1) المؤيد – العدد السابق .

(2) الاهرام – ٩٧٧٨ ، ١٦–٥–١٩١٠ .

عندئذ تكلم نائب من غير العرب (وورتكيس) وطالب بنشر التقارير معرضاً بالوزراء الحاليين أنفسهم بأنهم كانوا من جواسيس عبد الحميد، قائلا: آن لنا أن نطهر عرض المجلس من الوساخات ، فلا بد من نشر تقارير الوزراء والسفراء والنواب . . . فإذا خاف الصدر الأعظم على وزرائه ، وإذا تردد الأعيان فى قبول ذلك فإن مجلس المبعوثان لايتردد .

فما وصل إلى هذه الجملة حتى قامت ضجة أشد، وتراشق النواب بالعبارات البذيئة وقفز بعضهم من مقعد إلى مقعد ، وأخذ بعضهم يخطب فى جماعة ، وبعضهم الآخر فى جماعة أخرى [1] ، إذ جاءت هذه العبارات تضرب على الوتر الحساس لدى بعض كبار الاتحاديين ، لأن الصدر الأعظم حقى باشا نفسه ومعظم الوزراء مشبوهون بعلاقاتهم مع عبد الحميد وتقديم التقارير السرية له ، فلم يهن على الاتحاديين أن يسمعوا مثل هذا الكلام . ولم تهدأ الضجة إلا عندما قام النائب اليونانى بوتشو أفندى يلطف الجو ، فلام شفيق بك لأنه قال بأنه لايشعر بحرية القول فى المجلس ثم عرض بالحكومة قائلا أنه لاتوجد حرية الكلام إلا على منبره ؛ لكنه دافع عن شفيق بك بأنه لم يكن فى كلامه عن الميزانية أى إغراء أو تحريض كما أدعوا ، وأهاب به بأن لا يأبه لحملة جريدة « نير حقيقت » لأنها ذاتها أدعت مرة بأن له ثلاثة أولاد يخدمون فى حكومة آثينا ، مع أنه لم يتزوج قط حتى الساعة ، ثم قال : « إذا كانوا يريدون أن يرموا النواب برصاص التقارير السرية فأنا أخشى ألا يبقى معى فى هذه القاعة إلا القليلون ، ورأى عدم إثارتها والالتفات إلى الأهم ، ونبه إلى الذين يطلبون نشر التقارير بأنهم قد يكونون هم أنفسهم جواسيس. وعندما طلب بعض النواب المشايخ وجوب الوئام ، قام النواب العرب يطلبون

(١) الاهرام – ٩٧٧٩ ، ١٧–٥–١٩١٠ .
Rev. du M. M. — V. XI, No. 7, 8, P. 458-459.

بأن ينشر من التقارير ما يتعلق بمبعوثيهم فقط فيما إذا لم يكن بالإمكان نشرها جميعاً ، كى تظهر براءتهم ، فأجاب الرئيس : « إذا وجدتم فى هذه القاعة مسألة عربية اضطررتمونا إلى إقفال الجلسة » فازداد النواب العرب غيظا وحدة ، وعلا ضجيجهم وصخبهم ، فأعلن الرئيس إقفال الجلسة وبقيت مقفلة ساعتين . ولما عادت إلى الانعقاد عاد الجدال فى المسألة ذاتها ووقف النائب صبرى أفندى من حزب الأهالى ودافع عن شفيق بك المؤيد قائلا أنه أنكر الحكم الساقط قبل نقده للميزانية ، وأنه لم ينقدها إلا عملا بحرية النيابة ، فإذا كان الصدر الأعظم رماه بتهمة تفضيل الحكم السابق فان ذلك يعد تقريراً ضده (قالها من باب المزاح) . عندئذ انبرى حسين جاها قائلا « الظاهر أنك تعرف حيل الجواسيس » ، فبادره صبرى أفندى بقوله : « ألا قولوا لنا كيف توصل جاهد بك، قبل كل صحافى آخر، إلى معرفة التقارير » فلم يكن من الصدر الأعظم حقى باشا إلا أن أسرع فى لفلفة القضية قائلا بأن التقارير كانت موضة العهد البائد، وأنها يجب أن لا تؤخذ دليلا على الخيانة بل كانت تستخدم فى كثير من الأحيان لغاية وطنية هى العمل على إثارة وساوس عبد الحميد ، وتخويفه من الحركات الثورية ، وتهويلها كى ينشر الدستور ، وأنها لذلك كثيرة جداً لايتسع لها حتى ولا (٣٥٠) صندوقا من الحجم الكبير ، وهكذا أقفل البحث فيها . [1]

ومنذ هذه الحادثة لم يفتأ شفيق بك المؤيد يوالى هجماته على حكومة الاتحاديين ويركز حملاته على أعمالها فى سياستها الداخلية وتضييقها على المطبوعات وحرية القول، فناله من جراء ذلك من ضروب الحقد والكراهية من قبل هؤلاء ماسبب كثيراً من المشاكل بينه وبين الشخصيات البارزة فيهم، وكان لصلابته فى المعارضة وشدة تمسكه بمبدئه أثر كبير فى حدوث بعض المشاكل ، من ذلك ماحدث أثر المناقشة فى قضية مقتل الصحفى أحمد بك

(١) الاهرام – ٩٧٧٨ ، ١٦–٥–١٩١٠ ، ٩٧٧٩ ، ١٧–٥–١٩١٠ .

صميم محرر جريدة « صداى ملت » (صدى الشعب) بأيد مجهولة ، وقيل أن القاتل شوهد مرتديا لباس ضابط أثناء إرتكابه الجريمة [١] ، وكانت هذه الحادثة هى الثانية بعد مقتل الصحفى حسين فهمى الذى قتل قبيل الثورة المضادة ولم تكتشف هوية قاتله .

اتهمت جمعية الاتحاد والترقى فى هذه الجريمة ، كما كانت قد اتهمت فى الأولى ، وأثيرت القضية فى مجلس المبعوثان ، واشتدت المعارضة على الجمعية فى الهجوم ، بين اتهام وتهكم ، وافتتح الكلام عنها النائب العربى رضا بك الصلح ، مبعوث بيروت . مظهراً ألمه للحادث وسخطه على الجناة، واستغرابه عن عدم إظهار القتلة ومدبرى الجرم . ثم تلاه لطفى فكرى بك [٢] مؤيداً كلامه ، واشتد على الحكومة وتقاعسها عن إظهار الجناة وما تجره هذه السياسة على البلاد وعلى المخلصين من كوارث وختم كلامه قائلا: « أنا لا آمن على رأسى من أن تصيبه بضع رصاصات عند خروجى من هذه القاعة». وتكلم بعده الدكتور رضا نور، وختم كلمته بهذه السخرية: «إذا ثبت أن الاتحاديين هم الجناة فسأخرج من جمعيتهم [٣] ». كما تكلم النائب اليونانى قوسميدى أفندى [٤]

---

(١) Rev. du M. Musulman — Ibid, P. 480.

(٢) هو مبعوث درسيم من ولاية معمورة العزيز من ولايات الاناضول الشرقية الجنوبية فى جهات دياربكر ، وكان والده فى وقت ما واليا للولاية المذكورة .

(٣) فى الواقع خرج الدكتور من حزب الاتحاد والترقى وانضم الى المعارضة لكن الاتحاديين انتقموا منه شر انتقام اذ ألقى القبض عليه بتهمة الاشتراك مع الجنرال شريف باشا المنشق عن الاتحاديين والموجود فى باريس فى جمعية سرية لقلب الدستور والقيام بمؤامرة لتنفيذ هدفها ولقى من الاهانات فى السجن ما اثار حفيظة المعارضة فأثارتها فى المجلس وقدمت دلائل تشير ان الحكومة قد اشتدت فى تعذيب المتهمين بالمؤامرة واكثرهم محامون ودكاترة ومهندسون بحيث قلعت أظافر بعضهم وقطعت بعض الاصابع من ارجل اخرين من شدة الضرب بالفلقة وطالبت المجلس بتشكيل لجنة برلمانية للتحقيق فرفض طلبها « المؤيد ٦٢٦٠ ، ١٠-١-١٩١١ . الاهرام - ٩٨٣٤ ، ٢٠-٧-١٩١٠ » .

(٤) تلقى قوسميدى افندى بعد ذلك بشهرين تهديدا بالقتل فيما اذا لم يكف عن حملاته القوية على الحكومة ، شغلت له الاستانة وكان قد تولى رئاسة تحرير جريدة « صداى ملت » بعد اغتيال صميم بك .

الاهرام - ٩٨٥١ ، ٩-٨-١٩١٠ .

مدير نفس الجريدة « صداى ملت » فقال إن هذه الحادثة توقع الريبة فى حزب سياسى كبير ، واحتدمت المناقشة فقام الصدر الأعظم حتى بك يدافع عن الحكومة مهدداً المعارضة ، التى أثارت هذه القضية متهمة جمعية الاتحاد والترقى بالجرم ، بقوله : « إذا كان قصدكم أن تفعلوا فى هذا العام ما فعلتم فى العام الماضى (أى قبيل الثورة المضادة أثر مقتل حسين فهمى) فإن الحكومة تسحقكم » .

هذا ما كان فى المجلس ، إنما حين أقفلت الجلسة وخرج النواب التقى شفيق بك المؤيد بحلجيان أفندى ناظر النافعة الاتحادى الذى مد يده إليه مسلما فلم يصافحه شفيق بك ، ولما عاتبه على ذلك أجابه : « إنى لا أضع يدى بيدك وأنت من أعضاء الوزارة حتى يظهر قاتل أحمد صميم » ، ثم مشى ، وبينما كان شفيق بك صاعداً على السلم التقى بطلعت بك ناظر الداخلية وجرى بينهما نفس الحوار ، فغضب طلعت بك وقال لمبعوث دمشق أن من يجعل ابنه كالسردين لا يحق له هذا الكلام [١]، فتلاسنا وهم طلعت بك به فطرحه شفيق بك أرضا ، ثم فصل الحاضرون بين الإثنين [٢] ، عندئذ شتم جنانى بك مبعوث حلب الترك شفيقاً فهجم هذا عليه وفصل بينهما فطلب جنانى بك مبارزة شفيق بك .

كان شفيق بك ، فى الحقيقة ، أجرأ النواب العرب إطلاقا فى مجلس المبعوثان ، فلم يكن يتردد من اطلاق وصوف قاسية على جمعية الاتحاد والترقى ، مثل « جمعية اليد السوداء » كناية عن الاغتيالات التى ترتكبها ، يقولها علناً فى مجلس المبعوثان ، فيرد عليه خليل بك رئيس حزب الاتحاد والترقى البرلمانى قائلا بأن الاتحاديين فهموا أن شفيق بك قد عناهم بهذه العبارة عندما قالها فى المجلس وأن هذه العبارة شديدة ، وأنه يظن أن شفيق

---

(١) اشارة الى اتهام شفيق بوضع ابنه الوليد ميتا فى الثلج ريثما تموت والدته وكانت على وشك الوفاة ، كى يرث ميراث ولده منها وبرأته المحكمة من هذه التهمة .

(٢) الاهرام - ٩٨١٥ ، ٢٨-٦-١٩١٠ .

بك لا يقدر أن ينكر أن الجمعية هى اليد المحررة ، عندئذ تدخل عبدالحميد الزهراوى وقال : «نحن لا نوافق على هذه الكلمة التى استعملها شفيق بك»[1] . وقد يرتكب غير هذه الأخطاء ، ذلك أنه فى جلسة ٢١/١/١٩١١ تكلم عن إتفاق روسيا وألمانيا فى بوتسدام ، وهاجم الدول الأوربية، لأنها «تتفق مع بعضها على شؤون بلادنا دون أن يكون لنا رأى » ... ثم قال أن ما فعلوه فى أفريقيا يحزن ويبكى ، وأن ما يفعلونه الآن يضر بالخلافة العربية .

فعندما ذكرت هذه العبارة الأخيرة أخذ النواب ، وخاصة منهم الترك ، بالضجيج ، وصاحوا صياحا شديداً ، فأنكر الرئيس كلامه ووصفه بالأفتراء قائلا : «إنا لا نعرف إلا خلافة واحدة هى الخلافة الإسلامية » فصفق النواب .[2]

غير أن نفوذه ومكانته بين أبناء وطنه وقومه فى الآستانة وفى سورية مالبثت أن تعاظمت وطغت على نفوس العامة والخاصة ، وانفرد وحده بين نواب العرب،هو والنائب العراقى طالب بك النقيب، بأنهما كانا يتمتعان بمظاهر الحفاوةوالاستقبالات الرائعة التى تجرى لهما عند مغادرتهما منطقتهما إلى العاصمة أو رجوعهما منها ، وباعتبار الشعب العربى لهما ؛ ولكن شتان بين الاعتبارين ، ذلك أن نفوذ طالب النقيب كان مبنيا فى الأكثر على العنعنات التقليدية والأرثية ، ممزوجا بالروح الأقطاعية ، بوصفه زعيما من أعرق زعماء العراق حسبا ونسبا،وكان إلى جانب ذلك محبا لمظاهر الفخفخة له مهارة فائقة فى إظهار شخصيته وإعلاء منزلته[3] ، وله عراقة فى الجاه ، حاز فى العهد الحميدى على ألقاب شرفية عالية مثل « بكلربكى » و «بالا » ، وتولى مناصب عالية فى الدولة كالمتصرفيات ، وعضوية شورى الدولة ،

---

(١) الاهرام — ٩٩٦٠ ، ١٩-١٢-١٩١٠ .
(٢) الاهرام — ٩٩٩٥ ، ٣٠-١-١٩١١ .
(٣) محمد المهدى البصير — المصدر السابق ، ص ٣٨ .

ونال من الأوسمة : العثمانى الأول ، والمجيدى الأول ، واللياقة ، والإمتياز . . ألخ[1] ، يضاف إلى كل ذلك مقاومته للاتحاديين إلى حد إذلالهم أحيانا بقوة نفوذه فى المنطقة. أما شفيق المؤيد فلم يكن إلا قائمقاما فى أحد أقضية سوريا قبل أن يحرز شرف النيابة عن أمته ، وقد حاز على اعتباره فى قلوب أبناء أمته من مواقفه الدفاعية فى مجلس المبعوثان وأندية الآستانة السياسية ، وقد أصبح الشعب العربى ، فى هذه الآونة من نضاله ضد استبداد الاتحاديين ومن دفاعه عن مصيره ومستقبله، يتطلع إلى النجابة ويتوسمها فى أبنائه المخلصين ، ويتحرق شوقا إلى من منهم يستطيع حمل هذا العبء الثقيل ، عبء الدفاع عن حقوق الشعب العربى ، ومكانته فى هذه السلطنة المترامية الأطراف ، التى تشبه رقعة الشطرنج بكثرة شعوبها وعناصرها ، فلما شاهد مواقفه فى مجلس المبعوثان ، وتحامل الترك عليه ، مالت إليه النفوس وأحبته،وتوسمت فيه الخير،فكان إذا عاد من الآستانة إلى دمشق قوبل بالمهرجانات المشهودة يحضرها نخبة أعيان البلدة وعلمائها وأدبائها وكبار مأمورى حكومتها وطلبة المدارس تظللهم الأعلام العثمانية وتعزف الموسيقى نشيد الترحاب ، وتتالى الهتافات تدوى بها الأرجاء من أفواه ما يزيد عن خمسة آلاف شخص ، وينهض الشعراء والخطباء لالقاء القصائد والكلمات الترحيبية به،وكان من جملتهم شخصيات لها قيمتها كالشيخ عبدالرحمن القصار وأحمد النحاس وفارس بك الخورى ، يضمنون كلماتهم شكرهم له ، باسم الدمشقيين، عن إقدامه وتفانيه وجرأته فى المجاهرة برأيه وتأديته الأمانة حقها ، وإيقاظه روح الشعب إلى النهوض من عثاره، وكان يرد غالبا على هذه الكلمات بعبارات يحث بها الناس على الطاعة والإخلاص للحكومة ، وأنه إذا انتقد الحكومة فلأنها قد تخطىء فتنتقد أو قد تصيب فتمتدح وإنه ليس له من هدف فى ذلك إلا المصلحة العامة . وكان من تعلق

---

(١) كركوكلى مكتوبى زاده عمر فوزى — المصدر السابق ، ص ١٣ ، ١٥ ، ١٩ .

الدمشقيين بشخصه أنهم أصبحوا يجزعون عليه من الإغتيال طالما يتقدم الاتحاديو ، فلا يكتمون شعورهم وخوفهم عليه فى رسائلهم لبعضهم[1] . وكانت الاستقبالات الحافلة نفسها تقام له أيضاً عند عودته من بلده إلى الآستانة للاشتراك فى جلسات المبعوثان ، حيث يخف أهله وأقرباؤه من آل المؤيد العظم مع عدد كبير من الأدباء والشخصيات والنواب والطلاب العرب إلى حيث ترسو الباخرة التى تقله فيتلقونه بمظاهر الترحاب والحفاوة[2] .

لم تكن مواقف العرب الدفاعية معزولة عن غيرهم من نواب العناصر الأخرى فى مجلس المبعوثان بل أن المصلحة المشتركة لجميع العناصر غير التركية كانت كفيلة بأن تجمعهم فى كتلة واحدة ضد الاتحاديين ، وهذا هو العامل الذى دفعهم إلى تشكيل الحزب الحر المعتدل الذى مالبث نواب البانيا بصورة خاصة أن انضموا إليه بعد أن تريثوا قليلا ، وكان زعيمهم الشيخ الوقور إسماعيل كمال بك ، نائب برات ، هو الأب الروحى للمعارضة ورئيسها فى مجلس المبعوثان ، ونافخ روح الحماس فيها،وهذا ما كان يعرضه لانتقام الاتحاديين ومحاولتهم إذلاله غير مبالين بالنتائج، وهكذا حتى سببت رعونةالصدر الأعظم حقى باشا لحدوث هذه الحادثة التى هزت أركان المجلس هزاً وزعزعت قواعد الاتحاديين من أساسها ، ألا وهى حادثة صفع هذا الزعيم الكبير ، إسماعيل كمال بك ، رئيس حزب الأحرار المعتدلين، وذلك حينما جرت مناقشة بينه وبين الصدر الأعظم المذكور ، إذ وجه الاتحاديون إليه تهمة الرشوة فنفاها ، وغمز بالمقابل من قناة الحكومة مشيراً من طرف خفى إلى تهمة مماثلة ، فهبت العاصفة ، وأضاع الصدر الأعظم سكونه، وهجم على إسماعيل كمال بك ، طالباً منه بإلحاح أن يكرر العبارة التى تفوه بها بحق الحكومة ، ولما وصل إليه أمسك بذراعه ورفع يده عليه ، عندئذ

(١) الاهرام – ٩٨٣٤ ، ٢٠–٧–١٩١٠ .
(٢) المؤيد – ٦١٩٣ ، ١٥–١٠–١٩١٠ ، ص ٤ ، ع ٣ .

أسرع النائب الاتحادى درويش بك ، وجاء من وراء حقى باشا، وسبقه فى إرسال صفعة قوية على وجه إسماعيل كمال بك ، فعد الحزب المعارض ، من النواب العرب والألبان وغيرهم من العناصر،ذلك إهانة لهم جميعاً ،وأخذوا يصيحون ويهددون ويرغون ويزبدون وتعطلت الجلسة، وقام أحد النواب الأرناؤوط وصاح بالاتحاديين : « أعلموا أنكم صفعتم ألبانيا بأسرها وسوف تبكون » . ومن حينها تغيب إسماعيل كمال بك عن المجلس وطال غيابه ، وشاعت أخبار بأن الأرناؤوط الألبان سيأخذون بالثأر، وبالفعل حصلت ثورة الماليسور الكاثوليك فى ألبانيا مع بقية الألبانيين ، وقيل أن إسماعيل كمال بك هو الذى حرض عليها، غير أن الواقع هو أن هذه الثورة كانت مقررة من زمن إنما عجلت حادثة البرلمان الأخيرة فى تقديم موعد إعلانها[1]،وأرسل الألبان على الفور برقية إلى رئيس المجلس بأنهم يعتبرون الإهانة موجهة إليهم جميعاً[2] .

لقد بلغت المهاترات فى مجلس المبعوثان درجة أصبح معها الصفع وطلب المبارزة والشتائم أشياء مألوفة ، ففى حادثة القاء طلعت بك أرضا من قبل شفيق بك المؤيد طلب أحد النواب الترك مبارزة النائب العربى ، وطلب أحمد باشا الزهير مبعوث البصرة مرة مبارزة عضو من أعضاء مجلس الأعيان عندما تفوه بعبارات مهينة بحق نواب مجلس المبعوثان ، ومرة أخرى صفع أحد النواب الصحفى المبعوث حسين جاهد عند مدخل المجلس لأنه نهاه عن الدأب فى انتقاده على صفحات جريدة « طنين » فلم ينته[3] ، وفى إحدى جلسات عام ١٩١١ شهر طلعت بك مسدسه وصوبه إلى صدر الزعيم المعارض لطفى فكرى بك ، بينما كان يهاجمه من على منبر الخطابة ، ويعدد مساوىء

(١) الاهرام – ١٠٠٣٣ ، ١٥–٣–١٩١١ ، ١٠٠٥٠ ، ٥–٤–١٩١١، ١٠٠٣١ ، ١٣–٣–١٩١١
(٢) الاهرام – ١٠٠٣٥ ، ١٧–٣–١٩١١ .
(٣) الاهرام – ١٠٠٧٧ ، ٨–٥–١٩١١ .

الحكومة ، فلم يتخاذل لطفى فكرى بك ، بل فتح صدره لطلعت قائلا : «أما كفاكم اغتيال الأحرار فى الأسواق والطرقات ، حتى تتجاسروا على سفك دماء المعارضين تحت قبة البرلمان ، ليتك ياطلعت أطلقت النار ، إذا لرأيت عاقبة الأمر » . ولم يقنع عندئذ بوساطة رفاقه فى النزول عن المنبر إلا بعد أن يدون كل ماسرده من مساوىء الحكومة فى محضر الجلسة[(١)] .

وقد كان من أثر شدة هجوم المعارضة بما فيهم نواب العرب على طلعت بك وزير الداخلية ، أن اضطر إلى الاستقالة هو والمتطرفون من حزب الاتحاد والترقى مثل إسماعيل حقى بك بابان زاده وزير المعارف ، وجاويد بك وزير المالية اليهودى الأصل[(٢)] ، الذى حورب لكونه يجمع حوله فى الوزارة طائفة من المستغلين اليهود وسماسرة بيع الأراضى ، بما فيهم رئيس ديوانه ، كما حوربت الحكومة لكونها تترك المجال لهجرة اليهود إلى فلسطين وشراء الأراضى وتسهيل أموالهم[(٣)] .

بلغت قوة المعارضة فى عام ١٩١١ مبلغاً لم تصل إليه قبل ذلك وظلت سائرة فى طريق التقدم وبدأت المسائل العربية أو التى لها مساس بالعرب تظهر فى مناقشات مجلس المبعوثان بشكل واضح وقد دخل المعترك عناصر جديدة من مبعوثيهم . فبانتخاب شكرى بك العسلى مبعوثا عن دمشق فى الانتخابات الفرعية التى جرت فيها أثر وفاة النائب الدمشقى محمد بك العجلانى تعززت المعارضة ، ولم يكد يصل إلى المجلس حتى أثار هو ومبعوث القدس روحى بك الخالدى قضية الهجرة اليهودية إلى فلسطين ، وكان قد مهد لها

(١) سليمان فيضى ـ المصدر السابق ، ص ٩٤ ـ ٩٥ ، روى هذه الحادثة سليمان فيضى فى مذكراته بصفته متفرجا فى المجلس .

(٢) كان حينذاك فى سلانيك جماعة من اليهود الذين اعتنقوا الدين الاسلامى أصلهم من اسبانيا ، يطلق عليهم اسم « الدونمة » وكان جاويد بك منهم .

(٣) الاهـــرام ـ ١٠٠٣٣ ، ١٥-٣-١٩١١ ، ١٠٠٧٩ ، ١٠-٥-٩١١ ، ١٠٠٨٣ ، ١٥-٥-١٩١ .

بتوزيعه على النواب طوابع بريد باسم الصهاينة عليها اسم هرزل ، ونوردو ، يرسل الصهاينة فى فلسطين رسائلهم بها ، عن طريق مكاتب البريد الأجنبية ، وقام يخطب مبينا أن للصهاينة فى فلسطين أندية ومحاكم تحكم بغير القضايا الجنائية ولهم أعلام يرفعونها فى أعيادهم ، وأناشيد ينشدونها ، وهم يودون شراء الأرض المشرفة على سكة حديد الحجاز ويرومون التوسع فى سوريا حتى العراق . وما انتهى من كلامه حتى علا وجه الرئيس الامتعاض وبدت على النواب مظاهر الاهتمام ، فاعتلى روحى بك الخالدى المنبر وألقى خطابا طويلا أورد فيه أقوال التوارة عن أمانى اليهود فى استعادة ملك فلسطين . ثم أخرج من جيبه ورقة تلا منها نص رسالة كتبت بقلم « أوزبيتشكى » ، الملقب بالأمير اليهودى ، وهو أحد أركان الجمعية الصهيونية ، يبين فيها الوسائل الواجب أن يأخذ بها الصهاينة كى يبلغوا أمانيهم وهى : نيل الميزة والأفضلية فى فلسطين بواسطة الأموال ، وتوحيد آمال الإسرائيلين وجمع شتاتهم ، وإنماء روح الوطنية فى قلوبهم ، واستخدام السياسة لبلوغ الأمنية السامية . واستنتج النائب العربى من ذلك أن الصهاينة لايريدون أقل من تأليف أمة لهم فى فلسطين واستيطان أرض الموعد ، ثم نبه إلى ازدياد عددهم باضطراد حتى أصبح فى متصرفية القدس وحدها مئة ألف يهودى ، وأن أغنياءهم ابتاعوا لهم نحو مئة ألف دونم ، وأن القوانين التى سنتها الحكومة لهجرتهم وإيجادها جواز السفر الأحمر للأجانب منهم لم تنفع فى منع هجرتهم إلى فلسطين لأنها لم تنفذ ، ثم بين خطورتهم فى كون نسبة العثمانيين منهم لاتتجاوز عشرة فى المائة وأما الباقون فمن مهاجرى أوربا ، وأنهم أسسوا بنكا باسم « بنك الاستعمار اليهودى » . عندئذ نهض النائب اليهودى نسيم مزلياح أفندى[(١)] وطلب التحقيق دفعاً للشكوك مبيناً تمسك اليهود العثمانيين بعثمانيتهم، ثم قال رداً على روحى بك الخالدى وتعريضه بالتوارة:

(١) تولى منصبا وزاريا فى عام ١٩١٣ فى الوزارة التى تألفت أثر اسقاط حكومة الائتلافيين ، ولم يكن فيها ولا عربى .

« ولكن أى ذنب عليهم إذا كانت التوارة تعدهم بالنهوض والقوة ؟ إن فى استطاعة روحى بك أن يحرق التوارة ولكن القرآن موجود لإثبات مافيها».

ثم هدد وحذر وتوعد وحرض الحكومة عليه وعلى زملائه من العرب ، مدعيا بأنهم لا يريدون من قولهم هذا سوى معارضة الحكومة « فعلى الحكومة أن تهتم الأمر »(١). قام بعدئذ وزير الداخلية خليل بك وألقى خطابا طويلا استعرض فيه مختلف القضايا ، وتطرق إلى المسألة الصهيونية فقال أن الحكومة قد بسطت رأيها فيها ، وأضاف : « . . . نحن موقنون بأن اليهود العثمانيين ليسوا على رأى دعاة الصهيونية ، بل هم ضدهم فى ذلك مراعاة لمصالحهم . أما اليهود الأجانب فان الحكومة تتخذ الوسائل حتى لا يجتمعوا فى مكان واحد ، وهى ستسير على هذه الطريقة دائماً أبداً » . فأجابه النواب العرب هذا ما يسرنا(٢) .

القضية العربية فى مجلس المبعوثان :

أما القضية الهامة التى بسطها شكرى العسلى من على منبر مجلس المبعوثان فهى المسألة العربية فقد نقلها هذا النائب الدمشقى من على صفحات الجرائد، ومن أفواه الناس ، إلى رحاب المجلس فى إحدى جلساته فى شهر آذار مارس ١٩١١ فقد اعتلى المنبر وقال : «أيها السادة ، بحثت بالأمس فى كتاب « السالنامة » (حولية الحكومة) . . . واستقصيت أسماء الموظفين المنشورة فيه ، فلم أجد بعد البحث إلا أسماء قليلة جداً لا تتجاوز عدد أصابع اليد من أبناء العرب الذين منهم نصف هذه السلطنة . . . إن العنصر العربى يشترك مع العناصر الأخرى فى مالها من السلطة ، ومعنى الحكم النيابى هو أن تكون السلطة فيه للأمة ، وفضلا عن ذلك فنحن نشترك مع بقية العناصر فى دفع

---

(١) الاهرام – ١٠٠٩٢ ، ٢٥–٥–١٩١١ ، المؤيد – ٦٣٠٩ ، بتاريخ ٨–٣–١٩١١ .
(٢) الاهرام – ١٠٠٩١ ، ٢٤–٥–١٩١١ ، المؤيد – ٨–٣–١٩١١ العدد ٦٣٠٩ .

الضرائب ، والقيام بالتكاليف فهل من العدل أن نقوم بما علينا ولا نعطى مالنا(ضجيج). لنفرض أنه ليس فينا كفاءة لتولى الوزارات أو لأن يكون مناولاة ، لنفرض ذلك صحيحاً ولا بأس من ذلك ، ولكن أليس من أبناء العرب شبان تخرجوا فى المدرسة الملكية ومدرسة الحقوق وغيرهما من المدارس العليا ، ولهم من الكفاءة مايستحقون به أن يكونوا مقيدى أوراق فى دائرة الصدارة أو مميزى قلم فى الدوائر الأخرى ؟ أنصفوا قليلا فهل من المعقول أن الأمة العربية التى منها صاحب الاختراعات والاكتشافات فى انجلترا وأميركا ، ومنها عضو فى مجلس أعيان الولايات المتحدة الأميركية ، ووال على جزائر الفيليبين ، ونظار فى الوزارة المصرية ، هل من المعقول أن أمة كهذه ليس فيها شبان أكفاء لوظيفة مقيد فى دائرة الصدارة أو مميز فى قلم الداخلية (عربدة وضجيج) . أن فى نظارة المالية فقط (١١١) توكيا و (١٣) يهوديا ، و (١٠) من الأرمن ، و (٤) من الروم وليس فيها عربى واحد . إن سبب ذلك هو فساد التصور وخطأ الاجتهاد : ولكن أكبر خطأ هو أن ترقية الموظفين لم يعمل لها حتى الآن قانون تجرى بمقتضاه ، ولو عمل لذلك قانون عادل لارتفعت الشكوى . وهذا مانحن نطالب به بلسان الأمة العربية وبالنيابة عنها »(١) .

لم تمض هذه الحادثة بدون ذيول أو مضاعفات ، إذ لم يقف الاتحاديون مكتوفى الأيدى ، لاداخل المجلس ولاخارجه ، أمام هذا الهجوم الذى تعرضت له حكومتهم . ففى مجلس المبعوثان أخذوا بالضجيج والاحتجاج على إثارة مسألة أعتبروها من قبيل النعرة الجنسية ، وتعرض النائب العربى للتقريع العام والخاص من زملائه الترك فكان جوابه أن الضرورة هى التى تدعونا إلى ذلك ، كما أن فريقا من العرب لم يستسيغوا فتح هذه القضية

---

(١) المؤيد – ٦٣٣٤ ، ٨–٤–١٩١١ ، من مقال بقلم محب الدين الخطيب صدره بخلاصة من خطاب شكرى العسلى .

العنصرية ، كى لايخرج العرب عن خطتهم السابقة فى العفة والنزاهة ، وعدم الاهتمام بالوظائف بقدر اهتمامهم بالاصلاح العام ، وإظهار حسن النية وصفاء القلب، يحاولون بذلك أن يستروا الحقيقة بغشاء من الولاء المصطنع. أما الفريق الآخر من العرب فقد رأوا أنه قد آن الأوان لإظهار حقيقة الوضع على ماهو قائم ، والإفاضة بالشكوى كى يعود القائمون بالأمر إلى طريق الصواب[1]، وأن إثارة الشكوى فى مجلس المبعوثان ليس من الضرورى أن تكون الغاية منها المطالبة بالوظائف لذاتها ، بل يمكن أن تكون سلاحا ذا حدين ، فهى من جهة تبين سوء نية الاتحاديين ، واستئثارهم بكل المنافع وحرمان العناصر الأخرى منها ، وتعرى الاتحاديين أمام الرأى العام بأنهم مصرون على الاستمرار فى تجاهل العنصر العربى[2] — وهو من أكبر عناصر الدولة — وإهماله واحتقاره، وعدم الاصاخة للصوت الذى ارتفع من عام مضى على لسان شكرى غانم فى جريدة « الطان » يهاجم سياستهم الأنانية والأثرة التى هم عليها . ومن جهة أخرى ، ما المانع من المطالبة بحق تسنم الوظائف ، أليس فى تسنمها محو للوصمة التى وصمهم بها الترك بأنهم غير أهل لها ؟ كان كثير من السياسيين العرب يرون أن طلب الوظائف ليس فيه

---

(١) المؤيد ـ العدد والمقال السابق .

(٢) جاء الخطاب فى ظروف حرجة كان يمر بها الاتحاديون فى وقت انشق من حزبهم الاتحادى « ٧٠ » نائبا مرة واحدة وتقدموا بعشرة مطالب نص المطلب الثالث منها على وجوب « المحافظة على التقاليد التاريخية للاقطار والعناصر العثمانية » فبادروا حالا الى محاولة رأب الصدع ، وجرى اجتماع بينهم وبين المخالفين سويت فيه المسائل ظاهريا ، انما لم تمض بضعة اشهر حتى عاد النواب المخالفون الى الخروج من الحزب وتأليف حزب « الحرية والائتلاف » وسيرد تفصيل ذلك فيما بعد ، كما رافق ذلك اشاعات ودعاية يظهر بانها كانت مقصودة ، أو كانت محاولة من قبل العرب ، بان المبعوثين العرب سيؤلفون حزبا برلمانيا عربيا مستقلا ، فرحب بذلك بعض الكتاب العرب فى الجرائد ، وصاروا اذا تكلموا عن المبعوثين العرب سموهم أحيانا بالكتلة العربية ، او المجمع النيابى العربى أو الحزب العربى ، ولكنه لم يتشكل بالفعل ، وكان الحديث عنه ضعيفا . (راجع المؤيد ـ ٦٣٤٩ ، ٢٦ـ٤ـ١٩١١ ، ٦٣٣٤ ، فى ٨ـ١ـ٩١١ ، والاهرام ـ ١٠٠٨٣ ، ١٥ـ٥ـ١٩١١ و ١٠٠٨٨ ، ٣٠ـ٥ـ٩١١)

مايحط من النضال العربى ، ولكن بشرط أن يرافقه القيام بالإصلاح الصحيح ، لأن فى إسنادها إليهم دليلا على احترام كيانهم ، واعترافا بضرورة إسهامهم فى المسئوليات السياسية والإدارية ، وإشعارهم بشخصيتهم وبأهمية عنصرهم ، والوضع يختلف الآن عما سيكون عليه بعد عامين أى سنة ١٩١٣ عندما شعر العرب بأن الاتحاديين فهموا القضية العربية بأنها مسألة وظائف وكفى ، عندئذ ستنشأ فكرة مقاطعة الوظائف حتى يتم الإصلاح وسيكون من أبرز أبطالها شكرى العسلى نفسه .

وهكذا بينما اندفعت الجرائد التركية تصب هجومها الشديد على شكرى بك العسلى وتشتمه ، قامت الصحافة العربية تؤيده ، وتكيل له المديح ، وجاءته البرقية التالية باسمه واسم النائبين رضا بك الصلح مبعوث بيروت ، وسعد الدين أفندى مبعوث حوران ، الذين انتصرا له عندما كان الاتحاديون يقاطعونه ويحاولون إسكاته : « نشكر دفاعكم الشريف عن حقوق العرب العثمانيين متأسفين لتخلف رفقائكم عن مساعدتكم » وقد وقعت البرقية ثمانية من أكبر صحف بيروت وفى مقدمتها « المفيد » و « الحقيقة » و « الاتحاد العثمانى » ، و « الثبات » .

أما الاتحاديون فقد تحركت لجنتهم المركزية فى سلانيك ، وأرسلت تلغرافا إلى جميع فروعها بأن تحتج على شكرى بك وزملائه هذا نصه :

« سلانيك فى ٨/٤/١٩١١ — عقد مرخصو الأندية الاتحادية مؤتمراً قرروا فيه أن يحتجوا إلى رئاسة المجلس على النواب الذين يتابعون فى مناقشاتهم البرلمانية خطة المصالح الشخصية ويريدون أن يرضوا بذلك مآرب أنفسهم ، وستجرى الاحتجاجات فى مدن السلطنة أيضا »[1] .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى أرادوا أن يضربوا العرب بعضهم

---

(١) المؤيد ـ ٦٣٤٠ ، ١٥ـ٤ـ١٩١١ .

ببعض ويثيروا بين طوائفهم الأحقاد الدينية ، فأوعزوا إلى النواب العرب الموالين لهم ، من مبعوثى اليمن والعسير والبصرة والحجاز[١] ، بأن يرسلوا برقيات إلى الجرائد العربية يطلبون منها بأن لاتتعرض للمباحث التى تكلم بها شكرى العسلى ، ويهيبون بها التمسك بالجامعة الإسلامية العثمانية ، ونبذ النعرة الجنسية ، وتحاشى الضرب على نغمة « العرب والترك » ، فنفذوا ما أوعز إليهم به وأرسلوا برقية بهذا المعنى إلى صحف ولاية بيروت[٢] ، فامتعض المسيحيون فيها ورفعوا إلى رئاسة مجلس المبعوثان وناظر الداخلية ورئيس فرقة الاتحاد والترقى وسليمان البستانى برقية جوابية قالوا فيها أنهم يعتبرون برقية النواب المذكورين — بالحض على منع النشريات المفرقة بين العرب والترك وعلى تقوية الوحدة الإسلامية العثمانية — عاملا من عوامل التفرقة بين الطوائف العثمانية مما ينافى الدستور لذلك فانهم يحتجون عليها بكل قواهم ، ويطالبون بأن لايتخذ انعطافهم نحو الحكومة الدستورية سبباً لعدم الاعتداد بهم كطائفة لاشأن لها — ونفوسهم لاتقل عن مليون ونصف مسيحى فى الولايات العثمانية — وينبهون إلى أن الدعوة إلى الوحدة أو الجامعة الطائفية مضرة بكيان الدولة . فرد عليهم وزير الداخلية خليل بك والصدر الأعظم حقى باشا بأنهما لايؤيدان ماجاء فى برقية النواب المشار إليهم من دعوة إلى الجامعة الإسلامية العثمانية ، وأن الأساس الوحيد الذى بنيت عليه سياسة الحكومة إنما هو تأييد الوحدة العثمانية ، وأن الذين أرسلوا ذلك التلغراف لم يدركوا أهمية تلغرافهم ولكنهم كلفوا به تكليفاً ففعلوا[٣]

أما الجواب الذى صدر عن الصحف العربية فى بيروت ، فقد عبرت عنه البرقية التالية إلى نائب اليمن « أحمد الكبشى » : « نحن أعلم الناس بأن

---

(١) وقع البرقية تسعة نواب بينهم واحد تركى هو فؤاد خلوصى نائب طرابلس الشام وعبد الوهاب قرطاس « البصرة » ، وسليمان البارونى « طرابلس الغرب » من العرب .

(٢) المؤيد — العدد السابق .

(٣) الاهرام — ١٠٠٦٥ ، ٢٦-٤-١٩١١ .

التفرقة بين العرب والترك مضرة جداً ، ومن العجب أن تعد المطالبة بالحقوق تفرقة ، فنؤمل أن توجه النصيحة للجرائد التركية لتتوقى هذا البحث ، حفظاً لسلامة الوطن ، وتعزيزاً للوحدة الإسلامية — العثمانية » التوقيع : المفيد ، الرأى العام ، الاتحاد العثمانى ، الحقيقة .

هذا وأن الشبيبة العربية فى الآستانة لم تكن لتغفل عن حركات المبعوثين العرب الذين كان الاتحاديون يستخدمونهم آلات يحركونها كيفما شاؤوا . فقد علموا بالبرقية التى أرسلها هؤلاء إلى الصحف البيروتية وإلى بلديتها فبادروا إلى إرسال برقية من قبلهم إلى جريدة الاتحاد العثمانى هذا نصها :

« تلغراف نواب اليمن وغيرهم لجرائدنا تزلف يقصدون به إيهام العرب لمنع طلب حقوقهم . سبب انحطاطنا وجود أمثال المذكورين بين نوابنا . ونحن إخوان الأتراك لا نحتاج لنصيحة » . عن عرب الآستانة : أياس.[١]

لم يكتف الاتحاديون بكل ما فعلوا لتشويه العمل الذى قام به شكرى العسلى فى مجلس المبعوثان ، بل أنهم حاولوا حمل ناخبى النائب المذكور الثانويين فى دمشق على تقديم برقيات الاحتجاج ضد تصريحاته فى المجلس ، ولما فشلوا فى هذه المحاولة عمدوا إلى بعض أعضاء جمعية الاتحاد والترقى وأوعزوا إليهم بتقديم مثل هذه البرقيات ، بوصفهم من ناخبيه ، وأكثرهم من بيروت ، فلما اطلع الناخبون الثانويون لشكرى العسلى عليها وكيف تنتحل صفتهم فى مثل هذا العمل أكبروا الأمر وكذبوا الخبر . هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الدمشقيين بصورة عامة أصبحوا يمقتون الاتحاديين و « يرمقون ممثلى حكومتهم فى دمشق بأطراف عيونهم » كما عبر عن ذلك مراسل جريدة طنين فى دمشق ، ويتظاهرون بصورة غريبة

---

(١) المؤيد — ٦٣٤٠ ، ١٥-٤-١٩١١ .

أمامها ، وبدأ من كان منتسباً منهم إلى نوادى الاتحاد والترقى فى دمشق ينسحبون منها ذرافات ووحدانا بما فى ذلك شبانهم وعلماؤهم وأعيانهم وتجارهم . وأرسل (٧٥) شخصاً من علماء دمشق و أعيانها وأصحاب الجرائد فيها وتجارها ، تلغرافا إلى الصدر الأعظم حقى باشا ، بمناسبة خطاب العسلى فى المبعوثان ، يؤيدون فيه كتلة النواب العرب فى المجلس ومبعوثهم شكرى العسلى ، ويطلبون عرض التلغراف على مجلس الوزراء ومجلس المبعوثان .[1]

فى الواقع كان عام ١٩١١ حافلا بالأحداث الهامة بين الترك والعرب بصورة خاصة ، وبينهم وبين العناصر الأخرى بصورة عامة ، ففى طوال هذا العام كان اللواء سامى باشا الفاروقى يرمى الحوارنيين فى سوريا بالحديد والنار ، يهدم البيوت ويحرقها بمن فيها من السكان، وفى هذا العام كانت ثورة اليمن على أشدها تفتك بأبناء الأمة العربية بايعاز من طلعت بك وزير الداخلية الشديد القسوة فى تطبيق خطة جمعيته ، ولم يعقد الصلح إلا فى أواخرها . فإذا أضفنا إلى حوادث هذا العام ماأثار نفوس العرب من الصدمات التى تلقوها من الاتحاديين فى العام الأسبق من منح إمتياز شركة لنش ، خلافا لمصلحتهم ومن عزل ناظم باشا الوالى المصلح من ولاية بغداد ، واستبداله بجمال بك المعروف بقسوته ، فى أواخر العام السابق ، وما أظهره الاتحاديون من عناد فى إبقاء كاظم بك ، الوالى المسىء ، على رأس ولاية حلب ، برغم اعتراض نواب المنطقة وإثارتهم الجلسة الصاخبة التى جرت بشأنه فى مجلس المبعوثان ، وما عومل به شفيق بك المؤيد وبقية النواب النابهون من العرب فى قاعة مجلس المبعوثان ، وما أظهره وزير الداخلية طلعت بك من عناد وسوء المعاملة للشعب العربى ، ومن مماطلة فى تطبيق نظام توسيع المأذونية

(١) المؤيد – ٦٣٥٨ ، ٧–٥–١٩١١ .

فى الولايات ، وما يرتكبه الاتحاديون من استبداد واضطهاد بواسطة الأحكام العسكرية ، وكبت حرية الصحافة والقول ، ومن هضم لحقوق العرب وعدم الأعتراف بوجودهم وماظهر من إهمال الحكومة لولاية طرابلس الغرب عندما هاجمها الطليان ، إذا عرفنا كل ذلك يتضح لنا ما أصبحت تنطوى عليه نفوس العرب من كره للاتحاديين ، ومقت لهم ، مما حدا بنفوسهم إلى التحول عن الوثوق بحكمهم الرامى إلى مركزية الحكم فأصبحوا يتجهون مع مجموع العناصر الأخرى — التى لم يكن سخطها أقل من سخط العرب على الاتحاديين — إلى فكرة اللامركزية الواسعة ، ويظهر أن ضغط الاتحاديين قد أزداد على المتطرفين من نواب العرب ، فى أوائل هذا العام ، وأنه قد جرت أشياء خفية بين الطرفين ، لا تزال غامضة، أثارت حفيظتهم وأخرجتهم عن واجب الولاء لخليفتهم ، لذلك قد يكونون بعثوا بالكتاب التالى إلى الشريف حسين فى ١٢ صفر ١٣٢٩ (أوائل ١٩١١ م) ولما يمض بعد ، بضعة أشهر على قتاله ابن السعود لحساب الدولة العثمانية وحكومتها الاتحادية ، وكانت لا تزال أعماله قائمة فى العسير ضد أميرها السيد أحمد الادريسى ، الثائر على الدولة ، بغية إخضاعه لنير الدولة ، وهذا نصه وكان بتوقيع نائب البصرة طالب النقيب :

« صارحنى أعداء لغتنا وأمتنا ، ولا سيما خليل بك ، بما فى نفوسهم ، وهو أنهم سوف يقتادوننا إلى المشانق كانساق الأغنام إلى المسالخ ، إذا كنا نحن العرب لا نوافقهم على آرائهم ونسير بأوامرهم ، ولقد بلغ صدى هذا الوعيد مسامع نواب العرب ، فهاج حفيظتهم وأشتد إحتجاجهم حتى أن المجلس أضطر إلى وقف جلسته هذا اليوم . إن ولدكم الهمام عبد الله يقص عليكم بنفسه نبأ هذا القول ، وإلى أى حالة بلغت فظاظته السافلة .

« إن نواب العرب كافة يؤيدون مولاى بكل قواهم وأقوالهم وقلوبهم ويشكرون له مساعيه الجسام فى سبيل الحجاز منذ ولى أمره ، ونعترف

بغيرتكم على ديننا وأمتنا ، وأننا مستعدون للقيام إلى جانبكم إذا قمتم لخلع هذا النير الذى أثقل كاهل العرب وسعيتم لانتشالهم مما هم فيه من الظلم والعبودية . . . »

وأرفق السيد طالب النقيب بالكتاب وثيقة هذا نصها ، قال إن ذوى الشجاعة من نواب العرب وقعوها ، وأنها بامضاء ٣٥ نائباً :

« نحن نواب العرب فى مجلس المبعوثان ، نعهد إلى حسين باشا فى حكم مكة ، ونقر باسمنا ، وإسم البلاد التى نمثلها بأن له وحده السلطة الدينية على البلاد العربية ، ونحن مستعدون أن نجاهر علانية بهذه البيعة متى دعت الأحوال إلى ذلك » . وكان من أبرز الموقعين عليها : طالب النقيب، شكرى العسلى ، شفيق المؤيد [1] . . . ويقول سليمان فيضى أنه قد وقعها أيضاً نواب آخرون لم يقف على أسمائهم .

إن الشىء الذى لا أريد إغفاله هو اعتقادى بأن هذه المذكرة إذا صح أن نواب العرب قد قدموها إلى الشريف حسين، وهذا ما أشك فيه ، لم تكن سوى ثمرة غير ناضجة ، لم يأت أوان قطوفها ، بل هى دليل على التسرع والنزق ، للأسباب التالية :

١ — أورد المذكرة خير الله خير الله ، من أعضاء جمعية « النهضة اللبنانية » فى باريس ، وهو من المشتغلين بالقضية العربية مع شكرى غانم ، فى كتابه «Le problème du Levant et les régions arabes libérées» الذى نقله عارف النكدى إلى العربية عام ١٩٢٠ تحت إسم المعضلة العربية والأقطار العربية المحررة ، وهو كتاب غير مستوف للشروط العلمية ،

---

(١) مذكرات سليمان فيضى — المصدر السابق ، ص ٨٧ — ٨٨ ، خير الله خير الله — المصدر السابق ، ص ٢٧ — ٢٨ ، احمد عزة الاعظمى — المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٩٣— ٩٥ .

وليست كل المعلومات التى وردت فيه موثوقة، خاصة وأنه كتب فى عام ١٩١٩ ولا يخلو الأمر فى كتابته من دافع سياسى لأنه قدم كتقرير إلى عصبة الأمم .

٢ — وردت فى مصادر أخرى منها كتاب « فى غمرة النضال » الذى ضمنه سليمان فيضى البصرى مذكراته ، وكان من ألصق الناس بطالب بك النقيب ، إذ كانا مبعوثين عن البصرة فى عام ١٩١٤ . ولكن بينما كان يجب على الكاتب أن يأخذ نص الكتاب من طالب النقيب نفسه، وفى هذه الحالة كان عليه أن يعرف أسماء الموقعين جميعهم أرجح أنه أخذه حرفا بحرف من كتاب خير الله خير الله المعرب ، لانطباق النصين على بعضهما تماما ، مع أن أحدهما مترجم .

وقد قال تعقيبا على المذكرة أنه كان قد وقعها نواب آخرون غير الثلاثة الذين ذكرهم ، لكنه لم يقف على أسمائهم ، مع العلم أن خير الله لم يذكر سوى إسم طالب النقيب . وأرجح أيضاً أن الكاتب ذكر إسمى شفيق المؤيد وشكرى العسلى لمعرفته أنهما أشد المبعوثين حماسا وتطرفا فى المعارضة . وكتاب سليمان فيضى ، عدا ذلك ، ملىء بالأخطاء التاريخية ولم يراع فيه الدقة العلمية ، وكثير من الأخبار الموجودة فيه ، مما لم يشهدها بنفسه ، لا يوثق بها كما وردت بالنص السابق الحرفى فى كتاب « القضية العربية » لأحمد عزة الأعظمى ، الذى وضعــه سنة ١٩٣١ ويظهر أنه نقلها عن كتاب خير الله خير الله .

٣ — لم يكن الشريف حسين فى ذلك الوقت فى وضع جدير بأن يوحى بالثقة للاصلاحيين ، لاهو ولاولده عبدالله لأنهما كانا ضالعين مع الاتحاديين قلبا وقالباً ، ويحاربان جاريهما الادريسى وابن السعود لحساب الاتحاديين ، جراً لمغنم ، وحرصاً على توسيع أرض الحجاز على حساب الجيرة .

٤ — لم تكن القضية العربية فى ١٩١١ قد طفرت هذه الطفرة من الولاء

لعرش الخلافة العثمانية إلى الكفر بها فضلا عن أن إتجاه (٣٥) نائباً من نواب العرب الى هذه الطفرة أمر لا يمكن تصديقه نظراً لما كانت عليه افكار عامة النواب العرب، إذ لم يكن عدد المعارضين حق المعارضة من نواب العرب حينذاك أكثر من عشرة أو خمسة عشر نائباً على أعظم تقدير . أما البقية أو معظمهم فكانوا ينساقون مع تيار زملائهم الطاغي ، ولكن ليس إلى درجة توقيع مثل هذه المذكرة التى تعنى الكفر بالولاء للسلطنة وللخلافة العثمانية هذا الذى تجمع كافة الدلائل ، خلال الفترة التى يدور عليها هذا البحث ، إنه لم يحصل ، بل كانت جميع الاتجاهات حتى عام ١٩١٤ تعمل وتدور ضمن الرابطة العثمانية .

٥ — وأخيراً أن جلسة المبعوثان التى تحدثت عنها المذكرة، بأنها أثيرت فيها قضية تهديد المبعوثين العرب بالمشانق، لم أعثر على محضر لها فى أى جريدة من التى وقعت بين يدى ، ولم يتحدث أحد من الكتاب عنها ، ولم تثر أية جريدة أى مناقشة حولها ، خلافا للمألوف . وقد يتغير أو يتعدل رأيى هذا فيما إذا عثرت على شيء من ذلك فى محاضر جلسات مجلس المبعوثان ، التى كانت تنشرها جريدة « تقويم وقائع » الرسمية التركية فى الآستانة ، والتى آمل الحصول عليها فى المستقبل ، أو فى أى جريدة أخرى .

٦ — ومما يزيد شكى فى أمر تقديم هذه المذكرة إلى الشريف حسين فى هذا التاريخ ، أن أسعد داغر قد أورد فى كتابه « ثورة العرب » أنها قدمت إليه فى عام ١٩١٣[1] ، أثناء مناهضة الترك للمؤتمر العربى فى باريس ، وهو توقيت معقول لولا أنه لم يكن فى ذلك الوقت برلمان ، بعد أن مضى أكثر من نصف عام على حله . مع ذلك قد تكون رواية السيد داغر عن هذه المذكرة صحيحة لأنها توافق تاريخ الخصام بين طالب النقيب والاتحاديين ومحاولتهم إغتياله ، وتفكيرهم فى استبدال الشريف حسين بالشريف حيدر

---

(١) اسعد داغر — المصدر السابق ، ص ٧٨ .

على إمارة مكة ، ولا عبرة لعدم وجود مجلس مبعوثان لأن ما ذكره السيد طالب النقيب عن تهديد الترك للنواب العرب بالمشانق وتعطيل جلسته قد يكون عنى به حوادث مضت .

شعر الاتحاديون بموجة من السخط الشديد التى عمت الأوساط العثمانية ضد حكمهم ، وقد رافقتها موجة الانسحابات المتواترة من حزبهم البرلمانى ، فحاولوا تدارك الموقف وأخرج طلعت بك من وزارة الداخلية، وجاويد بك من وزارة المالية ، وإسماعيل حقى بك بابان زاده من وزادة المعارف[1] . وحلجبان افندى من وزارة النافعة بالتدريج ، وكانوا من أكثر الاتحاديين تطرفا وتزمتاً وشدة فى تطبيق برنامج المركزية والصهر ومزج العناصر وحل محلهم جماعة أكثر إعتدالا كخليل بك لوزارة الداخلية، ونائل بك لوزارة المالية ، ولم يعارضوا فى الاتفاق الذى جرى بين عزت باشا الأرناؤوط ، وإمام اليمن ، ونقلوا حسين كاظم بك والى حلب ، المغضوب عليه من الحلبيين[2] ، من هذه الولاية إلى أمانة مدينة العاصمة ، وأرسلوا والى أدرنة

---

(١) الاهرام — ١٠٠٨٣ ، ١٥-٥-١٩١١ ،

Corresp. d'Orient — 15/5/1911, P. 438.

(٢) فى أواخر شهر نيسان ، ابريل ١٩١١ ارسل مبعوثو العرب فى المجلس ، الى نظارة الداخلية والصدارة ، برقية بحق حسين كاظم بك والى حلب لتصريحه الى جريدة التقدم ان الحركة القومية فى الولايات العربية قد تفاقمت لان مبعوثى دمشق وحلب وبيروت وبغداد والبصرة يغذونها ويتعهدونها وانه ذاهب الى الاستانة لمباحثة الحكومة بشأن خطرها ، وانه علم بوجود جمعية سرية فى حلب ، وقد وقع البرقية ستة من نواب اليمن منهم : احمد الكبشى ، وحسن عبد القادر ، وعبد الله المقحفى ، وفراج سعيد ، ونائبا الموصل على فاضل وداوود يوسفانى ، ونواب سوريا : الزهراوى ، ونافع باشا الجابرى ، وتوفيق المجالى ، ورضا الصلح وروحى الخالدى ، وشكرى العسلى ، وسعيد الحسينى ، وحافظ سعيد ، وسعد الدين افندى المقداد ، وشفيق المؤيد ، وخالد البرازى ، ونواب بغداد والبصرة والمنتفك : شوكت باشا ، وعبد الوهاب قرطاس وخضر وغيرهم . وقد جاء فى برقيتهم انهم موالون للدولة مخلصون للرابطة العثمانية ، كما هاجمت الصحف العربية فى كل مكان الوالى المذكور بعنف وناقشته الحساب وعددت مساوئه وبذره بذور الشقاق بين الترك والعرب « المؤيد ، ٦٣٥٨ ، ٧-٥-١٩١١ » .

مظهر بك مكانه [1] ، وتساهلوا مع الثوار الماليسور فى ألبانيا بإعطائهم بعض الامتيازات فى حمل السلاح ، وبأن يقضوا سنتين من ثلاثة من مدة التجنيد فى بلادهم والثالثة فى الآستانة ، ثم أصدروا آخر الأمر ، ولكن فى أواخر عام ١٩١١ قراراً وزاريا بجعل اللغة العربية لسان التعليم فى المدارس الابتدائية ولم يكن قد صدر مثل هذا القرار ، بعد أن كانت جمعية الاتحاد والترقى قد أدخلت تعديلا بهذا الشأن فى برنامجها ، كما مر معنا فى أول هذا الفصل ، منذ أكثر من سنتين [2] وأخذ خليل بك وزير الداخلية الجديد يدلى بالتصريحات ، ويضمن خطبه فى مجلس المبعوثان الأقوال التى من شأنها أن تخفف من قلق العناصر العثمانية المختلفة . وخليل بك فى الأصل لم يكن من الرعناء المتصلبين بل كان متزنا عاقلا ، وعلى صفات هى النقيض من صفات طلعت بك ، فان له تصريحات سابقة معتدلة فى مجلس المبعوثان منها ماصرح به فى خطاب ألقاه فى المجلس منذ شهر تشرين ثانى ، نوفمبر ١٩١٠ قائلا : « غايتنا القصوى أن نجمع العثمانيين بالسياسة ، وأن يكون الوطن لجميع الطوائف العثمانية على السواء مع إحترام كل مذهب ولغة ، ولا نريد أن تكون أسس الحكومة ودعائمها غير العدالة والحرية والنظام والسلام . رأى حزبنا فى إختصام العناصر وتطاحن الطوائف أكبر سبب لسقوط السلطنة فحول همه ، بعد سحق الاستبداد ، إلى أحكام روابط الاخاء والوئام بين الجميع .. إن غرضنا الأسمى هو أن نجمع حول العلم العثمانى كل العناصر والطوائف المؤلفة منها أمتنا العثمانية » [3] .

وعلى أثر التطورات الجديدة ، وبعد إستلامه وزارة الداخلية واصل تصريحاته التى كان يرد بها التهم والانتقادات التى توجه إلى الاتحاديين بكونهم

(١) المؤيد — ٦٤٥٠ ، ٢٣—٨—١٩١١ .
(٢) المؤيد — ٦٥٥٧ ، ٢٦—١٢—١٩١١ .
(٣) الاهرام ٩٩٤٠ ، ٢٣—١١—١٩١٠ .

يرمون إلى صهر العناصر ومزجها والقضاء على الخصائص القومية للعناصر الأخرى . وكل ماهنالك ، كما قال ، إن « خطة الحكومة هى توحيد العناصر العثمانية على أساس حب الوطن العثمانى ، وليس معنى ذلك إدماج العناصر بعضها ، أو إلغاء لغة قوم ، أو مذهبهم . كلا فإن الحكومة لاتسير على هذه الخطة السيئة ، ولا يحتج عليها بخروج بعض صغار الموظفين عن هذه القاعدة وإنى لأعلم ما أصاب بلادنا من التفريق والانقسام ؛ فالوزارة لا تحيد بحال من الأحوال عن منهاجها ، فهى لا تسمح بأن يهان أحد من رؤساء الأديان ، والواجب على النواب قبل إرتقاء المنبر أن يبلغوا شكواهم للحكومة ثم يرون ، بعد ذلك ، كيف تعاقب المسيئين، إلا أنه لم يخطر ببالنا أن نستترك العناصر غير التركية، فإن ذلك مضرجداً » . غير أنه حينما تطرق إلى مسألة اليمن لم يخرج عن العنعنات الاتحادية التقليدية فى تجاهل وضع اليمن الخاص ، فقال : « نحن نريد أن نخول اليمن سلطة حل مشاكلها تحت نظر الحكومة ، ولكن ذلك لا يعمل إلا بكل إحتراس لهذا تألفت لجنة لدراسة المشروع [1] » .

أما من حيث إدارة الولايات فكان الاتحاديون قد أرسلوا ، قبل خروج طلعت بك وزملائه المتطرفين من الوزارة ، إلى مجلس المبعوثان مشروع نظامها الإدارى ، وكانت خلاصته منح الولاة سلطة واسعة فى إدارة ولاياتهم ماليا وزراعيا واقتصاديا وتعليميا . . . فالوالى يقرر إنشاء الطرق وتعميرها ، وبناء المدارس ، ومنح الامتيازات والالتزامات لمدة خمس سنوات وتسيير الأوتوموبيل والأمونيبوس وبناء المعامل والمصانع وماشاكل ذلك ، دون استشارة الحكومة ، وأن يعقد القروض ، عند الاضطرار والحاجة ، على شرط أن تنفق الأموال المقترضة على المرافق العمومية المشتركة بين أهالى الولاية ، كفتح الطرق وإنشاء المدارس والمزارع . . وهذه الحقوق المخولة

(١) الاهرام — ١٠٠٩٢ ، ٢٥—٥—١٩١١ .

للولاة مخولة أيضا بالتابعية للمتصرفين ، والقائمقامين ، والمديرين ، كما قدم
وزير المعارف إلى المجلس مشروع نظام التنظيم الابتدائى ، وفقا للتعديلات
التى كان أجراها الاتحاديون فى برنامج حزبهم[١] ، ولكن بشرط أن يكون
تعليم اللغة التركية إجباريا فى جميع المدارس ، وقد تضمن التعديل أن تكون
اللغة المحلية هى لغة التعليم فى المدارس الإبتدائية[٢] .

إنما لم ينس الاتحاديون أن يتخذوا موقف الحزم إلى جانب اللين ، فما
أدخلوه على برنامج جمعيتهم فى هذا العام ١٩١١ من التعديلات والإضافات
أن خطة جمعية الاتحاد والترقى هى بذل الجهود المشتركة للحفاظ على تمامية
المملكة ووحدتها ، وتأمين رقيها المادى والمعنوى ، وصيانة المكاسب التى
حققتها بتأسيسها النظام الدستورى وإقامتها صرح الحرية ، وتأمينها رفاهية
جميع العثمانيين ، دون تفريق بين جنس وآخر ومذهب وآخر . إلا أنها
تعتبر أن من جملة وظائفها أن تقف سدا منيعاً ، بجميع الوسائل المشروعة ،
أمام كل دعوة عنصرية أو مذهبية أو دعوة إلى التفرقة والفساد بين العناصر
المختلفة »[٣] .

ومع ذلك كان موقفهم يزداد تدهوراً يوماً عن يوم ، لأن العناصر
الأخرى ، ومنهم العرب والألبان بالدرجة الأولى ، وجميع أنصار الحرية
الحقيقيين من الترك ، فقدوا الثقة فى سياسة الاتحاديين ، وارتاعت نفوسهم
من خططهم الرامية ، فى حقيقة الأمر ، إلى السيطرة والاستبداد . هذا من
جهة ومن جهة أخرى فان الأفكار العامة — بعد كل مارأته من تذبذب
الحاكمين منهم ومماطلتهم وأخذهم باليمين الشىء اليسير الذى يعطونه بالشمال ،
ومما يمكن أن ينجم من المخاطر عن سياسة المركزية المقنعة بأصول « توسيع

---

(١) راجع مستهل الفصل الثالث .

(٢) الاهرام — ٩٩٧١ ، ٣٠-١٢-١٩١٠ .

(٣) T. Z. Tunay — Ibid, P. 213.

المأذونية » الذى تبجحوا به ، ووعدوا ومنوا الناس بتحقيقه ، ومع ذلك كان
يوضع عند الشروع فيه أحياناً بشكل هزيل وقمىء ، أو إذا ظهر شىء قليل
منه إلى الوجود ، لايظهر إلا بشكل نشريات مخدرة ، بعد أن تكون قد
زهقت نفوس الأحرار من الإلحاح والكفاح فى سبيل الإصلاح الحقيقى —
بعد كل هذا قد مالت إلى نظام اللامركزية الواضح المعالم ، الذى رأت عناصر
الدولة المختلفة ، ومن يؤازرها من أحرار الترك ، أن فيه الدواء الناجع
لمشاكل مثل هذه الدولة ذات الأوضاع الخاصة . لذلك مالبث أن أنشق
عنهم أكبر شخصية اتحادية ساهمت بنصيب وافر فى إعلان الدستور عام ١٩٠٨
هو الأميرآلاى صادق بك ، عم القول آغاسى نيازى بك الألبانى ، وكان
وراء منصبه فى الجيش يدعم حركة الأحرار العثمانيين ، وقد تولى بعد قيام
العهد العثمانى الجديد منصب « المرخص المسؤول » لجمعية الاتحاد والترقى ،
ولم يزل كذلك حتى إنشقاقه .

كان صادق بك من ذوى الأفكار النيرة الواسعة ، ومن الذين يريدون
أن يعملوا على ضوء الحقائق اللامعة ، لم يرق له أن يكون هم الجيش ، الذى
تضاعفت ميزانيته بعد الدستور ، مقصوراً على توطيد دعائم جمعية الاتحاد
والترقى مع كثرة انحرافاتها ، كما لم يرق له أن تمارس هذه الجمعية صفة الوصاية
على الوزارة ، فحاول للمرة الأولى أن يثنيها عن خطتها التى تسلكها وارتأى
عليها أن تترك للحكومة حرية العمل مكتفية بمراقبتها عن بعد ، وطلب منع
الجيش من الاشتغال بالسياسة ، واتفق مع محمود شوكت باشا ، على إصدار
منشور وتوزيعه على الجيش بذلك ففعل . ثم كتب صادق بك استقالته من
الجيش ، وشرط على الاتحاديين لبقائه مرخصا مسؤولا للجمعية ، شروطا
منها : أن يترك طلعت بك وزارة الداخلية ، وجاويد بك وزارة المالية (قبل
استقالتهما) ، وأحمد رضا رئاسة مجلس المبعوثان ، لأنه لا ينبغى ، على رأيه
أن يكون زعماء الجمعية — وكانت لاتزال جمعية سرية الصفة — رؤساء

للحكومة ، لما لهم من القوة التى تمكنهم من الاستبداد[١] . فكبرت عليهم مطالبه وبادروا إلى إبعاده عن الآستانة بواسطة محمود شوكت باشا وقوة الجيش ، وشرعوا يشنعون عليه بأنه من الرجعيين ، الذين يطالبون بعودة الحكم السابق ، فاستقال من منصبه كمرخص مسؤول للجمعية ، وعمد إلى إذاعة بيان ينفى فيه عن نفسه الإشاعات المغرضة هذه ، ويعلن تعلقه بالدستور وتفانيه فى سبيله ، منددا بالذين جعلوا من الجمعية حكومة ثانية وبالذين يزعمون أنهم يمثلون قوة الانقلاب بأشخاصهم ، داعيا إلى ابتعاد الجيش عن اعتناق المذاهب السياسية ، مهما كانت ، وأن يكون فوق الأحزاب ، وأن لا يكون مرتبطا بسياسة أشخاص معينين ، بل بحياة الدستور الأساسية ، وأن لا يستمر بعض الضباط بوظيفة مبعوثين نيابيين عن الجمعية أو أى وظيفة أخرى ، دون أن يستقيلوا من الجندية ، لأن ذلك يخل بأخلاق الجيش ومفسد لنظامه وأن لا يكون للجيش صلة باللجان الماسونية التى يجب أن لا تكون من العوامل التى لها علاقة بالسياسة . ثم ختم بيانه بدعوة الضباط الذين لهم صلة بانقلاب (١٠ تموز ، يوليو ١٩٠٨) ، وامتزجت حياتهم العسكرية بحياتهم السياسية والذين يشتركون بأعمال غير أعمالهم العسكرية ، إما أن يستقيلوا من الجيش أو أن ينسحبوا من العمل السياسى[٢] . ثم بقى يتربص الفرصة إلى أن تكاثرت الخطوب من سياسة طلعت بك ورفاقه المتطرفين ، حتى ضج مجلس المبعوثان والأمة بالشكوى ، وأصاب التفكك والانقسام جمعية الاتحاد والترقى ، ورأى الدستور آلة بيد متطرفى الحزب ، وتفاقم أمر الاغتيالات السياسية ، فاغتيل الصحفى زكى بك صاحب جريدة « شهراه » المعارضة ، وهو من أصدقاء صادق بك ،[٣] فى ١٠ تموز ، يوليو ١٩١١ ، وكان الصحفى الثالث

---

(١) احمد عزة الاعظمى ـ المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٧ ـ ١٨ .

(١) المصدر السابق ، ص ٢٣ ـ ٢٧ .

(٣) من بيان الاميرالاى صادق بك .

Corresp. d'Orient — 1/6/1911, P. 517-520.
A. Mandelstam — Ibid, P. 37.

الذى يذهب صريع الاغتيالات السياسية ، بسبب الانتقادات اللاذعة التى كان يوجهها هؤلاء الصحفيون إلى جمعية الاتحاد والترقى ، وحكومتها ، ولكن فى هذه المرة أوقف الجناة ، وظهر أن أثنين منهم شقيقان للنائب درويش بك الارناؤوطى ، الذى كان قد صفع إسماعيل كمال بك ، زعيم الحزب المعارض ، فى قاعة البرلمان . وقد زاد من البلبلة والفضيحة أنهم اعترفوا بأنهم لم يكونوا يعرفون القتيل الذى كلفوا باغتياله ، مما دل على وجود مؤامرة وحزب[١] للفتك بأناس يعينهم هذا الحزب للجناة فيزهقون حياتهم دون أن يعرفوا هويتهم . وهكذا إلى أن هاجم الطليان طرابلس الغرب فى الثامن والعشرين من أيلول ، سبتمبر ١٩١١ وقد ظهر إهمال وغفلة الصدر الأعظم حقى باشا ، والاتحاديين بشكل واضح ، عندئذ مد صادق بك يده إلى المخالفين من حزب الاتحاد والترقى البرلمانى ، فاستقال من الجيش ، وانشق مع المبعوثين المخالفين عن الحزب والجمعية ، وألفوا حزبا جديدا معارضا باسم :

حزب الحرية والائتلاف :[٢] (فى ٨ تشرين ثان ، نوفمبر ١٩١١) ، سرعان ما انضم إليه « الحزب الحر المعتدل » بكامل أعضائه ، رغبة فى الاتحاد وتوحيد كلمة المعارضة ، كما انضم إليه حزب الأهالى ، فى نفس الشهر ، لتقارب برامج الأحزاب الثلاثة[٣] ، وانضم إليه أيضا نواب آخرون من الأغريق والبلغار والأرمن والعرب . وكان الحزب جامعا لكل المبعوثين المنشقين من حزب الاتحاد والترقى وغيرهم من المناوئين للاتحاديين ، فى قاعة

---

(١) كبرت الشبهة حينذاك بان هذا الحزب الذى قيل ان اسمه « فداكاران جمعيت » الجمعية الفدائية) ، كان فى خدمة الاتحاديين ، وانه كان يغتال المعارضين بعلم وتدبير من الجمعية او بغير علم منها ، وانه هو الذى ارتكب حادثتى اغتيال الصحفيين السابقين .

(٢) قدم طلب رخصة تشكيل الحزب بتوقيع مؤسسيه وهم :
اسماعيل حقى باشا « نائب اماسيا » ، دكتور داغاواريان « سيواس » مصطفى صبرى « طوقات » ، عبد الحميد الزهراوى « حماه » ، المشير فؤاد باشا « عضو اعيان » الداماد فريد باشا « غير فريد باشا الارناؤوط » الفريق المتقاعد سليمان باشا ، الاميرالاى المتقاعد صادق بك ، دكتور رضا نور « سينوب » ، طاهر خير الدين بك « التونسى » ، وغيرهم من نواب الترك والالبان وبقية العناصر .

(٣) T. Z. Tunay — Ibid, P. 281, 285, 298.

المجلس وفى خارجه ، وقد دخله بعدئذ كثير من المتقاعدين والموظفين المنسيين، وكان فيه من النواب العرب المنشقين عن حزب الاتحاد والترقى : سعدالدين افندى مبعوث حوران ، حجى على أفندى مبعوث بغداد ، فرج أفندى مبعوث العسير ، شوكت باشا مبعوث الديوانية ، أمين أرسلان مبعوث اللاذقية وكامل الأسعد مبعوث بيروت وغيرهم إلى جانب النواب العرب الذين كانوا قد ألفوا حزب الأحرار المعتدلين من قبل[1] .

لكن الحزب الموحد الجديد كان يتألف من عناصر غير متجانسة ، سواء من حيث الناحية العنصرية أو من حيث وجود الخوجات المتعصبين إلى جانب الشبان المتشربين بالثقافة الغربية ، إنما كانت تجمعهم فكرة مناوأة جمعية الاتحاد والترقى ، وذلك ماجعل جميع المنشقين عنها يدخلون فى صفوفه . كما كانت تجمعهم رابطة الآلام والآمال المشتركة ، والمصالح والإيمان بمبادىء اللامركزية فى الحكم ، واعتقادهم الراسخ بأنها الأساس الأصلح والأقوى لحكم عناصر الدولة . وكانت هذه المبادىء من القوة بحيث بدأ الحزب الجديد يكتسح الموقف بشكل متزايد ، وتضطرد أهميته ، وينال داخل وخارج مجلس المبعوثان نفوذاً متعاظماً . ولقد تكاثرت فروعه فى الأقاليم لاسيما فى البلاد العربية حيث انسحب الناس من نوادى الاتحاد والترقى وانضموا إليه ، فاقفرت نوادى الاتحاديين وأغلقت معظمها أبوابها وخاصة فى دمشق وبيروت والبصرة[2] . .

(١) اول هيئة ادارية برلمانية للحزب الجديد تألفت من : اسماعيل حقى باشا «رئيسا» مصطفى صبرى ، دكتور داغاواريان : « نائبى رئيس » سعيد الحسينى « القدس » زين العابدين « قونيه » داوود يوسفانى « الموصل » : اعضاء .
واول مجلس ادارة عام له تألف من : الداماد فريد باشا : رئيسا ، صادق بك : نائب رئيس ، دكتور رضا نور ، اسماعيل حقى بك مبعوث كومولجنيه ، شكرى العسلى « دمشق» بصرى بك « دبره » ، ماهر سعيد « انقره » الفيلسوف رضا توفيق « ادرنه » ، صدقى بك « ايدين » .
T. Z. Tunay — Ibid, P. 315-318.

(٢) الفروع التى فتحت للحزب فى البلاد العربية ، عدا ذلك ، هى فرو عبغداد وحمص ونابلس وطرابلس الشام واللاذقية وانطاكية وعالية والاردو وكسب من مجموع ٧٣ شعبة فى مجموع المملكة العثمانية .
T. Z. Tunay — Ibid, P. 344.

أما فرع دمشق فقد تألف بهمة الدكتور عبدالرحمن الشهبندر الذى كان فيما سبق منتميا إلى جمعية الاتحاد والترقى فانسحب منها فور شعوره بسوء نية الاتحاديين ، وبهمة مبعوثى دمشق شكرى العسلى وشفيق المؤيد ورشدى الشمعة وغيرهم من الوجوه أمثال عبدالوهاب الإنجليزى وحقى العظم وسواهم على أن أفتتاح فرع البصرة كان له روعة خاصة بهمة نائبها طالب بك النقيب الذى دعا ما يقرب من مئة من الذوات البارزين إلى الاجتماع فى داره ، ومعظمهم من أعضاء جمعية الاتحاد والترقى وبينهم رئيس الفرع فى البصرة ونائبه ، وكاف أحد معاونيه ، سليمان فيضى ، بشرح مبادىء الحزب الجديد فهتف الجميع للفكرة ، واشتد حماسهم ، ووقعوا على مضابط تأسيس الحزب الجديد ، وعلى برقيات إستقالة جماعية من جمعية الاتحاد والترقى ، وتألفت هيئة إدارة فرع « حزب الحرية والائتلاف » فى البلدة من طالب النقيب رئيسا ، وعبدالوهاب الطباطبائى سكرتيراً ، وسليمان فيضى معتمداً ، وخمسة أعضاء آخرين وأمين صندوق ، وقد أفتتح الحزب رسمياً بمهرجان عظيم حضره آلاف الناس والوالى وكبار الموظفين ، وقناصل الدول ، وتليت فيه الخطب وبرقيات التأييد من سائر الأقطار العربية . ومن الطريف التنويه به أن القنصل البريطانى أراد إستغلال هذه البادرة ، فأظهر استعداد بريطانيا العظمى لتقديم كل المساعدات للحزب ، وأن يدعو إحدى قطع الأسطول البريطانى للرسو فى مياه شط العرب خوفا من أن تتخذ الحكومة العثمانية إجراءات معادية له ، فما كان من طالب بك النقيب إلا أن استغرب العرض ورد القنصل بعبارات قال فيها أنه لا حاجة للحزب بمثل هذه الحماية ، وهو غنى بحماسة منتسبيه وأموالهم وأنه سيعمل لمصلحة العرب وحدهم وليس لمصلحة دولة أخرى ، وأن كفاحه فى الوقت الحاضر يعتبر كفاحا داخليا لا يتناول الناحية الدولية. ثم تشكلت فروع مماثلة للحزب فى الموصل وبغداد وبذلت مساعى البارزين من أعضائه إلى أجتذاب الضباط العرب والأكراد

إليه حتى أصبح جميع ضباط هذين العنصرين فى العراق أعضاء فيه، وأقسموا اليمين أمام طالب النقيب[1] .

أعتمد الحزب الجديد على كثير من الصحف فى ترويج أفكاره أهمها جريدتا « تأسيسات » و « تنظيمات » وهما من الصحف المدورة إليه من حزب الأحرار المعتدلين . وأما الصحف الجديدة التى أعتمد عليها وأسسها لحسابه فهى : تشكيلات ، تقديرات ، تأمينات ، مريخ ، أصلاحات ، صحراء ، أفهام ، إلى جانب الجرائد الأخرى التى كانت تظاهره ، وهى من غير التابعة له مثل : أقدام ، يكى أقدام ، إقتحام ، يكى غازته ، علمدار ، وكان من مشاهير محررى الجرائد بالحزب : لطفى فكرى بك ، الفيلسوف رضا توفق ، دكتور رضا نور ، مصطفى صبرى ، رفيع جواد .. وسواهم .

برنامج الحزب :

أما برنامج الحزب فهو يختلف عن برنامج حزب الأحرار المعتدلين أولا فى التفصيلات ، ثانيا فى توسيعه صلاحية المجالس أكثر منه ، فقد نص على « توسيع المأذونية وتفريق الوظائف » ، إلا فى مسائل الدفاع عن الوطن أو مسائل المنافع المشتركة بين الولايات ، مع بقاء مبدأ الرابطة العثمانية ، وشجب الإعتماد على الفكرة القومية والإسلامية التى من شأنها أن تفكك هذه الرابطة وتمنع إتحاد العناصر[2] والائتلاف الحقيقى ، والاتحاد السياسى الصحيح بينها ، مع ضمان حرية الحياة الاجتماعية والنشاط الطبيعى لكل عنصر ، على أن تكون لبعض الولايات إدارة خاصة تتفق مع أحوالها وشؤونها الممتازة على سواها ، وتسليم أعمال كافة الولايات المحلية ، كالتعليم والأشغال العمومية والتجارة والصناعة والزراعة ، للإدارات المحلية، وزيادة

(١) سليمان فيضى — المصدر السابق ، ص ٩٦ — ١٠٠ .
T. Z. Tunay — Ibid, P. 319.

سلطة رؤساء الحكومات المحلية ، وأن يعين المدير ومجالس إدارة الناحية بالانتخاب ، ولمجالس النواحى تقرير كل ما يهم ناحيتهم فقط من المسائل الإدارية والاقتصادية ، ويجوز لهذه المجالس طرح ضرائب اضافية . ويكون لمجالس الولايات حق التشريع المحلى فى المسائل الإدارية والاقتصادية ، ويختار مجلس إدارة الولاية لجنة منه ، عدد أعضائها خمسة ، لتكون دائماً إلى جانب الوالى الذى يكون صلة الوصل بين الحكومة المركزية ومجلس إدارة الولاية ، ويكون منفذا لقرار المجلس وعلى هذه القواعد يوضع قانون الولايات، أما مدة الخدمة العسكرية فتكون سنتين يتمها كل عسكرى فى بلده . ويكون التعليم فى المدارس الابتدائية باللغة المحلية وتجرى إمتحانات للتفوقين منهم ومن المدارس الإعدادية لإرسالهم إلى المدارس الأعلى على نفقة الحكومة[1] .

أن المدقق فى هذا البرنامج يلاحظ أن الفرق بينه وبين قانون الولايات الذى قدمه طلعت بك إلى مجلس المبعوثان ، فى نهاية عام ١٩١٠[2] ، كبير جداً من حيث اختلاف درجة توسيع المأذونية فى كلا الجهتين ، ذلك أن مشروع الاتحاديين أقتصر الأمر فيه على « توسيع مأذونية » الولاة بالذات وفى ذلك ما فيه من الخطر على نظام إدارة الولايات ، وأن برنامج « الحرية والائتلاف » تعدى ذلك إلى « توسيع مأذونية » المجالس الإدارية وإعطائها الحق بالتشريع المحلى فى القضايا الإدارية والاقتصادية ، وهذا ما يحقق نظام اللامركزية الإدارية بكل معنى الكلمة ، وهو عدا ذلك يفسر التطور الذى أصبحت عليه الأفكار العامة بين الأصلاحيين العثمانيين الذين دأب العرب حتى ألآن على الإشتراك معهم فى الإمانى والآمال . ويلاحظ هذا التطور حتى بالنسبة لبرنامج حزب الأحرار المعتدلين إذ تعداه خطوات كبيرة نحو « توسيع المأذونية » الواسعة إلى درجة اللامركزية . وغنى عن القول أن

(١) Ibid, P. 336-346. الاهرام — ١٠٢٥٤ ، ٢٩—١١—١٩١١
(٢) راجع ص ٢٩٨ ، ٢٩٩

البرنامج أبقى على الرابطة العثمانية فى الأمور السياسية بما يتعلق بالدفاع والسياسة الخارجية وبقية المرافق التى تتجاوز أمور الإدارة المحلية ؛ ومع ذلك لم يتطرق البرنامج إلى ناحية اللغة الرسمية المحلية وسنجد الفرق بينه وبين البرامج التى ستضعها الأحزاب العربية الصرف، والتى سأتحدث عنها فى الفصول التالية .

هنالك سؤال ، لماذا لم يؤلف العرب حتى هذا التاريخ حزباً برلمانيا عربياً صرفا يداورون به الخصوم وغير الخصوم ، يأخذون ويعطون ويقفون الموقف الذى تفرضه الظروف لمصلحة أمتهم؟والجواب على ذلك:

١ — النواب العرب لم يكونوا كلهم بدرجة واحدة من الثقافة والوعى ولا من مشرب واحد ، وأن يكن قسم لا بأس بكثرته منهم كان يتجاوب بعضهم مع بعض ومع النضال العربى الشريف فى خارج قاعة مجلس المبعوثان. فقد كان ثمة طائفة من نواب العرب غرتهم المصالح وكان الاتحاديون قد فرضوهم فرضاً على المجلس ، أما بالتأثير على حرية الانتخاب ، أو بفرضهم على الناخبين ، ومن الفئة الأخيرة نواب اليمن والعسير العشرة فكانوا تبعاً لذلك آلة بيد الحاكمين .

٢ — لم يكن وضع الدولة باعتبارها دولة عثمانية يتمثل فى مجلسها جميع العناصر ، ليسمح بمثل ذلك ، وإلا عد الحزب المشكل ، داخل المجلس على الأساس العنصرى ، غير شرعى فى ندوة تمثل روح الدستور العثمانى . وحتى الترك لم يكن لهم هذا الحق ، فلم يكن حزبهم مشكلا ، من حيث المبدأ على الأقل ، على القاعدة العنصرية ، ففى جمعيتهم وحزبهم البرلمانى ممثلون لجميع العناصر. وتطبيقاً لهذه الفكرة صدق مجلس المبعوثان ، بعد حدث ١٣ أبريل بناء على طلب جمعية الاتحاد والترقى ، على المادة ٤ من قانون الجمعيات التى تمنع تشكيل أحزاب أو جمعيات سياسية بتسميات عنصرية تخدم الفكرة القومية . وقد صدق على هذه المادة بالرغم من الاعتراض الذى جرى عليها من قبل مبعوثى العناصر غير التركية ، لأن الأفكار لم تكن قد اختمرت

بالروح القومية . ولما لم تنطبق أعمال حكومة الاتحاديين على الأقوال ، وغذت السير فى تجاهل العناصر الأخرى ، وحادت عن سياسة المساواة والإخلاص للجامعة العثمانية الصحيحة القويمة — وقد تجلى ذلك فى إرسالها البعثات العلمية إلى الخارج ، بصورة خاصة ، حيث لم تكن تجد بين كل مئة من الطلاب واحداً أو اثنين من طلاب العناصر الأخرى — عندئذ قامت الضجة وعلا الصراخ[1]، وأخذت الفكرة القومية تتمشى تمشى النار فى الهشيم، وعمدت العناصر إلى خرق ذلك القانون وتألف فى مجلس المبعوثان فى أواخر سنة ١٩١٠ حزب الأغريق ، عدا إثنين من مبعوثيهم بقيا فى صفوف الاتحاديين[2] ، وكان من الطبيعى أن يعتبر الاتحاديون ذلك خروجا على الدستور والجامعة العثمانية ، ويصموا القائمين بهذا العمل بالخيانة والميل إلى إثارة العنعنات القومية .

٣ — كان أيضاً ثمة نواب من العرب من أمثال رشدى الشمعة ، وشفيق المؤيد وشكرى العسلى وروحى الخالدى ، وغيرهم من الذين نمت عندهم العاطفة القومية أكثر من سواهم، يرون وجوب تأليف حزب برلمانى عربى أو كتلة خاصة بالعرب لا تلتحق بحزب آخر وتدافع عن مصالح الأمة العربية ، حتى أن شائعة مماثلة ترددت بقيام تكتل من هذا النوع . لكنها لم تتحقق . كما كان من هؤلاء النواب واحد على الأقل ، هو مبعوث القدس روحى بك الخالدى ، يرى أن يؤلف النواب العرب مثل هذا الحزب ، او أن يدخل جميع نواب العرب فى فرقة الاتحاد والترقى فيؤلفون فيها كتلة واحدة متماسكة تؤثر على جمعية الاتحاد والترقى وحزبها البرلمانى[3]. إنما كان من الطبيعى أن يرفض معارضو الاتحاديين ، من نواب العرب ، مثل هذه الفكرة ، كما رفض النواب الأعضاء فى فرقة الاتحاديين فكرة تشكيل

---

(١) الاهرام — ١٠٧٧٥ ، ٩-٨-١٩١٣
(٢) الاهرام — ٩٩٣٨ ، ٢١-١١-١٩١٠ .
(٣) الاهرام — ١٠٧٧٥ ، ٩-٨-١٩١٣ .

حزب مستقل ، ففشلت الفكرة وتم القرار على الاشتراك مع المبعوثين المعارضين من بقية العناصر فى تأليف الأحزاب المعارضة كحزب الأحرار وحزب الأحرار المعتدلين وحزب الأهالى وحزب الحرية والائتلاف ، وبقى الموالون للحكومة منتسبين إلى حزب الاتحاد والترقى إلا حينما تنشأ ظروف تدعو لخروج الواحد منهم بعد الآخر من هذا الحزب لينضم إلى الأحزاب المعارضة . هذا مع العلم أن نواب العرب ، معارضوهم واتحاديوهم على السواء أو على الأقل قسم كبير من هؤلاء الأخيرين ، كانوا يتكاتفون فى كثير من الأحيان عندما تعرض مناقشة بعض الأمور التى تمس كرامة زملائهم فى المجلس ، أو بصورة عامة كرامة الأمة العربية .

***

الجمعيات العثمانية التركية والعربية

كان العرب والترك من جملة العناصر التى أخذت فى تشكيل الجمعيات بعد إعلان الدستور ، وقد اندفعت مختلف الأقوام إلى تشكيلها وكأنها أنطلقت من عقال . وباعتبار أن قانون ٧ / ٧ / ١٩٠٩ بخصوص الجمعيات كان يحظر قيام جمعيات وأحزاب ذات أهداف سياسية بتسمية قومية فإن العناصر المختلفة قد لجأت إلى تشكيل هذا النوع من الجمعيات بصورة سرية ، لأنه لم يكن بالامكان وضع السدود أمام العواطف القومية التى بدأت تغزو الشعور العام ، خاصة بعد أن رأت عناصر الدولة المختلفة أن الاتحاديين لا يتقيدون بروح القوانين التى يصدرونها هم أنفسهم فيوجهون دفة السياسة الداخلية فى مصلحة العنصر التركى . أما العرب فكانت جمعياتهم إما علنية وإما سرية ، فما كان منها بتسميات قومية كان سريا ، وأما الأخرى التى لا تحمل تسمية قومية فبعضها كان سريا . والجمعيات السرية الشهيرة هى التالية: الجمعية القحطانية ، جمعية العلم الأخضر ، جمعية اليد السوداء ، جمعية العهد ، جمعية العربية الفتاة . وأما الجمعيات والأحزاب والنوادى العلنية فهى التالية:

المنتدى الأدبى ، حزب اللامركزية العثمانى بمصر ، الجمعية الاصلاحية فى بيروت ، وجمعية البصرة الاصلاحية ، وغيرها من الجمعيات الصغيرة ، وقد عقد مؤتمر من الشبيبة العربية فى باريس لبحث حقوق العرب أطلق عليه اسم « المؤتمر العربى الأول » .

وهنا لابد من الإشارة إلى أن الجمعية السرية المسماة «اليد السوداء» ، والتى كان طالب الطب فى الآستانة « داود يوسف الدبونى » من الموصل ، من أبرز مؤسسيها ، وكانت الغاية من تأسيسها إغتيال كل من يناوىء الفكرة العربية من رجال العرب خدمة منهم للاتحاديين لقاء منافع ومطامع شخصية ، لم تتمكن من الحياة فانحلت قبل أن تمضى سنة واحدة على تأسيسها ، واندمج أعضاؤها فى الجمعيات الكبرى . [1]

المنتدى الأدبى :

وأما أبقى هذه الجمعيات وأخلدها ذكراً وأعظمها أثراً وفائدة للعنصر العربى كان هو المنتدى الأدبى ، ذا الأهداف العلمية — الأدبية — الاجتماعية.

بعد أن ألغى الاتحاديون جمعية الإخاء العربى العثمانى ، فى أعقاب ثورة ١٣ إبريل المضادة ، رأى فريق من شباب العرب النبهاء فى الآستانة ، وفى مقدمتهم طالب الحقوق عبد الكريم قاسم الخليل ، من أبناء جبل عامل فى لبنان ، ضرورة تشكيل ناد علني يجمع شبان العرب . إذ كان عبد الكريم ، عند تأسيس جمعية الإخاء العربى — العثمانى من الذين نشطوا فى الدعاية لها ، فكان يبث فكرة التآخى بين شبان العرب ، ويدعوهم بين آونة وأخرى إلى بناية الجمعية فيعرف بعضهم ببعض ، ويشرح لهم فوائد الاتحاد والوفاق ، ويذكرهم بماضى أجدادهم وتاريخهم المجيد [2] ، فلما حل الاتحاديون الجمعية

---

(١) احمد عزة الاعظمى — المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٣٩
(٢) المصدر السابق — ج ٣ ، ص ٧ — ٨

مع كافة فروعها ، وألغوا جريدتها « الإخاء العثمانى » . بدعوى وقوع بعض مالا يناسب فى سورية ، عند حدوث ثورة ١٣ ابريل . وظهور الأفكار الرجعية فى تشكيلاتها وأعضائها[١] ، شعر شبان العرب بالفراغ فألفوا المنتدى الأدبى فى ١٦ محرم ١٣٢٧ — ٨ شباط ، فبراير ١٩١٠ وكان القصد من إيجاده أن يجمع شبان العرب وطلابهم تحت سقفه وبين جدرانه بدلا من أن ينتشروا فى المقاهى ، أو يمضوا أوقاتهم بالبطالة متجولين من مكان الى آخر ، فيؤمن لهم مبيتاً نظيفاً وحياة طيبة .[٢]

أما الذين اشتركوا مع عبد الكريم الخليل فى تأسيسه[٣] فكانوا نخبة من طلاب العرب فى الآستانة من أبرزهم : يوسف مخيبر سليمان حيدر من بعلبك ، رفيق رزق سلوم من حمص ، سيف الدين الخطيب من دمشق ، أحمد خليل الحسينى من القدس ، وكان يضم بين جدرانه شبانا من جميع الأقطار العربية ، فترى السورى والعراقى واليمانى والحجازى والطرابلسى والبرقاوى والفلسطينى ، جنباً لجنب ، يترنمون بذكر أمجاد العرب . وقد قدم أحمد عزة الأعظمى المنتدى الأدبى فى كتابه عن القضية العربية بقوله : « هو الجمعية التى أحيت الروح القومى وبثت المبادىء السامية بين طبقات الشبيبة العربية فى الآستانة وخارجها ، وكانت خطته الوحيدة نشر الدعوة للقضية القومية الوطنية »[٤] وقال الأستاذ مصطفى الشهابى الذى عاصر الحوادث وعاش فى جوها أن هذا النادى « كان مباءة العروبة فى عاصمة الدولة ، ففيه كان الطلاب

---

(١) قيادة الجيش الرابع — ايضاحات عن المسائل السياسية التى دققت بديوان حرب عالية ، ص ١٠

(٢) المؤيد — ٥٩٩١ ، ١٧-٢-١٩١٠ ، قيادة الجيش الرابع المصدر السابق ، ص ١٠

(٣) كانت أول هيئة ادارية له مؤلفة من : أحمد جميل بك الحسينى ، رئيسا ، وعبد الكريم خليل ، يوسف حيدر ، سيف الدين الخطيب ، عزت الجندى ، سامى الصلح ، احمد قدرى ، عبد القادر الجزائرى أعضاء ، ثم فى السنة الثانية اصبح عبد الكريم رئيسا للمنتدى

(٤) أحمد الاعظمى — المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٣ .

الجدد يتلقون ممن تقدموهم فى الدراسة مبادىء القومية العربية ومراميها وفيه كانت تدرس وتناقش خطط الأتراك الاتحاديين الرامية إلى تسييد القومية التركية والقضاء على القوميات السائرة فى الدولة . وكانت أهداف النادى القومية تبرز على الملأ فيما كان يلقى فيه من محاضرات وخطب ، وما كان يقام فيه من حفلات ، وما كان ينشر فى مجلته من بحوث ومقالات وقصائد وأناشيد وطنية ، وما كان يدور فيه من أحاديث ومناقشات فى الشؤون العربية سواء بين بعض أعضائه وبعض ، أو بينهم وبين زوار النادى الكثيرين من نواب وساسة وموظفين وجالية عربية مقيمة فى العاصمة »[١]

لم يكن نشاط شبان العرب فى تأسيسه مقتصراً عليهم فقط ، إنما لقوا مؤازرة كبيرة من رجالات العرب السياسيين فى الآستانة وفى مقدمتهم خليل حمادة باشا وزير الأوقاف ، وعبد الحميد الزهراوى ، وشفيق بك المؤيد ورضا الصلح ، ورشيد رضا ، وحقى العظم ، ورفيق العظم ، والطبيب حسين حيدر من بعلبك ، وطالب النقيب ، وعزيز على المصرى (بكباشى) ، وندره مطران ، ونخلة مطران ، ورشدى الشمعة ،[٢] الذين كانوا يلقون الخطب أحياناً فى احتفالاته .

كانت الفكرة التى وجهت عبد الكريم هى أن تكون قواعد المنتدى الأدبى مبنية على التربية الأساسية ورفع المستوى العلمى والأدبى والاجتماعى لخدمة الفكرة القومية العربية ، فوضع له منهاجا مفصلا ، عرضه على الشيخ رشيد رضا ، وكان يومئذ فى الآستانة ، لإصلاح لغته ، ثم على وزير الأوقاف خليل حمادة باشا بغية تنقيح بنوده لاشتغاله فى مثل هذه المؤسسات ، ولسعة إطلاعه وخبرته الكاملة ، فرحب الوزير بهذا العمل الجليل وشجع القائمين به . وبعد أن درس المنهاج ، ونقح ما نقح منه وضع للنادى أسمه المعروف ، ووعد أن يخصص له سنوياً معونة قدرها خمسمائة ليرة عثمانية من الأوقاف

---

(١) الامير مصطفى الشهابى — القومية العربية ، ص ٧١ .

(٢) قيادة الجيش الرابع — المصدر السابق ، ص ١١ .

على أن يكون كمعهد علمى للشباب العربى ، تلقى فيه المحاضرات العلمية فى الليل ، وتؤسس فيه مكتبة قيمة ، مع اتخاذ البعض من غرفه مأوى لأبناء العرب الذين لا تساعدهم حالتهم المالية على السكن فى الفنادق[1] . وما أن أطلع المخلصون من رجالات العرب على تأسيس المنتدى حتى اندفعوا فى مساعدته وتشجيعه فوضع شكرى بك الحسينى ، محاسب وزارة المعارف ، وأحد أعضاء هيئة إدارة جمعية الإخاء العربى — العثمانى المنحلة ، تحت تصرف النادى ستين ليرة عثمانية كانت باقية لديه من صندوق تلك الجمعية ، ثم سلمه كل ما كان للجمعية من أثاث ورياش[2] ، وتلقى النادى عدا ذلك مساعدات مالية كبيرة من النائب الوطنى الغيور طالب بك النقيب وزميله أحمد باشا الزهير من مبعوثى البصرة . هذا فضلا عن كونه قد قام بتمثيل روايتى صلاح الدين الأيوبى وامرىء القيس وجمع من ريعهما مبالغ كبيرة أضيفت إلى المبالغ السابقة ، فتوفرت لديه القوة المالية للسير قدما إلى الأمام[3] .

لم يكن للمنتدى الأدبى صحيفة تخدم أغراضه فى الفترة الأولى من تأسيسه إنما كان عبد الكريم الخليل يكتب هو وبعض زملائه فى الجرائد العربية التى كانت تصدر فى الآستانة كجريدة الحضارة لعبد الحميد الزهراوى ، والجرائد التى تصدر فى سوريا والقاهرة ، وأراد مع ذلك أن ينشىء مجلة خاصة به ، غير أنه عندما رأى أنه قد صدرت مجلة باسم « لسان العرب » من قبل جمعية العلم الأخضر[4] ، بإدارة وتحرير أحمد عزت الأعظمى ، سعى عبد الكريم

(١) احمد الاعظمى ـ المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٨ — ٩ .

(٢) أمين سعيد ـ الثورة العربية الكبرى ، ص ٨ .

(٣) احمد الاعظمى ـ المصدر السابق ، ص ٨ — ٩ ، ١٢ .

(٤) تأسست هذه الجمعية ، وكانت سرية ، فى الاستانة بتاريخ ايلول ، سبتمبر ١٩١٢ من قبل الدكاترة اسماعيل الصفار وداوود الدبونى وعدد من الشبان والضباط العراقيين والدمشقيين والفلسطينيين ، كمسلم بك العطار ، واحمد عزة الاعظمى ، ومصطفى الحسينى وكثير من الطلبة بالمدارس العليا ، وكان القصد من تأسيسها تقوية الرابطة الوطنية بين طلبة المدارس العليا ، وتوجيه جودهم الى انتشال امتهم من الدرك المهين الذى وصلت اليه ، وكان اسم الجمعية يرمز الى العلم النجدى الاخضر ، لان افكار العرب ، حسب قول الاعظمى كانت متجهة الى ابن السعود والامام يحيى « احمد عزة الاعظمى ، المصدر السابق ج ٣ ، ص ٣٥ » .

قاسم الخليل أن تكون هذه المجلة ناطقة باسم المنتدى وأن يكون أسمها « المنتدى الأدبى » ، فكاد أن ينشب خلاف شديد وخطير بين الجمعيتين لولا تدخل ذوى الرأى من الحكماء مثل الدكتور حسين بك حيدر ، وكان وطنياً غيوراً جواداً كثير البذل ساعد المنتدى الأدبى بمال وفير[1] ، وعبد الحميد الزهراوى ، وحلت المسألة فى مصلحة المنتدى الأدبى[2] .

لم يمض زمن على تأسيس المنتدى الأدبى حتى بلغ عدد من انضوى تحت لوائه ما يزيد عن (٢٨٠) شابا وأديباً من أبناء العرب المقيمين فى الآستانة وما يقرب من (٥٠٠) من طلاب المدارس العالية فيها ، من مختلف الأقطار ومختلف الأديان والمذاهب ، وفتحت له فروع فى شتى أنحاء البلاد العربية وانتمى إليها آلاف من أبنائها[3]. فقد كان له صدى قوى فيها ، كما كان رئيسه على اتصال بالحركات الوطنية وببوادر اليقظة القومية التى تعهدها النابهون من أبناء العرب فى كل مكان ، وبالجمعيات الإصلاحية العربية فى بيروت والبصرة ، وبحزب اللامركزية فى مصر ، وكان له أيضاً باع طويل فى عقد المؤتمر العربى الأول فى باريس ، وبأقطاب المعارضة العربية فى مجلس المبعوثان وخاصة بممثليها من أمثال شفيق بك المؤيد وشكرى العسلى وعبد الوهاب الإنجليزى وعبد الحميد الزهراوى وغيرهم[4] . وعلى قول الأمير مصطفى الشهابى كان المنتدى يطوى فى جنبات أعضائه نزوعاً إلى الأهداف القومية وراء الأهداف الأدبية — الاجتماعية الظاهرية .

على أن الذى لمسته من كل مطالعاتى المتعلقة بهذا البحث أن المسؤلين فى هذا المنتدى وخاصة منهم رئيسه عبد الكريم الخليل الذى أحرز رئاسته

(١) حكم عليه جمال باشا فيما بعد بالنفى ٧ سنوات الى الاناضول حيث توفى مريضا .

(٢) أحمد عزة الاعظمى ـ المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٣٥ — ٣٨ .

(٣) G. Antonius — Ibid., P. 109.

الاهرام ـ ١٠١٣٤ ، ١٣-٧-١٩١١ ، ٩٧٦٩ ، ٥-٥-١٩١٠ .

(٤) الامير مصطفى الشهابى ـ المصدر السابق ، ص ٧٠ — ٧١ .

بالانتخاب من قبل الأعضاء المنتسبين إليه ، كانوا حريصين على الرابطة العثمانية والوفاق مع العنصر التركى ، وإن الفكرة التى كانت تسيطر على أبناء العرب المثقفين ثقافة عالية هى ضرورة وجدوى احتفاظ كل قومية من القوميات العثمانية بطابعها المميز ولغتها وتقاليدها ، وإحياء أمجادها ، وتنمية الشعور القومى فيها ، ضمن رابطة جامعة ، هى الرابطة العثمانية ، التى يجب أن يرفرف علمها على الجميع ، وأن تنضوى القوميات تحت جناحيها فى نظام ديمقراطى حر ، وفى جو من الإخاء والمساواة الذى يهيىء لجميع العناصر والأديان العيش الهنىء الرغيد ، والحياة الاقتصادية والاجتماعية الرافهة . إن أكبر دليل على ذلك أن الاجتماعات العامة وحفلات الخطابة والاحتفالات فى شتى المناسبات ، وخاصة منها ذكرى المولد النبوى السنوية التى كان يقيمها المنتدى ، كان يدعى إليها أبناء الترك من رجالات السياسة والأدب والاجتماع[1] . وكان يتخلل الخطب المتبادلة بين الطرفين عواطف الود والإخاء والولاء للرابطة العثمانية ، كما كان يتخللها استعراض لماضى العرب الزاهر ومجدهم الوضاء[2] ، وبيان السبل المؤدية إلى تسهيل أمر التعليم الصحيح والثقافة القويمة للناشئة العربية . ومن الأدلة أيضاً المقالات الصحفية التى كان ينشرها كبار كتاب هذا المنتدى وفى مقدمتهم الدكتور عزت الجندى ، عضو

(١) كان ذلك بعد سنة ١٩١٢ بصورة خاصة ، اذ كان رجالات الاتحاديين كطلعت وجمال يحضرون الحفلات ، بعد ان جرى الاتفاق على حقوق العرب .

(٢) كان من اروع هذه الحفلات هى حفلة افتتاح المنتدى فى ٨-٢-١٩١٠ حيث حضرها رجالات العرب السياسيون فى الاستانة ، وخطب بعضهم فيها ، ثم القى الشاعر العراقى معروف الرصافى قصيدة رائعة جاء فيها :

وان تكون عربى الاصل لا كذبا … فمت لاحياء مجـــد كان للعرب
دع المجامع فى لهـــو وفى طرب … واجعل مقرك هذا المنتدى الادبى

واختتم الحفلة الموسيقى البارع وديع صبرا العربى اللبنانى بعزف النشيد العربى الوطنى على البيانو ، وكان قد لحنه بالاشتراك مع بعض طلبة العرب ، ثم ترنموا بنشيد وطنى من تاليف الشاعر اللبنانى الرقيق حليم أفندى دموس .
« المؤيد — ٥٩٩١ ، ١٧-٢-١٩١٠ .

هيئة الإدارة فيه ، فى الجرائد العربية ومنها المؤيد ، والأهرام . فالدكتور عزت الجندى[1] حتى فى أشد حملاته على الاتحاديين ، وفى وقت وصلت فيه الأفكار القومية ، بعد حرب البلقان ، إلى آخر إنطلاق لها فى نطاق الفترة التى أبحث فيها ، ليس عند العرب فقط ، بل عند العرب والترك على السواء ، لم يخرج عن الرابطة العثمانية ، وكل ماوصل إليه هو وكل من لف لفه من القوميين المتطرفين ، أنه قدم العروبة على كل شىء آخر ، قال « إننا عرب قبل كل شىء ، المسلم عربى ، والمسيحى عربى . . . و . . . و . . . ، أجل أننا عرب قبل أن نكون مسلمين ، والمسيحى عربى قبل أن يكون مسيحياً . . . و . . . و . . . ، وقد تركنا مسألة الديانات والعبادات إلى الجوامع والكنائس فاذا كنا عرباً قبل أن نكون مسلمين أو مسيحيين فبالأولى أن نكون عرباً قبل أن نكون عثمانيين . . . »[2] ؛ ولكنه لم يقل إننا عرب ولسنا عثمانيين. فاذا كان عزت الجندى قال هذا فى الشهر الرابع من عام ١٩١٣ ، فالأحرى به أن تكون لهجته أخف ، وارتباطه بالعثمانية أكثر قبل ذلك التاريخ .

كان عبد الكريم الخليل لولب المنتدى الأدبى وألمع شخصية فيه، كان شعلة من النشاط والذكاء ، نال شهادة الحقوق من مدرسة الحقوق بالآستانة فى عام ١٩١٠ بدرجة التفوق[3] ، وقد وصفه « جمال باشا » فى مذكراته ، عندما جرت مفاوضات عام ١٩١٣ بين الطرفين لبحث مطالب العرب بقوله : « . .

(١) الدكتور عزت بك الجندى هو من بيت كبير له وجاهته ونفوذه فى مدينة حمص وكان فى الصف الرابع من المدرسة الطبية بالاستانة ، وكان على وشك انهاء دراسته حينما وشى به احد الجواسيس فهرب الى اوربا ، ثم عاد الى الاستانة بعد اعلان الدستور واكمل تحصيله ونال الشهادة ، ثم انغمس فى ميدان العمل السياسى ، واخذ يكتب ويخطب دفاعا عن حقوق العرب المهضومة . ثم اشترك فى الحرب الطرابلسية مـــع انور بك وعزيز بك المصرى ، وفى اوائل الحرب العالمية امر جمال باشا بالقبض عليه ونفاه الى الاناضول ، ولما اراد ان يهرب فى الطريق قتله الجنود المحافظون له ، وقيل انهم قتلوه بناء على الامر المعطى لهم سرا .

(٢) الاهرام — ١٠٦٨٢ ، ٢٢-٤-١٩١٣ .

(٣) الاهرام — ٩٨٧٤ ، ٤-٨-١٩١٠ .

فبرز انا شخص قصير القامة ، لايزيد عمره على الثلاثين ربيعاً ، أسمر اللون ، ذو عينين واسعتين براقتين ، تدلان على الذكاء والإقدام . هذا هوعبدالكريم الخليلى . . . »(1) . لقد أخلص عبد الكريم للقضية العربية ، وشبعلى حب العروبة وتمسك بأهدابها وعرف السبيل الصحيح لاعلاء مجدها ، سبيل التعليم الصحيح ، والتربية القوميةللناشئةالعربية ، إذكان يفضل سلوك البناء الاجتماعى إلى جانب البناء السياسى . تباحث عبد الكريم مع النواب العرب حول خطة مثلى تتعلق بإصلاح المدارس الابتدائية فى دوائرهم فدعاهم إلى حفلة أقامها لهم فى حزيران ، يونيه ١٩١١(2) واقترح عليهم برنامجاً يرمى إلى إنهاض البلاد العربية على دعامتين :

١ — توثيق عرى الأخاء بين العرب على إختلاف أجناسهم وأديانهم وعناصرهم وطوائفهم حتى لايذكر الواحد منهم فى السياسة والوطنية غير عربيته الشريفة .

٢ — توحيد طرق التعليم فى البلاد العربية حتى تتربى النفوس تربية واحدة ليسير جميع العرب فى طريق واحـــدة وإلى غرض واحد(3) .

فاستصوب النواب البرنامج الذى عرضه عليهم عبد الكريم وتعهدوا بتنفيذه بالتآزر مع المنتدى العربى ، بعد أن حفل الاجتماع بالخطب الحماسية الرنانة من الحاضرين . ولم يتوان رئيس المنتدى الأدبى لحظة فى العمل وسرعان ماشد رحال السفر إلى مصر وسائر الأقطار العربية يحمل المشروع الذى تضمن مايلى بالتلخيص :

أن يقسم كل نائب دائرة انتخابه إلى أقسام تؤلف فى كل منها لجنة لتعميم التعليم الابتدائى ، وأخرى اختصاصية لترتيب برنامج لإصلاح هذه المدارس

(1) جمال باشا — مذكرات جمال ، ص ٩٢ .
(2) احمد عزة الاعظمى — المصدر السابق ، ص ١٣ — ١٤ .
(3) الاهرام — ١٠٢٤ ، ١٣-٧-١٩١١ .

على أن تسلك خطة التوحيد ، وأن يعقدالنواب مؤتمراً عاماً يحددون زمانه خلال السنة ذاتها (١٩١١) يحضره مندوبون عن هذه اللجان لدراسة جميع البرامج الموضوعة ، واستخلاص برنامج واحد منها يكون دستوراً للعمل فى سائر البلاد العربية ، وأن يبحث المؤتمر مسألة توحيد الكتب والتربية لإيجاد شعور واحد فى نفوس طلاب جميع البلاد العربية ، وإنشاء مدرسة لتخريج المعلمين « دار للمعلمين » بطريق الإعانات . وقد تعهد المنتدى بتضحيات مادية وأدبية فى سبيل تهيئة المعلمين لهذه الدار ، وبتطوع أعضاء المنتدى المثقفين للتدريس فى المدارس عـــلاوة على وظائفهم أو أعمالهم العادية(1) .

ولقد قوبل هذا البرنامج بالترحاب والارتياح فى البلاد العربية وخاصة فى مصر التى كانت أول من رحب به ونهض لمساعدته ، فتألفت لجنة فيها ضمت سبعة عشر شخصية كبرى من أبرزهم : أحمدتيمورباشا ، محمد باشا الشريعى رفيق بك العظم ، الدكتور شبلى شميل . . . ألخ ، للقيام به والعمل بموجبه(2)

فى الواقع كان اهتمام المنتدى الأدبى منصبا إلى الناحية الاجتماعية والإصلاح الأساسى للنهوض بالأمة العربية من حيث الثقافة ، قبل كل شىء ، لتتبوأ مكانها اللائق بها فى السلطنة العثمانية ، فكان بهذا الوصف عبارة عن معهد علمى وناد أدبى فى آن واحد ، حيث كانت تعطى فيه الدروس الليلية ، وتعلم للطلاب اللغة التركية واللغات الأجنبية(3) ، ويستفيدون من مكتبته الحافلة بالكتب العلمية فى سائر فروع الثقافة . إنما لم يقتصر الطلاب والمنتسبون إليه على هذا الأمر بل كانوا يتناقشون فى المسائل الاجتماعية والوطنية التى تجرى على مسرح السياسة فى الآستانة ، وفى تقدير قيم الرجال ، وتفضيلهم

(1) الاهرام — ١٠١٣٤ ، ١٣-٧-١٩١١ واحمد عزة الاعظمى — المصدر السابق ، ص ١٣ — ٢٢ .
(2) احمد عزت الاعظمى — المصدر السابق ، ص ٢٨ .
(3) قيادة الجيش الرابع — المصدر السابق ، ص ١١

بعضهم على بعض ، وانتقاد أقوال الجرائد والتنديد بأعمال رجال السياسة ، ويبحثون فى الأحزاب السياسية فى مجلس الأمة وحقوق العرب ، ويعللون العلائق والسياسة بين الدول العثمانية ودول الغرب ، وفى ميزانية الدولة وغير ذلك من المواضيع[1] . فالمنتدى الأدبى كان أول مؤسسة تعهدت فكرة القومية العربية بعنايتها ورعتها منذ أول نشوئها ، وظهرت هذه الفكرة بنوع من الوضوح فى أذهان أعضائها وفى أحاديثهم ومناقشاتهم ، ولكن فى إطارها العثمانى العام ، وتلمست طريقها الصحيح ، طريق العلم والمعرفة والثقافة. ففى الخطاب الذى ألقاه عبد الكريم الخليل ، فى الحفلة التى دعا إليها نواب العرب ، ترددت على لسانه كثيراً عبارة الأمة العربية ، وتوحيد قوى الأمة وحدد فيه أهم معالم وأركان القومية وروابطها مثل « وحدة اللسان ووحدة التاريخ ووحدة الوطن ووحدة المنفعة[2] » ، وبين أن كل هذه الروابط موجودة فى الأمة العربية . لكنه قال أن هذه الروابط غير كافية مالم ترتكز على أساس متين من الثقافة الموحدة والعلم الراسخ ، فكان بذلك من أوائل الذين دعوا إلى الوحدة العربية أو الجامعة العربية ، وعرفوا الطريق الصحيح السليم إليها ، وشرع فعلا فى العمل نحو تحقيقها عن طريق المشروع الذى تحدثت عنه .

وقد بقى المنتدى الأدبى حتى عام ١٩١٥ ، وقت أن شنق جمال باشا رئيسه أثر محاكمات ديوان الحرب العرفى فى عاليه مع شهداء العرب .

---

(١) الاهرام ــ ٩٧٦٩ ، ٥ــ٥ــ١٩١٠ ، من مقال بقلم السائح المتلهف ، بعنوان حياة الامة العربية .

(٢) احمد عزت الاعظمى ــ المصدر السابق ، ص ١٣ ــ ٢٢ من خطاب عبد الكريم الخليل .

جمعية العربية الفتاة :

أسست عام ١٩١١ فى باريس من قبل لفيف من الطلاب العرب الذين كانوا يتلقون العلم فيها ، ومنهم محمد رستم حيدر البعلبكى ، وعونى عبدالهادى النابلسى ، وجميل مردم الدمشقى ، ومحمد المحمصانى البيرونى ، وعبدالغنى العريسى البيروتى ، ورفيق التميمى النابلسى ، وتوفيق السويدى البغدادى.[1] وكان من خططها الداخلية أن لا يعرف الداخل فيها سوى الذى أدخله ، إذ كانت جمعية سرية ، وكان شعار الجمعية فى أول تكوينها : العمل للنهوض بالأمة العربية إلى مصاف الأمم الحية واغتنام الفرص لتحقيق هذه الأمنية وعدم الانفصال عن الترك[2] . وكان عدد الذين دخلوها قبل الحرب العالمية نحو (٦٠) عضواً وازداد عددهم فى العهد الفيصلى زيادة كبرى.وقد انتقلت الجمعية من باريس إلى بيروت عام ١٩١٣ بعودة مؤسسيها إلى بلادهم ، مع تأسيس فرع لها فى دمشق تولاه الدكتور أحمد قدرى ثم أنتقل مقرها العام إلى هذه المدينة بعد إعلان الحرب العظمى، لأن معظم رجالها أصبحوا يقيمون فى دمشق[3] . ولقد بقيت هذه الجمعية سرية ومكتومة عن الأتراك الذين لم يعرفوا بها حتى النهاية ، وقد تحرر العرب من نير الترك قبل أن تزول إلى نهايتها بفضل محافظة أعضائها على التكتم الشديد والأصرار عليه برغم العذاب ، فقد حاول السيد شكرى القوتلى الانتحار،وآثر عبدالغنى العريسى الذهاب إلى المشنقة ، مفضلين الموت على أن يبوحا بسر من أسرارها أو باسم من أسماء أعضائها .

الجمعية القحطانية :

لن أتكلم عن كافة الجمعيات العربية لاسيما السرية ، وقد اكتفيت

---

(١) محمد عزة دروزة ــ حول الحركة العربية الحديثة ، ج ١ ، ص ٢٧ .

(٢) أمين سعيد ، الثورة العربية الكبرى ج ١ ، ص ٩ ، وقد تعدل هذا النص بعد اعلان الحرب العامة اذ اتجهت النية نحو استقلال العرب عن الدولة .

(٣) المصدر السابق ، ص ٩ .

بالحديث عن المنتدى الأدبى كمظهر للعلانية منها ، تاركا أمر الحديث عن بقيتها كاللامركزية والإصلاحية إلى الظروف التاريخية التى نشأت فيها ، ولسوف أكتفى فيما يتعلق بالسرية منها بحديث مختصر عن الجمعية القحطانية . أما السبب فهو أن الحديث عن جمعيات سرية ، لا تتوفر لدينا نصوص أصلية عن برامجها ، شىء ليس مأمون العاقبة من حيث الأمانة العلمية . ودليلى على ذلك أن أول خطأ وأهم خطأ ارتكبه بعض الكتاب الذين كتبوا عن التاريخ العربى فى هذه الفترة باللغة الإنجليزية قد وقعوا فى أوهام ، كشفها حديثى مع الفريق المتقاعد عزيز على المصرى باشا بخصوص برنامج جمعية العهد (سآتى على تفصيله بالمناسبة) ، هى أن برنامج هذه الجمعية والجمعية القحطانية كان يرتكز على تأسيس دولة ذات تاج مزدوج على غرار دولة النمسا — المجر ، أى أن يكون لكل من الدولة التركية والبلاد العربية بأجمعها تاجان يجتمعان على رأس سلطان العثمانيين، ذلك الذى نفاه عزيز على المصرى نفياً باتاً ، قائلا أن كل مارمى إليه هو العمل لجامعة عثمانية مشتركة بين العناصر لا تتعدى حدود الدويلات الفدرالية على الأساس اللامركزى فى الحكم .

أسست « القحطانية » فى أواخر عام ١٩٠٩ قبيل تأسيس المنتدى الأدبى وكانت أول جمعية سرية عربية بعد إعلان الدستور . وقد تم ذلك أثر مداولات بين الشبان القوميين وبعض ضباط العرب ، كان أكبرهم سناً وأعلاهم قدراً البكباشى سليم بك الجزائرى[1] ، الذى كان له هوس فى تشكيل الجمعيات السرية وتكثيرها لنشر الفكرة العربية ، وكان يجب على

(١) من عرب المغرب الذين هاجروا الى دمشق من الجزائر عندما اتاها عبد القادر الجزائرى ، وهو ابن أخ الشيخ طاهر الجزائرى المعروف فى دمشق ، تعهده حتى دخل المدرسة الحربية فى الاستانة وتخرج منها ضابطا ودخل فى أول عهد الانقلاب فى جمعية الاتحاد والترقى مع من دخلوها من العرب لكنه سرعان ماغادرها مشمئزا ، وبدأ يشتغل مع الاحرار العرب ضد الجمعية .

اعتراض عزيز بك المصرى عليه ، فى وجوب الاكتفاء بجمعية واحدة ، يحصر السعى فى تنميتها وتقويتها ، بقوله : « بما أن الغاية واحدة فلا لزوم لأن يبقى السعى محصوراً ضمن نطاق جمعية واحدة ، وأنه يريد أن يقابل الترك بأعمالهم من تكثير الجمعيات »[1] ، وكان من أركانها الأوائل : عبدالكريم قاسم الخليل ، الأمير عادل أرسلان ، الدكتور عزت الجندى (من حمص) ، حسن بك حمادة (لبنان) ، الأمير عارف الشهابى (دمشق) أمين لطفى بك الحافظ (دمشق) ، على أفندى النشاشيبى (القدس) ، وقد انتظم كثير من ضباط العرب فى سلكها[2] ، ومما يلاحظ أن معظم الشبان كانوا ينتمون لعدة جمعيات فى آن واحد .

كان للجمعية رموز وإشارات يتعارف أعضاؤها بواسطتها بعضهم مع بعض . ومع أن أى مصدر عربى من المصادر التى عثرت عليها لم يشر إلى أن برنامج الجمعية كان يتضمن غير رفع مستوى العرب الثقافى والاجتماعى والاقتصادى ، وحثهم على التضامن والمطالبة بمالهم من حقوق مضاعة فى الدولة ، فقد انفرد الدكتور حسن صعب فى كتابه The Arab Federalists of Ott. Empire ، وجورج أنطونيوس فى كتابه The Arab Awakening بقول أولهما أن هدف الجمعية كان نفس هدف جمعية العهد الرامى إلى وجوب تجديد قوة الدولة عن طريق إحالتها إلى مملكة اتحادية تركية — عربية ، على غرار دولة النمسا — المجر الاتحادية ، أى أن يحمل سلطانها التاج المزدوج العربى — التركى ، وقول الثانى بأن هذا الهدف كان مشتركا بينها وبين المنتدى الأدبى . أما اعتقادى فإن هذا القول يحتاج إلى أدلة وبراهين لم ألمسها فى تضاعيف المستندات التى راجعتها ، وكل ما يمكن

(١) أحمد عزة الاعظمى — المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٥ ٣.

(٢) المصدر السابق — ص ٣١ — ٣٣ ، الامير مصطفى الشهابى ، المصدر السابق ، ص ٦٩ .

قوله فى هذا الشأن أن بعض الكتاب العرب . سواء فيما كتبوه فى الجرائد الأفرنسية أو فى الجرائد العربية، كانوا يشيرون إلى مثال النمسا — المجر فى استعمال دوائرها الرسمية وبرلمانها عدة لغات رسمية للتخاطب والمعاملات والمداولات أما النظام النمسوى — المجرى المعقد فلم يتطرق احد إليه ، سوى الدكتور حسن صعب ، ولى عودة إليه فى الآنى ، على أن العرب الذين عانوا ماعانوه من إستبداد الاتحاديين ربما كانوا يتصورون أشكالا شتى للحكم الذى ينقذهم من الحال الذى أصبحوا عليه ، إنما لم يكونوا يجاهرون فى هذه الفترة بغير طلب الانصاف والاعتراف بشخصية عنصرهم وإفساح المجال لهم كى يساهموا فى حياة الدولة العامة ، وإعطاء ولاياتهم قسطا من الادارة المحلية ، وحتى الأفكار اللامركزية لم تكن قد قويت وأتسعت بينهم حتى أواخر عام ١٩١٢ . فلم يصرحوا بها بصوت قوى حتى هذه الفترة من الزمن وإن كانوا قد أسهموا مع الترك والعناصر الأخرى فى عام ١٩١١ فى تأليف جمعية الحرية والائتلاف ذات الأهداف اللامركزية. فالى هذا التاريخ كانت الجمعيات المشتركة والاصلاح العام الشامل للدولة هو الذى كانوا يعملون له وسيتبدل موقفهم بعد هذه السنة .

ومهما يكن من أمر فان الجمعية « القحطانية » لم تعش طويلا، فقد ضعف شأنها وأهملت ولم يكن لها نشاط حقيقى إلا فى السنة الأولى من إنشائها ، وبعد هذه السنة بدأ أعضاؤها ينفضون عنها إلى الجمعيات الأخرى ، كالعربية الفتاة والعهد ، بعد ذلك .

الجمعيات التركية

بينما كانت الأفكار القومية تسير قدما إلى الامام لدى العرب كان يقابلها تطور مماثل لدى الترك ، وإذا كان العرب قد أسسوا المنتدى الأدبى ، فى أوائل عام ١٩١٠ لغرض أدبى اجتماعى ، فإن الترك قد سبقوهم إلى ذلك عندما أنشأوا المنتدى المسمى :

ترك درنكى (المنتدى أو المحفل التركى) :

كان تأسيسه فى ٥ كانون أول ،ديسمبر ١٩٠٨ فى الآستانة ، وهو أول ناد تركى أسس لغاية أدبية وعلمية ، كى يكون فى خدمة القومية التركية ، وكان من مؤسسيه بعض من عرفوا بشديد تعصبهم للقومية التركية أو الرابطة الطورانية : مثل زعيمه يوسف آقجوره [1] ، وأحمد فريد بك ، وحسين جاهد ، وأحمد أغايف [2] .والشاعر محمد أمين وأحمدمدحت ، وخالد ضيا ، إلى جانب من عرفوا بالاعتدال مثل : رضا توفيق (الفيلسوف) الذى انشق عن الاتحاديين وانضم إلى الائتلافيين ، كما اشترك فى إدارة بحوثه العلمية مشاهير من العلماء المستشرقين مثل البروفسور « غورلاوسكى Gorlavski » والدكتور « قره جون Kara Çun » والبروفسور « مارتان هارتمان M. Hartmann » [3]

كانت البحوث التى أنصرف أعضاء هذا المحفل إلى دراستها هى كل مايتعلق بالشعب التركى من تاريخ ولغة وخصائص عرقية وحضارة وأدب وحياة اجتماعية وجغرافية تركيا القديمة ، والعمل على إعادة الطابع الأصلى القديم للغة التركية قبل أن يطرأ عليها الخلل عبر الأجيال بتأثير اللغات

---

(١) يوسف آقجورة : من نواحى قازان على نهر الفولجا فى روسيا اوم ناتراك روسيا درس اولا فى جامعة اورنبورغ فى روسيا ، ثم واصل الدراسة بمدرسة العلوم السياسية فى باريس ، ثم جاء بعد الانقلاب الدستورى الى الاستانة وانغمس فى العمل السياسى مع اتراك تركيا الفتاة . كان من آرائه ان تتخلى الدولة عن البلاد العربية لتشكيل دولة قومية تركية فى الاناضول .

(٢) أحمد آغايف : هو أيضا من أتراك روسيا « تركستان » جاء الى الاستانة بعد الدستور ، وتخلى عن جنسيته الاصلية ، وتجنس بالجنسية العثمانية ، وبدل اسمه من أغايف والمقطع الثانى منه يعنى « ابن « بالروسى فجعله احمد آغا اوغلى « اى ابن بالتركية» واصبح مدرسا للتاريخ التركى فى المدرسة الحربية . كان من غلاة الدعاة للجامعة الطورانية ومن اكبر مسببى الخلاف بين الترك والعرب .

(٣) T. Z. Tunay — Ibid., P. 376-377.

الأجنبية [1] ، مثل اللغة الفارسية والعربية ، واللغات الأوربية . وقد عقد هذا المحفل أول اجتماعاته فى منزل العضو أحمد فريد بك مدير المدرسة الملكية بالآستانة برئاسة أحمد مدحت بك ، بإيعاز من وزارة المعارف التى طلبت تشكيل لجنة لبحث قضية التقريب بين لغة الكتابة التركية ولغة الكلام .

إن التسمية التى كان العنصر التركى يطلقها على لغته قبل إعلان الدستور هى « اللغة العثمانية » ، لأن كلمة «التركية» كانت مرادفة ، فى نظر رجال الدولة وكتابها ، للعامية ، فكان يقال تبعاً لذلك « الصرف العثمانى » و «الآداب العثمانية » . ولم تكن اللغة العثمانية سهلة الفهم لجماهير الشعب التركى وخاصة الشعب القروى ، إذ لم يكن كتاب الترك وأدباؤهم ليتحرجوا عن إستعارة الكلمات العربية والفارسية وحشوها فى كتاباتهم ، بل كانوا يكثرون من إستعمالها ويعتبرون قواميس هاتين اللغتين ملكا مباحا لهم لايجاد قواف طريفة فى أشعارهم أو عبارات رنانة فى كتاباتهم [2] ، ويستعينون بالقواعد العربية والفارسية فيصيغون كلمات الجمع مثلا، تارة حسب قواعد اللغة التركية الأصلية وطوراً حسب قواعد اللغة العربية أو الفارسية . كما كانوا ينظمون الشعر على أوزان العروض العربية أو الفارسية ويتخمونه بكلمات وتراكيب من هاتين اللغتين بحيث أصبح الشعب التركى غير قادر أن يفهم شيئاً كثيراً من هذا الأدب المعقد المزخرف الذى أصبح رجال الأدب والعلم من الترك وخاصة بعد الدستور يحتقرونه ، لأنه كان بمثابة أدب ارستقراطى مترفع عن الشعب لايتجاوب مع فهمه وعواطفه . أما الشعب التركى العادى فقد كان يعرف

---

(1) Rev. du Monde Musulman — Vol VII Janv. 1909, P. 143. / X Sept. 1909, P. 172. / X Avril 1910, P. 553.

(٢) حللت كلمات نص مزخرف من الادب العثمانى الرفيع فوجد ان ٤٠٪ من كلماته عربية ، و ٤٠٪ فارسية و ١٠٪ افرنسية أو يونانية و ١٠٪ فقط تركية أصيلة .

نوعا آخر من الشعر يتبع وزنا خاصاً يسمى « وزن البنان » لأنه يستند إلى عد المقاطع بالأصابع ، وينظم الشعراء الشعبيون على وزنه أزجالا شعبية ترتل على الربابة [1] . فالهدف الذى رمى إليه رجال « المحفل التركى» ورجال وزارة المعارف هو خدمة رجل الشارع والفلاح التركى ، وإيجاد لغة يفهمها وتتجاوب مع عواطفه . وقد نجحت الطريقة الجديدة إذ صدرت فى أزمير مجلة بعنوان « كويلى » (الفلاح) حرص كتابها على أن تكون لغتها خالية ما أمكن من الكلمات العربية والفارسية وغيرها ، ومقتصرة على الكلمات والتراكيب التركية والصرف والنحو التركى ، فكانت بهذا الشكل مفهومة لدى الجميع، باعتبار أن لغتها كانت قريبة جداً بل منطبقة على اللغة التركية التى يتكلم بها الشعب ، فأقبل الجمهور عليها إقبالا عظيما برهن على جدوى هذه الخطوة [2] . ومع ذلك وجد بين الترك من نادى بعدم التشدد فى أمر تنقية اللغة التركية من الكلمات الدخيلة لأن كثيراً من الكلمات العربية والفارسية أصبحت مألوفة ودخلت فى صميم اللغة وأصبحت بمثابة الكلمات التركية، وقد نجح هذا الفريق وتغلب على الفريق المتشدد إلى أن استلم الكماليون الحكم فشددوا فى هذه الناحية [3] . كما حارب هذه الحركة جماعات من الترك المتمسكين بالأدب العثمانى القديم ، وثارت ضجة صحفية شديدة حول الموضوع وشارك العرب هذه الفئة الأخيرة ، واتخذوا هذه البادرة كمظهر عداء للغة العربية نسبوها إلى التعصب الجنسى والعنصرى ضدها، وكانت من جملة مآخذ العرب على الترك ، ومن أسباب النفور بين الشعبين ، ولقد تعرض لها الشيخ رشيد رضا صاحب مجلة المنار ، فى سلسلة مقالات اتفق مع جريدة إقدام لنشرها له ، بغية إزالة أسباب النفور بين العرب والترك ، وذلك قبل أن تظهر

---

(١) ساطع الحصرى ـ نشوء الفكرة القومية ، ص ١٣٤ ـ ١٣٥ .

(٢) Rev. du Monde Musulman — Vol. IX, Sept. 1909, P. 172 ; Vol. X, Avril 1910, P. 553.

(٣) ساطع الحصرى ـ المصدر السابق ، ص ١٤٥ ـ ١٤٦ .

مقالات إقدام فى شتم أعراض العرب، فنشرتها حتى وصلت إلى نقطة التعرض إلى إصلاح اللغه التركية ، عندئذ امتنعت عن متابعة نشر المقالات المتسلسلة بداعى أن قضية إصلاح اللغة التركية أمر خاص بالترك ليس للسيد رشيد رضا ولا لغيره حق الخوض فيها ، وقد اعترف الشيخ رشيد فى المنار أن البحث فى اللغة وتطهيرها كان الأساس فى هذه المقالات (١) .

ترك يورتى جمعيتى (جمعية المملكة التركية)

أسسها الترك فى ٣١ أغسطس ، آب ١٩١١ من قبل الشاعر محمد أمين ، وأحمد أغا أوغلى ، ويوسف أقجوره وغيرهم ... وأنشىء لها جريدة بنفس الاسم ، وكانت غاية الجمعية أدبية اجتماعية قومية تشبه غاية المنتدى الأدبى العربى . لكنها كسابقتها ترك درنكى لم تدم طويلا حيث انضم مؤسسوها ، وأعضاؤها إلى جمعية أخرى من نفس النوع هى جمعية «ترك أوجاغى»(٢) .

ترك أوجاغى (الموطن التركى)

تأسست هذه الجمعية فى ٣ تموز يوليو ١٩١١ ، لكنها لم تصبح رسمية إلا فى ١٩١٢/٣/٢٢ عندما قدم مؤسسوها : حسين جاهد ، حسين باقى ، توفيق فكرت .. وغيرهم ، كمندوبين عن طلبة المدرسة الطبية العسكرية ، والشاعر محمد أمين وأحمد أغا أوغلى ، طلب التأسيس إلى الحكومة . وكان الرئيس الثانى لأول هيئة إدارة لها هو يوسف آقجوره بك ، وكل هؤلاء من متعصبي القومية التركية ، ثم دخلت فى لجنتها الثقافية والعلمية ، فيما بعد ، الأديبة التركية خالدة أديب ، مؤلفة رواية « طوران الجديدة » ، ورسول القومية التركية ضيا كوك ألب (من ديار بكر) وفؤاد كوبرولى ، وأحمد أغا

(١) المنار – مجلد ٣١ ، ج ٣ ، ص ٢١٩ .

(٢) T. Z. Tunay— Ibid., P. 377.

أوغلى ، والشاعر محمد أمين . وكانت الغاية من تأسيس هذه الجمعية إحداث إنقلاب أساسى فى خطة الاصلاحات على الأساس القومى ، وذلك بجمع الأتراك فى جامعة قومية لايصالهم إلى شاطىء السلامة والنجاة . لذلك كانت العقيدة التى دعا إليها مؤسسوها مزيجا من السياسة والاجتماع ، وقد أخذت الجمعية على عاتقها رفع مستوى الآداب التركية ، وترقية الصناعة والزراعة والتجارة ، ونص برنامجها على عدم التدخل فى السياسة وعدم الخضوع لأى حزب من الأحزاب السياسية ، أما فعالية الجمعية فقد ظهرت فى المجتمع التركى على أشدها خاصة بعد حرب البلقان (١) .

* * *

(١) Ibidon — P. 378-384.

الفصل السادس

جمعية الاتحاد والترقى فى طريق الانهيار

الحرب الطرابلسية:

فى أواخر أيلول، سبتمبر ١٩١١ أرسلت إيطاليا أساطيلها وجيوشها إلى طرابلس الغرب لاحتلالها بعد إنذار مؤرخ فى ١٩١١/٩/٢٧، وجهته إلى حكومة الباب العالى كى يصدر الأمر بعدم معارضة عملية الاحتلال، وبينت الدولة المعتدية أن السبب فى الهجوم هو إهمال الدولة العثمانية لهذا القطر، فهى، أى الدولة الايطالية تريد أن تفتح أبواب هذه البلاد للمدنية الغربية. هذا من جهة ومن جهة أخـــرى فانها تريد المحافظة على مصالح الايطاليين فيها وإنقاذهم من الخطر المحيق بأرواحهم بسبب التحريض العام عليهم بدافع من التعصب الدينى الذى يظهره الموظفون الترك وضباطهم نحوهم [١]، متذرعة، فيما عدا ذلك، بأن النقالات العسكرية التى أرسلتها الدولة إلى طرابلس الغرب قد زادت الحالة خطرا [٢]. والمعلوم أن السبب الأساسى أقدم جذورا من ذلك، أنه مطامع «توسعية» استعمارية ظهرت فى إيطاليا بعد عام ١٩٠٠ وكان حامل لوائها ولسان حالها «انريكو كورادينى Enrico Corradini [٣]» ورغبة ملحة من إيطاليا بالحصول على حصة من

---

(١) Cesare Causa — La Guerra Italo-Turca della Tripolitania, P. 23.

(٢) المنار ــ مجلد ١٤، ج ١٠، ٢٢ــ١٠ــ١٩١١، ص ٧٨٢، من نص الانذار الايطالى انى الباب العالى.

(٣) بيير رونوفن ــ المصدر السابق، ص ١٥

الغنائم الأرضية التى تسابقت الدول إلى ضمها لممتلكاتها وراء البحار، وأحلام تاريخية قديمة [١]، وثقتها بالاتفاقيات الثنائية السرية بينها وبين فرنسا فى أعوام ١٩٠٠ــ١٩٠٢، بأن تطلق كل منهما يد الأخرى فى المناطق التى تهمها: أى إيطاليا فى طرابلس الغرب وبرقة، وفرنسا فى مراكش [٢]، وحصلت من زميلتيها فى التحالف الثلاثى، ألمانيا والنمسا، على موافقة بأن تكون طرابلس الغرب لها. ثم مكنت مركزها بالنسبة لها، بالرسائل التى تبودلت بينها وبين الحكومة الانجليزية، أثر الاتفاق الودى الذى عقد بين فرنسا وانجلترا عام ١٩٠٤، والتى اعترفت انجلترا لها فيها بحقها فى طرابلس الغرب وبأنها حصتها من الغنائم الافريقية [٣].

من ذلك الوقت اعتبرت إيطاليا أن طرابلس الغرب ملك لها، ومنطقة لنفوذها، وإلى أن يحين الوقت الملائم لاحتلالها «عندما تكون الفريسة سهلة الاقتناص»، كما قال اللورد سالزبورى، وزير خارجية انكلترا، ناصحا إياها بالتريث [٤]، شرعت باتخاذ الخطوات التمهيديه، والعملية فيها: من فتح مدارس، وإنشاء بنوك، وشركات، وتوظيف رؤوس أموال، وإرسال جماعات تبشيرية، والحصول على امتيازات مختلفة [٥]. ومع أن الدولة العثمانية لم يكن يخفى عليها مطامع إيطاليا فى هذه المنطقة، فانها لم تسع قط إلى تقوية الدفاع عنها، لا بل أهملتها اهمالا شنيعا فى التعليم والعمران وبناء طرق المواصلات والزراعة، وزيادة على ذلك جردتها حكومة الاتحاديين من كل جند وسلاح، إذ سحبت منها الجنود لقمع الثورات فى البانيا واليمن، ولم تبق فيها سوى عدد قليل لا يتجاوز أربعة أو خمسة آلاف جندى من ٤٠ــ٥٠

---

(١) Reymond Poincaré — Le Lendemain d'Agadir, P. 30.

(٢) Cesare Causa — Ibidem., P. 14.

(٣) الطاهر احمد الزاوى الطرابلسى ــ جهاد الابطال فى طرابلس الغرب، ص ٢

(٤) Reymond Poincaré — Ibid., P. 31.

(٥) الدكتور نقولا زياد ــ ليبيا من الاحتلال الى الاستقلال، ص ٨٠، احمـــد عزة الاعظمى ــ المصدر السابق، ج ٣، ص ٣٥.

ألفا كانوا فيها[١] ، وضنت عليها بالولاة الصالحين . ولم تكتف بذلك بل إذا صدف أن لجأ أحد الولاة إلى العمل لرفع شأن البلاد ، وتقويتها ، بادرت إلى سحبه بناء على طلب الإيطاليين ، كما فعل الصدر الأعظم حقى باشا بوالبها ابراهيم باشا الذى عزله فى سبتمبر ١٩١١ ولم يعين أحداً بدلا منه ، بحيث أن البلاد كانت بدون وال حينما اعتدى الطليان على حرمتها[٢] .

أثار الاعتداء الإيطالى على طرابلس النقمة على حقى باشا الصدر الأعظم واتهمه الكتاب العرب بصورة خاصة ، بأنه إيطالى النزعة ، وأنه مشهور بحبه للمدنية الإيطالية ومعاشرة الإيطاليين ، ويفضل التردد على أنديتهم ، وأنه طلب تعيينه سفيراً فى إيطاليا لشدة حبه لهم ، وأن لإيطاليا دخلا فى تعيينه صدراً أعظم ، بعد استقالة الصدر الأعظم حسين حلمى باشا فى أعقاب قضية لنش[٣] ، إلا أن المؤكد أن الاتحاديين كانوا بصورة عامة يهملون شؤون هذه الولاية ، وأما حقى باشا فقد كان فى غفلة تامة عما يجرى حوله وأصيب بالذهول عندما استلم الأنذار من سفير إيطاليا فى الآستانة ، فأسرع إلى القصر السلطانى ، وجمع مجلس الوزراء ، حيث سمع كلاما مهينا من السلطان جزاء لإهماله وعدم احتياطه للأمر[٤] . على أن غفلته قد تكون مقصودة ، حبا بزياده التسامح مع الإيطاليين ، الذين كانت تربطه بهم روابط عديدة ، منها زواجه من إيطالية ، وشغفه بارتياد النوادى الإيطالية فى الآستانة وبلعب الورق ومعاطاة القمار مع أصدقائه من الإيطاليين وخضوعه لسلطان الذهب[٥] . حتى أن سفير الدولة العثمانية فى روما قد تقدم بتقرير إلى مجلس المبعوثين ضده جاء فيه أنه كتب له مراراً من روما ينذره بالخطر

---

(١) الطاهر الزاوى ـ المصدر السابق ، ص ٤٥ ، شكيب ارسلان ـ تعليقات على تاريخ ابن خلدون ، ص ٣٥٧

(٢) الطاهر احمد الزاوى ـ المصدر السابق ، ص ٢٠

(٣) المصدر السابق ـ ص ٤٢١ ، الدكتور محمد فؤاد شكرى ـ السنوسية دين ودولة ، ص ١١٤ .

(٤) الامير شكيب ارسلان ـ المصدر السابق ، ص ٣٥٢ .

(٥) الدكتور محمد فؤاد شكرى ـ المصدر السابق ، ص ١١٤ .

الذى يتوسمه من جهة إيطاليا ، وتدابيرها الخفية ، وأعمالها المريبة لأجل الأغارة على طرابلس الغرب ، لكنه لما عاد إلى الآستانة علم أن حقى باشا قد أهمل كثيراً من التقارير التى أرسلها إليه ولم يعرضها على مجلس الوزراء[١] . وعلى كل حال كانت النقمة على حقى باشا شديدة فى أوساط الأمة العثمانية، وخاصة منها الأمة العربية ، وقسم كبير من أعضاء مجلس المبعوثين . وقد قدم نواب طرابلس الغرب تقريراً إلى المجلس بينوا فيه أنهم طالما جلبوا نظر المجلس والحكومة إلى وجوب تقوية الدفاع عن طرابلس الغرب بتعزيز البحرية لحراستها ، والقيام بتنظيم حربى يناسب الموقع والمكان ، واتخاذ سياسة خارجية رصينة تقيها وغيرها من أجزاء الوطن المهددة من دسائس الدول الأجنبية ، وتزويد المنطقة بحكام يحسنون الادارة والاقتصاد[٢] ، وبأن تكون لها إدارة ملكية ومالية قائمة بذاتها ، وأن تكون لها قوة عسكرية محلية من أبنائها ، ولكن لم يكن من الدولة إلا أن استمرت فى إهمالها هذه الولاية من جميع الوجوه وخاصة مسألة تشجيع وتدريب المنظمات المحلية للدفاع عن البلاد ، وسحبت منها علاوة على ذلك ما كان فيها من أسلحة احتياطية تقدر بأربعين ألف بندقية إلى الآستانة بدعوى رغبتها فى الاستعاضة عنها بأسلحة جديدة ، إنما لم تعوضها إياها بغيرها . يضاف إلى ذلك أنها سحبت الضباط الأكفاء ، واكتفت بعدد ضئيل منهم ليسوا من الكفاءة على شىء . وقد ركزوا المسؤولية على حقى باشا ، الذى كان سفيراً للدولة فى روما وكان عليه أن يطلع على خفايا المطامع الإيطالية ويقف دون تحقيقها ، وعلى

---

(١) الطاهر احمد الزاوى ـ نفس المصدر ، ص ٢٤ ، الاهرام ، ١٠٢٣٧ ، ٩ـ١١ـ١٩١١

(٢) كان زعماء الاتحاديين قد صرحوا غير مرة بانهم لايريقون دم عسكرى واحد لصيانة طرابلس الغرب من اعتداء ايطاليا او فرنسا او غيرها . كما عقدت لجنتهم فى سلانيك اجتماعا احدى المرات لبحث مسألة طرابلس الغرب فقر رأيهم على عدم تحصين اساكلها او اتخاذ التدابير التى تصونها من أى عدوان مفاجىء وعدم اثارة القضية فى مجلس المبعوثان . ثم نشرت جريدة طنين على أثر ذلك مقالا جاء فيه بان طرابلس الغرب « من الولايات التى لاتفيد الدولة فائدة مالية يعتد بها فعلى الحكومة العثمانية الاقتصاد فى الانفاق عليها . » محمد فؤاد شكرى ـ المصدر السابق ، ص ١١٤ ، المؤيد ـ ٦٤٨٣ ، ٤ـ١٠ـ١٩١١ .

وزارته المسؤولة بالتضامن معه وطلبوا تقديمه وإياها إلى الديوان العرفى لمحاكمته أمامها بجرم الاهمال والاستهتار بمصلحة البلاد العامة[1]. لكن الاتحاديين وهم أصحاب القوة بعدد نوابهم فى المجلس أجلوا النظر فى هذا الطلب ثم أهملوه ولم يعيروه أذنا صاغية[2]. صحيح أن حقى باشا، أمام النقمة العامة عليه وعلى وزارته، قد استقال وألف الوزارة الجديدة سعيد باشا ، الملقب «كوجك» (صغير) — وهو من الذين كانوا قد استلموا الصدارة العظمى مرات عديدة فى عهد عبد الحميد المطلق ، وهو الذى ألف الوزارة فى أعقاب قيام الضباط الأحرار أنور بك ونيازى بك وغيرهم بثورة ١٩٠٨، والتجائهم إلى الجبال كى يجبروا عبد الحميد على إعلان الدستور ، وكان فى نيته قمع هذه الثورة تنفيذاً لرغبة عبد الحميد ، لكنه فشل فى مهمته واضطر للاستقالة كى يخلفه كامل باشا بعد أن أعلن عبد الحميد الدستور — صحيح أن حقى باشا استقال ، لكن الاتحاديين لم يكتفوا بأن أعادوا ستة من وزرائهم المسؤولين عن إهمال شؤون طرابلس الغرب ، بل أضافوا إليهم وزيرين اتحاديين آخرين اشتركا فى وزارة سعيد باشا ، وبذلك زادت صبغة الوزارة الاتحادية[3] . هذا ما جعل نواب المعارضة يحملون على الوزارة الجديدة فدارت فى يوم ١٩ / ١٠ / ١٩١١ جلسة حامية ، وكان المجلس قد عاد حديثا من عطلته البرلمانية ، ولم يكن حزب الحرية والائتلاف قد تشكل بعد[4] ، بل كانت المعارضة ممثلة بحزبى الأحرار المعتدلين والأهالى . وقد حاول الاتحاديون خلال هذه الجلسة أن يتنصلوا من مسؤولية عدم تحصين طرابلس الغرب وأن يلقوها على عاتق العهد

(١) المنار — مجلد ١٤ ، ج ١١ ، ٢١—١١—١٩١١ ، ص ٨٦٢ — ٨٦٧ ، من تقرير نائبى طرابلس الغرب الى المجلس وهما ناجى بك ، وصادق بك .

(٢) الامير شكيب ارسلان — المصـــــدر السابق ، ص ٣٥٨ ، الاهرام — ١٠٢٢٢ ، ٢٣—١٠—١٩١١ .

(٣) الاهرام — ١٠٢٩٠ ، ١٢—١—١٩١١ .

(٤) تشكل حزب الحرية والائتلاف فى ٨—١١—١٩١١ .

البائد متذرعين بعدم وجود أسطول للدولة يقابل أسطول العدو ، فحدثت بينهم وبين المعارضة مشادة أصر فيها النائبان العربيان شفيق بك المؤيد وعبد الحميد الزهراوى على إلقاء الذنب عليهم واتهمهم الفيلسوف رضا توفيق بأنهم يلعبون بالدستور كما يلعب اللاعب بخيال الظل (قره كوز) ، وبأن المعارضة نبهت الوزارة السابقة إلى نوايا إيطاليا السيئة نحو طرابلس الغرب لكنها لم تفعل شيئاً لاتقاء غدرها وأن سياسة الدولة أصبحت فى يد أناس عاجزين وإنها أكثر من ذلك واقعة تحت تأثير مؤثر شديد هو الادارة الأوروبية وأردف قائلا : « وإذا لم يكن لنا قوة من مال أوروبا لانستطيع أن نمنع هذه الحرب . لأجل ذلك أقول أننا فى حاجة إلى وزارة تثق بها أوروبا التى جاءتنا بكل هذه المصائب ، أكثر مما تثق بها أكثرية المجلس ، وأكثر مما تثق بها الأمة العثمانية كلها » .

« أقول لكم أيها السادة بكل صراحة أنه إذا دخل الوزارة الجديدة وزراء من الوزارات السابقة سوف لايثق بها أحد . لا تنتظروا الثقة منى بل من الدول ومن الأمة العثمانية . فى سلطنتنا (١٥) مليون عربى ونوابهم هنا .. سلوهم هل هم راضون عن الحالة الحاضرة ؟ كلا بل هم مستاؤون. أنا سحت وسألت من رأيت وعلمت أن الألبان أيضا مستاؤون. إذن أقول لكم وأنا متأكد من قولى أن لا أوروبا ولا الأمة العثمانية تثق بوزارة كهذه » .

وقد نوه رضا توفيق فى هذه الجلسة بتكالب الاتحاديين على الكراسى الوزارية ، وتحدث عن فشل محاولة قام بها المعارضون للاتفاق معهم على وزارة ترضى عنها المعارضة والدول الأوروبية ، سائلا حكومة الاتحاديين عن سبب سحبها الجند من طرابلس الغرب وتركها خالية منه . وقد ألحت المعارضة على إخراج الوزراء الستة الذين أعيدوا إلى الوزارة الجديدة وذلك عندما نهض صدقى بك من نواب المعارضة ليرد على النائب أحمد ماهر أفندى وكان قد قال : « إننا الآن أمام حريق نشب يجب أن نطفئه قبل البحث فى أسبابه » فأجابه صدقى بك بقوله » وأنا أقول أن الوزارة الجديدة يجب أن

نهيب بها كى تخرج من صفوفها أولئك الوزراء الستة الذين لا يزالون متربعين فى كراسيها ، والذين حدث الحريق فى عهدهم وبسبب إهمالهم ، وأنه يجب على جميع الأطراف أن يشتركوا فى إطفائه متحدين ، ولكن لا يكفى للاتحاد أن يدعو إليه طرف واحد لأن اليد الواحدة لا تصفق. إننى أذكر أن مبعوثى طرابلس الغرب قد وقفوا على هذا المنبر فى السنة الماضية وقصوا علينا أطماع إيطاليا بوطنهم وما أعدته وما تعده لذلك ، حتى بكى هؤلاء المبعوثون واستبكوا غيرهم ، وقد تساءلوا حينئذ هل تريد إيطاليا أن تفصل وطنهم عن السلطنة العثمانية ، وهل تريد السلطنة أن تميت أبناء وطنهم جوعا؟ نعم أنهم أنذرونا يوم كانت تنفع النذر. وهاقد صح بالفعل ماكانوا أنذرونا منه بالقول .

« على عهد أى حكومة حدث ذلك الأنذار الذى ذهب هباء ؟ . . . أنظروا أيها السادة ! إن ذلك حدث على عهد هؤلاء الأشخاص الستة الذين هم جالسون الآن بيننا ، إنه حدث على عهدهم يوم كانوا يؤلفون وزارة عاملة تدير البلاد .[1]»

فى الواقع لم تكن المعارضة راغبة فى بادىء الأمر ، فى أن تشتد على الحكومه الاتحادية الجديدة الشدة التى يستحقها إهمال الاتحاديين، ووزراؤهم الستة الذين أعيدوا إلى الوزارة ومنهم بالدرجة الأولى محمود شوكت باشا الذى ألقيت على عاتقه بعض المسؤولية ، والذى سحب الجند من طرابلس الغرب بعد أن كان قد استمزج رأى حق باشا ، عندما كان سفيراً للدولة فى روما ، عما إذا كان ثمة ما يدعو إلى الخوف من جهة إيطاليا ، وكان حق باشا قد أجابه بأنه ليس هناك ما يوجب الريبة فى نواياها، عندئذ أمر بسحب الجند من طرابلس لارسالهم إلى اليمن[2] ، ومنهم أيضا خليل بك وزير

---

(١) المؤيد ـ ٦٥٠٨ ، ٢٩ـ١٠ـ١٩١١ ، من خلاصة محضر جلسة المبعوثان المعقودة فى ١٩ـ١٠ـ١٩١١ .

(٢) الطاهر احمد الزاوى ـ المصدر السابق ، ص ٢٢ .

الداخلية، ونائل بك وزير المالية، ومافروقورداتو وزير المعادن اليونانى...الخ، ذلك أن المعارضة والأمة بأجمعها وجدت نفسها أمام كارثة كبرى وآمنت بوصية السلطان الذى جمع رجال دولته ، وكبار مجلسى الأمة ، يوم تلقى الإنذار ، وقال لهم أن الموقف حرج والدولة والأمة تريدان الآن من كبار رجال السلطنة وذوى النفوذ أن ينبروا لانقاذها ؛ فلا أحزاب ولا عناصر ولا شقاق ولا خلاف بعد الآن، بل يجب أن يكون جميع العثمانيين يداً واحدة لتجنيب الوطن خطر التفكك والانحلال[1] .

لذلك حاولت المعارضة الاتفاق مع الاتحاديين لتكوين جبهة واحدة متراصة الصفوف لمواجهة الظروف العصيبة التى تمر بها البلاد بعد هذا الحادث الجلل ، وليكونوا مع حزب الحكومة يداً واحدة جهد الإمكان . ففرح الاتحاديون لما علموا بهذا الاتجاه من خصومهم وطلبوا شروط المعارضين فكان أول شرط وضعه هؤلاء أن ينتخب رجل غير أحمد رضا بك رئيسا لمجلس المبعوثين ، فى الفصل البرلمانى الجديد (الفصل البرلمانى مدته سنة واحدة يجدد فى أوله رئيس المجلس وهيئته الإدارية) ، وأتوهم ببراهين قوية على عدم كفاءته ؛ لكن الاتحاديين أصروا على إعادة إنتخابه ، وجاء إصرارهم بمنتهى الغلظة[2] . ولما جرى الانتخاب نجح أحمد رضا للرئاسة الأولى[3] ، كما نجح المبعوث العربى عبد الحميد الزهراوى نائبا أول للرئاسة بأغلبية (٨٦) صوتا[4] ، بدلا من سليمان البستانى الذى أسندت إليه وزارة الزراعة والتجارة غير أن الزهراوى استنكف عن قبول هذا المنصب لأنه خشى أن تتفرق

---

(١) الاهرام ـ ١٠٢٠٣ ، ٢ـ١٠ـ١٩١١ .

(٢) المؤيد ـ ٦٧٩٣ ، ٢ـ١٠ـ١٩١٢ ، من مقال بقلم النائب عبد الحميد الزهراوى بعنوان : طائفة صغيرة من الاخطاء فى سنة واحدة .

(٣) فى نفس الوقت انتخب احمد مختار باشا الغازى لرئاسة مجلس الاعيان خلفا لسعيد باشا ، والشريف على حيدر نائبا له .

(٤) نال احمد رضا نفس العدد بعد ان كان ينجح فى السابق بما لايقل عن ١٦٤ صوتا وهذا يدل على سقوط مكانته ، وكان العرب خاصة مستائين جدا منه .

كلمة الأحزاب المعـــارضة التى كانت تسعى إلى الاندماج كلها فى حزب واحد[1] ، لأن فى قبوله هذا المنصب ، خلافا لرأى الحزب المعارض الذى ينتمى إليه (حزب الأحرار المعتدلين)، خروجا على إجماع المعارضة على عدم التعاون مع الاتحاديين وعدم قبول أى منصب إدارى سواءفى وزارتهم أو فى مجلس المبعوثان ، فانتخب بدلا عنه النائب العربى الاتحادى روحى بك الخالدى مبعوث القدس بنفس الأصوات[٢] .

هذا من جهة ومن جهة أخرى فان الاتحاديين أصروا على طلب الثقة بالوزارة الجديدة ، مع أن المعارضين قالوا لهم أنـكم بين أمرين إما أن تحملوا سعيد باشا على أن يحسن اختيار وزرائه ، لأن بعضهم لايصلحون لأصغر الوظائف ، فضلا عن مثل هذه المناصب الرفيعة ، فى مثل هذا الوقت ، وإما أن تتركوا الوزارة تعمل بدون أن تطلب ثقة المجلس ، فتبقى المسألة مستورة مدة من الزمان حتى يتسنى له تبديل بعض الوزراء ، وإلا استمرت المعارضة فى موقفها من محاربة الاتحاديين . فلم يقنع هؤلاء بذلك وتصلبوا فى موقفهم ، فلم تحرز الوزارة الثقة بسوى ١٢٥ صوتا ، وعارضها ستون نائبا واستنكف الباقون عن التصويت[٣]. وهكذا استمرت معارضة الأحزاب والفئات غير الاتحادية للحكومة الجديدة ، لأنها فى نظرهم غير جديرة بالثقة ، وغنى عن القول أن الاتحاديين لم يكونوا على استعداد لمنح الثقة لوزراء من غير حزبهم فى مجلس المبعوثان ولا للتخلى عن وزرائهم ، بينما كان رأى المعارضة مبنياً على أن الوزراء الحاليين لايمكن أن يحرزوا ثقة أوربا ، وقد علق رضا توفيق على هذه النقطة أهمية كبرى ، لأن الدولة ، إذا أرادت مواجهة الأحداث الجديدة وجب عليها أن تؤمن الأموال اللازمة للاستعدادات الحربية ، وهى فى ضيق

---

(١) تحقق ذلك بعد اسابيع قليلة حينما اندمجت الاحزاب المعارضة فى حزب « الحرية والائتلاف » الذى تشكل مجددا .

(٢) الاهرام — ١٠٢٢٢ ، ٢٣—١٠—١٩١١ .

(٣) المؤيد — نفس العدد السابق ، ونفس المقال .

مالى شديد ، وبحاجة ماسة إلى قروض أجنبية من الدول الأوروبية ، لكن هذه الدول لاتثق بالاتحاديين لما رأوه من تطرف وزرائهم الذين تولوا الحكم فى السنتين الأخيرتين . لذلك يجدر بى أن ألقى نظرة سريعة إلى علاقات الدولة الخارجية إلى أن تخلى حقى باشا عن الصدارة العظمى .

علاقات الدولة الخارجية

لما قامت الثورة التركية باركتها الدول الأوروبية الغربية وشجعتها ، وتلقى الرأى العام فيها خطوة تركيا الفتاة بالترحاب ، وهلل لزوال الظلم والاستبداد وانكشاف الغمة عن العناصر غير الإسلامية بزوال الاضطهادات الدينية والعرقية . وقد بدا لأبطال ثورة تموز ، يولية ١٩٠٨ أن المسألة الشرقية قد لاقت حلها الطبيعى[١] ، وأن الدول الأجنبية عندما تطمئن إلى النظام الدستورى الجديد ستلغى من نفسها نظام الامتيازات ، لأنها سوف لاترى حاجة للتدخل[٢]. ذلك أن إيجاد تركيا غربية تماما فى حكومتها ، وحياتها الاجتماعية وبنائها الفنى ، سيكون عاملا فى إزالة هذا السبب القديم للتنازع الدولى حول المسألة الشرقية . كما أنهم كانوا يعتقدون بأن إبداء الرغبة الصادقة فى القضاء على استبداد عبد الحميد ، والعمل على جمع العناصر فى كل مشترك تؤمن فيه المساواة للجميع ، من شأنه أن يحسم جميع المسائل المعقدة الناشئة عن وجود شعوب مختلطة غير متجانسة ، وبالتالى أن يستميل الدول الغربية ويجعلها ترحب بهذه الأهداف . وفى الحقيقة كان كل شىء فى بادىء الأمر يشجع على التفاؤل ، خاصة عندما عمد جماعة تركيا الفتاة ، أثر نجاح حركتهم ، إلى ضرورة العمل باعتدال فى المجال الداخلى ، فأسندوا إلى كامل باشا المعروف

---

(١) A. Emin — Ibidem., P. 41.

(٢) Doc. Diplom. Français — 2ème S., T. XI, No. 419, 30/7/1908

من كتاب المسيو Steeg مندوب اللجنة المالية فى مكدونيا الى وزارة الخارجية الافرنسية .

بحكمته وحنكته السياسية ، وثقة الدول فيه ، وخاصة منها انكلترا ، الصدارة العظمى ، وبينوا رغبتهم فى إحترام مصالح الدول الأجنبية ، ومشاريعها الاقتصادية ، ليقينهم بأن رؤوس الأموال الافرنسية والألمانية والانجليزية الموظفة فى أراضى السلطنة ، هى التى خلقت نهضة تركيا الاقتصادية ، وامتزجت الأموال الأوربية ، ونتاج الأدمغة الأوربية ، بحياة الترك ونشاطهم العمرانى ، فاختاروا جبرييل نوراد ونجيان لوزارة النافعة ، دليلا على هذا الاحترام وعلى اعتدالهم ، وأعلنوا أنهم سيكلفون مستشاراً فرنسياً بإصلاح المالية ، وآخر إنجليزياً بإصلاح البحرية ، وثالثاً ألمانيا بإصلاح الجيش البرى[١] .

كان رجال الثورة مساقين إلى هذا السلوك بدافع من وطنيتهم التى أملت عليهم العمل على إسقاط حكم الاستبداد ، تفاديا لفروض وقيود جديدة تفرضها الدول على الولايات المكدونية الثلاث ، التى توصلت الدول إلى إيجاد نظام خاص لها ، وكرد فعل لمقابلة ريفال بين عاهلى روسيا وانجلترا ، فاذا ما أعلنوا الآن عن أهدافهم التحررية ورغبتهم فى رعاية مصالح الدول فليس إلا لكى يتجنبوا تدخلا جديداً من هذه الدول ، وكى يكسبوا عطفها فى وقت هم بأشد الحاجة إلى توطيد أقدام عهدهم الجديد .

لقد بينت فى الفصل السابق طرفا من مظاهر عطف الدول الغربية على تركيا الفتاة ، وأضيف هنا أن السفير الوحيد بين سفراء الدول الأجنبية الذى حافظ على وضع التحفظ تجاه الثورة هو البارون مارشال فون بيبرستاين Le Baron Marshal Von Bieberstein سفير ألمانيا فى الآستانة ، وقد كان من الطبيعى أن يفعل ذلك لأن الثورة ، واستلام رجالها الحكم ، يعد كسراً للخط الذى كانت إدارة عبد الحميد قد سلكته بميلها لألمانيا وسيرها فى ركابها . أما سفراء انجلترا وفرنسا وروسيا فقد أظهروا نحو الحكم الجديد

(١) R. Pinon — L'Europe et les Jeunes Turcs, P. 91.

كثيراً من العطف والتأييد ، وعلاوة على ذلك أصبحت سفارة فرنسا ، كما روى إسماعيل كمال بك فى مذكراته ، ملتقى رؤساء جمعية الاتحاد والترقى ، وكان المسيو « آندرى ماندلستام . . . A. Mandelstam » الترجمان الأول للسفارة الروسية فى الآستانة ، الناصح والمشير الرئيسى لهم[١] . ولم يكن موقف هؤلاء السفراء الثلاثة أيضا بمستغرب ، فقد كانت دولهم ناقمة على سياسة العهد البائد الخارجية ، فأصبح الأمل يحدوها باكتساب العهد الجديد إلى جانبها ، خاصة وأن منظمات الأحرار العثمانيين وصحافتهم ، كانت قبل الثورة منتشرة فى باريس ولندن ، وتلقى صدراً رحبا ورعاية وتأييداً تامين منهما .

وكان من الطبيعى أيضا أن تتجاوب نفوس متحررى الشعب التركى مع عواطف الود والوئام نحو الدول الغربية ، فظهر نحوها من الميل بمقدار ماتظهره من النفور نحو سياسة الميل لألمانيا ، حليفة السلطان الطاغية ، علاوة على أن الثقافة الألمانية لم تعرف سبيلها إلى عقول الناشئة التركية ، إلا ماتعلمه الضباط العثمانيون ، الذين أرسلوا فى عهد عبد الحميد للتعلم فى ألمانيا ، من اللغة والثقافة الألمانية ، فقليلا ماكنت تجد بين المدنيين من يتكلم اللغة الألمانية . صحيح أن الألمان كانوا قد فتحوا كثيراً من المدارس فى تركيا ، خاصة فى فلسطين ، لكن هذه المدارس قليلا ماكان يرتادها أطفال الترك ، إنما المدنية والثقافة الافرنسية هى التى أثرت بصورة خاصة على الحياة التركية ، وذلك بواسطة مدارسها الكثيرة الدينية والعلمانية التى انتشرت فى أراضيها من زمن طويل وباختلاط رجالها ومصلحيها ، منذ منتصف القرن التاسع عشر بالمدنية الافرنسية ، وتعشقهم لنظم الإدارة والحكم الافرنسية . هذا علاوة على رؤوس الأموال الافرنسية الهائلة التى كانت موظفة فيها بشكل مشاريع سكك الحديد والصناعة والشركات[٢] ، والتى كانت تفوق مشاريع الألمان

(١) Memoirs of Ismail Kémal, P. 348.

(٢) A. Mandelstanm — Ibid., P. 53.

من سكك حديد وغيرها التى لم يكن يستهان بها أيضا فى تركيا .

إلا أنه إذا كانت الدول الثلاث ، فرنسا وانجلترا وروسيا ، قد وقفت بالفعل ، موقفا ملائما من حكومة العهد الجديد فى السنتين الأولى والثانية من حياتها على الأقل ، فإنه موقف لم يكن يخلو من الحذر والترقب . فموقف روسيا يتضح لنا من التقرير الذى بعث به المسيو بومبار « Bombard » ، سفير فرنسا فى الآستانة إلى وزارة الخارجية الأفرنسية فى ١٩٠٩/٧/٢٦ ، قال أنه قد جرى حديث بينه وبين سفير روسيا الجديد فى الآستانة ، وأن هذا أعلمه بأن مهمته فى تركيا هى إزالة ماعلق بأذهان الترك من وهم بنوايا روسيا السيئة تجاهها ، وأن يصفى الجو بين الدولتين بحيث تسود الثقة التامة بينهما ، بدلا من الشكوك وشعور الريبة التقليدى ، وأن روسيا المجاورة لتركيا ليس لها أية نوايا توسعية على حساب جارتها ، وأنه سيبذل جهده لإقناع تركيا بهذه الفكرة ، وأن الجوار يجب أن يكون فرصة للوفاق بدلا من الخصام ؛ غير أن المسألة الوحيدة التى يمكن أن تكون مثار خلاف بين الحكومتين هى مسألة المسيحيين التى تود روسيا أن يعطى حد للخلاف حولها وذلك بأن تصان أرواحهم ويأمنوا على رقابهم من الذبح ، مثلما كان يجرى فى العهد البائد . ولطالما أن الحكومة الجديدة مصممة تماما على منع هذا العمل غير الانسانى ، فليس من شىء يمكن أن يفرق بين الجارتين . وأن من مهمته أيضا أن يزيل من الأذهان الوهم السائد بأن روسيا عدوة للأفكار الحرة الجديدة ، ذلك الشىء الخاطىء ، إذ أن روسيا رأت بعين الدهشة دخول دولتى تركيا وفارس فى الطريق الدستورى ، وسيرهما فى سبيل التحرر ، وأنها تتمنى لهما التقدم والازدهار ، وأنه سيعمل ما بوسعه لجعل تركيا تثق من عطف روسيا على نظامها الدستورى الجديد ، حتى إذا أمنت من جانبها وزال عنها الخوف من نواياها ، ورأت نفسها مؤيدة لا مهددة من قبلها ، كان ذلك حافزا لها كى تلتفت نحو الغرب وتميل إليه .

وقد أضاف سفير فرنسا أنه أجاب السفير الروسى بأن سياسة روسيا هذه تسير تماما وفق سياسة فرنسا وطبقا لها ، وأنهما متفقتان تمام الاتفاق تجاه الحكم الجديد فى السلطنة العثمانية(١) .

غير أن روسيا لما سحبت مشاريع الاصلاح ، التى كانت ترى وجوب تطبيقها فى مكدونيا، قالت بأنها تحتفظ بحق إثارتها من جديد فيما إذا أخفقت مشاريع الاصلاح العثمانية .(٢)

أما من جهة انجلترا فقد كان فيها ، وخاصة بين صفوف الأحرار ، كما فى فرنسا أيضا ، تقليد بالعطف الشديد على الأحزاب الاصلاحية فى الدولة العثمانية . كان هذا العطف نابعا من أصول الميول الحرة القديمة ، ولكنه كان ناشئا أيضا من موجبات المصلحة الانجليزية ، التى تقضى بإيجاد تركيا قوية ، تستطيع أن تقف سداً منيعاً أمام إنحدار الروس إلى بحر أيجه . ولكن فى السنين الأخيرة من حكم عبدالحميد ، لما بدأت السياسة الانجليزية تشعر بالقلق من تزايد النفوذ الألمانى فى الدولة العثمانية ، واندفاعه فى وادى الفرات ، أصبحت هذه السياسة تتجنب تقوية تركيا والدفاع عنها ، لأنها أصبحت تميل إلى ألمانيا ، بل أكثر من ذلك كانت تشجع الحركة التركية الحرة، بواسطة عملائها أو مواطنها ودسائسها، كى تقضى على سلطة السلطان العثمانى ، صديق منافستها ، أو أن تخفف من نفوذه على الأقل . أما بعد نشوب الثورة فقد أخذت القضية شكلا آخر ، إذ أصبح الترك هم المالكين لمصيرهم ، وأصبح الانجليز والأوربيون عامة ينظرون بعين العطف إلى العمل التركى الراغب فى الاصلاح . فإن انجلترا والدول الغربية لم تشأ فى بادىء الأمر التدخل فى مشاكل الدولة المعقدة ، طالما وجد هناك من الأسباب ما يجعلها تطمئن إلى قيام المصلحين ، من الترك أنفسهم ، بمقتضيات

---

(١) Doc. Dipl. Français — 2ème S., T. XII, No. 264, 26/7/1909.

(٢) R. Pinon — Ibidem., P. 88.

الاصلاح ، وما تتمنى أن لا تدعوها للتدخل(١). بل أكثر من ذلك رحبت واستبشرت بوصول حزب تركى يحمل الأفكار الحرة ومفاهيم الديموقراطية الانجليزية والأفرنسية إلى الحكم .

كان الشعب التركى ورجال حكومته الجدد يقدرون هذا الموقف من الدول ، وخاصة من انجلترا وفرنسا ، فأظهروا عواطفهم هذه بالحفاوة بممثليهما فى الآستانة ، إنما كان مالقيه منها ممثل انجلترا أكثر مما لقيه زميله الأفرنسى(٢) ، إذ كان نفوذ انجلترا كبيراً فى أوساط رجال الثورة المدنيين يشهد على ذلك الاستقبال الباهر الذى استقبل به سفيرها فى الآستانة السير جيرالد لاوثر . . . Sir Gerald Lowther عند نزوله من القطار، اشترك فيه رجال تركيا الرسميون ، وجمهور غفير من الأهالى والوجهاء، وقد أعرب السفير الانجليزى ، لدى تقديم أوراق اعتماده إلى السلطان ، عن العطف الخاص الذى تكنه انجلترا لتركيا الجديدة(١) . هذا وأن رجال تركيا الفتاة كانوا يعتبرون انجلترا ذات نظام ملكى دستورى من أتم وأنظم مايكون الحكم ، وكانوا يأملون أن يتمكنوا من الانتفاع بمساعدة انجلترا المادية والمعنوية . ولم تكن انجلترا لتحجم عن تقديم أية مساعدة لأحرار تركيا الفتاة ؛ غير أن الحذر مع ذلك كان يشوب تصرفاتها تجاههم ، لأنه إذا كان ثمة تركيا فتاة فإن هناك أيضا مصر فتاة ، وهناك خديوى تابع للسلطان ، هب شعبه يطالب بالدستور بجد ونشاط ، به يجدد شباب مصر ويحررها من النير الانجليزى البغيض(٢) .

فى أثناء ذلك كان ممثل ألمانيا يحتفظ بحياده الإيجابى وتحفظه الحكيم ، ينتظر الفرصة الملائمة ، وتطورات حكم تركيا الفتاة ، وما قد ينشأ فيه من

(١) A. Mandelstam — Ibid., P. 55.
(٢) R. Pinon — Ibid., P. 89.

أخطاء ، ويتربص ما قد يحدث بين المتحابين من خلاف ، كى يعمل على استعادة نفوذ دولته فى السلطنة العثمانية(١) .

يتضح إذاً أن الأمور فى الأشهر الأولى من الثورة كانت تسير فى جانب النفوذ الغربى ، بل لقى نفوذ ألمانيا والنمسا كسوفا لامثيل له عندما لجأت النمسا إلى إلحاق مقاطعتى البوسنه والهرسك بها ، وكانت تحتلهما منذ معاهدة برلين عام ١٨٧٨ ، بموافقة ألمانيا ، مع بقاء تبعيتهما للسلطان العثمانى ، فلجأت تركيا حينئذ إلى مقاطعة البضائع النمسوية فتبعتها بذلك جميع البلاد التابعة للسلطنة والتى تعطف عليها ، وخاصة مصر التى أخلصت لهذه الفكرة وطبقتها تماما ، فسببت المقاطعة ضرراً كبيراً بالدولة المعتدية ، وأوجب الاعتداء على حقوق السلطان السخط العام من قبل الأمة العثمانية على النمسا وحليفتها ألمانيا ، بينما كان الترحيب والاجتماعات ومظاهرات الولاء قائمة على قدم وساق أمام سفارات فرنسا وانجلترا وروسيا(٢) .

غير أن الأمر لم يدم على هذا الحال إذ حدثت أمور ظلت تباعد بين الدولة العثمانية والدول الغربية شيئا فشيئا ، وتقرب بينها وبين ألمانيا ، مع بعض فترات من التذبذب بين الجانبين ، حتى انضمت إلى الأخيرة فى نهاية الأمر ، عند نشوب الحرب العالمية . فقد كان هناك كثير من المشاكل الداخلية والخارجية التى تهتم بها دول الغرب ، منها عدا مشكلة البوسنة والهرسك ، خط حديد بغداد ، والمشاريع الاقتصادية الأوربية ، والامتيازات الأجنبية والمسألة العربية التى تهم انجلترا وعلاقاتها بجنوب الجزيرة ، ومسألة لبنان التى تهم فرنسا ، ومسألة أرمينيا وشعوب البلقان السلافية التى تهم روسيا ، ومسألة لغات وأديان الأقليات العرقية والطائفية . هذه مسائل لم يكن من الصعب حلها ولاشك ، ولكنها كانت حساسة ودقيقة بحيث أن أقل الأخطاء فيها

(١) D.D.F. — 2ème S., T. XII, No. 206, 1/6/1909.
(٢) A. Mandelstam — Ibid., P. 59.

توجب الخلاف ونشوب الأزمات وتدخل الدول الأجنبية[1] ، خاصةو أن الاتحاديين وإن لم يندفعوا فى حركة معادية ضد الأجانب ، وقنعوا سلوكهم بقناع من التسامح ، إلا أنهم قد سلكوا خطة قومية وطنية صرفة فى أسلوب حكمهم. فان كان من شعاراتهم أن تكون « تركيا حرة » فقد كان منها أيضا أن تكون « تركيا للأتراك » ، ولم يسمحوا بأى تدخل من جهة دول أوربا أو قناصلها فى شؤونهم الداخلية[2] ، حتى وصل تمسكهم بقوميتهم ،واعتزازهم بكرامة الأمة العثمانية ، إلى حد التعصب ، ولم تكن جرائدالاتحاديين لتكتم هذا الأمر، ولا لتكتم الميول التى تظاهر بها الاتحاديون نحوالجامعةالإسلامية. لذلك أخذ شعور الحذر يتضح فى موقف الدول الأوربية ، فبدأت تقف موقف المرتقب لما تتطور عنه الأحداث بين الدولة وشعوبها من الأقليات الطائفية والعرقية التى اعتادت الدول أن تجد فى خصامها مع حكومتها فرصة سانحةللتدخل .

فمن المفهوم أن كل ما كان قديماً من تدخل الدول الأجنبية فى شؤون تركيا ، وخاصة منها روسيا والنمسا ، قد حصل لحماية مسيحيي الدولة وتأمين حقوقها . كان لهذه المداخلات مايبررها فى كثير من الأحيان ، إلا أن اضطهاد المسيحيين كان، فى أحيان أخرى ، ذريعة لحروب غايتها الاحتلال والفتح . وبالإجمال كان للمداخلات الأجنبية ، سواء منها الدبلوماسية أو الحربية ، الفضل فى حصول المسيحيين على وضع أحسن وعلى ضمانات أكثر فعالية وجدوى[3] . وها أنا نرى أن النغمة ذاتها تتردد فى محاولات مماثلة ،فترسل الأساطيل إلى الأساكل العثمانية فى كل مرة ترى الدول الأجنبية أن حياة المسيحيين فى خطر . ذلك ماحدث أثر المذابح التى وقعت فى آطنة ضد الأرمن، وتهددت بها مدن إنطاكية والاسكندرونة وحلب ، أثر وقوع

(١) R. Pinon — Ibid., P. 89-91.

(٢) Ibidem. — P. 128.

(٣) Ibid. — P. 63.

انقلاب ١٣ أبريل المضاد ، وكانت التعليمات المعطاة لها أن تستقبل المستوطنين الافرنسيين والأجانب والوطنيين العثمانيين سواء منهم المسلمين أو المسيحيين الذين تتعرض حياتهم للخطر، والنزول إلى البر لحماية الأجانب فيما إذا تعرضت حياتهم لمثل ذلك أو لحماية القنصليات وتوطيد الأمن فيها إذا اتفق رأى قادة أساطيل الدول الأجنبية المرابطة على خطة موحدة[1] .

أن أول عمل أثار استياء الدول الأجنبية ، قبل ذلك ، ماصرحت به حكومة تركيا الفتاة من رغبتها فى إلغاء الإمتيازات ، إذ كانت مفاجأة لهم ما جاء فى برنامج وزارة كامل باشا الأولى ، فى أوائل عهد الدستور ، وقوله بأنه « سيبذل الجهد بأن تلغى ، بموافقة الدول ذات العلاقة ، الامتيازات التى يتمتع بها الأجانب فى الدولة العثمانية ، وأنه سيعمل جاهداً على إيجاد حالة عامة تستطيع أن توحى بالثقة للجميع ، وأن تجعل الأجانب يعتقدون بأنه لاجدوى من الامتيازات التى يتمتعون بها » ، وما جاء فى خطاب خليل بك فى مؤتمر سلانيك لجمعية الاتحاد والترقى سنة ١٩١٠ من أن الامتيازات « نوع من الرق الثقيل ترزح تحته الدولة العثمانية ويتحكم فى مصيرها » ، وأنها تشكل مانعاً من إتمام الإصلاحات المالية[2] . وهذا ما جعل الدول تزداد تمسكا بموقف الشك والريبة من نوايا حكومة الاتحاد والترقى ، وتنظر إلى هذا العمل بأنه خطوة يحدوها التسرع ، وأنه كان على حكومة تركيا الفتاة أن تنتظر حتى ترسخ قواعد الحرية وتقاليد القضاء العادل حتى يحق لها أن تخطو هذه الخطوة الجريئة . عدا ذلك قد راع الأمر الدول الأجنبية حينما تحققت أن الاتحاديين جادون فى محاربة المؤسسات الأجنبية، وهذا الكتاب، المرسل من وزير خارجية فرنسا إلى سفرائه فى فينا وبرلين ، دليل على ذلك،

(١) D.D.F. — 2ème S., T. XII, No. 173, 21/4/1909.

من وزير خارجية فرنسا الى سفرائه فى البلاد الاوربية الكبرى .

(٢) R. Pinon — Ibidem., P. 89, 112.

قال : « إنه منذ قيام العهد الجديد فى تركيا ظهر ميل إلى مهاجمة المؤسسات المالية والصناعية المقامة والمدارة من قبل الأجانب. وقد تبين ذلك خاصة من الحملة التى وجهت ضد إدارة التبغ، والتى قد تكون الوزارة التركية قد شكلت على أثرها لجنة تحقيق يخشى أن تقرر إلغاء الشركة ، وبما أن هذه الحملة تهدد مصالح الأجانب عامة فى تركيا ، أرى أن توحد الدول الغربية جهودها لتوقفها عند حدها منذ البداية ، وإفهام تركيا أنها إذا أرادت أن تعيد تنظيم أمورها المالية فإن من مصلحتها أن لا تظهر عداءها لرؤوس الأموال الأجنبية فى تركيا ... »[1]

وممـا زاد فى شك الدول الأجنبية إقالة الصدر الأعظم كامل باشا ذى الميول الغربية عامة والانجليزية خاصة ، هذه الإقالة التى وإن تكن جرت لدوافع داخلية ، إلا أنها سببت فتوراً فى انجلترا نحو تركيا ، ودقت أول المسامير فى نعش صداقة تركيا بدول الوفاق الثلاثى ، حتى أن سفير انجلترا فى الآستانة قد رفض أن يقابل المندوبين الذين أرسلتهم جمعية الاتحاد والترقى إليه كى يؤكدوا له أن تغيير الوزارة ليس له أى تأثير على العلاقات الطيبة التى تربط بين الدولتين ، وبعث من يقول لهم أنه إذا كان ثمة من رسالة يودون إبلاغها إليه فليرسلوها بالطريق الرسمى[2] .

صحيح أن انجلترا اقتنعت بعدئذ أن المسألة داخلية ، وأن حكومة تركيا الفتاة لم تقصد بذلك ضرب الصداقة الانجليزية ، غير أن الفتور أصبح رائد انجلترا فى علاقاتها مع الدولة العثمانية[3] ، وكذلك بالنسبة لبقية الدول ، بحيث بدأ سفراؤها فى إرسال المذكرة تلو الأخرى إلى وزارات الخارجية

---

(١) D.D.F. — 2ème S., T. XII, No. 164, 9/4/1909.
D.D.F. — Ibid., No. 206, 1/6/1909.

(٢) Rev. du M. M. — V. XXI, (Décemb. 1912), P. 193 ;
A. Mandelstam — Ibid., P. 59.

(٣) وهذا ما جعل حكومة الاتحاديين تحاول بكل الوسائل ارضاء انجلترا فمنحتها امتياز شركة « لنش » وتجهمت لامانى مصر التحررية .

لدولهم ، يملؤونها بالعبارات التى تدل على الإستياء والريبـــة من الجامعة الإسلامية ، وميل الاتحاديين إليها ، كما يتضح من تقرير القائم بالأعمال الأفرنسى فى الإستانة إلى وزير خارجيته وقد نسب فيه إلى الاتحاديين إرسال الدعاة إلى مختلف البلاد النائية ، وتعصبهم الدينى ضـد المسيحيين ، وتعصبهم القومى ضـد العناصر الأخرى ، ولم يكتم مخاوفه من « جامعة تركيا الفتاة الإسلامية التى هى أخطر على بعض الدول العظمى ، وخاصة منها فرنسا ، من جامعة عبد الحميد الإسلامية » . وقد نوه فيه بأن « السلطان المخلوع كان يريد أن يكتل المسلمين حول منصب الخلافة لغاية أنانية شخصية ، أما الاتحاديون فلا يستخدمون نفوذ الخلافة إلا لخدمة أهدافهم القومية » . أن ما رمى الرعب فى قلب هذا الأفرنسى ومواطنيه « نسيان الترك الخصومات الدينية التى كانت تباعد ، منذ قرون ، بين سلاطين الآستانة وسلاطين مراكش ، كى يعقدوا مع هؤلاء الأخيرين ، بواسطة ضباط ورسل أوفدوهم إليهم ، علاقات ودية ، يبدو أنها كانت غير مستطاعة فى أيام عبد الحميد » . لقد رأوا أن وحدة المسلمين شجى فى حلوقهم إذ خيل إليهم أنها تتم تحت إسم الدين وتحت إسم السياسـة فى آن واحد كما عبر عن ذلك القائم بأعمال الأفرنسى بقوله أن « الآستانة مقر الخلافة هى فى الوقت ذاته مقر الحكم الدستورى ، ويشاهد فيها وصول مبعوث من مسلمى تركستان الصينية فى نفس الوقت الذى يصل فيه إليها مبعوثون من قبل مصر الفتاة » . ثم أضاف أنه « بينما قصد الأول هو مجرد تقديم مظاهر الولاء لأمير المؤمنين نرى أن مهمة الآخرين التداول مع أعضاء جمعية الاتحاد والترقى »[1] .

فى الحقيقة كان أعظم ما يخيف الغربيين هو تصورهم بأن تتبنى حكومة العهد الجديد فى تركيا الجامعة الإسلامية ، كما كان أعظم مـا يخيفهم من الجامعة الإسلامية أنهم تصوروا بأن ألمانيا هى التى تمسك بخيوطها ، فتحركها

---

(١) D.D.F. — Ibid., No. 556, 30/8/1910.

لمعاكسة الدول الاستعمارية الغربية ، ذلك أن ألمانيا ليس فى ممتلكاتها جماعات من المسلمين ، بينما الأقوام التى تقطن المستعمرات الغربية معظمها من أتباع هذا الدين[1] . فالخوف من ألمانيا هو الذى يدفعهم إلى الريبة والشك من سلوك تركيا عند أول تماس أو تقارب بين الدولتين ، ذلك التقارب الذى ما لبث أن تمت أولى بوادره أثر الصلح الذى عقدته حكومة الاتحاديين مع النمسا حلا لمشكلة البوسنة والهرسك ، إذ تم فى ١٩٠٩/٢/٢٦ الإتفاق بين الدلتين بأن تركت الدولة العثمانية للنمسا هاتين المقاطعتين ، واستلمت بدلا عنها تعويضاً بمبلغ مليونى ليرة عثمانية ونصف مع سنجق « نوفى بازار » الذى أخلته لها النمسا من جنودها[2] . ومع ذلك لم تكن ألمانيا حليفة النمسا حتى عشيــة الثورة المضادة قد استردت بعد نفوذها الضائع فى تركيا ، لذا قوبل هذا الانقلاب بالاستبشار والترحاب من قبل ألمانيا وسفارتها فى الآستانة .

على أن إحباط الإنقلاب المضاد لم يكن ضربة لأمل ألمانيا الذى علقته عليه ، بل بالعكس انقلب الوضع لصالح ألمانيا أكثر مما لو تمت الثورة المضادة بنجاح . وذلك بخلع السلطان عبد الحميد نفسه ، عندما دخل الفريق محمود شوكت باشا ظافراً إلى الآستانة ، وهو الصديق الودود لألمانيا ، وقد أمضى شطراً كبيراً من حياته العسكرية فى ربوعها مراقباً لشحنات الأسلحة ومدافع كروب Krupp التى كانت تركيا الحميدية قد أوصت عليها فى مصانع هذه الدولة ، وأرسل أنور بك وفتحى بك وهما من كبار زعماء الثورة العسكريين ، الأول إلى برلين والثانى إلى فيينا كملحقين عسكرتين لسفارتى دولتهما ، وكان

(1) Corresp. d'Orient — No. 10, 15/2/1909, P. 315.

(2) Ibid. — 2ème S., T. XIII, No. 48, 23/11/1910.

اما مسألة اعلان بلغاريا استقلالها فقد جرى الاتفاق بينها وبين الدولة العثماية ، بتوسط روسيا ، على ان ترضى تركيا بذلك لقاء خمسة ملايين من الليرات العثماية تدفع لروسيا من قبل بلغاريا تسديدا لغرامة الحرب التى كات روسيا قد فرضتها عام ١٨٧٨ على تركيا والتى كانت موزعة على أقساط لايزال ٧٤ قسطا منها غير مسدد .

من الطبيعى أن يعملا على تصفية العلاقات بين السلطنة العثمانية وهاتين الدولتين ، فزاد بذلك نداء الألمان ، جميع الألمان بحياة تركيا الفتاة ، وزاد أكثر من ذلك عندما استلم الحكم حقى باشا الصديق الشخصى للبارون مارشال فون بيبر شتاين .

عدا هذه الأسباب الخارجية كان ثمة أسباب أخرى داخلية ساهمت فى تقارب الترك مع التحالف الثلاثى : منها مسألة كريد ، فعند الانقلاب العثمانى ١٩٠٨ لم يكن فى كريد جند عثمانى ، بل كان قد استعيض عنه بمفارز من جند الدول الأربع الحامية ، روسيا ، فرنسا ، انجلترا وايطاليا ، ولم تكن السيادة العثمانية فى هذه الجزيرة أكثر من إسمية فنقم الرأى العام العثمانى على هذا الوضع خاصة عندما استفاد الكريديون من أزمة البوسنة والهرسك ، وأدى مسيحيو الجمعية العمومية فى كريد يمين الطاعة لملك اليونان ، وزاد فى النقمة سحب الدول الغربية لقواتها من كريد ، وعزم الكريديين على إرسال مبعوثين عن جزيرتهم إلى البرلمان اليونانى ، عندذلك انفجر سخط الترك فقاطعوا البضائع اليونانية[1] فى خلال هـذه الأزمة وقفت ألمانيا موقف الحياد ، بل أحياناً موقف المؤيد للدولة العثمانية . ذلك أن الدول الأربع المشار إليها ، كانت ترى عدم جواز مخابرة الحكومة العثمانيـة رأساً مع حكومة اليونان بشأن مسألة كريد ، فلما خالفت الدولة هذه الرغبة ، قدم ممثلو الدول المذكورة إليها مذكرة إحتجاج يلفتون بها نظر الباب العالى إلى أنه لا يحق له ، فيما يتعلق بالقضية الكريدية ، أن يتوجه بخطاباته رأساً إلى الحكومة اليونانية . ولم ينسوا أن يلفتوا نظره إلى أن قضية مكدونيا ، والمشاكل التى تثار فيما بينه وبين دول البلقان بشأنها ، هى مما يهم المصلحة الأوربية d'intérêt européen ، وأن يؤكدوا عليه بأن على الحكومة العثمانية أن لا تخلق أى سبب من الأسباب التى تؤدى إلى نشوب الحرب ، وأن عليه أن يعلم الدول العظمى الموقعة على معاهدة برلين ، مقدماً عن كل ما يشكو منه .

(1) A. Mandelstam — Ibid., P. 59-60.

وعن وجهة نظره، ليكون بالاستطاعة الوصول إلى التسوية اللازمة بالطريق الدبلوماسى [1] ، أما ألمانيا فلم تكن راضية عن إرسال هذه المذكرة ، ولم تكن فكرة وجوب توجه الدولة العثمانية إلى الدول الست الحامية ، لبيان ما تشكو منه فى مسألة البلقان [2] سوى فكرة انجليزية ، حيث لم تكن الدول متفقة على ما يجب اتخاذه من تدابير تجاه مشاكل الدولة العثمانية فى منطقة البلقان ، التى لا تزال مسألة إعلان بلغاريا استقلالها بعد الثورة ، ومسألة كريد باقية منها بدون حل . وعدا ذلك فإن الرأى الذى أبداه المسيو ستيمرش ، وكيل وزارة الدولة الألمانى كان فى مصلحة الدولة العثمانية ، إذ كان يقضى بأن يؤخذ بنظر الاعتبار ضعف مركز حكومة تركيا الفتاة ، ومداراتها بقدر الإمكان ، لأنها وحدها التى تستطيع أن توطد النظام والأمن فى الأمبراطورية العثمانية [3] . وهكذا بينما أدى تدخل الدول الغربية فى مشاكل مكدونيا ، واتخاذها موقفا متصلباً تجاه الدولة العثمانية ، إلى استياء هذه منها ، أدى موقف ألمانيا والنمسا الملائم تجاه مصلحتها إلى وثوقها بهما ، وميلها إليهما ، ولم يكن هذا الانطباع ناشئا فقط عن الأثر غير المستحب الذى تأثرت به الدولة العثمانية من مذكرة الدول العظمى ، بل بصورة خاصة من جهود البارون «مارشال فون بيبر شتاين» الشخصى فى الآستانة لإيجاد الثقة فى قلوب الأتراك الجدد الذين كانوا يريدون أن يدفعوا بعيداً بتدخل الدول الأوربية فى قضية مكدونيا [4]

وبالرغم من أن الدول الغربية رفضت الموافقة أخيراً على ماقام به الكريديون، وأوقفت فى البحر المندوبين المرسلين من قبلهم إلى برلمان آثينا

(1) D.D.F. — 2ème S., T. XII, No. 291, 19/8/1909.

(2) الدول الست الحامية لشعوب البلقان العثمانية هى : انجلترا ، فرنسا ، روسيا ، النمسا ، المانيا ، ايطاليا .

(3) D.D.F. — Ibidem., No. 294, 22/8/1909.

(4) Ibidem. — No. 298, 22/8/1909.

فان الجرائد التركية حملت حملة شعواء على هذه الدول وخاصة منها انجلترا لأن صيحة الأتراك طالبين الاعتراف الرسمى بسيادتهم على الجزيرة ، تلك السيادة التى أهمل الدستور الكريدى الجديد الإشارة إليها ، ذهبت أدراج الرياح ، وقد جزلت ألمانيا والنمسا لهذا الأمر وعملتا على تعزيز موقفهما لدى الرأى العام التركى . وبينما لم يكن لألمانيا والنمسا صلة عرقية بشعوب البلقان ، كان ميزان علاقات الروس بالدولة العثمانية ، وصداقتها معها ، هو مقدار استجابة السياسة التركية لمطالب صقالبة مكدونيا ، ودول البلقان الصقلبية ، وعطفها على أمانى شعوبها القومية . وقد لعبت ألمانيا والنمسا فى هذه المسألة دور المحرض وقامتا بدس الدسائس فى البلقان ضد روسيا [1] .

وبمقدار ما كانت تتزايد الاضطرابات فى مكدونيا وتقمعها حكومة الاتحاديين بشدة — بلغت فى كثير من الأحيان حد البربرية ، وارتكاب الفظائع التى بقيت ذكراها عالقة فى الأذهان مرتبطة باسم جاويد باشا ، وطورغوت باشا ، وستظل كذلك إلى الأبد [2] — كانت الصحافة الروسية والأفرنسية والانجليزية تتخلى عن موقفها العطوف نحو تركيا الفتاة . فكان على تركيا ، وقد واجهت هذا التحول فى الرأى العام العالمى ضدها ، أن تتخذ واحداً من موقفين : إما أن تعزف عن سياسة القمع ، وتطأطىء رأسها أمام ثوار ألبانيا من مسلمين ومسيحيين (وهؤلاء كانوا فئتين : الماليسور والمردة) وأمام عصابات البلغار من الأشقياء الذين كانوا يعيثون فساداً فى أرجاء البلاد ، أو أن تلوذ ببرلين وفيينا ضد أى تدخل جديد فى شؤونها الداخلية . وقد اتخذت الموقف الأخير ، وانحازت إلى الجانب الذى كان يعطف على سياستها اللاصقلبية ويؤيدها . لكنه لم يكن انحيازاً ظاهراً بوضوح ، ولا ثابتا تمام الثبوت . صحيح كان الضابط الألمانى الكبير «فون درغولتز» قد استدعى

(1) A. Mandelstam — Ibid., P. 60-61.

(2) R. Pinon — Ibidem., P. 124.

وكاف بإصلاح الجيش التركى الذى كانت ميول ضباطه تزداد تحولا نحو المسحة الجرمانية ، باعتبار أن أكثرهم قد تلقوا علومهم الحربية فى مدارس ألمانيا العسكرية ، وحضروا دورات كثيرة ومناورات عديدة قام بها الجيش الألمانى فى بلاده ، وقام حقى بك فى آب ١٩١٠ بمفاوضات فى النمسا لعقد تحالف ألمانى — نمساوى — تركى فى سبيل إقامة جبهة منيعة سلمية تمتد من البوسفور حتى بحر البلطيق ، غير أن دولتى الوسط لم تتمكنا من جلب تركيا إلى صفهما بشكل واضح ، ولم يوقع التحالف الذى سعى إليه حقى بك لأن المدنيين من أعضاء جمعية الاتحاد والترقى لم يوافقوا على بتر العلاقات بتراً نهائياً مع دول الاتفاق الثلاثى . وكان هذا التيار الذى أيده طلعت بك ، وجاويد بك وحسين جاهد وخليل بك قويا ، وقد دلت عليه أحداث كثيرة منها قضية منح امتياز شركة « لنش » للنقل النهرى فى وادى الرافدين ، الذى حاول أنصار الانعطاف نحو انجلترا بمنحه لها أن يكسبوا عطفها . وحتى بعد اضطرار الاتحاديين إلى إقالة حسين حلمى باشا ، وإذ توجه هذا لزيارة العواصم الأوربية هللت الشخصيات المذكورة من الاتحاديين بالحفاوة التى قوبل بها فى فرنسا وانجلترا وخاصة فى روسيا من قبل حكومات هذه الدول وصحافتها[1] .

غير أن الطابع الذى ميز سياسة تركيا الفتاة الخارجية كان ، مثله مثل سياستها الداخلية ، هو عدم الاستقرار والتذبذب ، وكانت كل مشكلة ، مهما بلغت تفاهتها ، تثير الصحافة التركية الاتحادية فتصب نيران غضبها على الدول مهما تكن . هذا ولم تخل أهداف الاتحاديين من بعض الاتجاهات التوسعية : من ذلك احتلال الدولة العثمانية قطعة صغيرة من « أذربيجان » بداعى أنها من حق الدولة ، ويجب أن تكون ضمن حدودها ، وكان لهذه القطعة أهمية من حيث الاتصال بين الأراضى العثمانية وإيران وأرمينيا والقوقاز وبهذه المناسبة كتبت جريدة تركية : « أن لنا حق الاهتمام بشؤون فارس

---

(١) A. Mandelstam — Ibid., P. 61-63.

لأنها بلد إسلامى » ، ولم يكن مثل هذا القول نادراً فى الصحافة التركية ، بحيث أن الميول التوسعية ، أو الميول التى تنم عن عطف على الجامعة الإسلامية لم تكن تسبب للدولة من المكاسب بقدر ما تسبب لها من المتاعب . ذلك ما يلمسه المتتبع فى موقف روسيا من حركات الترك على حدود فارس ، ففى اجتماع « بوتسدام » بين قيصر روسيا وإمبراطور ألمانيا ، فى أواخر عام ١٩١٠ أثيرت هذه القضية ، وما كاد الاجتماع ينفض حتى أوقفت ألمانيا تقدم تركيا فى الأراضى الإيرانية[1] ، لكن الأمر لم ينته عند هذا الحد ، بل أن اجتماع « بوتسدام » أتاح الفرصة للعاهلين كى يتفقا حول منهاج عملهما بالنسبة لتركيا وإيران فيما يخص السكك الحديدية والمشاريع الصناعية فيهما ، لئلا يحصل بينهما اصطدام فى هاتين المنطقتين ، ولم يكن من شأن هذا الاتفاق أن يسر الترك كثيراً خوفا من أن يدفعوا هم الثمن[2] .

على أن الخلاف الذى نشأ بين تركيا وفرنسا على حدود طرابلس الغرب وتونس فى الأيام الأولى من عام ١٩١٠ كانت له دلالته الخاصة من حيث محاولة الاتحاديين التمسك بواجباتهم الوطنية نحو الممتلكات السابقة لسلطنتهم فقد حصلت بعض الاشتباكات بين جنود الافرنسيين فى تونس ، وجند الدولة فى طرابلس بسبب عدم تخطيط الحدود بين الولايتين المتجاورتين ، إذ دخلت جنود نظامية تركية إلى قرى تعتبر تابعة لتونس ، كما حصل خلاف بين الدولتين بشأن معاملة التونسيين فى طرابلس . وقد نشأت المسألة عن كون تركيا الجديدة لم تزل تعتبر تونس ولاية تركية وفقا للفرمان المؤرخ بعام ١٨٧١ دون أن تعترف بمعاهدة « باردو » التى فرضت فرنسا بموجبها الحماية على تونس ولم تكن فرنسا لتعترف أصلا بهذا الفرمان ، وطالبت الدولة باعتبار التونسيين رعايا غير عثمانيين ، وأن تعترف الدولة العثمانية بحماية فرنسا لتونس وأن تترك لقناصل فرنسا حق حماية مصالح التونسيين فى طرابلس الغرب[3] .

---

(١) R. Pinon — Ibidem., P. 135.
(٢) D.D.F. — 2ème S., T. XIII, No. 37, 18/11/1910.
(٣) Corresp. d'Orient — 15/1/1910, P. 55-83.

وقد كتب مبعوث بغداد الكردى إسماعيل حق بابان زاده مقالا بهذا الشأن نشره فى شهر كانون ثانى عام ١٩١٠ بجريدة « طنين » دعا فيه إلى وجوب التفاوض بين الطرفين بشرط أن لاتمس حقوق الدولة التاريخية ، أى أن لا يوضع على بساط البحث الحالة التى حصلت فى عام ١٨٨٢ ، لأن تركياتود الاحتفاظ بصداقة فرنسا ، ولاتريد أن تتجدد حوادث الحدود بين الجانبين فى المستقبل . لكنه أعاذ السياسة الأفرنسية أن تنهج نهج النمسا وبلغاريا فتطلب من تركيا الاعتراف بالأمر الواقع فى تونس ، لأن هاتين الدولتين لم تلجأ إلى ذلك باسم الصداقة بل باسم العداوة المكشوفة[١] .

على أن الأزمة لم تلبث أن سويت بين الجانبين وشكلت لجنة تركية — أفرنسية مختلطة لتحديد الحدود بين تونس وطرابلس الغرب[٢] ، وسكتت حكومة الاتحاديين عن الاحتلال الفرنسى لتونس ، ولم يسمع بعد ذلك صوت عثمانى يرتفع باحتجاج على معاهدة « باردو » ، أو بإثارة مسألة عدم الاعتراف بحماية فرنسا لتونس ، ولكن دون أن يتقاضى الاتحاديون أى مبلغ من المال ثمنا لتونس ، كما فعلوا بشأن البوسنه والهرسك وبلغاريا .

لم تكد مسألة طرابلس الغرب وتونس تسوى بين الدولتين ، حتى نشأت أزمة أخرى بينهما هى مسألة القرض . كانت مالية الدولة فى سنة ١٩١٠ متأخرة بحيث كان عجز الميزانية[٣] فى تلك السنة عشرة ملايين ليرة عثمانية ونصف مليون ، أما ديونها حتى ذلك الوقت فكانت حوالى مليارين ونصف من الفرنكات (أى ١٢٥ مليون ليرة عثمانية) .

فى العهد البائد كان الجهاز المالى بسيطا ، وكان العجز يسدد بالقروض

---

(١) Ibidem. — 1/2/1910, P. 120-122.

(٢) Ibidem. — 15/9/1910, P. 257.

(٣) كانت الميزانية العامة تقدر بحوالى « ٨٠٠ » مليون من الفرنكات ، اى حوالى «٤٢» مليون من الليرات العثمانية .

التى أصبحت تعقد ، بعد قيام مؤسسة الدين العام ، بتدخل الدول الأوربية لقاء رهونات ، وذلك بأن توضع بعض واردات الدولة تحت تصرف صندوق الدين . ولما قام العهد الجديد ، اقترضت حكومته من فرنسا وألمانيا وانجلترا متفقة ، مبلغا مقداره (٢٠٠) مليونا من الفرنكات (أى عشرة ملايين من الليرات العثمانية) ، بدون رهن خاص ولا وساطة صندوق الدين . غير أنها عندما أبدت رغبتها فى استقراض (١٥٠) مليونا من الفرنكات اتجهت ، فى أوائل الثلث الأخير من عام ١٩١٠ ، إلى فرنسا ، لعقد هذا القرض من بنوكها ، واتصلت بالبنك العثمانى الذى أعلم وزير خارجيتها جاويد بك بوجوب المحادثة مع الحكومة الأفرنسية صاحبة الصلاحية فى ذلك ، فما كان من هذه إلا أن طلبت ضمانات[١] ، اعتبرها الأتراك ، بلسان خليل بك فى خطابه الذى ألقاه فى مؤتمر جمعية الاتحاد والترقى السنوى بسلانيك ، ماسة بكرامة وشرف الدولة الوطنى ، إذ كانت تقضى بأن ينشأ « ديوان محاسبات » خاص فى الآستانة ، يشرف عليه مراقبون أفرنسيون تعينهم الحكومة الأفرنسية ، وأن يعهد بجميع الأمور المالية إلى البنك العثمانى . ذلك أن الحكومة الأفرنسية لم تكن واثقة بمقدرة الدولة المالية ، بل كانت تتوقع أن تلجأ إلى قروض جديدة عما قريب ، حيث أعلن خليل بك ، فى خطابه بمؤتمر الجمعية بسلانيك ، بأن الدولة مقبلة على عقد قرض جديد بمبلغ (٢٥) مليونا من الليرات العثمانية أو أكثر من (٥٠٠) مليونا من الفرنكات ، ليكون بالاستطاعة استثمار خيرات البلاد وثرواتها الاقتصادية . فان مبالغ ضخمة كهذه لا تستطيع أى دولة من الدول أن تغامر بإقراضها لدولة أخرى مثل تركيا إلا إذا قدمت هذه من الضمانات مايمكن أن تطمئن بها على أموالها[٢] . وأكثر من ذلك كان الأفرنسيون ناقمين على حكومة الاتحاديين تقربها من ألمانيا ، وأصبح كتابهم يهاجمون سياستها . إن هذا المقال الذى كتبه « روجه تروسيل »

---

(١) R. Pinon — Ibidem., P. 138-139.

(٢) Corresp. d'Orient — 1/12/1910, P. 463 ;

بعنوان «سياسة تركيا الفتاة» يصح أن يكون مثالا عن هذا الهجوم عليها ، قال
الكاتب : « لقد تبنت تركيا الأسلوب البسماركى فى السياسة ، بحيث تعتبر أن
الكذب والخداع ، ونشر الأخبار الكاذبة عمداً من حسن السياسة والمهارة
وأصبح البلف « bluff » رائداً فى الحكم ، وليس على الرسميين فيها أسهل
من أن يعقدوا المؤتمرات الصحفية وأن يدلوا بمعلومات سرعان ما تظهر عدم
صحتها ، بحيث أصبحت تمثل المهازل السياسية ، وأما صحافتها فلا تحذو سلوكا
مغايراً لهذا ، فنراها اليوم تكتب أشياء ، وتلجأ إلى الخداع والتضليل ،
وتناقض اليوم ما كتبته بالأمس ، ناسية ما كتبته قبل ذلك ، وتدافع اليوم
عن فكرة هاجمتها قبل أسبوع مضى ، أو العكس بالعكس » . ثم يهاجم ميل
تركيا إلى التحالف الثلاثى ، وينتقدها لإنها غضبت من فرنسا لكونها طلبت
ضمانا للقرض إذ يقول :

« أفيريدون من فرنسا أن تقرض دولة يتضاعف عجز ميزانيتها يوما
بعد يوم دون أن تطلب منها هذه الضمانات ؟ ان معنى ذلك التفريط بأموالها
مع العلم أن هذه الديون وهذا العجز يتضخم بسبب الأموال الباهظة التى
تخصص للتسلح والحربية والبحرية دون رقيب ، . . . أن سياسة تركيا بدأت
منذ سنة واحدة تفقد العطف الذى كسبته منذ قيام العهد الجديد ، فقد
أثارت قلق الجميع ، وتبنت سياسة العهد الحميدى ، والفرق بين الاثنين أن
عبد الحميد كان ثعلبا فى السياسة وأمهر من الذين خلفوه على الحكم بحيث
لم يدخل مع ألمانيا فى التحالف إلى الحد الذى أثار مخاوف الدول الأخرى[1] ».
فى الحقيقة كان خوف فرنسا من ميل تركيا إلى ألمانيا عظيما بحيث لم تستبعد
فرضية أن الدولة العثمانية قد تأخذ هذه الملايين من فرنسا ثم تستخدمها بعد
قليل فى تعبئة الجيش التركى ، وتشترى بها أسلحة من ألمانيا . من أجل ذلك

(١) Corresp. d'Orient — 1/11/1910, P. 353-356.

تمسكت فرنسا بشروطها لكن تركيا رفضتها ، وغادر جاويد بك باريس خالى
الوفاض الا من الخيبة ، وبدأت « طنين » وجرائد الاتحاديين تشن هجوماً
قوياً على فرنسا وحلفائها . عندئذ بادر البارون مارشال فون بيبرشتاين ،
ونصب نفسه مدافعا عن استقلال الدولة العثمانية ، وأوهم رجال تركيا الفتاة بأن
فرنسا تريد أن تضعهم تحت وصايتها ، وأوصى جاويد بك بالاتجاه نحو البنوك
الألمانية النمسوية ، فاجتمعت (٣٢) مؤسسة من هذه البنوك ، وقدمت للدولة
قرضاً بمبلغ ١٥٠ مليوناً من الفرنكات ، بفائدة ٨ ٪ ، ولكن دون أن تطلب
منها أى ضمانات[1] مع ما كانت عليه ألمانيا من التأخر المالى ، فاجتذبت
بهذه البادرة كثيراً من عطف الترك ومحبتهم لكنهم عندما لاحظوا بعض
التلكؤ منها فى تنفيذ القرض مالوا عنها قليلا واتجهوا نوعاً ما إلى فرنسا
وبدا لهم أن لا غنى لبلادهم عن الاستعانة بأموالها[2] ، وقد ظهر ذلك واضحاً
فى خطاب ألقاه الصدر الأعظم حقى باشا فى مجلس المبعوثين فى الأيام
الأخيرة من عام ١٩١٠ ، قال فيه : إن تركيا لا تزال تكن الولاء لفرنسا
وتعتبرها صديقتها القديمة والدائمة وإن ما جرى بشأن القرض لا يمكن أن
يفصم عرى الصداقة الوطيدة الجذور بين الأمتين ، ثم أشار إلى تركيا
والأحلاف فقال إن تركيا تحرص على العلاقات الودية مع جميع الدول ،
وإنها لا ترغب فى الإنحياز إلى أى من المعسكرين : التحالف الثلاثى أو الاتفاق
الثلاثى ، وتعتبر كلا الجانبين أصدقاء لها ، لأن ليس من مصلحتها الانحياز ،
ولا يوجد داع له بالنسبة لتركيا ، إذ أن أحداً من الجانبين لم يظهر عداءه
لها ، فلم الإنحياز إلى هذا الجانب أو ذاك ؟ ثم كذب ما يشاع من أن تركيا
أسخطت فرنسا قائلا إن كل ما فى الأمر أنه جرت محاولة لعقد اتفاقات لها
صفة العلاقات التجارية ، وكان لكل من الجانبين الحق بأن يقبل أو يرفض

(١) R. Pinon — Ibid., P. 139-140.
(٢) A. Mandelstam — Ibid., P. 65.

العروض المقدمة إليه . كما كذب الأراجيف القائلة أن انجلترا حجبت عطفها عن تركيا قائلا : « إنى أكذب ذلك رسمياً ، وعلاقتنا مع انجلترا طيبة ، ويوجد بيننا وبينها مفاوضات تتعلق ببعض القضايا »[1] .

وهكذا سارت علاقات الدولة الخارجية بين مد وجزر بالنسبة للعسكرين حتى وقعت حرب طرابلس الغرب بين تركيا وإيطاليا ، وكانت إيطاليا هى الدولة المدللة بين جميع الدول الأخرى منذ أن تولى حقى باشا الصدارة العظمى ، بل قبل ذلك عندما تولى سفارة دولته فى روما منذ أوائل عام ١٩٠٩ .

قلت سابقا أن إيطاليا ، بعد أن كانت قد اتفقت مع فرنسا وانجلترا على احتلال طرابلس الغرب فى أوائل القرن العشرين ، وأخذت موافقة ألمانيا على ذلك، قد اعتبرت طرابلس أرضا إيطالية ، غير عثمانية بالمرة ، وأصبحت تتصرف فيها تصرف المالك لها ، بواسطة بنك دى روما ، الذى أنشأته فيها لشراء الأراضى وإعطاء القروض ، والمدارس ، وبعثات التنقيب عن المعادن والمشاريع الاقتصادية المختلفة . وقد بلغ الأمر بإيطاليا أنها لم تكن تتحمل منافسة أى دولة أجنبية لها فى طرابلس الغرب ، وكانت الحكومة التركية تماشيها وتنفذ جميع رغباتها فى المنطقة وتنصب وتعزل الولاة بحسب رضاها أو سخطها عليهم .

أنشىء بنك دى روما فى طرابلس الغرب عام ١٩٠٥ ، وكان يتولى ولاية طرابلس حينذاك المشير رجب باشا (١٩٠٤ — ١٩٠٩) ، الذى عرف بشدة وطأته على السياسة الإيطالية ، فعارض فى إنشائه بكل ما استطاع من قوة ونفوذ ، غير أن حكومة الآستانة إذ ذاك أوعزت إليه بعدم التشدد خوفا من « القلاقل السياسية » فأنشىء البنك رغم أنفه ، وبدون استصدار فرمان

(1) Corresp. d'Orient — 15/12/1910, P. 498-501.

من حكومة الآستانة أو موافقة الحكومة المحلية ، واتخذ الايطاليون منه مركزاً للدعاية . ولما تم انقلاب ١٩٠٨ وتولى حقى بك سفارة دولته فى روما أثرت إيطاليا عليه فتوسط لدى حكومته أن تقبل بيع الأراضى الفراغ باسم مديره العام[1] . ولكن رجب باشا أصر على الممانعة فى بيع الأراضى له ، وأصبح يحرض الأهالى على الشراء بعضهم من بعض ، فإذا لم يوجد أحد يشترى الشراء التجأ إلى أصحاب الشفعة أو المجلس البلدى ، فإذا عجز هؤلاء عن ذلك حرض دائرة الطابو (التحديد والتمليك) على عدم التسجيل بحجة أن البنك شخص معنوى ، مع الإيعاز إلى المحاكم العثمانية فى طرابلس ، بأن لا تقبل قضاياه لأنه لم يستوف الشروط القانونية فى تأسيسه . وكانت المحاكم تنفذ هذه الرغبة ، وهكذا وقف رجب باشا للنفوذ الإيطالى بالمرصاد ، ومنع انتقال الأملاك إلى بنك دى روما ، بالرغم من أوامر دولته التى كانت تنهمر عليه وكلها لمصلحة إيطاليا . ومع ذلك تمكن الايطاليون من الحصول على إذن فى إنشاء مكتب بريد خاص بالبريد الايطالى ، وفى إرسال بعثة عسكرية تتألف من عدة ضباط قالوا عنها أنها بعثة علمية للتنقيب عن الآثار ، وتمكنت من وضع خرائط حربية لجميع المناطق التى مرت بها . وظلوا مثابرين فى السعى حتى تمكنوا من استصدار فرمان بعزل المشير رجب باشا من الولاية فى أوائل عام ١٩٠٩ وحينئذ شعروا بالحرية التامة فى إطلاق يدهم فى البلاد إذا أصبح الولاة الذين أتوا بعده آلة فى يد السياسة الايطالية ، وقطعوا الطريق على إصلاحات المشير المذكور بعد أن بدت بشائرها فى الاقتصاد والمعارف ، والدفاع عن المنطقة وتحصينها ، وتمكنوا من جعل الحكومة العثمانية تعين لطرابلس الغرب ولاة يتميزون بروحهم الايطالية ، وخاصة منهم حسن حسنى باشا ، والد زوجة رحمى بك من كبار زعماء جمعية الاتحاد والترقى ، كما أصبح الموظفون الترك الكبار آلة بيد الايطاليين . وصارت

(1) الطاهر احمد الزاوى — نفس المصدر ، ص ٧ — ١١ .

بيوتهم مفتوحة لارتياد رجالهم الذين يجتمعون فيها لبث الدعاية الايطالية .
غير أن الجرائد المحلية التركية والعربية أخذت تبين للحكومة والرأى العام مقاصد إيطاليا وأغراض بنك دى روما ، فلم يصغ إليها أحد من رجال الحكومة المسؤولين ، ولكنها أثرت فى الرأى العام ، الذى فهم أن البنك أسس لترويج سياسة الايطاليين ، وذلك بالرغم من دعاية هؤلاء وما كانت تلفقه جريدتاهم فى طرابلس من أكاذيب ، مدعية أن البنك مؤسسة تجارية بحتة .

كان حسنى باشا ، عدا ذلك ، من أكبر المشجعين على إنشاء شركة الفوسفات الايطالية ، فاشمأز الناس من أعماله ، وإفساحه المجال للتدخل الايطالى . وقد تجرأت الصحف الايطالية فى عهده على التحريض لاحتلال طرابلس ، وأغرت حكومتها بذلك ، كما حرضت الشعب الايطالى على المطالبة بتنفيذ هذه الفكرة ، وبالغت فى وصف الرخاء والخصب الذى تتمتع به المنطقة ، وأطلقت عليها اسم « الأرض الموعودة » ، حتى ألفت إيطاليا فرقة خاصة لاحتلالها سمتها « الفرقة الطرابلسية » . وقد بلغ تهاون حسنى باشا مع الايطاليين حداً أسخط الأهالى فعزموا على القيام بمظاهرة احتجاجا على لهجة الصحف الايطالية فمنعهم من القيام بها . ومع ذلك أرسلوا برقية إلى الصدارة العظمى ، محذرين الدولة من نوايا الطليان ، مطالبين بتحصين البلاد ، وتزويدها بالذخائر والمؤن لعام كامل ، عارضين تطوعهم ، معاهدين الله والشرف والذمة ، على الدفاع حتى آخر نقطة من دمائهم . فلم يكن الجواب على هذه البرقية إلا وعوداً خلابة بعزم الدولة على الدفاع عن البلاد[1] .

لم تكن الأحوال فى طرابلس الغرب ، خلال السنة التى سبقت الاعتداء الايطالى عليها ، لتعرف الهدوء ، إذ كان الايطاليون يتضجرون من الولاة

(١) المصدر السابق – ص ، ١٣ – ١٦ .

الذين يعرقلون رغباتهم المبرمة ، ومن الأهالى الذين يعارضون تصرفاتهم ، ومن الجرائد التى تهاجمهم وتفضح نواياهم ، ومن الشركات الأجنبية التى تحاول الحصول على امتيازات اقتصادية استثمارية فى المنطقة التى يعتبرونها حكرا لنشاطهم ، ولا يطيقون دخول أجنبى ينتقد أعمالهم . وهكذا تمكنوا ، فى عهد حسنى باشا ، من دفع الوالى إلى طرد الصحفى الارجنتينى « كوزمين » ، الذى أصدر فى طرابلس الغرب جريدة يطعن فيها بالحكومة الايطالية ويفضح نوايا بنك دى روما السيئة ، واحتجوا على مجىء لجنة أفرنسية إلى طرابلس للبحث عن مناجم الفوسفات ، وكان معها أمر من نظارة الداخلية العثمانية ، واعتبروا مجيئها إهانة لهم وتعديا على حقوقهم[1] ، وقالوا : « إن هذا يمس بشرف إيطاليا صاحبة السيادة فى طرابلس » . وهكذا فعلوا أيضا عند مجىء لجنة أميركية إلى بنى غازى للبحث عن الآثار القديمة . ولما دافعت الجرائد المحلية عن حق الحكومة فى حرية التصرف فى إعطاء الامتيازات لمن شاءت زاد استياء الايطاليين وطالبت جرائدهم بإرسال الأسطول الايطالى لاحتلال طرابلس[2] .

غير أن الذى أسخط الايطاليين سخطا كبيراً هو تعيين ابراهيم أدهم باشا خلفا لحسنى باشا ، وقد جاء إلى طرابلس الغرب واليا عليها وقائداً عاما لجيشها ، فخز فى نفسه أن يرى النفوذ الايطالى قد تغلغل فى البلاد تغلغلا عظيما بسبب إهمال سلفه ، وأن يلمس ما بلغته الادارة من الارتباك والفساد ، فعزم على الوقوف من سياسة الايطاليين موقفا حازما ، فقبض على الأمور بحزم وشرع فى جمع الرديف ، وتعليم المتطوعين ، وفرض الجندية على الوطنيين وأمكنه أن يجمع من البلاد نحو سبعة آلاف جندى ، وشرع فى تحصين الحدود الغربية والجنوبية ، ووضع خرائط جغرافية حربية للمناطق التى تصلح

(١) المنار – العدد السابق ، ص ٨٥٩ .
(٢) الطاهر احمد الزاوى – المصدر السابق ، ص ١٧ – ١٨ .

لحشد الجند والدفاع ، وطلب من حكومة الاستانة إرسال كميات وافرة من الأسلحة إلى المنطقة للدفاع عنها ، وحظر على الايطاليين العمل فى الآثار قرب المناطق العسكرية ، فأدركوا أن سياستهم فى طرابلس الغرب معرضة للخطر وبدأت صحافتهم تتطاول وتشتد عليه ، وألحوا على رئيس الوزراء حتى باشا بنقله من طرابلس ، فأجاب طلبهم وعزله فى أيلول ، سبتمبر ١٩١١ ، ولم يمض أسبوعان بعد ذلك حتى هاجمت إيطاليا طرابلس الغرب ، ولم يكن قد عين أحد خلفا له على الولاية[١] .

لقد توترت العلاقات التركية — الايطالية ، خلال الأشهر التى سبقت الاعتداء الايطالى ، توتراً ملحوظاً كان أهم ظواهره مسألة عودة الصحفى « كوزمين » إلى طرابلس بالرغم من احتجاج الايطاليين ، إذا أصر الوالى ابراهيم أدهم باشا على موقفه من السماح له بالعودة ، وأحاطه بالجنود لحراسته من اعتداء الايطاليين عليه فى المرفأ[٢] ، ومسألة إنزال قنصل إيطاليا فى مناستير العلم العثمانى من على مبنى القنصلية ، أثناء حفل راقص ، بعد أن كان العلمان العثمانى والايطالى متعانقين فوق بابها . فاحتج والى مناستير وكتب إلى وزارته فاذاعت اللجنة المركزيه للاتحاد والترقى بيانا يفضح أعمال الايطاليين ، فهاج الرأى العام الايطالى وطالبت صحف إيطاليا وزير خارجيتها بالتصرف بحزم ضد الدولة العثمانية[٣] . وقد صورت جريدة « ستامبا Stampa » الايطالية شعور الايطاليين بمقال جاء فيه تنديدها بما يقوم به الوالى ابراهيم أدهم باشا من منح الامتيازات لغير الايطاليين ، فقد منح مثلا امتياز أعمال المرفأ إلى شركة « بيرسون Pearson » الأميركية ، وامتياز منجم كبريت « سيرته » إلى الاميركان ، وامتيازات مناجم أخرى وبعض الخطوط الحديدية إلى

---

(١) المصدر السابق — ص ١٨ — ٢٠ ، المنار — مجلد ١٤ ، ج ١١ ، ٢١-١١-١٩١١ ص ٨٦٠ .

(٢) Corresp. d'Orient — 1/2/1911, P. 134.

(٣) Ibidem. — 1/2/1911, P. 135 ; 15/2/1911, P. 182.

الافرنسيين ، ووصفت هذه الأعمال بأنها خطر مؤكد على التغلغل الايطالى وقد وجهت الصحيفة بعدئذ كلامها إلى الحكومة الايطالية قائلة : « إذن يجب عدم تمكين الوالى من أن يقوم بعمل مضر بالمصلحة الايطالية ، وإذا لزم الأمر تذكير فرنسا وانجلترا بوجوب تقيدهما الحرفى بنصوص الاتفاقيات» . ثم ختمت المقال بقولها : « لو كانت الحكومة ـ بدلا من خداع الرأى العام باراءته ، باستمرار ، سراب التغلغل السلمى الذى تخفى وراءه ضعفها وقصورها — لو كانت قد تصرفت بحزم وقوة لكانت طرابلس الغرب قد أصبحت من زمن بعيد أرضا إيطالية ، وقد آن وقت العمل ، ويجب اختيار أحد أمرين : أما احتلال طرابلس أو التخلى نهائياً عن هذا المشروع . أما إذا اختير الأول فيجب الاسراع فى تنفيذه »[١] .

غير أن الدافع الشديد لاسراع الايطاليين فى احتلال طرابلس لم يكن هذا فقط ، بل إن إثارة فرنسا للمسألة المراكشية وتحفزها لاحتلال المغرب قد حرك غيرتهم وحفزهم إلى العمل . وكان على إيطاليا أن تطالب التعويض من فرنسا وألمانيا فيما إذا اتفقتا ، وذلك لا بصفتها من جملة الموقعين على اتفاقية « الجزيرة » فحسب ، بل لأنها أيضا من الدول الكبرى التى تهتم بالتوازن فى حوض البحر الأبيض المتوسط[٢] . أما فرنسا فقد كانت موافقة لعمل إيطاليا ، كما يتضح من مقال ظهر فى جريدة « كوره سبوندانس دوريان » الافرنسية ، قبل أسبوع من الهجوم الايطالى ، بقلم الدكتور جورج سمنه ، العربى اللبنانى المتجنس بالجنسية الافرنسية ، قال : « مما لا مرية فيه أن عواطف الافرنسيين هى مع إيطاليا ، التى لا تتمتع فقط بثمرات التعهدات القاطعة التى بذلتها فرنسا لها فى عامى ١٩٠٠ ، ١٩٠٢ ، وهى التى « اعترفنا » لها فيها بحرية العمل التام فى طرابلس الغرب ، بل أيضا ، وعلى الأخص ، بثمرات

---

(١) Ibidem. — 1/9/1911, P. 234-235.

(٢) Ibidem. — 15/9/1911, P. 282.

تصحيح موقفها تجاه تنفيذ ماقطعت لنا ، فى نفس الوقت ، من تعهدات تتعلق بالعمل الذى قمنا ونقوم به فى مراكش ، وبثمرات الصداقة التى تربط بين البلدين . أن تجاور ، مملكتينا فى أوربا ، إذا أضيف إليه تجاور ممتلكاتنا فى أفريقيا ، لايثير فينا أى نفور ، بل من شأنه أن يهيء الضمان الثمين لسلامة استيطاننا فى أفريقيا الشمالية . وبوجود انجلترا فى مصر ، وأسبانيا فى مليلا (مراكش) ، يكون السد قد أحكم أمام أى نفوذ آخر يحاول التغلغل فى حوض البحر الأبيض المتوسط . أما إذا عززت إيطاليا قدمها غداً فى طرابلس الغرب ، عندئذ تكتمل الحلقة ويتم أحكامها ، ونكون بين الاهل الاقربين والاصدقاء المخلصين ، فى مأمن من كل خطر محيق »[1].

وعلى وجه الاجمال كانت الدول الغربيـــة شامتة بتركيا بمناسبة الاعتداء الايطالى ، لأنها أظهرت الميل لألمانيا ، فعندما أرسل السلطان العثمانى تلغرافا إلى ملك الانجليز ، وأمبراطور ألمانيا ، طالبا اليهما التدخل لانهاء الحرب ، أجابه الاول أن إنجلترا ملتزمة الحياد ، وأجابه الثانى أنه أصدر التعليمات لسفيره فى روما للتوسط ، ثم أظهر لجلالته أن انفراد ألمانيا بالتوسط دون دول أوربا يجعله غير مضمون النجاح بل عديم الفائدة[2] . والحقيقة أن كلا المعسكرين قد اغتنم هذه الفرصة لجر المغانم من تركيا لقاء التوسط بين الدولتين المتحاربتين وجرها إلى معسكره ، وكلاهما اتهم الخصم وحمله مسؤولية دفع إيطاليا إلى هذه الخطوة . ذلك أن صحافة الدول الغربية اتهمت معسكر دول الوسط بأنه هو الذى حرض حليفته إيطاليا على العدوان ، وصحافة دول الوسط اتهمت المعسكر الغربى بأنه هو الذى سمح لها ، أو تغاضى عن عملها ، تعويضا لها عن احتلال انجلترا لمصر وقبرص فى أعقاب مؤتمر

---

(1) Ibidem. — 1/10/1911, P. 293.

(٢) الطاهر احمد الزاوى ـ المصدر السابق ، ص ٣٢ .

B.D.O.W. — Vol. 9, Part 1, No. 253.

من السير ادوارد غراى الى سفيره فى باريس ومستشار سفارته فى روسيا .

برلين وإغراء لها بالسكوت عن رغبة فرنسا فى ابتلاع مراكش . إلا أن حادث الاعتداء بحد ذاته كان سلاحاً ماضياً بيد المعسكر الغربى لاثارة ضغينة الترك على الدولة الألمانية ، فمما علقته إحدى صحف الغرب على الحادث الجديد تساؤلها عما «عساه أن يكون موقف ألمانيا تجاه حركة إيطاليا الجديدة ، وكيف سيوفق الالمان بين موقف الماعز الايطالية والملفوفة العثمانية ، فالانحراف والمواربة فى خارج حدود الامكان ، بل يجب الوقوف موقفا صريحاً ، إما إلى جانب تركيا أو إلى جانب إيطاليا ، إما إلى جانب الصديقة التى كانت صداقتها حتى الآن مجدية ، ويمكن أن تكون أكثر جدوى فى المستقبل ، أو إلى جانب الحليفة التى يعاب عليها قليلا اختيارها الوقت المناسب ؟ . إن الوقوف فى جانب الاولى معناه الوقوف ضد الثانية ، ومعنى ذلك خسارة الصديقة أو الحليفة[1] »

الحق أن الحرب الايطالية أوقعت المانيا فى حرج بين صديقتها وحليفتها فكان من الطبيعى أن يلاقى نفوذها بعض الكسوف فى تركيا ، لذلك هوجم حتى باشا الالمانى الميل هجوما عنيفا فى الصحافة العثمانية ، لاسيما غير الاتحادية منها ، خلال الثلاثة أشهر التى أعقبت الاعتـــداء . كما هوجم التحالف الثلاثى[2] ، وأخذت جريدة « طنين » تهاجم المانيا وتسأل الامبراطور غليوم الثانى ، فى أحد المقالات ، بأن يظهر للملأ إن كان هو بالحقيقة صديق (٣٠٠) مليون مسلم أم أن ألمانيا ليست صديقة تركيا إلا فى حالة الفرج ، أما فى ساعة الضيق فلا تعترف بها[3] .وفى مقال آخر أخذت تهدد التحالف الثلاثى ، إذ قالت : « إذا لم تدفع المانيا عدوان حليفتها فان تركيا لا يكون أمامها إلا الانضمام إلى الاتفاق الثلاثى »[4]. غير أن كل صيحة من هذا النوع

---

(1) Corresp. d'Orient — 1/10/1911, P. 293-294.

(2) A. Mandelstam — Ibid., P. 66.

(٣) اهرالام ـ ١٠٢٠٦ ، ٥ـ١٠ـ١٩١١ .

(٤) الاهرام ـ ١٠٢٠٨ ، ٧ـ١٠ـ١٩١١ .

ذهبت ادراج الرياح، إذ لم يكن باستطاعة أى دولة ان تفرض ارادتها على الدولة المعتدية . ولما حاولت فرنسا وانجلترا الوساطة بتكليف من المؤتمر البرلمانى العالمى للسلام والتحكيم ، بناء على طلب المبعوث سليمان البستانى العضو فى هيئة التحكيم الدولى عن البرلمان العثمانى، أخفقتا فى المهمة لعدم امكان وضع اساس للمفاوضات طالما ان ايطاليا لم تكن ترضى بأقل من الاحتلال والحاق طرابلس الغرب بالتاج الايطالى (١) .

هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن كل دولة من الدول صاحبة الشأن بما فيها تركيا كانت ترى أن ماتم قد أصبح أمرا واقعا ولا بد من الحصول على مغنم ما من وراء التوسط فى حل الأزمة أو الرضا بالأمر الواقع لقاء منفعة أخرى . فبالنسبة لتركيا قد يكون جرى بين سفيرها فى فرنسا ، رفعت باشا، وبين وزير الخارجية الافرنسية مقابلة صرح فيها السفير بأن دولته قد تقبل بضم طرابلس الغرب إلى ايطاليا لقاء امتياز معنوى هام هو تخلى جميع الدول عن امتيازاتها فى أراضى الدولة العثمانية ؛ إلا أن روسيا قد أبدت ممانعتها ، واستكثرت فرنسا الثمن . (٢) كما أن السير ادوار غراى ، وزير الخارجية الانجليزية ، قد اعلم سفير روسيا فى لندن أن توفيق باشا سفير تركيا فى لندن قد فاتحه فى ١٩١١/١١/٢ ، بأن تركيا ترغب بالتقرب من انجلترا وفرنسا وروسيا بشرط أن تسند دول الاتفاق الثلاثى الحكومة العثمانية ، وتدعمها دعما ثابتا لتستعيد سيادة سلطانها على طرابلس الغرب وبرقة ؛ لكن السير ادوارد غراى أجابه أن هذا التقارب بالشروط المذكورة لا يتفق مع واجبات الحياد الذى تتبعه إنجلترا ، وأن الوزارة الانجليزية لديها شروط أيضا لقاء

---

(١) Corresp. d'Orient — 1/11/1911, P. 393.

(٢) D.D.F. — 3ème S., T. I, No. 45, 7/11/1911.

من القائم بالاعمال الافرنسى فى روما الى وزير خارجيته .

هذا التقارب ، هى مايتعلق بمسألة خط حديد بغداد ووصله بالخليج الفارسى ووجوب حل هذه المسألة بما يتفق ومصلحة إنجلترا (١) .

خلاصة القول أن طرابلس الغرب ضاعت من العرب بين تنافس المعسكرين الأوربيين ، وطمعهما فى أراضى الدولة العثمانية ومنافعها الاقتصادية وإهمال حكومة الاتحاديين واستهتارها بولاياتها ، وإغفالها تقوية دفاعها المحلى ، وخطل سياستها الداخلية ، وخوفها من النظام اللامركزى والاعتماد على الذات ، وبطشها بشعوبها المختلفة الأجناس والأديان ، وإثارتها بذلك حفيظة الدول التى تدعى حماية هذه الشعوب، وجهلها وعدم حنكتها فى سياستها الخارجية واسخاطها جميع المعسكرات بأساليبها غير الحكيمة .

* * *

أثر الاعتداء الايطالى على علاقة العرب بالترك

صحيح أن شعور العالم العربى ، بعد هذا الحادث ، اتجه إلى مساعدة الدولة ماديا ومعنويا للوقوف أمام الخطر الأجنبى بجمع التبرعات فى كافة البلدان العربية بما فيها مصر التى كانت أكثرها تحمسا وإمكانية، وإرسال المتطوعين، وبدا أن الرابطة الإسلامية قد لاقت من التعزيز ما يبشر بانكشاف غمة الخلاف بين الترك والعرب ، وأن العالم الإسلامى عامة ، والعربى خاصة ، قد اندفع فى حركة تكتل حول الخليفة التركى للدفاع عن بيضة الإسلام (٢) لكن العلاقات بين العرب وجمعية الاتحاد والترقى قد تدهورت ، من ناحية

---

(١) Ibidem. — No. 53, 8/11/1911.

من سفير فرنسا فى الاستانة الى وزير خارجيته نقلا عن سفير روسيا فيها .

(٢) Rev. du M. Musulman — V. XVIII, Fév. 1912, P. 214.

أخرى، تدهوراً شديداً لأن النواب العرب أدركوا، بعد حدوث هذه الكارثة، خطر استهتار الاتحاديين فى المحافظة على طرابلس الغرب ، ولمسوا نتيجة سحبهم الجند منها كى يرسلوهم إلى اليمن، ويتركوها عزلاء ليضربوا بهم منطقة عربية أخرى ، خاصة وأن هذه القوة التى بعثوا بها إلى اليمن لم تجدهم نفعا فاضطروا لعقد الصلح مع الإمام على شروط لم يكونوا ليقبلوا بمنحها له فيما سبق ، فلم يكن من الخطة التى اتبعوها سوى إضعاف طرابلس الغرب، وتركها غنيمة باردة للإيطاليين [1] . هذا من جهة ومن جهة أخرى أدرك النواب نتيجة الإعراض عن تطبيق سياسة اللامركزية ، وعادت هذه المسألة إلى الأذهان بقوة جديدة مستمدة من شهادة الواقع [2] ، وأيقن العرب أن الإتحاديين لو أخذوا بهذه السياسة ، وتركوا لأهل البلاد القيام بما يصلح شؤونهم التى هم أعرف بها من غيرهم، تحت إشراف الحكومة، والاضطلاع بمهمة الدفاع عن بلادهم ، لما وقعت هذه الكارثة . لأن التجربة أثبتت أن الخطة التى التجأ إليها القادة أنور بك [3] ، وعزيز بك المصرى ، ومصطفى كمال بك [4] ، وفتحى بك (الملحق العسكرى للدولة فى فيينا) — الذين تطوعوا للذهاب إلى طرابلس الغرب من أجل تنظيم الدفاع عنها ، ورافقهم بضعة عشر من الضباط العرب الآخرين، وهى التى كانت تقضى بجمع الأهالى وتسليحهم وتدريبهم تدريبا سريعا ، وعززها إقبال العرب ، من سنوسيين

(١) ساطع الحصرى ـ نشوء الفكرة القومية ، ص ٢٠٥ .

(٢) ساطع الحصرى ـ البلاد العربية والدولة العثمانية ، ص ١١٨ .

(٣) حينما استأذن انور بك من الفريق محمود شوكت باشا ، وزير الحربية ، للذهاب الى طرابلس الغرب بقصد تنظيم الدفاع عنها ـ اجابه الوزير ان لافائدة من ذلك ، فبادره انور بك بقوله : « لقد أهملنا طرابلس اهمالا فظيعا ضاقت فيه فسحة العذر ، فيجب ان نعوض تفريطنا فى حقها ، وان نبذل كل ما نستطيع للدفاع عنها . »
(شكيب ارسلان ، المصدر السابق ، ص ٣٦٠) .

(٤) هو مصطفى كمال اتاتورك الذى اصبح فيما بعد رئيسا للجمهورية التركية بعد تحريرها من الغربيين ، وكان حينذاك برتبة بكباشى .

وقبائل محلية ومتطوعين سودانيين أو مصريين أو من مختلف البلاد العربية على التعلم العسكرى ومعرفة استعمال السلاح ، واخلاصهم لأنور بك ، ومحبتهم له محبة خارقة ، ودفاعهم عن المنطقة دفاع المستميت ، حتى أوقفوا الإيطاليين عند الثغور ، فأحبطوا خطتهم الحربية الرامية إلى إحتلال البلاد بسرعة [1] ، وأثبتوا لهم أن ماتصوروه بأن حرب طرابلس ليست سوى مجرد نزهة عسكرية لم يكن إلا حلما لا يمكن تحقيقه [2] — إن هذه الخطة قد برهنت على جدوى التشكيلات العسكرية المحلية فى الدفاع عن أطراف المملكة. لقد زادت هذه القناعة فى اتجاه السياسيين العرب إلى الدعوة اللامركزية [3] فاندفعوا بحماس نحو هذه الفكرة ، ورحبوا باندماج الحزب الحر المعتدل إلى حزب الحرية والائتلاف الذى شكله الأميرالاى صادق بك بعد قيام الحرب ، وأخلصوا فى العمل على نجاح مبادئه ؛ كما زادت نقمة قسم كبير من مبعوثى الترك أنفسهم على الاتحاديين الذين ثبت للملأ تفريطهم فى الولايات التابعة للدوله ، وظهر أثر هذه النقمة فى الانتخابات الفرعية التى جرت فى الآستانة لانتخاب نائب عنها بدلا من أحد النواب المتوفين ، ونجح الائتلافيون على خصومهم الاتحاديين بأغلبية صوت واحد لمصلحة المرشح الائتلافى طاهر خير الدين [4] ؛ فكان لهذا النجاح ضجة هائلة فى الآستانة ، إذ بينما قابله الاتحاديون بالوجوم ، تلقاه الائتلافيون بفرح عظيم فزادت ثقتهم بنفسهم ، وازدادت حدة معارضتهم فى مجلس المبعوثان [5] .

(١) Georges Remond — Aux Camps Turco-Arabes, P. 170.

(٢) Corresp. d'Orient — 1/12/1911, P. 498.

(٣) ساطع الحصرى ـ البلاد العربية والدولة العثمانية ، ص ١١٩ .

(٤) هو أخ الداماد صالح باشا ، ابن خير الدين باشا التونسى الذى جاء الى الاستانة فى عهد عبد الحميد وتقرب من القصر وعين صدرا أعظم سنة ١٨٨٧ ، وكان من دعاة الجامعة الاسلامية ، (احمد امين ـ زعماء الاصلاح فى العصر الحديث ، ص ١٨٠ ، مذكرات جمال باشا ، ص ٦٣ ـ ٦٤) .

(٥) الاهرام ـ ١٠٢٦٩ ، ١٨-١٢-١٩١١ .

حل مجلس المبعوثان

إلا أن هذه الفرصة لم تدم طويلا أمام الائتلافيين لأن الاتحاديين، وقد أصابهم الذعر من فقدان جزء كبير من رصيدهم الشعبي ، وانسلاخ قسم كبير من نواب حزبهم عن الحزب والانضمام إلى المعارضة كما مر معنا سابقا ، خشوا من عاقبة أمر وأدهى فى المستقبل ، عندما يتفاقم خطر حزب الحرية الإئتلاف عليهم ، بازدياد نفوذه بين أوساط الشعب ، فاتجهوا إلى حل مجلس المبعوثان ، لأن فى بقائه مدة أخرى ضياعا للكثير من شعبيتهم مع الزمن ، فضلا عن كون حزب المعارضة فيه قد يزداد عدداً وقوة فيسقط الاتحاديين عن كراسيهم فيكون فى ذلك إفلاس مزدوج : من الحكم ومن النجاح فى إنتخابات جديدة . إذاً فالاستعجال فى حل المجلس ، فى هذا الزمن الذى لاتزال فى أيديهم القوة ، لكفيل بحفظ كيان جمعيتهم ورسوخ أقدامهم فى الحكم ، هذا من جهة ومن جهة أخرى فان الاتحاديين فكروا منذ الشهور الأولى من الحرب الطرابلسية فى الصلح ، ذلك أنهم وإن لم يكونوا يبذلون كثيراً من المال لتمويل الحرب الطرابلسية ، لأن البلاد هى نفسها التى كانت تقوم باعباء القتال وتحميل العرب وحدهم مسؤولية بذل الدماء فيها، إلا أن الدولة مع ذلك كانت فى عجز مالى كبير ، حتى كاد إقتصادها أن ينهار . ذلك أن نتائج النزاع الايطالى التركى ، علاوة على الديون الباهظة التى ترزح الدولة تحتها ، والعجز المستمر فى ميزانيتها ، بدأت تظهر بشكل واضح من الازعاج والقلق ، ففى كتاب بعثت به غرفة تجارة الاستانة إلى وزير التجارة والصناعة شكت من تضخم عدد السفاتج والأسناد الأخرى التى تقدم إلى الغرفة للتسجيل ، وبينت أن السبب هو سحب الودائع ، بصورة عجلى من المصارف من قبل مودعيها ، واستيفاء المصارف مالها من ديون لدى رؤسائها بنفس العجلة ، ورفضها منح إعتمادات جديدة ، وعدم قدرة دار السكة على تلبية الحاجات بتحويل السبائك الذهبيـــة ، والعملات الأجنبية ، إلى عملة

ذهبية عثمانية ، وأن هذا الحال من شأنه أن يسفر عن نتائج تسبب المصائب للتجارة العثمانية والبنوك [١]

ولكن هل يمكن للصلح أن يتم بسهولة ومجلس المبعوثين على قيد الحياة؟ إذاً فحله يفيد الاتحاديين من جميع الوجوه ، أولا من جهة توطيد نفوذهم وحكمهم وثانيا من جهة عقد الصلح مع إيطاليا وتفادى انهيار مركز الدولة الاقتصادى بسبب فقدان ثقة العالم بها فى حالة دوام الحرب واستمرارها ، وثالثا من جهة تخلصهم من تكاليف الحرب الطرابلسية لأن القول بأن الحكومة العثمانية لم تكن تبذل من المال شيئاً لهذه الحرب قول ليس مطلقا إذ كانت ترسل فى الواقع السلاح إلى المجاهدين وقد وصل بالفعل شحنتا أسلحة من شحنات البواخر العديدة التى أرسلتها الدولة إليهم [٢] .

صحيح أن الدولة كانت تتلقى تبرعات كثيرة من المسلمين من جميع أنحاء العالم ، لكنها كانت ترسلها إلى أنور بك لينفقها على المجاهدين من العرب والضباط [٣] ، وللترتيبات والمهمات والاصلاحات التى يضطر إلى إقامتها فى الصحراء الليبية والمدارس المتنقلة للفتيان [٤] ، مع تعليمهم وتدريبهم عسكريا وعلى فرق الهلال الأحمر والأدوية والمؤن وفتح الطرق ، وتمديد أسلاك التليفون والتلغراف ، وكل هذا يتطلب مصاريف لايستهان بها [٥] . لذلك فان الصلح مع إيطاليا كان متوقفا على الشروط الشريفة التى قد ترضى بها إيطاليا

---

(١) Corresp. d'Orient — 1/11/1911, P. 431.

(٢) الامير شكيب ارسلان – المصدر السابق ، ص ٣٦٠ – ٣٦١ .

(٣) تحسين العسكرى – مذكراتى عن الثوة العربية الكبرى ، ص ١٦

(٤) جاء فى حديث لشكيب ارسلان العائد من ليبيا بان انور بك اجرى اصلاحات هامة فى تلك البلاد من تمهيد للطرق وجعلها صالحة لسير العربات والسيارات ومد خطوط التلغراف فى جميع البلاد وجعل التليفون بين المعسكرات وبين مخافرها الامامية ، واسس دارا للمعلمين فى قصبة المرج ، واعتنى بالزراعة واستجلب معاصر للزيت ترغيبا للعرب فى خدمة الزيتون واستحضر ادوات زراعية للتجربة .

(الاهرام – ١٠٥١٦ ، ٣–١٠–١٩١٢) .

(٥) Georges Remond — Ibid., P. 168-169.

مع الحكومة العثمانية . مع العلم أن هذه كانت تتشدد ولاترضى إلا بإلحاق طرابلس الغرب بالتاج الإيطالى مع استعدادها لدفع التعويضات إلى تركيا ولكن دون حتى الإعتراف للسلطان بسيادته الأسمية عليها ، هذا الذى كان الترك يأبونه حفظاً لمكانتهم فى العالم الاسلامى والعربى ، غير أنهم كانوا على استعداد للتفاوض فى أمر الصلح على أسس تحفظ لهم ماء وجههم [١] ؛ ولكن حسابا لكل احتمال يضطرهم إلى عقد صلح غير مشرف ، وكى يكون السبيل أمامهم ممهداً لعقده ، وليتفادوا مقاومة المبعوثين ، فيما إذا أرادوا أن يخطوا مثل هذه الخطوة ، عزموا على تعديل المادة (٣٥) من القانون الأساسى كمقدمة لحل مجلس المبعوثين ، هذا العمل الذى يرمى إلى هدفين معا : ضرب المعارضة وإجراء إنتخابات جديدة لمصلحتهم من جهة ، والتخلص من موقف المجلس المزعج تجاه كل احتمال ، والإتيان بمجلس آخر مطواع لهم من جهة أخرى

كانت المادة (٣٥) ، قبل تعديلها فى ٨ آب ، أغسطس ١٩٠٩ ، تعطى السلطان مطلق الحق فى حل مجلس المبعوثان أو إقالة مجلس الوزراء فى حال خلافهما على أمر ما ، وإصرار الوزراء على وجهة نظرهم بعد رفضها من قبل المجلس [٢] ؛ ولكن الاتحاديين قيدوا حق السلطان برأى مجلس الأعيان فى التعديل المنوه عنه ، وحددوا بدقة شروط حل المجلس : « حينما يختلف مجلس النظار مع مجلس المبعوثين ، ويرفض الخضوع لقرار هذا الأخير ويستقيل ، ثم يتبنى مجلس النظار الجديد وجهة نظر سلفه . عندئذ فقد يستطيع السلطان حل المجلس ، ولكن بعد موافقة مجلس الأعيان ،مع تحديد مدة ثلاثة أشهر لإجراء انتخابات جديدة » [٣] . غير أن الاتحاديين عزموا الآن على الرجوع عن التعديل السابق ، والعودة إلى نص المادة الأصلى ، حتى يختصروا الطريق إلى

---

(١) الاهرام — ١٠٢٧٨ ، ٢٩-١٢-١٩١١ .

(٢) ساطع الحصرى — البلاد العربية والدولة العثمانية ، من نص الدستور ص ١٩
Mandelstam — Ibid., P. 26-27.

(٣)

حل المجلس ، وجعل هذا الحق بيد السلطان لوحده ، فى حالة إختلاف الوزارة مع المجلس وإصرارها على رأيها ، ومن المعلوم أن السلطان لايخالف لهم رأيا فيما إذا طلبوا ذلك منه [١] . وما أن عرض مشروع تعديل المادة (٣٥) على مجلس المبعوثان حتى قامت عليه قيامة نواب المعارضة ،واستغرقت المناقشات جلسات عديدة ، كان الضجيج ورفع الأيدى والصياح والصخب يملأ أرجاء القاعة فى أولى الجلسات . وقد طلبت المعارضة إحالة المشروع إلى لجنة التشريع وانضم إليها النواب المستقلون ، وبلغ من بصرى بك نائب « ديره » أن اتهم الصدر الأعظم سعيد باشا أنه عدو للدستور ، ونبش له تقريراً كان قد قدمه إلى السلطان عبد الحميد أبان حكمه المستبد يستنكر فيه الدستور والحكم الدستورى ، وأخذ يقرأه وظل المعارضون فى موقفهم حتى يئس حزب الأغلبية وتولاه الإعياء من الضجة والصخب والحملة على الاتحاديين ووزارتهم ، وقرع الطاولات وضرب أرجل الكراسى فى الأرض ، فوقف درويش بك مبعوث «سرس» الاتحادى يسب ويهدد ، ووضع يده فى جيبه كأنه يريد أن يخرج مسدسا فأمسك بيده واحد من زملائه ، ورفع آخر كرسياً فمنعه جاره ، وتراشق النواب أفظع العبارات وأحط الشتائم ، واتهم كل فريق خصمه بخيانة الوطن ، ووصم المعارضون الاتحاديين بأنهم يضحون بالوطن على مذابح أغراضهم ، وعجز الرئيس عن تهدئة النواب فترك كرسى الرئاسة لتنفض الجلسة. ووقع النواب الألبانيون إقتراحا طلبوا فيه الإصلاح وختموه بتهديد الحكومة بأشأم العواقب إذا هى حلت المجلس [٢] .

كما بدأت جرائد المعارضة بالهجوم الشديد على حكومة الاتحاديين ، ووجهت جريدة « تأسيسات » الائتلافية كتابا مفتوحا إلى السلطان قالت فيه إن الأمة حيّت إرتقاءه العرش لعلمها أنه نصير للدستور حفيظ عليه ،

---

(١) الاهرام — ١٠٢٧٥ ، ٢٦-١٢-١٩١١ .

(٢) الاهرام — ١٠٢٧٨ ، ٢٩-١٢-١٩١١ .

لذلك فإن الشعب يحول الآن وجهه إليه مطالبا بعدم حل المجلس حفاظا على الحياة الدستورية ، بل بمعاقبة كل من يجرؤ على تهديد الدستور، منوهة بأن الاتحاديين حينما خسروا معركة الانتخابات الفرعية أصبحوا يريدون حل المجلس [١] ، كى يسابقوا الوقت لإجراء إنتخابات جديدة قبل أن ينظم الائتلافيون صفوفهم إستعداداً للإنتخابات المقبلة [٢] ،فلم يكن من الحكومة إلا أن أوقفت هذه الجريدة مع جريدتين أخريين من صحف المعارضة بواسطة الديوان العرفى .

وعندما جاءت جلسة التصويت على التعديل قام نواب المعارضة بمناورة لإحباط المشروع ، بإخلاء قاعة البرلمان كى لا تحصل الأكثرية المخولة لعقد الجلسة ، وهكذا كان [٣] ، فاستقالت الوزارة السعيدية ، وعمد الاتحاديون بنفوذهم لدى السلطان ، إلى إعادة تأليفها من سعيد باشا ثانية ، فذهب وفد المعارضة إلى السلطان محتجين على ذلك. كانت المعارضة تحلم بأن يكلفها السلطان بتشكيل الوزارة الجديدة ، لكن وفدها ارتكب حماقة بقوله للسلطان أن خوف المعارضة لامن التعديل بحد ذاته بل من سعيد باشا شخصياً ، وطلب من السلطان عدم إسناد الوزارة إليه ، فما كان من جلالته إلا أن أجابه ، بكل حزم، أن تعيين الصدر الأعظم هو من خصائصه لوحده ، وليس لأحد أن يفرض عليه رأيا معينا [٤] . فاغتنم الاتحاديون هذه الغلطة واستصدروا من السلطان إرادة سنية بتكليف سعيد باشا بالصدارة العظمى ، مع تضمينها عبارات وضعت بقصد تطمين حزب الحرية والائتلاف من نواياه ، وجاء فيها أن لا بأس من التعديل طالما أن الائتلافيين لايرون مانعا منه [٥] .

---

(١) الاهرام ـ نفس العدد .
(٢) الاهرام ـ ١٠٢٨٢ ، ٣٠-١-١٩١٢ .
(٣) الاهرام ـ ١٠٢٨٦ ، ٨-١-١٩١٢ .
(٤) A. Mandelstam — Ibid., P. 41.
(٥) الاهرام ـ ١٠٢٩٠ ، ١٢-١-١٩١٢ .

أعيدت مناقشة تعديل المادة «٣٥» من جديد فعادت المعارضة إلى مقاومتها بشدة ، وكان أشد خطبائها على الاتحاديين حسن بك المبعوث الألبانى الذى ندد بأثرتهم واستبدادهم وعدم إعتبارهم الدولة العثمانية شركة مساهمة بين العناصر والأقوام [١] . وما مضى يومان على ذلك حتى زعمت جمعية الاتحاد والترقى أن المجلس رفض التعديل مرتين فوجب حل المجلس . ووافق مجلس الأعيان على الحل ولم يعارضه سوى أربعة من أعضائه هم الائتلافيون فيه ، على أن ينتخب مجلس جديد فى مدى ثلاثة أشهر [٢] . على هذا الشكل انتهت معركة حل مجلس المبعوثان، وتعديل المادة ٣٥، وقد تجلى فيها تضامن العناصر غير التركية تضامنا ليس له مثيل إلى جانب فئة من نواب الترك الذين كانوا قد انشقوا عن الاتحاديين ، والذين وصفهم مراسل الدايلى تلغراف فى الآستانة بأنهم كانوا « يجاهدون للقبض على زمام القوة عن طريق أكثرية مهما كانت العناصر المؤلفة منها » ، وكان من مظاهر هذا التضامن انضمام النواب الاغريق إلى الحزب المعارض وكانوا فى السابق غير مقيدين بسلوكه [٣] .

* * *

سقوط جمعية الاتحاد والترقى

لم يتباطأ الاتحاديون بعد حل المجلس بل سرعان ماهيأوا الجو لانتخابات جديدة سريعة ، استخدموا فيها من ألوان الضغط مالم يكن يحلم به إنسان ؛

---

(١) الاهرام ـ ١٠٢٩٩ ، ٢٣-١-١٩١٢ .
(٢) الاهرام ـ ١٠٣٠١ ، ٢٥-١-١٩١٢ ، ١٠٣٠٤ ، ٢٩-١-١٩١٢ .
Corresp. d'Orient — 1/2/1912, P. 109.
(٣) الاهرام ـ ١٠٢٩٩ ، ٢٣-١-١٩١٢ .

استعملوا الضرب والجرح والقتل والخداع والحيل والختل والتلاعب بأوقات الانتخابات والتزوير ودس الأوراق فى الصناديق، حتى أن من يطالع كتاب « حقائق عن الانتخابات النيابية فى العراق وفلسطين وسوريا » من تألف حقى العظم، الاصلاحى السورى، يجد تفصيلات كثيرة عن إجراءات الاتحاديين فى دمشق والبلاد العربية فى سبيل إخراج نواب من صنائعهم.

ففى سوريا لجئوا إلى الفئات المناوئة للاصلاحيين مثل محمد باشا العظم، وعبدالرحمن بك اليوسف، وسليم الكزبرى فى دمشق، وخالد البرازى فى حماه بعد أن استمالوه، كما استمالوا كامل الأسعد فى ولاية بيروت، وسعد الدين أفندى خليل المقداد فى حوران، والشيخ أسعد شقير فى عكا، وغير هؤلاء من ذوى النفوذ القوى والغنى العظيم، فأغروهم بشتى الإغراءات أو هددوهم بالقوة فانضموا إليهم، وقد بروا لهم بعد الانتخابات فعينوا كثيرين من أنصارهم إما فى مناصب شرفية أو فى وظائف إدارية من قائمقامين ومدراء نواحى وما إلى ذلك. وكانوا يلفقون على من يعترض إرادتهم الدعاوى الكاذبة فيسجنونه أو يسومونه سوء العذاب[1].

يقول حقى بك العظم بأنه لو لم ينتصر محمد فوزى باشا العظم للاتحاديين لفشلت جمعيتهم فى سوريا، وقضى عليها قضاء مبرما لا قيام لها بعده، لأن جل السوريين كانوا يبغضونها ويكرهون مبادئها ويعارضون خطتها التى ترمى إلى تتريك العناصر، إذ كانت سوريا والعراق ولبنان قد مالت بأجمعها إلى حزب الحرية والائتلاف، فخلت جمعية الاتحاد والترقى نواديها وفروعها وقام مكانها نوادى وفروع الائتلافيين[2].

فى الواقع كانت الحالة المعنوية والوعى السياسى للشعب السورى فى حالة جيدة قبيل فترة الانتخابات. يتضح ذلك من الرسالة التى وردت إلى

---

(١) حقى العظم ـ حقائق عن الانتخابات النيابية فى العراق وفلسطين وسورية، ص ٩ ـ ١٥.

(٢) المصدر السابق، ص ٣ ٧ ـ ٧٤.

جريدة المؤيد، ونشرت فى ١٩ / ٢ / ١٩١٢، فى وصف الاستقبال الرائع الذى جرى للمبعوثين السوريين عبدالحميد الزهراوى، وشكرى العسلى، وخالد البرازى، وكامل الأسعد، ومعهم لطفى فكرى بك، مبعوث درسيم التركى، فى بيروت ودمشق، فقد نزلوا فى الأولى، وكان الأعيان والوجهاء وجماهير الشعب تهتف لهم وتحي نضالهم فى سبيل حرية الرأى. وفى دمشق كان استقبالهم أروع من ذلك، فالجمهور الذى استقبلهم لم يكن الطرف ليدرك له آخرا، من علماء وسراة وطلاب مدارس وجماهير غفيرة من الشعب. ولما أعلن أن لطفى فكرى سيخطب فى حديقة الأمة[1]، امتلأت هذه الحديقة وغصت بالرواد، وتوالى الخطباء والشعراء مثل عبدالرحمن الشهبندر وشكرى العسلى، وفارس الخورى الذى ألقى، علاوة على خطابه، قصيدة ترحيبية نيابة عن الشاعر عارف الخطيب. كان الحماس آخذاً منتهاه، سواء فى دمشق أو فى بيروت حينما عاد إليها لطفى فكرى بك ومعه شكرى العسلى، فلما ألقى خطبة فى الجماهير حمل على الأعناق عند إنتهائها من المنصة إلى العربة.

غير أن الملاحظ فى هذه الرسالة أن الشعب السورى كان يعانى بعض الانقسام والتوزع بين الميل إلى جمعية الاتحاد والترقى وإلى حزب الحرية والائتلاف ففى بيروت عند نزول الوفد فيها لأول مرة تلقت الولاية أمرا من الآستانة بمنع أفراده من الخطابة، فاعترض الوالى بكون حرية الكلام والخطابة مباحة قانونا، عندئذ لجأ الاتحاديون إلى أسلوب آخر فاندسوا بين الجماهير وقاطعوا خطبة لطفى فكرى بالصفير. وفى المرة الثانية بلغت جرأتهم — ويظهر أن عددهم لم يكن قليلا بين الجموع ـ حد مقاطعة الخطيب وإحداث الشغب أثناء الخطابة، حينما ذكر تقصير الحكومة فى تحصين طرابلس الغرب فأجابه أحد الاتحاديين « كذبت »، فقامت الضجة وعلت الضوضاء بين الاتحاديين والائتلافيين، ثم قام جرجى بك رزق الله رئيس الاتحاديين وقال

---

(١) كانت خطابته بالتركية وترجم شكرى العسلى خطابه للجماهير.

أن جميع المسيحيين اتحاديون فأجابه بترو طراد[١] ، وهو من المسيحيين : «أنك تتكلم عن نفسك فقط وعن الاتحاديين ، وأما نحن فلم نجعلك متكلما باسمنا ، ولا نائبا عنا فى بيان مذاهبنا السياسية[٢]» . ويظهر أن الاتحاديين استفادوا من هذا الانقسام ، وكانوا قد أخذوا الحيطة والحذر ، وهيأوا القوة اللازمة ، لا كالمرة السابقة عام ١٩٠٨ ، فنجح مرشحوهم : محمد فوزى باشا العظم ، وعبدالرحمن بك اليوسف ، وأمين أفندى الترزى، وعبدالمحسن الاسطوانى عن دمشق ، وسقط مرشحو الائتلافيين : شفيق بك المؤيد العظم ، وشكرى العسلى ، ورشدى الشمعة بدمشق ، ونافع باشا الجابرى بحلب بالرغم من تقدم الأفكار الحرة وازدياد الثقافة والوعى السياسى فى دمشق خلال أربع سنوات مضت ، وذلك باستعمال الضغط والتزوير فى أقصى حدوده ، وبما كان يبذله أعوان الاتحاديين وموظفوهم، وخاصة الوالى ناظم باشا[٣] ، من الدسائس والتلاعب ، وبمداخلة الحكومة قوة واقتداراً وتهديد الناس ، واستعمال أفراد الدرك لترجيح كفة الأصوات الاتحادية[٤] وكان من أعمال الاتحاديين أنهم عينوا أفراد جميع اللجان والهيئات التفتيشية من المنتسبين إلى جمعيتهم ، وملأوا الصناديق بالأوراق المزورة . كان أفراد الدرك الذين سمح لهم بالانتخاب ، خلافا للقانون ، يساقون صفوفا يحملون المغلفات ويلقونها فى صناديق الاقتراع ، ويذهبون من صندوق إلى آخر ، ويضعون أوراقهم فى جميع الصناديق ، دون أن يسألهم أحد فيما إذا صوتوا

(١) هو غير الشهيد بتروباولى .

(٢) المؤيد ـ ٦٦٠٦ ، ١٩-٢-١٩١٢ .

(٣) وهو غير الفريق ناظم باشا المعروف الذى ارسل واليا الى العراق وعزل . وقد ارتكب ناظم باشا اثناء ولايته على سوريا من الاعمال التعسفية ماضج منه الناس وكان له الفضل فى نجاح الاتحاديين فى الانتخابات ، وقد اقفل الصحف الحرة وشرد رجالها فاضطر كثير منهم الى الفرار ومنهم محمد كرد على صاحب جريدة المقتبس الذى هرب الى مصر كما هرب اليها كثير من الاصلاحيين الاخرين .

(٤) حقى العظم ـ المصدر السابق ، ص ١٥ ـ ١٩ .

فى صندوق آخر ، أو يفتش عن أسمائهم فى الجداول ، ولم يكن أحد من المسؤولين ليعير الاعتراض على هذا العمل أذنا صاغية، بل كانوا يلاحقون أعضاء الحزب الائتلافى كعبدالرحمن الشهبندر ، وشكرى العسلى ويقتحمون عليهم أمكنة الاجتماع ويمنعونهم من الدعاية الانتخابية ، ويتهمون النوادى الائتلافية بايواء القتلة والجناة ويفتشونها ، ويسوقون الناس بالقوة للتصويت بجانب مرشحيهم[١] . أن حقى العظم يسرد (٦٥) بندا فى كراسته : «حقائق عن الانتخابات» ، يبين فيها مخالفة حكومة الاتحاديين لقانون الانتخابات ، ولحرية الاقتراع ، وأكثر هذه المخالفات خطير . ثم يورد هذا الخبر عن أسعد شقير نائب عكا بقوله أنه حينما فاز بالانتخاب جاءه رجل يبشره قائلا أن أهل عكا انتخبوك نائبا عنهم فأجابه : «لم ينتخبنى أهل عكا، ولست مديونا لهم بشكر وامتنان، لأن انتخابى كان قد تقرر فى الآستانة . . . عن يد الجمعية والحكومة[٢] . . .»

وهذه طائفة صغيرة من هذه البنود، تلخيصا : أصحاب السوابق والمحكوم عليهم أو المظنونون هددوا الناخبين من الدرجة الأولى وأجبروهم على انتخاب أشخاص معينين . راجع صلاح الدين الخطيب الوالى ناظم باشا لتسريح موقوفين قبض عليهما بدون حق فأجابه: «أنتم تحركون مسألة العرب والترك. إن لدى صلاحية واسعة . . . وأحذركم من مغبة مشاغباتكم ،إذ أن المشانق وراء الباب ، فليس على إلا أن أمد يدى فتنصب على ساحة الحرية فى الحال». رفض أحد طلاب مكتب الطب فى دمشق انتخاب مرشحى الاتحاد والترقى فسلط عليه بعض الأوباش وضربوه ضربا مبرحا[٣] . سيق شخص يدعى حمزة دعبول من دير عطية مع خمسة من رفاقه متهماً بذم الاتحاديين، فكرر الذم

(٣) المصدر السابق ـ ص ٣٤ ، ٣٩ ، ٥٣ .

(١) المصدر السابق ، ص ٧٠

(٢) المصدر السابق ، ص ٣٣ ـ ٣٤ ـ ٤٠ .

أمام القائمقام ، ولما هدده هذا فيما إذا لم يصوت للاتحاديين أجابه بشجاعة
قائلا : «ضعوا الحبل فى عنقى فإنى لا أكف عن الأخذ بناصر الائتلافيين ،
ولا أنتخب إلا من أرى فيه الخير للبلاد» ، وبقى مصراً على عزمه رغم القائه
فى السجن هو وزملائه الخمسة . أجبر سعدالدين أفندى المقداد ، مبعوث
حوران السابق ، على دخول جمعية الاتحاد والترقى ، بعد تهديده بالسجن
هو وأقربائه وعزل انسبائه من الوظيفة ، وبعد أن وعدوه بإعادة انتخابه ،
لكنهم لم يفوا له بالوعد . اتهم عبدالرحمن الشهبندر وشكرى العسلى ، وزكى
الكزبرى ، وعزت أفندى الحجار ، وحقى العظم بعقد اجتماع فى الفناء
(وكان ذلك ممنوعا) ، بناء على وشاية من سليم الكزبرى فاستجوب أحدهم
زكى الكزبرى فى مركز الشرطة . نقل عبدالوهاب الانجليزى من قائمقامية
الباب إلى قائمقامية رأس العين النائية فى الجزيرة فاضطر للاستقالة . هدد
خالد البرازى وخير بين الاتهام بدعوى قتل قديمة ، فى إحدى مزارعه ،
وبين دخول الجمعية على أن ينتخب مبعوثا فقبل الثانية . أحيط منزل كامل
الأسعد بقوة عسكرية مسلحة ، وخـــير بين السجن أو دخول الجمعية
فقبل الثانية[1] .

هذا فى سوريا ، أما فى العراق فقد أوقفت ولاية بغداد متصرف العمارة
عن العمل لتمسكه بنصوص القانون ، وأصدر الوالى جمال بك (سفاح مشانق
دمشق وبيروت) أوامره بسجن كثير من مخاتير الأحياء لأنهم لم يستطيعوا
تنفيذ تعليماته لانتخاب إسماعيل حقى بك بابان زاده ، الذى انتخب بعدئذ
مبعوثا عن الديوانية بمساعى الوالى المذكور . وقد سجن حمزة أفندى قائمقام
القرنة رسل الائتلافيين الذين أرسلهم نادى الحزب فى البصرة إلى هذا القضاء
ليساعدوا مرشحى حزبهم ، ولولا احتجاج طالب بك النقيب ، مبعوث
البصرة السابق ، لظل أولئك المسجونون الائتلافيون فى سجنهم ، إذ كان الاتحاديون

(1) المصدر السابق ، ص ٤١ ، ٥٢ ، ٥٧ ، ٦٠ ، ٦١ .

يخشون أهل البصرة وزعيمها طالب بك النقيب . وكان الاتحاديون إذا رأوا
دائرة مانجح مرشحوها الائتلافيون يعمدون إلى إلغاء انتخابها وإعادته من
جديد بناخبين ثانويين جدد أكثرهم من الموظفين[1] . كما كانوا يلجأون إلى
طريقة فذة فى الانتخابات بحيث لايجعلونهاتتم فى جميع المناطق بوقت واحد
وتاريخ واحد ، فيتصرفون فى كل منطقة بحسب الظرف الملائم . فإذا لم
ينجح عضو بارز من جمعيتهم فى المنطقة التى رشح نفسه فيها ، سرعان ماينقلونه
إلى منطقة أخرى ، بعد أن يكونوا قدهيأوا الظرف المناسب لإجراء الانتخاب
فيها لمصلحتهم . أو إذا آنسوا نقصا فى ترتيبات خصومهم ، فى منطقة ما ،
سرعان مايوعزون بإجراء الانتخاب فيها ، اقتناصا لفرصة ضعف الخصوم
ومبادهتهم قبل أن يتداركوا الموقف . ذلك مافعلوه فى « درسيم » من ولاية
معمورة العزيز فى الأناضول ، إذ استعجلوا بإجراء الانتخاب فيها لما علموا
باتجاه لطفى فكرى بك ، مبعوثها السابق ومرشحها ، إليها من حلب ليفوتوا
عليه الفرصة ، فنجح مكانه مرشحهم ، ولم يأبهوا لاحتجاجات الائتلافيين
الذين وصموهم أثر قيامهم بهذا العمل ، بأنهم داسوا القانون بأقدامهم[2] .

إنما يظهر أن انتخابات البصرة قدجرت وفقا لماكان الائتلافيون يتمنونه
وذلك بفضل طالب بك النقيب ونفوذه . ومع ذلك كان فيها نوع من الترضية
للاتحاديين إذ أن المرشحين كانوا أربعة : اثنين من الائتلافيين هما طالب
بك النقيب ، وعبدالله الزهير ، واثنين من الاتحاديين وهما الموظف السورى
نعيم كحاله ، رئيس النادى الاتحادى ، الذى كان الائتلافيون يحبونه ويفضلونه
على غيره لأنه ميال إليهم ، والثانى هو عبدالوهاب قرطاس ، وهؤلاء الأربعة
هم الذين نجحوا فى الانتخاب[3] .

(1) المصدر السابق ، ٦٨ ، ٦٩ .

(2) الاهرام – ١٠٢٥٣ ، ٢٥–٣–١٩١٢ .

(3) المؤيد – ٦٦٥٦ ، ١٨–٤–١٩١٢ .

على أن المعاملة التى لقيها مشاهير رجال المعارضة من النواب الترك مثل الفيلسوف رضا توفيق ، والدكتور رضا نور ، كانت على درجة كبيرة من الفظاظة . فقد هوجم الفيلسوف رضا توفيق ، مبعوث أدرنة السابق ، بينما كان فى كومولجينة يريد التوجه إلى دائرته ، من قبل ١٥ شخصاً جروه على الأرض فى الشوارع وأثخنوه بالجراح ومنعوه من الوصول إلى دائرة انتخابه(١) . وفى سيريس جرت حوادث مماثلة لأعضاء حزب الحرية والائتلاف الذين صفعوا وضربوا وأهينوا من قبل ضباط الاتحاديين ، ثم أتى البوليس واعتقلهم(٢) . وقد انتشرت العصابات المسلحة فى كثير من الأماكن ، تحت حماية البوليس والدرك ، وأمسكوا خطباء المعارضين فى بعضها وضربوهم فى غيرها ، وفى بعضها الآخر سيق الناخبون إلى الصناديق قسراً(٣) ، ولم يحجم الائتلافيون أيضا عن بعض أعمال العنف ، إذ هاجم رجال مسلحون منهم خصومهم منادين « نريد حكم الشريعة » . غير أن الائتلافيين كانوا من الضعف بحيث لم يتمكنوا من تنظيم صفوفهم ، فانفض أنصارهم من حولهم خوفا من الارهاب وبدأت الانسحابات من حزبهم ، وسرعان ما أصبحت لجنتهم المركزية فى حال من التردد والاضطراب ، وزادالأمر سوءاً خروج الداماد فريد باشا من رئاستها . وقد أساؤوا فى كثير من الأمكنة التصرف بإثارة الأفكار ضد جمعية الاتحاد والترقى بالدعوة الدينية ، فأعطوا مجالا لتدخل البوليس(٤) .

هكذا حصل الاتحاديون على أكثرية ساحقة من مقاعد مجلس المبعوثين بحيث لم يخرج من غير حزبهم سوى أربعة من المبعوثين(٥) ، واطمأنوا إلى

(١) Corresp. d'Orient — 15/4/1912, P. 349.

(٢) الاهرام – ١٠٣٦١ ، ٢-٤-١٩١٢ . Corresp. d'Orient — 1/4/1912, P. 299.

(٣) الاهرام – ١٠٣٧٣ ، ١٨-٤-١٩١٢ . Corresp. d'Orient — 15/4/1912, P. 348.

(٤) الاهرام – العدد ١٠٣٦١ ، ٢-٤-١٩١٢ .

(٥) D. D. F. — 3ème S., T. 111, No. 225, 26/7/1912.

أن المجلس الذى سيديرون البلاد بمؤازرته أصبح متجانسا لا يعرقل أعمالهم وأساليبهم فى الحكم . لكنهم لم ينعموا بهذا الفوز المصطنع لأن الرأى العام العثمانى بدأ يظهر سخطه وغضبه بشتى الوسائل وتجاوب الجيش مع هذه النقمة وسرعان ماتدخل فى الأمر ولما يمض زمن يسير على انتهاء المعركة الانتخابية . فقد ثار فريق كبير من ضباط الجيش فى مناستير ضد الحكومة الاتحادية بقيادة اليوزباشى الألبانى طيار بك ، الذى كان قد اشترك مع نيازى بك وأنور بك فى ثورة عام ١٩٠٨(١) ، ولجأوا إلى الجبال فى ١١ حزيران ، يونيو ١٩١٢ ، وطالبوا بتشكيل حكومة من غير الاتحاديين ، تستطيع أن توحى بالثقة إلى العالم الخارجى وعدم مساهمة غير المسؤولين فى شؤون الدولة العامة ، وحل مجلس المبعوثان الجديد وإجراء انتخابات جديدة مع ترك حرية الانتخاب للشعب حتى يكون المجلس الجديد ممثلا تمثيلا صحيحا للأمة العثمانية ، وتنظيم الادارة على طريقة مثلى بحيث لا ينظر فى تعيين الموظفين إلى الأحزاب بل إلى الكفاءة ، وإبعاد الضباط والجنود عن الاشتغال بالسياسة ، وإبعاد الضباط عن السلك المدنى ، وتطهير أركان حرب الجيش من الأحزاب ، ومنع جمعية الاتحاد والترقى من التدخل بادراة السلطنة ، ومنح جميع عناصر الأمة الحرية والمساواة التامة . وكان الضباط الثائرون خليطا من الألبان والترك وغيرهم ، بدأت قوتهم صغيرة ثم كبرت حتى بلغت حوالى اثنى عشر طابوراً(٢) . واتخذت الهيئة التى تزعمت هذه الحركة فى الجيش اسم « خلاصكاران ضابطان غروبى » (عصبة ضباط الانقاذ) ، وقد رافقتها حركة أهلية من قبل أهالى ألبانيا إذ ظهرت نتائج مؤتمرهم الذى عقدوه لتوضيح مطالبهم وهى تشتمل على (١٢) مطلبا لم تكن مقصورة على منطقتهم أو عنصرهم كما فعل الثوار الماليسور (من

(١) Corresp. d'Orient — 1/5/1912, P. 393.

المؤيد – ٦٧٣٣ ، ١٧-٧-١٩١٢ .

(٢) A. Emin — Ibid., P. 52. الاهرام – ١٠٤٤١ ، ٥-٧-١٩١٢

الرأى العام – ٦٩٠ ، ٣-٨-١٩١٢ .

مسيحى ألبانيا) من عام مضى ، بل كانت تشمل مطالب جميع العناصر فى السلطنة . وكان أهم مطلب فيها أن تحفظ لغتهم واللغة المحلية فى كل منطقة ، واعتبارها رسمية ، وحفظ قوميتهم بحيث تكون ذات وحدة مستقلة[١] .
غير أن الوزارة السعيدية ، وكانت تنوى المقاومة والاستعداد لضرب الحركة الجديدة ، لم تستقل فى الحال ، بل اجتمعت ، وقدمت إلى مجلس المبعوثان قانونا يقضى بمنع رجال الجيش من الاشتغال بالسياسة ، صدق عليه المجلسان فوراً ، والحق بقانون العقوبات العسكرى ، وتنحى الفريق محمود شوكت — الذى كان فيما سبق يذيع البلاغ تلو البلاغ على ضباط الجيش منذرا إياهم بعدم الاشتغال بالسياسة ولم يكن ليستمع إليه أحد منهم فيئس وساير المتطرفين من زملائه الاتحاديين وأغلبية الضباط — تنحى عن وزارة الحربية بدعوى أنه رأى أن يتولى تنفيذ القانون الجديد وزيراً آخر[٢] ، بينما قالت المعارضة أنه استقال بناء على طلب المتمردين[٣] . غير أن فرقة ضباط الإنقاذ — وقد زاد فى قوتها ، وتدعيم موقفها ، وقفة الألبانيين الذين تضامن أكثر من (١٥٠) زعيماً من زعمائهم يمثلون أربعة ألوية و٢٤ قضاء ، من الأزمــة الجديدة ، يؤيدون فيها إبعاد الاتحاديين عن الحكم ، وإلغاء مجلس المبعوثان الجديد الذى لا يمثل الشعب[٤] — لم تسكت وواصلت تهديدها للوزارة كى تستقيل ، وتفسح المجال لحكومة أخرى لا ينتمى أعضاؤها إلى الاتحاديين . وأذاعت بيانا خاطب فيه ضباط الإنقاذ إخوانهم فى السلاح قائلين بأنهم قد حز فى أنفسهم ما وصلت إليه حالة الدولة من سوء الادارة ، وأنها أصبحت تسير فى طريق الانهيار الذى كانت

---

(١) الاهرام — العدد السابق ،

(٢) قالت الاهرام أن شوكت باشا كان أول المرتئين ابعاد الجيش عن السياسة واول الذين اشتغلوا بالسياسة واستعان بضباط فى الامور السياسية فلو اضطر ان يبقى لكان عليه ان يعاقب الضباط الذين تعاونوا معه (الاهرام — ١٠٤٥٠ ، ١٦-٧-١٩١٢) .

(٣) A. Mandelstam — Ibid., P. 41. الاهرام — ١٠٤٥١ ، ١٧-٧-١٩١٢ — عين الفريق محمود شوكت بعد استقالته من وزارة الحربية عضوا فى مجلس الاعيان .

(٤) الاهرام — ١٠٤٧٤ ، ١٣-٨-١٩١٢ .

تسلكه فى زمن عبد الحميد . كان القانون الأساسى هو آخر سهم فى جعبتها ، لكن هذا السهم قد أخطأ المرمى فاستخلصت الدول الأجنبية رأياً بأن العثمانيين ليسوا أهلا للاستقلال ، حتى فى ظل حكم دستورى ، وأن هذه الدول كانت قد تخلت مؤقتا عن عزمها على تقسيم الدولة ، عندما أعلنت الحياة الدستورية لكنها وقد رأت أن رجال تركيا الفتاة قد بدأوا يحكمون على غرار عبد الحميد وحتى بشكل أسوأ منه ، غيرت موقفها من جديد ، وهذا ما ظهر جليا فى قضية هجوم إيطاليا على طرابلس الغرب ، لذلك فان فريق ضباط الانقاذ يتجهون من جديد إلى وطنية رفاقهم فى السلاح ، بالرغم من رغبتهم الملحة فى إبقاء الجيش بعيداً عن السياسة ، وما ذلك إلا لأن أهداف ثورة ١٩٠٨ لم تراع وانحرفت الثورة عن غايتها الأساسية واتجهت إلى إرضاء أطماع حفنة من الناس.
وختمت عصبة ضباط الإنقاذ بيانها بمناشدة الضباط الذين هدموا استبداد عبد الحميد أن يضطلعوا بواجب تخليص الوطن وما بقى من تراث المجتمع العثمانى النبيل من براثن المستغلين الجدد[١] . وقد أيدت حاميات بقية المدن العثمانية وخاصة منها حاميات أزمير ودمشق وحلب ، حركة ضباط الإنقاذ ، فلما أن يوم ٩ تموز ، يولية ١٩١٢ ، حتى رأت وزارة الاتحاديين نفسها مضطرة إلى الاستقالة ، بعد أن انسحب ثلاثة من أعضائها ، ولاقى الاتحاديون صعوبة كبيرة فى تعيين خلف لمحمود شوكت باشا فى وزارة الحربية ، إذ كانت شروط من كافوا لها مماثلة لشروط المتمردين ، وذلك بالرغم من إحراز وزارة سعيد باشا ثقة مجلس المبعوثان ، قبل يومين من استقالتها ، بأغلبية ١٩٤ صوتا ضد ٤ فقط ، على أساس عقد صلح شريف مع إيطاليا[٢] . وتولت الحكم وزارة أطلق عليها اسم « الوزارة الكبرى » ألفها أحمد مختار باشا الغازى ،

---

(١) A. Mandelstam — Ibid., P. 42.

المؤيد — ٦٧٤٦ ، ١-٨-١٩١٢ من نص بيان عصبة ضباط الانقاذ .

(٢) A. Emin — Ibid., P. 52.

الاهرام — ١٠٤٥٨ ، ١٠٤٥٩ ، ٢٥ و ٢٧-٧-١٩١٢

Corresp. d'Orient — 1/8/1912, P. 103-104.

الذى كان يتولى ، فى عهد عبد الحميد وخلال السنة الأولى من الانقلاب ، منصب القوميسيرية العليا للدولة فى مصر ، ثم ناصبه الاتحاديون العداء واستبدلوه برؤوف باشا .

أدخل مختار باشا فى وزارته من كبار شخصيات الدولة أربعة ممن تولوا فى السابق صدارات عظمى ، كامـل باشا للخارجية ، الفريق ناظم باشا للحربية ، حسين حلمى باشا للعدلية ، وفريد باشا الألبانى للداخلية[1] . وكانت الوزارة الجديدة تتمتع بجميع المميزات الحميدة وما يوحى بالثقة والاخلاص لإقامة القواعد الدستورية الصحيحة ، وتوطيد الائتلاف الداخلى بين العناصر وقد طارت الصحافة من فرحها لعودة حرية التعبير عن الرأى والكتابة إلى الوجود ، إذ ألغيت الأحكام العرفية ، وعاد المبعدون السياسيون ، وأعلن العفو العام عن جميع من اتهموا بجرائم سياسة بما فيهم رؤساء بلاط عبد الحميد وفرض على جميع الضباط القائمين على الخدمة عدم الانتماء إلى أى حزب سياسى ، مع تركها إليهم حرية الاختيار بين السياسة أو الجيش . كتب الصحفى والأستاذ الجامعى أحمد أمين فى كتابه « ... Turkey in the World War « وقد بدا لوهلة ما بأن المواطنين الترك الطيبين قد عقدوا الخناصر على إصلاح الأخطاء التى سببتها أساليب المتطرفين من رجال تركيا الفتاة ، وضيق تفكيرهم وقصر نظرهم[2] » .

إنما قامت الوزارة الجديدة بعمل أوجب الانتقاد الشديد من قبل خصومها ومن رجال الحزب الوطنى فى مصر وجرائده ، ذلك أنها ألقت القبض على الشيخ عبد العزيز جاويش التونسى الأصل ، المصرى الإقامة ، والمنسوب إلى الحزب الوطنى ، وسلمته إلى الحكومة المصرية وهذا هو تفصيل الحادث :

---

(١) تولى وزارة الاوقاف فيها محمد فوزى باشا العظم الدمشقى ، ووزارة البحرية الفريق محمود مختار باشا ، ابن الصدر الاعظم ، وجبرييل نورادنكيان أفندى للاشغال العامة

(٢) A. Emin — Ibid., P. 52.

كان الشيخ عبد العزيز قد ذهب إلى الآستانة بعد إعلان الدستور وتوثقت الصلة بينه وبين الاتحاديين ، الذين سبق وبينا أن المصريين ، وخاصة الحزب الوطنى ، كانوا يحاولون استدرار عطفهم على القضية المصرية ، والاستعانة بهم على التخلص من الاحتلال الانجليزى . وقد أصبح الاتحاديون بعد النفور الذى حصل بينهم وبين الدول الغربية لا يتوانون عن إظهار العطف على أمانى المصريين وتعاونوا مع الحزب الوطنى طمعا فى استغلال نفوذه بين العرب ، وسخروا جريدة « الهلال العثمانى » التى كانوا أنشأوها له للدعاية لحزبهم.[1] ولم يكن الاصلاحيون العرب وصحفهم راضين عن الشيخ عبد العزيز جاويش بل كانت جرائد المفيد فى بيروت والمقتبس فى دمشق والمؤيد والمنار فى مصر تواصل الطعن فيه .

فى يوم ٢٤ آب ، أغسطس ١٩١٢ ضبط بوليس جمرك الاسكندرية مع الشاب « أحمد مختار » القادم من الآستانة حقيبة بها منشورات ثورية مطبوعة فى مطبعة « الهلال العثمانى » ، تتضمن قدحا شديداً فى الخديوى ، ودعوة لتأسيس الجمعيات السرية للفتك والاغتيـال ، وظهرت فى الوقت نفسه منشورات ثورية فى الاسكندرية وطنطا ، وتكررت المقالات المثيرة فى جريدتى اللواء والعلم التابعتين للحزب الوطنى ضد الاحتلال الانجليزى والخديوى وجريدة المؤيد وصاحبها الشيخ على يوسف المشايع له والذى كان يعمل لخدمة مصالحه ، فصدرت الأوامر بتعطيلها عن العمل[2] . وأرسلت الحكومة المصرية طلبا إلى حكومة الاستانة الجديدة بتسليم الشيخ عبد العزيز جاويش ، وذهب رجال من البوليس المصرى إلى الآستانة ، واشتركوا مع البوليس العثمانى فى القبض على المومى إليه ، وتفتيش مكتب جريدته ومطبعتها ومصادرة أوراقه وسوقه على باخرة إلى الآستانة[3] . وقدم إلى القضاء المصرى

---

(١) الاهرام — ١٠٤٩٨ ، ١٠-٩-١٩١٢ .

(٢) احمد شفيق باشا — المصدر السابق ، ص ٢٧٠ .

(٣) المؤيد — ٦٧٧٤ ، ٤-٩-١٩١٢ .

وحوكم فخفظت القضية بالنسبة له فى ١٩/١٠/١٩١٢ لعدم كفاية الأدله ؛ لكن زعيم الحزب الوطنى ، محمد فريد بك أخذ يكتب فى جريدة « السيكل » الأفرنسية ، ينتقد حكومة الآستانة[1] لتسليمها رجلا متهما بتهمة سياسية لخصومه ، مخالفة فى ذلك جميع التقاليد الدولية . كما أخذت جرائد الاتحاديين الذين هاجوا وماجوا لاعتقال الشيخ عبدالعزيز ، تطعن فى الحكومة الجديدة طعنا شديداً فاحشا مما اضطرها إلى تعطيل جريدة « طنين » ، واعتقال جاويد بك وحسين جاهد ثم أخلت سبيلهما[2] .

استقالت وزارة الاتحاديين من الحكم لكن مجلس المبعوثين المؤلف من أفراد الجمعية بقى على رأس العمل يواصل اجتماعاته ولم يكن من المعقول أن يستمر هذا الوضع ، فواصل ضباط الانقاذ الحملة عليه وأخذوا يرسلون كتب التهديد بالقتل إلى رئيسه خليل بك . حمل أول هذه الكتب وقد أرسل إليه عند إبتداء الأزمة (١١/٧/١٩١٢) العبارات التالية : «إن أعمالك الشريرة فى جمعية الاتحاد والترقى وفى مجلس المبعوثان قد عادت على الأمة بأضرار عظيمة جداً . وقد علم ضباط العصبة العسكرية بالنصيحة السيئة التى سعيت لاسدائها إلى جلالة السلطان، ولما كان هؤلاء الضباط لا يريدون تلطيخ أيديهم بدمك الفاسد فهم ينذرونك بأن الجيش والأمة يطلبان حل المجلس أو بعبارة أصح « التياترو » . هذا ولا نرى ثمة باعثا يبعثنا على أن نخاطب مباشرة النواب الذين لا شرف لهم ولا اعتبار »[3] . وقد قام النواب وقعدوا لهذه الكتب واستجوبوا وزارة الدفاع ، وتصلبوا فى موقفهم ودامت اجتماعاتهم أكثر من أسبوعين . غير أن البرقيات كانت تنهمر من الولايات على الحكومة الجديدة تطالب بحل المجلس ، وكان منها برقية أحرار دمشق التالية : « الأمة

(١) احمد شفيق باشا ـ المصدر السابق ، ص ٢٧٠ – ٢٧١ .
T. Z. Tunay — Ibid., P. 239.

(٢)
الرأى العام – ٦٩٣ ، ٧–٨–١٩١٢
(٣) المؤيد – ٦٧٧٦ ، ٧–٩–١٩١٢ .

ساخطة على مجلس المبعوثان المشكل بمساعى الوزارة السابقة ، ومداخلة الحكومة بتهديد أعيان البلاد ، وإرتكاب المظالم العديدة وإستعمال الضغط. نسترحم حله وتجديد الانتخاب »[1] . وكان من البرقيات ماتلقاه ناظر الحربية من قائد فيلق أزمير ، مساء ٣/٨/ ١٩١٢ ، برقية تقول : « إذا لم يحل المجلس يوم الاثنين سيزحف جيش أزمير على الآستانة» . لذلك دعا الغازى مختار باشا الوزراء وتداولوا فى الأمر ، وقرروا مخرجا للأزمة، هو اعتبار المجلس الحالى إمتداداً لسابقه الذى أمضى ثلاث سنوات ونصف، ومضى على حله وقيام المجلس الجديد بعده ستة أشهر فتكون مدة هذا المجلس قد انتهت واستصدروا إرادة سنية بحله[2] .

✡ ✡ ✡

سقط الاتحاديون عن كراسيهم بعد صراع عنيف بين فكرتين كلاهما تدعيان الرابطة العثمانية ، ويمثلهما فى كلا الجانبين حزبان مؤلفان من خليط من العناصر ، هما جمعية الاتحاد والترقى وحزب الحرية والائتلاف .غير أن الفرق بينهما أن جمعية الاتحاد والترقى وإن تكن تضم عدداً من كل عنصر فى البرلمان وأفراداً من كل عنصر خارج البرلمان ، إلا أنها لم تكن تدع لهؤلاء حق الاسهام فى توجيه سياسة الحزب أو الجمعية . فلم تسمح لأحد منهم أن يكون فى عضوية لجنتها المركزية ، بالرغم من أن نقاشا جرى فى هذا الشأن بين أعضائها وبين الاتحاديين السوريين ، الذين كانوا يودون أن يمثلهم فى اللجنة المركزية عضو عربى ، وأصر الترك على أن يكون ممثلهم فيها تركيا . ثم أن الفكرة التى كانت ترتكز عليها مبدئيا هى الوطن للجميع ، غير أنهم

(١) الاهرام – ١٠٤٧٤ ، ١٣–٨–١٩١٢ .
(٢) الاهرام – ١٠٤٧٠ ، ٨–٨–١٩١٢ .

حدوا من هذا الحق بأن فرضوا أن يكون حق الاشتراك فى إدارة هذا الوطن لكل عنصر بما يحرز من كفاءة ومقدرة ، لا بما يقع له من نصيب وقسمة عادلة فيه ، وتصرفوا فى تقدير هذه الكفاءة والمقدرة تصرف القادر المستبد وسمحوا لنفسهم أن يحكموا العناصر التى اشترك ممثلوها معهم فى الجمعية ،حكم الراعى للقطيع بحقوق ضمنية تستند على تقاليد تاريخية،وفرضوا عليها شروطا إدارية ولغوية اعتبروها بديهيات مسلماً بها بحكم التقليد التاريخى السارى وحرصوا على العمل بكل قوتهم لابقاء العناصر الأخرى فى حالة من الجهل ، والعجز عن الأخذ بنصيب فى هذه الشركة ، التى كان من البديهى المنطقى أن تكون شركة مساهمة، وتقييد كل لسان ينطق بالشكوى من الوضع السائد ، فإذا دافع نائب عربى عن حقوق العرب، قائلا مثلا: أنه لا يوجد بين كل مئة طالب موفد إلى أوربا للدراسة واحد عربى أجاب زميل تركى : لا تفرق بين الترك والعرب ، فإذا قال : أننا أخوة فى السراء والضراء فى وجه الأجنبى ، ولكننا كالأخوة نتحاسب فى كل شىء فى مسائلنا الخاصة قامت عليه الضجة، وعلا الصياح ورشق بقارس الكلام ، وأكره على النزول عن المنبر[1] . فمعلوم أن سياسة المزج والصهر هى أوفق سياسة لهذه الفكرة وممثليها فكل كلمة أو إشارة إلى العنصريه كانت تخدش أسماع القائمين على الأمر فتمنع منعا باتا .

أما حزب الحرية والائتلاف ، فإن يكن فيه أعضاء كثيرون من الترك وصفهم مراسل جريدة الدايلى تلغراف بأنهم يجاهدون للقبض على زمام القوة عن طريق أكثرية مهما كانت العناصر المؤلفة منها[2] ، وهو وصف فيه شىء من الصحة بالنسبة لبعضهم لا كلهم ،لأن قسما منهم لم يخل من فكرة الانتهازية ، إلا أن أغلبية أعضائه كانوا من مبعوثين يمثلون القوميات المختلفة

---

(١) اسعد داغر — المصدر السابق ، ص ١١٣ — من خطاب للنائب العربى سليم سلام « بيروت » فى المجلس .

(٢) الاهرام — ١٠٢٩٩ ، ٢٣-١-١٩١٢ .

ويتمسكون مخلصين بفكرة أن الوطن شركة مساهمة حقاً ، تشترك فيها العناصر المختلفة بمالها من حقوق وما عليها من واجبات وفقا لأهميتها العددية ومركزها الاجتماعى ، ويتميز كل عنصر من عناصرها بما له من خصائص تاريخية وتقليدية وقومية قد لا تتفق مع خصائص وتقاليد عنصر آخر كيما يطبق على الجميع نظام واحد ، ويرون أن اللامركزية واحترام جنسية كل عنصر وقوميته ضمن الرابطة العثمانية العامة الشاملة هى أنسب شكل لمملكة تضم خليطا من مثل هذه العناصر ، وينادون بأن خصومهم يريدون التمسك بالتقليد التاريخى لا لشىء إلا توسيخ سيادة العنصر التركى وسيطرته على هذه الشركة سيطرة الاستبداد . بينما يرى الاتحاديون أن نجاح المعارضة ليس إلا سيطرة العناصر الأخرى غير التركية على دولاب الحكم، ومعنى ذلك القضاء على حقوقهم التاريخية ، عدا كونه تقسيما للمملكة وتفكيكا لأجزائها والسير بها إلى الدمار ، لأن هذه العناصر قد تغلبت فى نفوس أبنائها الفكرة القومية فهى تبغى الجنوح إلى الاستقلال ، وإتاحة وتسهيل الفرصة للدول الأجنبية أن تحتل المملكة المقسمة المبددة الجهود .

على هذا الشكل سار الصراع منذ ابتداء المرحلة الدستورية حتى الآن ، ولم تكن العواطف القومية لتسفر عن وجهها بشكل مبادىء واضحة يدور النضال على المكشوف فى سبيل تعزيزها ، بل كانت هذه العواطف ، التى تسير فى حقيقة الأمر كلا الجانبين ، مقنعة بقناع الرابطة العثمانية . غير أن الحوادث الأخيرة أسفرت عن تطور جديد ، ذلك أن العناصر التركية المتطرفة ، وكان كثير من ممثليها أعضاء فى جمعية الاتحاد والترقى ، شعرت بالخطر المحدق بها من إحتمال تفوق نفوذ العناصر المختلفة ، أو من ناحية أخرى ، من انحلال الرابطة القومية بين الترك أنفسهم من جراء انتصار خصومها السياسيين من نفس الترك الذين يظهرون التساهل أمام القوميات الأخرى ، فاتجه اهتمامها إلى وجوب تقوية الرابطة القومية على الصعيد السياسى الصرف فبادرت إلى تشكيل حزب تركى قومى واضح المعالم هو :

الحزب القومى الدستورى مللى « مشروطيت فرقة سى » :

تأسس فى الآستانة فى ٥ أيلول ، سبتمبر ١٩١٢ ، أى بعد أقل من شهرين من سقوط حكومة الاتحاديين ، من القوميين الترك ومنهم يوسف بك آقجوره ، وأحمد فريد بك رئيس تحرير جريدة افهام ومدير المدرسة الملكية بالآستانة وزهدى بك مدرس المالية والاقتصاد فى مكتب الحقوق بالآستانة ، وجامى بك مبعوث الفزان (طرابلس الغرب) التركى الاتحادى. صحيح أنه كان قد أنشىء قبله ترك درنكى (المنتدى التركى)، وجمعيتا تورك يوردى (المملكة التركية) ، وتورك أوجاغى (الموطن التركى) ، غير أن الحزب القومى الدستورى كان أول حزب سياسى قومى أسسه الترك حتى الآن ، وقد جاء تأسيسه ، على أثر سقوط الاتحاديين ، بمثابة القوة الدافعة للعنصر التركى ، وكرد فعل لحركة عصبة ضباط الانقاذ ، عندما شعر الترك بخطورة الحالة ، وواجهوا موقفا عصبيا ينذرهم بمستقبل مظلم[1] . وكان برنامج الحزب يقضى بوضع الرابطه التركية فوق جميع الروابط العثمانية ويقول بوجوب إعطاء حد لهذا الاسترسال فى الخيال وفى البعد عن المنطق والحساب ، الذى ساد العصور السابقة ، ألا وهو التمسك بوهم الرابطة العثمانية ، لأن مركز الثقل فى المملكة كان ولايزال هو الرابطة التركية والاسلامية[2] .

ولم تقتصر هذه التطورات على الترك فقط ، بل كان لإلغاء الاتحاديين مجلس المبعوثان وقيامهم بالانتخابات الجديدة بطريقة استفزازية قضت فيها

---

(١) T. Z. Tunay — Ibid., P. 358.

(٢) Ibidem., P. 359 لم يدم هذا الحزب طويلا لان الاتحاديين حينما عادوا الى الحكم مرة ثانية بعد ستة أشهر لم يكن من مصلحتهم بقاؤه ، وهم يدعون الى الرابطة العثمانية ، والسماح ببقائه يناقض هذه الغاية ، فانحل الحزب من نفسه بدخول اعضائه فى الجمعيات الادبية والاجتماعية الاخرى او بتسنمهم بعض الوظائف العليا فى الدولة ، ولكنه عاد الى النشاط منذ اواخر ١٩١٣ .

على آمال العرب بإشراك ممثليهم الحقيقيين فى مجلس المبعوثان ، وارتكاب شتى ألوان الضغط والتزوير فى انتخاب ممثليهم، وتمزيق شمل كتابهم وخطبائهم واضطهاد صحافتهم ، ووضع الرقابة على بريدهم وبرقياتهم ، وسوق كل من خالف منهم إرادة الحاكمين أو انتقد حكمهم إلى الديوان العرفى ، وإحراق الصحف المصرية المرسلة إليهم ، وقتل روح الحرية فى نفوسهم ، كان لكل ذلك أثره فى نفوسهم ونفوس السوريين منهم بصورة خاصة[1] ، فمالوا بكلكلهم نحو النظام اللامركزى ، مع زيادة الوضوح فى الطابع القومى الذى أخذ يطبع نضالهم ضد الاستبداد الاتحادى. ولعل فى نصوص المنشور التالى ، الذى وزع على سكان الولايات العربية أثناء الحوادث الأخيرة وأرسلت منه نسخ إلى الجرائد المصرية، فنشرته الأهرام ولكن بعد سقوط الاتحاديين ما يوضح التطور الجديد . وقد جاء فى المنشور :

« إلى أبناء العرب عامة : حياكم الله وبياكم ... ياسلالة الملوك ، ورعاة الأمم وولاة الشعوب ، قفوا واسمعوا أجدادكم يصيحون بكم من جوف القبور ... تطالبكم بمجد أضعتموه ، وشرف أهنتموه وعلم نبذتموه ... كونوا عربا كما كان العرب ... وانهضوا واشحذوا الهمم، واطلبوا ما أقره فتيان قحطان، فى مؤتمرهم الأخير المنعقد فى البادية، بعد مخابرة جميع فروعهم فى الأقطار وهذا نصه :

١ — أن تعتبركم الحكومة أمة حية ذات حقوق قولا وفعلا .

٢ — أن تعتبر لسانكم رسميا .

٣ — أن تجعل زمام الوظائف فى بلادكم العربية فى أيديكم لأنكم أدرى بأنفسكم وأحرى ببلادكم .

٤ — أن تحصر خدمة جنود العرب وضباطهم ببلادهم .

---

(١) الاهرام – ١٠٤٦٤ ، ١–٨–١٩١٢ .

٥ — أن تعمل على توسيع سلطة المجالس العمومية ليكون الحكام مسؤولين أمامها عن كل صغيرة وكبيرة .

٦ — أن تجعل للقبائل العربية كافة حقوق كغيرهم من الحضر فى انتخاب النواب ، سواء كانوا مقيدين فى دفاتر النفوس أم لا .

«هذه مطالب المؤتمر القحطانى الأساسية ، فبذمة العرب وشرف العرب هبوا أيها العرب ، لاتكونوا جبناء ، الحياة مع الذل موت ، والموت مع الشرف حياة » .

ثم يقول المنشور أن المؤتمر أقر وجوب الاشتراك مع العناصر الأخرى فى المطالب الضرورية لسلامة الوطن المقدس ، ويدعو إلى تمام ما يلى :

١ — أن يشترك ضباط العرب وجنودهم مع زملائهم من بقية العناصر فى تأسيس دستور حقيقى وحرية كاملة وأخاء متين ، ٢ — إسقاط وزارة الاتحاديين ، ٣ — حل المجلس المزور . ٤ — كبح جماح الفئة الطاغية .

ثم يقول : «فباسم العرب أبناء البادية، وسكان وأمراء العشائر،وطلاب المدارس ، وكل من نطق بالضاد ، ندعو الجميع إلى العمل وسنثابر على هذه الخطة ولو زلزلت الأرض زلزالها ، وأخرجت الأرض أثقالها . . . فلتحى الأمة والوطن وليثبت الدستور الحقيقى الكافل بمجد العرب[1] » — الختم — مرجع المؤتمر الأعلى .

يعتبر هذا المنشور[2] ، وهو صيحة عربية قومية واضحة المعالم، خطوة

---

(١) الاهرام — ١٠٤٧٠ ، ٨-٨-١٩١٢

(٢) وقد علقت الاهرام على هذا المنشور بانه ارسل اليها اثناء الحوادث فلم تنشره حبا بالسكون ، ومعاونة الحكومة فى الخروج من أزمتها . اما مراسل الاهرام فى دمشق فيقول ان الحكومة حينما علمت بهذه المناشير اهتمت بجمعها ، وان بعض المفكرين بدمشق يذهبون الى ان تلك الجمعية العربية قد خابرت ، قبل الشروع بعملها ، رؤساء القبائل ، وامراء العشائر ، ويستدلون على ذلك بذهاب وفد ابن الرشيد الى الاستانة منذ اسبوعين =

جديدة فى نضال العرب ، أولا من حيث ظهور الروح القومية فيه أكثر من أى وقت مضى ، ولكن مع بقائها تدور ضمن الرابطة العثمانية ، ثانيا من حيث ظهور مطالب العرب بشكل واضح ومحدد ، بينما لم تكن كذلك فى السابق ، بل كانت عامة مشتركة مع جميع العناصر الأخرى فى برنامج حزب الحرية والائتلاف بصورة خاصة ، الذى تعد هذه المطالب منبثقة عنه ؛ لكنها مطبوعة بالطابع العربى الصرف ، كما يعد مقدمة للحركة النضالية العربية الجديدة فى مرحلتها التالية ، مرحلة المطالب اللامركزية التى ستتولى الدفاع عنها أحزاب عربية صرفة ، بعد أن كانت هذه المطالب جزءا من برامج أحزاب عثمانية مشتركة مع بقية العناصر .

فى الحقيقة كانت بداية عام ١٩١٢ فاتحة مرحلة جديدة فى الوعى العربى تميزت بصورة خاصة بجرأة الجرائد العربية ومجاهرتها بالميول القومية ، وجعل شعارها بعد الآن باسم العرب نحيا وباسم العرب نموت كما جاء فى عنوان لمقال نشرته جريدة المفيد البيروتية،فعطلها الديوان العرفى فى بيروت قبل سقوط حكومة الاتحاديين بيومين[1] .

= يطلب من السلطان امورا لم تذكر صحف العاصمة منها غير المادة السادسة من المنشور .

على ان الذى يدل على ان لرؤساء القبائل علاقة بهذا المنشور وبالجمعية العربية التى من مصر) ، ما نشرته جريدة المؤيد فى عددها رقم ٦٦٥٠ المؤرخ ١١-٤-١٩١٢ ، ان احمد بك آل السعود ، احد امراء نجد ، قد قدم أثناء فترة الانتخابات الاخيرة الى بغداد لمخابرة نظارة الداخلية ، والصدارة وولاية بغداد ، لاجل انتخاب مبعوثين عن البلاد النجدية . وقد خطب فى الاوساط العربية الوطنية ببغداد خطبة حافلة فى التذكير بامجاد العرب والاشادة بهم وبوعيهم وبما رآه فى بغداد من الوجوه النيرة التى توحى بالامل فى نهضة عربية ، ووجود حركة فكرية مباركة فيه ، مما يبشر الامة بالسعادة والنجاح . وكان من أقواله : « ان لكم أخوانا هناك « نجد » كل واحد منهم يمثل امة عربية حية ، فكونوا فى أمان ، فلا بد لكم من اعتناق المجد والرقى ... » ثم نوه بمطالب امارة نجد فى ارسال مبعوثين عنها الى المجلس قائلا : « اذا اعطتنا الدولة هذا الحق فهو دليل على حسن سياستها وحبها لدعم امةالاسلام وجمع كلمة المسلمين ، واتحادهم تحت لواء الخلافة العظمى ، والا فلا يسعنا الا ابداء الاسف»

(١) كان صاحبها ومديرها المسئول عبد الغنى العريسى شهيد مشانق جمال باشا وفؤاد حنتس الذى توفى سنة ١٩١٣ .

الفصل التاسع

العرب ولا مركزية الحكم

فى العهد الائتلافى

تقدمت الحكومة الجديدة [1] ببرنامجها وكان أهم مافيه : عزمها على التحقيق فى المخالفات الانتخابية التى ارتكبتها الحكومة السابقة ، ومنع الجيش من الاشتغال بالسياسة بصورة قطعية ، وعزل كل موظف لايقف على الحياد ويبقى منتميا لجمعيات سياسية،وإحترام جميع الحقوق والإمتيازات المثبتة والممنوحة للعناصر العثمانية المختلفة دون تفريق بين الأجناس والمذاهب ، والسعى لتوثيق روابط الإخاء بين العثمانيين . هذا من حيث السياسة الداخلية ، أما من حيث السياسة الخارجية فقدنص على تأييد واتباع السياسة التى سارت عليها حكومة مابعد الثورة حتى آخر عام ١٩٠٩ ، تلك السياسة التى كانت تنطبق على منافع الأمة العثمانية، والتى قابلتها الدول بارتياح وكان مجلس المبعوثين موافقا عليها ، وتتلخص بعبارة « الصدق والولاء فى العلاقات مع الدول ، وفى معالجة الأمور الخارجية بكل رزانة » [2] . وأما بشأن الحرب مع إيطاليا فهى ستواصلها ، لكنها لاترفض مفاوضات الصلح إذا توفرت أسس صلح يتمشى مع حق الدولة وشرفها وكرامتها[3]. وهكذا

---

(١) لم تكن الوزارة الجديدة ائتلافية بخلاف ما يذهب اليه الظن ، بل حيادية تميل الى تطبيق أفكار الائتلافيين نوعا ما فى الاصلاح .

(٢) الاهرام – ١٠٤٦٨ ، ١٩١٢/٨/٦

(٣) Corresp. d'Orient, 15/8/1912, p.p. 171.

تبدو فى برنامج وزارة العهد الجديد ، بوضوح ، فكرة تصحيح الخطة التى سار عليها الإتحاديون إبان حكمهم، من حيث السياسة الداخلية والخارجية[1] فهل وفقت فى وضع هذه السياسة موضع التنفيذ ؟ .

الصعوبات التى اعترضتها :

استلمت وزارة مختار باشا الحكم وكانت حالة الدولة قد بلغت من الحرج حداً من شأنه أن يجعل موقف الحكم الجديد بالغ الصعوبة، إذا لم يلق تعضيدا من الداخل ، وتأييداً من الدول الأوربية الغربية التى كانت ساخطة على حكم الإتحاديين ، والتى كان المفروض أن تبادر إلى دعم خصومهم الميالين إليها ، والذين جاء فى برنامج وزارتهم من النصوص ماينبغى أن يطمئن خواطرها. غيرأن الوزارة الجديدة لم تلاق أى سند لا من هنا ولا من هناك، بل حاقت بها الصعوبات فى الداخل والخارج معا فشلت يدها عن الإصلاح. وكان أولى هذه الصعوبات :

انتقال الحرب الى الشواطىء التركية الأناضولية :

فقد كانت الحرب مع إيطاليا فى طرابلس الغرب على أشدها مع الإيطاليين حينما تخلى الاتحاديون عن الحكم . وكانت قد تتالت حوادث الحرب خارج المنطقة الليبية بشكل أزعج الحكومة العثمانية، حتى قبل سقوط الاتحاديين ، علاوة على ما أصاب إقتصاد البلاد من كوارث اقتصادية مر ذكرها ، وكان هدف الإيطاليين من وراء عملياتهم الاستفزازية إحراج موقف الباب العالى ، وإرغامه على إبرام الصلح بما يتفق ورغبتهم ، ذلك أن

---

(١) نالت الوزارة الجديدة ثقة المجلس على سياستها هذه بـ ١١٣ صوتا ضد ٤٥ بعد مناقشة طويلة (الرأى العام – العدد ٦٨٨ ، ١٩١٢/٨/١)

أسطولهم قد نشط فى البحر الأحمر بقذف الموانىء اليمنية ومراكز الجيش فيها ، مما اضطر أكثر الحاميات إلى إخلاء مراكزها وإستيلاء أمير العسير السيد أحمد الإدريسى عليها. كما نشط فى ضرب مراكزها على البحر الأبيض المتوسط : ضرب بيروت ومينائها ، ووجه قذائفه على الطرادة والزورقين المسلحين التركيين المرابطين فيها ، بعد أن رفضا كم المدينة تسليمها فأغرقها كما أصاب البنك العثمانى ومكاتب شركة السكة الحديدية ببعض التخريبات (1) ثم ظهرت أمام المضائق التركية سبع وعشرون قطعة من الأسطول الايطالى وبدأت بضرب قلاعها . فبادلتها النيران واضطرت الحكومة التركية إلى إغلاق المضائق وبقيت كذلك شهراً كاملا من ٤/٥ إلى ١٩١٢/٥/٥ . وتكررت حادثة المظاهرة البحرية ودك القلاع العثمانية فى ١٩١٢/٤/١٨ وظلت الدولة على تصميمها فى إغلاق المضائق (3) فأوقع هذا العمل الحكومة التركية فى حرج عظيم ، وعرضها لانتقاد وجه إليها من روسيا، التى تضررت من إغلاق المضائق ، ووقفت حركة تصريف صادراتها من القمح ، فأرسلت مذكرة إلى الباب العالى ، لفتت نظره فيه إلى الاضرار التى تلحق بالتجارة الروسية من عرقلتها، مما قد يضطر روسيا إلى أن تطلب التعويض من تركيا (4) فاضطرت هذه أن تفتح المضائق على أن تغلقها عند اقتراب الاسطول الايطالى . ثم أقدمت إيطاليا على خطوة أكثر جرأة من هذه إذ هددت باحتلال جزر بحر إيجة التابعة للحكومة العثمانية، ورافق هذا التهديد تصريح من مسيو تيتونى ، سفير إيطاليا فى باريس، القصد من ذلك أن تشرع إيطاليا

---

(1) تقرير من قنصل فرنسا فى بيروت الى وزير خارجيته
D. D. F. — 3ème S., T. I, No. 97, 24/2/1912 ;
R. Poincaré — Les Balkans en feu, P. 3.

(2) D. D. F. — 3ème S., T. II, No. 361, 18/4/1912.
من سفير فرنسا فى الاستانة الى وزير خارجيته .

(3) R. Poincaré — Ibid., P. 3.

(4) D. D. F. — Ibid., No. 376, 23/4/1913.
من السفير الافرنسى فى الاستانة الى وزير خارجيته .

فى هذه الجزر للإسعاف العام لصالح السكان اليونان المسيحيين بحيث يعتاد هؤلاء على أساليب الحكم الجديد فلا ينزعون للعودة إلى ظل الحكم العثمانى ونفذت تهديدها فى ١٩١٢/٤/٢٥ و ٤ مايو سنة ١٩١٢ باحتلال عشرة جزر منها ستامباليا ، رودس ، سبوريدس .. الخ .

وبينما كان الايطاليون يوطدون أقدامهم فى هذه الجزر ، ذعر السكان اليونان من هذه الحملات الحربية ، وطالبوا بأن تعاد إليهم إمتيازاتهم القديمة وأن يرجع إلى بلادهم إستقلالها الادارى الواسع الذى كانت تتمتع به قبل تطبيق الولايات عليها . وأعقب ذلك محاولة من سفير فرنسا فى الآستانة لاقناع الصدر الأعظم سعيد باشا بوجوب عقد الصلح لأن الحالة فى الدولة سيئة من حيث تنفيذ إيطاليا لتهديدها ، وإحتلالها للجزر، وعودة العصابات إلى الظهور فى مكدونيا ، وغير ذلك من الصعوبات ، فكان جواب الصدر مطاطا ، يريد من ورائه المساومة على شروط ملائمة للصلح تمكن الدولة من حفظ كرامتها ، ومن مواجهة الرأى العام العثمانى عامة والعربى خاصة (1) . وهكذا توالت هذه الازعاجات على الباب العالى فى عهد الاتحاديين واستمرت على نفس الشدة فى عهد الائتلافيين . لا بل أن الحكومة الايطالية أرادت أن تستفيد من حالة الاضطراب ومن أزمة الحكم التى نشأت فى السلطنة أثر حركة « عصبة ضباط الانقاذ » فعادت إلى ضرب الدردنيل بقنابل أسطولها فى ١٩-٧-١٩١٢ (2) ، تبغى من وراء ذلك إحراج الحكومة العثمانية الجديدة واضطرارها إلى عقد الصلح معها فأثارت بذلك اشمئزاز الدول العظمى ، لأن هذه الدول كانت قد أكدت للدولة العثمانية أنه لا يحتمل أن تعود إيطاليا إلى ضرب الدردنيل مرة ثانية (3) تطمينا لها كى تفتحه،

---

(1) R. Poincaré — Ibid., P. 4 ; D. D. F. — 3ème S., T. III, No. 9, 11, 15/5/1912 ; Corresp. d'Orient — 15/5/1912,

(2) D. D. F. — 3ème S., T. III, No. 210, 19/7/1912.
من سفير فرنسا فى الاستانة الى وزير خارجيته .

(3) الرأى العام — ٦٨٩ ، ١٩١٢/٨/٢ .

ذلك أنه لما كانت إيطاليا قد لجأت إلى هذا العمل من قبل ، واحتلت بعض الجزر ، اتفقت الدول الخمس الكبرى على حمل إيطاليا على العزوف عن تلك الحركات الخطرة ، وحصر أعمالها فى ساحة الحرب الأصلية لأن هذه الدول خشيت من إلحاق الأضرار الاقتصادية وعرقلة تجارة الدول من تكرر إغلاق الدردنيل . هذا من جهة ومن جهة أخرى فان نجاح إيطاليا فى احتلال — جزر الأرخبيل اليونانية معناه اختلال التوازن الدولى[1] وخاصة ضد مصلحة انجلتره وفرنسه فى البحر الأبيض المتوسط ، فإن انجلتره انزعجت من عمل إيطاليا لا لكونها اعتدت على حقوق تركيا ، بل لأن احتلال إيطاليا لهذه القواعد الاستراتيجية معناه توفير قواعد عسكرية لا لأيطاليا فحسب ، بل للتحالف الثلاثى أيضا . وإذا أخذ بنظر الاعتبار أهداف ألمانيا فى آسيا الصغرى ، وعدم استعداد قبرص ومالطة لصد هجوم مسلح تسليحا حديثا ، فإن مصر وطريق الهند تبقى مكشوفة[2] . لذلك ألحت بريطانيا على إيطاليا بترك الحركات الحربية فى بحر إيجة ، وحصرها فى دائرة طرابلس وبنغازى فقط . وصادفت خطوة انجلتره هذه قبولا لدى فينا لأن النمسا أيضاً لا يروقها أن ترسخ أقدام إيطاليا فى الأرخبيل، ولو أنها حليفتها، فيعطل ذلك تجارتها . ولما كانت ألمانيا لاتستطيع معارضة بقية الدول ، وترغب عدا ذلك فى إسداء جميل للدولة العثمانية ، اشتركت معهن فى حمل إيطاليا على الرجوع إلى دائرة الحرب الأصلية[3]. أما الآن فقد عادت إيطاليا إلى نفس النغمة فقررت الحكومة التركية الجديدة جعل المضائق نصف مفتوحة أى تقليل عرض القنال من ٤٠٠ إلى ١٥٠ متراً ، مما يجعل الأسطول الإيطالى يتردد فى اقتحامها[4] ، وأرسلت فى نفس الوقت فريق المدفعية ، على رضا

---

(١) من سفير فرنسا فى الاستانة الى وزير خارجيته .
D. D. F. — Ibid., No. 81, 7/6/1912.

(٢) من سفير فرنسا فى الاستانة الى وزير خارجيته
D. D. F. — Ibid., No. 215, 22/7/1912.

(٣) الرأى العام — ٦٦ ، ١١٢/٧/١٠ .

(٤) من سفير فرنسا فى الاستانة الى وزير خارجيته .

باشا ، من أعضاء مجلس الأعيان ، إلى حامية « جناق قلعة » (قلعة الصحن) باسم (قومندان فوق العادة) وأعطته الصلاحية الواسعة ، وأشعرته بوجوب قفل الدردنيل تماما عند إقدام الأسطول الإيطالى على اختراقه[1] . أما إيطاليا فانها أخذت ، إلى جانب تلويحها بالقوة ، تعمل فى استثارة الدول الأوربية للضغط على الباب العالى كى يعقد الصلح معها ، فكررت الدول وساطتها[2]، وأظهرت الوزارة العثمانية الجديدة ، طبقا لبرنامجها الوزارى ، وتحت ضغط هذه الاستفزازات ، استعدادها لإنهاء هذه القضية .

كانت وزارة الاتحاديين ، قبل سقوطها ، تحاول الوصول إلى الصلح مع إيطاليا ، وحتى قبل أن تبدأ إيطاليا بضرب السواحل العثمانية ، وأرسلت النائب العربى سليمان البستانى ، الذى كان يتولى وزارة الزراعة والصناعة إلى باريس لمقابلة وزير خارجية فرنسا ومباحثته فى أمور الصلح مع إيطاليا وكان رفعت باشا ، سفير الدولة فى باريس ، قد بدأ محادثات مماثلة مع الوزير الأفرنسى ، لكنه عندما تطرق البحث إلى الشروط تنصل السفير متجنباً أن تصدر منه أى إشارة إلى الأسس الممكن اتخاذها قاعدة للصلح .

وهكذا كُلف البستانى العربى للقيام بهذه المهمة وأبدى وجهة نظره التالية للوزير الأفرنسى :

١ — أن الحكومة العثمانية تتمنى وساطة الدول العظمى خاصة فرنسا ، لأن الدولة العثمانية لاتستطيع هى من نفسها أن تفتح باب المفاوضات للصلح دون أن تفقد فوراً مكانتها فى نظر العالم العربى خاصة والعالم الإسلامى بأجمعه عامة .

٢ — ومن الناحية العسكرية تستطيع تركيا مواصلة الحرب إلى ما لانهاية

---

(٢) الرأى العام — ٦٨ ، ١٩١٢/٨/٢

(٣) الرأى العام — ٦٧٦ ، ١٩١٢/٧/١٨

لأن هذه الحرب لا تكلف خزينتها سوى عبء ضئيل من المال .

٣ — فى حال قيام وساطة أوربا تقبل تركيا إبرام الصلح بدون شك بشرط أن تتخلى إيطاليا عن جزء مما استولت عليه بالفعل ، كى يصبح الباقى منه حتما مشروعا لها ، فتنزل تركيا لها عن مرافىء طرابلس، وتحتفظ بمرافىء برقة وبالمناطق الداخلية لكلا من الولايتين[1] .

وعلاوة على هذا كانت وزارة الاتحاديين قد عقدت جلسة وزارية تساهلت فيها أكثر من ذلك ، وقررت إمكانها قبول الصلح مع إيطاليا على أساس أن نترك لها الخط الساحلى الطرابلسى وموانئه على أن تبقى الفزان ، وبرقة تحت الإدارة الفعلية والسيادة الحقيقية للدولة العثمانية[2] .

كان طبيعيا أن لا تقبل إيطاليا بهذه الشروط لأنها لا يمكن أن تقبل بأقل من إلحاق البلاد بالتاج الإيطالى ، وكان عاهلها قد أصدر بلاغاً منذ أواخر شهر تشرين أول ، أكتوبر ١٩١١ ، ألحق بموجبه طرابلس الغرب بتاج مملكته[3] ، ثم عززه بالقانون رقم ٣٧ المؤرخ فى ٢٥ فبراير سنة ١٩١٢ الذى أثبت هذا الإلحاق[4] .

كانت حكومة الاتحاديين تقوم بهذه الأعمال ولا تطلع البرلمان ، ولا الرأى العام العثمانى عليها ، بل كانت أخبارها تتسرب إلى وكالات الأنباء الأجنبية، والصحف العالمية والمحلية . وهذا الخطاب ، للنائب العربى خالد البرازى (حماه) ، فى مجلس المبعوثان ، قبل سقوط وزارة سعيد باشا الاتحادية ، يكشف حقيقة أمرها قال :

---

(١) D. D. F. — 3ème S., T. II, No. 66, 20/2/1912 ; R. Poincaré — Ibid., P. 7.

من وزير خارجية فرنسا الى سفرائه فى لندن وفيينا وبرلين ... الخ

(٢) من السفير الافرنسى فى الاستانة الى وزير خارجيته . D. D. F. — 3ème S., T. III, No. 47, 28/5/1912.

(٣) من وزير خارجية فرنسا الى سفرائه فى بقية الدول الاوربية . Ibidem. — 3ème S., T. I, No. 31, 6/11/1911.

(٤) الطاهر أحمد الزاوى ـ المصدر السابق ، ص ١٠٣ .

« سوف لا أبحث فى الميزانية التى أوفاها زملائى حقها من البحث لكن الذى سأقوله يتعلق بسياستنا الداخلية والخارجية :

« أولا : إن الوزارة لم تتقدم إلى الآن بطلب الثقة من المجلس مع أنه لا توجد وزارة فى العالم تباشر العمل بدون أن تنال الثقة من الهيئة التشريعية أما إذا كانت ترى حاجة إلى طلب الثقة فتلك مسألة أخرى لأننى أراها تتحكم فى المجلس كيفما تشاء ، حتى أنها تفعل ما تريد فتقول مثلا : إليكم هذا القانون فصدقوا عليه كما هو ، وأخروا المذاكرة فى القانون الفلانى . لذلك يجب أن تطلب الوزارة الثقة من المجلس .

« ثانيا : تعلمون أنه لا يشغل الأمة اليوم غير شاغل الحرب . واجتماعنا هذا الاستثنائى هو لأجل الحرب .

« أيها الإخوان : هل سأل أحدنا الحكومة ، إلى الآن ، سؤالا يتعلق بالحرب ؟ وهل جاءت الحكومة وأعلمتنا عما يجرى فى جلسة علنية أو سرية كلا ! إذا لم يجرى كل ذلك ؟ إننى لا أفهم . ومع أننا نثق بالوزارة ، إلا أنه يجب أن نعلم ما هو موقفنا السياسى تجاه أوربا . ولماذا لا نطلع الإعلى الأخبار التى تنشرها الصحف ؟ وهذه تحتمل الصحة وعدمها ، فما هى الحكمة فى ذلك ؟ » .

« أيها الإخوان : . . شاع فى المحافل بأن الصلح سيعقد . ومع أننى واثق بالحكومة ، وأمين من وجدان رجالها . . . فلنفرض أنها استحصلت على فرمان بالإعتراف بالحاق طرابلس الغرب بإيطاليا .. فإننى أقول باسم « الأمة العربية » إننا نمسح هذا الفرمان بدمنا ولا نرضى بذلك ، ولو لم يبق عربى على وجه الأرض ..

« أيها الاخوان : إن طرابلس الغرب قد فتحها عمرو بن العاص عام ٢٣ هـ ، وقد مر عليها الآن نيف و (١٣٠٠) سنة وهى فى يد الأمة الإسلامية فهى إذاً لنا بمثابة الروح من الجسد ، وعلى ذلك أختم قولى بأن طرابلس

الغرب باقية وستبقى بيد الأمة العثمانية إلى الأبد »[١].

صلح أوشى :

وفى الحقيقة كانت محاولات الاتحاديين لعقد الصلح تجرى فى طى الخفاء ، بينما كانوا يتظاهرون بأنهم من أشد المتمسكين بوحدة المملكة وتمامية أراضيها . أما وزارة مختار باشا الغازى فلم تحاول المراوغة فى هذه القضية وهى إن كانت على بينة تامة من موقفها الحرج ، ومن شدة وطأة الإيطاليين ولجوئهم إلى الأساليب الاستفزازية على سواحل السلطنة ، أبانت عن نيتها السلمية ورغبتها فى التفاوض بأمر الصلح بصورة مكشوفة ، وأصبحت الشروط تبحث فى سويسره بمفاوضات غير رسمية بين الجانبين ، وتركز البحث حول مسألة السيادة ، مع تمسك الحكومة العثمانية بالمناطق الداخلية . وبينما كان الاتحاديون هم الذين فتحوا باب المفاوضات غير المباشرة من قبل ، وبينوا استعدادهم للتنازل عن الأراضى التى احتلها الإيطاليون ، أصبحوا بعد أن خرجوا من الوزارة يحاربون فكرة التنازل عن أى شبر من الأرض لإيطاليا ، فيصدر مؤتمرهم العام قراراً يقول « بمعارضة كل صلح مع إيطاليا إلى التخلى عن طرابلس وبنغازى لقاء تعويض »[٢] ، يريدون أن يحرجوا وزارة خصومهم . غير أن الضغط الخارجى أصبح يهدد الوزارة الجديدة وبدأت نذر الحرب فى البلقان توحى بشر مستطير لتحالف دول البلقان ضد الدولة ، وأدركت الحكومة العثمانية أن لامناص من الحرب . ذلك بعد أن كانت تتشدد نوعا ما فى شروط الصلح تريد بذلك أن تحفظ كرامة السلطان

(١) الرأى العام – ٦٨٧ ، ٣١ – ٧ – ١٩١٢ ، نقلا عن جريدة « تقويم وقائع » الرسمية التركية .

(٢) الاهرام – ١٠٤٩٣ ، ١٠٤٩٩ ، ٤ – ٩ و ١١ – ٩ – ١٩١٢ .

وتبقى على شىء من مكانتها فى العالم العربى ، وتتفادى حملات الاتحاديين المسعورة ضدها ، أصبحت مضطرة إلى التساهل ، وذهبت إلى أبعد مما كانت تتصور فى إجابة مطالب إيطاليا ، وإحلال إقتراح المسيو « جيوليتى Giolitti رئيس الوزراء الإيطالى ، مقام الصدارة ، ذلك أن المذكور قد رأى أن الحل الوحيد لمشكلة سيادة السلطان هو فى إعلان تركيا إستقلال ولايتى طرابلس وبرقة ، واتباع ذلك بسحب العساكر التركية منها[١] ، يريد من ذلك أن يبقى الإيطاليون والعرب وجها لوجه ، وهكذا كان ، إذ تم توقيع الخطوط الأولية للصلح فى مدينة « أوشى » بسويسرا فى ١٥ أكتوبر عام ١٩١٢ ، بعد أن قبل المندوبون الترك شروط الإيطاليين ، ووقعت معاهدة الصلح فى ١٩١٢/١٠/١٨ [٢] . وقد ضمنت الحكومة العثمانية لنفسها بعض المغانم الاقتصادية فى المعاهدة التى تضمنت إنهاء الحرب بين الجانبين ، وسحب كل من الحكومة العثمانية والحكومة الإيطالية ضباطهما وجيوشهما وموظفيهما الملكيين ، الأولى من طرابلس الغرب وبرقة ، والثانية من الجزر التى احتلتها فى بحر إيجة ، وتبادل الأسرى والعفو العام عمن اشترك من الطرابلسيين أو من سكان جزر إيجة ضد إيطاليا ، وتعهد إيطاليا بعقد معاهدة تجارية مع الدولة العثمانية ، وقبولها رفع رسوم الجمرك النسبية عن البضائع فى السلطنة العثمانية من ١١ إلى ١٥ ٪ وإلغاء مكاتب البريد الايطالية فى السلطنة حالما تلغى الدول التى لها مثل هذه المكاتب فى أراضى الدولة ، مكاتبها ، كما تعضد إيطاليا الحكومة العثمانية فى مفاوضتها للدول الأخرى ، لابطال الامتيازات القنصلية فى السلطنة ، وإستبدالها بنظام الحق الدولى ، وتتعهد بأن تدفع سنويا إلى صندوق الدين العثمانى حصة الولايتين

(١) D.D.F. — 3ème S., T. III, No. 433, 19/9/1912.

من القائم بالاعمال الافرنسى فى روما الى وزير خارجيته .

(٢) D.D.F. — 3ème S., T. V, No. 168, 15/10/1912.

من سفير فرنسا فى روما الى وزير خارجيته .

طرابلس وبرقة تجاه الصندوق[1]

وقد أتبعت المعاهدة بملاحق كان الأول منها منشوراً من السلطان إلى أهالى طرابلس وبرقة ، يمنحهم فيه إستقلالا داخليا مطلقا وتاما إهتماما منه بضمان راحتهم وهنائهم حاضراً ومستقبلا . . . وفى إدخال الهناء والسلام إلى وطنهم ، والثانى منشورا من ملك إيطاليا الى سكان المنطقتين يقول فيه أنه عملا بالقانون رقم ٣٨ الصادر يوم ٢٥ فبراير ١٩١٢ ، والذى يجعل طرابلس الغرب وبرقة خاضعتين خضوعا تاما مطلقا للسيادة الملكية الإيطالية ورغبة فى التعجيل بإعادة السلم إلى هاتين المقاطعتين قد منح العفو التام العام للطرابلسيين والبرقاويين الذين اشتركوا فى الحرب ، وترك الحرية لهم بإقامة شعائر الدين الإسلامى ، كما كانوا فى الماضى ، والمواظبة على ذكر إسم السلطان بصفته خليفة للمسلمين فى الصلوات العامة ، وأنه سيعين بمرسوم ملكى لجنة يكون من أعضائها بعض أهل البلاد ، تقترح وضع الأنظمة المدنية والإدارية للولايتين على أن يستمدا من المبادىء الحرة ويقوما على احترام أخلاق البلاد وعوائدها[2] .

كان لهذا الصلح أثره السيء على موقف العرب فى طرابلس الغرب ذلك أنه جرى دون علمهم ورأيهم ، فلو استشيروا أو أطلعوا على نية الدولة فى الصلح لفكروا فى مصيرهم ، واستعدوا لمواجهته بما لديهم من الإمكانيات؛ غير أن مباغتتهم به قد حل من عزائمهم وثبط من هممهم صحيح أنه لم يكن كثير من جنود الترك فى طرابلس، إذ لم يكن عدد هؤلاء ليربو عن (١٥٠٠) شخصا[3] غير أن الطرابلسيين حرموا بعد إبرام الصلح من معاونة الضباط الترك، فضلا

Corresp. d'Orient — 1/11/1912, pp. 375-380. (1)
الطاهر أحمد الزاوى ـ المصدر السابق ، ص ٩٩ ـ ١٠٣ من نصوص المعاهدة وذيولها وملحقاتها .

(٢) الطاهر احمد الزاوى ـ المصدر السابق ، ص ١٠٣ ـ ١٠٤

(٣) قدر البعض عدد هؤلاء باربعة الاف عند بدء الحرب ، تناقصوا بالاستشهاد « الرأى العام ـ ٦٧٦ ، ١٨-٧-١٩١٢ » .

عن الجنود ، كما حرموا من المساعدات المالية التى كانت ترسلها الدولة إليهم فى حدود مائة ألف جنيها فى كل شهر[1] ، ومن شحنات الأسلحة التى كانت ترسل إليهم من قبل الدولة العثمانية بطريق البحر، فكان لهذا التصرف من الدولة أثره على العلاقات العربية — التركية ، مما أعطى للعرب حجة جديدة على تهاون الدولة فى ولاياتها العربية ، خاصة وأن القتال فى طرابلس الغرب كان آخذا فى الاشتداد، وكان العرب يبذلون من ضروب الاستبسال حداً منع الإيطاليين من التوغل ، وأوقفهم عند خط الساحل . وقد ظهرت بعض المقالات فى الجرائد تنكر على الدولة هذا الصلح بشدة ، وتعلن أن العرب سيدافعون عن طرابلس إلى آخر نقطة من دمائهم[2] . كما دلت أحاديث بعض أعيان العرب إلى مراسل الدايلى تلغراف بأنه إذا كان الصلح على هذه الشروط لا يفضى الآن إلى حركة خطرة بسبب أن حرب البلقان تشكل عذراً للدولة فى قبولها ، فلا بد من وقوع حوادث أليمة فى المستقبل ، وأن المراسل قد سمع بأذنيه عبارة : « أن الترك قد سلموا العرب لأعدائهم » عبر بها بعض هؤلاء الأعيان عن سخطهم ونقمتهم على الدولة[3]، وأنكروا خاصة منهم الطرابلسيون عمل الدولة وأكبروه[4] .

فى الحقيقة كان عمل الحكومة العثمانية بمثابة تسليم العرب لأعدائهم ، إذ تضعضعت نفوسهم وقطعوا أملهم من مساعدة الدولة ودعمها لهم ، حتى اضطر عزيز على المصرى بك، الذى بقى فى المنطقة يدير القتال بعد إنسحاب أنور بك وخاله الضابط خليل بك وفتحى بك وسواهم من الضباط الذين كان عددهم يربو على ١٥ ضابطا ، إلى ترك طرابلس الغرب وبرقة عائداً إلى الاستانة عن طريق القاهرة بعد تسعة أشهر من إبرام الصلح ، وقد أدلى إلى

(١) المصدر السابق ـ ص ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٣ .

(٢) الاهرام ـ ١٠٥٣٢ ، ١٢-١٠-١٩١٢ .

(٣) الاهرام ـ ١٠٥٣٦ ، ١٦-١٠-١٩١٢ .

(٤) الرأى العام ـ ٧٦١ ، ٣٠-١٠-١٩١٢ .

جريدة « لا نوفيل La Nouvelle » الأفرنسية بتصريحات هامة عن الحرب فى طرابلس قال فيها بأن توقف سليمان البارونى عن قتال الطليان واستسلام عشرة آلاف عربى إلى هؤلاء بسبب قطع مياه الشرب عنهم، والجوع الذى فتك بهم وببقية السكان، جعل الإيطاليين يحولون هجومهم على عزيز المصرى فأدرك عدم امكان مواصلة القتال فى المنطقة فتركها وأنسحب منها[1] خاصة وأن الإيطاليين كانوا قد شرطوا على الدولة أن ينسحب جنودها وضباطها من البلاد مع أسلحتهم من غير أن يتركوا منها شيئا لأهل ليبيا، فوقعت منازعة بين عزيز المصرى والعرب هناك من أجل ابقاء ما كان منها لديه ولدى الجنود التى بقيت معه، ولم يخلصه من أيدى هؤلاء سوى الأوامر التى تلقوها من زعيمهم السيد أحمد الشريف السنوسى.

حرب البلقان :

على أن أهم وأعظم صعوبة واجهتها حكومة الإئتلافيين كانت حرب البلقان، فما كاد يمضى شهران ونصف من الزمن على إستلامهم الحكم حتى بدأت دول هذه المنطقة بتعكير جو السلام على الدولة العثمانية. لم تكن حركتهم هذه بنت يومها، بل كانوا يعدون لها العدة من زمن، ذلك أن دول البلقان الأربع : بلغاريا، العدو الألد لتركيا، واليونان، والصرب، والجبل الأسود — وكان الحقد يملأ صدور أبنائها على الترك ودولتهم؛ ذلك الحقد الذى غذته قرون طويلة من الحكم التركى البغيض على قلوبهم، وزاد فى ضرامه سوم الدولة لشعوب مكدونيا، التى تمت إليهم بصلة الجنس والدين، سوء العذاب، وإنكارها لحقوقهم القومية، وإمتيازاتهم الدينية إتخذت ذلك ذريعة لتحقيق مطامعها، وعقدت تحالفا سريا بينها، أخذت تمهد له منذ أن نشبت حرب طرابلس الغرب[2]، وبدأ باتفاق ثنائى فى ٧-١٤

(١) المؤيد — ٧٠٤٤، ٢٤-٧-١٩١٣.

(٢) يوسف البستانى — تاريخ حرب البلقان، ص ٣٣، ٣٩، ٥٤.

مارس سنة ١٩١٢ عقد بين بلغاريا وصربيا، هدفه الدفاع المشترك وصيانة حقوق الدولتين المتبادلة فى حالة طروء تعديل محتمل على الحالة الراهنة فى البلقان، أو حصول أعتداء على أحدى الدولتان بأن تستشيرا روسيا قبل أن تتخذا أى اجراء فعلى[1]. ثم استطلعت الدولتان رأى اليونان فوجدتا منها أقبالا على دخول الحلف، فعقدت بلغاريا إتفاقا ثنائيا معها فى ١٦ — ٢٩ / ٥ / ١٩١٢، وشرعت تفاوض الجبل الأسود وعقدت معه إتفاقا مماثلا فى تموز — آب (يوليو، أغسطس) ١٩١٢. وقد بنى التحالف بين الدول الأربع على شؤون سياسية واقتصادية فى بادىء الأمر، ثم عقد التحالف العسكرى قبيل نشوب حرب البلقان بمدة قصيرة (أيلول، سبتمبر ١٩١٢)[2]. كان من جملة الدوافع التى حفزت الدول الأربع على تحالفها هذا خوفها من حركات النمسا التى بدأ وزير خارجيتها الكونت « برختولد Berchtold » يتخذ لهجة صارمة ضد تركيا التى أعتبرها قاصرة، وبدأ يتكلم عنها كما كان يتكلم زميله الأفرنسى بيشون عن مراكش عشية إحتلالها، ويطلب للنمسا مركزاً خاصا فى الدولة، ويظهر تدخله العلنى فى شؤونها الداخلية، بعد أن كانت السفارات الأجنبية فى السابق تتحرج عن ذلك مكتفية بالنصح[3]. يضاف إلى ذلك دسائس النمسا للاستيلاء على سنجق «نوفى بازار» ثانية، بعد أن كانت تنازلت عنه لتركيا لقاء البوسنه والهرسك[4] وجعل البانيا مستعمرة نمساوية، وضمها إلى ممتلكاتها. وكانت النمسا عدا ذلك تدعى حماية المسيحيين، وتنفق فى سبيل نفوذها مالا عظيما[5].

(١) R. Poincaré — Ibid., pp. 31, 32, 54.

يوسف البستانى — المصدر السابق، ص ٥٦.

(٢) R. Poincaré — Ibid., pp. 57, 59.

يوسف البستانى — المصدر السابق، ص ٥٨.

(٣) Corresp. d'Orient — 1/10/1912, p. 253.

(٤) R. Poincaré — Ibid., p. 35.

(٥) يوسف البستانى — المصدر السابق، ص ٥٦ — ٥٧.

وفضلا عن هذا كانت الاضطرابات فى البلقان تهيء الجو لهذه الدسائس ذلك أن الماليسور (المسيحيون الروم) فى ألبانيا وكانت النمسا تعتبر نفسها حامية لهم قد تفاقمت ثورتهم ، وتقدموا فى ١٩١٢/٢/٩ بمذكرة إلى قناصل الدول ، صدق عليها أبرز رؤساء عشائرهم ، يشتكون فيها من اخلاف الدولة العثمانية وعودها فى الإصلاح . وقد زاد فى تصميم دول البلقان ماقامت به الدولة العثمانية من تعبئة جانب جيشها فى البلقان إذ خشيت أن يكون لحرب طرابلس الغرب رجعا فى البلاد البلقانية[1] ، فأرادت دول هذه المنطقة أن تصفى نهائياً ، ودفعة واحدة ، حساب منازعاتها القديمة مع الدولة العثمانية ، عندما رأت فى نشوب الحرب الطرابلسية فرصتها المناسبة[2] فتهيأت لذلك بعقد الاتفاقات بينها بالرغم من تنافرها ، ووجود الخلافات بين بعضها وبعض مفضلة أن تنسى هذه الخلافات ، رغبة منها فى الغنيمة المنتظرة من ولايات تركيا الأوربية . وبينما لم يتضمن الاتفاق الذى عقدته بلغاريا مع اليونان سوى استقلال مكدونيا وتراقية ، وتطبيق المادة (٢٣) من معاهدة برلين ، التى تتضمن صيانة حقوق الشعوب المسيحية ، تضمن الاتفاق بينها وبين صربيا تقسيم مكدونيا إلى منطقتين : صربية وبلغارية على أن تلجأ إلى تحكيم قيصر روسيا فى حل كل خلاف يقع بينهما . وأسرعت إلى العمل الفعال عندما لاحت فى الأفق تباشير عقد الصلح بين تركيا وإيطاليا ، وكانت تود من صميم قلبها أن تفشل الدول فى التوسط بين الحكومتين[3]. وقد زاد فى تصميمها على العمل ما أصبحت تعانيه الدولة العثمانية من الانقسام فى صفوفها ، بعد سقوط الاتحاديين ، بتدخل الجيش واستلام خصومهم الحكم ، ولم يكن

(١) R. Poincaré — Ibid., pp. 64-65.
يوسف البستانى – المصدر السابق ، ص ٥٥

(٢) R. Poincaré — Ibid., p. 39.
Ibid. — pp. 53, 57.

(٢) اسعد داغر ، المصدر السابق ص ٩ ، يوسف البستانى المصدر السابق ، ص ٥١ – ٥٧ .

مركزهم وطيداً بسبب قوة الاتحاديين ورصيدهم القوى فى صفوف الشعب . أما روسيا التى كانت دول البلقان تعمل تحت لوائها فكانت قد وصلت ، هى والدول الغربية ، إلى حد أفقدها الثقة بامكان الإصلاح فى الدولة العثمانية . ففى ١٣ أبريل : نيسان ١٩١٢ ، خطب وزير خارجية روسيا فى مجلس «الدوما Douma» (البرلمان الروسى) ، متحدثاً عن الاضطرابات فى ألبانيا ومكدونيا وكريت — وكانت قد نشبت قبيل سقوط حكومة الاتحاديين وبسبب سوء تصرفهم ، وارتكبت فيها ألوان من الفظائع التى تقشعر لها الأبدان[1] — قال إن الحالة فى البلقان لا يمكن أن تعتبر مرضية ، وأن الوسيلة الوحيدة التى يقع على تركيا أن تأخذ بها لتأمين الهدوء فى مملكتها ، هى أن تعنى عناية كافية بالحاجات والمطالب الثقافية والاقتصادية لمختلف عناصر رعاياها المسيحيين ، وأن يكون رائدها العدل فى معاملتهم[2] ، فقامت ضجة هائلة فى الصحافة التركية ضد ما أسمته بالتدخل الأجنبى فى شؤونها الداخلية . وهكذا بينما كانت روسيا والدول العظمى تأمل من حكومة الاتحاديين أن تمنح الحكم الذاتى للشعوب المسيحية وتطلب منها ذلك بالطريق الدبلوماسى ، رأت روسيا بعد سقوط الاتحاديين ، أن تتآمر مع دول البلقان ، وتسعى إلى تقطيع أوصال الدولة العثمانية . وقد عبر الكاتب الدبلوماسى الروسى آندره ماندلستام A. Mandelstam عن سياسة دولته بقوله : «كان ميل دول الاتفاق الثلاثى وخاصة منها روسيا فى جانب دول البلقان . أما الظرف الذى كانت فيه السلطة فى تركيا بيد خصوم الاتحاديين (من يوليو ١٩١٢ إلى يناير ١٩١٣) ، فليس له أهمية لأن حكم تركيا الفتاة قد برهن للعالم المتمدن بأجمعه عن عدم كفايته التامة ، وفى نفس الوقت على الضرورة الحتمية لإعطاء حد لسيطرة الترك على المسيحيين

(١) R. Pinon — Ibid., p. 125.

(٢) A. Mandelstam — Ibid., pp. 66-67.

ولو فى أوربا على الأقل »[1] . ومع ذلك رغبت الدول العظمى فى تلافى وقوع الحرب ، وأعلنت للطرفين أنها ستتولى شأن تطبيق الإصلاح بموجب المادة ٢٣ من معاهدة برلين ، وكانت المذكرة التى سلمتها هذه الدول ، فى ١٩١٢/٩/٢٧ إلى الباب العالى بمثابة وضع نهاية رسمية للفترة التى أحجمت فيها هذه الدول عن المداخلة فى شئون تركيا ، كما كانت بمثابة تأكيد على للعالم على إفلاس حكم تركيا الفتاة ، ولم تكن دول الوفاق الثلاثى فقط : إنجلترا ، فرنسا وروسيا هى التى وقعتها فقط ، بل شاركتها فى ذلك دولتا ألمانيا والنمسا ، اللتان كانت أحداهما ألمانيا تبدى العطف على الدولة العثمانية ، وكانت هذه قد سارت شوطا فى التقرب إليها والابتعاد عن الدول الأخرى[2] .

كانت المادة ٢٣ من معاهدة برلين قد نصت على أن الباب العالى يجب أن يضع مشروعا لإدارة الولايات العثمانية فى أوربا ، ويقدمه إلى اللجنة الدولية المختصة فى الروملل الشرقية . وفى سنة ١٨٨٠ سنت حكومة عبد الحميد المشروع المطلوب ، ووافقت عليه اللجنة ، وقد جاء متضمنا المبادىء اللامركزية وهذه أهم مواده :

المادة ٢١ : فى الأماكن التى تكون فيها أكثرية السكان للمسلمين يجب أن يكون المتصرفون والقائمقامون مسلمين ، وفى الأماكن التى تكون فيها الأكثرية للنصارى يكون هؤلاء الموظفون نصارى . والذين يعرفون لغة البلاد يفضلون على غيرهم فى تولى هذه الوظائف .

المادة ٢٢ : تستعمل لغة البلاد فى مصالح الحكومة ، ويكون القانون بلغة البلاد فضلا عن التركة

Ibid. — pp. 68-69.

(١) Ibid. — p. 68.

(٢) كانت المانيا تساير الدول فى الظاهر حبا فى الاستغلال ثم تلعب دورها فى الخفاء ، تمكينا لسياستها فى جذب تركيا اليها ، وهى بذلك تلوح لها من وراء اجماع الدول وهى فى جملتهم ، بخطورة وضعها اذا لم ترتم فى احضانها ، هذا ما اراه شخصيا مستنتجا اياه من سير الامور .

المادة ٢٣ : يعين السلطان الولاة لمدة خمس سنوات ، وحيث يكون هؤلاء مسلمين يكون مستشاروهم من النصارى والعكس بالعكس[1] .

إلا أن هذا القانون لم ينفذه عبد الحميد ، فعادت الدول العظمى الآن ، مستفيدة من الأحداث العصيبة التى تحيق بالدولة العثمانية ، تحاول أحياءه من جديد ، لتضرب عصافير عديدة بحجر واحد : فهى أولا تتلافى الحرب التى تنذر بالنشوب ، إذا قبل الباب العالى العمل به ، ثانياً تؤمن للولايات المكدونية حكمها الذاتى من حيث الإدارة الداخلية المحلية ، الذى كان من أهم عوامل أزمات المسألة الشرقية ، وإذا لم يرضخ الباب العالى ، فله أن يتحمل النتيجة ، وتفكك أوصال الدولة بنشوب الحرب ، وسنوح الفرصة لاقتسام المملكة العثمانية ونيل المغانم .

لم تكن حكومة مختار باشا لتتردد عن قبول هذه العروض لو كان أمرها بيدها إذ أظهرت ميلا عظيما إلى السلم . غير أن الاتحاديين — وقد أخذتهم روح الحماس من تحرك جيوش البلقان نحو الحدود ، فى الوقت الذى ترسل فيه الدول مذكرتها المشتركة إلى الآستانة — أثاروا عواطف الشعب وعبأوا شعوره بجرائدهم . ثم دعت جمعيتهم إلى إجتماع عام عقد فى ساحة السلطان أحمد الواسعة فى الاستانة غص بالألوف من الناس ، تتالى فيه الخطباء وبلغ الحماس بهم حدا الهب المشاعر . وهذه بعض فقرات من خطبهم :

حسن فهمى افندى ، مبعوث سينوب السابق : « ليس بيننا وبين الموت والحياة إلا خطوة ، فلنخطها . إننا إذا كتبنا مئات من الجرائد ، وقلنا إننا عنصر كريم لم يسمع أحد منا ، إذا فلنعلمهم ذلك فى ميادين القتال .

« إن عظام أجدادنا المدفونة على ضفاف « الطونة » تنادينا وتطلب منا ألا ندع الأعداء يطأون هاماتهم ، فلنذهب لنحيي أرواح آبائنا على تلك الضفاف

---

(١) الاهرام — ١٠٫٥٢٧ ، ١٦-١٠-١٩١٢ .

ثم تلاه عبيد الله أفندى مبعوث آيدين السابق فقال :

« لقد آن أن نجرد سيوفنا من أغمادها للمحافظة على شرف رايتنا التى تمثل الدم والسيف ، وأن لا نغمد ذلك السيف إلا بعدأن نتخلص من اقلاق أعدائنا لنا فى كل حين » .

وقال ثالث « بنساريا أفندى » عضو الأعيان ، وهو من العناصر غير الإسلامية (فلاخى يهودى) .

« أيها المواطنون : لم آت هنا لأتكلم طويلا ، لأن الواجب الآن أن نطلق لسان السيف ، والقنابل تتكلم كيف تشاء ، ولكنى أريد أن أقول كلمتين : الجبناء يتلونون ، ويفترون الأكاذيب ، فأعداؤنا اليوم يبحثون عن المظالم فى الروملى ، ومكدونيا ، ويدعون أنهم سيمحون آثار هذا الظلم . إن هذا الإدعاء ليس المقصد منه إلا إحتقار العناصر غير الإسلامية فى المملكة العثمانية . أيها الاخوان : نحن أحرار ، ولا نريد حرية غير الحرية العثمانية (تصفيق حاد) » .

« يقولون أنهم سيمدنوننا ، ونحن لا نجهل مدنيتهم ، تلك مدنية قتل الأولاد الصغار ، ومحو الأسر ، والنهب والسلب ، أيها السادة : نحن نكره هذه المدنية (تصفيق حاد) .

« إن أولئك الأعداء متى رأوا الأسود العثمانيين ستقع أسلحتهم من أيديهم ، لذلك فإنى أصرخ بأعلى صوتى : لتحى الحرب ، لتحى الحرب » .

فأخذ الجميع يصرخون : لتحى الحرب ، لتحى الحرب [١] .

ثم عرض طلعت بك قرار على المجتمعين صدقوا عليه بين الهتافات والتصفيق الشديد ، رفعوه إلى السلطان جاء فيه :

---

(١) الرأى العام — ٧٥١ ، ١٨—١٠—١٩١٢ .

١ — إن العثمانيين متحدون إتحاداً تاما لمقاومة العدو الأجنبى .

٢ — إن العثمانيين على إختلاف العناصر والأحزاب يؤيدون الحكومة بكل قواهم للدفاع عن حقوق الوطن .

وقد حدثت هدنة بين الأحزاب والعناصر العثمانية المتخاصمة ، وأصبحت الجرائد على تباين نزعاتها تضرب على نغمة واحدة هى الاتحاد والتعاقد فى مقاومة الأعداء [١] . وقامت المظاهرات الصاخبة ، واشتد هياج الشعب ، عندما شاع أن الحكومة عازمة على تنفيذ المادة (٢٣) من معاهدة برلين ، وظهرت الكتابات على الجدران مثل : أن حلى الأبطال جروحهم ، وأعظم مجد للجندى موته فى البر والبحر ، إلى الأمام ، هلموا نخلص بلادنا . . . وطن . . . وطن . . . » . وكانت هتافات المتظاهرين « نريد الحرب قبل الإصلاح . . لا إصلاح قبل قهر الأعداء ، ورد كيدهم إلى نحورهم » تشق عنان السماء [٢] . وكان الشعار السائد بين الفتيان الترك « أما غازى وأما شهيد » .

وبعد أن كانت حكومة مختار باشا قد تعهدت بتطبيق قانون عام (١٨٨٠) المنبثق عن المادة (٢٣) من معاهدة برلين ، تراجعت أمام مظاهرات الشعب التركى الصاخبة ، وأكتفت بالقول أن القانون الأساسى يتضمن كل أسس الإصلاح . هكذا أثبتت الوزارة الجديدة بأنها أضعف من أن تقاوم إرادة الاتحاديين ، وفشلت وساطة الدول الأوربية ، وأيقنت دول التحالف البلقانى بعدم جدوى كل وساطة ، فتقدمت بشروطها رأساً إلى الباب العالى تطالب بضمانات جدية وصادقة للولايات المكدونية ، فأجاب الباب العالى بعدم إستطاعة قبول التدخل الأجنبى ، وأنه سيقوم بالإصلاحات الضرورية

---

(١) الاهرام — ١٠٥٢٤ ، ١٢—١٠—١٩١٢ .

(٢) الاهرام — ٠٥٢٨ ، ١٧—١٠—١٩١٢ .

من نفسه [1] . وكان لا بد من نشوب القتال عندما أعلنت حكومة « الجبل الأسود » الحرب فى ١٩١٢/١٠/٨ ، فى نفس الوقت الذى كانت دول البلقان الأخرى تعرض على الباب العالى تنفيذ المادة (٢٣) ، ومنح ولايات مكدونية الاستقلال الإدارى ، وتعين حاكم عام لكل ولاية يكون إما بلجيكيا أو سويسرياً [2] ، فلم تقبل الدولة هذا العرض وأعلنت الحرب على أعدائها فى ١٩١٢/١٠/١٨ ، وحصل على الفور تغيير وزارى فى الدولة واستلم كامل باشا الصدارة العظمى . على أن الاتحاديين قد آثروا الابتعاد عن مسؤولية الحكم فى هذه الفترة العصبية ، مكتفين بفرض إرادتهم من بعيد ، وكانوا فى كل آونة قادرين على إستعادة السلطة الفعلية بفضل مؤازرة الشعب التركى لهم ، وإنشغال الجيش بعبء الدفاع عن الوطن . وقد لوح طلعت بك بقوة الاتحاديين عندما صرح لإحدى الجرائد بقوله . « إذا كنا لا نستخدم القوة لنستعيد السلطة فإن البلاد المحفوفة اليوم بالمخاطر تجتاز أزمة خطيرة ، لأننا نريد تأسيس عهد دستورى شرعى . إن لخصومنا أن يروا فى هذا الكلام إقراراً منا بالضعف ، ولكنهم سيبدلون رأيهم متى عرفوا ما نظمنا وننظم ، أن بعض الزعماء الألبان الذين كانوا بالأمس يحاربوننا ، وضباطا كثيرين من مكدونيا ، عرضوا علينا خدماتهم ضد الحكومة الحالية ، فرفضنا رفضا باتا ، نحن لا نطلب ولا نريد هياجا ولا مداخلة الجيش ، لأن ذلك يسوق البلاد من ثورة إلى ثورة ... » [3]

الاصلاحات العربية فى عهد الائتلافيين :

كانت رغبة وزارة مختـــار باشا فى منح عناصر الدولة الحقوق

---

(1) A. Mandelstam — Ibid., p. 68.

(٢) الاهرام – ١٠٥٣١ ، ٢١–١٠–١٩١٢ .

(٣) الرأى العام – ٧٢١ ، ١٠–٩–١٩١٢ .

والامتيازات المثبتة للعناصر العثمانية المختلفة واضحة فى بيانها الوزارى وأول عمل قامت به فى هذا الشأن أنها أرسلت لجنة ثلاثية إلى ألبانيا مؤلفة من أبرز رجالات مجلس الأعيان بصلاحيات واسعة جداً لإعطاء السكان فوراً أوسع الترضيات [1] ، وأبدت الحكومة إستعدادها لإجابة (١٢) مطلباً جوهريا من (١٤) من مطالبهم ، لكن الاتحاديين رفعوا عقيرتهم بالاحتجاج على كل سياسة ترمى إلى التخلى عن مركزية الحكم ، وعن خطة دمج عناصر الدولة فى وحدة عثمانية شاملة [2] ، كما أجتمع النظار ، وتباحثوا فى المطالب اللبنانية والتعديلات التى طلبت منهم الدول الموقعة على نظام لبنان الإدارى إنفاذها ، وقدمت بشكل مذكرة موقعة من المجلس الادارى لمتصرفية لبنان الممتازة ، وكانت تحتوى على (١١) بنداً أهمها : (١) تعديل طريقة إنتخاب أعضاء المجلس الإدارى أما بتوسيع حق الانتخاب بحيث يشمل جميع المواطنين أو بزيادة عدد الناخبين (٢) توسيع صلاحية المحاكم المدنية بحيث تشمل القضايا التجارية (٣) حرمان حاكم لبنان من حق تسريح القضاة وموظفى الحكومة اللبنانيين ، ووجوب إخضاع قرار الإقالة لقرار مجلس التأديب (٤) تنمية الواردات ، وطريقة إحصاء الضرائب والرسوم وفرضها ، ومسح الأراضى (٥) أن تنظم ميزانية الولاية من قبل الحاكم بمساعدة المجلس الإدارى ، على أن يكون تنظيمها ونشرها قبل ثلاثة أشهر من بدء الدورة المالية المرصودة لها (٦) عدم الاعتراض على دخول السفن التجارية موانىء لبنان الممتاز . (٧) التطبيق التام الدقيق لأحـــكام جميع القوانين التى أمرت بها البروتوكولات القديمة .

---

(1) D.D.F. — 3ème S., T. III, No. 225, 26/7/1912.
من سفير فرنسا فى الاستانة الى وزير خارجيته .

(2) Corresp. d'Orient — 1/8, 1/9/1912, p. 154.

كما أضاف بطريرك جبل لبنان فى حديث صحفى له إلى جريدة «اقتحام» مطالب أخرى مثل إصلاح المليشيا ، وأن يضاف إلى الميزانية اللبنانية رسوم البريد والبرق ، وأن يكون لمحكمة الاستئناف حق إعطاء الحكم النهائى دون ما حاجة إلى اللجوء لمحكمة التمييز[1] .

أضاف إلى ذلك البرنس صباح الدين قد تحرك عندما وجد أن الفرصة مناسبة لترويج آرائه الاجتماعية وإحيائها من جديد ، إذ عاد إلى البلاد ، ووجه كتابا إلى خاله السلطان جاء فيه ، « فى هذا الوقت الذى نقوم فيه بهذه التضحية الكبرى (الحرب) ، توجد حقيقة كبرى لا يجب السكوت عنها أبداً .

« يترتب علينا ياصاحب الجلالة ، أن نعترف بهذه الحقيقة مهما كانت مرة ، وأن نعلم ان لاعدو لنا إلا أنفسنا ، فلا إيطاليا ، ولا دول أوربا تقتلنا ، بل نحن الذين نقتل أنفسنا ، لأن جرثومة الضرر والشرر فى خمولنا ، وفى ضعف حركتنا الذاتية والسياسية ، التى منعتنا من التقدم والارتقاء ، خمولنا هو سبب قعودنا ، وسياستنا المركزية هى سبب خراب بلادنا .

---

(1) الاهرام – ١٥١٥ ، ٢–١٠–١٩١٢
Corresp. d'Orient — 1/2/1913, p. 120.
G. Samne — Ibid., pp. 223-224.

وقد وقعت الدول الست الحامية وتركيا بروتوكولا جديدا ، عين بموجبه الارمنى الكاثوليكى اوهانس بك قيومجيان حاكما على لبنان بدلا من يوسف فرنكو ، وعدلت طريقة انتخاب اعضاء المجلس الادارى بحيث ينتخبون من قبل ناخبين يمثلون نسبة واحد من مئة من المكلفين ، واعطى للحاكم المدنية صلاحية النظر فى القضايا التجارية ، وارضيت بقية المطالب خاصة منها فتح مرافىء لبنان للملاحة ، اذ كانت الدولة العثمانيـــة لا تسمح بتفريغ السفن حمولتها فيها لمصلحة مرفأ بيروت ، وكانت هذه المسألة قد اخذت دورا كبيرا نظرا لفقر جبل لبنان . ولما استعاد الاتحاديون سيطرتهم على الحكم بعد ذلك بمدة قصيرة وجدوا انفسهم وجها لوجه امام هذه المنح التى كانت ترضى الرأى العام اللبنانى مبدئيا ، فسلموا بها ، ولكن مع العمل على عرقلة تطبيقها تطبيقا تاما .

لا يحق لنا أن نقول أن الممالك المتحدة تقتل بلادنا الان ، بل يجب علينا أن نقول أن الدولة العثمانية تنتحر .

اتجاسر لأول مرة أن أدافع أمام جلالتكم عن هذا المبدأ الذى أجد فيه سلامة الوطن ، والذى نشتغل لأجله منذ أعوام ، ويجب ان نعلم أن لانصيب لنا فى الحياة مادمنا لا نجرى حسب نواميس الزمن الذى نعيش فيه ولا نجيب مطالب الشعوب التى نعيش معها .

« لو كانت إدارتنا المركزية أرضت العناصر ، وحكومتنا العسكرية إستفادت من العلوم العصرية ، وسياستنا الخارجية عرفت كيف تكسب لنا صداقة جيراننا لما كانت الدول البلقانية تلعب بنا لعب الطفل بالدمى ، وتحاول إهلاكنا والقضاء علينا . .[1]

وختم البرنس كلامه ملتمساً من السلطان أن يسلك بالدولة المسلك الذى يوصلها إلى ساحل النجاة وأن يساعد على إعطاء اللامركزية ، قائلا : « إننا إذا عرفنا كيف ننتفع من مصائبنا الحاضرة فقد يمكن أن يمر بنا زمن تشرق فيه شمسنا ثانية » .

وجه البرنس صباح الدين هذا الخطاب إلى السلطان بعد إعلان الحرب بمدة وجيزة لا تتجاوز أسبوعين ، وكان الصدر الأعظم كامل باشا قد استلم الحكم من مختار باشا ، فصرح منذ تسلمه الصدارة عن عزم الحكومة على معاملة عناصر الدولة معاملة مساواة مطلقة بحيث ستحترم لغاتهم وتقاليدهم ، وستزيد فى حقوق الولايات ، وتترك لها مزيداً من الحكم الذاتى ، وأن حكومته نصيرة السياسة الحرة ، بل الشديدة فى تحريرها ، لكنه ربط تطبيق هذه السياسة بانتهاء الحرب أولا ثم يهتم بما يلى ذلك من إصلاح[2] .

---

(1) الاهرام – ١٠٥٥٧ ، ٢٢–١١–١٩١٢ ، من كتاب البرنس صباح الدين الى السلطان
(2) Corresp. d'Orient — 16/12/1912, p. 520.

حقا كانت الحرب البلقانية من الموانع القوية للإصلاح ، ولكنها لم تكن المانع الوحيد، ذلك أن الاتحاديين من جهة ، وبعض الدول العظمى الغربية بسوء تصرفها ، من جهة أخرى ، قد أضرت بحركة الإصلاحات العربية ضرراً شديداً :

١ — كان من الطبيعي أن لا يسكت الاتحاديون عن فقدانهم السلطة ولو أنهم كانوا ، فى الصميم ، غير آسفين شديد الأسف على ذلك ، لأنهم بعد نشوب حرب طرابلس الغرب ، وثورة ألبانيا التى اشترك فيها المسلمون والكاثوليك والأرثوذكس دفعة واحدة فى أواخر حكمهم ، وخاصة بعد أن ثارت عليهم « عصبة ضباط الإنقاذ » ، وقامت حرب البلقان ، أصبحوا يخشون تحمل مسؤولية الحكم(١) . وقد انسحبوا منه دون كبير مقاومة ، فكان ذلك فرصة لهم كى يتجنبوا مغبة عقد الصلح مع إيطاليا ، ذلك الصلح الذى لم يكونوا ليتأخروا عن إبرامه فيما لو وجدوا فى مثال الظروف التى حاقت بحكم خصومهم لكنهم عندما عقد هؤلاء الصلح بدأوا يثيرون حولهم ضروب الريب والشكوك ، ويتظاهرون بالإخلاص والوطنية ، والحرص على أجزاء الوطن والتنديد بخصومهم الذين شهروا بتهاونهم فيها .

وجريا على هذه السياسة أخذوا فى وضع العراقيل أمام الحكم الجديد، فاجتمع مؤتمرهم فور تخليهم عن الحكم ، واتخذ قرارات هامة منها عزمهم على دخول الانتخابات الجديدة ، على أساس يرتكز إلى معارضة كل سياسة إدارية تشتمل على معنى الإستقلال الإدارى للعناصر ، سواء كان ذلك صريحا أو مستوراً ، وتحويل جمعيتهم من جمعية سرية إلى حزب سياسى على يماثل نظامه ومبادئه الصريحة نظام الأحزاب السياسية فى سائر البلدان الدستورية(٢)

---

(١) شكيب ارسلان — المصدر السابق ، ص ٣٦٩ .

(٢) الاهرام — ١٠٤٩٩ ، ١٠٥١٤ ، ٩–١١ ، ١–١٠–١٩١٢ — وقد جعلت « طنين » جريدة للحزب رسميا .

ولا يخطرن على البال أن نفوذ الاتحاديين فى أوساط الشعب قد ضعف ، بل كان من القوة ، خاصة فى أوساط العنصر التركى بالآستانة وسلانيك ، بحيث أن حكومة الخصوم لم تتمكن من أن تتخذ معهم سياسة حازمة . فإذا ما اعتقلت بعضهم بسبب ما يثيرون عليها من الشغب والمشاكل ، سرعان ما كانت تطلق سراحهم ، خوفا من ضعف الرأى العام عليها ، وكان الرأى السائد أن الحكومة لم ترتكب خطأ يماثل خطأها فى توقيف جاويد بك وطلعت بك وحسين جاهد بك . ومع ذلك لم يكن فى استطاعتها أن تحجز عنهم مئات من أصدقائهم الذين كانوا يزورونهم يوميا بشكل لم يؤد هذا الاعتقال إلى شىء من الهدوء الذى كان ينتظره الحاكمون من عملهم هذا(١) . وقد اتصفت أعمال الحكومة الجديدة بعجزها عن اتخاذ خطة الحزم تجاه الخصوم بالرغم من إعادتها إعلان الحكم العرفى بعد أسابيع قليلة من إلغائه .

وهكذا كانت الحكومة الجديدة تواجه ضغط الاتحاديين ومعارضتهم فى منح اللامركزية الإدارية للولايات ، كما تواجه من جهة أخرى ضغطا من الدول العظمى التى عادت إلى التدخل فى شؤون الدولة الداخلية ، طالبة منها أن تمنح هذا النظام إلى شعوبها من مختلف العناصر والأجناس ، وأعادت إلى الأذهان من جديد نغمة المراقبة الأوربية ، فأصبحت الوزارة الجديدة ، ومن ورائها الائتلافيون بين نارين ، فإذا ما لجأت إلى الاصلاح اللامركزى بادرها الاتحاديون بالهجوم ، وإذا ما رفضت إرضاء الطوائف والعناصر تعرضت إلى تدخل الدول العظمى(٢) ، فهى أمام واحد من خطرين : أما الصراع الداخلى العنيف ، أو الأخطار الخارجية فى وقت لم تستكمل فيه بعد، قوتها ولم توطد تمام التوطيد مركزها .

٢ — لم يقتصر تدخل الدول الأجنبية فى الأمور الداخلية للدولة العثمانية

---

(١) Corresp. d'Orient — 1/10/1912, pp. 247.
Ibid. — 15/10/1912, p. 298.

على روسيا والنمسا ، بل تعداهما إلى سائر الدول العظمى كفرنسا وإنجلترا تلك الدول التى لم تكن خالية من الغرض ، بل كانت ترتقب كل فرصة للنيل من الدولة وتهديم وحدتها بالرغم من تصريحاتها المتتالية التى تتظاهر فيها بالعطف عليها وحرصها الظاهرى على تمامية أراضيها ، وحفظ كيانها ، ذلك أن الدولة العثمانية قد بدأت منذ السنة الثالثة للانقلاب الدستورى تميل نحو ألمانيا ، وتحاول حفظ توازنها بين المعسكرين فتتذبذب هنا وهناك ، وكان أعضاء الجمعية الاتحادية نفسهم منقسمين بين الميل لهذا المعسكر أو ذاك ، فبدأت الدول الغربية من أعضاء الاتفاق الثلاثى ترتاب من سلوك حكومة الاتحاديين فتعمل ضدها من وراء الستار .

إنما انكشف موقفها تمام الانكشاف عندما توتر الموقف بين دول البلقان المتحالفة وبين الدولة العثمانية ، وبدا أن لابد من نشوب الحرب ، بعد أن فشلت كل وساطة بين الجانبين ، فبادرت إلى إبلاغ مذكرة إلى الطرفين جاء فيها أنه « إذا قامت الحرب خلافا لمشيئتها بين تركيا والدول البلقانية فإنها ، أى الدول العظمى ، لاتسمح بأى تغيير فى خريطة أوربا »(١) . ولكن لم يكن يقترب الشهران الأولان من حرب البلقان الأولى بانكسار الجيش العثمانى وانحداره إلى منطقة جتالجة فى ولاية أدرنة ، وهى آخر ولاية عثمانية فى القطاع الأوربى ، بحيث حاصر الحلفاء البلقانيون مدينة « أدرنة » ، وأصبح الجيش البلغارى غير بعيد من الآستانة نفسها ، حتى تنكرت الدول العظمى لتصريحها السابق ، وقررت أن لايحرم البلقانيون من ثمرة انتصارهم(٢) ، فقد جاء فى تصريح لرئيس الوزراء الإنجليزية قوله : « نحن موجودون فى دور مهيج ودقيق جداً ، نرى حوادث مؤثرة للغاية : لقد أصبح الحاكم فى البلقان جيش دول الاتفاق الصغير ، وقد احتل اليونان ثغر سلانيك ، واقترب

(١) يوسف البستانى — المصدر السابق ، ص ٦٣ .

(٢) المصدر السابق — ٢٢٣ ، احمد عزة الاعظمى ، المصدر السابق ص ٧٢

البلغار من أبواب الآستانة . أما انجلترا فإنها صديقة جميع الدول على اختلافها وفى تصريح آخر أيد رئيس الوزراء الإنجليزية البلقانيين فى امتلاك الأراضى التى احتلوها ، قائلا : « وهكذا فالجيش البلقانى الذى أحرز هذه الأماكن بمدة وجيزة سوف يغير خريطة شرقى أوربا . ومهما يكن من أمر فان دول أوربا متفقة على نقطة واحدة هى عدم حرمان المنتصرين من ثمرة انتصارهم »(١) كما قال « بوانكاريه » رئيس وزراء ووزير خارجية فرنسا ، فى خطاب له عن البلقان « نهضت الشعوب البلقانية باسم العدالة والحرية ، وفرنسا تنظر إلى عملها بعطف وولاء . إن البلقان هى للصرب والبلغار والجبليين واليونان ، هذا حل عادل للمسألة البلقانية »(٢) .

لم يستطع الجيش العثمانى الصمود أمام البلقانيين ، ولم يلق الجبناء أسلحتهم عند رؤيتهم الأسود العثمانيين ، كما تصور عضو الأعيان بنساريا اليهودى ، وسرعان ماتبخرت تلك الأحلام التى استهوت أفئدة العثمانيين بدخول جيشهم العواصم البلقانية ببدلات العرض الاحتفالات التى امر الضابط بأخذها معهم إلى الميدان . لابل اصبح الناس ، بعد ارتداد الجيش العثمانى إلى « جتالجه » ، امام العدو الظافر ، وكأنهم فى حلم مزعج يسمعون مالم يكن يخطر على بال ، يسمعون هذا التساؤل . لمن ستكون الآستانة ، هل ستظل عثمانية ام ستكون للبلغار ، ام لإدارة دولية ؟(٣) فلم يكن امام كامل باشا والحالة هذه ، إلا ان يطلب ، فى ١٩١٢/١١/١٥ ، الهدنة من اعدائه وتوسطت الدول العظمى ، فوقعت شروطها فى ١٩١٢/١٢/٣ . ثم عقد مؤتمر للصلح فى قصر « سان جيمس » بلندن ، واختلف المجتمعون حول « أدرنة » التى طالب البلغار بالتنازل عنها لهم ، وأصر العثمانيون على الاحتفاظ بها ، وعلى

(١) الرأى العام — ٧٩٠ ، ٩-١٢-١٩١٢ .

(٢) الرأى العام — ٨٠٦ ، ٢٧-١٢-١٩١٢ .

(٣) يوسف البستانى — المصدر السابق ، ١١٠ .

منح ولايات مكدونيا إستقلالها الداخلى ، لا أن تكون غنيمة حرب كما
أراد المنتصرون ، ففشلت المفاوضات .

عندئذ أخذت الدول العظمى تلح على الباب العالى فى وجوب الاذعان
وكانت قد أرسلت ، أثناء الحرب ، قطعاً من أساطيلها رابطت فى القرن
الذهبي أمام الآستانة ، وصار الأسطول الأجنبى المختلط ينزل إلى العاصمة مائتين
من بحارته بعد ظهر كل يوم (١) . ثم قدمت إلى الحكومة العثمانية مذكرة
وقعها سفراء إنجلترا ، وفرنسا ، وروسيا ، ألمانيا ، إيطاليا والنمسا ، بتكليف
من دولهم جاء فيها : « إنه لتلافى ويلات الحرب تعتقد الدول الست أن من
واجبها جلب انتباه الدولة العثمانية إلى المسئولية الخطيرة التى تقع على عاتقها
من جراء مقاومتها لمؤتمراتهم ، وعرقلتها إقرار السلام ، فما عليها إلا أن
تلوم نفسها إذا أسفر دوام الحرب عن وضع مصير العاصمة التركية على
بساط البحث ، وربما أيضاً إمتداد نطاق الحرب إلى الولايات الآسيوية
من الإمبراطورية التركية . .

وعلى كل حال إن الحكومة العثمانية ستكون بحاجة ، بعد عقد الصلح
إلى دعامة الدول العظمى المادية والمعنوية ، لتتلافى ويلات الحرب وتدعيم
مركزها ، واستثمار أراضيها الآسيوية الواسعة . . وليس على حكومة جلالة
السلطان أن تعتمد على عطف ومساعدة الدول فى هذا المجال وغيره إلا إذا
اتبعت رأى هذه الدول . وعليه ترى الدول العظمى أن من واجبها أن تجدد
النصح للحكومة العثمانية أن توافق على التنازل عن مدينة أدرنة للدول البلقانية
وأن تكل إلى الدول العظمى أمر البت فى مصير جزر بحر إيجة . . (٢)

عند ذلك جمع كامل باشا ديوانا كبيراً من عظماء الأمة وأعيانها للنظر

---

(١) المصدر السابق ، ص ١٠٨ .

(٢) Corresp. d'Orient — 1/2/1913, pp. 126-127. من نص المذكرة .

فى هذه المذكرة ، وقد أجمع كل من تكلم فى هذا الديوان بما فيهم المارشال
فؤاد باشا ، والغازى أحمد مختار باشا ، وسعيد باشا إلى ضرورة عقد الصلح
ولما علم الاتحاديون بما أسفر عنه الاجتماع هيأوا إنقلابا نفذوه فى
اليوم التالى (١) .

٣ — كانت الاصلاحات العربية سائرة سيرها الطبيعى قبل الإنقلاب
بإيعاز من كامل باشا كما سيأتى بيانه فجاء تدخل الدول كسبب غير مباشر
لاخفاقها ، لأن الاتحاديين نقضوا كل عمل قامت به وزارته ، ذلك أن
العثمانيين بصورة عامة والاتحاديين خاصة لم تكن نفوسهم لترتاح إلى نوايا
الدول العظمى ، وقد عانت كثيراً من صلفها وعنتها وسوء نواياها سواء فى
عهد الاستبداد الحميدى أو فى عهد الدستور . استفادت الدول العظمى من
الدولة وإضطرابها فى عهد الائتلافيين وشرعت فى العمل على تحقيق مطامعها
وخاصة منها فرنسا التى بدأت تدس الدسائس وتختلق المعاذير لتعكير الجو
على الدولة العثمانية ، وتعيد إلى الأذهان قصة نفوذها فى سوريا وحقوقها
التاريخية ، وحمايتها لبعض العناصر المسيحية ، باحثة عن وسيلة للتدخل
الفعلى . فلم يكن قد مضى بضعة أيام على نشوب حرب البلقان وإستلام
كامل باشا الحكم حين ظهر فى جريدة « الطان » نبأ يقول بأنه نظراً لإمكان
حدوث مذابح فى جهات عديدة من السلطنة قد أبلغ المسيو « بوانكاره »
رئيس الوزارة الافرنسية ، السفير العثمانى فى باريس رفعت باشا ، كما كلف
سفيره فى الاستانة إبلاغ كامل باشا ، بأن فرنسا « ستكون مضطرة وهى حامية
المسيحيين فى الشرق ، لأن تجعل الحكومة العثمانية مسؤولة عن كل مكروه
يلحق بهم ، وهى تطلب منها بالحاح أن تصدر الأوامر إلى الولاة ليحولوا

---

(١) الاهرام — ١٠٦٢١ ، ٧-٢-١٩١٣ .

دون حدوث مثل ذلك [1] . وكان المسيو بوانكاره عدا ذلك قد أغتنم زيارة وفد من فرع باريس لجمعية النهضة اللبنانية برآسة شكرى غانم، بمناسبة الخلاف الذى نشب بين الدولة وبين متصرفية جبل لبنان الممتازة حول فتح جونيه لملاحة السفن التجارية ، وتسليمه المذكرة المتضمنة مجموع مطالب اللبنانيين ، التى مر معنا بحثها ، فسارع رئيس وزراء ووزير خارجية فرنسا إلى إرسال المدرعة « جول فيرى » Jules Ferry إلى مرفأ جونية [2] وقام فى مجلس الشيوخ الافرنسى يخطب قائلا :

« ولا أرى لزوما لأن أذكر مجلس الشيوخ أن لنا فى لبنان وسوريا حقوقا تاريخية تقليدية ، ونحن نريد دائما أن تراعى منافعنا وحقوقنا (أصوات استحسان) ، انى لسعيد أن أضيف انه لا صحة لما أرجفه المرجفون من وجود خلاف بين الحكومة الانجليزية و بيننا على هذه النقطة. أن الحكومة الانجليزية قد بينت لنا بعبارات الود أن ليس لها فى المنطقة أية أهداف أو مطامع أو رغبة فى العمل . » [3] ثم أضاف إلى دلك قوله : « تنهج الحكومة العثمانية منهجا قويا ، وصراطا مستقيما إذا أجابت مطالب بعض الشعوب الخاضعة لصولجانها بالتى هى أحسن ، وبذلك يمكنها أن تقى نفسها من طوارق الحدثان فيما يأتى به الزمان [4] » . وأما الذى جرأ بوانكاره على هذا القول هو التفاهم الذى كان جرى بين فرنسا وانجلترا على شؤون سورية إذ كانت الاخيرة موافقة على جزء كبير من متن هذا الخطاب . وقد صرح السير ادوارد غراى ، بعد القاء بوانكاره خطابه ، صرح أمام مجلس العموم باعتراف حكومته بمصالح فرنسا فى سورية [5] إذ كان قد أعطى بوانكاره

---

(١) الاهرام — ١٠٥٦٣ ، ٢٩-١١-١٩١٢ .

(٢) G. Samne — Ibid., p. 222.

(٣) Corresp. d'Orient — 1//11913, pp. 1-2.

(٤) الاهرام — ١٠٥٩٦ ، ٩-١-١٩١٣ .

(٥) جان بيشون — بواعث الحرب العالمية الاولى ، ص ١٣٦ — ١٣٧

تصريحا « بأن انجلتر تتخلى عن أى مطمع سياسيى لها فى سوريا [1] . »

صحيح أن الذى دفع بوانكاره وغيره من الأفرنسيين إلى هذا التصريح هو ماتراءى لعينيه من انهيار الدولة العثمانية فبادر إلى إعطاء الإنذار لأية دولة ثالثة من التدخل فى سورية حرصا منه أن يكون لفرنسا وحدها الحق بالغنيمة فى حالة تقسيم أراضيها — وقد اتضح هذا الأمر أكثر من ذلك فى القرار الذى اتخذته جمعية الدراسات لشئون البحرية والمستعمرات فى باريس بتاريخ ١٩١٢/١١/٢٠ وهذا نصه : « إن المجلس وقد أخذ بنظر الاعتبار وجوب تأكيد مبدأ تنزه الدول الكبرى عن التوسع الأرضى ، فيما يتعلق بتركيا الآسيوية ، وفقا للتصريحات الأخيرة التى أدلى بها وزيرا خارجية فرنسا وانجلترا ، وباعتبار أن بعض المطامع المصرية ، التى وضعت سوريا نصب أعينها قد تشكل خطراً على سلامة وتمامية أراضى تركيا الآسيوية ، ونظراً للحقوق الخاصة المعترف لفرنسا بها ، يحتج على هذة المطامع ، ويعرب عن ثقته برغبة الحكومة فى الدفاع عن نفوذنا ، ومصالحنا التى عملت فرنسا على تكوينها ، ويتقدم بهذا الطلب :

فى حالة احتمال زوال ارتباط سوريا بالدولة العثمانية ، تؤكد الحكومة الأفرنسية رغبتها بعدم السماح لأى سيادة أو حماية ، عدا سيادة وحماية فرنسا أن تحل فى هذه المنطقة محل السيادة العثمانية » [2] . — غير أن مثل هذه التصرفات والتصريحات لم تكن لتخدم الإصلاح لا فى الدول العربية ولا فى بقية أجزاء المملكة ، لا بل كان من شأنها أن تثير الموالين للإصلاحات العربية فضلا عن المعادين لها ، وكان من الطبيعى جداً أن تتلقاها الأوساط السياسية والصحافة العثمانية بكثير من الاستياء والاشمئزاز . لقد هاجمتها صحف

---

(١)

G. Biron — Comment la France s'est installée en Syrie, p. 4.

Corresp. d'Orient — 1/1/1913, pp. 1-47.

الاتحاديين بعنف، وهذا أمر بديهى ، إنما لم تسلم من نقد الائتلافيين أيضا .

فمما جاء فى مقال لعلى كمال بك من أنصار اللامركزية قال :

« يظهر لمن أنعم النظر فى الحال الحاضرة وتتبع الحوادث السياسية الأخيرة أن المسألة السورية، أصبحت هى وشرقى الأناضول شغل الحكومة الشاغل » ثم تعرض إلى نصائح « بوانكاره » فقال :

« يرى القارىء أن النصائح المذكورة قد جاءت بصورة حبية ، وما أحسنها وأنفعها إذا كانت تدفعنا إلى القيام بالإصلاح السريع فى تلك الولايات ولكن لم نفهم ماهى تلك المنافع التى ولدها التاريخ ؟ . . .

« منذ زمن يسير بلعت فرنسا « فاس » (مراكش) ، وبعد أن اتفقت مع ألمانيا نراها على وشك هضمها، ولا غرو إذا كانت تضمر سوءاً وتبدى نواجزها من حين إلى آخر نحو سوريا لأن فى ذلك قوة لازدياد نفوذها فى البحر المتوسط . وهم يترقبون الفرص لينتهزوها ، وقد أصبحوا لا يخافون مزاحمة لأنهم اتفقوا مع الإنجليز فلا يعدمون وسيلة لاسكات الاتفاق الثلاثى »[1]

أما إذا كان الصحفى المبعوث على كمال بك قد تلقى هذه التصريحات كأنذار بوجوب الاسراع فى الإصلاح، ووجوب تدارك الأمر لا عن طريق التهديد والهجوم على فرنسا ، هذه الطريقة التى تشبه حالة من يتقدم إلى الحريق بالمنفخ ، ومن يسعى إلى حتفه بظلفه كما قال بل عن طريق السياسة الرشيدة والتعقل والتبصر مع فرنسا وإجراء الإصلاح الفعلى فى سوريا ، وتطبيق الأصول اللامركزى فيها ، بعد أن ثبت خطل وسوء الإدارة المركزية ، إذا كان قد اقترح هذا ، وهو الذى أخذت به حكومة كامل باشا ، إلا أن الاتحاديين عندما عادوا إلى الحكم تأثروا بصورة سلبية من هذه التصريحات[2]

---

(١) الاهرام – ١٠٥٩٦ ، ٩-١-١٩١٣ ، المفيد – ١١٧٣ ، ١١-١-٩١٣

(١) كتبت جريدة « تصوير افكار « الاتحادية : » لقد اعلنا اننا وطلاب الاصلاح فى بيروت متفقون على اساس الاصلاحات المودعة فى لائحتهم ، ولكنا استمهلناهم ريثما تجد الحكومة من وقتها فسحة للتدقيق فى تلك المطالب لان وراء كلمة الاصلاح دسائس اجنبية كثيرة .

وتقدموا إلى الحريق بالمنفخ فعلا ، وسعوا إلى حتفهم بظلفهم فيما بعد حينما ضاعوا وضاعت سوريا من أيديهم .

فى الواقع إذا كان قد نتج عن هذه المداخلات اندفاع السوريين، وقد راع عقلاءهم هذا التدخل الأجنبى ، إلى المطالبة بسرعة الإصلاحات ، وشكلوا الأحزاب العربية التى أخذت تهتم بهذا الأمر درءاً لكل خطر أجنبى ، واستجابة الدول لرغبتهم ، فان هذه المحاولات ما كادت تجنى ثمراتها حتى قام الاتحاديون بانقلابهم العسكرى واستلموا الحكم من خصومهم وشطبوا كل ماقام به إصلاحيو العرب من جهود بجرة قلم . وكان من أثر ردة الفعل التى حصلت لديهم من محاولات التدخل الأجنبى أن شرعوا، كلما سنحت لهم الفرصة ، فى التنكيل بأحرار وإصلاحيي العرب .

٤ — أثار انتصار الدول البلقانية على تركيا المسألة الشرقية من جديد بشكل أقوى مما كان ، وهبت الدول الأجنبية تنفث كوامن حقدها على الدولة العثمانية تريد تحقيق مطامعها فى أراضيها فراجت إشاعات مختلفة فى الولايات العربية عن نية فرنسا فى إحتلال سوريا ، ساحلها وداخلها ، ولاسيما أثر تصريحات « بوانكاره »[1] . وتحرك المسيحيون المقيمون فى باريس ، ممن كانت تجمعهم « اللجنة اللبنانية » وكأنما أثارت فيهم تصريحات هذا السياسى الأفرنسى النشاط والحمية ، فاجتمعت لجنتهم فى ٢٣ ديسمبر ١٩١٢ ، وصوتت باسمها، واسم لجان نيويورك ، وسان باولو ومصر ، وباسم جميع اللبنانيين الذين تمثلهم ، على وجوب توجيه كتاب إلى مسيو « بوانكاره » تشكره فيه على التصريحات التى أدلى بها لدى مجلس الشيوخ الأفرنسى . كما أرسل اللبنانيون الكاثوليك فى القاهرة ، الذين كان يجمعهم مايسمى بالاتحاد اللبنانى Alliance Libanaise إلى « الكونت ده مون[2] de Mun » الكتاب التالى المؤرخ فى ١٠ ديسمبر ١٩١٢ :

---

(١) محمد جميل بيهم – قوافل العروبة ومواكبها ج ٢ ، ص ٢٢ .

(٢) هو الكونت Albert de Mun من مقاطعة Seine et Marne كان من مشاهير السياسيين الافرنسيين اليمينيين خطيبا مفوها ، وعضوا فى الاكاديمية الافرنسية ، مولود عام ١٨٤١ .

« سيادة الكونت : إن لجنة الوكالة اللبنانية قررت فى جلستها المنعقدة فى ٨ كانون أول ، ديسمبر ١٩١٢ أن تبعث إليكم باسم الشعب اللبنانى شكرها الحار على المقالات المليئة عطفا ومودة ، التى تنشرونها للدفاع عن القضية اللبنانية . إننا سعداء أن نبلغكم ، ياسيادة الكونت ، الشكر الجماعى من شعب ارتبط بكم بأمتن الروابط ، وكلنا أمل يتحقق مثلنا الأعلى القومى بالمساعدة التى تود فرنسا ، الأمينة على تقاليدها النبيلة ، أن تزجيها لنا على الدوام . إن الدفاع عن قضيتنا الذى يتولاه قلم أكاديمى شهير ، وبيان خطيب شعبى ضليع كالكونت « ده مون » لهو ضمان ثمين لنجاح قضيتنا . فرجاؤنا إليكم ، ياسيادة الكونت ، أن تتقبلوا إلى جانب شكرنا الذى نبعث به ، فى شخصكم ، إلى فرنسا ، أعمق وأخلص عواطف العرفان ، مع تقديرنا العظيم لشخصكم الكريم[1] . (التوقيع : عن الوكالة اللبنانية — الرئيس — اسكندر عمون) .

كانت سوريا ، التى يبلغ عدد نفوسها مايقارب مليونين ونصف من السكان فى مستهل الحياة الدستورية ، تضم مختلف العناصر الدينية ، معظمهم من المسلمين : من سنة وشيعة ودروز . أما المسيحيون فكانوا موزعين بين مختلف الطوائف من موارنة وروم كاثوليك ، وروم ارثوذكس وانجليكانيين وغيرهم ... ولم يكن أفراد هذه العناصر الطائفية ، فى ذلك الوقت ينظرون إلى أنفسهم كجماعة تنتظمهم قومية وطنية وجنسية ، وبعبارة أصح لم تكن التسمية الرسمية لهم هى كونهم سوريين أو عربا ، بل أن القومية كانت تلتبس عندهم مع الدين أو الطائفية . ذلك أن « الملة » فى نظرهم تميزهم عن غيرهم ، كأن يقول الإنسان أنه من ملة الإسلام أو من ملة المسيحيين الأرثوذكس ، أو من ملة الروم

(1) Corresp. d'Orient — 1/1/1913, pp. 46-47.

الكاثوليك . ، كما أن الفروق الدينية التى لم يكن ثمة من العوامل ما يدفعهم إلى نسيانها ، كانت تطفىء على العواطف القومية ، بل كانت ثمة مئات من الدوافع التى تزيد فى حدة التمايز الطائفى بشكل لم يتمكن الشعور القومى أو الجنسى من أن يقضى تمام القضاء على الرباط الطائفى ، ويستعيض عنها بالرابطة القومية الصرف[1] .

لا نكران بأن إعلان الدستور قد أوجد حالة من الشعور جعل الناس يندفعون مع العاطفة ، بحيث استهوتهم أفكار الحرية والمساواة والإخاء ، فاندفعوا فى موجة من الولاء للرابطة العثمانية ، سواء فى ذلك المسلمون والمسيحيون ، غير أن يأسهم من عدالة الحكم الجديد ، أحدث خيبة أمل عند الجميع فتوزعت الميول وتشعبت ، وخاصة بعد الحوادث الأخيرة التى ضعضعت كيان الدولة وكشفت ضعفها وعرضتها للأخطار الأجنبية . ونتج عن ذلك أن انقسم العرب المسلمون ، الذين بقوا موالين بصورة عامة للرابطة العثمانية ، إلى فئتين : أولاهما ، وهى الأعظم عدداً والأهم شأنا ، والأكثر ثقافة ووعياً ، اتجهت — ولكن ضمن الرابطة العثمانية — إلى الأفكار القومية ، والثانية ، وهى أقل شأنا وعدداً وأهمية ، اتجهت إلى الولاء الخالص للدولة العثمانية ، بدافع الرابطة الإسلامية والعثمانية ، وناوأت محبى الاصلاح على القاعدة اللامركزية والقومية ، مع وجود فئة ثالثة ، قد يكون عدد أفرادها أكثر عن عدد الفئتين السابقتين معا ، غير مهتمة بالأمور السياسية ، كما هو الشأن فى كل عصر ، لاسيما إذا كان المجتمع متأخراً . كما وجد من زعماء الجزيرة العربية ممن كانوا ميالين إلى بعض الدول الأجنبية . أما المسيحيون فقد كان ميل الروم الكاثوليك والموارنة منهم متجها إلى الأفرنسيين ، وميل الروم الأرثوذكس متجها إلى روسيا ، والبروتستانت الانجليكان نحو انجلترا[2] ، هذا مع اتجاه

(1) Edward Atiyah — An Arab tells his Story, pp. 1-3.
(2) Op. cit., p. 3.

قسم من المسيحيين بصورة عامة إلى الأفكار القومية بفضل اشتراكهم مع المسلمين العرب فى النضال ضد استبداد الاتحاديين .

قال ادوار دوار عطية اللبنانى فى كتابه عربى يسرد قصته An Arab tells his Story [1]

« كان السوريون المسيحيون يكرهون السيادة التركية ، ويتطلعون نحو التحرر منها ، لا بقصد تأليف دولة سورية مستقلة ، لأنهم يكونون فى مثل هذه الحالة ، مضطرين لأن يخضعوا لحكم يشكل فيه المسلمون أكثرية ساحقة وعندئذ يتعرضون ، حسب اعتقادهم إلى الاضطهاد والظلم . وعليه كانوا يتطلعون نحو التحرر من السيادة الإسلامية بمساعدة دولة أوربية تطرد الترك من البلاد وتحكم سوريا بدلا منها . إن ذلك لم يكن يعد خضوعا لسيادة أجنبية ولم يكون الأمر كذلك طالما أن الدولة الأوربية المسيحية هى من نفس الديانة التى يعتنقوها ؟ أليس أهلها أخوة لهم فى المسيحية ؟ . وبذلك يتخلصون من النظرة التى كان ينظر إليهم بها المسلمون من كونهم أقل منزلة منهم ، ويتحررون من الاضطهاد الذى ظلوا يرزحون تحته منذ مئات السنين .

إذا كان هذا الحكم لا ينطبق ، فى الحقيقة على المجموع ، كما أسلفت ، إلا أن قسما من مسيحي لبنان لاسيما الموارنة بالذات ، كان ميلهم قويا إلى الأفرنسيين وقد تجلى ذلك فى زيارة المدرعة الافرنسية « جول فيرى » Jules Ferry إلى مرفأى بيروت وجونية ، فى أواخر عام ١٩١٢ ، فى إبان الفترة التى كان الاتحاديون فيها خارج الحكم . وقد خفت جموع الشعب اللبنانى إلى الثغر ، ولما عزف البحارة الأفرنسيون نشيد « المارسيليز » الوطنى الأفرنسى ، أخذ الحماس بمجامع القلوب ، وانطلقت الهتافات مدوية بحياة فرنسا حامية المسيحيين [2] ، وقامت هيئة ضباط المدرعة بزيارة رسمية إلى البطريرك المارونى ، ورأى الشعب المسيحى فى الجبل ، فى هذه الزيارة تعبيراً عن عطف فرنسا عليه فاستقبل الضباط استقبالا

(١) Op. cit., p. 4.
(٢) Op. cit., p. 25.

منقطع النظير ، بالزينات والمظاهرات والاحتفالات ، ورفع الأعلام الأفرنسية ، والهتافات فكان ذلك مثاراً لحملة صحفية حامية الوطيس من الجرائد التركية [1] ، أحفظت نفوس الشعب التركى ضد التدخل الأجنبى ، وأثارت غضبه القوى على كل بادرة تصدر من الدول الأجنبية ، لمساعدة السوريين فى سبيل الإصلاح ، فكان لهذه التصرفات أثرها القوى فى نقمة الاتحاديين على الحركة الإصلاحية العربية .

الحق يقال أن المسيحيين فى لبنان وولاية بيروت لم يكونوا جميعا على هذا المستوى من الميل إلى فرنسا ، فقد كانت منازعهم مختلفة ، وكان قسم منهم يؤكدون أن أى نظام سياسى لا يمكن أن يقام فى سوريا ، دون تشاور واتفاق جميع فئات الشعب السورى مسبقا [2] . وسنرى فيما يلى من هذا الفصل كيف كان المسيحيون والمسلمون فى بيروت يداً واحدة متضافرة فى طلب الإصلاحات اللامركزية .

ومهما يكن من أمر فان الحكومة الموالية للائتلافيين لم تتخذ العمل السلبى تجاه المحاولات الأجنبية للتدخل فى شؤون الدولة الداخلية ، بل بادرت إلى الشروع بالخطوات الأولى للإصلاح ؛ لكنها لم تفعل ذلك إلا حينما بدأ التذمر من تهاونها فى الأمر بعد هدوء حرب البلقان وعقد الهدنة . على أن الذى دفع العرب إلى استعجال إجراء الاصلاحات هو النوايا السيئة التى لمسوها من قبل الدول الأجنبية فى بلادهم ، أثر الاشاعات التى انتشرت عن نية الحكومة الأفرنسية فى احتلال سورية ، واتجاه أنظار انجلترە إلى العراق وجميع سواحل الجزيرة العربية ، واعتبارها إياها منطقة محتكرة لنفوذها ، وطمع ألمانيا فى التسرب إلى قلب الأناضول فالعراق ، وتطلع روسيا إلى مد سيطرتها على شمال الأناضول . فلقد ساد القلق الأوساط السياسية العربية

(١) G. Samne — Ibid., pp. 221-222.
(٢) Ibid., p. 230.

إذ تحققت أن ماتبيته الدول الغربية من السوء للدولة العثمانية أضحى قريب الوقوع ، ثم اشتد بها الخوف عندما رأت أن صحف باريس أصبحت تخوض فى ما أسمته بـ « المسألة السورية » وتنادى بأن لفرنسا الحق فى هذه المنطقة . عندئذ فزعت الجالية السورية واللبنانية المقيمة فى مصر إلى رؤوف باشا المعتمد العثمانى فى مصر ، وكاشفته بمخاوفها من أطماع الدول الأجنبية ، وطلبت منه أن يكتب إلى الباب العالى بذلك ، كى يساعد على الاستعداد للدفاع عن البلاد ، واقترحت إنشاء مستودعات للأسلحة توزع على سكان البلاد عند الحاجة كى يسرعوا للدفاع عن وطنهم . ولما تقاعس رؤوف باشا عن ذلك ، عزمت على الاضطلاع بهذا الواجب الوطنى بنفسها[1] وبادرت إلى العمل ، وبدأته بتشكيل :

حزب اللامركزية الادارية العثمانى [2]

« فى أواخر شهر كانون الأول (ديسمبر) من عام ١٩١٢ »

وكان الهدف من تأسيسه أن ينهض فى سبيل الدفاع عن البلاد وتجنبها كارثة الاعتداء الأجنبى عليها بإقامة اللامركزية [3] . وكان علنياً مسموح الدخول فيه لكل عثمانى حائز على الشروط المطلوبة ، وأهمها أن لا يكون منتميا لحزب آخر يخالف مبدأه وغايته ، وقد أوجب على المبعوثين المنتمين إلى الحزب أن يسعوا بكل مافى وسعهم إلى تنفيذ قواعد برنامج الحزب فى

---

(١) أحمد عزة الاعظمى — المصدر السابق ، ص ٤١ ، أمين سعيد — الثورة العربية الكبرى ص ١٤ .

(٢) المؤسسون : رفيق بك العظم ، الشيخ محمد رشيد رضا ، الدكتور شبلى شميل اسكندر عمون ، المحامى سامى جريديني ، حقى العظم ، محب الدين الخطيب .. وانتخب رفيق العظم رئيسا واسكندر عمون نائبا للرئيس ، وحقى العظم سكرتيرا ، ومحب الدين الخطيب نائبا للسكرتير ، الدكتور عزة الجندى ، ونعمان ابو شعر ، وداود بركات رئيس تحرير الاهرام للهيئة المالية . « المفيد — ١١٨٠ ، عام ١٩١٣ » .

المجلس . جعل مركز الحزب العام فى مصر « القاهرة » ، ويجوز لكل بلد أو قرية يجتمع فيها عشرة من أهلها على مبـــدأ اللامركزية الادارية أن يؤسسوا فرعا له ، ويخبروا المركز العام بذلك . كما نص قانونه الداخلى أن تعقد اللجنة العليا للحزب مؤتمراً حزبيا عاما فى مصر القاهرة فى شهر نوفمبر (تشرين ثانى) من كل عام يحضره أعضاء اللجنة العليا وأفراد الحزب فى المركز العام ومندوبون ترسلهم اللجان الفرعية . وأوجب على اللجان الادارية الفرعية أن تسعى بكل الوسائل المشروعة لنشر مبادىء الحزب وتعميمها بين الناس[1] .

أذاع الحزب أثر تشكيله بيانا جاء فيه مايلى : « إن أفضل أشكال الحكومات هو الدستورى ، وأفضل أشكال الحكم الدستورى هو اللامركزى ، خصوصا فى الممالك التى تعددت فيها الفروق والمذاهب واللغات ، واختلفت العوائد والتقاليد والأخلاق فكان من المتعذر أن تساس بقانون واحد لم تراع فيه تلك الأحوال ، ولم ينظر معه فى الحاجة والزمان والمكان .

ثم وضح البيان هذه الفكرة ، وأتى بالأدلة على صوابها بما لا يخرج عن فلسفة البرنس صباح الدين الاجتماعية إذ قال : كما ثبت أن اللامركزية هى أفضل مرب لأفراد الأمة على الاستقلال الذاتى الذى هو خير وسيلة لترقى الأمم لأنها ، أى اللامركزية ، تأبى بطبيعتها أن تكون تبعة الحكم مقصورة على أفراد قليلين ، تصدر عنهم القوة والعمل إلى كل ناحية من أنحاء المملكة فيكونون كالمحرك فى آلة كبيرة إذا أصابه عطب أو ضعف تعطلت أجزاء سائر الآلة عن العمل ، دون أن يكون لأى جزء من الاجزاء قوة ذاتية يعمل بها لنفسه ، ودون أن يكون مسؤولا عن نتيجة وقوفه عن العمل .

---

(١) اسعد داغر — المصدر السابق ، ص ٥٧ ، من المواد ٢ و ٩ و ١١ و ١٨ من القانون الداخلى للحزب .

« فاللامركزية توزع التبعة على أفراد الأمة بمقدار ما تعطيهم من السيطرة على مصالح الوطن ، وبسبب ذلك تنزع عنهم ثوب الاتكالية ، حياة الاعتماد على غير النفس ، وتفسح أمام كل فرد مجال العمل الواسع فى جهاد الحياة ، وتمهد للشعب بلوغ غايات المدنية والترقى والعمران من أقرب سبيل ، وفى وقت قصير . »

ثم بين موجبات تأليف الحزب بقوله أنها «الحرص على سلامة الدولة من غوائل الفتن والمشاغبات الداخلية والصدمات الخارجية التى يسببها عدم رضاء العناصر العثمانية ، والتفافها باخلاص ، . . . حول العرش العثمانى الرفيع ، . . . (لذلك) صار من المحتم على كل عثمانى صادق الوطنية النظر فى الاسباب التى تماسك بها اعضاء هذا الجسم الذى تفككك بقوتى الجذب والدفع بين المركز والاطراف ودخله الوهن والضعف المؤديان إلى الانحلال »[1] .

برنامج الحزب :

المادتان ١ و ٢ : أن الدولة العثمانية دولة دستورية نيابية وكل ولاية من ولاياتها تعد جزءاً من السلطنة لا ينفك عنها بحال من الأحوال ، وإنما تبنى إدارة هذه الولايات على أساس اللامركزية الادارية ، والسلطان الأعظم هو الذى يعين الوالى وقاضى القضاة . وهذان يقومان ، كل منهما فى حدود دائرته ، بتعيين سائر موظفى الولاية ، بعد اختيار مجلس الادارة لهم ، ولا يجوز عزل موظف إلا بحكم من مجلس التأديب .

المادتان ٤ و ٥ : يكون فى مركز كل ولاية مجلس عمومى ومجلس إدارة

---

(١) المنار ـ مجلد ١٦ ، ج ٢ ، فبراير ١٩١٣ ، ص ٢٢٦ ، من نص البيان .

ومجلس معارف ومجلس أوقاف وتكون جميع قرارات المجلس العمومى نافذة .

المادة ٦ : من حقوق المجلس العمومى للولاية المراقبة على حكومتها ، والنظر فى جميع شؤون الإدارة المحلية من تقرير ميزانية الولاية وأمور الأمن العام والمعارف والنافعة والأوقاف والبلدية وتقرير مايراه فيها وسن النظامات لها . وأما ما كان من أمور النافعة يتعلق من بعض الوجوه بالأمور العسكرية أو السياسة الخارجية ، كسكك الحديد ، فيرفعه بعد إبداء رأيه فيه إلى العاصمة .

المادة ٧ ـ من حقوق مجلس إدارة الولاية وضع ميزانية الولاية ، واختيار جميع موظفيها .

المادتان ٨ و ٩ : من حقوق مجلس معارف الولاية وضع برنامج التعليم والنظر فى جميع شؤونها ، ووضع ميزانية خاصة لها ، ويكون من حقوق هذا المجلس ، ومجلس أوقاف الولاية وضع الميزانية الخاصة بكل من الدائرتين .

المادة ١٠ ـ يكون تعيين جميع هذه المجالس بالانتخاب ، إلا مجلس الإدارة فان نصف أعضائه ينتخبهم الشعب ، والنصف الآخر يكونون من رؤساء المصالح المحلية .

المادة ١١ ـ تعدل طريقة الانتخاب لهذه المجالس ، ومجلس المبعوثين ، والمجالس البلدية بحيث تكون حرة وممثلة لجميع عناصر الشعب (يقصد بالعبارة الأخيرة : التصويت العام) .

المادة ١٢ : ماجرى عليه العرف فى بعض البلاد والأقاليم التى لا تنفذ فيها قوانين الدولة وأحكامها (أى الولايات الممتازة) يبقى على ما كان عليه إلى الآن . ويراعى فى تغيير الإدارة ، فى كل بلاد ، رضاء أهلها به .

المادة ١٤ : يكون فى كل ولاية لغتان رسميتان . التركية واللغة المحلية .

المادة ١٥ : يجب تعميم التعليم فى كل ولاية بلغة أهلها .

المادة ١٦ : أهل كل ولاية يؤدون الخدمة العسكريةفى ولايتهم، ويكون عسكرها على قدم الإستعداد للدفاع عنها ، فى زمن السلم ، وأما سوق الجند فى زمن الحرب فهو منوط بنظارة الحربية فى الآستانة ، وحينئذ يجب على المجلس العمومى أن يتخذ الوسائل للدفاع عن الولاية (١) .

أخذت جريدة المنار ، وصاحبها عضو من أعضاء هذا الحزب ، على عاتقها أمر الدفاع عن مبادئه ، ونشر بياناته، وشرح مبادئه، والطعن فى مبدأ مركزية الحكم الذى اتخذه الإتحاديون خطة لهم ، وقنعوه ببرقع خداع اسمه « توسيع المأذونية » التى وصفها الشيخ رشيد رضا ، وكان صادقا ومحقا فى ذلك ، بقوله أنها ليست سوى توسيعاً لنطاق الإستبداد « لأنها عبارة عن إذن المركز العام للولاة وغيرهم من الحكام الإداريين بأن يتصرفوا ، فى بعض الأمور ، بدون إذن من وزارة الداخلية ، فهى تستلزم قلةالمسؤولية وإتاحةالجرأة على الإستبداد»،إنها ليست سوى توسيعاً للسلطة الشخصية (١)

يلاحظ فى برنامج هذا الحزب انطباق تام على آراء البرنس صباح الدين وتماثل شديد بينه وبين برنامج حزب « الحرية والائتلاف » . المنبثق عن آراء المصلح المشار إليه ؛ لكنه يزيد عليه بكونه أكثر وضوحا ودقة فى تحديد حقوق العناصر ، وفى إعطائه صلاحيات واسعة جداً للمجالس المحلية فى إدارة شؤون الولاية ، وإعطاء مجلس الإدارة حق إنتقاء جميع موظفى الولاية ، عدا الوالى وقاضى القضاة ، وعرض أسمائهم على تصديق الوالى . وفى جعل جميع مقررات المجلس العمومى نافذة ، وكأنه مجلس نيابى فى انتخاب

---

(١) المنار — نفس المصدر السابق ، ص ٢٢٩ من برنامج الحزب .

(٢) المنار — مجلد ١٦ ، ج ٢ ، فبراير ١٩١٣ ، ص ٢٢٦ من نص البيان .

أعضائه ونفوذ مقرراته وسنه للأنظمة المحلية ، وكأن الوالى ليس سوى مأمور تنفيذ للمجلس المشار إليه ، ومجرد صلة اتصال بين الولايةوالحكومة المركزية . وفى نصه صراحة على استعمال لغتين رسميتين فى كل ولاية : التركية واللغة المحلية ، وجعل لغة التعليم هى اللغة المحلية فى جميع مراحل الدراسة ، بينما جعلها برنامج « الحرية والائتلاف » مقصورة على المدارس الإبتدائية . كما يختلف هذا الحزب — بالرغم من تسميته « بالعثمانى » ونصه على إمكان دخول كل عثمانى فيه ، وعلى أن برنامجه غير مختص بالولايات العربية بل هو عام لجميع ولايات الدولة — بكونه مقصوراعلى العرب « وظل عربيا وأثرا من آثار الفكرة العربية » (١) ، وكان كل اعضاء هيئة ادارته ورئيسه عربيا، ولم يندمج فى حركته الا العرب ، ولم تؤسس له فروع الا فى البلاد العربية . وهنا يبرز التطور الجديد فى النضال العربى .

لم يتوان الحزب منذ تأسيسه فى العمل لتحقيق الاصلاح ، وشرع حملة الاقلام من اعضائه ، وخاصة رفيق بك العظم وحقى بك العظم والدكتور شبلى شميل ، فى نشر المقالات بطلب الاصلاح على المقاعدة اللامركزية وفى التعاون مع الجمعيات الاصلاحية العربية الأخرى ، التى تألفت فى كل من بيروت ، ودمشق والعراق وباريس على نفس المبدأ الذى تألف عليه الحزب ، والتى بدأت تعمل فى سبيل الاصلاح بعد فترة توقف واستكانة لزمها العرب خلال الحرب البلقانية ، اخلاصا منهم لدولتهم فى المحنة التى مرت بها ، والتى كانت فى الحقيقة محكا لغيرتهم ودليلا على موالاتهم للترك ، إذ برهنت عن تفانى الأمة العربية فى الحفاظ على عرش الخلافة والسلطنة ، وسكوتها عن طلب الاصلاح ريثما ينجلى الكرب وتنكشف الغمة (٢) ولما كانت نوايا الدول العظمى السيئة وطمعها فى أراضى السلطنة لا يمكن إحباطها إلا عن طريق الإصلاح ، وإذ استبطأ العرب

---

(١) عزة دروزة — حول الحركة العربية الحديثة ج ١ ، ص ٣٤ .

(٢) الاهرام — ١٠٥٧٥ ، ١٢-١٢-١٩١٢

الإصلاح من وزارة كامل باشا ، قام سياسيوهم وكتابهم ينبهون الحكومة إلى وجوب تدارك إهمالها، بعد أن أصبحت مسألة الإصلاح تشغل الولايات العربية من أقصاها الى أقصاها . فهب العرب يريدون أن يتعرضوا مافاتهم فى أيام غفلتهم ، وأن يتلافوا التهاون الذى بدر منهم ، ففى شهر واحد بدأت وانتشرت هذه الحركة الفكرية فى بيروت وحلب ودمشق ، وفى كل مكان من البلاد العربية ، وأخذت جرائدهم ترد على صحافة الترك الإتحادية فى الآستانة — التى زعمت ان إجراء الإصلاح يزيد من مشاكل الدولة فى هذه الظروف ، مفضلة السكوت أمام الفوضى والخراب — بقولها « إن الأزمة الخارجية لاتمنع من تلافى أسباب المساوىء الداخلية ، وأنه يجب أن نعتبر بمصيبتنا الحاضرة فلا نضيع دقيقة واحدة فى مباشرة الإصلاح وأن نعلم أن كل يوم نتأخر فيه عن هذا الواجب يجر علينا ويلا لايقل عن ويل الحرب »(1) واندفع كتاب كثيرون من العرب يظهرون قلقهم على صفحات الجرائد من تأخر الحكومة الجديدة فى هذا السبيل . فى مقال للأمير نسيب أرسلان جاء : « إن العثمانى قد بلغت نفسه التراقى من العبث فى شؤون دولته ، فاذا أبطأ عليه الاصلاح كان معذورا فى دفن الثمالة الباقية من رجائه ، وحسبه أنه قاسى فيما مضى من ملث العهود وتزيين الكلام ماكان بلاء فوق بلائه. فيتعين على العثمانى المقروح الفؤاد أن يهتف بالشكوى وأن يرفع عقيرته بكل قوى نفسه الكئيبة ، على آخر صوت من أصوات الأمة النكداء يعمل فى مشاعر الأخيار منها فيتوفروا على إصلاح هذه المملكة وحمايتها من الخطر المحدق بها »(2) . كما جاء فى مقال للدكتور شبلى شميل فى الاهرام ينتقد الحكومة بقوله : « أليست علاقتها بنا حتى اليوم علاقة

(1) المؤيد — ٦٨٨٣ ، ١٩—١—١٩١٣ مقال بقلم بديع نورى بك الحصرى من رجال الادارة العرب .

(2) المفيد — ١١٥٢ ، ١٧—١٢—١٩١٢ ، من مقال بقلم الامير نسيب ارسلان

غاصب، سالب ، ناهب، طامس . . . فان كانت حكومتنا تظن أنها تستطيع أن تحكمنا اليوم كما حكمتنا فى الماضى ، ولم تخش انتفاضتنا عليها ، أفلا تخشى الذين ينازعونها البقاء من خارج ، وهى بهذا الضعف وهم بتلك القوة ؟ وما ضعفها إلا من أن ضعف شعوبها ، فان لم تعرف واجباتها نحونا لإسعادنا فلا أقل من أن تخشى نتيجة ضعفنا عليها وان لم تسع لتقويتنا حبا بنا فلتسع إلى ذلك حبا بمصلحة نفسها ، وهذا لا يكون إلا إذا سلكت معنا على ضد ما كانت حتى اليوم على خط مستقيم .

«وعلى الأمة العربية أن تعرف أن الحكومات قلما تسلك هذا المسلك الحسن مع رعاياها من نفسها ، فعليها إذا أن تسلك مع حكومتها غير مسلك الغفلة والخنوع الأعمى، لتعرف كيف تقوم اعوجاج حكامها وتصير مسموعة الكلمة لديهم»(1) .

وكتب ابراهيم سليم النجار ، مراسل الأهرام فى الآستانة ، وهو من الذين عملوا للاصلاح ، قال : « إن الترك ينظرون إلى العرب بكونهم درجات سلم يرتقون به إلى غاياتهم، الاتحاديون والائتلافيون على السواء » . وينوه بما قدمه العرب للائتلافيين من خدمات قائلا : « لولا مال العرب لما ظهر حزب الحرية والائتلاف ، ولولا أموالهم لما ظهرت جريدة «تنظيمات» وغيرها من الجرائد ، فماذا كان نصيب العرب ؟ » . ثم عدد رجالات الترك الذين عينتهم حكومة العهد الجديد مثل رضا نور ، ورضا توفيق ، ، وماهر سعيد ، ورشيد بك ، وكثيرين غيرهم قائلا : « إن التعيينات الكثيرة لوظائف الدولة كانت من جماعة الترك ، ولا يوجد حتى ولا اسم واحد لعربى فيها »(2) .

(1) الاهرام — ١.٥٧٨ ، ١٧—١٢—١٩١٢ من مقال للدكتور شبلى شميل بعنوان « نحن وحكومتنا »

(2) الاهرام — ١.٥٩٦ ، ٩—١—١٩١٣

وهكذا لم تشرع الحكومة المنبثقة عن الائتلافيين فى الإصلاح إلا بعد أن بدأ العرب فى التذمر ، وقام اشراف بغداد والبصرة ودمشق وحلب وبيروت والقدس وأبرقوا إلى الحكومة طالبين أن تصدر إرادتها بإعلان لا مركزية الحكم فى بلادهم صيانة لها من الوقوع فى مثل ما وقعت فيه طرابلس الغرب[1] ، وإلا بعد أن تعرضه للحملات الصحفية ، وقامت فئات مختلفة من رجالات العرب بعقد الاجتماعات فى الآستانه ، وراجعت المسؤولين ، كان من بينها شخصيات مثل شفيق بك المؤيد ، وشكرى بك الحسينى ، وزكى بك مغامز ، وعبد الرحمن بك العابد[٢] . كما بدأ البرنس صباح الدين نشاطه وقابل الحكومة ناصحاً لهم بوجوب تطبيق النظام اللامركزى فى الولايات ، ونشط العقلاء من الترك الذين يميلون إلى هذا النظام فى الدعوة له على صفحات الجرائد ، هم واللامركزيون العرب على السواء . فبينما كانت مفاوضات الهدنة والصلح جارية ، كانت تقوم إلى جانبها على أعمدة الصحف ، ضجة هائلة حول الإصلاح ، يعالج الكتاب فى مقالاتهم الطرق المختلفة بكيفية تطبيقه ، وكان الملاحظ أن كتاب الترك المنصفين ، من الذين يميلون إلى الإئتلافيين ، كانوا ينظرون بعين الانصاف والتقدير إلى حركة التطور الفكرى فى عواصم العرب الثلاثة دمشق ، بيروت ، وبغداد . أما الاتحاديون فكانوا يرتعدون من ظهور هذه الحركة ظهوراً جلياً واضح المعالم يدل على يقظة الشعور والوعى القومى والسأم من الخنوع والخضوع الأعمى لقوة السلطة المركزية ، وعلى الاتحاد التام بين الإسلام والمسيحيين ، وتناسى الخلاف الدينى فى سبيل المصلحة القومية[٣] .
وبينما كانت صحف الائتلافيين والمعتدلين من الترك تقول بوجوب تطبيق

---

(١) الاهرام ــ ١٠٥٧٧ ، ١٦ــ١٢ــ١٩١٢

(٢) شكرى الحسينى ، كان قبل اشتغاله بالسياسة رئيسا لمحاسبة وزارة المعارف ، وزكى مغامز من الكتاب الشهيرين ، وعبد الرحمن العابد دمشقى ، درس فى الغرب

(٣) الاهرام ــ ١٠٥٩٥ ، ٨ــ١ــ١٩١٣

اللامركزية ، كانت الجرائد الاتحادية تعزف نغمها القديم بتفضيل مركزية الحكم . ومن أطرف ما كتب فى هذا الصدد مقال ظهر فى جريدة « طنين » فى المقارنة بين جماعة «حزب الحرية والائتلاف» وبين الكونت «برختولد» وزير خارجية النمسا ، حاول كاتبه أن يوجد الشبه بين خطة هذا الحزب وبين إدارة النمسا لولاياتها ، قال : « إنه ليخال القارىء بأن اتفاقاً قديماً ومودة أزليه قائمة بين الحزب والكونت ، فإذا سئل هذا السياسى الكبير عن كيفية تطبيق نظامه فلا ريب أنه يبرز برنامج الحزب المذكور » . ثم أخذ يشكك فى نوايا الحزب الوطنية وينذر بخطر الأطماع النمساوية بقوله : « إن رجال السياسة النمساويين يودون جداً تأسيس اللامركزية فى أوروبا العثمانية كاللامركزية النمساوية ، لأن تطبيقها فيها مقدمة لتشكيل إدارة استقلالية مبنية على أساس المقاطعات والعنصريات ، وإذا حصل هذا الأمر فإن الآمال التى ترجوها النمسا وتخفيها من عصور مديدة ستظهر سريعاً » . وأخذ بعدئذ يقابل بين النظامين إلى أن قال : « إن الولايات بموجب خطة المؤتلفين هى أيالة تملك استقلالها كما هى فى إدارة أيالات النمسا ، لأن وجود الصلاحية للوالى فى الإدارة المدنية لسن القوانين دليل عظيم على الاستقلال . » ثم قال : « ولكن نسى المؤتلفون أن الممالك التى تديرها النمسا باللامركزية كانت بلاد ملوك وأمراء ، وقد توفقت النمسا أن تقربهم منها وتستولى عليهم ، ولكنها اضطرت أن تترك لهم مقررات المجلس المحلى لهذه البلاد ، وعليه فإن الإبرة السياسية النمساوية تميل إلى الاتحاد أكثر من الافتراق ، وتتبع هذه الحكومة دائما سياسة تنزيل مجالس « الدية » لدرجة المجالس العمومية الموجودة فى فرنسا . أما نحن فنتبع سياسة الافتراق لا الاتحاد ، أى عكس السياسة التى تتبعها النمسا لنفسها . . كأننا نطلب بذلك أن تكون المملكة العثمانية الجميلة فى هرج ومرج ، بإبطالنا وحدتها الإدارية والسياسية والتشريعية

ولا تفكر قط بتاريخ ماضى الدولة ، ولا تعتبر بآتيها »[1] .

كما أدلى الشيخ عبد العزيز جاويش ، صاحب الهلال العثمانى العربية ، بدلوه فى أبحاث المركزية واللامركزية قال : « إن اللامركزية لا تتفق والسلطنة العثمانية ، فشروطها أن تكون الأمة مشتركة عناصرها مع الأمة الحاكمة فى الجنسية واللغة والدين . . كيف يجوز أن تطبق قاعدة الحكم المحلى فى ولاياتنا ، التى إذا فتشت قلوب أهليها وجدتها مملوءة بحب بلغاريا ، أو صربيا ، أو اليونان ، أو النمسا ، أو فرنسا ، أو انجلترا . كيف يجوز تطبيق تلك القاعدة فى بلاد قلما فكرت فى الجامعة العثمانية ، وقلما أراحت الحكومة المركزية . . . فماذا عسى يريد موجد فكرة الحكم اللامركزى سوى تهيئة الدولة العثمانية للتصفية النهائية؟ »[2] .

خلاصة القول كان الجدال حول المركزية واللامركزية الشغل الشاغل للصحف والناس ، واتخذ الخلاف فى هذا الصدد شكل صراع عنيف ، فى الوقت الذى كانت الاطماع الأجنبية فاغرة أفواهها لابتلاع ما تستطيع ابتلاعه من ممالك الدولة ، غير أن الصدر الأعظم كامل باشا قد أدرك أن خير الوسائل للوقوف أمام هذه الأطماع هى الإسراع فى تطبيق برنامج وزارته فى الإصلاح اللامركزى ، واستجاب ، برغم مشاغله الهامة ، إلى طلب الإصلاحيين ، وكان النذير الذى دق ناقوس الخطر هو البرقية التى بعث بها إليه أدهم بك والى بيروت الائتلافى فى أواخر أيام سنة ١٩١٢ وجاء فيها أنه « يتجاذب البلاد عوامل مختلفة ، ولقد ولى قسم عظيم من الأهالى وجههم نحو انجلترا أو فرنسا لإصلاح الحالة التعسة التى هم فيها فإذا نحن لم نأخذ بالإصلاح الحقيقى تخرج البلاد من يدنا لا محالة »[3] . عندئذ أجابه الصدر

---

(١) الرأى العام ـ ٧١٧ ، ٥ـ٩ـ١٩١٢ ، مقال معرب عن جريدة « طنين »

(٢) الرأى العام ـ ٧١٦ ، ٤ـ٩ـ١٩١٢ ، مقال بقلم عبد العزيز جاويش بعنوان « مصير الدولة العثمانية »

(١) محمد كرد على ـ المصدر السابق ، ص ١٢٩ .

الأعظم ، بوجوب جمع مجلس الولاية العمومى للمذاكرة فى الإصلاحات المطلوبة وتنظيم اللوائح بمطالب السكان ، كما أذاع بلاغا مماثلا على بقية الولايات[1] . فتشكلت فى كل من بيروت ، وحلب ، ودمشق ، والبصرة جمعيات إصلاحية أخذت تدرس قضية الإصلاح وتحضر اللوائح اللازمة . فاجتمعت فى بيروت :

الجمعية العمومية الإصلاحية :

وقد تم تشكيلها بأن اجتمع القائمون بمشروع الاصلاح فى النادى الائتلافى ببيروت وبحثوا فى كيفية جعل المشروع الاصلاحى صادراً عن رغبة الأهالى فعلا ، وبعد البحث والمذاكرة قر الرأى على أن تدعى المجالس الملية مع فريق من أعيان الطوائف الثلاث ومن الصحافيين والمحامين إلى الاجتماع وانتخاب هيئة مختلطة من العثمانيين تقدر بـ (٨٤) شخصا . وهذه الهيئة تنتخب لجنة اخرى ، لوضع اللائحة الاصلاحية[2] . وقد تم ذلك بالفعل ، وعقدت الجمعية جلستها الاولى فى دار المجلس البلدى ، واختارت من أعضائها (٢٥)[3] مفوضا اناطت بهم القيام بهذه المهمة ، فانكبت على العمل ووضعت اللائحة الاصلاحية ، ثم أحالتها إلى الجمعية العمومية فصدقت عليها فى ٣١ كانون ثانى ، يناير سنة ١٩١٣[4] .

---

(١) محمد جميل بيهم ـ المصدر السابق ، ص ٢٢ .

(٢) المفيد ـ ١١٦٣ ، ٣٠ـ١٢ـ١٩١٢ .

(٣) كان من اعضائها البارزين : سليم على سلام ، احمد مختار بيهم ، خليل زينية ، الدكتور ايوب ثابت ، « الاخيران من جمعية النهضة اللبنانية المسيحية » ، الشيخ احمد حسن طبارة ، البير سرسق ، اسكندر عازار ، رزق الله ارقش ، سليم طبارة ، كامل الصلح ، محمد ابراهيم طبارة ، جان بطرس ، يوسف هانى ، محمد فاخورى ، بترو طراد ، جميل الحسامى ، حسن ناطور ، حبيب فرعون وغيرهم .

(٣) المنار ـ مجلد ١٦ ، ج ٤ ، ص ٢٧٥

اللائحة الاصلاحية :

نظمت على أساس الادارة اللامركزية الواسعة. وقد قسمت إدارة الولاية إلى قسمين : الأول يشتمل على الأعمال المتعلقة بكيان السلطنة وشؤونها الأساسية ، وهى المسائل الخارجية والعسكرية والجمارك والبوستة والتلغراف وسن القوانين ووضع المكوس . والثانى يشتمل على الأعمال المحلية المتعلقة بشؤون الولاية الداخليه الخاصة . وكل مايتعلق بالقسم الأول منوط تقريرة وإجراؤه بالحكومة المركزية وكل مايتعلق بالقسم الثانى منوط تقريره بمجلس الولاية العمومى (المادة ١) . وعلى هذا يكون للوالى صفتان : الأولى أن يمثل الحكومة المركزية وينفذ قرارتها ، والثانية أن يمثل حكومة الولاية، فينفذ جميع الأعمال المتعلقة بالقسم الثانى طبقا القرارات المجلس العمومى (مادة ٢). وقد فصلت اللائحة حقوق الوالى ووظائفه ، ومنها أنه ينفذ قرارات المجلس العمومى ، غير أن له حق الاعتراض عليها ، بموافقة المستشارين ، خلال اسبوع من تاريخ تبليغه اياها . أما إذا أصر المجلس على قراراته بأكثرية ثلثى الأصوات فتكتسب الصفة القطعية ، ويكون على الوالى تنفيذها (المادة ٤). ومنها أيضاً تعيين المتصرفين والقائمقامين والمديرين بعد عرض أسمائهم على الحكومة المركزيه وفقاً لنظام يضعة المجلس العمومى . أما الوالى نفسه وحاكم الشرع فى مركز الولاية ، والدفتردار (مدير المالية) ، وباشمدير (المدير الأول) الرسومات ، وباشمدير البوسطة والتلغراف ، وقائد الدرك وضباط الدرك ، فتعينهم الحكومة المركزية على شرط معرفتهم اللغة العربية معرفة تامة ، ويستثنى من هذا الشرط والى الولاية لمدة خمس سنوات من تاريخ وضع هذه اللائحة موضع التنفيذ . أما بقية الموظفين فيتبغى أن يكونوا من أهالى البلاد (المادة ٦) .

أما المجلس العمومى للولاية : فيؤلف من ٣٠ عضواً نصفهم من المسلمين

والنصف الآخر من غير المسلمين ، لمدة أربع سنوات ، وهم ينتخبون منهم رئيساً بالاقتراع السرى ، ويجرى انتخابهم على قاعدة التمثيل النسبى العددى فى دوائر الانتخابات . ومن حقوق المجلس تقرير جميع أعمال الولاية الداخلية والمذاكرة فيما يعرض عليه من قبل الوالى ولجنة المجلس أو عشرة من أعضائه ، ووضع الأنظمة الداخلية بشرط أن لا تمس شؤون السلطنة الأساسية ، وعقد القروض فى حدود نصف واردات الولاية ، وإلا اقتضى الأمر مصادقة الحكومة اللامركزية ، وإعطاء رخص لتأليف شركات المساهمة عثمانية للمشاريع العمومية النافعة بشرط أن لا تتضمن امتيازاً وإلا وجب تصديق المركز عليها . وله حق استجواب الوالى ، وطلب عزله ولكنه لايتدخل فى الشئون السياسية العامة مطلقاً ، ويكون عزل الوالى بناء على قرار المجلس العمومى بأكثرية ثلثى مجموع أعضائه ، وعندئذ تعين الحكومة المركزية خلفا له فى مدة أربعين يوماً .

مالية الولاية : تكون واردات الولاية على نوعين :

١ — مايعود برمته إلى مركز السلطنة وهى حاصلات الجمارك والبريد والبرق وواردات بدل الخدمة العسكرية (مايدفعه المجند لإعفائه من خدمة العلم) .

٢ — مايعود برمته للولاية وهو عدا ماذكر من الواردات مثل الرسوم البلدية ، وضريبة العقارات ، والعشور . . . الخ .

البلديات :

تكون مستقلة فى جميع أعمالها ، لها الحق بوضع الرسم بمصادقة المجلس العمومى دون مراجعة الحكومة المركزية .

الأوقاف .

لا علاقة للإدارة ولا للمجلس العمومى بها، بل يسلم كل وقف إلى مجلس الملة المنسوب إلى كل منها ، لاستخدامه بموجب قوانين كل ملة .

لجنة المجلس العمومى :

ينتخب المجلس العمومى بالاقتراع السرى لجنة من أعضائه ، واحد منهم من كل لواء وإثنان من مركز الولاية ، لمدة سنة واحدة ، تجتمع بإدارة مستشار المجلس العمومى .

تتولى اللجنة : مراقبة تنفيذ قرارات المجلس ، ودرس المشاريع اللازمة للولاية وإعداد لوائحها ، وتعيين مهندسين اختصاصيين للاستعانة بهم فى أعمالها ، ودعوة المجلس العمومى لاجتماع فوق العادة باتفاق ثلثى أعضائها ومصادقة مستشار المجلس .

تعيين الموظفين :

الموظفون ، من غير رؤساء الدوائر الذين يقع على المركز أمر تعيينهم يجرى تعيينهم بإمتحان أمام لجنة مؤلفة من مستشار ورئيس الدائرة المختصة تسمى لجنة الإمتحان . تقدم هذه اللجنة اسمى الممتازين إلى لجنة المجلس العمومى ، التى لها حق الاعتراض على من لاتراه لائقاً من المرشحين للوظيفة وبعد مصادقتها يعرض الإسمان على الوالى ليعين أحدهما . أما رؤساء العدلية فيعينون وفقا لنظام يضعه المجلس العمومى .

أما عزل الموظفين ، فالمعينون منهم من قبل المركز تكف يدهم بطلب المستشار ومصادقة الوالى الذى يطلب من المركز عزلهم بعد حكم مجلس المستشارين . والمعينون من قبل الولاية ، عدا رؤساء العدلية ، تكف يدهم بناء على طلب المستشار ورئيس الدائرة المنسوبين إليها،وأما رؤساء العدلية فتكف يدهم بناء على طلب المستشار ومصادقة مجلس المستشارين .

المستشارون والمفتشون :

تعين الحكومة المركزية مستشارين من الأجانب على شرط معرفتهم إحدى اللغات الثلاث . العربية أو التركية أو الافرنسية ، لدوائر الدرك والمالية والبريد والجمرك فى مركز الولايه . وتعين ايضاً مفتشاً اجنبياً عاما لكل لواء من الألوية يخول حق تفتيش أية دائرة كانت من اللواء ويكون مرجعه مستشار مركز الولاية .

ويعين المجلس العمومى ، من الدول التى ترضاها الحكومة المركزية ، مستشارين لدوائر : مجلس الولاية العمومى والعدلية والنافعة والمعارف والبلدية والبوليس ، وتكون مدة الاستشارة والتفتيش (١٥ سنة) قابلة للتجديد .

مجلس المستشارين :

يؤلف مجلس يسمى مجلس المستشارين يكون اعضاؤه . رئيس المجلس العمومى ، او من ينيبه عنه من اعضاء لجنة المجلس،وجميع مستشارى الدوائر فى مركز الولاية ، اما وظائف هذا المجلس فهى :

١ — تفسير مواد النظام الذى تضعه الحكومة المركزية ، وفقا لهذه اللائحة ، ليكون دستوراً لحكومة الولاية ومجلسها العمومى .

٢ — تفسير القرارات والأنظمة التى يضعها المجلس العمومى

٣ — النظر والحكم فى وجوب عزل الموظف أو عدمه.

٤ — النظر والحكم بناء على طلب الوالى أو أحد المستشارين فى كل خلاف فى الراى يقع بين احد المستشارين والمجلس العمومى أو إحدى لجانه أو أية دائرة كانت ويكون حكمه مبرما ، ويرأس هذا المجلس والى الولاية ، وينوب عنه فى غيابه رئيس المجلس العمومى أو مستشار هذا المجلس .

اللغة المحليــة :

اللغة العربية هى الرسمية فى جميع المعاملات داخل الولاية ، وتعتبر أيضا لغة رسمية كاللغة التركية فى مجلس النواب والأعيان .

الخدمة العسكرية :

تخفض الخدمة العسكرية إلى سنتين وتقضى الخدمة أيام السلم فى الولاية ، وتبذل قيمة البدل النقدى للنظامية إلى (٣٠) ليرة عثمانية ، وللرديف والاحتياط إلى (٢٠) عثمانية[1] .

ملاحظات حول هذه اللائحة :

إن من يدقق النظر فى هـذه اللائحة يرى أنها تشبه إلى حد كبير برنامج حزب اللامركزية العثمانى ، إلا فى بعض النقاط وتتلخص بما يلى :

١ — فى مسألة تعيين كبار موظفى الولاية ، التى أعطت فيها اللائحة مجالا أوسع لصلاحية الحكومة المركزية فى تعيينهم ، بينما اقتصر برنامج حزب اللامركزية على حق السلطان فى تعيين الوالى وقاضى القضاة فقط .

٢ — فى حق الوالى ، ولـكن ضمن قيود ، فى الاعتراض على قرارات المجالس العمومية فى اللائحــة ، بينما جعل برنامج حزب اللامركزية جميع قرارات المجالس العمومى نافذة إطلاقا .

٣ — فى تقسيم واردات الميزانية إلى قسمين ، وجعل قسم منها عائداً إلى الحكومة المركزية ، بينما أغفل برنامج حزب اللامركزية التفصيل فى هذه هــذه الناحية ، وجعل لمجلس إدارة الولاية ، ومجلس معارفها ، ومجلس

---

(١) المنار ـ العدد السابق ، ص ٢٧٥ ، م ن نصوص اللائحة التى نظمتها الجمعيــة الاصلاحية . يطلق اسم الرديف على كل من تجاوز سن الاربعين من الذين ادوا الخدمة الاجبارية ، واسم الاحتياط على كل من لم يتجاوز هذه السن من هــؤلاء . وكلا الفئتين تساقان الى الجندية فى حالة التعبئة العامة .

أوقافها ، تمام الصلاحية فى إدارة الشئون المختصة بكل منها وتقرير ميزانيتها .
وبالإجمال نلاحظ أن لائحة الجمعية الإصلاحية أقل جنوحاً إلى الاستقلال الإدارى من حزب اللامركزية العثمانى ، إلا أنها أكثر انطباقاً على مبدأ البرنس صباح الدين فى اللامركزية من حزب « الحرية والائتلاف » العثمانى .

غير أن الشىء الذى يوجب الامعان هو قضية المستشارين والمفتشين الأجانب الذين أعطوا من الصلاحيات فى اللائحة ما يصل إلى حد وضع مقاليد أمور الولاية فى أيديهم ، يتصرفون بها تصرف الحاكم بأمره وهـذا بيان للانتقادات الموجهة إليها بهذا الشأن :

١ — تقييد إعتراض الوالى على قرارات المجلس العمومى بمصادقة مجلس المستشارين . صحيح أن هـذا التقييد قد تـكون غايته منع اعتساف الوالى ولـكنه فى الوقت نفسه انتقاص من كرامته ، وهو انتقاص لافائدة منه طالما أن الرأى الأخير هو للمجلس العمومى .

٢ — إن جعل اجتماع لجنة المجلس العمومى بإدارة مستشار هذا المجلس وربط حقها فى دعوة المجلس لإجتماع فوق العادة ، ولو باتفاق ثلثى أعضائها ، بمصادقة المستشار ، ليس إلا هضما لحقوق اللجنة .

٣ — إن كف يد رؤساء العدلية وسائر الموظفين ، بناء على طلب المستشار وتصديق مجلس المستشارين ، كان يمكن الإستعاضة عنه بجعل ذلك من صلاحية مجلس التأديب .

٤ — أغرب مافى اللائحة أنها بعد أن جعلت عزل الموظفين الوطنيين فى أيدى الأجانب تضمنت نصاً ناطت بموجبـه بهؤلاء عزل أنفسهم أيضاً ، فهل توخت فيهم منتهى النزاهة ؟ .

٥ — إن فى إعطاء مجلس المستشارين حق تفســير مواد النظام الذى تضعه الحـكومة المركزية الذى سيكون دستوراً لحـكومة الولاية ومجلسها

العمومى ، وتفسير القرارات والأنظمة التى يضعها المجلس العمومى ، مع كون هذا المجلس قريباً وليس فى مكان ناء ، إن فى ذلك حطاً من كرامة الحكومة المركزية والمجلس العمومى ، وفرصة لتحكم الأجانب فى شؤون الولاية .

٦ — ومما يجعل لمجلس المستشارين سلطة خطرة هو جعل حكمه مبرما فى كل خلاف يقع بين المستشارين والمجلس العمومى أو إحدى لجانه أو أية دائرة أخرى . ولا مثيل لذلك إلا ماأصبح يتمتع به المستشارون الأجانب فى أزمنة الانتدابات الأجنبية على البلاد العربية المختلفة .

خلاصة القول أن فى نصوص اللائحة المتعلقة بالمستشارين والمفتشين الأجانب شططا لم يكن من المعقول أن تقبل به الحكومة المركزية سواء كانت إئتلافية أو اتحادية[1] .

يذهب بعض الكتاب العرب[2] إلى أن هذه النصوص لم توضع فى اللائحة عبثا ، بل إن بعض العناصر المسيحية الموالية لفرنسا فى بيروت أرادوا استغلال « الحركة الإصلاحية » لخدمة هذه الحكومة ، وأعربوا! عن رغبتهم فى العمل بالاتفاق مع المسلمين لإبراز مشروع تلك الإصلاحات ، لكى يضمنو للدول الأوروبية مبدأ مراقبتها لكل فرع من فروع الإدارة ، وكى يبرهنوا أن السكان بأجمعهم لا يرون إمكان الإصلاح إلا بمساعدة أوروبا[3] . على أن حكومة كامل باشا وإن كانت تميل إلى ترويج المبادىء اللامركزية وإلى استخدام المستشارين والمفتشين الأجانب ، بدليل أنها

(١) المنار — المصدر السابق ، ص ٣١٢ .

(٢) احمد عزة الاعظمى — المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٨١ ، امين سعيد — المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٤ ، ناصيف ابو زيد — المصدر السابق ، ص ١٠٥

(٣) احمد عزة الاعظمى — المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٧٢ — ٧٣ . يتهم أحمد عزة الاعظمى جمعية النهضة اللبنانية واعضاءها وشعبها ، فى باريس « وكان يرأسها شكرى غانم » ، وفى بيروت « وكان يرأسها خليل زينية » وفى القاهرة « وكان يرأسها اسكندر عمون» بانها كانت تمهد الطريق لاستيلاء فرنسا على سوريا ووضعها تحت حمايتها .

حينما استلمت الحكم إتفقت مع خبراء من الأجانب لإصلاح بوليس الآستانة ، والبرق والبريد ، واستعادت المستشار البلجيكى فى الدائرة الأخيرة الذى كان قدهرب من سوء معاملة الاتحاديين له إبان حكمهم[1] ، وكانت فضلا عن ذلك قد شرعت فى تنظيم الإصلاحات للولايات الأرمنية ، وسارت فيها شوطا كبيراً . وفرضت لها لائحة تقضى بجعلها وحدة إدارية ، وعينت لجنة من ستة أعضاء نصفهم مسلمون والنصف الباقى من غير المسلمين ، وعلى رأسها موظف أجنبى أعطى حق العزل ووضعت فى يده مراقبة السلطتين المدنية والعسكرية ، وجعلت مدة وظيفته والأعضاء خمسة أعوام لا يعزلون خلالها إلا لجرم كبير ، وقد راجت بعض الأنباء تقول إن مثل هذ النظام سيطبق فى الولايات السورية[2] ، إلا أنها لم تكن ، على ما يبدو مستعدة أن تذهب إلى المدى البعيد الذى ذهبت إليه جمعية بيروت الإصلاحية من الإصلاح فى البلاد العربية وها هى الأدلة :

١ — فى نفس الوقت الذى كانت فيه لجنة جمعية بيروت الإصلاحية تجتمع لإقرار مواد الإصلاح ، كان ثمة لجنة أخرى رسمية مشكلة تحت رئاسة والى بيروت أدهم بك ، من أربع ذوات هم : ابراهيم ثابت ، كامل الصلح ، بترو طراد ، أحمد مختار بيهم ، إنما لم تكن مهمة هؤلاء سوى استشارية فقط . وقد وضعتها اللجنة الشعبية ، إلا أنها خالفتها فى المادة (١١) المتعلقة باللغة الرسمية ، ففى حين جعلت اللجنة الشعبية اللغة العربيه هى الرسمية فى جميع المعاملات داخل الولاية ، ورسمية كالتركية فى مجلس المبعوثان والأعيان ، جاءت اللجنة الرسمية بنص يقول : « إن اللغة الرسمية هى التركية ، ومع ذلك يمكن استعمال اللسان المحلى » مما أدى إلى اعتراض أعضاء اللجنة الرسمية الأربعة ، حينما اطلعوا على مواد لائحة الولاية التى

(١) الاهرام — ١٠٦٠١ ، ١٥—١—١٩١٣ .

(٢) الاهرام — ١٠٥٩١ ، ٣—١—١٩١٣ .

نشرت فى الجرائد فأذاعوا بياناً على الصحف بينوا فيه أن اللائحة المذكورة لم توضع كل موادها بمصادقتهم ، مثال ذلك المادة (١١) التى قالوا أنها تناقض على خط مستقيم رأيهم الخاص ، إذ أنهم يعتبرون أن اللغة الرسمية التى يجب أن تستعمل فى دوائر الحكومة المحلية يجب أن تكون اللغة العربية. وحينما عرضت مواد هذه اللائحة على المجلس العمومى للولاية نقح المادة التى عليها الخلاف على الوجه التالى : « تجرى كافة المعاملات المحلية فى الدوائر الرسمية باللغة المحلية ، أما المخابرات التى تتعلق بالمركز فإنها تكون باللغة التركية[1] » .

٢ — أعطى رشيد بك » وزير الداخلية فى وزارة كامل باشا قبل سقوطها ، حديثاً صحفياً لجريدة « جون تورك » فى ٢٣/١/١٩١٣ ، جاء فيه بأنه وضع مشروعا للادارة اللامركزية فى الولايات ، وأن من مبادىء الحكومة الحاضرة أن تنظر الولايات فى كل الأمور التى تخصها كالتعليم وتقدم الولاية الاقتصادى والصناعى ، والأمور النافعة ، كانشاء الطرق والجسور واعطاء الرخص بانشاء الترام والسكك الحديدية وردم المستنقعات وغيرها . وانه سيكون لكل ولاية ميزانية خاصة ، مع بقاء المسائل التى تتعلق بالعسكرية والمالية من اختصاص الحكومة المركزية . وان أعضاء المجلس العمومى الذى سيضطلع بامور مهمة فى الولاية سيكون انتخابهم بطريقة انتخاب المبعوثين « على درجتين » ، مع بعض الاستثناءات فى الولايات التى تتألف من العشائر كالموصل ، والبصرة ، وبعض جهات ولاية بغداد ودير الزور وولايات الأناضول ، حيث لايزال قسم من الأهالى فى حاله البداوة ، فلا يقدر الأهالى قيمة الاشتراك فى الانتخاب . والواجب يقضى على الحكومة أن تعمل اداريا فى هذه الجهات على أن لاتكون هذه التدابير دائمية بل مؤقتة ، إلى أن تصل تلك الولايات إلى

(١) المفيد ١١٨٢ ، ٢١-١-١٩١٣ ، ١١٨٣ ، ٢٢-١-١٩١٣ ، ١١٩٨ ، ٢٩-١-١٩١٣ .

حالة تتمكن معها من انشاء مجالسها العمومية بالطرق الانتخابية . وستقسم أعمال هذه المجالس إلى قسمين : أولا مايتعلق منها بالسلطنة بايجاد الطرق التى تناسب كل ولاية لتطبيق القوانين العمومية فيها . وثانيا مايتعلق منها بالولاية نفسها ، باتخاذ الوسائل التى تكفل تقدم الولاية اقتصاديا وعمرانيا أما عن واردات الولاية فستتألف من رسوم الطرق والمعارف ، وسيكون لها الحق فى فرض رسوم اضافية باسم « السنتيم الاضافى » وستلحق بها واردات البنك الزراعى فى كل ولاية ، وسيكون من حق كل ولاية أن تعقد القروض التى تودها وتكون للوالى صفتان : يمثل الحكومة المركزية من جهة ، وينفذ اجراءات الحكومة المحلية من جهة ثانية ، وتعاونه فى مهمته هيئة قوامها ستة اعضاء تنتخبهم المجالس العمومية وسيكون له حق رد قرارات المجلس العمومى كل مرة يخرج بها هذا المجلس عن قوانين السلطنة العمومية [1] .

فمما يلاحظ فى هذا التصريح ـ خاصة فيما يتعلق بالولايات التى استثناها من انتخاب أعضاء مجالسها وبحق اعتراض الوالى على قرارات المجلس العمومى ، دون قيد يحد من امكانية لجوئه إلى المغالطة والاعتساف فى استعمال هذا الحق — هوتقصيره تقصيرا ملموسا عن مشاريع الإصلاح التى قرأناها فى برنامج حزب اللامركزية الادارية العثمانى ، وفى لائحة جمعية بيروت الاصلاحية ، حتى كأنه ليعرج وراءه عرجا ، بالرغم مما فيه من روح تختلف عن الروح التى كانت تظهر من حكومة الاتحاديين . ويظهر أن وجه الاختلاف بين الاتحاديين والائتلافيين لايعد وكونه الاختلاف على درجة التوسع فى مبدأ « توسيع المأذونية وتفريق الوظائف » لاأكثر ولا أقل . أما مبدأ اللامركزية ، حسبما بدأ سياسيو العرب يفهمونه فى

(١) الاهرام ـ ١٠٦١٣ ، ٢٩-١-١٩١٣ .

المدة الأخيرة ، وتتوق نفوسهم إلى تطبيقه ، فاعتقادى أن الحاكمين من الترك ، مهما اختلف لونهم الحزبى ، كانوا أبعد من أن يفهموه فهما صحيحا.

الاصلاحات فى دمشق و بلاد الشام :

كانت حركة اصلاحات بيروت قد قطعت شوطا كبيرا ، وقلبت جمعية بيروت الاصلاحية نفسها إلى جمعية دائمة عاملة لما فيه مصلحة الولاية — بحيث إذا إنتهت من مهمتها التى ندبت اليها « ستبقى رقيبة على مصالح الولاية وحاجياتها وكل ما يعوزها من الاصلاح [١] — حينما بدأت حركة الإصلاح فى دمشق ، وكانت ابطأ من حركة بيروت بسبب الخلاف الذى نشب بين الإصلاحيين وخصوم الإصلاح اللامركزى . ذلك انه ما ان تلقى الوالى كاظم باشا الأمر بجمع المجالس العمومية فى اليوم الأول من كانون الثانى ، يناير ١٩١٣ ، لتقرير مطالب السكان ، وتحديد حاجة الولاية من الاصلاح حتى نفذ الأمر [٢] فدعت بلدية دمشق لفيفا من اعيان البلدة ورجالها العاملين فى السياسة ، لإنتخاب لجنة لتنظيم اللائحة المطلوبة . اجتمعت الهيئة المدعوة فى دائرة البلدية ، وإفتتح الدكتور عبد الرحمن الشهبندر الجلسة ، وبعد أن أطلعهم رئيس البلدية على الغاية إعترض الشهبندر على صحة إنتخاب لجنة من الحضور بداعى أنهم مدعوون من قبل رئاسة البلدية لا من قبـــل مرخصى الأمة ، وطلب أن يكون انتخاب اللجنة عاما ، وقدم حججا دامغة، مصرحا بأن الحالة الحاضرة التى وصل إليها الشعب العربى ليست إلا من نتائج الترقيع و « إدارة مصلحت » قائلا : « إذا كنا نود أن نبقى على القديم فلا حاجة لتقديم اللوائح ، وإذا كان الأمر حقيقة هو تطبيق الإصلاح ووضع أساس متين له فلابد من أن يكون ذلك عاما ، وعاضده فى ذلك شكرى العسلى وعبد الوهاب الإنجليزى حينئذ اختلفت الآراء وحصل جدال بين رجال جمعية الإتحاد والترقى

(١) المفيد — ١١٩٢ ، ٢-٢-١٩١٣ .
(٢) المفيد — ١١٧١ ، ٨-١-١٣-١٩١٣ .

والإئتلافيين ، ثم تقدم رشدى الشمعة بإقتراح أن يترك طلب الإصلاح لرأى الأمة ، فمن أحب من أفرادها أن يقدم لائحة إلى المجلس العمومى يفعل والمجلس ينظر بأمرها ، فعاضده عبد الرحمن بك اليوسف فى هذا الرأى وإنفض الإجتماع بدون نتيجة [١] . وقد بدا أن الإتفاق على لائحة موحدة غير ممكن بين الطرفين ، لاختلاف الأسس التى يريدها كل منهما للإصلاح إذ تمسك الإتحاديون بمبدأ مركز الحكم ، ويظهر أن القضية كانت مسألة نفوذ ، كما يصفها مراسل جريدة « المفيد » فى دمشق إذ يقول : « فى دمشق اليوم مسألة يقال لها مسألة النفوذ ، كانت بالأمس منحصرة فى فريق دون آخر ، فأصبحت الآن والفريقان يتنازعان عليها . كان النفوذ إلى عهد قريب بيد الطبقة التى يسمونها « طبقة الأعيان » أو « حزب الاتحاديين » أما اليوم فقد وجدت هذه الطبقة أمامها طبقة أخرى تنازعها النفوذ وهى « طبقة المنورين » أو « طبقة الائتلافيين » . ثم نحا باللائمة على التعلق بأحزاب غير عربية قائلا :

« أوشك حزب الاتحاد والترقى أن يتوارى من جميع البلاد العربية إلا من دمشق ، وأغلق حزب « الحرية والائتلاف » أبوابه [٢] فى جميع الانحاء إلا فى دمشق ، فسواء الإتحاديون أو الائتلافيون منا ، كل منهم يغار على مصلحة حزبه أكثر من غيرة القائم باحياء الحزب وهو التابع وذلك هو المتبوع . فما كان أجدرنا بأن نؤلف حزباً وطنياً يجمع شتاتنا فترتفع تلك الألفاظ الموهومة » [٣]

فى الواقع سار النزاع بين الفريقين بدون توقف ، وتجلى فى سعى كل منهما إلى أحباط مسعى الآخر . فقد عمد الوالى ، بعد إرفضاض الهيئة السابقة

(١) المفيد — ١١٧٧ ، ١٥-١-١٩٣١ .
(١) كان الاميرالاى صادق بك قد صرح بايقاف نشاط حزبه اثر نشوب حرب البلقان لتامين الهدوء للحكومة « المفيد — ١٢٠٩ ، ٢٣-٢-١٩١٣ »
(٢) المفيد — ١٨٨٣ ، ٢٢-١-١٩١٣ .

بلا نتيجة ، إلى دعوة آخرين من الدمشقيين كى يؤلفوا منهم لجنة إصلاحية وكان أكثرهم من الائتلافيين ، فلم تمض أيام حتى أحبط الاتحاديون هذه الخطوة وحملوا الوالى على الايعاز إلى البلدية لتختار (١٦٠) شخصا لينتخبوا منهم لجنة إصلاحية . كان الأعيان يعتمدون على البلدية لأنها واقعة تحت سيطرتهم ، وحاولوا أن يجعلوا المدعوين الجدد ينتخبون (١٢) شخصاً من أخصائهم وجعلهم من الاتحاديين لينظموا اللائحة الإصلاحية ففشلوا إذ أحبط الائتلافيون بدورهم مسعاهم وقالوا « واحدة بواحدة » ، وفشلت كل وساطة للتأليف بين الفريقين . ولما أيقن الائتلافيون أن لاسبيل إلى تنظيم لائحة موحدة ، انكبوا على وضع لائحة خاصة بهم ليقدموها إلى المجلس العمومى ويسعوا إلى تصديقها منه ، كى يرسلوها بعد ذلك إلى وفد نيابى من أعضاء حزبهم ذهب من أيام إلى الآستانة لمباحثة المسؤولين فى أمر الإصلاح ، والوفد يقدمها إلى الحكومة المركزية . كانت الأسس التى بنيت عليها اللائحة التى وضعها هذا الفريق منطبقة على أسس لائحة بيروت الإصلاحية ،ولكنها، حسبما وصفها مراسل جريدة « المفيد » فى دمشق ، لم تكن بوجه الإجمال ، كافلة ماتتوق إليه نفوس السوريين من الرقى التام ، وقد تحاشى مرتبوها من ذكر أشياء كثيرة خوفا من الوقوع فى ألسنة مخالفيهم [١] .

وقد بنيت قواعد الإصلاح التى تولى الائتلافيون بحثها وضمنوها لائحتهم وتولى وفدهم البرلمانى إلى الآستانة مهمة إقناع المسؤولين بها على الأسس التالية :

كمبدأ عام : يكون كل ماهو عائد لحياة الوطن العثمانى بأجمعه من اختصاص الحكومة المركزية ، وكل ماهو عائد لحياة الولايات فمرجعه الحكومات المحلية . ولأجل تحقيق هذا المبدأ يعمد إلى اتخاذ مايلى :

١ — إيجاد مجلس عمومى منتخب مستقل ، غير مقيد بالوصاية الإدارية

(١) المفيد — ١٨٨٣ ، ٢٢—١—١٩١٣ ، لم اتمكن من العثور على مواد اللائحة باكملها ، ولا شك ان المواد المدرجة فيما بعد ناقصة ولا تحتوى سوى الخطوط العامة .

أى أن يكون حراً فى اتخاذ مايراه كفيلا بمصلحة الولاية الداخلية .

٢ — فصل البلديات تماما عن الإدارة المحلية ، وتحريرها من ربقة تعديات الحكام ، وأناطة أمورها بالمجالس العمومية من حيث تنسيق أنظمتها وسن قوانينها ومراقبة تنفيذها .

٣ — أن يكون للمجالس العمومية صلاحية الإشراف على جميع أعمال الإدارة المحلية ، كما يكون لها وحدها أن تهتم بشؤون المعارف والنافعة والأوقاف ، وأن يكون لها حق الاستعانة بمفتشين من الأوربيين لإصلاح مافسد من الإدارة المحلية ، وترتيب ماخرب من فروعها ، وعقد القروض واستيفاء نسبة معلومة فى المائة من أصل مجموع الضرائب ، لكى يتسنى للحكومات المحلية القيام بشؤون الولاية العامة .

٤ — يعين المأمورون ، بوجه عام ، من أبناء البلاد تحت مراقبة المجلس العمومى ، ومن لم يكن منهم عربيا وجب عليه أن يعرف العربية ، التى لايجوز استعمال لسان رسمى آخر غيرها فى المحاكم العدلية .

ويظهر أن المجلس العمومى قد تلقى أكثر من لائحة إصلاحية واحدة ، ولم يكد يمضى أسبوع واحد على متابعة جلساته للنظر فيها كى يختار منها مايتفق ومصلحة البلاد ، ولم يكد يبدأ فى العمل الجدى ، حتى حصل الانقلاب الاتحادى الذى أطاح بوزارة كامل باشا ، وكان مقدراً على لائحة بيروت الاصلاحية ولائحة الائتلافيين فى دمشق ، التى ثابر المجلس العمومى مع ذلك على بحثها برآسة الائتلافى أحمد باشا الشمعة وقدمها للحكومة [١] ، أن تبقى تحت رحمة الاتحاديين . كما أن اللائحة التى ستتبناها العراق بفضل إصلاحى البصرة وبغداد سوف لايظهر أثرها إلا بعد الانقلاب الاتحادى ولنا عودة إليها .

(١) المفيد — ١٢٨٨ ، ٢٧—٥—١٩١٣ .

لم تدم وزارتا مختار باشا وكامل باشا اللتان قامتا على سند من الائتلافيين أكثر من ستة أشهر ونصف من ١٩١٢/٧/١٠ إلى ٢٣ يناير ١٩١٣ ، ولم تكونا ، منذ أن استلمتا الحكم ، على درجة من القوة بحيث تتمكنان من توطيد مركزهما . ذلك أن الدعاية الاتحادية نشطت ضدهما ، حتى أن وزارة مختار باشا اضطرت إلى إعادة الأحكام العرفية بعد أقل من شهر من إلغائها ، ولم تكن الحالة فى ولايات الأناضول والبانيا لتتيح لها الاستقرار . ثم اسفرت الحالة السيئة التى كانت عليها البانيا وبقية الولايات المكدونية عن حرب البلقان المشؤومة ، هذه الحرب التى أوجدت هدنة بين الأحزاب وبين ضباط الفريقين إلى أمد ما ، غير أن الاتحاديين سرعان ما إستثمروا إنكسار الجيش على الجبهة فى الدعاية لحزبهم ، ملقــين مسؤولية الفشل على عاتق الحكومة ، وكان عبثاً ماقام به كامل باشا من الإعتقالات فى صفوف الإتحاديين[1] أثر استلامه الحكم فى ١٩١٢/١٠/١٨ ، بل زادت النقمة على حكومته حتى إضطرت هيئة ديوان الحرب أن تذيع منشوراً بشأن الإتحاديين المقبوض عليهم تطمئن الرأى العام ، بأن العدل سيأخذ مجراه ، وأنه سيطلق سراح كل من لا تثبت عليه التهمة[2] ، كما أن انكسارات الجيش بقيادة ناظم باشا ، أوجدت انعطافا من ضباط الجيش نحو الاتحاديين وكان هؤلاء كلما شعروا بميل من كامل باشا إلى الصلح يثيرون الشعب إلى التظاهر ، ويدفعون بالجماهير إلى الباب العالى كى تنادى « نريد الحرب ، لا صلح مع العدو » وبينهم كثير من الطلبة ، والصوفتية ، والخوجات ، والموظفين ، والضباط باللباس الملكى . وكانت دعاية الاتحاديين ضد كامل باشا تنتشر فى طول البلاد وعرضها ، بأن القتال أصبح نوعا من العبث الشبيه بلعب الأطفال ، لأن كامل باشا باع البلاد من الدول البلقانية[3] ، كما استقدم

A. Mandelstam — Ibid., pp. 44-45.

(١) الاهرام – ١٠٥٦٧ ، ٤-١٢-١٩١٢ .

(٣) الاهرام – ١٠٥٦٦ ، ٣-١٢-١٩١٢ .

الاتحاديون أنور بك من طرابلس ، وبدأوا يستعدون لإنقلاب جديد كان باستطاعتهم أن يقوموا به فى كل آونة ، لكنهم كانوا ينتظرون الوقت الملائم لاستلام الحكم .

عاد أنور من طرابلس الغرب ، وكان قد اكتسب من حرب طرابلس دعاية البطولة لمصلحة حزبه ، ثم جاءت مناسبة جعلت من عودة الاتحاديين إلى الحكم مظاهرة وطنية ، ذلك أنه فى ١٩١٣/١/٤ قدم سفراء الدول الست إلى الباب العالى ، مذكرتهم المشتركة التى طلبوا فيها من الدولة التنازل عن مدينة « أدرنة » إلى بلغاريا ، فدعا كامل باشا إلى عقد الديوان الكبير ، فلم يشترك فيه من دعى إليه من أقطاب الاتحاديين مثل شيخ الاسلام الأسبق موسى كاظم افندى ، والفريق محمود شوكت باشا ، والشريف على حيدر ، وسليمان البستانى (كلهم من أعضاء مجلس الأعيان) ، كما لم يحضره لا البرنس صباح الدين ولا حقى باشا[1] ، وقد أجمع معظم الذين حضروه على ضرورة عقد الصلح ، وكان رأيهم استشاريا . فلما علم الاتحاديون بما أسفــر عنه الاجتماع ، وقبل أن تتخذ الوزارة قراراً ما بشأن الصلح ، نفذوا عزمهم على قلب الحكومة ، وذلك فى ٢٣ يناير ١٩١٣[2] ، إذ هاجموا الباب العالى على رأس مظاهرة من بضـــعة مئات من الطلاب والصوفتية والخوجات ، وفى مقدمتهم أنور بك وطلعت بك وجمال بك ، واقتحموا أروقة المبنى فظهر أمامهم وزير الحربية ناظم باشا الذى ذهب ضحية الصدام المسلح بين المهاجمين ومرافقى الوزير ، ثم دخل أنور بك على الصدر الأعظم كامل باشا وأرغمه على توقيع كتاب باستقالة وزارته ، فألف محمود شوكت باشا وزارة جديدة كانت اتحادية صرفة ، استلم وزارة الداخلية فيها حاجى عادل بك من أقطاب الجمعية والبرنس سعيد حليم وزارة الخارجية ، وكان ما

---

(١) المؤيد – ٦٨٨٧ ، ٢٥-١-١٩١٣ .

(٨) Corresp. d'Orient — 1/2/1913, p. 133.

يوجب الملاحظة فيها عدم تعيين ولا وزير عربى بين أعضائها ، مع وجود اثنين من اليهود هما مازلياح أفندى ، وبنساريا الفلاق (من الافلاق) ، وثالث يهودى الأصل « دونمة » هو جاويد بك[1] .

* * *

لا يسعنى وأنا أختم هذا الفصل إلا أن أستعرض التطور الجديد فى النضال العربى ، فأقول إن العرب ، فى هذه الفترةمن عهد الحكومة المنبثقة عن أفكار الائتلافيين ، أصبحوا فى وضع جديد يتميز بصورة رئيسية ، أولا بطابع النضال العربى الصرف ، ذلك أن أحزابهم أصبحت عربية صرفة ، وجهودهم أصبحت منصبة على المطالب المختصة بمناطقهم وحاجاتها وخصائصها ، دون التعاون فى ذلك مع الأجناس العثمانية الأخرى ، بعد أن كانت ، فيما سبق ، فى نطاق الجمعيات العثمانية العامة . فما الدافع إلى ذلك وما هى العوامل الجديدة التى أثرت فى موقفهم .

الواقع أن التطورات السياسية والكوارث التى مرت بها الدولة جعلتهم يتجهون هذا الإتجاه :

١ — فالحرب البلقانية ونتائجها أثرت فى الموقف تأثيراً عظيما إذا لم تكد هذه الحرب تنتهى إلى هدنة مؤقتة حتى وجد العرب أنفسهم وحيدين فى النضال للوصول إلى حقوقهم ، بعد أن فقدوا التعاون والتآزر مع الأجناس الأخرى ، لا سيما الألبان ، الذين يشكلون القوة الثالثة فى السلطنة بقوة عدد نفوسهم وعدد نوابهم ، وأهمية مناطقهم وشدة مراسهم فى النضال المسلح ، وتحت قبة البرلمان ، وفى مجال الصحافة ، ثم البلغار والصرب وبعض الإغريق ، وكان عدد نوابهم مجتمعين (٥٥) نائباً ، بما فيهم الألبان .

---

(١) الاهرام — ١٠٦١٨ ، ٤-٢-١٩١٣ .

٢ — انسلخت عن السلطنة ولاياتها الأوربية ، وكان عددها ست : يانينة ، أشقودره ، قوصوة ، مناستير ، سلانيك ، كريد[1] ، وانفصلت عنها شعوب هذه الولايات من الأجناس الآنفة الذكر ، فأصبح عدد من نفوس الولايات العربية يشكل نسبة تفوق نسبة عدد نفوس العناصر الأخرى مجتمعة ، بما فيهم الترك ، مما جعلهم يشعرون بأهمية عنصرهم وجدوى اشتراكهم ، كعنصر متميز ، فى تسيير إدارة الدولة والدفاع عنها .

٣ — لم تكد الحرب البلقانية تنشب ثم تهدأ حتى رأى العرب أنفسهم، ودولتهم ، وجهاً لوجه أمام أطماع الدول الفاغرة أفواهها لابتلاع الولايات العثمانية واحدة بعد أخرى ، وكانت ولاياتهم معرضة لهذا الابتلاع أكثر من غيرها ، وفى المرتبة الأولى ، فهالهم الأمر ، خاصة عند ما شعروا بضعف قوة الدولة العسكرية ، فهبوا ينشدون القوة فى تنظيم أنفسهم، وإظهار شخصيتهم ، بجهودهم الذاتى . خاصة وان الجرائد الافرنسية الاستعمارية بدأت تحث حكومتها لاحتلال البلاد السورية ، بكل صراحة . كما جاء فى المجلة « النيابية . . . Parlementaire » من مقال تناقلته الصحف اليومية[2] .

٤ — شعر العرب شعورا واضحا بضرر الحزبية على البلاد ، فقد جر التعصب الأعمى لحزب الحرية والائتلاف أو لحزب الاتحاد والترقى إلى تفرقة الصفوف[3] . يتضح ذلك جلياً من محاضرة للمحامى توفيق الناطور نحا فيها باللائمة على المتحزبين لكلا الحزبين قائلا إن صوتهم لا يصدر من أرسهم فى سياسة البلاد ، « صاحوا مع الصائحين فى إسقاط الظلم والطغيان . .

---

(١) ساطع الحصرى — نشوء الفكرة القومية ، ص ١٤٢ .

(٢) المفيد — ١١٦٢ ، ٢٩-١٢-١٩١٢ . من مقال للمحامى توفيق الناطور الذى حكم عليه جمال باشا فيما بعد بالسجن والنفى .

(٣) المفيد — ١١٧٧ ، ١٥-١-١٩١٣ .

ورفعوا الاحتجاجات على تعدى النمسا مع المحتجين ، نادوا بمصادرة بضائع اليونان مع المنادين . . . . ، أرغوا وأزبدوا ضد بلغاريا مع المرغين والمزبدين » ، ثم قال : « أو ترون فى كل هذا عملا من أعمالنا صادراً عن إرادتنا أو ناشئا عن فكرتنا ؟

« قام ماقام من الأحزاب السياسية ، منذ أن بدل طريق الحكم الظاهرى فى هذه المملكة ، فكنا نحن العرب لأربابها ، كما كانوا يريدون منا أن نكون ، فكثيراً ما ائتمرنا بأوامرهم ، وتحركنا لحركاتهم ، وسكنا لسكناتهم ، بل كثيراً ما تحملنا تبعة أعمالهم ، ونحن اللافاعلون ، ووقع بين أفرادنا ماوقع من التباعد والتشاتم ، وكلنا أخ وابن عم » . ثم ضرب لهؤلاء المتحزبين مثلا سائراً بقوله : « تشاجر الريح مع البحر فكان الصلح فى انتكاب المراكب » وقال : « ونحن كذلك ، تشاجر ريح الترقى ببحر الائتلاف فأسفرت النتيجة عن غرق مركب هذه البلاد . تتشاجر الأفراد هنالك لمناصب وزارية واكتساب ثروة أو مناصب رئاسة ، وهنا نتشاجر لا لشىء إلا لمجرد الدفاع عن زيد أو عمرو ، أو لمجرد الإنتساب لحزب دون حزب ، هناك يجنون الثمرات ، وهنا نقطف العداوة والبغضاء[1] » .

٥ — لقد قوى إنتقال الحكم إلى دعاة اللامركزية من عزيمة العرب وأحيا آمالهم ، لا سيا إتاحة الحكومة الجديدة الفرصة لهم كى يقرروا الإصلاحات التى يريدونها بأنفسهم[2] . ولما كان حزب الحرية والائتلاف قد ألغى ، منذ نشوب الحرب البلقانية الأولى — بقرار من رئيسه صادق بك[3] ، حبا بتهيئة الجو أمام الحكومة للعمل ، وليكون فى ذلك قدوة لجمعية الاتحاد بالترقى لوقف نشاطها وتهاون الأحزاب ، كما رغب الاتحاديون بذلك ، ولم

(١) المفيد — ١١٨٩ ، ٢٨—١—١٩١٣ من محاضرة للمحامى توفيق الناطور .
(٢) ساطع الحصرى — البلاد العربية والدولة العثمانية ، ص ١١٩
(٣) الاهرام — ١٠٨٥٢ ، ٨—١١—١٩١٣ .

يعمد إلى إعادة تشكيله — بادروا إلى تشكيل الأحزاب العربية ذات البرامج المتجانسة ، المتفقة على مبدأ واحد . ورأبى هو أن حذرهم من الحكومة الجديدة لم يكن بأقل كثيرا من حذرهم من حكومة الاتحاديين وهذا ماقوى عزيمتهم فى الاعتماد على أنفسهم .

٦ — كان لنهوض الحركة الثقافية أثرا كبيرا فى الوعى القومى وسأعود إلى شرح هذه الفكرة عند استعراض تطور النهضة الفكرية والقومية .

٧ — لاسيما أن تأليف الأحزاب العربية جاء فى وقت خلو البلاد من مجلس المبعوثان ، والشك فى احتمال عودته قريبا .

كما تميز نضال العرب فى هذه الفترة بالتضامن العربى القومى القوى بين المسيحيين والمسلمين ، بعد أن أدى الوعى الفكرى والاجتماعى والقومى إلى ضعف الرابطة الإسلامية وعدم جدواها فى البناء السياسى ، وسعى الأتراك السياسيين إلى استغلالها لضرب النضال العربى بالتفريق بين المسلمين والمسيحيين ، فإذا لم يستحض العرب بالتضامن الداخلى بين الطائفتين ، خاصة بعد أن فقدوا ميزة التضامن مع العناصر العراقية التى انفصلت عن الدولة ، ضاعوا فى خضم الأحداث .

وتميز ايضا بميل العرب إلى ضرورة الاستعانة بالدول الأجنبية كى تؤيدهم فى تحقيق الإصلاح لبلادهم ، اسوة ببقيه الأقوام كالأرمن وصقالبة مكدونيا ، وخاصة بعد أن وافقت الدول على استقلال البانيا المحررة ، وإسوة بمتصرفية جبل لبنان المستقلة بضمان الدول ومساعيها وشعورا منهم بالعجز عن إدراك نهضة الغرب ، من غير هذه المعاونة ، وإلا أصبحوا عاجزين عن مقاومة الإستعمار ، ولقمة سائغة فى افواه الدول الأجنبية ، وأهم من ذلك أن لايتركوا مجالا لذرائع الغرب فى نكول الدولة عن الإصلاح وإيجاد سبيل للتدخل وتحقيق الأطماع الأرضية .

الفصل الثامن

العرب ولا مركزية الحكم
فى
الفترة الثانية من عهد الاتحاديين

سقطت وزارة كامل باشا لأنها فقدت ثقة ضباط الجيش ، مثلما كان الاتحاديون قد سقطوا لنفس السبب ، وعادوا الآن وفى حوزتهم رصيد كبير من تأييد الضباط ، بعد أن قلبت حرب البلقان الأوضاع رأسا على عقب ، وشرعوا فى العمل والتصميم كى لا يدعوا مجالا لسقوط جديد ، فعمدوا إلى تشكيل البوليس السرى ، وتنظيمه تنظيما جديداً ، وإلى إتخاذ تدابير قامعة شديدة فى قسوتها ضد خصومهم السياسيين ، وأقاموا عهداً أشبه بعهود الإرهاب فى تاريخ الثورات ، وصار النفى والإبعاد يجريان بالجملة وبدأت السلطات تتركز فى أيدى عدد قليل من زعمائهم مثل أنور بك وطلعت بك وجمال بك الذى تولى منصب الحاكم العسكرى للآستانة ، وخليل بك ، وجاويد بك وسكرتيرى الجمعية فتحى بك (الذى حارب فى طرابلس الغرب) ، ومدحت شكرى بك وكلهم ممن اشتركوا فى إنقلاب « الباب العالى » ، وهو الإسم الذى أطلقه المؤرخون على حادثة إسقاط وزارة كامل باشا وقتل ناظم باشا . وهكذا أخذ نفوذ الاتحاديين فى التصاعد حتى جاء استرجاعهم لأدرنة[1]، خلال

(١) اثناء الهدنة التى كان كامل باشا قد عقدها اختلف الحلفاء البلقانيون على تقسيم غنائم الحرب فى المناطق التى احتلوها فاحتربوا فهاجم الاتراك ادرنة واحتلوها .

الحرب البلقانية الثانية فرصة لهم كى يصل نفوذهم إلى القمة ، وكى يحصل أنور على لقب « بطل » فى أعين الناس ، ومن ذلك الحين لم تعد تعترض استبدادهم أية عقبة[1] .

لم يكن أعضاء جمعيتى بيروت ودمشق الاصلاحيتين قد انتهوا من وضع لائحتهم عندما حصل انقلاب الباب العالى ، لكنهم ثابروا على العمل حتى انتهوا منه وسلموا اللوائح إلى الواليين الجديدين حازم بك الذى حل محل أدهم بك الإئتلافى على ولاية بيروت ، وعارف بك الماردينى العربى الذى حل محل كاظم باشا على ولاية دمشق . وقد وردت من ناظر الداخلية الجديد حاجى عادل بك برقية يطلب فيها من الولايات إرسال مقررات المجالس العمومية ، مبلغا أن الوزارة الحاضرة تعد بإجراء الإصلاح على قاعدة التبليغات السابقة[2] ، فتسلم حازم بك ، وكان من صناديد الاتحاديين ، ومزودا بصلاحيات واسعة ، لائحة البيروتيين ، وأظهر ميله إلى الإصلاح ، وأفهم الوفد الذى أتى بها أن قانون الولايات الجديد الذى يتضمن من الإصلاحات اللامركزية مايفوق تصور الإصلاحيين العرب سيصل قريبا ، وسينفذ فى أواخر مارس ١٩١٣ ، ومع ذلك فانه سيدرس المشروع المقدم إليه[3] ، فأعرب له أعضاء الوفد عن شكرهم له ، وعن تعلق السوريين بالدولة ، وأن حركة الإصلاح لاترمى إلا لغاية واحدة : صيانة البلاد وإبقائها عثمانية ، وأن الأهالى بجميع أديانهم يتعوذون من الاحتلال الأجنبى[4] .

فى الواقع لجأ الاتحاديون ، قبل نشر قانون الولايات الجديد ، إلى المراوغة والادلاء بتصريحات مخدرة مثل عزم الحكومة على القيام بالإصلاح على

(1) A. Mandelstam — Ibid., pp. 47-48.

(٢) المفيد – ١١٨٩ ، ٢٩–١–١٩١٣ .

(٣) الاهرام – ١٠٦٥٥ ، ١٩–٣–١٩١٣ .

(٤) المفيد – ١٢٢٥ ، ١٣–٣–١٩١٣ .

الطريقة اللامركزية[1] ، وتقسيم البلاد إلى مقاطعات إدارية كبيرة لكل منها مفتشون أجانب كى يستطاع تطبيقه على الوجه الصحيح المجدى ، بالنظر لتفاوت حاجات البلاد واختلاف الأقوام التى تقطنها ، بحيث تراعى خصائصها المحلية ، وأنه لاغنى عن الاستعانة بصفة مستشارين لكل نظارة ، مع التأكيد بإبقاء الموظفين الإكفاء ، ولو أن الوزارة السابقة هى التى عينتهم ، وغير ذلك من التصريحات المطمئنة يدلى بها الصدر الأعظم محمود شوكت باشا ووزير الداخلية[2]. كما لجأوا إلى تجربة الإغراء بالمنافع الشخصية ، إذ كانوا ، على وجه عام، يظنون أن فى الإمكان إسكات العرب بإعطاء الظاهرين منهم بعض الوظائف ، فحاولوا ذلك مع بعض السوريين فى الآستانة ، لكنهم فشلوا وأجاب هؤلاء أن أمانينا مركزة فى الإصلاح ، وليس لنا من مطلب غيره. على أن أبرز محاولة من هذا النوع ، تلك التى جربها الوالى حازم بك مع شكرى العسلى ، وكان لها دوى كبير أكسبت ذلك المناضل العربى مكانة فى قلوب العرب . فلما وصل حازم بك إلى بيروت استدعى شكرى بك برقيا واختلى به ، وأبلغه أمر وزير الداخلية بتعيينه متصرفا للاذقية بعد أن كانت الوزارة الجديدة راغبة فى حرمانه من هذا المنصب الذى عينته الوزارة السابقة إليه ، لكنه (أى الوالى) اعترض عليها قائلا بعدم جواز تبديل الموظفين بتبديل الوزارات وانه شهد له شهادة حسنة ، فبامكانه الذهاب لاستلام وظيفته . فأجاب السيد شكرى العسلى « إننى رغبت بالاستخدام فى عهد الوزارة السابقة بعد ان اعتقدت انها ستدخلنا فى الدور القانونى وأنها عازمة على الإصلاح . أما الآن فإننى قبل أن أرى آثار الاصلاح وارى القانون قد وضع موضع التنفيذ لايمكننى قبول أية وظيفة » . ولما طمأنه الوالى على الاصلاح سأله العسلى عن مسألة اللغة فأجابه ان اللسان المحلى هو الذى سيكون

---

(1) المؤيد — ٦٩١٠ ، ١٨-٢-١٩١٣ .
(2) المفيد — ١١٩٢ ، ١٢٠١ ، ١٢٩٠ ، ٣-٢ ، ١٢-٢ ، ١٣-٢-١٩١٣

لغة التدريس ، وان كبار الموظفين فى الولاية هم فقط الذين سيعينهم المركز ، واما الباقون فستعينهم الولاية ، وان القانون الجديد سيكون أوسع مماطلب البيروتيون لأن لائحتهم لم تتضمن إعطاء الامتيازات فى حين تضمنها القانون الجديد . لكن العسلى أفحم الوالى عندما سأله عن سبب إحضار الوالى معه عدداً من افراد البوليس والقوميسيرية ، وانه قد بلغه ان كثيرا من رجال الدرك الأجانب عن المنطقة سيؤتى بهم إلى ولاية بيروت ودمشق مع انه يوجد فيها من يستطيع القيام بهذه الوظائف ، فقال « إن هؤلاء نكبوا فى الروملى والبلاد فى حاجة إليهم فرأينا استخدامهم عوضا عن اناس لم يتدربوا على الخدمة » . عندئذ اجابه شكرى بك ان الأمة العربية ليست مجبرة بهم بل يجب اختيار الأحسن والأكفأ واعتذر عن قبول الوظيفة[1] . ولما شاع هذا الخبر الذى تناقلته الجرائد اخذت الصحافة العربية تكيل المديح للعسلى وتفاخر بإخلاصه ، متضمنة بعض المقالات التى تحمل هذه الترويسة « لومثل الشرف العربى والإباء الشرقى لما مثلا بغير العسلى العربى السورى » وخاطبه الصحفى بطرس معوض ، صاحب جريدة « الأستاذ » الحلبية بهذا الكلام فى إحدى مقالاته العديدة التى حبرها فى مدحه : « مارددت الصحف ذكرى الحادثة الجديدة إلا ورددتها الألسن فى كل ناد اضعافا ، وما خلدت فى تاريخ شهامتك العربية مأثرة جديدة حتى جددت انطباع اسمك المحبوب على قلب كل سورى . فإذا افتخر الشرق فيك وبأمثالك وإذا شاء طلاب الإصلاح فلينسجوا على منوالك .

« لله درك إذ تقول : نحن طلاب الاصلاح لاطلاب الوظائف : إن الرجال كثيرون وطلاب الإصلاح كثيرون ، على أنهم عند الاختبار قليل الخ . . . »[2]

---

(1) الاهرام — ١٦٠٥٢ ، ١٥-٣-١٩١٣ ، المفيد — ١٢٢٤ ، ١٢ مارس ١٩١٣ ، من حديث لشكرى العسلى الى جريدة « الاتحاد العثمانى » البروتية نقلته جريدة الاهرام عنها
(2) المفيد — ١٢٣١ ، ٢٠-٣-١٩١٣ من مقال بقلم بطرس معوض بعنوان الى شكرى العسلى .

وهكذا اصبح الشعار السائد فى مقالات الصحف وعناوينها واخبارها عن استقالات الموظفين « نحن طلاب اصلاح لا وظائف » واصبح تصرف شكرى بك خطة اختطتها الاصلاحيون فلا يدعى احد منهم إلى تسنم وظيفة من الوظائف إلا أجاب المسؤولين بالرفض مرددا الشعار . بل قدم كثيرون منهم استقالاتهم من الوظائف والمناصب التى كانوا يتولونها ، سواء كانت شرفية أم مرتبة برواتب نظامية . فقد رفض السادة سليم على سلام وزكريا الفولى واحمد مختار بيهم ومحمد فاخورى مناصب أعضاء فى المجلس البلدى ومجلس الإدارة ببيروت(١) وعللوا رفضهم بسبب تأخر الاصلاح . كما قدم أعضاء غرفة التجارة استقالاتهم ، ونشرت فى الجرائد بعنوان « طلاب إصلاح لا وظائف » بنصها الحرفى الذى جاء فيه بأن : البقاء فى هذه الحالة بدون نوال الاصلاحات اللازمة الحيوية للوطن مضر بحالة البلدة التجارية والاقتصادية فانا نقدم استعفاءنا(٢) . وقد استدعى رفيق بك العظم إلى الآستانة وأشيع إنه سيسنم منصب عضو فى الأعيان أو غيره من المناصب السامية فرفض وأجاب طالبا تنفيذ الاصلاح(٣) . وبمقدار ماكان يتأخر موعد إعلان الاصلاحات كانت الاستقالات تتزايد ، وكان البعض يوقتونها بتواريخ صدور بعض التصريحات المناقضة لأمانى المواطنين فى الاصلاح ، كما جرى عندما أدلى عادل بك ناظر الداخليــــة للكونت « اوستروروغ » مراسل « الدايلى تلغراف » الانجليزية بتصريح نفى فيه وجود مطلب يختص بالخدمة العسكرية المحلية أو بتقسيم الضرائب إلى قسمين ، أحدهما الحكومة المركزية والآخر للإدارة المحلية ، كما يزعم الإصلاحيون ، أو مايقال بوجوب معرفة الوالى العام للغة العربية ، بعد مضى خمس سنوات ، أو معرفة بقية الموظفين لها ، أو ضرورة كون العرائض التى تقدم إلى الدوائر الإدارية بهذه اللغة .

---

(١) الاهرام – ١.٦٥٧ ، ٢٢–٣–١٩١٣ .
(٢) المفيد – ١٢٣٠ ، ١٩–٣–١٩١٣ .
(٣) المفيد – ١٢٣٣ ، ٢٣–٣–١٩١٣ .

وزاد على ذلك بخصوص الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية ، قوله : « إننا جعلنا القانون قسمين إحداهما يختص بالتقاضى فى المحاكم الشرعية ، بالقسم العربى من السلطنة ، فى المسائل الإسلامية المحضة ، امام القضاة الشرعيين ، وجعلنا التعليم العام شطرين وستنشأ كليات وجامعات على النسق الأورنى تسير مع المدارس جنباً لجنب ، أى أنها تكون جامعات تركية إسلامية فى آن واحد فهل يريدون ان نشق لساننا شطرين أيضا ؟

« إن وحدة السلطنة تنحصر فى شخص جلالة السلطان ، ودين السلطنة الرسمى هو الاسلام ، ولغتها الرسميه هى التركية ، فالدين الرسمى واللغة الرسمية لا يمكن أن يكونا غير لغة الملك ودينه ، ولكن هذا لا يمنعنا من التوسع فى استعمال اللغة العربية فى المسائل الإدارية والقضائية المرتبطة بحياة الجمهور فى الولايات التى تتكلم بالعربية » .

فأحدث هذا التصريح استياء كبيراً فى الأوساط العربية ، وبادر حزب اللامركزية الادارية العثمانى بإرسال برقية احتجاج عليه إلى ناظر الداخلية وإلى الكونت « اوستروروغ » مطالبا بجعل اللغة العربية رسمية فى الولايات العربية وأداء الخدمة العسكرية فيها ؛ ثم رفع عضوان جديدان من أعضاء بلدية بيروت استقالتهما منها ، وربطاها بقضية الاصلاح . وأخذت موجة إرسال برقية تأييد المستقلين أهمية كبرى فى الصحف المحلية وعلى السنة الناس(١) وصارت تحث بقية المدن السورية على اتباع الخطة التى انتهجها كبار موظفى بيروت(٢) .

استمر الاتحاديون فى المراوغة والإدلاء بتصريحات ملائمة أحيانا وغير ملائمة أحيانا أخرى ، قبل نشر قانون الولايات ، الذى أوهموا الناس أنه

---

(١) المفيد – ١٢٣١ ، ١٢٣٢ ، ٢٠–٣ و ٢٢–٣–١٩١٣ .
(٢) المفيد – ١٢٤٥ ، ٦–٤–١٩١٣ .

يتضمن أسس الإصلاح المطلوبة ، وأرسلوا إلى البلاد العربية وفدا من العرب المسلمين برئاسة صنيعتهم الشريف علي حيدر ، بغرض ظاهر هو إرشاد المسلمين والعثمانيين إلى ما يحيط بالبلاد من الإخطار وإزالة الانقسامات والتفرق الحاصل بين الأمــــة ، إنما الغاية الأساسية هي الترويج للقانون المذكور وتحسينه في عيون الناس (١) ، وظل حازم بك والي بيروت ، وعارف بك الماردينى ، العربي الدمشقي ، يداريان الإصلاحيين ويدليان بتصريحات مهدئة للنفوس ، حتى أنهما قد صرحا منذ قدومهما بأنهما لم يقبلا منصبهما إلا بعد أن أشترطا على الحكومة تنفيذ الإصلاح مما يساعدهما على القيام بما ينويان تنفيذه من الأعمال الإدارية والعمرانية . (٢) وهكذا إلى أن ورد قانون الولايات الجديد ونشر في الجرائد وقرأه الناس ، ولشد ما كانت دهشتهم وإستغرابهم عندما تحققوا أنه لم يكن سوى نسخة طبق الأصل عن مثيله الذي كانت الحكومة قد وضعته عام ١٩١٠ ولم يقبل به مجلس المبعوثان كما لم تكن الالويات لترضى به فأهمل (٣) ، وأدركوا أن الحكومة لم تحد عن سياستها التقليدية في معاملتها لرعيتها وهي أن تماطل وأن تعد بما لا تود إجراءه ، وأن تسوف وتترك للغد ما يطلب منها فعله اليوم ، ولا تفعل الأمر الذي تفرضه عليها الضرورة إلا مكرهة ، إنما تفعله على الغالب بصورة مشوهة ناقصة ، ولكنها في آخر الأمر سرعان ما تنكص على عقبيها عندما تجد فرصة ملائمة للنكوص ، متجاهلة ما أعطته من وعود وما قطعته من عهود (٤) ، من أجل ذلك اشمأز الإصلاحيون ، فلما شعر حازم بك بما ينتظره من مصاعب من جهة نشاط جمعية بيروت الإصلاحية التي انقلبت إلى جمعية نظامية ، بادر إلى حلها بداعي أن وجودها غير قانوني

---

(٤) المفيد – ١٢٤٧ ، ٨–٤–١٩١٣ .

(١) المفيد – ١٢١٣ ، ٢٧–٢–١٩١٣ ، المؤيد ، ٦٩٥٨ ، ١٢–٤–١٩١٣

(٢) الاهرام – ١٠٦٧٠ ، ٨–٤–١٩١٣ .

(٣) الاهرام – ١٠٦٨٨ ، ٣٠–٤–١٩١٣ .

وأقفل ناديها ، وأخذ يطارد أعضاءها ، ووزع بلاغا على الصحف نشرته بتاريخ ٩/٤/١٩١٣ ، فصدرت الجرائد الاصلاحية في ذلك اليوم(١) بيضاء خالية من كل كتابة إلا من اسم الجريدة وتحته على الصفحة الأولى البلاغ الرسمي مطوقا بالسواد علامة للحداد ، وقد نص على ما يلي :

« بما أن الجمعية التي تشكلت منذ شهرين ونصف من بعض الذوات في بيروت بإسم الجمعية العمومية الإصلاحية ، والتي اتفق أن أعطي لها (ايصال) من مقام الولاية ، قد كان تشكيلها مغايراً لقانون الجمعيات ، فضلا عن أن بعض المطالب التي أخذ هؤلاء يطالبون بها ، باسم الإصلاحات هي منافية أيضاً لأحكام القانون الأساسي ، وبناء عليه فقد صار من الطبيعي منع دوام وإجتماع هذه الجمعية . هذا وقد شرع بتطبيق قانون إدارة الولايات الذي نظمته الحكومة السنية وفقا لقاعدة توسيع المأذونية وتفريق الوظائف . . فجاء جامعا الإصلاحات لبيروت ولسائر الولايات العثمانية . . وعليه نعلن منع إجتماع الجمعية المذكورة(٢) » .

نخف رئيسا الجمعية الإصلاحية إلى مقابلة الوالي فاستقبلهما بفتور واشمئزاز ، وعبثاً حاولا إقناعه بالعدول عن إغلاق الجمعية ، بل كان يصر على أن الإذن مخالف للقانون ، وإذا كان لهما إعتراض فليراجعا الآستانة أو متى تم إنتخاب مجلس المبعوثان فلهما الحق بأن يراجعاه (٣) . عندئذ لم يسع أهل بيروت إلا الهياج والاحتجاج على هذا العمل المنكر وأغلقت المدينة مخازنها في ثاني يوم ، وشمل الاضراب كافة أسواقها التجارية ، فلجأ الوالي إلى إجبار أصحابها على فتحها بالقوة ، وأخذ يوحي إلى الصحف التي تأتمر بأمر الإتحاديين مثل جريدة « الرأي العام » و « أبابيل » بأن تندد بأعمال

---

(١) المفيد – الاتحاد العثماني ، لسان الحال ، الشباب ، النصير ، الحقيقة .

(٢) المفيد – ١٢٤٨ ، ٩–٤–١٩١٣ .

(٣) المؤيد – ٦٩٦٣ ، ١٦–٤–١٩١٣ .

رجال الإصلاح ، فبدأت تـكيل لهم الشتائم وتغمرهم بالنقد اللاذع ، وراح الوالى ينـكل بهم فبادروا إلى الإحتجاج ، ووقعوا برقية منهم ومن الأهالى بعثوا بها إلى الصدارة العظمى وإلى وزارة الداخلية وإلى جريدتى « أقدام » و « صباح » جاء فيها :

« نحن الموقعين بذيله ملاكين وتجار وصيارف وأطباء ومحامين وصحفيين وأدباء .. من كافة طبقات الشعب وجميع الطوائف فى بيروت نعرض لفخامتكم أن الحـكومة المحلية أصدرت أمراً بحل الجمعية العمومية الإصلاحية مع أنها قد شكلت بصورة شرعية وحصلت على إيصال من الوالى السابق إعترافا بقانونيتها ، وأن مطالبها ليست مغايرة للقانون الأساسى بل إنها مجرد حاجيات السكان وجاءت إظهاراً لرغائب الأهالى . لذلك نحتج على هذا العمل بكل قوانا (١) ....

ثم أذاعت الجمعية الاصلاحية البيان التالى :

« إن الخطوب التى ألمت بالوطن العثمانى نخفضت من عظمته وذهبت بشطره لم يكن لها سبب غير التمادى فى سوء الادارة والاصرار على الخطأ فى السياسة . ولما تفاقم هذا الأمر ، واستولى الخوف على قلوب المخلصين من رجال الدستور ، فى عهد الوزارة السابقة ، من إستطالة الأطماع إلى بقية الأطراف السالمة حتى الآن ، بادروا إلى الرجوع عن الغلط ، وهموا بسلوك الطريقة المثلى فى الحـكم ، ونشر الاصلاح الإدارى فى كل قطر من أقطار المملـكة ، سداً للذريعة وقطعاً للأسباب التى تتمسك بها أصحاب الأغراض من الأجانب . ولقد كان لبيروت فضيلة السبق إلى التصريح بحقيقة الحال ، فلقى تصريحها من رجال الوزارة إذ ذاك آذانا مصغية ، وقلوبا واعية ، وبذلك

(١) المؤيد ــ العدد السابق ، المفيد ــ ١٢٥٠ ، ١٢-٤-١٩١٣ ، بلغ عدد الموقعين على هذه البرقية اكثر من ١٣٠٠ شخص .

الباعث ولهذا الغرض تألفت جمعيتنا ، بانتخاب المجالس الملية ، ووضعت برنامجها ، وأخذت الرخصة القانونية ، وعقدت إجتماعاتها الأولى فى دار المجلس البلدى ، على مرأى من الحـكومة ومسمع .

« فمصادرة الحرية الاجتماعية ، وخنق الفـكرة الإصلاحية على النحو الذى جرى عليه حضرة الوالى بحل الجمعية الاصلاحية ، فضلا عن أنه مناف لأحكام القانون الأساسى، فهو يعتبر بنظر العالم المتمدن ضغطا على الاستقلال الشخصى وحرية الفـكر .

« إن الجمعية الاصلاحية فى بيروت جمعية فـكرية ، لا جمعية إنفاذ بالقوة والعنف . فعلى فرض مخالفة رأيها فى الاصلاح لرأى الحـكومة ، فإنما يحق للحكومة عدم العمل بآرائها ، ولـكن لا حق لها بمصادرتها . لذلك نحتج أمام الوطن والتاريخ على عمل حضرة الوالى ، هذا الذى عبث بمصلحة الوطن ، وخالف به أحكام الدستور ، ونيات جلالة السلطان (١) .. التواقيع ..

الأعضاء : كامل الصلح ، اسكندر عازار ، محمد طبارة ، دكتور أيوب ثابت ، جان بطرس ، سليم سلام ، رزق الله ارقش ، أحمد مختار بيهم ، أحمد حسن طبارة ، يوسف هانى ، محمد فاخورى ، بترو طراد ، البير سرسق حبيب فرعون ، حنا نقاش ، فؤاد حنتس ، سليم بواب ، جميل الحسامى ، حسن ناطور .

غير أن الوالى كان على أهبة الاستعداد لضرب الاصلاحيين عشية يوم الاضراب فأخرج فى المساء مناديا فى الشوارع ينذر كل من يقفل محله بالجزاء النقدى ، وألقى القبض على زكريا أفندى طباره بتهمة التهييج ضد الحـكومة وأرسل فى طلب كل من الشيخ اسكندر العازار وسليم طباره ورزق الله

(١) المؤيد ــ ٦٩٦٣ ، ١٦-٤-١٩١٣ ، المفيد ــ ١٢٥٠ ، ١٢-٤-١٩١٣ .
(٢) المؤيد ــ العدد السابق ،

أرقش ، وعند منتصف الليل كانوا جميعهم موقوفين فى دائرة البوليس ، وأصدرت الولاية إعلانا وزعته فى الليل جاء فيه :

قد شرعت ولاية بيروت بتطبيـــق القانون المخصوص الحاوى على المساعدات الواسعة ضمن أحكام القانون الأساسى الصادرة برعاية الارادة السنية الشاهانية ، والذى قصد به الباب العالى إجراء الاصلاحات بجميع الولايات العثمانية . إلا أنه قد فهم أن البعض فى بيروت قد ابتدأوا بدافع المنفعة الخاصة بتضليل الأهالى وإستغلال غفلتهم لعرقلة معاملات الحكومة ومصالح العباد ، وأولئك لا يزيد عددهم عن الخمسة أو الستة ، وأشاعوا بين الناس أنهم إذا أقفلوا حوانيتهم يتخلصون من الخدمة العسكرية وبعض التكاليف وشوقوهم لعدم فتحها .

« لاجرم بأن الذين يشتركون بحركة هؤلاء يستلزمون الجزاء الشديد بموجب المواد المعينة فى قانون الجزاء ، والمقدمون منهم يكونون طبعا مسؤولين مع مرتبى هذه الأعمال ، وعليه نعلن الحقيقة ونخطر العموم بأن يتجنبوا حركات كهذه توجب العقاب ونوصيهم بمعاطاة أعمالهم كالعادة مع الخلود إلى السكينة »[1] .

بيد أنه بالرغم من ذلك أصبح الناس فى اليوم التالى وحركة التجارة معطلة والبيوتات المالية فى سكون تام . ومما زاد فى إضطراب النفوس وقوف رجال الشرطة على أبواب إدارات الصحف الاصلاحية يفتشون الداخل والخارج ، وصادروا أعداد جريدتى المفيد والاتحاد العثمانى اللتان عطلتهما الولاية بضعة أيام بداعى نشرهما كتابات « تشوش الأفكار وتهيج الخواطر »[2] ، ولكن ذلك لم يثن عزم رجال الجمعية عن إصدار الجريدتين

---

(١) المؤيد — العدد السابق ، Corresp. d'Orient — 1/5/1913, pp. 418-420.

(٢) المفيد — ١٢٥٠ ، ١٩١٣/٤/١٢ (كانت المفيد ملكا لعبد الغنى العريسى » والاتحاد العثمانى للشيخ احمد طبارة) . وكلاهما استشهد على مشانق جمال باشا فيما بعد .

المذكورتين وتوزيع إعدادهما سراً ، بل زاد إصرارهم على النضال والمقاومة وبعد أن كان قرارهم مقتصراً على إعلان الاضراب يوما واحداً فقط صمموا على مده يومين آخرين أثر اعتقال الأربعـــة الاصلاحيين المار ذكرهم ومصادرة الجرائد .

ولما بلغت هذه الأنباء مسامع حزب اللامركزية الادارية العثمانى فى مصر أرسل البرقية التالية إلى الصدارة العظمى :

« مصادرة والى بيروت جمعيتها الاصلاحية فى عملها القانونى إستبداد منكر ، مضيع لآمال الأمة ، موجب للتقاطع بين الهيئتين . تداركوا سوء العاقبة بعزل الوالى ونقض عمله ، ولا تسنوا للشعب سنة سيئة بمخالفة القوانين »[1] .

كما أرسل المؤتمر العربى فى باريس ، الذى تشكل حديثاً ، إلى نظارة الداخلية البرقية التالية :

« إن حل جمعية بيروت الاصلاحية يؤيد ماخامرنا من الظنون بأن الحكومة تأبى أن تمنح العرب الاصلاح . إن تاريخ تركيا منذ خمسين عاما ، يثبت لنا أن الحكومة التركية ، فى سعيها إلى الاحتفاظ بحقوق الأمة الحاكمة ، قد خنقت بالقوة جميع الآمال والأمانى التى تؤدى إلى ترقية الدولة وتقدمها ، متخذة سياسة جرت على الخلافة والسلطنة معاً أوخم العواقب ، إننا نحتج بشدة على التدابير التى أتخذت ، ونحن على يقين بأن العراقيل والعقبات لن تستطيع أن تحول دون تقدم الشعوب وحقوقها . نتوسل إليكم أن تريحوا البلاد من اضطرابات وخيمة العواقب ، فتمنحوا العرب الاصلاح واللامركزية التى لاغنى عنها لوجودهم »[2]

---

(١) الاهرام — ١٠٦٧٦ ، ١٥-٤-١٩١٣ .

(٢) المؤيد — ٦٩٦٣ ، ١٧-٤-١٩١٣ .

Corresp. d'Orient — Ibid., p. 418.

غير أن كل هذه البرقيات لم تأت بفائدة لدى المسؤولين فى الآستانة . وجاء جواب الصدر الأعظم ، بالبرقية التالية مخيباً للآمال :

« إذا كان للأهالى رغبات ومطالب فى الاصلاح بمقتضى أن يطلب ذلك المبعوثون ، حتى إذا حاز طلبهم الأكثرية يطبق. أن تشكيل الأهالى جمعيات لهذه الغاية مغاير للقانون ، فليس باستطاعة الحكومة الاصغاء إلى هذه المطالب أن الحكومة نشرت ما يمكن تطبيقه من قوانين الاصلاح وهى الآن مهتمة بتنظيم غيرها من القوانين الكفيلة بسد النواقص . نوصيكم أن تفهموا الكيفية لمن يلزم وأن تودعوا إلى الديوان الحربى العرفى حالا كل من يتجرأ على القيام بحركات مخالفة للقانون ، وأن تجروا بحقهم حالا حكم القانون الذى ينبغى إصداره فى ظرف ساعة أو ساعتين . لقد أرسلنا إلى السلطة العسكرية أيضا التعليمات اللازمة بهذا الشأن »[1] — التوقيع — الصدر الأعظم — محمود شوكت .

أصبح الاصلاحيون إذاً أمام القوة الغاشمة ، وهم لا حول لهم ولا طول ، فإما أن يرفعوا علم العصيان وهم عزل من السلاح أو يرضخوا للقوة · لذلك آثر عقلاؤهم حل المسألة بالحسنى وشكل وفد منهم برآسة محمد أفندى بيهم وهو شيخ محترم الرأى ، ويوسف أفندى سرسق ، أولهما عميد الطائفة الإسلامية والثانى عميد الطائفة المسيحية ، ورافقهما الفريد بك سرسق ، وعبدالله افندى بيهم ، ويوسف أفندى هانى وغيرهم ، وذهبوا إلى مقر الولاية واتصلوا بحازم بك ليطلق سراح الاصلاحيين المعتقلين ، فأبرق الوالى إلى الآستانة طالبا موافقتها على إخلاء سبيل الموقوفين لأن لفيفا من أعيان المدينة ومسموعى الكلمة فيها ، وعدوا بفتح الأسواق ، فأذنت الوزارة بذلك فاجتمع جمهور كبير من الشعب وساروا إلى السجن ينتظرون خروج المعتقلين

(1) Corresp. d'Orient — 16/5/1913, pp. 467-468.

الاهرام – ١٠٦٧٨ ، ١٩١٣/٤/١٧ .

واستقبلوهم لدى خروجهم وسط الهتافات والتهليل ، وساروا بهم فى موكب حافل إلى دار يوسف أفندى سرسق . وأذاع محمد أفندى بيهم ويوسف أفندى سرسق النداء التالى إلى الشعب :

« أيها المواطنون الشرفاء : نرجوكم باسم الانسانية وحرمة الوطن المقدس أن تعودوا إلى أعمالكم وتفتحوا مخازنكم ، وهكذا تكونون قد أعربتم عن عن وطنيتكم الحقيقية ، وعن كونكم عثمانيين صادقين وعن طاعتكم لحكومتكم . . . »[1]

هذا فى بيروت ، وأما فى دمشق لم تكن الإجراءات القامعة أقل شدة من بيروت ، فقد أخذ واليها عارف بك الماردينى فى اضطهاد الاصلاحيين وصادر جرائدهم وسجن مخلصيهم واستعمل السياط لضرب بعض الناس ، مما اضطر رجالات الأمة العربية المخلصين أن ينقلوا نشاطهم إلى خارج حدود المملكة العثمانية ، كما سيرد بحثه .

قانون الولايات الجديدة :

جاء قانون الولايات الجديد على النقيض تماما مما هدفت إليه برامج حزب اللامركزية الادارية وجمعية بيروت الإصلاحية . فبينما كانت الفكرة السائدة فى الحزبين الأخيرين هى فكرة تقوية صلاحية المجالس العمومية والإدارية واستقلالها فى شؤون التشريع الداخلى ، والسيطرة على أمور الإدارة الداخلية للولايات ، بحيث لا يكون الوالى إلا كمأمور تنفيذ لقراراتها ، فلا يستطيع بذلك أن يمارس أى سيطرة استبدادية فردية على شؤون الولاية وكان القصد من هذا الاتجاه هو الحد من تسلط الولاة الذين يكونون مقيدين

(1) Corresp. d'Orient — Ibid., p. 468.

بخطة الحكومة المركزية التى تستمد قوتها من أحزابها السياسية التى كثيراً ماتخالف خطتها مصلحة الولايات لاسيما العربية منها ، والذين « لم يأنس أكثرهم بعد بمبادىء الدستور ، وأنهم بما اعتادوا من استعمال القوانين فى غير ماوضعت له سيتخذون من سلطتهم الجديدة آلة إلى الرجوع إلى الإدارة الفوضوية السابقة » كما قال الشيخ أحمد طبارة[1] ، فى حديث له مع مدير جريدة « جون تورك » الآستانية — جاءت نصوص القانون الجديد مناقضة تماما لهذا المبدأ ، بحيث جعلت للوالى سلطات لاحدود لها ، وأعطته حق السيطرة التامة على المجالس العمومية والإدارية ، بحيث يتحكم فى مصيرها ، وجعلته حاكما بأمره فى الولاية هذا الذى كان يخشى منه الشعب العربى ، ويناضل للتخلص منه بفضل ترويج النظام اللامركزى . وبرهن الاتحاديون مرة أخرى أنهم — بالرغم من تصريحاتهم المخدرة باقتناعهم بجدوى النظام اللامركزى — لايحيدون عن خطتهم الأساسية فى الاصلاح على طريقة « توسيع المأذونية وتفريق الوظائف » ، ولكن لولاتهم ، لا لشعوب الولايات ومجالسها العمومية . ومعنى ذلك أن العرب لم يصلوا إلى الاصلاح الذى كانت تتوق إليه نفوسهم ، لذلك أخذ زعماؤهم يصرحون بأنهم ليسوا راضين عن القانون الجديد وصاروا يهاجمونه على صفحات الجرائد سواء بتصريحاتهم إلى المراسلين أو ببث الاتهم فيها[2] .

ولكى أتمكن من إعطاء فكرة واضحة عن القانون الجديد أرى أن أفصل بين مانيط بالولاة من صلاحيات وما خصص للمجالس العمومية والإدارية من مهام :

أحكام عامة : المواد ٨و٩ — يعين الولاة ومعاونوهم ، والمتصرفون والمكتوبيون (أمناء سر الولاة) ، والقائمقامون ، ورؤساء الإدارة فى

---

(١) المؤيد — ٧٠١٢ ، ١٩١٣/٦/١٧ .

(٢) الاهرام — ١٠٧١٨ ، ١٩١٣/٦/٤ .

مركز الولاية (قائد الدرك ، مدير البوليس ، مدير النفوس ، مدير الأمور الخارجية ، ترجمان الولاية) ، ومديرو تحريرات اللواء ، ومحاسبو اللواء ، ومفتشو المعارف ، ومديرو ومعلموا المكاتب السلطانية (التجهيز) وأطباء الحكومة ، ومهندس النافعة من قبل مركز السلطنة .

وظائف الوالى : من مئات المواد التى خصت الوالى بالذات ، بشتى الصلاحيات الواسعة المطلقة ، اخترت المواد التالية ، وهى التى تشمل أهم مافى موضوع البحث من مسائل الخلاف الجوهرى بين الترك والعرب ، لاكله :

المادة ٢٠ — الوالى أكبر مأمورى القوة الإجرائية فى الولاية ووكيل وممثل كل نظارة ، ومسؤول عن إدارة الولاية العمومية ، وظيفته نشر وإعلان القوانين وتأمين تنفيذها .

المادة ١٠ — إن المأمورين التالين (أى الذين يأتون بعد رؤساء الدوائر سواء فى الولاية أو اللواء .. من حيث الدرجة) فى مركز الولاية ، ورؤساء المأمورين فى الألوية (عدا محاسب اللواء ، ومدير التحريرات فيه ، وأطباء الحكومة ، ومهندس النافعة فى اللواء) ، وكذلك مديرو المال فى الأقضية ، وجميع مديرى النواحى فانهم يعينون من قبل الولاة ، بناء على إنهاء وانتخاب رئيس الدائرة المنسوبين إليها[1] ، على مقتضى أحكام الأنظمة الموضوعة ، والمتبعة فى الدوائر المركزية فى كيفية إختيار الموظفين .

أما المأمورون التالون فى مركز المتصرفية (اللواء) ، ورؤساء المأمورين فى الأقضية ، ماعدا مدير المال ، فأنهم يعينون من قبل المتصرفية ، بناء على إنهاء رئيس شعبة الإدارة المنسوبين إليها ، ويصدق عليهم الوالى . أما المأمورون

---

(١) الاحزاب العربية جعلت هذا الحق للمجالس المحلية بعد الامتحان .

التالون فى مركز القضاء ، وكتبة النواحى ، ومأموروها الآخرون فانهم يعينون من قبل القائمقام ومصدق عليهم من قبل الوالى .

المادة ١٢ — إذا رأى الولاة لزوما لعزل المأمورين المعينين بإرادة سنية أو من قبل النظار ، يكتبون بذلك للآستانة ، فإذا لم تجد النظارات الأسباب التى بينها الولاة كافية للعزل ترسل الأوراق إلى شورى الدولة ، خلال شهر على الأكثر من تاريخ وصولها على أن يعطى النظار معلومات عن ذلك حالا إلى الولاة بالتلغراف . وأما شورى الدولة فإنها تجرى التدقيقات فيها خلال شهرين على الأكثر ثم تعيدها . فإذا لم يعط الجواب فى مدة شهر فالولاة مأذونون بأن يأخذوا العهدة على عاتقهم ويعزلوهم ، وأن يكفوا أيدى المأمورين الذين يرون فى بقائهم إخلالا بالراحة والانضباط ، بشرط إخبار المركز (١) .

المادة ١٣ — للولاة الصلاحية بأن يخطروا ، أو يكدروا أو يقطعوا الراتب ، أو ينزلوا الصنف، أو يخفضوا الرواتب، أو يعزلوا جميع المأمورين التالين فى شعبات الإدارة المختلفه ماعدا النواب والحكام .

المادة ١٥ — أن تعيين وعزل جميع قوميسيرى البوليس ، وأفراد البوليس ، عدا مدير البوليس ، العائد أمر تعيينه للنظارة ، فإنه يكون من قبل الوالى ، وعلى مقتضى نظامهم الخاص .

المادة ١٦ — للولاة الصلاحية بأن يراقبوا ، أو يشرفوا على الأعمال التى هى من صلاحية قائد الآلاى فى الجندرمة (الدرك) ، وذلك ككف يد ضباط الجندرمة ، عند الإيجاب ، وكاجراء النقل والتبادل بينهم فى ضمن الآلاى . وللولاة الصلاحية بأن يعطوا الأمر فى جميع الأحوال التى هى فوق صلاحية قائد الآلاى .

(١) الاحزاب العربية بعلت هذا الحق من خصائص المجالس المحلية ومجلس المستشارين.

المادة ٢١ — جميع القوانين والنظامات تنشر وتعلن من قبل الوالى وكذلك تعليمات وقرارات النظار فيما يتعلق بها، وعلى رؤساء شعبات الإدارة الذين يرون شيئاً يحتاج للاستئذان فى أساس القوانين، والنظامات والتعليمات وفى صور إجرائها ، أن يراجعوا الوالى مباشرة وهم مجبورون على الانقياد لأوامر الوالى التى تعطى إليهم رأساً بعد مراسلة مراجعهم .

المادة ٢٣ — إن جميع دوائر الولاية وشعبها هى تحت تفتيش ونظارة الوالى .

المادة ٢٥ — إن قوة البوليس والدرك فى داخل الولاية وكذلك قوة الخيالة فى البلاد المأهولة بالعشائر ، وأمثالها من وسائط الضبط تكون تحت أمر والى الولاية مباشرة من جهة وظائفها المحلية . ومن صلاحيته أن يبدل مواقع القوى المذكورة أو يسوقها من محل إلى آخر .

المادة ٢٦ — عندما يجد الوالى قوة الضابطة غير كافية لضبط الأمن فانه يستخدم القوة العسكرية أيضاً ، بأوامر تحريرية منه إلى القادة البريين والبحريين ، وعلى هؤلاء الإطاعة .

المادة ٢٧ — إذا فهم الوالى أن القوة العسكرية الموجودة فى الولاية غير كافية للأمن ، أو شعر بإضطراب مايعكر الأمن ، يخبر قائد الفليق أينما كان ، ولو خارج ولايته ، بأن يرسل إليه القوة الكافية من محلات أخرى ، وقادة الفيالق مجبورون على إنفاذ مراجعات الولاة حالا .

المادة ٢٨ — إذا شاهد الوالى آثاراً أو أمارات لظهور مايخل بالأمن فى الولاية ، يستأذن نظارة الداخلية فى إعلان الإدارة العرفية مؤقتا ، فاذا لم يأخذ الجواب خلال ٢٤ ساعة ، أو تعذرت عليه المخابرة ، فمن صلاحيته أن يعلنها على مسؤوليته على أن يخبر نظارة الداخلية بالأسباب الموجبة .

المادة ٧٧ — الصلاحية الإجرائية فى جميع الأمور والوظائف الخاصة المودوعة إلى الولاية هى منحصرة فى الوالى .

المادة ٧٨ — الخدمات المحلية العائدة للولاية هى على الوجه الآتى : فتح وإنشاء الطرق والمعابر وتعميرها على الدوام ، عدا الطرق العائد فتحها وتسويتها لنظارة النافعة ، وكذلك إصلاح وتخفيف المستنقعات ، وإعطاء الامتيازات بإنشاء الترامواى ، وإسالة المياه الصالحة للشرب ، وتشغيل عربات الأوتوبيس أو الأمنيبوس وإنشاء المزارع والبساتين . . . الخ

فسخ المجلس العمومى :

المادة ٥٢١ — إذا وجد الوالى ضرورة ماسة فانه يستطيع تأخير مذكرات المجلس العمومى أسبوعا واحداً ، بشرط أن يخبر نظارة الداخلية بذلك حالا . وإذا وجد لزوما قاطعا ومبرما لفسخ المجلس فانه يبين الأسباب الموجبة ، ويستأذن عن ذلك من نظارة الداخلية ، على أن يتقيد بجواب النظارة المبنى على قرار مجلس النظار . وفى حالة إقرار الفسخ يعرض القرار على السلطان لصدور الإرادة السنية به . ويجدد الإنتخاب ، ويتم خلال ثلاثة أشهر يجتمع المجلس الجديد فى نهايتها (١) .

صلاحية المجلس العمومى :

المادة ٨٧ — الوالى مأمور بأن يؤدى الخدمات المحلية المخولة للولاية فى هذا القانون باستناد إلى قرار المجلس العمومى .

المادة ١٢٣ — أن المواد التى يتذاكر بها فى المجلس العمومى ترسل إليه

(١) هنا قضية العزل معكوسة فبينما يستطيع المجلس العمومى فى الاحزاب العربية عزل الوالى ، نرى أن قانون الولايات يجعل المجلس تحت رحمة الوالى .

من قبل الوالى ، ولكل عضو من أعضاء المجلس العمومى الصلاحية بأن يقدم تكليفا بكل مادة من المواد التى تحسب من جملة الوظائف العائدة للولاية ، فإذا قبل هذا التكليف بالأكثرية المطلقة من المجلس يدخل جدول الأعمال « الروزنامة » .

المادة ١٣٤ — للمجلس العمومى أن يظهر تمنيه بخصوص المسائل التى ليست داخلة فى الخدمات المحلية ، وله أن يراجع المرجع الايجابى بخصوص توزيع الضرائب الأميرية العامة وكيفية تحصيلها وفى غيرها من المعاملات وأن يطلب تصحيح وإصلاح الأحكام التى يراها غير موافقة ، فى القوانين ، لتزييد الحاصلات والواردات .

المادة ١٣٥ — أن مقررات المجلس العمومى تكتسب الدرجة القطعية بتصديق الوالى عليها . وللوالى حق الاعتراض على المقررات المتخذة خلال عشرين يوما من تاريخ المحضر ، فاذا وقع الاعتراض تدقق المسألة فى مجلس شورى الدولة الذى يكون مجبراً على إعطاء قرار بهذا الشأن خلال شهرين.

وبالمقابلة بين صلاحيات الوالى الواسعة وصلاحيات المجلس العمومى الضيقة المبتسرة تتضح لنا الأمور التالية :

فعدا قضية تعيين وعزل الموظفين ، التى أشرت إليها فى الحواشى والتى نيط أمرها بالوالى بينما جعلت من اختصاص المجالس المحلية فى الأحزاب العربية ، فإن القانون الجديد أعطى للوالى ، علاوة على ذلك ، من الصلاحيات مايجعله أشبه بالحاكم المطلق ، بحيث أن ماجاء فى المادة ٨٧ — من أن الوالى مأمور بتأدية الخدمات المحلية المخولة للولاية ، بالاستناد إلى قرار المجلس العمومى ، لم يكن إلا سرابا خداعا ، ولم يكن القصد منه إلا الدعاية للقانون الجديد ، وقد استخدمها حازم بك بالفعل لهذه الغاية . أما الواقع فان المجلس العمومى قد اعتبر فى حالة العدم . فبينما جعلت الأحزاب العربية المجلس العمومى ذا صلاحية فى التشريع الداخلى بصوره تامة ، لم يعط القانون الجديد المجلس المذكور حتى ولا صلاحية توزيع (لافرض) .

الضرائب الأميرية العامة[1] ، وكيفية تحصيلها ، وإذا كان الوالى مكلف بتأدية الخدمات المحلية بالإستناد إلى قرار المجلس ، وإذا كان القانون قد جعل للأعضاء حق اقتراح التشريعات المحلية لاعلى قدم المساواة مع الوالى — لأن اقتراح الوالى مطلق ، ويدخل « الروزنامة » دون قيد ، أما اقتراحات الأعضاء فتحتاج إلى الأكثرية المطلقة — فإن القانون قد وضع المادة (١٣٥) التى جاءت بمثابة حق الوالى فى النقض «الفيتو» على جميع قرارات المجلس العمومى إذا أراد ، وجعل القول الفصل فيها لمجلس شورى الدولة فى المركز الذى لقبته الصحف العربية بـ « مقبرة القوانين » فمرجع الأمور إذا هو المركز على كل حال ،ولازال العرب فى ظل مركزية الحكم هذا بينما جعلت الأحزاب العربية جميع قرارات المجلس العمومى نافذة إطلاقا . وهذه المادة تشبه إلى حد كبير المادة (١١٦) التى أضافها المفوض السامى الافرنسى فى سوريا على الدستور السورى عام ١٩٣٠ ، وقيد بها جميع قوانين مجلس النواب بموافقته فشل الروح الانشائية فى الدستور ، واستوجب الغاؤها نضالا طويلا لم تتحقق غايته إلا فى عام الجلاء .

أما المادة (٥٢١) من القانون الجديد فقد جعلت حياة المجلس أو فناءه بيد الوالى ، يعلق جلساته أو يلغيها إذا رأى لزوما مبرما ، فهل هناك مجال للشك بعد ذلك فى أن هذا القانون قد أتاح للولاة أن يكونوا حكاما بأمرهم[2]

غير ان حكومة الاتحاديين لم يغب عن نظرها إعطاء بعض الإرضاءات الطفيفة للعرب ، وإن لم تدرج فى قانون الولايات ، بل كانت عبارة عن بلاغات ، وهى بالحصر ما يتعلق بحقوق العرب فى استعمال لغتهم إذ أصدرت قرارا

---

(١) واضح أن الضرائب الاميرية العامة ، التى تتعلق بمجموع السلطنة هى من حق مركز السلطنة ، أما الضرائب المحلية فهى من اختصاص المجالس العمومية ، وهذه قد نص عليهاالقانون الجديد ولكن بشكل هزيل غامض ، لا يكمن استنتاجه الا من بين السطور من المادتين ١٢٣ ، ١٣٤ .

(٢) المفيد — من عدد ١٢٥٢ ، ١٩١٣/٤/١٥ الى عدد ١٢٦٢ ، ١٩١٣/٤/٢٧ .

غامضاً هذا نصه « بما أن التحصيل الابتدائى والرشدى والاعدادى النهارى فى « الألوية » (لا الولايات) ، الذى هو عبارة عن خمس سنوات ، مدارس الصناعة والزراعة ، معتبر من الخدمات المحلية ،فيجب التدريس فى هذه المدارس باللسان العربى غير أنه يجب تعليم اللسان التركى فى هذه المدارس اجباريا وبصورة مكملة ، وكذلك الدروس التى تلزم للطلبة ، لأجل تأمين المساعى (أى لتنفع الطالب بعد تخرجه من المرحلة الدراسية التى هو فيها) مثل التاريخ والجغرافيا ، يجب تدريسها بالتركية . وأما المدارس الداخلية ، سواء أكانت اعدادية أم سلطانية (تجهيزية) ، بما أنها اعتبرت من الخدمات العامة فيجب أن يكون لسان التدريس فيها باللغة التركية »

أى أن هذا القرار قد فرق بين الخدمات العامة وبين الخدمات الخاصة فى حقل التدريس ، فجعل الأولى فى نطاق مركز الولايات والثانية فيما دون ذلك من الدرجات ، الأولى تجرى بالتركية والثانية بالعربية ، ولا يخفى ما فى ذلك من المقاصد . ذلك أن نسبة عدد المدارس وأهميتها فى مراكز الولايات ، ونسبة عدد طلابها ، كانت تفوق مثيلها فى الألوية والأقضية والقرى تفوقا كبيرا ، وهذا ما يجعل فرصة تمتع العرب بحق التعليم بلغتهم حقيرة ضئيلة ، ومعنى ذلك دوام السير فى فكرة التتريك ، خاصة بالحرص على جعل التعليم فى المدارس الداخليـــة بالتركية كما كانت ، وهى المكان الأفضل لتأمين هذه الغاية.

ثم أن القرار لم يقصر تدريس العلوم « التى تلزم الطلبة لأجل تأمين المساعى (بالتركية على مادتى التاريخ والجغرافيا فقط بل وضعهما كمثال إذ قال (مثل التاريخ والجغرافيا) ، وهذا يعنى أن علوما أخرى أيضا يمكن ادخالها فى وصف (تأمين المساعى) لأن (الرياضيات لازمة للرياضى ، والطبيعيات لازمة للطبيعى والكيمياء للكيماوى . . . الخ . كى يكون كل منهم أمينا على نتيجة مسعاه[1] .

---

(١) المفيد — ٢١٦٣ ، ١٩١٣/٤/٢٨ من مقال بقلم عبد الله بن قيس وهو اسم مستعار للشهيد الامير عارف الشهابى .

وجاء فى القرار أيضاً بخصوص جعل العربية مقبولة فى الدوائر مايلى :

« عندما نشرت الحكومة قانون الولايات ظهر لنظارة الداخلية بعد التحقيق والتنقيب أن المحال التى أكثر سكانها يتكلمون بالعربية منذ القدم تقبل معاريض أهلها باللسان العربى ، وتجعل بيان الحكومات بالعربى فيجب الدوام على هذه القاعدة ، . . ويجوز استعمال اللسان العربى فى الاستنطاق والمحاكمة وتنظيم الاعلامات والدوام على هذه القاعدة كما كانت » .

إلا أن هذه المنحة لم تكن لترضى الاصلاحيين العرب ، الذين لم يكونوا يقبلون بأقل من جعل اللغة العربية مستعملة إطلاقا فى مدارسهم ، ورسمية فى ولاياتهم ، فساءهم ما فى النصوص الواردة فى القرار من الغموض ، فضلا عن أنهم رأوا أن لا جديد فى الأمر ، ذلك الذى اعترف به القرار بقوله « كما كانت » فى كل فقرة من فقراته ، وأن كل ما هنالك أن الحكومة اعترفت بالأمر الواقع ، وبقى القديم على قدمه ، بعد أن لم تكن الدولة لتعترف بهذا الأمر الواقع وتسعى إلى إزالته[1] . ثم أنهم اشمأزوا من ورود كلمة يجوز فى الفقرة الأخيرة ، وفسروها بأنه كما يجوز استعمال اللسان العربى فى الاستنطاق يجوز أيضاً ضده ، أى أن المسألة منوطة بإرادة الحاكم ومتوقفة على معرفته اللغة العربية[2] .

الحركة الاصلاحية فى العراق :

كانت الحركة الإصلاحية فى العراق ، كما فى بيروت ودمشق تسير بقوة ونشاط ، بفضل زعيم البصرة ، بل زعيم الاصلاحيين العراقيين أجمعين ، السيد طالب الرفاعى النقيب ، إذ كان نفوذه يمتد إلى بغداد والموصل والعشائر

---

(١) الاهرام ـ ١٠٧١٨ ، ١٩١٣/٦/٤ ، من حديث صحفى لرفيق بك العظم مع مدير جريدة « جون تورك » .

(٢) المفيد ـ العدد السابق ، من مقال عبد الله بن قيس .

المجاورة . فمنذ أن ظهر حزب « الحرية والائتلاف » إلى الوجود فتحت له فروع فى كل بلدة من هذه البلدان وغيرها من العراق ، وكان طالب هو الذى يتعهدها بعنايته . كان طالب بك من المعارضين لحكومة الاتحاديين ، لكنه كان ، مع ذلك ، داهية ويقظا فى آن واحد فى علاقاته معهم ، كما كان مخلصا فى ولائه للدولة ، كريما سمح اليد يبذل من ماله دون حساب لمساعدتها ، وللأحزاب التى يشرف عليها ، وحريصا على سيادة الأمن فى المنطقة ، وكان أكبر همه أن يؤلف بين قلوب أمراء الخليج الفارسى كشيخ الكويت مبارك باشا الصباح ، والشيخ خزعل خان أمير المحمرة (عربستان) وبين الحكومة العثمانية ، فقد أزال ما بين الأول والحكومة من نفور ، ووطد الرابطة المعنوية والمادية بينها وبين الثانى ، حبا بجمع القلوب حول الرابطة الإسلامية والعثمانية[1] . قال كركوكلى زاده عمر فوزى : « أن كون توطيد الأمن والنظام فى البصرة متوقفا على وجود طالب بك قول لا أخشى فيه لومة لائم وأنه لحقيقة معلومة أنا مستعد لاثباتها فى كل وقت ، وقد أقر له بذلك كل من الوزارتين الاتحادية والائتلافية ، بالشكر »[2] . كما كان النقيب سباقا إلى مساعدة الدولة فى كل ملمة تلم بها ، تجلى ذلك فى صرفه جل سعيه فى جمع الاعانات لجمعية الهلال الأحمر وللجنة الدفاع الوطنى بمناسبة حربى طرابلس الغرب والبلقان ، وبذلك أمن للدولة مبالغ طائلة من الليرات العثمانية جمعها من العشائر والنواحى وكافة إمارت الخليج الفارسى وأرسلها إلى الآستانة فتلقى عشرات البرقيات وكتب الشكر من الصدور العظام ونظارات الحربية والداخلية . وشيخ الإسلام ، خاصة منهم كامل باشا ومحمود شوكت باشا . وصرف طالب بك همه فى فترة ما بين حربى طرابلس الغرب والبلقان فى معاونة الحكومة لتوطيد الأمن الداخلى وتعبئة الشعور الوطنى . ولما استعاد

---

(١) كركوكلى مكتوبى زادة عمر فوزى ـ المصدر السابق ، ص ٢٤ ـ ٢٥ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٢٥ .

الاتحاديون الحكم سلموه رئاسة لجنة الدفاع الوطنى فى البصرة تقديرا لخدماته وطمعا فى نشاطه بجمع التبرعات [١] .

الحق أن السيد طالب النقيب كان يتمتع بمكانة كبيرة فى العراق ، وكان الاتحاديون يهابونه لأنهم لم يكونوا قادرين على مقاومة نفوذه ، إذ كان يفرض نفسه هو ومن يريد من جماعته كمبعوثين عن البصرة فى كل من الانتخابات التى تجرى فيها . ولما تشكل حزب اللامركزية العثمانى فى مصر اتصل بطالب بك لتشكيل فرع له فى البصرة، كما جاء بلاغ الوزارة الكاملية القاضى بجمع المجالس العمومية لتنظيم لوائح الاصلاح ، فقر رأيه وأقطاب حزبه القديم « الحرية والائتلاف » على حله وتأسيس جمعية إصلاحية على غرار جمعية بيروت ترتبط بحزب اللامركزية فى مصر ، وتدعو إلى تحقيق أهدافه ، لكن الحزب رأى أن لا يحل نفسه إلا بعد مفاوضة الاتحاديين على حل جمعيتهم فى البصرة ، فوافق هؤلاء على حل الحزبين ، خاصة بعد أن شل نشاط جمعيتهم وتفرق أعضاؤها وهزلت ميزانيتها[٢] ، عندئذ أرسل طالب بك بلاغا إلى الصحف جاء فيه أن السبب الوحيد لصيانة البلاد وحفظ كيان دولة الخلافة العظمى وسعادة المنطقة هو ترك الأحزاب والجمعيات السياسية بالكلية ، وأن الطرفين قررا ترك ناديهما وتعاهدا أن يكونا يداً واحدة عاملة على حفظ الوطن، وأن يكون الكل بلا تفريق جنس ومذهب عثمانيين خالصين للدولة ... أخ[٣] . ولكن لم تمض بضعة أيام حتى تقدم نفس أعضاء الهيئة المؤسسة للحزب القديم بطالب إلى الحكومة ، لتأسيس الجمعية الأصلاحية ، وقدموا منهاجها ، فجاءت الموافقة وأعلن افتتاح الجمعية رسميا فى ٢٨ فبراير سنة ١٩١٣ وسارع أعضاء حزب الحرية والائتلاف

---

(١) المصدر السابق ، ص ٣٠ — ٤٥ .
(٢) سليمان فيضى — المصدر السابق ، ص ١٣٠ .
(٣) الرأى العام — ٨٥٨ ، ١٩١٣/٢/٢٧ .

المنحل للانتماء إلى الجمعية الجديدة ، كما أنضم إليها أكثر الضباط العرب فى البصرة . ولما أجريت الانتخابات لهيئة إدارتها فاز نفس أعضاء هيئة إدارة الحزب المنحل ، وأخذت الجمعية الجديدة تطالب بالنظام اللامركزى ، وكانت جريدة الدستور هى التى تتكلم باسم الجمعية ، كما كانت من قبل تتكلم باسم الحرية والائتلاف[١] .

وقع خبر تأليف جمعية البصرة الاصلاحية فى بغداد أعظم وقع، فالتفت الشبيبة فيها حول راية الاصلاح التى أصبحت تخفق على رأس طالب النقيب ونظر شباب العرب المثقفون إليه نظرتهم إلى زعيم كبير يستطيع أن يخطو بالنهضة الوطنية العربية فى العراق خطوات واسعة ، فأسسوا النادى الوطنى العلمى فى بغداد ، وأصدروا جريدة النهضة لتتكلم باسمه ، وطلبوا من طالب بك أن يتولى رئاسته الفخرية فقبل، وتولى نيابة الرئاسة عنه لإدارة شؤون النادى مزاحم الأمين الباجه جى[٢] .

استهل طالب النقيب ، بعد تأسيس الجمعية ، نشاطه بتنظيم مضبطة وقع عليها أكثر من ثلاثمائة شخص ، رفعها إلى الباب العالى وقدم صورة منها إلى الوالى ، تطالب بتأليف مجالس محلية للولايات العربية على غرار جمعية بيروت الاصلاحية ، وطلبت جريدة الدستور من المواطنين أن يوافوها بآرائهم فيما يرونه موافقا ومفيداً من الاصلاحات ، حتى إذا تشكل المجلس تكون الآراء جاهزة لتنظيم اللائحة الاصلاحية[٣] .

صحيح عاد الاتحاديون إلى الحكم كأقوى ما يكون ، لكن فرعهم فى البصرة ، وأنصارهم فيها تضاءل نفوذهم بعد إغلاق جمعيتهم وضعفت سلطة واليهم وحكامهم ، وقوى نفوذ طالب بك حتى أصبح الولاة يتملقونه ،

---

(١) سليمان فيضى — المصدر السابق ، ص ١٣٠ .
(٢) محمد المهدى البصير — المصدر السابق ، ص ٤١ .
(٣) خيرى العمرى — شخصيا تعراقية ، ص ٢٧ — ٢٨ .

والقادة يطلبون رضاه ، ففكر الاتحاديون فى أمره مليا ، وكان عليهم أن يختاروا بين عداوة هذا الخصم القوى أو إخفاء العداء وإبداء المسالمة ، ففضلوا الحل الثانى إلى حين ، لأنه ليس من السهل التغلب عليه إلا بالصبر والحيلة ، فكتب وزير داخليتهم إلى والى بغداد ووالى البصرة لاستمالته ، فوسط الأول رئيس أركان الجيش فى بغداد وكان عراقيا وصديقا لطالب فكشف له الأمر سراً فلم يأبه لدعوة الحكومة . وأما الثانى عزت باشا الكركوكلى قائد حامية البصرة ، وكان أيضا من أصدقاء طالب ، فأجاب الوزارة بفشل مسعاه ، فاشتبه الاتحاديون بتواطؤ الاثنين واعتقدوا أن عزت باشا نفسه يدين باللامركزية فنقلوه ونزلوا رتبته ، ونقلوا جميع الضباط العراقيين فى فرقته وعاقبوهم وأرسلوا إلى البصرة واليا جديداً ، مع فوجين من الجنود والضباط الأتراك، ليحلوا محل حامية البصرة المغضوب عليها . عندئذ أدرك طالب بك الخطر المحدق بالجنود والضباط العراقيين جزاء ولائهم له فرأى أن يعمل على حمايتهم ويقبل بمفاوضة الحكومة ، فجرت بينه وبين الاتحاديين مراسلات وقدم أربعة شروط للمهادنة والصلح وهى :

١ — إعادة رتبة عزت باشا إليه :

٢ — أن يعد وزيرا الداخلية والحربية بأن لايمسا بسوء الضباط العراقيين فى البصرة ، على أن يكون للحكومة الخيار فى نقلهم أو عدمه.

٣ — أن يبقى الجنود البصريون فى البصرة .

٤ — أن يعد الوزير وعداً صادقا بإجراء الاصلاحات التى تطالب بها الجمعية الاصلاحية فى القطر العراقى .

وافقت الحكومة على هذه الشروط ووعدت بتنفيذ الثلاثة الأولى فوراً والرابع تدريجا وشرطت عليه بدورها أن يتولى تأليف لجنة لإعانة

الأسطول العثمانى فقبل[١] ، وتولى رئاسة لجنة الدفاع الوطنى ، كما مر معنا ، ونشر بيانا فى الصحف باتفاقه مع الحكومة وأنه لم يبق بينه وبينها أى خلاف وأنه قد زال سوء التفاهم وأصبح الجميع كتلة واحدة لاعلاء شأن الدولة وسعادتها الأبدية والسعى إلى المحافظة على الوحدة العثمانية[٢] . وقد برت الحكومة بوعدها فى تنفيذ الشروط الثلاثة الأولى ، لكنها أخذت تماطل فى إجراء الاصلاحات المطلوبة ، ونقلت كبار الضباط العراقيين إلى أماكن نائية بقصد إضعاف الحركة القومية فى العراق[٣] . فاستاء العراقيون ، ولم يمض شهران على التهادن المشار إليه حتى قام سكان البصرة وبغداد يقيمون الدنيا ويقعدونها ويعقدون الاجتماعات ويلقون الخطب فى وجوب إجراء الاصلاح ، معلنين أن لا إصلاح ولا صلاح إلا بمنح اللامركزية . ودعا طالب بك إلى إجتماع عام فى أوائل شهر أبريل ١٩١٣ حضره أكثر من ألف شخص قرروا فى نهايته إرسال برقية إلى الصدارة العظمى ونظارة الداخلية يذكرون فيها المسؤولين بما يتهدد بلادهم من الأخطار إذا لم تلب الحكومة رغبتهم باللامركزية فى الحال ، وطالبوا والى البصرة بأن يعقد المجلس العمومى بأسرع ما يمكن ، وأن لايكون عقده مقتصراً على أعضائه بل أن يدعى إلى حضوره كل وجيه وذى مقام ، وأن يكون لكل من هؤلاء الحق فى إبداء رأيه فى الاصلاح المنشود ، وبعدئذ تجمع الآراء وتنسق ويرفع بها بيان يسمى اللائحة الاصلاحية للعراق إلى الصدارة العظمى والداخلية لرفعها إلى الأعتاب السلطانية .

هذا فى البصرة ، وأما فى بغداد فقد اتسعت الحركة أكثر من ذلك بفضل « النادى الوطنى العلمى » حيث عقد اجتماع شهده جمع كبير من سراة بغداد ورؤساء العشائر ، حتى أوجس رجال الحكومة خوفا من عقده ، لكن

---

(١) سليمان فيضى — المصدر السابق ، ص ١٣١ — ١٣٢ .
(٢) محمد المهدى البصير — المصدر السابق ، ص ٤٦ .
(٣) سليمان فيضى — المصدر السابق ، ص ١٣٣ .

طالب النقيب أبلغ الولاية أن لا غاية من الاجتماع إلا المطالبة بما هو حق
من حقوق الأمة فلا موجب للتعرض له على الأطلاق ، وأخذ على نفسه
التبعة إن حصل ما يكدر الأمن ، فكان اجتماعا تجلت فيه الغيرة الوطنية
والحماسة ، وتوج بقرار ينص على طلب اللامركزية الإدارية ، وعلل القرار
بأن الحكومة جربت المركزية أعواما عديدة فلم تساعد على رقى البلاد ولا
على عمرانها ولا زادت خيراتها ، بل كانت سببا فى تأخرها وانحطاطها من
كل وجه فيجب إبدالها باللامركزية ، هذا وأن للأجانب أطماعا كبيرة فى
منطقتهم فإذا منحوا اللامركزية استطاعوا بفضل ما يمنحون من حق الحكم
الداخلى وإدارة شئونهم بأنفسهم أن يرقوا البلاد ويؤمنوا وسائل الدفاع
عنها ويمنعوا كل خطر يحيق بها. وختموا قرارهم الذى أبلغوه إلى المسؤولين
بأن ينص قانون الولايات الموعود على توسيع اختصاص مجلسهم العمومى
الذى يمثل نوابه الشعب لا على توسيع اختصاص الوالى[1] .

بعد أيام قليلة من هذه الأحداث نشر قانون الولايات ، فوقف منه
طالب النقيب ، كما وقف الإصلاحيون العرب ، موقف المعارضة الشديدة
لأنه لم يحقق أهداف العرب فى اللامركزية المنشودة كما سبق ورأينا فى نقده
كما نقدته جريدة الدستور الاصلاحية بما يلى :

«... كأن الحكومة أصلحها الله نظرت بغير العين التى يجب أن تنظر بها .
فرمتنا بقانون الولايات الجديد الذى يكفى تعريفه أنه وضع لمصلحة الوالى
لا لمصلحة الشعب ، إذ أنه يخول الوالى إستلام زمام الأمور . أما المجلس
العمومى فلا يخرج عن كونه ألعوبة بيده ، وأما الأمور التى لا توافق مشرب
الوالى فليس فى وسعه إقرارها ، وإذا حاول ذلك فليس له من جزاء غير
الفض والتشتيت» . ثم أضافت إلى ذلك قولها أن حب الإصلاح الذى

(١) المفيد – ١٢٥١ ، ١٩١٣/٤/١٤ ، رسالة من البصرة وبغداد .

تمكن من أفئدة العراقيين حدا بهم إلى مواصلة المطالبة بحقوقهم ، فعقدوا
الاجتماعات تحت رئاسة عطوفة المصلح الكبير السيد طالب النقيب وقرروا
الإحتجاج على هذا القانون المجحف »[1] .

وهكذا لم يسكت طالب النقيب على هذا القانون الذى جاء مخالفا لما
تعهد له به الاتحاديون ، فعقدت الهيئة الأصلاحية المؤلفة برئاسته إجتماعا
أسفر عن إقرار طالب تعديله وفقا لمصلحة العامة ، وذهب إلى دائرة البريد
والبرق وبرفقته موكب كبير من أعوانه وخابر ناظر الداخلية ، ودامت
المخابرة ساعات ، استمرت إلى التاسعة ليلا ، فاضطرت هيئة النظار إلى
الأنعقاد فورا ؛ وقررت عقد المجلس العمومى فى البصرة للنظر فى مطالب
الهيئة الأصلاحية فيها ، التى لم يثنها عن الأصرار فى تنفيذ مطالبها أى وعد أو
وعيد ، وأخذت سيول البرقيات تنهال على الآستانه وعلى جرائد بغداد
وسوريا وبلدية بيروت وجرائدها دون إنقطاع ، إما بتأييد الحركات
الإصلاحية المماثلة فى البلاد العربية الأخرى ، أو بالألحاح على
طلب اللامركزية[2] . واتسعت هوة الخلاف بين السيد طالب والأتحاديين
فاشتدت لهجة جريدة (الدستور) وازداد عنفها على الحكومة ، وراحت
تتهكم بحزب (الأتحاد والترقى) وتقول (أن جمعية الأتحاد والترقى قد عرفت
أنها أساءت إلى الأمة وإلى نفسها وإلى الوطن فما كان أحرى بزعماء هذه
الجمعية أن يغلقوا باب مركزها ويكتبوا عليه (محل معد للإيجار) . وشرعت
فى الهجوم على الحكومة ، حينما هددت بإعلان الأحكام العرفية فى البصرة ،
بعنف شديد ، ولما عطلت جريدة الدستور تحداها السيد طالب النقيب
فاصدر بدلا منها (صدى الدستور) بلهجة لا تقل عنفا عن الجريدة السابقة .
مصرحا للوالى بأنه سيستمر على إصدار الجريدة بالرغم عن تعطيلها ؛ فأخرج

(١) الدستور – ٥٠ ، ١٩١٣/٤/٢٦ نقلا عن خيرى العمرى ، المصدر السابق ، ص٢٩ .
(٢) المفيد – ١٢٩١ ، ١٩١٣/٥/٣١ .

هذا واضطر أمام ثبات النقيب أن يتوسط لدى المسؤولين بالحصول على إجازة لجريدة (صدى الدستور) صيانة لهيبة الحكومة (١) .

أمام تصرفات كهذه ؛ وإذ شعر الاتحاديون بأنها أمام خصم لا يقهر قرروا أن يبطشوا به غيلة ؛ وعهدوا بهذه المهمة إلى قائد شرس جرىء هو الأمير ألاى فريد بك ؛ متصرف الناصرية السابق ؛ فنقلوه إلى قيادة حامية البصرة ؛ على أن يحتال على السيد طالب فيلقى القبض عليه أو يغتاله فى رابعة النهار ؛ فاتفق فريد بك مع عجمى باشا السعدون شيخ إحدى قبائل المنتفك ؛ لعداوة قديمة بينه وبين طالب (٢) .

قدم فريد بك إلى البصرة وبدأ فى حبك خيوط المؤامرة ؛ وأجرى حركة تنقلات بين الضباط وفى قيادة الدرك ؛ وتحرك عجمى باشا بقبيلته وصار على مقربة من البصرة ؛ واستمر الاتصال بينه وبين الوالى . منتظرا ساعة الصفر . وعقد فريد بك إجتماعا ضم كبار الضباط . ومتصرف الناصرية الجديد بديع نورى بك وغيره ؛ وتم الاتفاق على تنفيذ المؤامرة فى منتصف ليلة ٢٠ / ٢١ يونيو حزيران ١٩١٣ ؛ وقر الرأى على منح الضباط العرب إجازات ؛ وتسليم الخفارة فى الثكنات إلى ضباط إتحاديين ؛ ثم يكون الزحف على قصر طالب بك من خارج البلدة من قبل عجمى باشا ومن داخلها من قبل الجيش والدرك ؛ فيلقى القبض عليه أو يقتل (٣) .

قد يأخذ المرء العجب من ضخامة هذه الترتيبات ، وهل يستحق اعتقال طالب بك كل هـــذا غير أن العجب يزول إذا عرف قوة هذا الزعيم فى البصرة ، وضخامة استعداداته وكثرة رجاله المسلحين ، وتوثق ارتباطاته ببعض الأمراء المجاورين وبكثير من الموظفين فى الدوائر المحلية . والواقع

---

(١) خيرى العمرى — المصدر السابق ، ص ٢٩ — ٣٠ .
(٢) سليمان فيضى — المصدر السابق ، ص ١٠٥ .
(٣) المصدر السابق ، ص ١٠٨ .

أن السيد طالب داهية لا يؤخذ على حين غرة ، ولا يغمز له جانب ، ولم يكن هو ومن ألتف حوله من الغباوة بحيث تخفى عليهم هذه المناورات ، لذلك أعد العدة للطوارىء ، وكتب إلى حليفيه مبارك الصباح أمير الكويت والشيخ خزعل خان أمير عريستان (المحمرة) ، ليمداه بالسلاح والعتاد فتدفقت عليه الأسلحة بكثرة ، واتخذت جميع الاحتياطات اللازمة لحماية قصره والحى الذى يقطنه ، وكانت تفاصيل المؤامرة تتسرب إليه حرفا بحرف بفضل ماله من وثيق العلاقات مع بعض من دعاهم الوالى للاشتراك فيها ، فكان يعد لكل خطوة ما يقابلها من تدابير ليحبطها فى الوقت المناسب .

هذا من جهة ومن جهة أخرى أخذ هو وصديقه الحميم سليمان فيضى يعدان خطة دقيقة مضادة لاغتيال فريد بك . وهكذا لما علما بأن فريد بك سيتوجه فى ١٩/٦/١٩١٣ ، هو وبديع نورى بك ، وعبدالله الفالح السعدون وبعض الضباط الأتراك ، على ظهر باخرة ، إلى الفاو (ملتقى الرافدين فى رأس شط العرب) فى مهمة تفتيشية ، على أن يعودوا فى اليوم التالى، أسرعا إلى تنفيذ خطتهما . وفى صباح اليوم التالى كان أربعة من رجال طالب يتوجهون بثياب رثة ، متفرقين ، حاملين بنادقهم ضمن لفائف من الأفرشة القذرة إلى دار قديمة مهجورة تشرف على رصيف نهر العشار ، حيث سترسو الباخرة عند عودتها ، وبقوا حتى المساء يترقبون القادمين من نافذة صغيرة فلما اقتربت الباخرة ونزلوا منها ، خرج الأربعة رجال من مكمنهم وتقدموا من القادمين ، ونفضوا الأفرشة بسرعة ، وأخرجوا البنادق ، وانهالوا عليهم بوابل من الرصاص ، ثم ولوا الأدبار هاربين واختفوا فى منعطفات الطرق الضيقة وكان الليل قد حل فلفهم بسواده ، تاركين وراءهم جثث ثلاثة من القتلى هم : فريد بك ، وبديع نورى بك ، وأحد الجنود . أما الجرم فقد ضاع ، لا بل ساقت الصدف سلطات الأمن إلى مشاهدة أربعة

رجال من أتباع حمد السعدون ، خصم طالب بك ، فاشتبهت بهم والقت القبض عليهم ، وعزز الشبهة أن بين حمد وبين عبدالفالح السعدون ، الذى كان يرافق فريد بك ، عداوة . ولما علم حمد بمقتل فريد أرسل إلى عجمى باشا أن لا يدخل البصرة ، بل يرسل رجاله للتفتيش عن القتلة[1] ، وحصل بلبلة فى صفوف الجيش والدرك فى البصرة فشلت حركتهم ولم يجسروا على الانتقام برغم تحريض بعض الضباط الأتراك . أما الاتحاديون فقد اضطربت نفوسهم للحادث وأوعزوا إلى نجاتى بك المدعى العام فى بغداد كى يذهب إلى البصرة للتحقيق فجاء على ظهر باخرة ، وقبل أن ينزل منها صعد إليه الضباط الترك ، وحذروه من النزول إلى البر[2] ، لئلا يقتل غيلة وكان له ضلع فى المؤامرة ، بل هو الذى ترأس الجلسة التى عقدها ناسجو خيوطها فى بغداد ، بناء على أمر جمعيتهم ، والتى قرروا تكليف فريد بك بتنفيذها[3] فكتب تقريرا مختصرا وعاد بذات اليوم إلى بغداد ، وقد دفع فى تقريره التهمة عن خصوم طالب وأمر بتسريح الموقوفين ؛ وأتهم القضاء فى البصرة بالتحيز لمصلحة النقيب ، فعزلت الحكومة بهاء الدين بك رئيس استئناف البصرة إذ أبرق إليه وزير العدلية « فصلناك عن الوظيفة » ولما استفسر هذا ببرقية « إلى أين أذهب وأين نقلت » جاءه الرد من الوزير « إذهب إلى جهنم ، (جهنمه كيت)»[4]

ليس هذا العمل عجيبا من طالب النقيب فى نظر من كانوا يعرفونه أو من يقرأون سيرته ، فقد نشأ على حب المغامرة التى غذاها عنده عمه السيد

---

(١) نشرت الاهرام فى عدد ١٠٧٥١ ، ١٩١٣/٧/١٠ ، ان عجمى باشا السعدون أرسل برقية الى جريدة المفيد قال فيها أنه سمع بأمور جرت فى البصرة أسندت للسيد طالب فزحف برجاله على الولاية زحف فدائى يريد الزود عن الوطن ، ولكن تحقق له أخيرا باليقين أن ما سمعه لم يكن صحيحا ، وان السيد المومى اليه خادم لشرف الحكومة ... فبادر الى الصلح معه ...

(٢) سليمان فيضى ـ المصدر السابق ، ١٠٨ ـ ١١٥ .

(٣) المؤيد ـ ٧٠٦٢ ، ١٩١٣/٨/١٤ رسالة من العراق .

(٤) سليمان فيضى ـ المصدر السابق ، ص ١١٥ .

أحمد النقيب ، وكان فوق ذلك من محاسيب أبو الهدى الصيادى الرفاعى ، الذى كان دعامة قوية له فى العهد البائد حتى زاد نفوذه وتهافت الناس على استرضائه ، وخشى حتى الولاة بأسه ، حتى إذا حاول أحدهم معارضته عمد إلى أسلوب المغامرة فاحتل برجاله المسلحين دائرة البريد والبرق وراح يمطر الآستانة بوابل من البرقيات يشكو فيها الوالى ويطلب تبديله باسم جماهير البصرة المجتمعة ، وسرعان ماكانت مطالبه تجاب بفضل أبى الهدى الرفاعى قريبه فى النسب ، فيخرج من المعمعة ظافرا بقوته وبأسه ، ويصبح الوالى أمام نفوذه شبحا من الأشباح .

وقد استطاع أن يحافظ على مكانته ونفوذه فى عهد الدستور بفضل شخصيته التى توفرت فيها من الصفات ماجعل الكاتب الإنجليزى ، « آيرلاند » يشبهها بروبن هود المغامر الشهير. وكان يعزز زعامته بمظاهر خارجية يحرص على أن يحيط نفسه بها ، فلا يسير فى الشوارع إلا والحراس المسلحون أمامه وخلفه على أبعاد، وإذا سئل عن عدد أعضاء حزبه أجاب بكل بساطة (٥٠) ألفا ، وإذا أراد الشخوص إلى بغداد أوعز إلى جرائدها أن تطنطن بقدومه بما يليق ، فتحتل صوره الصفحات الأولى وتملأ أخباره عواميدها ، وتخلع عليه من الصفات والمديح مايرضى نزوع نفسه إلى العظمة[1] ، وإذا تجرأ أحد على معارضته أومأ إلى رجاله أن يقوموا بتأديبه[2] ، وبهذه الطريقة استطاع أن يفرض على الجمهور والادارة سلطانه القوى الطاغى.

هذا علاوة على أن موقع البصرة على خليج العرب وقربها من الامارات

---

(١) خيرى العمرى ـ المصدر السابق ، ص ٢٤ ـ ٢٥ و ٣١ .

(٢) وصفه صديقه سليمان فيضى بأنه كان يبطش بخصومه دون تساهل ويحمى أعوانه ، ويرفض معاونة الانجليز بإباء وشمم ، وكان ينفق مبالغ طائلة على ترتيباته ، أما موارده فمن كروم النخل الكبيرة التى يملكها وكان له راتب (٧٠) ل.ع شهريا من أبيه ومثله من أمير الكويت و (٥٠) ليرة عثمانية شهريا من الشيخ خزعل لقاء حمايته لمصالحهما الكثيرة وأملاكهما الواسعة فى البصرة .

المشاكسة للدولة، كنجد والكويت وغيرهما، وصداقته مع أمراء العرب فى الشمال والجنوب، ومع شيخ المحمرة، ووجود الانجليز على مقربة منه فيها كل ذلك جعل الإتحاديين يخشون، بعد مقتل فريد بك، من وقوع مالاتحمد عقباه فيما إذا ضيقوا عليه، لأن الانجليز المتهيئين للاصطياد فى الماء العكر واقفون بالمرصاد. هذا فضلا عن أن كثير من زعماء القبائل كانوا متحالفين مع السيد طالب مما يخشى معه نشوب ثورة واسعة النطاق فيما إذا لم يتوخوا أدق الأساليب فى معاقبته إذا سنحت لهم الفرصة فى ذلك فآثروا مجاملته بدلا من استعمال سياسة العنف، والشدة معه[1]. وظلت العلاقات تسير على هذا المنوال بين الطرفين، ولكن يشوبها حذر كل فريق من الآخر حتى نشوب الحرب العالمية الأولى، مع بقائه على اتصال وثيق بالاصلاحيين العرب وضفر جهوده إلى جهودهم فى ترويج فكرة الاصلاح اللامركزى، ومؤازرته وتأييده لهم هو وشعب العراق تارة بالبرقيات وتارة بتهديد الحكومة ودعوتها إلى إتباع خطة ثابتة وطريقة متينة فى إدارة البلاد والعزوف عن خطة تبديل الولاة بكثرة كقول البرقية التالية: لذلك نحن بصفتنا أمة تريد أن تحيا ننذر حكومتنا التى نطالبها بسلوك سبيل الحياة بأننا سنكون من الآن معارضين لها مقاومين لخطتها إلى أن تذعن لطريقة العمل معنا يدا واحدة فى سبيل الارتقاء وإلى المستوى الذى يوجد فيه البشر فى هذا العصر ومتى أذعنت لذلك نعدها من الآن بأننا سنكون من المساعدين[2].

وقد أجمع البصريون ويتبعهم فى ذلك البغداديون والموصليون على لائحة للاصلاحات أسفرت عنها اجتماعاتهم تتخلص فيما يلى من المواد[2] وتكاد لاتختلف عن لائحة بيروت الاصلاحية إلا بما يخص الأجانب:

---

(١) المهدى البصير – المصدر السابق، ص ٤٥ – ٤٦.

(٢) المفيد – ١٣٧٢، ١٩١٣/٩/١٠.

مادة ١ — أن يكون وطننا العزيز ملكا عثمانيا خالصا تحت راية الهلال.

مادة ٢ — عدم إعطاء امتيازات للأجانب فى البلاد وصيانتها من الدسائس الأجنبية ومنع النفوذ الأجنبى فيها.

مادة ٤ — الأعمال المتعلقة بشؤون الدولة الأساسية عائدة للمركز وأما الأعمال المحلية فلمجلس الولاية العمومى.

مادة ٥ — وظيفة الوالى تنفيذ قرارات الآستانة والمجلس العمومى وتعيين الموظفين بحسب قرارات المجلس العمومى.

مادة ٧ — للمجلس العمومى صلاحية واسعة فى وضع الأنظمة الداخلية وتأليف الشركات وإعطاء الامتيازات وتقدير رواتب الموظفين واستجواب الوالى وطلب عزله عند الايجاب وتنظيم ميزانية الولاية وتأسيس المدارس والقيام بالأعمال العمرانية.

مادة ٨ — له أن يزيد عدد الدرك والشرطة وتأسيس المخافر وتغيير شكل وصورة جباية الأعشار وسائر التكاليف.

مادة ٩ — المجلس العمومى مستقل بجميع أعماله، له السلطة على الوالى والمأمورين ولاينتخب لعضويته الموظف والحاكم فى الولاية والملتزمون والمقاولون والمتعهدون ... الخ.

مادة ١٠ — ينتخب المجلس العمومى بالاقتراع لجنة من أعضائه لمدة سنة واحدة من أربعة وجوه يرأسها أحدهم.

مادة ١١ — وظيفتها مراقبة تنفيذ القرارات وبيان المشاريع اللازمة للولاية وتنظيم اللوائح وتعيين المهندسين ودعوة المجلس العمومى بصورة استثنائية وإتخاذ قرارات فى المسائل المستعجلة أثناء عدم اجتماع المجلس.

مادة ١٤ — المركز يعين الوالى على أن يكون عراقيا[1] ورؤساء الدوائر (كما فى لوائح بقية الولايات). وأما بقية الموظفين فيعينهم الوالى. على أن يكونوا من أهل البلاد الواقفين على اللغة العربية. بالإمتحان وبقرار المجلس العمومى أو لجنته.

مادة ١٧ — واردات الولاية على نوعين، مايعود للمركز (جمارك .و بريد والبدل العسكرى) وماعدا ذلك يعود للولاية ويصرف فيها.

مادة ١٩ — اللغة الرسمية فى جميع الدوائر والمحاكم هى العربية. تنظم بها الإعلامات وكافة المعاملات.

مادة ٢٤ — يستخدم الضباط العرب فى بلادهم حذرا من وقوع سوء التفاهم بين الأمة وجيشها.

مادة ٢٥ — تدرس جميع العلوم والفنون فى مدارسنا بالعربية. ويعنى بالتركية وبالعلوم الدينية اعتناء تاما.

ومما يلاحظ على هذه اللائحة انطباقها على لوائح الولايات العربية الأخرى إلا فى عدم استعانتها بالمستشارين الأجانب وإلحاحها على مناهضة النفوذ الأجنبي وتشديدها على الرابطة العثمانية والعناية بالتعليم الدينى.

---

(١) هذا المطلب انفردت به العراق بين الولايات العربية لان سواها لم يشترط أن يكون الوالى من المنطقة.

الفصل التاسع

الوفاق العربى ــ التركى

المؤتمر العربى الأول فى باريس:

إن الحالة الروحية التى انتشرت إنتشاراً غريبا بين متنورى العرب، والوعى القومى الذى بدأ يدب فى نفوسهم دبيب الحياة فى الخلايا، منذ الحرب الطرابلسية، وكأنهم قد تنبهوا من سبات عميق على دوى المدافع التى تنذر ولاياتهم بخطر الاجتياح واحدة بعد أخرى، وأخطاء الحكومة المركزية التى جرت على البلاد أوخم العواقب بتبديدها أموال الأمة على الإستعدادات الحربية، وعقدها القروض الطائلة لشراء الأسلحة التى إستخدمتها فى تقتيل أهالى السلطنة أنفسهم بوحشية لم يسبق لها مثيل بين الدول المتمدنة، وتدمير بلادهم بالحملات العسكرية الضارية التى لم تنفع ـ مع ذلك ـ فى تهدئة الثورات التى كان بالإمكان تسكينها بإتخاذ سياسة حكيمة[1]، بل ثبت بالدليل الساطع أن هذه الحملات كانت السبب الأكيد فى ضعف الدولة، بالرغم من مئات ملايين الليرات العثمانية المقترضة للتسلح، وأخيراً وقوفها موقف العجز التام الشنيع فى الحرب البلقانية، إن هذه العوامل قد دفعت متنورى العرب إلى الاعتقاد بوجوب التفات الأهالى أنفسهم إلى الوسائل التى تحفظ لهم بلادهم من مطامع الأجانب، وإطراح رداء الخمول والأخذ بأسباب الحياة وتدارك الأيام التى مرت مر السحاب. لأنهم أصبحوا على يقين أن قوة حكومتهم لم تعد كافية لهذا الواجب الخطير إلا إذا انضمت

---

(١) المفيد ـ ١٢٦٤، ١٩١٣/٤/٢٩.

إليها قوة الأمة إنضماما فعليا(١) . من أجل ذلك إنعقدت الجمعيات الاصلاحية فى كل مكان ، فى بيروت ، ودمشق وحلب وبعلبك والقدس والبصرة وبغداد ، وامتدت الحركة إلى البلاد الأجنبية التى يوجد فيها جاليات عربية ، فقررت جمعية الاتحاد السورى فى نيويورك أن تقيم مؤتمرا عاما للسوريين المهاجرين فى الولايات المتحدة وكندا والمكسيك وجزائر الهند الغربية تعضيدا لإخوانهم طلاب الاصلاح فى سوريا والبلاد العربية الأخرى ، وأن تنظم أثناء إنعقاد المؤتمر مظاهرة وطنية عظيمة إظهارا لإخلاصهم نحو وطنهم(٢) . كما تألفت فى باريس ، التى كان عدد السوريين فيها يقدر بثلاثمائة رجل من الطبقة الراقية العاملة فى عالم الأدب والعلم والتجارة والاقتصاد ، عصبة من الشبان العرب أخذ أعضاؤها ، فى الأيام الأولى من شهر مارس ١٩١٣ ، يعقدون الإجتماعات للتداول فى مسألة ضعف السلطنة والوسائل التى تؤول إلى تقويتها ، والتى تكفل الإصلاح الصحيح لبلادهم على الطريقة اللامركزية التى أصبحت الشغل الشاغل للناس . فاستقر رأيهم على عقد مؤتمر للعرب يقوم به السوريون فى أواخر إبريل فتجتمع فيه وفود من أكابر بلاد العرب وعقلائها وأفاضلها الموجودين فى داخل البلاد أو خارجها ، لتمثل الأمة العربية فى هذا المؤتمر ، وتحقق كلمة التضامن الإجتماعى فيه « لتكون من الوجهة الأدبية حجة أمام أوربا على أن للعرب وجودا حيا لايستهان به ، وخصائص قومية لايمكن إنتزاعها ، ويصارحون العالم كله بأن اللامركزية هى قوام حياة العرب وأنهم شركاء فى هذه المملكة بل هم الأكثرية المطلقة فيها »(٣) .

كان أصحاب فكرة المؤتمر فى الأساس خمسة من خيرة الشباب العربى فى مدينة باريس هم : عبد الغنى افندى العريسى ، ومحمد افندى المحمصانى ،

(١) المؤيد – ٦٩٤٤ ، ١٩١٣/٣/٢٧ .
(٢) المفيد – ١٣٣٢ ، ١٩١٣/٧/٢١ .
(٣) المؤيد – ٦٩٤٤ ، ١٩١٣/٣/٢٧ .

وتوفيق افندى فايد من بيروت ، وجميل بك مردم من دمشق ، وعونى بك عبد الهادى من نابلس ، وجميعهم من أعضاء الجمعية العربية الفتاة السرية ففاوضوا بعض الشخصيات العربية المعروفة فى باريس مثل شكرى افندى غانم وندره مطران ، واتصلوا بغيرهم من أبناء الجالية العربية فيها فوجدوا منهم إستجابة وإستحسانا للفكرة . وسرعان ماجرى إنتخاب لجنة من هذه الجالية لمخابرة زعماء النهضة العربية فى سبيل إنجاح فكرة المؤتمر ، وتألفت اللجنة من أصحابها الأصليين عدا توفيق فايد ، بالاضافة إلى شكرى افندى غانم وندره مطران وشارل دناس وجميل معلوف ، وعهد بأمانة سرها إلى السيد عبد الغنى العريسى ، ولم يروا حاجة لاختصاص أحد منهم بغير صفة العضوية (١) .

إبتدأت اللجنة نشاطها بتقرير إرتباطها بحزب اللامركزية الادارية العثمانى فى مصر بصفة رسمية ، فى ١١ / ٣ / ١٩١٣ ، ثم أرسلت فى ٤/٤ كتابا إلى اللجنة العليا للحزب المذكور تعرض عليه فيه أن تكون لجنة الحزب ، « قوة المؤتمر ومصدر عمله » وأن ترسل ممثليها إلى المؤتمر الذى سيعهد برئاسته إلى أحد ممثلى الحزب ، مبينة أن غاية انعقاد المؤتمر هى « أن يكون وسيلة لحفظ كيان الأمة العربية وإزالة العقبات من طريق ارتقائها ، حتى يتسنى لها التجهز بأدوات الحضارة والانتفاع بتجارب العلم ، والتمرن على النظام ، والأخذ بقوانين التهذيب ، فتقوى بذلك ، ويقوى بمجموع الدولة العثمانية بقوتها »(٢) ، وأن « يظهر للأجانب أن العرب يدرؤون عادية الاحتلال من أية دولة كانت ويحتفظون بحياتهم الوطنية ، وأن يصارح الدولة العثمانية بوجوب تطبيق الاصلاحات اللامركزية فى بلاد العرب(٣) ، وأن المسائل التى سيدور حولها البحث هى :

(١) محب الدين الخطيب ، عن اللجنة العليا لحزب اللامركزية العثمانى – المؤتمر العربى الاول ، ص ٣– ٥ .
(٢) المصدر السابق ، ص ٥ .
(٣) المصدر السابق ، ص ٦ .

حقوق العرب فى المملكة العثمانية .

ضرورة الاصلاح على قاعدة اللامركزية

المهاجرة من سورية وإلى سورية .

الحياة الوطنية ومناهضة الاحتلال ، التى ستناقش بحضور المواطنين وممثلى الصحف الأوربية ، وبعض كبار الأوربيين ؛ فأجاب الحزب بالموافقة. عندئذ أذاعت لجنة المؤتمر إلى أبناء الأمة العربية بيانا جاء فيه : « نحن الجالية العربية فى باريس ، وقد أوقفتنا مناظرات الجرائد الأوربية ، ومغامز السياسة فى الأندية العمومية ، على استقراء مايجرى من المخابرات الدولية بشأن البلاد العربية ، وأخصها زهرة الوطن سورية ، ولم يبق بين جمهور الناطقين بالضاد من لايعلم أن ذلك نتيجة الإدارة المركزية . فحدا بنا الأمر إلى الاجتماع . . . فجرى البحث عن التدابير الواجب اتخاذها لوقاية الأرض « المترعة بدم الآباء العظام ووفاة الأجداد الأباة » ، من عادية الأجانب ، وإنقاذها من صبغة التسيطر والاستبداد ، وإصلاح أمورنا الداخلية على مايتطلبه أهل البلاد من قواعد اللامركزية ، حتى يشتد بها ساعدنا وتستقيم قناتنا ، فينقطع بذلك خطر الاحتلال والاضمحلال ، وتنفى مذلة الرق . . وبعد المداولة تقرر عقد مؤتمر للعرب . . حيث نبسط للأمم الأوربية أننا أمة مستمسكة ذات وجود حى لاينحل ، ومقام عزيز لاينال ، وخصائص قومية لاتنزع ومنزلة سياسية لاتقرع ، ونصارح الدولة العثمانية بأن اللامركزية قاعدة حياتنا ، وأن حياتنا أقدس حق من حقوقنا ، وأن العرب شركاء فى هذه المملكة ، شركاء فى الحربية ، شركاء فى الإدارة ، شركاء فى السياسة ، وأما فى داخلية بلادهم فهم شركاء أنفسهم » .

ثم ختمت بيانها بأن طلبت إلى المخلصين من أبناء الأمة العربية وخاصة أرباب الزعامات إما أن ينضموا إلى المؤتمر أو يرسلوا إليه ببرقيات وكتب

التأييد ، حتى يدلى لدى الأمم بحجته وتستوثق قوته بقوة أمته »[١] .

وما انتشرت فكرة المؤتمر بين أبناء الأمة العربية حتى اندفع الناس لتأييده بالرسائل والبرقيات ، وكتابة المقالات فى الجرائد والدفاع عنه ضد حملات الصحف التركية التى بدأت تهاجمه وتستخف بفكرته . ووصفته جريدة طنين بأنه مؤتمر غريب وقالت أن اجتماع هؤلاء لا يستحق الذكر حتى أنه يجب علينا أن لا نعيره أقل الانتباه ، ولا نذكر عنه شيئا بل نحسبه كأنه لم يكن[٢] .

لكن الواقع أن حكومة الآستانة اضطربت اضطرابا عظيما من فكرة عقد المؤتمر وودت لو قدرت على منعه ، بيد أنها لم تتمكن من حمل الحكومة الأفرنسية على إتيان ذلك ، ولم تستطع صرف الداعين إليه عن غايتهم . فلم يبق أمامها إلا أن تلجأ إلى بعض صنائعها فى الآستانة وسوريا ، المرتزقين من وظائفها وبعض الناقمين على الإصلاحين ، فدفعتهم إلى معارضته بالبرقيات والرسائل والتهوين من شأن القائمين به[٣] ، وحركت الشيخ عبدالعزيز جاويش وبعض الملتفين حوله لمضاعفة نشاطهم فى الدعوة للجامعة الإسلامية ، ومحاربة المصلحين بها ، وإحداث إنشقاق ، بواسطتها ، بين المسلمين والمسيحيين من العرب ، فأصبح منزل الشيخ عبدالعزيز جاويش منتدى سياسيا تحت شعار الدين يلتقى فيه خصوم الإصلاح اللامركزى[٤] . وجاء الشيخ أسعد شقير مبعوث عكا السابق إلى دمشق واتصل بقرنائه فيها وتم عقد اجتماع فى دار عبدالرحمن بك اليوسف الذى أسندت إليه الحكومة مؤخراً مرخصية جمعية الاتحاد والترقى فى دمشق براتب شهرى قدره ثلاثون ليرة عثمانية ، حضره الباشوات والبكوات من أمثال محمد باشا المخزومى ومحمد فوزى

---

(١) المصدر السابق ، ص ٨ – ١١ .

(٢) الاهرام – ١٠٦٩٨٩ ، ١٩١٣/٥/١٣ .

(٣) الاهرام – ١٠٧٣٢ ، ١٩١٣/٦/٢٠ .

(٤) أسعد داغر – المصدر السابق ، ص ٧٥ .

باشا العظم وغيرهم ، وتولى عبدالرحمن بك شرح غاية الاجتماع قائلا أنه المباحثة بأمر المؤتمر العربى فى باريس لعدم رضا المجتمعين عنه لأن جماعة المؤتمر لايمثلون الأمة العربية كى يخولوا البحث فى مصالح العرب وحقوق العنصر العربى ، ووصف القائمين به بكونهم من الغلمان الذين لايعبرون عن رأى أهل البلاد وزعمائها ، وأنهم مندفعون بأيد أجنبية ، ووصفهم بأقذع النعوت ووجه إليهم أحط الشتائم . ثم كتب المجتمعون عريضة بماتقدم بحثه وطوفوها فى الشوارع والأسواق يأخذون التواقيع عليها ، وكلف أحدهم محمد باشا المخزومى كى يسافر إلى عكا وحيفا والناصرة وطبريا والملحقات ليحمل زملاءهم الباشوات على مناهضة المؤتمر[1] . وتعددت اجتماعات الباشوات والبكوات فى دمشق وكانت الفكرة التى توجههم أنهم أصحاب الحل والعقد وليس لأحد غيرهم أن يتكلم باسم الأمة ، وأن الوقت غير مناسب لطلب الاصلاحات ، بل يجب تأجيلها إلى وقت آخر حتى تتخلص الدولة من المآزق التى هى فيها ، وعدم خلق المتاعب والارتباك لها . لكن الباشوات لم يكونوا كلهم على هذا الرأى ، بل قام بعضهم مثل أحمد باشا الشمعة ، وعارض عبد الرحمن بك اليوسف فى هذه الفكرة ، ودافع عن الاصلاحيين أمثال جميل مردم بك وعبد الغنى العريسى ومحمد كرد على وشكرى العسلى وعبد الوهاب الانجليزى الذين وصفهم عبد الرحمن بك بكلمة مسافق(جمع مسفق أى رجل لاقيمة له) ، بأنهم عِلْية القوم وأفاضلهم ، وأن أحداً قبله لم يصفهم بالوصف المذكور ، ثم أعلن نفسه خصما فى الدنيا والآخرة لكل من يطعن بهم . وقد نظم الباشوات والبكوات برقية رفعوها إلى المقامات العليا بأنهم أصحاب الأموال والأملاك وأرباب الحل والعقد وأنهم لا يعتمدون على أعضاء المؤتمر العربى[2] ، ولم يوكلهم عنهم . غير أن الشبان المتنورين والاصلاحيين لم يقفوا مكتوفى الأيدى أمام هذه الحركات المضرة بالإصلاح اللامركزى ، وقابلوها ببرقيات مضادة أيدوا فيها القائمين بمؤتمر باريس ،

(١) المفيد – ١٢٨٥ ، ١٩١٣/٥/٢٤ .

(٢) المفيد – ١٢٨٨ ، ١٩١٣/٥/٢٧ .

مطالبين باللامركزية . كما قامت من جهة أخرى محاولات للتوفيق بين الفئتين المتعارضتين ، وإعطاء حد للشقاق والتنابذ ، وكادت تسفر الوساطة عن وفاق بينهما بفضل بعض المصلحين ، إلا أنها أخفقت فى نهاية الأمر لأن الأعيان الذين كانوا يخافون على نفوذهم وتسلطهم أبوا أن يستجيبوا لهذه الدعوة بتحريض من رجال السلطة فى الآستانة ، لا بل لجأوا إلى وسيلة الدين لمناهضة المؤتمر ، فأرسلوا عريضة إلى الآستانة بمخالفة المؤتمرين لله ورسوله . كما بدأوا يستعملون وسائل الإغراء مع والى دمشق عارف بك الماردينى فقدموا له قصراً لسكنه ووضع عبدالرحمن اليوسف عربة له تحت تصرفه ، وأخذوا يلتمسونه فى تعيين كثير من شبانهم لوظائف الإدارة كالقائمقاميات ومديريات النواحى[1] . ولما رأوا برقياتهم كانت هزيلة لامتناع أكثر الناس عن توقيعها لجأوا إلى التزوير والاستعانة بتواقيع الموظفين واستعملوا الحيلة مع من يجهلون اللغة التركية بأن يعرضوا عليهم البرقيات بنصها العربى فيأخذون توقيعهم عليها وعلى مايدعون من أنه ترجمتها الحرفية باللغة التركية مع تباين معنى النصين فيغررون بالناس الذين إنما يوقعون عندما لا يرون مايمس بكرامة أحد . كذلك فعلوا بحبرين كبيرين من أحبار المسيحيين فى دمشق فنشر هذان الحبران احتجاجا على هذا العمل فى الصحف متهمين عبد الرحمن بك اليوسف والأمير شكيب أرسلان بالقيام به[2] . وعلى كل حال لم تكن حركات الأعيان المريبة فى دمشق لتسر الدمشقيين عامة فقد كان الوعى القومى والنهضة الفكرية ، واندفاع الشبيبة فى العاطفة الوطنية ، قد بلغت مبلغا لاتستطيع أن تقف أمامها هذه الحركات الطفيلية فيما لو تركت لشأنها دون أن تدعمها سلطة الاستبداد فى الآستانة . قال رفيق بك العظم بصدد هذه النهضة فى تصريح له إلى جريدة آزاد ماردا الأرمنية فى القاهرة : أن الأحوال

(١) لمفيد – ١٢٨٩ ، ١٢٩٠ ، ٥/٢٨ و ١٩١٣/٥/٢٩ .

(٢) المفيد – ١٢٩٩ ، ١٩١٣/٦/٩ ، المؤتمر العربى الاول ، ص ١١ – ١٢ .

الحاضرة فى سورية ناتجة عن بوادر ارتقاء أمة قد تشبعت نفوس أفرادها بالقوى الحيوية . والأمة العربية كانت فى دور من أدوار حياتها فى التاريخ قائدة الشرق إلى عوالم الحضارة . . . وما أخرها إلا الحكم المركزى . .(١).

لذلك سرت فى نفوس الدمشقيين موجة من السخط ضد الأعيان عبروا عنها فى حملاتهم عليهم فى الجرائد ، وهذا نموذج عنها بقلم الشهيد سيف الدين الخطيب، تحت عنوان كتاب مفتوح إلى محمد فوزى باشا العظم ، قال: «ثق ياحضرة الباشا إننى حرت فى أمرى لدى تلاوتى برقيتكم فى جريدة طنين المشهورة بتعصبها ضد الإصلاح ، تحملون بها حملتكم العمياء على رجال الاصلاح الحقيقيين الذين لقبتموهم بالمتشردين . سافلى الأخلاق . . هل تذكرون ياسيدى الباشا أيام اجتماع حى الشيشلى فى بيتكم العامر (بالآستانة) ، وكلماتكم العذبة عن الوطنية . . . ياحضرة الباشا كيف طاوعتك يدك على توقيع هذه البرقية . . . أهذه هى مفاداتك للأمة ؟ وهذه مصلحة الوطن ؟ . . أن تحسن للحكومة إدارتها الحاضرة ؟

« أنت أنت ... أيها الآخذ المعول بيدك ، والمخرب أساس كل مشروع يكون فيه نفع وطنك تتقدم إلى جريدة طنين . . . نائبا عن أهل سوريا عموما . . ولولا بقية خجل لقلت عن العرب جمعاء .

« ياعطوفة سيدى الباشا ! من فوضك فى هذا الأمر؟ أتظن إن هذا طريق خدمة الشعب ، وهذا طريق العظمة ؟ . لقد أخطأ صوابك وطاش سهمك ، فطريق العظمة اليوم غير طريقها بالأمس ، إن دور التملق والتزلف قد مضى والشعب اليوم قد نهض من كبوته ، ورقاده العميق ، فهو حر يمجد ويعظم من يسعى لخدمته وإن كان فقيراً ، ويضرب بيد من حديد على من يكون عثرة فى طريق رقيه ولو كان غنياً ، نعم عبثاً تحاولون معاشر المتمولين ، واعلموا بأن الشعب . . قد كسر قيد الذل والاستعباد ، ونفوس اليوم تأبى

---

(١) المؤيد – ٦٩٨٥ ، ١٩١٣/٥/١٥ .

الضيم وتفضل المـوت فى سبيل حياة الدولة والوطن ، التى لاتكون إلا بالإصلاح الذى أنت تناهضه . . فارجع عن غيك ، واعمل لأمتك يرفع عنك مالحق بك من العار(١) » .

وبالرغم من حركات صنائع حكومة الاتحاديين الطفيلية لقتل فكرة الإصلاح اللامركزى ، تواردت وفود المؤتمر من كل حدب وصوب ، فجاء عن اللجنة العليا لحزب اللامركزية السيد عبد الحميد الزهراوى الذى ترأس المؤتمر ، واسكندر عمون الذى تولى نيابة رئاسة المؤتمر ، وعن الجمعية الاصلاحية فى بيروت سليم أفندى سلام ، وأحمد مختار بيهم ، وخليل أفندى زينيه محرر جريدة الثبات البيروتية ، والشيخ أحمد طبارة ، صاحب جريدة الإصلاح والاتحاد العثمانى البيروتيتين ، والدكتور أيوب ثابت ، وألبير أفندى سرسق ، وعن العراق : توفيق أفندى السويدى من طلاب حقوق وسليمان أفندى عنبر من وجهاء العراق (تاجر فى فرنسا) ، كما حضره آخرون عن بعلبك وعن مهاجرى الولايات المتحدة والمكسيك ، من أصحاب الصحف العربية التى تصدر فى المهجر ، وعن جالية باريس شكرى غانم وندره مطران وعبد الغنى العريسى وشارل دباس ، وعن جالية الآستانة عبد الكريم الخليل . . ألخ .

قصد مراسل جريدة «الطان» الأفرنسية ، قبيل انعقاد المؤتمر بأسبوع ، رئيس المؤتمر السيد الزهراوى ، وحظى منه بحديث صحفى تناول الإجابة على الأسئلة التالية : لماذا عقد المؤتمر ، وماهى خطته نحو العرب غير العثمانيين ولماذا عقد فى باريس ، وهلا يخاف القائمون به سخط الحكومة العثمانية ، وهل يودون تأييد الوحدة العثمانية من أجل الرابطة الدينية . فأجاب السيد الزهراوى على هذه الأسئلة بصراحة تامة إذ قال : إن سبب عقد المؤتمر هو ماحدث فى

---

(١) المفيد – ١٢٩٩ ، ١٩٣١/٦/٩ .

ولايات الدولة العثمانية فى أوربا من الحوادث الخطيرة ، مما دعا إلى إمعان النظر فى الحالة الجديدة ، واتخاذ الوسائل الضرورية لاتقاء نتائجها ، وكون العرب يؤلفون عنصراً مهما بعدده بل هم أهم العناصر ، يتميزون بوحدة اللغة والعادات والمصالح والميول ، مما أحدث لهم حقوقا كانت مهملة حتى الساعة . ثم أضاف قائلا : فنحن نطالب بصفتنا عثمانيين أن نشترك بالإدارة العامة وأن نعرض على الحكومة ، بصفتنا عربا مطالب خاصة بقوميتنا وحالاتنا وبين بعدئذ أن المؤتمر سيطالب بالاصلاح اللامركزى ، وأن ليس للمؤتمر علاقة بولايات العرب غير العثمانيين ، بل أن المقيمين فى الولايات العثمانية هم الذين يعقدون المؤتمر مسلموهم ومسيحيوهم على السواء ، بعدد متساو ، بعد أن أيدت حوادث بيروت الأخيرة فكرة الاتحاد التام بين الطائفتين ، وأن المؤتمر قد عقد فى باريس لأن حوادث بيروت الأخيرة برهنت على قدر الحرية التى يمكن أن يتمتع بها مؤتمر يعقد فى سوريا ولأن المؤتمرين يودون أسماع مطالبهم وإفهام رأيهم لأوربا التى تزداد أهمية مصالحها فى البلاد العثمانية يوما بعد يوم ، علهم يتوصلون بالإقامة والاحتكاك من إزالة أوهام وسوء تفاهم عظيم ووضع أسس تفاهم بين الشرق والغرب . أما الحكومة العثمانية فلها أن يتكدر خاطرها لو أن المؤتمرين طلبوا الانفصال عنها ، والواقع أنهم يريدون العكس . ووصف مطالب العرب بأنها حقة تؤول إلى تحسين حال الدولة والعنصر العربى معا وأن تحقيقها هو الطريقة الوحيدة لحفظ صرح الدولة من السقوط . ثم قال أما حسن النية التى أرادت الحكومة أن تبديها فقد جاءت بعد وقتها بزمن وهل يعدها العرب متسامحة وهى لم تأذن باعتبار اللغة العربية رسمية كما يطلبون ؟ أما إذا كانت ضيقت سلطة المركز فانها لم توسع سلطة الأمة .

وأما عن الرابطة الدينية فقد اجاب أنها عجزت دائما عن إيجاد الوحدة السياسية ، حتى أنها لم تقو على إزالة ما بين الحكومتين العثمانية والفارسية من

خلاف بسيط على الحدود ، وأن العاطفة الإسلامية لم تقدر يوما أن تحمل أميراً مسلما على التنازل عن حقوقه لأمير آخر من دينه حتى ولو كان الخليفة بنفسه إلى أن قال : فنحن لا نتمسك بالوحدة السياسية لأجل الرابطة الدينية بل رغبة منا فى إيجاد مجموع عثمانى قوى يرتقى فيه مجموعنا العربى بدون حائل يقف فى طريقه ، وأملا بقيام حكومة رشيدة تكون لنا مشاركة فى أمورها والدولة العثمانية هى التى تقدر أن تحقق رغباتنا إذا هى عملت بلوازم الإصلاح الذى نحن مصرون على طلبه .

اما إذا هى ظلت بعيدة عن ذلك فانى أصرح لك ، كما صرحت فى القاهرة بأن خطتنا معها تتغير حينئذ تمام التغير . ثم ختم حديثه بالإشادة بالمدنية الأوربية العصرية ، وأنها هى التى انتشلت العثمانيين من سباتهم العميق ، وأن الذين ينكرون فضل أوربا إنما هم مدفوعون إلى ذلك بسائق الأنانية العمياء[1]

عقد المؤتمر أربع جلسات فى القاعة الكبرى للجمعية الجغرافية بباريس كانت أولها يوم ١٩١٣/٦/١٧ وآخرها فى ٦/٢٣ ، وحضرها عدا الوفود الرسمية جمهور كبير من الجالية العربية فى باريس ، ومندوبون عن الصحافة الأوربية وطائفة من كبار رجال الأمة الافرنسية .

كان أول الخطباء رئيس المؤتمر السيد الزهراوى ، تكلم فى موضوع تربية الأمة السياسية ، واستعرض الفرق بين الشرق الذى يتذرع بعدم معرفة السياسة ليترك الأمور بيد حاكميه يفعلون به ما يشاؤون وبين الغربى الذى تحرر من هذا العيب ، واستعرض علاقة العرب بالترك منذ القديم وكيف ألف الفريقان بعضهما بعضا وامتزجا امتزاجا عظيما ، وكيف فرقت بينهما السياسة كما كانت قد مزجت بينهما منذ قرون ، ولم يبق منها إلا رابطة بين بعض العرب وبعض الترك هى الرابطة العثمانية التى يحرص عليها العثمانيون

---

(١) المؤتمر العربى ، ص ١٤ – ٢١ .

من الطرفين مع كونها مهددة أكثر من ذى قبل بالسياسة ، تلك التى رأى
العرب ما وصلت إليه المملكة بها ، وكانت حتى الآن بيد الترك ، ولما كان
العرب حريصين على البقية الباقية من الرابطة العثمانية تنبهوا إلى واجب عظيم
كان الترك والعرب جميعا غير مهتمين به كما ينبغى ، وهو وجوب اشتراك
الفريقين بسياسة البلاد ، فإنه قد تبين واضحاً أنه لا العرب انتفعوا ببراءتهم
من ذنب إضاعة البلاد ، ولا الترك انتفعوا بتحملهم وحدهم تبعة ذلك العبء
الثقيل . وبديهى أن هذا الاشتراك لا ينافى الاخاء بل الذى ينافى الآخاء هو
عدم هذا الاشتراك . فأساس تربيتنا السياسية بعد الآن ، كما قال ، هو بث
هذه الفكرة والتعصب لها ، وقد وجدنا اللامركزية من خير الوسائل لظهور
هذا الاشتراك خارج العاصمة ، أما فى العاصمة فلا يجهل إخواننا الترك كيفية
الاشتراك بإدارة السياسة فيها . . . ثم ختم الزهراوى خطابه بقوله أن
المؤتمرين لم يجيئوا أوربا ليطلبوا منها أن تزيد فى أراضيها ، لأنهم أعقل من
أن يحملوا أنفسهم هذه المهمة الفضولية ، وأوربا أعقل من أن تحتاج فى
أعمالها إلى أمثالهم ، وأن الذين لا سياسة لهم سيعلمون أن أوربا ليست هى
الغول وإنما الغول هو سوء الإدارة وفساد السياسة[1] .

وتكلم فى الجلسة الثانية التى انعقدت فى ٢٠/٦/١٩١٣ السيد عبدالغنى
العريسى صاحب جريدة المفيد البيروتية وهو من ألمع الشبان العرب ، ومن
أخلصهم لقضيتهم ، متخرج من كلية العلوم بباريس ، عميق الثقافة متينها . وقد
تناول حقوق العرب فى المملكة العثمانية ، وكان خطابه دراسة علمية
وطنية رائعة ، قال : نعمتم بالا وطبتم عنصراً ، وبعد فإن الحق فى كل
تكوين سياسى قائم على نوعين : حق فرد وحق جماعة ، والجماعات كثيرة
وأجلها مكانة جماعات الشعوب ، فالشعوب حق غير حق الأفراد .

---

(١) المؤتمر العربى ، ص ٢٨ — ٣٩ من خطاب الزهراوى .

هل للعرب حق جماعة ؟

أن الجماعات فى نظر علماء السياسة لا تستحق هذا الحق إلا إذا جمعت
على رأى علماء الألمان وحدة اللغة ووحدة العنصر ، وعلى رأى علماء
الطليان وحدة التاريخ ووحدة العادات ، وعلى مذهب سياسة الفرنسيس
وحدة المطمح السياسى ، فإذا نظرنا إلى العرب من هذه الوجوه الثلاثة علمنا
أن العرب تجمعهم وحدة لغة ، ووحدة عنصر ، ووحدة تاريخ ، ووحدة
عادات ، ووحدة مطمح سياسى . فحق العرب بعد هذا البيان أن يكون لهم
على رأى كل علماء السياسة دون استثناء . حق جماعة ، حق شعب ، حق أمة .

تتساءلون عن ماهية هذا الحق لجماعة الأمة العربية فبيانا لهذا الحق أقول
أول حق لجماعة الشعوب حق الجنسية . فنحن عرب قبل كل صبغة سياسية
حافظنا على خصائصنا وميزاتنا وذاتنا منذ قرون عديدة رغما مما كان ينتابنا
من حكومة الآستانة من أنواع الإدارات كالامتصاص السياسى أو التسخير
الاستعمارى أو الذوبان العنصرى . . . فنحن كتلة حية قائمة بذاتها وخاصيتها
لا ندع أية قوة تمس بناء هذا الركن الركين .

ثم ناقش حق حكومة الآستانة فى معاملة الجنسيات العثمانية معاملة
الغالب للمغلوب على قاعدة ادعائها بحق الفتح قائلا أنها لم تفتح بلادنا بالسيف
بل استولت عليها برضانا ، لذا فإنه أنكر عليها هذا الحق وقال إنما نحن
قاعدة هذه الدولة من قبل ومن بعد لا أسرى مسخرون وأضاف :

آلينا على أنفسنا أن نحافظ فى هذه المملكة على مكانتنا ، على جنسينا ،
على مساواتنا ، فلا أرض بعد اليوم تستعمر ، ولا أمة تسخر ، فإنما نحن
الرعاة لا الرعية . . . أنا نصرح فى هذا اليوم بملء الأفواه ، أننا خلقنا قبل
كل شىء لأنفسنا ، ومادمنا بحاجة إلى أنفسنا فلا يجب أن نضحيها إلا لأنفسنا
فإن طريقة استعمار الاستثمار خليقة بالقرن التاسع عشر ، ولكن القرن العشرين
يتطلب وجود هيأة بشرية شريفة أكثر بصيرة واعترافا بحقوق الأمم .

ثم تابع كلامة باسطا رغبة العرب بدوام ارتباطهم بالسلطنة العثمانية ،
لا تتطرق إليهم فكرة الانفصال عنها ما دام الدستور جاريا على معنى الدستور
قائلا : فارتباطنا بهذه الدولة يتراوح إذا بين ضمان هذه الحقوق ، فإن كثر
فكثر وأن قل فقل . وتطرق بعدئذ إلى حقوق العرب المهضومة فى المجالس
التشريعية كمجلس الأعيان والمبعوثان وضآلة تمثلى العرب فيهما بالنسبة لعدد
نفوسهم فى الدولة وأهميتهم ، قائلا : أننا نعذر فى نظر علماء الحقوق إذا
اعتقدنا أن كل قانون لا يوضع بمشاركة أبناء العرب يكون غير مستوفى
الشروط من حيث الحق والعدل . واحتج على هذا الغمط منددا بطريقة
تعيين النواب ، وطالب بحق الموازنة بين كل الجماعات فلا يأكل الكبير
الصغير ، وباحصاء للنفوس جدى لأن الحكومة كانت حتى اليوم تتقاعس
عن ذلك لئلا يزداد عدد النواب العرب فى المجلس . وتطرق بعدئذ إلى
مناقشة غبن العرب فى الأسهام بالمناصب الوزارية وجرح الأدعاء القائل أن
أمر الوزارات أمر أهلية وكفاءة وأن فى فطرة العرب ما ينافى الكفاءة ،
وهاجم طريقة عدم تخصيص سوى كرسى واحد للعرب فى الوزارة وأحيانا
لا شىء وأن وزارة كهذه لا تمثل إلا قسما من الأمة فهى إذا لا تكون
مستوفية الأركان فى نظر حق الجماعات أو حق الشعوب ، وطالب بقسط
العرب المشروع فى الوزارات على نسبة مكانتهم فى الدولة . ثم ناقش هضم
حقوق العرب فى وظائف الوزارات المختلفة وطالب بأن تكون اللغة
العربية رسمية فى البلاد العربية بمادة قانونية تذكر فى القانون الأساسى ،
لا قانون حكومة موقت يمكن الغاوه من حين إلى آخر بتقلب الوزارات
وختم خطابه بقوله أنه إذا كانت لائحة إعلان حقوق الإنسان قد احترمت
حق الأفراد فمن باب أولى أن تحترم حق الجماعات وحق الشعوب ، وأن
العرب يطلبون هذا الحق كشركاء فى هذه الدولة ، شركاء فى القوة الإجرائية

شركاء فى القوة التشريعية ، شركاء فى الإدارات العامة ، أما فى داخلية بلادهم
فهم شركاء أنفسهم[1] .

وبعد أن إنتهى من خطابه جرت مناقشة بين الأعضاء والحاضرين حول
بعض الأمور التى جاءت فيه وأهمها قضية التوظيف ، إذ قال السيد أحمد
مختار بيهم : أنى الفت أنظار كم إلى أن رجال الآستانة يظنون أن النهضة
العربية يمكن تسكينها بتوظيف بضعة أشخاص من العرب ، لذلك ينبغى انا
مع ما نحن فيه من المطالبة بحقوقنا — أن نسلك الطريق الذى أفتتحه قبلنا
الفاضلان سليم أفندى سلام ، وشكرى بك العسلى ، وهو طريق رفض كل
وظيفة تعرض على رجالنا قبل تنفيذ الإصلاح المطلوب . وبعد أخذ ورد
قرر إرجاء البت فى هذا الامر إلى نهاية المناقشات .

ثم نهض ندره بك مطران وكان موضوع خطابه حفظ الحياة الوطنية
فى البلاد العربية العثمانية ، وأهم ما جاء فيه أنه كشف عن حقيقة تاريخية هى
أن العرب عامة وأهل سورية خاصة لم يخنعوا لسلطة فاتح ، بل عاشوا فى
بلادهم مستقلين بلسانهم وأحوالهم الوطنية ، إلى أن كان النصف الثانى من
القرن التاسع عشر . عندئذ تضايقت الدولة — وكان مسيطرا على أمورها
المصلح الشهير عالى باشا — من نفوذ الأشراف والاعيان وسلطاتهم المحلية
فخلقت مذابح ١٨٦٠ بتحريض ولاتها وموظفيها لضربهم واستعاضت عنهم
برؤساء مسيحيين للإدارة ما لبثت أن أبعدتهم بدورهم عنها وتربع الترك على
حكم البلاد فتم لهم التسلط فى رقاب العباد . كما طمأن النفوس حول ما أشيع
من رغبة بعض الدول فى احتلال سورية قائلا أن كل ما يتمناه ساسة اوربا
على ما يظن هو ان يتمكن العثمانيون من تدبير شؤون دولتهم ليتلافوا
بذلك خطرا عظيما على السلم العام[2] .

(١) المصدر السابق ، ص ٤٢ — ٥٠ ، من خطبة السيد عبد الغنى العريسى .
(٢) المصدر السابق ، ص ٥٤ — ٦٦ ، من خطبة السيد ندرة مطران .

ثم تكلم كل من السادة نجيب أفندى دياب والشيخ أحمد طباره، وخليل أفندى صليبه ، وكل خطبهم كانت تدور حول الهجرة من سوريا وإلى سوريا وعن أمانى المهاجرين ، وقد تضمنت خطبة نجيب دياب رغبة السوريين المهاجرين — الذين عرفوا طعم الحرية ونعم الحرية ، ورتعوا فى جنات تجرى فيها أنهار العدل والمساواة وتتدفق منها ينابيع الرقى والعمران فى بلاد المهجر المتمدنة - فى العودة إلى أوطانهم إذا ماتمت أمانيهم وأدركوا ماينشدون من إصلاح فيها . وأستعرض الشيخ أحمد طبارة تاريخ الهجرة من سوريا فقال أنها بدأت منذ أواخر العقد الأخير من القرن التاسع عشر ، فكانت فى السنوات العشر الأولى قليلة ثم أخذت فى النمو والزيادة عاما فعاما، خصوصاً فى السنوات العشر الأولى من القرن العشرين . وأن بعضهم قد أحصى عدد المهاجرين إلى وقت إفتتاح المؤتمـــر فكان (٥٥٠) ألف نفس تقريبا ، موزعين فى أميركا الشمالية والجنوبية واستراليا والفيليبين وأوربا والقطر المصرى وسائر الأقطار . أما أسباب المهاجرة فقال أنها كانت على أنواع متعددة أهمها ضيق العيش الناشىء عن سوء الإدارة والإضطهاد الناتج عن الحيف « فهما اللذان الجآ الرجل العاشق لوطنه لأن يهجره وقلبه يتفطر عليه أسى وأسفاً » . ثم وصف السورى وذكاءه ونشاطه وهمته العالية وكونه لا يعرف الكلل والملل ، وأنه لو قدرت للسوريين حياة سياسية حقيقية لكان لهم فى عالم الرقى مايدهش الألباب . ثم قال إن العرب يطلبون الإصلاح لا لكى يتغنوا بهذه الكلمة الحلوة ، بل ليعيشوا كما يعيش غيرهم من الأمم الراقية مخافة أن يتلاشوا من هذا الوجود إذا داموا على جمودهم ولم يجاروا غيرهم فى مضمار الحياة عملا بالقاعدة الطبيعية ، قاعدة تنازع البقاء وبقاء الأنسب وأنهم ولدوا عثمانيين ونشأوا عثمانيين ويريدون البقاء عثمانيين ولا يرضون عن دولتهم بديلا . ثم ضرب مثلا على وطنية السوريين أنهم لم يتوظفوا سوى فى القطر المصرى لاعتبارهم أن حكومته حكومتهم . أما فى البلاد الأخرى فان وطنيتهم تأبى أن يتجنسوا بغير جنسيتهم وهو أكبر دليل على

تضحيتهم بكل شىء فى سبيل الاحتفاظ بوطنهم . ثم استنتج أن سوريا فى أشد الحاجة إلى المهاجرين من أبنائها وهم اليد العاملة فيها ، وبما أن المهاجرة ناتجة فى الدرجة الأولى عن ضيق المعيشة والاضطهاد وسوء الإدارة فالواجب يقضى على حكومة المركز أن تبادر الى الإصلاح الجدى على قاعدة اللامركزية [1] .

وكان من جملة المتكلمين توفيق السويدى مندوب العراق الذى أعرب عن شكره للقائمين بالمؤتمر وأكد أن إخوانهم العراقيين ليسوا أقل شعوراً بضرورة الإصلاح ، ولا أقل إستعداداً للنهضة من إخوانهم السوريين ، وأن الغاية واحدة ، والأمة واحدة والكلمة واحدة لأجل طلب الحياة السعيدة لهذه الأمة الكريمة [2] .

ومن الخطب التى ألقيت فى المؤتمر تلك التى نطق بها إسكندر عمون عن «الإصلاح على قاعدة اللامركزية» عدد فيها عيوب الحكم المركزى والمصائب التى حلت بالدولة من ورائه والأخطار الأجنبية التى تحيق بالدولة ، وشبه هذا الحكم الذى يحصر أمور الأمة فى قوم قليلين بالجسم الذى يتولى عضو واحد منه كل حاجات ذلك الجسم ، ويقضى على باقى الأعضاء بالشلل . ثم بين أن حاجة الأمة العثمانية إلى اللامركزية تفوق حاجة أى أمة أخرى لأنها مكونة من عناصر عديدة متباينة فى كل شىء من خصائصها ، وأشار إلى التنافر بين الحكم الدستورى والمركزى ، وأنه كان سبب خيبة الآمال التى كانت معلقة بإعلان الدستور ، ثم قال : « ليس كل الشر فى عدم التوفيق بين الحكم الدستورى والحكم المركزى ، بل هناك شر آخر يقتضيه الحكم المركزى بطبيعته وهو أن تكون السلطة محصورة فى عنصر واحد من عناصر الأمة، كما هو

---

(١) المصدر السابق ، ص ٦٦ — ٩٤ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٧٥ .

الشأن الآن ، فيصبح إذ ذاك موقف هذا العنصر تجاه سائر العناصر الأخرى موقف الخصم الغالب مع الخصم المغلوب على أمره». ثم نفى أن الأمةالعربية تريد الانفصال عن الدولة بل تريد إستبدال نظام بآخر يناسب كل العناصر على إختلاف شؤونها ، يكون بمقتضاه لأهل كل ولاية الكلمة العليا فى إدارة شؤونهم الداخلية . لأن العرب عرفوا ماجلبه النظام المركزى من المحن والمصائب إذ ضاع نصف المملكة ويوشك أن يذهب بباقيها وأضاف : « إن النظام الذى لم يوفق لمرضاة عنصر واحد من عناصر الأمة أخلق بأن يزول » . ثم قال إن الدول العظمى لاتريد اليوم بنا سوءاً بل تريد صلاح أمورنا ولكن يجب أن لاننسى أن لها ، مرافق فى أرضنا ومصالح متعلقة بإدارتنا ، وديونا على مواردنا ، وإن جماعات من رعاياها بين ظهرانينا، فهل تبقى على سكوتها ، إذا ساءت إدارتنا إلى حد أن تجعل مصالحها وأموالها فى خطر ؟ [١]

كان من جملة الذين حضروا المؤتمر الطالب المصرى فى الحقوق بباريس سيد أفندى كامل . وفى إحدى المناقشات سأل إن كان للمصرى أن يشترك فى المناقشات فأجابه الرئيس : « نحن نحترم إخواننا المصريين ونحترم آراءهم وبهذه المناسبة أعتذر لأنى لم أجد فرصة قبل الآن لتحية الأمة المصرية ، والآن نحيي إخواننا المصريين ونبدى حرمتنا لآرائهم ، ونعرف أن مصر عربية عثمانية ، ولكن بما أن إدارة خاصة لاينفذ فيها رأى العثمانيين ، وكذلك لبلاد العثمانيين إدارة لاينفذ رأى المصريين ، لذلك أرجو أن يكون هذا عذراً لبقاء مناقشة الشؤون العثمانية الداخلية منحصرة فيمن لآرائهم حق التأثير على أحوالهم »[٢] .

والخلاصة أن أهم مادارت حوله أقوال الخطباء وحاز الموافقة الاجتماعية ينحصر فى الآراء التالية :

(١) المصدر السابق ص ٩٨ ـ ١٠٦ .
(٢) المصدر السابق ، ص ١١٥ .

١ ـ بعد حركة المؤتمر عن الغايات الدينية والتضامن التام بين المسلمين والمسيحيين .

٢ ـ الولاء التام للرابطة العثمانية وعدم الرغبة فى الانفصال عن الدولة بشرط أن تعترف الدولة بحقوق العرب ، وتشركهم فى إدارة السلطنة وإلا فإن العرب يضطرون إلى تغيير موقفهم .

٣ ـ التأكيد على وجوب حفظ حقوق العرب القومية ضمن هذه الرابطة وضمانها وإبقائها معونة ، وأن خير ضمانة لذلك هو التسليم بنظام الحكم اللامركزى .

٤ ـ التأكيد على نبذ التدخل الأجنبى وعلى أن المؤتمر يشجب أى محاولة من هذا النوع ، وكان هذا ضربة شديدة على آمال فرنسا التى كان لها جماعة من المتفرنسيين فى المؤتمر تحاول بواسطتهم أن تلعب دوراً فيه لصالحها فرأى منظموه أن يؤكدوا على هذا الأمر تأكيداً قويا بعد إنتهائه، فأظهروا لفرنسا أنهم لايرغبون أن يكون الافرنسيون رؤساء عليهم[١]

وبعد أن إنتهى الخطباء من إلقاء كلماتهم جمعت نتيجة مناقشات الجلسات السابقة ووضع فيها قرار نوقش فى جلسة ١٩١٣/٦/٢١ ، وبعد أخذ ورد بين الأعضاء تمت الموافقة عليها بعد تعـــديل بعضها فأصبحت على الوجه التالى :

١ ـ إن الاصلاحات الحقيقية واجبة وضرورية للمملكة العثمانية فيجب أن تنفذ بوجه السرعة.

٢ ـ من المهم أن يكون مضمونا للعرب التمتع بحقوقهم السياسية وذلك بأن يشتركوا فى الادارة المركزية للمملكة إشتراكا فعلياً .

(١) ساطع الحصرى ـ نشوء الفكرة القومية ، ص ٢٩١ .

٣ — يجب أن تنشأ فى كل ولاية عربية إدارة لامركزية تنظر فى حاجاتها وعاداتها .

٤ — كانت ولاية بيروت قدمت مطالبها بلائحة خاصة صودق عليها فى ١٩١٣/١/٣١ بإجماع الآراء ، وهى قائمة على مبدئين أساسيين هما : توسيع سلطة المجالس العمومية ، وتعيين مستشارين أجانب ، فالمؤتمر يطلب تنفيذ وتطبيق هذين الطلبين .

٥ — اللغة العربية يجب أن تكون معتبرة فى مجلس النواب العثمانى ويجب يقرر هذا المجلس كون اللغة العربية لغة رسمية فى الولايات العربية .

٦ — تكون الخدمة العسكرية محلية فى الولايات العربية إلا فى الظروف والأحيان التى تدعو للاستثناء الأقصى .

٧ — يتمنى المؤتمر من الحكومة السنية العثمانية أن تكفل لمتصرفية لبنان وسائل تحسين ماليتها .

٨ — يصادق المؤتمر ويظهر ميله لمطالب الارمن العثمانيين القائمة على اللامركزية .

٩ — سيجرى تبليغ هذه القرارات للحكومة العثمانية السنية .

١٠ — وتبلغ أيضاً هذه القرارات للحكومات المتحابة مع الدولة العثمانية

١١ — يشكر المؤتمر الحكومة الفرنسوية شكراً جزيلا لترحابها الكريم بضيوفها .

ملحق بقرارات المؤتمر :

١ — إذا لم تنفذ القرارات التى صادق عليها هـــذا المؤتمر فالأعضاء

المنتمون إلى لجان الإصلاح العربية يمتنعون عن قبول أى منصب كان فى الحكومه العثمانية ، إلا بموافقة خاصة من الجمعية المنتمين إليها .

٢ - ستكون هذه القرارات برنامجا سياسيا للعرب العثمانيين ، ولا يمكن مساعدة أى مرشح فى الانتخابات التشريعية إلا إذا تعهد من قبل بتأييد هذا البرنامج وطلب تنفيذه .

٣ — المؤتمر يشكر مهاجرى العرب على وطنيتهم فى مؤازرتهم له ويرسل لهم تحياته بواسطة مندوبيهم . (1)

وبعد أن ختم الرئيس جلسات المؤتمر توجه وفد برئاسته يضم شكرى أفندى غانم واسكندر عمون وسليم سلام والشيخ أحمد طباره وأحمد مختار بيهم وخليل زينية إلى وزارة الخارجية الأفرنسية فى ٣٠ / ٦ / ١٩١٣ ، وصدرت الطان وغيرها من كبريات صحف فرنسا فى المساء ، وفيها بلاغ شبه رسمى عن مقابلة الوفد المذكور للمسيو «بيشون» وزير خارجية فرنسا جاء فيه أن الوزير استقبل الوفد ، وبعد أن شكره الزهراوى على ما لقيه المؤتمر من ترحيب الأمة الأفرنسية قال: أننا إذا كنا نستحق هذا الأكرام بصفتنا أبناء دولة صديقة لفرنسا من قديم الزمان فإننا نستحقه أيضا بصفتنا سكان بلاد مازالت فرنسا تظهر نحوها كل انعطاف وتودد . وأننا اعتماداً على هذا وذاك نعتقد أن فرنسا وكل أوربا تمدان لنا يد المعونة فى تحقيق الإصلاح الذى وعدتنا دولتنا العثمانية بإجرائه . وأن الاتحاد والإخاء المستحكمين بين المسلمين والمسيحيين من جهة وبين السوريين واللبنانيين من جهة ثانية هى أعظم برهان على إرتقائنا وكفاءتنا لإدارة أعمالنا مع إستعانتنا بتجارب أوربا، واستظلالنا بظلال الراية العثمانية ، لهذا نحن واثقون من أن أوربا لا بد أن تكون صاغية بارتياح إلى مطالبنا الإصلاحية النافعة .

---

(1) المؤتمر العربى ، ص ١١٣ — ١٢١ .

وأن المسيو بيشون قد تلقى تصريحات وفد المؤتمر العربى بكل عطف وأجاب على كلام الرئيس أن فرنسا تشعر بعاطفة الولاء الأكيد والصداقة الثابتة نحو الدولة العثمانية ، وهى تحب الخير للسوريين ، وأبدى إعجابه بما أظهره طلاب الاصلاح من التعقل فى مطالبهم ، وأنه لجدير بأوربا كلها أن تكون ضامنة لتحقيق الإصلاح ، كافلة لمستقبل تلك البلاد، وأن فرنسا تقبل بكل رضى وسرور أن تكون « محامية "Avocat" سورية لدى أوربا ، وأنها تفعل ذلك خدمة للعثمانية لا ضدها(١) .

على أن منظمى المؤتمر، لما شعروا بأن فرنسا أرادت أن تستغله لمصلحتها ونفوذها فى سوريا بادروا إلى إحباط آمالها ، فقد ذكر الأستاذ ساطع الحصرى فى كتابه نشوء الفكرة القومية أن الحكومة التركية نشرت بعض الوثائق التى جاء فيها أن وزير خارجية فرنسا كتب إلى قناصله بقول : أن الحركة الاصلاحية العربية قد انقلبت علينا ، ولذلك يجب عليكم أن تتظاهروا بمساعدتها لكى تكسبوا قلوب الأهلين ، على أن تسعوا فى الخفاء للقضاء عليها ، وأن سبب ذلك كان إيضاح منظمى المؤتمر له أن السوريين ، مع احترامهم لفرنسا « لا يرضون أن يكون الأفرنسيون رؤساء عليهم، بل جل ما هنالك أنهم يطلبون معاضدتهم فى إصلاح أحوالهم بشرط أن يبقوا عثمانيين ، وليس صحيحاً أن السوريين يفتحون صدورهم لفرنسا» (٢) .

وبعد أن خرج أعضاء الوفد من مقابلة وزير خارجية فرنسا توجهوا إلى قصر السفارة العثمانية بباريس، وقابلوا السفير رفعت باشا وسلموه لائحة الإصلاح المقررة، وقد ظهر من حديث السفير أنه يعتقد بضرورة الاصلاح للسلطنة ، إلا أنه مزج قوله بالإشارة إلى استحسان سلوك طريق اللين(٣) .

(١) المصدر السابق ، ص ١٤٩ — ١٥٠ .
(٢) ساطع الحصرى — المصدر السابق ، ص ٢١٩
(٣) المؤتمر العربى ، ص ١٥٠

وبالإجمال نجح المؤتمر نجاحا تاما، وكان له ولمقرراته أهمية كبرى لأنها جاءت محققة للمطالب اللامركزية وفقاً لبرامج الأحزاب العربية من جهة، وموحدة لجهود العرب وجمعياتهم الإصلاحية، وجعلت برنامجا سياسيا للعرب العثمانيين من جهة أخرى . وقد أيدته مئات البرقيات التى تواردت عليه من مختلف الشخصيات السورية خاصة والعربية عامة، ومن شتى طبقات الشعب العربى ، لا سيما الفئات المثقفة كالمحامين والأطباء والصيادلة والمهندسين والشعراء وطلاب المدارس العالية ومن أصحاب المهن الحرة والتجار والزراع والنساء المثقفات(١) .

كانت قرارات المؤتمر شاملة وجوه الاصلاح لجميع الولايات العربية ، وكان الأقرار عليها بالإجماع دليلا على إتفاق كلمة العرب مسلميهم ومسيحييهم على الإصلاح اللامركزى . ولكن الذى تجب مناقشته هو المكان الذى اختاره المؤتمر مقراً له . فهل كان موفقاً فى جعل باريس مكانا للاجتماع والحكومة العثمانية لا تستطيع أن تنظر إلى هذه البادرة بعين الرضى؟ لا بل اعتبرت ذلك إغراء للاصلاحيين من قبل الحكومة الأفرنسية أو بعبارة أصرح تواطوءا معها وارتماء فى أحضانها . قال جمال باشا فى مذكراته : وبهذه الطريقة وتحت الرعاية الأفرنسية شكل المؤتمر دستوره ، واستقر فى الأذهان ، وقتئذ ، ان تداخل فرنسا فى سوريا اصبح قريباً . على ان الذى يمعن النظر فى هذه المسألة يجد ان العرب كانوا مضطرين ان يخطوا هذه الخطوة ، وقد بسط السيد الزهراوى تعذر عقد مثل هذا المؤتمر فى الأراضى العثمانية بعد حوادث بيروت . وقد اعترف بذلك جمال باشا نفسه بقوله : « ثم ارادوا عقد مؤتمر من العرب بالرغم من رفض الحكومة ولكن لما توقعوا ان تحول الحكومة هذه المرة بينهم وبين رغبتهم ، وتتخذ الإجراءات القانونية ضد زعمائهم ، قرروا ، بعد موافقة — او بالأحرى

(١) المؤتمر العربى ، ص ٢٦ ، ٨٢ ، ١٥٢ — ٢١٠ حيث نشرت البرقيات والكتب بالمئات

بعد اغراء الحكومة الأفرنسية — ان يجتمع المؤتمر فى باريس»[١] . فإذا علمنا أن الآستانه وبيروت كانتا ترزحان تحت وطأة الأحكام العرفية من زمن بعيد ادركنا أنه لم يكن أمام منظمى المؤتمر ، والحالة هذه ، إلا ان يعقدوه أما فى مصر أو فى إحدى البلدان الأوربية ، كان من الأفضل لهم لو عقدوه فى القاهرة ، ولكن الحجة التى كان سيتذرع بها الترك هى نفس الحجة لمحاربته إذ أنهم كانوا ، فى تلك الحالة ، سيقولون أن انجلترا هى الدافعة لعقده ، وأن سوريا تريد ان تنضم لمصر . ذلك أنهم كانوا منذ السنة الثانية للثورة يتهمون السوريين بذلك ، ويقولون بأن مصر فتحت صدرها لعزت باشا العابد الذى إشترى هو والخديوى معظم أسهم جريدة المؤيد وجنداها لمحاربة الدولة العثمانية ، وان عزت باشا يقيم فى قصر الدوبارة ويعمل على انتزاع سوريا من حكم الترك والسير بها إلى الاستقلال أو الالحاق بمصر ، وان صلاته قد توثقت بالخديوى وما إلى ذلك من التلفيقات التى انبرت المؤيد والزعماء العرب إلى نفيها[٢] . ومما يدل على خوف الترك من علاقة السوريين بمصر أنهم اعتبروا حزب اللامركزية خائناً للوطن وجعلوا الانتساب إليه فيما بعد ، من التهم الرئيسية لإرسال رجالات العرب إلى المشانق . صحيح أنهم ، بعد عودتهم إلى الحكم ، منعوا قيام أى حزب إلى جانب حزبهم ، وحققوا ما كان يطالب به عبدالله أفندى مبعوث آيدين من مناداة بالحزب الواحد[٣] ؛ ولكن الوصمة التى الصقوها بحزب اللامركزية كانت فوق ذلك مما ادعوه من علاقته بالحكومة المصرية والعمل لفصل سوريا عن الدولة .

كان ثمة إلى جانب ذلك اسباب ودواعى أخرى لعقد المؤتمر فى باريس

(١) مذكرات جمال باشا ، ص ٩٠ — ٩١
(٢) حقى العظم — المصـــدر السابق ، ص ٩٤ ، اللواء ٣٢٤١ ، ٩١٠/٤/٧ ، المؤيد — ٥٨١٦ ، ١٩٠٩/٧/١٤
(٣) المؤيد — ٦٢٤٠ ، ١٩١٠/١٢/١٥

كما قال الزهراوى ، وهى أن باريس كانت افضل مكان لعقد المؤتمر لأن فيها أكبر جالية عربية، وأسباب اخرى بسطها فى حديثه لجريدة «الطان» ، وغير ان الباحث لا يستطيع ان يتغاضى عن سر آخر كان من جملة الدوافع ان لم يكن من اهمها وابرزها ، وهو الاستظهار بالدول الأوربية وخاصة فرنسا لدفع الدولة العثمانية إلى الاصلاح او على الأقل لتخويفها من تدخل الدول الأوربية فتسرع إلى اجابة مطالب العرب . ذلك أن بعض المناقشات التى جرت فى المؤتمر فى هذا الشأن كانت دليلا على ما أقول ، فعندما سأل أحد الحضور ما المقصود من تبليغ قرارات المؤتمر للدول؟ أجاب نده مطران ان « الأرمن يبلغون دائماً مطالبهم إلى الدول المتحابة مع الدولة ، والمقصود من ذلك استمداد كلمة خير منهم للحكومة العثمانية فى إعطائنا الاصلاحات» . ثم عقب الرئيس الزهراوى على هذا بقوله وأنا أزيد على ذلك أن بيننا وبين الدول ارتباطا هو أعظم مما نتصور ، ونحن إذا اطلعنا الدول العظمى على ما يطالبه جزء عظيم من سكان المملكة ، يكون ذلك خيراً من عدم اطلاعنا إياها عليه ، فصدق على هذه المادة من القرارات من قبل المجتمعين[١] .

صحيح أن هذا السلوك شائك وأنه كان ثمة جماعة من المتفرنسين يحاولون أن يلعبون فى المؤتمر دوراً لمصلحة فرنسا وأن فرنسا كانت تعلق آمالا جساما عليه — يثبت ذلك ما أثير من مناقشة حول الاستعانة بالمستشارين الأجانب إذ طالب بعض الأعضاء التأكيد عليها فعارضها البعض الآخر خشية من أن يؤدى ذلك إلى تدخل الأجانب فى شؤون البلاد ، فاقترح خليل زينية منع الكلام فى هذا الموضوع ، فوافق المجتمعون على ذلك ، وقد أثيرت القضية فى جلسة أخرى فحسمها سليم أفندى سلام والشيخ

(١) المؤتمر العربى ، ص ١١٨

أحمد طبارة بقولهما أن النظام اللامركزى يحل المشكلة بترك الحرية لكل ولاية أن تقرر هذا الأمر بملء حريتها ، فاذا مااستعانت بالأجانب لايكون فى قرارها هذا ماينافى مبادىء اللامركزية وغايتها ، وكان فى هذا القول تأييداً لما عرضه شارل دباس من وجوب الاستعانة بالإخصائيين الأجانب — أقول صحيح إن هذا الطريق شائك ، ولكن قصة العرب مع الترك كانت قصة قضية معقدة ، ولم يكن العرب قدآنسوا إخلاصامن الدولة فى إجابة مطالبهم ، ذلك مالمسناه فى ماتقدم من هذا البحث وما اعترف به أكبر زعماء الترك أنفسهم. قال طلعت بك فى تصريح له لإحدى الصحف، بعد أن تحدث عن الإصلاح ورغبته الأكيدة فى ذلك : ومن المؤسف أن السوريين لا يصدقوننا ولا يثقون بوعد واحد من مواعيد الدولة ، وسبب ذلك أن جميع الوعود التى قطعناها لهم لم ينفذ منها وعد واحد . . (١) . فالترك جبلوا على طبع أن لايقدموا على أى إجراء إصلاحى لشعوبهم إلا تحت تأثير المطرقة . ولنستمع ، إثباتاً لذلك ، إلى جمال باشا عن إصلاحات الأرمن فى مذكراته قال : ولكن المسألة الأرمنية . . وقد رغبت جمعية الاتحاد والترقى فى حلها قبل غيرها بطريقة ترضى الأرمن . . . ولايكاد إنسان يسمع بمشكلة أرمنية إلا ويرى وراءها مشكلة روسية . . (٢) . فلو لم تكن روسيا تدعم مطالب الأرمن وتخشى حكومة الاتحاديين شرها لما كانت تريد حلها بما يرضى الأرمن وهكذا فان العرب حاولوا ولوج هذا الطريق ، وقد تجلى ذلك فى مقابلة وفد المؤتمر للمسيو بيشون وقول الزهراوى له : «نحن واثقون أن أوربا لا بد أن تكون صاغية بارتياح إلى مطالبنا الإصلاحية النافعة» ، وفى رد المسيو بيشون بقوله أن فرنسا تقبل بكل سرور ورضى أن تكون «محامية سوريا لدى أوربا» كما تجلى فى البرقية التى أرسلها حقى العظم ، بصفته سكرتيراً لحزب اللامركزية

(١) المفيد — ١٣٠٨ ، ١٩١٣/٦/١٩
(٢) مذكرات جمال باشا ، ص ١٦٤ .

إلى جريدة «الطان» وكبريات الجرائد الأوربية الأخرى ، وإلى نظارات خارجية الدول العظمى ، طالباً مداخلة الدول المؤثرة لرفع الحيف عن البيروتيين بحل جمعيتهم الإصلاحية » وذلك بموجب قرار اتخذته لجنة الحزب التنفيذية التى فوضته بالتوقيع على البرقية بالنيابة عن الرئيس كما أذاع ذلك فى الصحف تبريراً لسلوكه(١) .

فى الحقيقة لم يكن هذا ليعنى رغبة العرب فى الاستقلال عن الدولة والإرتماء فى أحضان الاستعمار ، ولم تكن مطالبهم مما يضر بالوحدة العثمانية، لأنهم حرصوا فى كل أعمالهم وأقوالهم أن يتمسكوا بشديد ارتباطهم بالرابطة العثمانية التى كانوا يؤمنون بقدسيتها ، ويرون فيها عصمة لهم من الوقوع فى براثن الاستعمار الأجنبى ، ذلك الذى كان على لسان كل واحد منهم ، لكن الأتراك كانوا يتصامون عن مثل هذه الأقوال والشك يملأ قلوبهم من نوايا العرب . وكان من شأن مظاهرة العرب فى الاستعانة بأوربا على الاصلاح أن يكون للترك حجة كى يربطوا هذه البادرة من العرب بما كان صرح به «بوانكاره» من قبل بشأن حقوق فرنسا التقليدية فى سوريا مطالبا بالإصلاحات الضرورية لها ، بناء على طلب موارنة لبنان ، وأن لايفرقوا بين سلوك رجال المؤتمر وبين سلوك الموارنة ، ولم يكونوا على استعداد لأن يقدروا حسن نية رجال المؤتمر ، فازدادت القضية تعقيداً ، ذلك أن الأتراك إذا كانوا قد رضخوا مكرهين إلى التفاوض مع العرب فلم يكن ذلك إلا اكتسابا للوقت، وانتظاراً لسنوح الفرصة كى يرجعوا عن وعودهم بالتدريج وبالحيلة .

والواقع أن الأتراك حينما أدركوا أن المؤتمر نجح نجاحاً باهراً ، وأن الدعوة للإصلاح اللامركزى فى سورية — التى شاءوا أن يفهموها بأنها دعوة للإستقلال كما عبر جمال باشا عن ذلك فى مذكراته — تطورت تطوراً

(١) المفيد — ١٢٨٢ ، ١٩١٣/٥/٢٠ ، الاهرام — ١٠٧٠٠ ، ١٩١٣/٥/١٤

أخذت معه سطوة الحكومة بالتدهور بحيث قال الباشا المذكور أن بعض الأشخاص بلغت بهم الجرأة إلى حد كتابة اسم الوالى أبو بكر حازم فى بطاقة ووضعها فى رقاب الكلاب ، وأن شكرى العسلى ومحمد كرد على قد ذهبا إلى والى دمشق وطلبا طرد مكتوبجى الولاية (أمين السر) بدعوى أنه لم يفهم فحوى عريضة قدمت إليه مكتوبة بالعربية فطلب ترجمتها إلى التركية ، وأن الصحف السورية انبرت عن بكرة أبيها للطعن فى الحكومة بأعنف العبارات[1]

أقول أن الأتراك حينئذ قبلوا التفاوض مع العرب وأبدوا استعدادهم لإجابة مطالبهم . وقد عللت جريدة الأهرام خطوتهم هذه بقولها أن موقفهم بعد مقتل شوكت باشا الذى وقع فى ١٩١٣/٦/١٥ أصيب بشىء من التزعزع فحاولوا أن يسكتوا العرب من حولهم ، ريثما يتمكنون من الاجهاز على الائتلافيين لقتل حركتهم[2] .

ولعل ماجاء فى مذكرات جمال باشا — من أن الاتحاديين اعتقدوا أن الدسائس الأجنبية هى التى كانت تبذر بذور الشقاق بين من سماهم بالعنصرين الاسلاميين الكبيرين الترك والعرب — أكبر دليل على ما كان الأتراك يضمرونه من النقمة على رجال المؤتمر . وإنما يفسر ذلك بوضوح قول جمال باشا نفسه :

«ورغبت أن نلجأ إلى بعض رجال العرب من ذوى الحيثيات الكبيرة ممن تعتمد على وطنيتهم وحماسهم الدينى لينبئونا عن المطالب العربية التى يمكننا أن نقبلها دون أن نعرض المصالح المشتركة ووحدة العالم الإسلامى للخطر ، ثم نتخذ بعد ذلك الاجراءات اللازمة لتنفيذ تلك الإصلاحات[3] . فالترك كانوا ، من جهة ، ناقمين على عقد المؤتمر فى باريس ومرتابين من صلة منظمية

---

(١) مذكرات جمال باشا ، ص ٨٩ — ٩٠
(٢) الاهرام — ١٠٧٤٦ ، ١٩١٣/٧/٧ .
(٣) مذكرات جمال باشا ، ص ٩٠ — ٩١

بفرنسا ، ومن جهة أخرى كانوا يثقون بأعداء الإصلاح اللامركزى ويودون لو تمت الاصلاحات بالاتفاق مع هؤلاء على الطريقة المركزية بما لا يخرج عن قانون الولايات الجديد ، فتصرفوا على هذا المنوال . ويتضح من قول جمال باشا فى مفكراته أن آراء أعضاء الوزارة كانت متفقة مع رأيه فتولى — باعتباره خبيراً فى المسائل العربية بحكم بقائه مدة من الزمن والياً على العراق إرسال مدحت شكرى بك ، سكرتير اللجنة المركزية لجمعية الاتحاد والترقى وآخرين إلى باريس لمفاوضة رجال المؤتمر[1] .

اتفاقية باريس :

قال الأستاذ ساطع الحصرى فى كتابه نشوء الفكرة القومية أن مدحت شكرى لما وصل باريس واتصل برجال المؤتمر رأى تقارب وجهات النظر فى معظم المسائل الأساسية بين الترك والعرب[2] ؛ لكن قوله فى رأيى لا ينطبق إلا على ظاهر الأمور ، وعلى وجهة نظر بعض زعماء جمعية الاتحاد والترقى . فى الحقيقة بدأ بعض هؤلاء الزعماء يتظاهرون بالتساهل ، وأدلوا بتصريحات ملائمة للاصلاح ، وحتى حسين جاهد ، عدو الإصلاح الألد قد صرح لمراسل الأهرام بقوله أن الترك لا يحاولون إسكات العرب بهذا العلاج القديم — قانون الولايات — فان العرب سيستمرون على المعارضة حتى يحصلوا على الإدارة الذاتية بأنفسهم وبلغتهم ويعينون الموظفين بمحض اختيارهم ، وإذا نحن قاومناهم ، فإن الخطر قد يكون عظيما لأن المعارضين الكامليين لا يترددون لحظة فى إجابة مطالبهم ليعودوا إلى الحكم فنحن نرى من الحكمة أن نتفاهم مع العرب ونحكم بيننا وبينهم الصلات القديمة . .[3] وربما يكون حسين جاهد قد رأى إجابة مطالب العرب على

---

(١) المصدر السابق ، ص ٩٢ .
(٢) ساطع الحصرى — المصدر السابق ، ص ٢٢٠ .
(٣) الاهرام — ١٠٦٨٦ ، ٢٦—٤—١٩١٣ .

قاعدة تأسيس حكومتين متحدتين تركية — عربية شبيهة بنظام النمسا — المجر[١] . وقد صرح طلعت بك لإحدى الصحف أن سوريا فى نظرهم جزء جوهرى ، وأنه تحدث مع محمود شوكت باشا فى إصلاحها ، وأن هذا قال له أن فيها قبائل لاتزال قواها الأدبية والطبيعية مدفونة ، رجال بسالة وإقدام ، فاذا تمدنوا عززوا الدولة بقوة لاتستطيع دولة ما على مقابلتها ، ولذلك يجب أن تحضَّر فى قرى ودساكر وتصلح زراعتها . ثم قال أننا اتفقنا على إرسال مائة شاب من سوريا للدراسة فى أوربا فاذا عادوا قلدناهم الوظائف .[٢] وصرح مدحت شكرى إلى مراسل الأهرام بقوله أن الحربين الطرابلسية والبلقانية قد فتحتا عينى الدولة وجعلتاها تصر بأن لاحياة للدولة بلا إصلاح حقيقى تام تجرى على قاعدة اشتراك العرب فى إدارة السلطنة[٣] . وأدلى فتحى بك السكرتير الأول للجنة الحزب المركزية بحديث إلى مراسل «الطان» قال فيه بأن سياستهم الداخلية هى التسليم للعناصر باستقلالها العنصرى والمذهبى والتعليمى عند حد اتفاقه مع حفظ كيان الدولة وبقائها ، وأن الدليل على حسن قصدهم جلى صريح فى الاتفاقية التى عقدت حديثاً بين الحكومة والعرب[٤] . كما كتبت «طنين» مقالا جاء فيه إن إصلاح الولايات أمر ضرورته لاتنكر وقد فهم هذه القضية محمود شوكت باشا وتعقبت الوزارة الحاضرة ذلك المقصد . غير أنها صورت الواقع تصويراً صحيحاً قائلة : لكن المسافة عندنا بين القول والعمل بعيدة جداً ، والشبيبة التى تشاهد مولد فكرة الاصلاح لاتحظى برؤية تحقيقها[٥] .

أن من يقرأ هذه التصريحات يجد فيها نظرة واقعية ومحاولة من بعض

---

(١) الاهرام — ١٠٧١١ ، ٢٧—٥—١٩١٣ .

(٢) المفيد — ١٣٠٨ ، ١٩١٣/٦/١٩

(٣) الاهرام — ١٠٧٤٨ ، ١٩١٣/٧/٩

(٤) المفيد — ١٣٧٩ ، ١٩١٣/٩/١٨

(٥) المفيد — ١٤٠٣ ، ١٩١٣/١٠/١٦ ، مقال مترجم عن « طنين »

الفئات الاتحادية لانتهاج خطة جديدة ، وإن كان الاعتداد بها يعد ضرباً من الثقة الساذجة ؛ والأمر الواقع أن عناصر جديده متطرفة قد برزت فى جمعية الاتحاد والترقى ، حينما تغلبت آراء جماعة من القوميين الترك الطورانيين المتطرفين فيها ، فوقفوا عقبة كأداء فى سبيل الاصلاحات العربية وحالوا دون وصولها إلى نهايتها السعيدة .

قبل أن يتوجه مدحت شكرى إلى باريس جرى اتفاق مبدئى بين الشبيبة العربية فى الآستانة وبين جمعية الاتحاد والترقى على مواد الاصلاح تمهيداً لعرضها على رجال المؤتمر ، وكانت كما وصفها رفيق بك العظم رئيس حزب اللامركزية دون المطلوب ودون مافى برنامج حزب اللامركزية تساهلا وإظهاراً لحسن نية العرب وقد رضى المؤتمرون بها « كى يبرهنوا للحكومة وللعالم أجمع أنهم إنما يريدون الإصلاح ولو أتى تدريجا»[١] . وعلى أثر اتفاق مدحت شكرى والعرب فى باريس على لائحة الشروط التى أتفق عليها بعد تعديلات طفيفة ، عاد بها إلى الآستانة يرافقه عبد الكريم الخليل لإتمام المباحثات مع أركان جمعية الإتحاد والترقى ، وبقى قسم من الإصلاحيين العرب فى باريس إنتظاراً لتصديق الحكومة رسمياً عليها ولطلبهم إلى الآستانة لمباشرة التنفيذ[٢] . غير أن الأتراك لم يغب عن خاطرهم أن يحشروا صنائعهم من أعداء الإصلاح فى الإشتراك فى المداولات . هذا وتظهر نية المخادعين من الإتحاديين من هذه المقاطع التى جاءت فى مذكرات جمال باشا قال ، « وجاءنى طلعت بك ذات يوم . . وأخبرنى أننا مدعوان لزيارة الشيخ عبد العزيز جاويش . . على أمل إيجاد قاعدة للتفاهم مع العرب ، وسنرى رئيس الجمعية السرية العربية .. ويقصد به عبد الكريم الخليل الذى يقول أنه خاطبه ، عندما شرع فى المفاوضات ، بقوله : « فقلت له يخيل لى أن جل مراد بك أن يقلد

---

(١) المنار — مجلد ١٦ ، ج ٨ ، ص ٦٣٦ ، من بيان لحزب اللامركزية العثمانى .

(٢) المصدر السابق ، ص ٦٣٦ .

بعض أفراد العرب عدة وظائف رئيسية فى الآستانة، ثم قلت لنفسى مكتئبا إن الإصلاحات العربية إذا حكمنا عليها بآراء أولئك الزعماء لا يكون لها معنى البتة سوى قضاء لبانة أشخاص معينين علقت نفوسهم بالمناصب والأبهة [١] على كل حال جرى الاتفاق النهائى على المواد التالية التى وقع عليها عبدالكريم الخليل مندوبا عن الشبيبة العربية وطلعت بك بصفته وزيراً للداخلية، وكان قد استلمها أثر إغتيال محمود شوكت باشا وإستلام سعيد حليم باشا الصدارة العظمى :

المادة ١ — يكون التعليم الإبتدائى والإعدادى (أى الثانوى) باللغة العربية فى جميع البلاد العربية ، كما يكون التعليم العالى أيضاً بلغة الأكثرية وإنما يكون تعليم اللغة العثمانية إجباريا فى المدارس الإعدادية .

المادة ٢ — يشترط فى رؤساء المأمورين بوجه عام أن يكونوا واقفين على اللغة العربية ، وأما سائر المأمورين فسيعينون من قبل الولاية ، إلا أن الحكام ومأمورى العدلية الذين يتولون أعمالهم بإرادة سنية سيعينون من المركز . وأما الولاة فستثنون من القيد السالف الذكر .

المادة ٣ — إن العقارات والمؤسسات الوقفية المشروط صرفها إلى الجهات الخيرية المحلية ، ستترك إلى مجالس الجماعات المحلية على أن تدار من قبلها وفق شروطها الخاصة .

المادة ٤ — الأمور النافعة ستترك إلى الإدارة المحلية .

المادة ٥ — إن الأفراد العسكريين سيؤدون خدماتهم العسكرية — فى وقت السلم — داخل البلاد العربية فى دوائر مناطق الجيش التى ينتسبون إليها ، إلا أن الجنود الذين لابد من إرسالهم فى الحالة الحاضرة إلى الحجاز

(١) مذكرات جمال باشا ، ص ٩٢ — ٩٣ .

والعسير واليمن ، سيرسلون من جميع الولايات العثمانية ضمن نسبة معينة .

المادة ٦ — إن المقررات التى تتخذها مجالس الولايات العامة ضمن صلاحياتها القانونية ستكون نافذة على كل حال .

المادة ٧ — سيقبل كمبدأ أساسى ، أن يكون فى الوزارة ثلاثة من العرب على الأقل ، كما أنه سيكون فى الدوائر المركزية عدد مماثل لذلك من العرب بصفة مستشارين أو معاونين . وسيعتبر من الأسس المقررة أن يكون فى كل من لجان المأمورين وشورى الدولة ومجلس المشيخة الإسلامية ومجالس سائر الدوائر المركزية إثنان أو ثلاثة من العرب ، كما يكون فى كل وزارة أربعة أو خمسة موظفين من درجات مختلفة أيضاً من العرب .

المادة ٨ — سيكون فى الحالة الحاضرة خمس ولاة وعشرة متصرفين من العرب ، كما أنه ستزال المغدوريات التى قد تكون لحقت بالموظفين فى الدوائر الملكية والعدلية والعلمية الذين لم يرفعوا بالنسبة إلى سائر زملائهم وأما فيما بعد فسيكون تعيين الموظفين وترفيعهم وتأديبهم وفق قانون خاص .

المادة ٩ — سيعين فى مجلس الأعيان من العرب بنسبة إثنين من كل ولاية عربية .

المادة ١٠ — سيعين فى كل ولاية مفتشون متخصصون من الأجانب فى الدوائر والمصالح التى تحتاج إلى ذلك وستقرر صلاحيات هؤلاء المفتشين وواجباتهم بنظام خاص ، يكفل الحصول على الفوائد الانضباطية والإصلاحية المطلوبة والمنتظرة منهم .

المادة ١١ — النقص الموجود حالياً فى ميزانيات الدوائر التى تركت إدارتها إلى الولايات ، سيسد عن طريق إضافة الموارد الكافية لميزانية الولاية . وسيخصص نصف حصيلة ضريبة المسقفات إلى الادارات المحلية ، على أن تصرف لأمور المعارف .

المادة ١٢ — تكون المعاملات الرسمية فى البلاد العربية ، باللغةالعربية على أن ينفذ ذلك تدريجاً .(١)

وقد أتفق الجانبان على أن تبقى هذه النصوص مكتومة،لرغبة الإتحاديين فى إتخاذ التدابير اللازمة لإصدار القوانين والأنظمة التى تضعها موضع التنفيذ تدريجاً مع ملاحظة أحوال العناصر العثمانية الأخرى . (٢) غير أن حكومة الإتحاديين تباطأت نوعا ما فى إقرار الإتفاقية ونشرها فساءت الظنون . ثم أذاعت شركة رويتر بعد شهر تقريباً برقيةقالت فيها إن الحكومةوافقت العرب على مايطلبون من الإصلاح رسمياً وأن عبد الحميد الزهراوى سيعين شيخاً للإسلام (٣) ، والشريف على حيدر رئيساً لشورى الدولة ، فسارع رفيق بك العظم إلى نشر مواد الإتفاق ، ظنا منه أنه لم يبق مانع من نشرها وأن الباب العالى قد أقرها . ثم أرسل برقية شكر إلى الصدر الأعظم أعرب فيها عن أمله بأن تكون الفترة التاليةبمثابة عصر جديد من عصور الإصلاح الحقيق ، وأن الحزب سيرسل إلى الآستانة وفداً يؤدى فروض الشكر للحكومة . غير أنه قد أتضح ، بعدئذ ، أن برقية رويتر كانت كاذبة وأن رفيق بك قد تسرع ، فاستاء الإتحاديون من نشر الإتفاقية خلافا لما أتفق عليه ، وتعرضوا لحملة شديدة من متطرفى الجمعية (٤) . لذلك كذبت جريدة (طنين) مانشر من خبر الإتفاق ، وأنكرت عقده بين العرب والترك ، كما أنكرت ذهاب مدحت شكرى إلى باريس من أجل هذا الغرض وقالت إن ذهابه كان للسياحة ، وإن الحكومة ترغب فى إجراء الإصلاح لا عملا بالإتفاق المزعوم بل برغبة خالصة منها(٥) ، يريد الإتحاديون بذلك أن

---

(١) ساطع الحصرى ـ المصدر السابق ، ص ٢٢٠ ، أمين سعيد ـ المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣٢ .

(٢) ساطع الحصرى ـ المصدر السابق ،ص ٢٢٢ .

(٣) ذكر جمال باشا فى مذكراته ان الزهراوى كان طامعا فى هذا المنصب .

(٤) المنار ـ العدد السابق ، ص ٦٣٧ .

(٥) الاهرا م ـ ١٠٧٨٠ ، ١٥ـ٨ـ١٩١٣ .

يوهموا العرب بأن خوفهم من هياج العناصر الأخرى على الحكومة ومطالبتها بإتفاق مماثل هو الذى يلجئهم إلى هذا التصرف. إنما الشىء الواضح الذى أثبتته الوقائع التالية أنهم لم يريدوا أن يقيدوا أنفسهم بإتفاقية تعلن على ملأ الناس ، والدليل على هذا أن وزارة الداخلية نشرت بيانا بالمواد التى زعمت أنها قررتها للإصلاح ، وأستصدرت فى ١٩١٣/٨/٥إرادة سنية كانت دون ما أتفق عليه . جاء فى بيان لحزب اللامركزية أن « الحكومة ببيانها الأخير شوهت مواد الإتفاقية تشويها ، ولم ترض بذلك القليل الذى رضينا به ، فادخلت اليأس من جديد فى نفوس أعضاء حزبنا ونفوس الأمةالعربية جمعاء(١) . وقد حقق الإتحاديون ، بهذا العمل ، عن قصد أو غير قصد ، ما كانوا يرغبون فيه من تفرقة الصف العربى بين قسم مصدق وآخر غير مصدق بوفاء حكومتهم ، وحجة الفئة الأخـــيرة فى ذلك أن الإتحاديين لم يتظاهروا بإجابة مطالب العرب إلا خوفا من تدخل الدول العظمى وكسباً للوقت ريثما يتحسن موقفهم ويجدوا الوقت الملائم لضرب الإصلاح والإصلاحيين (٢) . وها كم الفرق بين كل من نصوص الاتفاق وبيان الحكومة والإرادة السنية :

١ — جاءت المادة الأولى من البيان والارادة السنية عن الأوقاف طبقا لما نص عليها الاتفاق ، ولكن مع تقييدها بعبارة « توفيقا للقانون الخاص الذى هو قيد الوضع » .

٢ — حورت المادة الثانية من البيان والارادة بشكل جاءت مناقضة للإتفاق الذى نصت مادته الخامسة على أن العسكريين سيؤدون خدمتهم — فى وقت السلم — داخل البلاد العربية . فجعلت فى البيان والارادةالسنية

---

(١) أحمد عزة الاعظمى ـ المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٤٣ من بيان حزب اللامركزية .

(٢) الاهرام ـ ١٠٧٤٦ ، ١٩١٣/٧/٧

بالصورة التالية : « وإذا رأت الدولة أن الحال تقضى بزيادة عدد الجنود المحتشدة على جهة من جهات الحدود فللحكومة أن تحشد وتسوق كل صنف من أصناف الجند من غير قيد ولا شرط » ، أى أنها لم تقيدها بحالة الحرب كما نص عليه الاتفاق .

٣ — وجاءت المادة الثالثة من البيان والارادة السنية مخالفة للمادة الأولى من الاتفاق بشأن لغة التعليم ، فبينما جعلت الاتفاقية التعليم الابتدائى الاعدادى باللغة العربية فى جميع البلاد العربية، والتعليم العالى بلغة الأكثرية جاءت الارادة السنية مخالفة لها بأن أضافت العبارة التالية على المادة المذكورة « ولكن ينبغى لأجل تعميم اللسان الرسمى أن يحافظ على التدريس باللغة التركية كما كان فى المدارس الاعدادية فى حواضر الولايات» . وهكذا بقى القديم على قدمه .

الماده ٤ و ٥ — أما بشأن تعيين الموظفين فقد أعادت الارادة السنية أمر تعيينهم إلى مانص عليه قانون الولايات بالحرف ، سوى أنهم يجب أن يكونوا واقفين على اللغة العربية . ولكن هذا الشرط لم يكن له معنى ولا فائدة طالما ثبت أن الاتحاديين لا يأنفون من المراوغة والمداورة فى جعله يفقد ميزته ، إذ كان من السهل عليهم أن يقولوا عمن لا يفقه من العربية شيئاً الا بعض الكلمات بأنه ضليع باللغة العربية (١) . وقد قالت جريدة (طنين) فى عددها الصادر فى ٣-٨-١٩١٣ : « يجب أن لا نفتش الآن على مأمورين واقفين على كنه اللغة العربية وقوفا تاما بل يجب أن ننظر فى الأقدمية والاستقامة والعفة قبل الوقوف على اللغة » [٢] .

أما التذييل الذى جاء فى آخر البيان الوزارى فيما يتعلق بقرارات المجلس

(١) الاهرام — ١٠٧٧٢ ، ١٩١٣/٨/٦

(٢) آسعد داغر — المصدر السابق ، ص ٨٢

العمومى، ولم تشر الإرادة السنية إلى موضوعه بشىء ، فقد جاء مائعاً فى قوله .. وأن من المقرر أيضاً تنفيذ القرارات التى تقررها المجالس العمومية ضمن دائرة اختصاصها بلا ابطاء [١] وهذا لا يعنى الغاء القيد الذى سمح للوالى بعرض مالا يروقه منها على رأى مجلس شورى الدولة النهائى ، فى حين كان نص الاتفاق بخصوص هذه القرارات حاسما اذ يقول : « أن المقررات التى تتخذها المجالس العمومية ضمن صلاحيتها القانونية ستكون نافذة على كل حال » . ولم تذكر الإرادة السنية غير ذلك من مواد الإتفاقية وتجاهلت ، بصورة خاصة الماده ١٢ القائلة بأن تكون المعاملات فى البلاد العربية باللغة العربية .

ومن الواضح أن الاتحاديين قد استغلوا الإتفاق الذى حصل بين المفاوضين العرب وبينهم بجعل الاتفاقية مكتومة من جهة ، وبترك الأمر للاتحاديين كى يصدروا ما يلزم من القرارات والأنظمة لتنفيذها على مراحل من جهة أخرى ، مما يدل على قصر نظر المفاوض العربى ، وتركوا المجال فسيحاً أمام الترك للمماطلة والتسويف . فلو جرى الإصرار على صدور الإرادة السنية فوراً بجميع ما تضمنته الإتفاقية ، وعدم جعل أمرها مكتوما لجاء ذلك حجة على الاتحاديين فيما لو سوفوا فى تنفيذ بند واحد منها، ولما بقى لهم مجال لايهام قسم من العرب بأنهم ينفذون الاتفاقية حسب الشروط التى وضعت لتطبيقها تدريجا ، ولإلقاء الفرقة فى صفوف الإصلاحيين منهم ولكن الإصلاحيين العرب أرتكبوا هفوة بالقاء مقاليد المفاوضة إلى عبدالكريم الخليل الذى برغم إخلاصه الشديد ووطنيته الصحيحة لم يكن ذلك السياسى الماهر الداهية الذى يستطيع أن يقف أمام كفاءة طلعت وجمال وخليل بك وسواهم من أقطاب الاتحاديين ، خاصة وأنه كان يرجع فى معظم أموره إلى الشريف جعفر باشا فيستشيره ويطلب رأيه لأنه كان يتوسم فيه

(١) امين سعيد — المصدر السابق ، ص ٣٤ ، من نص البيان .

خيراً ، ما كان يخطر له أن المومى إليه يخدعه ويماشى الاتحاديين هو ومن لف لفه من وجهاء العرب ، كالشريف على حيدر وسليمان البستانى وغيرهم ، كما التف حوله قسم من أبناء العرب الانتهازيين من عباد الوظائف فى الآستانة الذين كانوا ، فيما سبق يحاربونه، وصاروا يتملقونه لما أصبح له من النفوذ فى دوائر الدولة ، وأنضم إليهم قسم من الذين اتقنوا المناورات السياسية فأصبح لهم بعض التأثير عليه ولم يأبه لرأى رفاقه المخلصين الذين أشاروا عليه بترك هؤلاء المخادعين ، وأن يحتاط فى أموره ، فانقسمت الشبيبة العربية حينذاك على بعضها قسم يؤيد عبدالكريم الخليل وقسم يرى أن يتنحى عن عمله[1] .

لما أعلنت الحكومة الاتحادية الإرادة السنية فرح بعض العرب فى الآستانة بها ، بالرغم مما فيها من نقص وابهام ، وعدوها خطوة فى سبيل الاصلاح ، خاصة وأن جمعية الاتحاد والترقى قد غررت ببعض رجالات العرب بوعدها إياهم أنها ستنفذ جميع مطالبهم تدريجا، وأنها إذا لم تنشر ذلك فى الصحف فذلك أنها لم تشأ أن تغرى بذلك سائر العناصر العثمانية[2]، وأنها قد أفهمتهم أن مجلس النظار قد بحث القضية واستقر رأيه على أن يقسم المطالب قسمين أحدهما يشمل المطالب العامة، وهى التى نشرت والثانى يشمل المطالب الخاصة كعدد أعضاء العرب فى مجلس الأعيان والوزارات وغير ذلك..[3]. فارتاح قسم من الشباب العربى، الذين ناوأوا عبدالكريم فى بادىء الأمر، إلى هذه الوعود، وبدأ نوع من التفاهم بين القوميين العرب والقوميين الترك من شبيبة العنصرين ظهرت آثاره فى بعض الاحتكاكات والاتصالات الودية فى بعض المناسبات[4] . لكن قسما آخر من الشبان العرب ظلوا ناقمين على الوضع

---

(١) أحمد عزة الاعظمى — المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٧٩ — ٨٠ .
(٢) أسعد داغر — المصدر السابق ، ص ٨٢
(٣) الاهرام — ١٠٧٨٠ ، ١٩١٣/٨/١٥
(٤) المفيد — ١٣٤٨ ، ١٩١٣/٨/١٠

وعلى عبدالكريم بحيث أنه عندما أرسل برقيات إلى الأحزاب والجمعيات العربية يطلب إليها أن ترسل من يمثلها للانضمام إلى الوفد العربى الذى سيذهب لتقديم الشكر للحكومة أمتنع الاصلاحيون العرب عن إجابة طلبه . عندئذ دعا عبدالكريم إلى اجتماع فى المنتدى الأدبى قام فيه خطيبا مشيداً بحسن نية الاتحاديين ، وطلب من المجتمعين تشكيل وفد[1] تألف بكل صعوبة من أكثرية رجعية أمثال الشريف على حيدر ونجليه الشريف محى الدين والشريف مجيد ومحى الدين باشا الجزائرى وشكرى باشا الأيوبى وشكرى بك الحسينى وبديع بك المؤيد ونجيب بك شقير والشاعر العراقى معروف الرصافى والشيخ عبدالعزيز جاويش وسامى بك العظم وعبدالكريم الخليل وغيرهم، وكلهم مثلوا أمام الصدر الأعظم الذى خطب فيهم معربا عن ارتياحه لزوال سوء التفاهم بين العنصرين . ثم خطب عبدالعزيز جاويش وتبعه عبدالكريم الخليل مهنئا باسترداد مدينة أدرنة ، شاكراً للوزارة على منحها الاصلاح ، معربا عن شكر الشبيبه للدولة ، مطالباً برفع الإدارة العرفية التى ترزح مدينة بيروت تحتها من عامين ، والغاء المنع عن الصحف المصرية والسماح بصدور الجرائد المحلية المعطلة ، مثيراً قضية بيع الأراضى ، لاسيما فى فلسطين ، للاجانب ، وفى مساء ذلك اليوم ذلك اليوم ١٩١٣/٨/٥ أولمت الشبيبة العربية وليمة شائقة فى فندق توقتليان لزعماء جمعية الأتحاد والترقى ووجهائهم حضرها وجهاء العرب ، القيت فيها الخطب من قبل عبدالكريم الخليل وفتحى بك وإسماعيل حق بابان بك وسليمان البستانى وطلعت بك وآخرين[2] ، وكان مما قاله طلعت بك ما يلى : أود أن أصرح للملأ أن موقفنا من نظام اللامركزية ، كان مبنيا على أوضاع الشعوب البلقانية . أننا كنا نعلم نزعات تلك الشعوب ونواياها ، وكنا نخشى أن

---

(١) أحمد عزة الاعظمى — المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٨٥
(٢) المفيد — ١٣٤٧ ، ١٩١٣/٨/٩ ، أسعد داغر — المصدر السابق ص ٨٢ — ٨٤ .

يؤدى النظام اللامركزى إلى تسهيل وتسريع انفعالهم عنا . . . ولكن الآن وقد أنفصلت تلك الشعوب عن الدولة فعلا ، لم نعد نرى ما يستوجب الاستمرار فى سياسة المركزية التى كنا نتبعها قبلا . لأننا نعرف نزعاتكم الحقيقية ، فلا نتردد فى المضى معكم إلى آخر حدود التساهل فى سبيل تطمينكم على صيانة حقوقكم ، لأننا نعتمد على أخوتكم فنستطيع أن نتفاهم معكم فى جو من المودة الصميمة ، على سياسة جديدة[1] .

أبرق بعدئذ عبدالكريم الخليل إلى باريس لأعضاء المؤتمر العربى كى يحضروا لمراقبة تنفيذ الإتفاقية ، فقرر المؤتمر أن يرسل قسما من أعضائه هم سليم أفندى سلام والشيخ أحمد طباره وأحمد مختار بيهم ، ويبقى القسم الآخر فى باريس ، ريثما تتم جميع الترتيبات لوضع مواد الاتفاقية موضع التنفيذ التام . ولما وصلوا الآستانة اتصلوا بمعتمدى الجمعيات العربية وبسطوا لهم أن المهمة التى أتوا من أجلها هى إيضاح المهم فى الاتفاق الذى أعلنته الحكومة ، ومفاوضتها فى تعيين بعض زعماء الأحزاب العربية فى مناصب الدولة وحملها على الاعتراف رسميا بالاتفاق السرى الذى أبرم بين الجمعية والمؤتمر العربى[2] ، وشرع الوفد فى مقابلة المسؤولين والسلطان وولى العهد وأخذ يستحثهم على الإسراع فى وضع الاتفاق موضع التنفيذ . وقد أولمت جمعية الاتحاد والترقى فى مساء ٢٧ / ٨ / ١٩١٣ وليمة شائقة للشبيبة العربية دعت إليها وفد الاصلاح والوزراء وبعض كبار الترك والعرب ، وخطب فيها فتحى بك وعبدالكريم الخليل والشيخ أحمد طباره وأعرب فيها الخطباء العرب عن تعلقهم بالرابطة العثمانية ، والترك عن رغبتهم فى وضع الاصلاحات موضع التنفيذ[3] .

بينما كان هذا هو الموقف فى الآستانة ، كان الاصلاحيون العرب

(١) ساطع الحصرى ـ المصدر السابق ، ص ٢٢٣
(٢) أسعد داغر ـ ثورة العرب ، ص ٨٥
(٣) المصدر السابق ، ص ٨٥ ـ ٩٥ .

فى مصر وبيروت ودمشق والمهجر فى قلق وارتياب من نوايا الاتحاديين التى ظهرت فى محاولتهم اشراك الحزب المعارض للاصلاح اللامركزى فى المداولة حول لائحة الاصلاحات ، والاعتماد على آرائهم للسير فى تنفيذها ولا يخفى قصدهم من ذلك إلا وهو اكتساب تأييدهم على ما يحورونه من مواد الاتفاقية ، فصدرت منهم الدعوة لوفد من أعضاء هذا الحزب كى يحضروا إلى الآستانة فقدم إليها منهم محمد فوزى باشا العظم وعبدالرحمن اليوسف والدكتور حسن الأسير والامير شكيب ارسلان ومحمد باشا المخزومى والشيخ أسعد شقير وبشير البنا وأمين الترزى . وكانت جريدة (طنين) فى كل مناسبة تعلن على الملأ أن هذا الوفد الذى أم العاصمة للاتفاق على الخطوات الواجب القيام بها لتنفيذ الاتفاقية هو من أكرم عترة وأعظم أرومة فى البلاد العربية[1] . وبدأ أعضاء هذا الحزب يصرحون بأقوال فيها طعن بالاصلاحيين ويبدون أسفهم فيها لوضع الحكومة يدها بيد شبان مارقين انخدعت بهم مع أنه ليس لهم من غاية سوى تسليم البلاد إلى الأجانب ، وقد أخذوا يقنعون الحكومة بإبقاء الحال على ما كانت عليه حتى أن أحدهم أسعد شقير قال لأحد محررى الصحف : إن إبقاء اللغة التركية لغة رسمية فى البلاد العربية فى مصلحة العرب أنفسهم لأنهم إذا كتبوا العرائض بالعربية وأرسلوها للآستانة طالت مدة بقائها فيها . . فيكون العرب هم الخاسرين[2] وهكذا تأكد لوفد المؤتمر القادم من باريس بأن الحكومة إنما تنوى المطل والتسويف ، وأن التحوير الذى أدخلته على الاتفاقية فى الإرادة السنية لم يكن عن حسن نية ، فقرر أعضاؤه مغادرة العاصمة مستائين من الوضع ، وبعثوا بتقرير إلى مندوبى الجمعيات العربية فى الاستانة ، يوم سفرهم ، بينوا فيه بأسلوب لبق عن استيائهم قائلين أنهم سمعوا من رجالات الحكومة الرسميين

(١) المفيد ـ ١٣٥٥ ، ١٧-٨-١٩١٣ ، ١٣٧٨ ، ٢٧-٩-١٩١٣ .
(٢) أسعد داغر ـ المصدر السابق ، ص ٩١ .

وعوداً صريحة قاطعة لايستطيعون أن يظهروا ارتيابهم فيها ، بأن تنفيذ الإصلاح واقع لامحالة فى القريب العاجل ، وأن الدولة العلية لاتقف بالإصلاح عند هذا الحد بل تزيده وتعززه كلما سنحت لها الفرص وساعدتها الأحوال فرأينا من المصلحة أن نتظاهر بالرضى لأن السياسة تقضى علينا بذلك وعزمنا على السفر إلى بلادنا لعرض المسألة برمتها على مسامع الأمة وإعدادها لقبول الإصلاح إذا برت الحكومة بوعدها أو لإتخاذ التدابير اللازمة الفعالة للوصول إلى غايتنا الشريفة . وقد أفهمنا رجال الحكومة حقيقة الحال وقلنا لهم أن هذه آخر مرة نرضى فيها بالوعود فان لم يبروا بها فى أقرب آن كانوا هم وحدهم المسؤولين عن تفاقم الأمر وسوء العاقبة(١) . وقد زاد وأكد ارتياب الاصلاحيين بنية الحكومة أنها لم تر غير أعداء الإصلاح عندما اتجهت نيتها إلى إنالة العرب بعض حقوقهم فى الوظائف فصارت القرارات تصدر بتعيين هؤلاء دون غيرهم ، معرضة عن شرفاء الأمة العربية (٢).

عند ذلك لم يسع حزب اللامركزية العثمانى السكوت فأصدر بياناً إلى الشعب العربى فى ١٩١٣/١٠/٩ شرح فيه حاجة الأمة إلى اللامركزية وعدد فوائدها مشبها النظام المركزى بوضع أسرة يعيش أفرادها على جهود رب الأسرة ، دون أن تترك لهم الفرصة للاعتماد على النفس حتى إذا توفى ربها هلك أعضاؤها وبين كيف أن الحزب رضى بشروط اتفاقية باريس مع كونها دون برنامج الحزب ، ثم كيف صدرت الإرادة السنية وهى أيضاً أقل من الشروط المتفق عليها ، بل كانت صورة مشوهة عنها ، بشكل جعلتها لاتزيد عما جاء فى قانون الولايات ، وأنه بعد أن كان قد قرر إرسال وفد إلى الآستانة ليشكر الحكومة على عزمها على الإصلاح ، عدل عن هذا القرار ، وأنه أرسل إلى أحد أركان الدولة بصفة أنه كان من شهود اتفاق باريس ، بما عول عليه ، وأنه يوقف

---

(١) المصدر السابق ، ص ٩١ – ٩٢ ، أمين سعيد – المصدر السابق ، ج١ ، ص٣٧–٣٨

(٢) الاهرام – ١٠٧٤٦ ، ١٩١٣/٧/٧ .

إرسال الوفد على أحد أمرين : إما إرضاء الحكومة بالاتفاقية المذكورة وتطبيقها بالحرف ، وإما أن تودع مسألة اللامركزية برمتها إلى رأى الأمة بأن تصادق على منهاج (الحزب) ليسير فى تأييد مبدئه بالطرق القانونية التى تسير فيها الأحزاب عامة فى كل مملكة دستورية . . وأما إذا كانت الدولة لاتوافق على كل ذلك ، ولاتعترف بالحزب فانه اعتماداً على معونة الأمة العربية وأهل الرأى سيسير فى الطريق التى رسمها لأجل سعادة الوطن وسلامة الدولة أيضاً . . لأنه لايوجد عربى مخلص إلا ويريد البقاء للدولة العثمانية والحياة مع إخوانه الأتراك تحت راية الهلال ، لأن هذين العنصرين لاغنى لأحدهما عن الآخر فاذا افترقا لايعلم المآل إلا الله . . غير أنه لايوجد عربى يعقل معنى الحياة والوجود يرضى أن يكون مكانه من هذه الدولة مكان العبد المملوك من المالك ، والمسود من السيد . ثم بين أن الأمة العربية متحدة متكافلة وستتأكد الحكومة من ذلك عندما يقف طلاب اللامركزية العرب فى إدارات البرق والبريد، فى سورية وفلسطين والجزيرة والعراق وأوربا وأميركا ، فى نفس يوم صدور البيان ، ١٩١٣/١٠/٩ ، يخاطبون الصدر الأعظم بلسان ينطق بالإخلاص للدولة والحرص على سلامتها ، ولكنهم يسترحمون من مقامه إعلان وتنفيذ أحكام اللامركزية الإدارية الواسعة فى ولاياتهم . وعندما يتلقى الصدر الأعظم برقية اللجنة العليا للحزب مؤيدة مطالب الأمة العربية راجية من حكمة حكومته إحلال رأى الأمة الموافق للشرع والدستور محل الاعتبار والقبول(١) .

أما عبد الكريم الخليل فقد بقى فى الآستانة يواصل السعى لدى الاتحاديين كى يسرعوا فى خطوات وضع اتفاقية باريس موضع التنفيذ ، ثم أبرق إلى عبدالحميد الزهراوى ، ويظهر أن ذلك كان بموافقة الحكومة ، طالباً حضوره إلى الآستانة . وكان الزهراوى قد سئم البقاء فى باريس ، مدة خمسة أشهر ،

---

(١) المنار – مجلد ١٦ ، ج ١١ ، ص ٨٤٩ – ٨٧٩ ، من نص بيان حزب اللامركزية .

ينفق من ماله الخاص فيها ، منتظراً تنفيذ الإصلاح المتفق عليه ، وكانت الآستانة تجذبه إليها وحزب اللامركزية يجذبه عنها ، كما عبر عن ذلك الشيخ رشيد رضا ، فلما تلقى برقية عبد الكريم استأذن الحزب بالذهاب إليها ، وكان أبان مكوثه فى باريس يكاتبه ويعمل برأيه ، فاختار الحزب أخيرا أن يعود إلى مصر ، وأن يمر بالآستانة مختبراً إذا شاء[1] فأتى إليها فى ١٩١٣/١٠/٢٨ حيث استقبله بحماس عظم أعيان العرب وما يزيد عن سبعين ضابطا عربياً وجميع شبان العرب فى الاستانة[2] ، هاتفين بحياة الاصلاح وزعماء العرب والأمة العربية ، وبدأ فوراً مفاوضاته مع الاتحاديين ، فأفهموه بأنهم لايزالون على العهد وقد بدأوا تنفيذ الاتفاق بإنشاء مدرستين سلطانيتين (ثانويتين) إحداهما فى بيروت والثانية فى دمشق ، أقاموهما فيما بعد بالفعل وعينوا إليهما مديريين وأساتذة من العرب[3] ، وبجعل خدمة جنود كل ولاية فى منطقتها العسكرية ، وبجعل اللغة العربية رسمية فى المحاكم ودواوين الولايات العربية ، وباختيار الموظفين لهذه الولايات من العارفين باللغة العربية . وأما مايتعلق بالنافعة والأوقاف والمعارف فقد قالوا له أنهم شارعون فى تنقيح قانون الولايات لوضع قانون بشأنها ، إنما هم بحاجة إلى المال لتنفيذ هذه المشاريع وليس لديهم مال ، ثم طلبوا أن يساعدهم على اختيار والاكفاء لتعيينهم تدريجا فى مناصب مجلس الأعيان ومصالح الحكومة العليا . فكان الزهراوى أمام هذه الوعود المبرمة يتأرجح بين اليأس والرجاء مدة طويلة[4] حتى أدرك أنهم يسوفون فعزم على مغادرة الآستانة ، وكان اصدقاؤه يلحون عليه بذلك ويحذرونه سوء العاقبة ، وأدلى فى ١٩١٣/١١/٢١ بحديث إلى محرر إحدى الصحف قال فيه أنه سمع من وعود الدولة ماسمعه غيره من الإصلاحيين

---

(١) المنار ـ العدد السابق ، ص ٢٣٥ .
(٢) المفيد ـ ١٣٨٨ ، ١٤٠٦ ، ٩/٢٩ ، ١٩١٣/١٠/٢٠ .
(٣) أسعد داغر ـ المصدر السابق ، ص ٩٢
(٤) المنار ـ مجلد ١٧ ، ج ٣ ، ص ٢٣٥ .

ولكن ما الفائدة ونحن نريد أعمالا لا أقوالا ، وأنه لم يعد له متسع من الوقت للبقاء فى الآستانة ، وأن أصدقاءه يستحثونه بالكتب والبرقيات لسرعة السفر منها إلى مصر . ولما سأله المحرر هل يرجو الانتهاء من هذه المسألة قبل سفره أجاب : لم أفقد الثقة بحسن نية الحكومة بعد ومع ذلك فإن سير الأمور على منوالها الحالى يوهن عزمى ويثبط همتى ويمنعنى من الرد على سؤالك .

ـ ولكن سفرك الآن يعد بمثابة قطع الرجاء من الحكومة بتاتاً .

ـ هذا ما أخشاه وما أفهمته للحكومة فلا عذر لها إذا تجاهلته فى مستقبل الأيام .

ـ وما هو السبب فى مماطلة الحكومة ؟

ـ أظن أن السبب خلاف قام فى جمعية الاتحاد والترقى ، فإن فريقاً من أعضائها يؤيد مطالبنا ويروم معاملتنا بالحسنى ، وفريقا يرفض مطالبنا كل الرفض ويشير باستعمال الشدة معنا . . فان استطاع أولهما إقناع الثانى كان لنا ماطلبنا وإلا ساءت العاقبة كثيراً[1] .

ويظهر أن هذا الحديث الصحفى قد كان له من الوقع فى الآستانة مادفع بعض الراغبين فى الإصلاح الصحيح إلى إثارة الموضوع فى الجرائد فتحرك الكاتب المشهور على كمال بك وانتقد فى جريدته (بيام) الحكومة بأنها تقول ولاتفعل وتعد ولاتفى وطالبها بإنجاز وعدها للعرب ونبذ سياسة التسويف ، وأعرب آخرون عن اعتقادهم بأن تمزيق اتفاقية باريس أو المطل فى تنفيذها جناية لاتغتفر[2] . واستؤنفت المفاوضات بعد ذلك وظلت دائرة حتى أواخر شهر ديسمبر ـ كانون أول ، وشرعت الحكومة فى تنفيذ مالا يتوقف على

---

(١) أسعد داغر ـ المصدر السابق ، ص ٩٣ ـ ٩٤ .
(٢) المصدر السابق ، ص ٩٤ ـ ٩٩ .

القوانين ولا على المال من المطالب كتعيين ستة أعضاء من العرب فى مجلس الأعيان أحدهم هو بالذات ، وتعيين الشيخ إسماعيل الحافظ من علماء طرابلس الشام ، ومن نابغى العرب أخلاقا وعقلا واستقامة ، عضوا فى مجلس المعارف الأعلى ، وتعيين السادة عبد الوهاب الإنجليزى وشكرى العسلى مفتشين فى الدوائر العدلية بسوريا وآخرين فى الدوائر العالية فى العاصمة[١] ثم صدرت بعدئذ إرادة سنية تقضى ببعض التعديلات على قانون الولايات كوجوب تعيين مأمورى الولايات العربية من العارفين باللغة المحلية ، واستعمال اللغة المحلية فى المرافعات أمام محاكم بعض النواحى التى تعينها الحكومة ، وإمكان تبليغ أوراق الدعوة والحكم إلى أصحابها بعد ترجمتها إلى اللغة المحلية . أما رجال الدرك والبوليس فى النواحى فيختارون من العناصر الإسلامية وغير الإسلامية بنسبة عدد نفوسها . وأما قوانين الحكومة وأنظمتها وقراراتها التى تنشر للعموم فتطبع باللغتين الرسمية والمحلية[٢] .

وفى ١٩١٤/١/٤ صدرت الإرادة السنية بتعيين الزهراوى وستة آخرين من العرب فى مجلس الأعيان هم : عبد الرحمن بك اليوسف عن الشام ، ومحمد أفندى بيهم ويوسف أفندى سرسق عن بيروت ، وأحمد أفندى الكيخياعن حلب ، ومحى الدين أفندى النقيب عن بغداد ، وسليمان أفندى البارونى عن طرابلس الغرب ، ولم يكن سوى واحد منهم من الإصلاحيين اللامركزيين هو الزهراوى ، وأما البقية فمنهم ثلاثة من الاتحاديين أو أعوانهم ، اليوسف والبارونى والنقيب ، والبقية من الحياديين[٣] .

كان المرحوم الزهراوى حسن الظن بكل أحد يظهر أمامه بمظهر الخير والإرادة الحسنة وكان من رأيه أن يمد طلاب الاصلاح أيديهم إلى الاتحاديين،

---

(١) المنار ـ العدد السابق ، ص ٢٣٥ .
(٢) الاهرام ـ ١٠٨٩٢ ، ١٠٨٩٤ ، ١٢/٢٦ ، ١٩١٣/١٢/٢٩ .
(٣) الاهرام ـ ١٠٩١٣ ، ١٠٩٢١ ، ١/٢١ ، ١٩١٤/١/٣٠ ، أجمعد داغر ـ المصدر السابق ، ص ٩٩ .

طالما يبدون حسن النية ، ويساعدوهم على الاصلاح لئلا يحل محلهم المنافقون وطلاب المنافع ، وكان متفقا مع عبد الكريم الخليل على ضرورة قدوم السيد رشيد رضا ورفيق بك العظم إلى الاستانة لهذا الغرض ، بينما كان رأى السيد رشيد رضا أن تعيينه فى مجلس الأعيان احبولة يريد بها الترك أن يوقعوا طلاب الاصلاح واحداً بعد الآخر فى المصيدة ، فرفض هو ورفيق العظم دعوة الاتحاديين لهما بالرغم من أن منصبا وزاريا كان معدا للأخير. إنما اغتر الزهراوى بحسن نية الترك خاصة عندما رأى مباشرتهم فى وضع بعض شروط اتفاق باريس موضع التنفيذ ، وأرضته الإرادة السنية بجعل اللغة العربية مستعملة فى المحاكم المحلية ، على مافيها من نقص ، وقصر استعمالها على بعض النواحى التى تعينها الحكومة ، وأسروه بمعسول الكلام كقولهم أنهم وجهوا منصب الأعيان إليه على ما كان من شدة معارضته لهم وفى ذلك برهان على صدقهم ، فقبل المنصب ، ولكن دون أن يستشير حزبه فى هذه المرة كما كانت تقضى بذلك مقررات المؤتمر العربى الأول . غير أن حزب اللامركزية رأى من الصواب أن تظل الصلة بين الطرفين وثيقة لثقة الحزب به وبإخلاصه فى العمل لمصلحة الأمة ولأنه خير من يوقف الحزب على أعمال الحكومة وقد حقق الظن فلم يكن يعقد أو يحل إلا باستشارة حزبه الذى قرر باتفاق الآراء إقراره على قبول منصب الأعيان وهو ، أى الحزب ، غير موقن ولا مرجح لانجاز الحكومة ماوعدت به السيد الزهراوى ، كما أنه غير موقن بأنها لاتنجزه ، فكانت الحكمة فى عدم قطع الصلة بالحكومة ، ومطالبتها بالبرهان والحجة[١] .

لم يرق تعيين الزهراوى ، وغيره من أعضاء الأعيان الجدد فى أعين الشبيبة العربية ولا فى أعين طلاب الاصلاح . ومع أن عضوية الأعيان لا تعد وظيفه باعتبارها كالمبعوثية مهمتها تشريع القوانين ومراقبة تنفيذها

---

(١) المنار ـ مجلد ١٧ ، ج ٣ ، ص ٢٣٥ ـ ٢٣٦ ، ومجلد ١٩ ، ج ٣ ، ص ١٧٤.

وهى وسيلة للتأثير على الحكومة لا لخدمتها ، فقد اعتبر واعمله خرقا لمقررات المؤتمر العربى ، لأن الحكومة لم تنجز الاصلاح المنشود بكامله ، ثم أن لجوء الحكومة إلى صنائعها فى تعيينهم بمجلس الاعيان[1] ، كان من شأنه أن يحدث الريبة فى قلوب الاصلاحيين العرب بأنها ولا بد تضمر السوء لأنهم لا يثقون بمن عينتهم ولا يأتمنونهم على السهر على تنفيذ الاصلاح . وقد تعرض الزهراوى إلى هجوم ثلاث فئات :

١ — فئة المسيحيين وخاصة من كان منهم فى المهاجر ، هاجموه وحزبه واتهموهم بأن الترك أرضوهم ببعض المناصب والوظائف[2] فقد جاءهم احتجاج من جمعية الاتحاد السورى فى أميركا ، وصفت قبول أعضاء اللجان الاصلاحية الوظائف بأنه قتل للحركة الاصلاحية فى سوريا والبلاد العربية لأن المقصود من عمل الحكومة هو ذر الرماد فى أعين البسطاء وإيهامهم أن قبول بعض أعضاء اللجان المعروفين فى بلادهم وظائف فى هذه الحكومة، وهى على شكلها الحاضر ، يعنى وجود التفاهم بينها وبين المطالبين بالاصلاح أو استمالة بعض من يظن فيهم الزعامة لفصلهم عن حظيرة الإصلاحيين ... مع تنزيهنا هؤلاء عن ارتكاب هذه الهفوة عن سبق معرفة هذا القصد والقبول بالامر والاشتراك فى تنفيذه ؛ ومع ذلك فإن الجمعية وفروعها تحتاج وتطلب مراعاة نصوص مقررات مؤتمر باريس . . . . وترجو اللجان الاصلاحية اعتبار من يخالفها مفصولا عنها[3] .فلما استلم حزب اللامركزية هذا الكتاب المؤرخ فى ١٩ / ٢ / ١٩١٤ عقد أعضاؤه اجتماعا أسفر عن

---

(١) لجأت الحكومة فى التعيين للوظائف ، بصورة عامة ، الى طريقة من شأنها ان تنيل الاصلاحين الا اقلها عددا واهمية ، بحيث كانت تحتفظ لمريديها بالمراكز الهامة والعدد الاكبر ولم تتجاوز نسبة الاصلاحين فى الوظائف منها . (الاهرام ، ١٠٨٥٢ ، ٨/١١/١٩١٣).

(٢) المنار — مجلد ١٧ ، ج ٣ ، ص ٢٣٨

(٣) امين سعيد — المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٤٠ — ٤١ .

إقرارهم وجوب الرد عليه ، ولم يخالف إجماعهم على ذلك سوى السكرتير حقى بك العظم الذى أخذ يشنع على الزهراوى ويصفه وصوفا غير لائقة.

أما رد الحزب فقد جاء فيه ، إلى جانب عبارات التقدير لثبات عرب المهجر على مبدأ المطالبة بالإصلاح ، عتاب بأن الاحتجاج كان تسرعا فى الحكم على الإصلاحيين فى مصر، كما بين لجمعية الاتحاد السورى بأن الزهراوى لما استدعى إلى الآستانة كان الحزب يلح عليه بالبقاء خارج البلاد ريثما يستوثق من وعود الحكومة ولما استوثق من ذلك سافر إليها وتم التفاهم بينه وبين الحكومة على وضع بعض مواد اتفاقية باريس موضع التنفيذ ، وبقيت مواد وعدت الحكومة بتنفيذها بالتدريج ، فكان بقاؤه فى الآستانة ضروريا للمطالبة بانجازها . أما تعيين الزهراوى فى مجلس الاعيان فإن اللجنة العليا لحزب اللامركزية رأت أن ترضى به ليكون المومى إليه واسطة لدوام التفاهم بينها وبين الحكومة ، وما عداه فلم يعين أحد من أعضاء الحزب فى الوظائف ، وليس فى أعضاء اللجنة من يرضى بدون إصلاح قط . ثم أضاف الرد أنه لم يكن من حسن الرأى، والحزب طالب إصلاح، أن ترغب الحكومة بالتفاهم وتلين القول وتعترف للعرب بكثير من الحقوق التى لم تكن ترضى بمنحها من سنتين ونرميها بالكذب ونباعد بينها وبيننا بغير سبب : مالم يتم لنا دليل قاطع على أنها تفعل ذلك رياء لا صدقا . . ومتى قام الدليل على ذلك كان لنا معها شأن آخر . . . » ثم أكد الرد على بقاء الحزب أمينا على نضاله الإصلاحى إلى النهاية . (١)

٢ — كما هاجمت الزهراوى فئة ثانية هى الشبيبة العربية فى الآستانة وخارجها ، وكانت رسائل حقى العظم إلى أحد أصدقائه فى العاصمة تطعن فيه وتذيع أن حزب اللامركزية العثمانى قد شطب اسمه من عضويته ، وتبرأت الشبيبة منه وألقت عليه وحده كل ما يتبع قبوله المنصب من نتائج ، فلما شعر

---

(١) أحمد عزة الاعظمى — المصدر السابق ج ٤ ، ص ١٢ — ١٨ .

بحرج موقفه أبلغ الشبيبة أنه لم يقبل منصبه إلا بالإتفاق مع بعض زعماء العرب الذين قر القرار على تعينهم فى مناصب عالية فى الدولة عما قريب ، وإلا لمساعدة الدولة على تنفيذ شروط الإصلاح بسرعة ، وأما إذا كان تعيينه لايروق فى أعينهم فانه مستعد للإستقالة ، لكن الشبيبةالعربية أفهمته أنها قطعت علاقتها به ، وأنه إذا كان يود الإستقالة فما عليه إلا الاتصال بحزبه الذى عليه أن يقرر ذلك .

هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الشبيبة العربية لما رأت فى سلوك عبد الكريم الخليل أيضاً منهجا ينافى خطتها إستدعته إلى مقر المنتدى الأدبى وكان فى انتظاره ماينوف على ألف شخص من أعيان العرب وأدبائهم وشبانهم ، فاستوضحته عما جرى بأمر الإصلاح وعن موقفه من الإتحاديين وحكومتهم ومن قبول الزهراوى لمنصبه، وبعد أخذ ورد أعلن عبد الكريم أنه لا يستطيع أن يبوح بشىء من أسرار السياسة أمام هذا الجمع الغفير، فقر الرأى على أن تؤلف لجنة من نجيب بك شقير وسيف الدين الخطيب وأسعد داغر وجلال البخارى وصبحى حيدر تجتمع به بصورة سرية . فاجتمعوا به فى ٧-١-١٩١٤ فى جلسة طويلة أستمرت (١٢) ساعة أوضح عبد الكريم فيها أن قبول الزهراوى عضوية الأعيان خير من عدمه لأنه يفعل فى المجلس مالا يستطيع أن يفعله فى خارجه من إقناع المسئولين بوجوب تنفيذ مطالب العرب « وعصفور فى اليد خير من عشرة على الشجرة ، وإن الإتفاق السرى الذى عقده مع الإتحاديين يحتوى على فوائد عظيمة للعنصر العربى لا يمكن وضعها موضع التنفيذ إلا بالتدريج خوفا من هياج العناصر الأخرى (١) على الحكومة ومطالبتها بمثل مانال العرب . ثم بين أن أهم الأسباب التى دفعت إلى قبول الزهراوى منصب الأعيان « عظم أطماع الأجانب فى البلاد العربية

---

(١) لم يكن قد بقى من العناصر الاخرى غير الارمن وقليل من الاغريق ، وقد تولت روسيا الدفاع عن الارمن .

ورغبتهم فى إنتهاز فرصة الخلاف بين العرب والترك لتحقيق مآربهم » وأن هذا وحده كاف لمعذرته (١) . قال أسعد داغر فى كتابه « ثورة العرب » « ولم تكن تصريحات السيد عبد الكريم مقنعة بالإجمال ، ولكن رغبة أعضاء اللجنة فى اجتناب كل مايؤول إلى تفادى الأزمة بين الترك والعرب جعلهم يصدرون القرار التالى الذى أعلن فى الصحف: «أجتمعنا نحن الموقعين أدناه بمعتمد الشبيبة العربية . . . اجتماعا طويلا فى جلسة خاصة . وبعد المفاوضة معه وجدنا مبادىء الإصلاحات العمومية الأولى حسنة على مايظهر ، ولكن أمر التنفيذ لم يصل إلى الدرجة المطلوبة، وليس فيه مايوجب السرور ، ولكننا نرى أن الوقت الحاضر لايساعدنا على اظهار الاستياء من سير الأحوال لأن ذلك يشوش على المصلحة العامة وربما يقف عقبة فى طريقها فلا يجوز الآن عدم اعتماد عبد الكريم أفندى ، بل يجب انتخاب لجنة استشارية من أربعة أشخاص تشد أزره ، ويرجع هو اليها ويستشيرها فى مفاوضته استشارة خاصة . . . ويبقى عبد الكريم الرسول الوحيد بين الشبيبة والوزارة وجمعية الإتحاد والترقى لأن ذلك أقرب الى المصلحة العامة ويضيف أسعد داغر بأن الإتحاديين بعد ذلك أخذوا يتزلفون للشبيبة العربية ويعملون على ارضائها واقناعها بحسن نيتهم فكثر تردد الوزراء وزعماء الجمعية على المنتدى الادبى وكثرت خطبهم فيه ، فكان لا يمضى أسبوع الا ويزوره طلعت وأنور وجمال ومدحت شكرى . . فيتبادلون الخطب الحماسية وعبارات الود والإخاء مع الاعضاء ، وقد خطب طلعت مرة فى المنتدى فقال : « واذا فر العرب منا فإننا نتمسك بهم ونلتزمهم ونضمهم الى صدرنا ونصافحهم مصافحة الأخ لأخيه » (٢) .

٣ — وأما الفئة الثالثة التى هاجمت الزهراوى فهى فئة ضباط العرب

---

(١) أسعد داغر — المصدر السابق ، ص ٩٩ — ١٠١ .
(٢) المصدر السابق — ص ١٠١ — ١٠٢ .

وكان عددهم كبيراً فى الآستانة يتزعمهم البكباشى عزيز بك المصرى ، بعد عودته من طرابلس الغرب فى شهر آب ، أغسطس سنة ١٩١٣ ، ذلك أن الحكومة بينما كانت تتظاهر بإرضاء العرب واجابة مطالبهم فى الاصلاح كانت تبعد الضباط العرب من مراكزهم فى سوريا والعراق والآستانة الى مناطق نائية وتحيل ذى الرتب الكبيرة منهم الى التقاعد حينما أستلم أنور بك وزارة الحربية أثر أزمة استقدام بعثة ألمانية عسكرية برئاسة « ليمان فون ساندرس » التى سأتكلم عنها فيما بعد . لذلك سخط الضباط العرب على السياسيين من بنى قومهم الذين أقدموا على قبول الوظائف والمناصب ورضوا بالحالة الحاضرة، وبقليل من الاصلاح ، قائلين أن أخوتنا اليـــوم يضحون بنا فى سبيل مصلحتهم الذاتية .(1)

وعندما شعر السيد عبدالحميد الزهراوى أنه أصبح مضغة فى الأفواه أرسل رسالة إلى صديقه الشيخ رشيد رضا استعرض فيها نقمة الناقمين عليه وفندها وشرح موقف الترك والعناصر الأخرى والعرب، وأشار إلى موقف الدول العظمى من السلطنة .

بدأ رسالته بما يشعر به من القلق من احتمال أعراض حزبه عنه بدليل تأخر الشيخ فى مراسلته وذيوع الإشاعات التى قد يكون حقى العظم العجول هو الذى يروجها بكتاباته إلى أصدقائه فى الآستانة . ثم يذكره بما كتب إليه سابقا عن المؤتمر العربى وكيف وجد أمر مؤسسى فكرته فوضى وكيف تعب فى إيجاد مرونقا ، وكيف نفذ صبر البيروتيين بعد أرفضاضه فتفرق الجمع الذى لفق تلفيقا ، ثم بقى وحده يمثل الفكرة ومعه خليل زينيه وأيوب ثابت اللذان لم يرشفا من مشرب الجامعة العربية ولا قطرة واحدة ، حتى ولا من الجامعة السورية ، وإنما همهما بيروت ولا شريك لها ، إنما سايراه

(1) الاهرام – ١٠٩٦٤ ، ١٩١٤/٣/٢١ .

وسايرهما وتوادوا حتى سفره ولم يكن مثل هذا التواد ولاربعه بينهما وبين رفقتهم البيروتيين المسلمين . ثم بين ما أكسبته إقامته فى الآستانة من الخبرة وأخذ يشرح مطالعاته التى بدأها بالحديث عن علاقة أوربا بالدولة العثمانية وعن نيتها التدخل فى شؤونها ، ثم تحدث عن الاتحاديين قائلا أنه لا يقابلهم الآن حزب آخر إلا أن يكون خفيا لكنه لم يشم شيئا من هذا وأردف قائلا :

وإذاً لانجد مقابل الاتحاديين إلا جماعات الأجناس كجماعات الروم والأرمن والعرب،وأن لكل من الروم والأرمن جماعات منظمة وجمعيات سياسية مرتبة غنية ، أما العرب فليس لهم مثل ذلك اللهم إلا جماعتنا فى مصر وبيروت ثم قال : فالاتحاديون هم أولياء الأمر مباشرة،وهم اليوم يتسلحون بعزائم شديدة ماضية ، وناوون نية قاطعة أن يجددوا شباب الدولة بقدر ما تسمح لهم الظروف، ويشتهون أن يخلص إليهم العرب ويساعدهم فضلاؤهم فى هذا السبيل ، وأنهم يعترفون بخطيئاتهم الماضية ، وينوون أن لا يعودوا إلى مثلها بقدر الإمكان : أنا مؤمن بنيتهم وأقوالهم هذه كل الإيمان لأدلة كثيرة ظهرت لى ، ولكنى مرتاب من جهة قابليتهم لتطبيق العمل على النية وعلى كل حال أرى أن عدم تركهم وحدهم خير من تركهم ، ويرجى به أن تقوى قابليتهم .

أما عن العرب الذين أعتبر نفسه ممثلا لهم فقد استهان من شأن المقيمين منهم فى الآستانة : من تجارهم لا فى العير ولا فى النفير ، ومن متعلمين أولاد فى ناشئة العمر لايليقون للسياسة ، ومأسورين نفعيين، وضباط لا تجربة لهم فى السياسة التى من الأولى عدم دخولهم فيها ، وقال عن عزيز المصرى أنه ناقم على الحكومة التى يريد نسفها،وهو بالتالى ناقم على إئتلافنا مع الحكومة ومضاد له ، وأنه يجمع حوله بعض أولئك الأولاد وينفرهم منه.ثم استهان بالسوريين والعراقيين لأنهم حضر لا يفهمون ولا يريدون أن يفهموا ،

لا يساعدون ولا ينوون أن يساعدوا . . . ، قد ألفت نفوسهم الذل . . وعلق الأمل على أهل الجزيرة قائلا : ولو كان فى وسع البشر أن تتوزع أرواحهم على أمكنة متعددة ، لكانت روحى أوزاعا على اليمن وعسير والحجاز ونجد وحضرموت. ثم بين ضرورة وجوده فى الآستانة فإنى أرجو أن يكثر بوجودى هنا عدد رجالنا الذين يعتمد عليهم من رجال الإصلاح الحقيقى الذين يجمعون فى موضوع الإصلاح بين صدق النظر وصدق العمل ، من كثرت تجاربهم ومرنت رويتهم وصحت عزيمتهم ، من امتزجت سيرتهم بمعامع الجهاد الإصلاحى ، من أشربت أفكارهم فى فهم معنى الرابطة ، وأفئدتهم محبتها وتعشقها ، الذين قال أنه لا يوجد منهم إلا قلائل ليسوا أكثر من ثلاثة أو أربعة . ويطلب فى النهاية من صديقه الشيخ رشيد إذا رضى عن هذا الرأى أن يبشره والرفاق عن رضائه ببرقية ، والأبراق للصدارة بتحبيذ تعيينه ، ثم إيجاد الرجال الذين يعتمد عليهم لبث الإصلاح العلمى والعملى ، والا فليكتب إليه مفصلا فإنه فى النهاية يدع رأيه إلى رأى وليه[1] . ولما تلقى السيد رشيد والحزب هذا الكتاب أقروه على فكرته كما سبق وبينت .

يتضح من هذا الكتاب أن الزهراوى ، وأن يكن قد صدقت نظرته فى خليل زينية وأيوب ثابت ، إلا أنه قد استهان بجماعات لهم قيمتهم فى النضال العربى ، ولم يكن يريد من ذلك إلا أقراره على الخطة التى أنتهجها هو وزميله السيد عبد الكريم الخليل ومن أيدهما ، مستنداً على أسباب بعضها وجيه من حيث علاقة الدولة بأوربا ووثبة الحكومة لتجديد شبابها وتدعيم قوتها . وإن دل هذا على شىء فهو يدل على بروز جماعة ذات اتجاه جديد فى النضال العربى ، لا هى متطرفة فى طلب الإصلاح ولا هى متهاونة إلى حد التفريط بمصالح العرب

(١) أحمد عزة الاعظمى ــ المصدر السابق ، ج ٤ ، ص١٩ ــ ٣٠ ، المنار ــ مجلد ١٩ ، ج ٣، ٧١٥ ــ ١٨١ .

بل هى بين بين ، رائدها الاعتدال وسلوك طريق «خذ وطالب» وقد دفعها إلى هذا السلوك دوافع ثلاثة : (١) تألب الدول على السلطنة ، وما أصبح عليه الترك من رغبة فى تقوية جهازهم الداخلى . (٢) خطة الترك فى الحزم والشدة لخلو الجو من عناصر المعارضة التى قضوا عليها قضاء مبرما ولم يبق للعرب من يعتمدون على معاونته ، من بقية العناصر ، لمجابهة الحكومة ، (٣) ميلهم إلى التساهل لإنالة العرب بعض حقوقهم .

جمعية العهد[1] : غير أن هذه الطريقة لم تكن تروق للمتطرفين من شبان العرب وضباطهم الذين رأوا أن يكون الاصلاح تاما ، وأن ينجز لا بالتدريج بل فوراً ، وأن يسير على نظام اللامركزية التامة ، لا بل ابتدع الضباط منهم ، بزعامة البكباشى عزيز المصرى بك ، فكرة نظام فدرالى بين الولايات العثمانية وبين الدولة شبهها بعض الكتاب بنظام الملكية المزدوجة المماثل لنظام النمسا ــ المجر الفدرالى خطأ . لقد اتصلت بصاحب هذه الفكرة الفريق المتقاعد عزيز المصرى باشا ، المقيم حاليا فى الزمالك بالقاهرة ، وحدثنى ملياً عن هذا النظام ، وكان برفقتى الدكتور حسن صعب الذى عقد فصلا فى كتابه المسمى The Arab Federalists of the Ottoman Empire نال عليه درجة الدكتوراه من انجلترا ، كان خلاصة ما جاء فيه وفى محاضرة كان قد ألقاها ، قبل ذلك بيوم على طلاب معهد الدراسات العربية العالية فى العام الدراسى الحالى ، وشرح فكرة الجمعية فيها ، إن رجال جمعية العهد قد تطلعوا من خلال برنامجهم إلى المحافظة على العروبة والاسلام ، الاسلام من خلال الاحتفاظ بالسلطنة والخلافة ، والعروبة من خلال إعلان الاستقلال الذاتى ، لا الادارى فحسب بل السياسى أيضاً للولايات العربية إذ أرادوا أن يكون للعرب دولة تجسم ذاتيتهم وقوميتهم ، على أن تكون هذه

(١) تأسست فى ١٩١٣/١٠/٢٨ .

الدولة فى نطاق دولة أكبر هى الدولة العثمانية ، أى أن يكونوا دولة فدرالية تكون واحدة بالنسبة للعالم الخارجى ، ولكنها عدة دول بالنسبة لشعوبها ، وأنهم قد وجدوا أحسن مثال لهذه الدولة هى دولة النمسا — المجر المزدوجة التاج ، بحيث تكون مملكتهم بالنسبة للسلطنة العثمانية كما هى مملكة المجر بالنسبة للامبراطورية النمساوية ، ويكون السلطان — الخليفة سلطانا للعثمانيين من عرب وترك وملكا للعرب فى آن واحد ، أى أن يكون له عرش مزدوج شأنه فى ذلك شأن إمبراطور النمسا الذى كان فى نفس الوقت إمبراطوراً للنمسا وملكا للمجر . وبذلك تقوم مملكة عربية مستقلة ، ويعود الملك العربى قائما بذاته ، ولكن هذه المملكة تبقى متصلة بالتاج العثمانى وبسائر الأجزاء العثمانية الأخرى فى الشؤون العامة المشتركة[1]. وكى يكون نظام جمعية العهد واضحاً فى الأذهان ، كما قال ، أخذ يشرح مثيله النظام الازدواجى النمسوى — المجرى المعقد فى برلماناته المحلية والمشتركة والمنفصلة إلى آخر ماهنالك من تفصيلات طويلة معقدة[2].

لقد اعتمد الدكتور حسن صعب فى أقواله هذه على ماأورده أمين سعيد فى الجزء الأول من كتابه الثورة العربية الكبرى (ص ٤٦) من مواد كبرنامج لجمعية العهد هذا نصها :

١ — إن جمعية العهد جمعية سرية أنشئت فى الآستانة وغايتها السعى للاستقلال الداخلى لبلاد العرب على أن تظل متحدة مع حكومة الآستانة اتحاد المجر مع النمسا .

٢ — ترى جمعية العهد ضرورة بقاء الخلافة الإسلامية وديعة مقدسة بأيدى آل عثمان .

---

(١) H. Saab — Op. cit., pp. 241-242.
وايضا محاضرات غير مطبوعة للدكتور حسن صعب فى معهد الدراسات العربية العالية

(٢) راجع Op. cit., pp. 242-244.

٣ — لما كانت الجمعية تعتقد أن الآستانة رأس الشرق وأن الشرق لا يعيش إذا اقتطعتها دولة أجنبية فهى تعنى عناية خاصة بالدفاع عنها وتعمل للمحافظة على سلامتها .

٤ — لما كان الترك يؤلفون من (٦٠٠) سنة المخافر الأمامية للشرق أمام الغرب فعلى العرب أن يعملوا للحصول على مايؤهلهم لأن يكونوا القوى الاحتياطية الصالحة لهذه المخافر .

٥ — على رجال العهد أن يفرغوا قصـــارى جهدهم فى إنماء المزايا المحمودة وبث الدعوة للتمسك بالأخلاق الفاضلة ، فالأمة لا تحتفظ بكيانها السياسى القومى مالم تكن مجهزة بالأخلاق الصالحة القويمة .

كما اعتمد على ما كتبه جورج أنطونيوس فى كتابه يقظة العرب The Arab Awakening (ص ١١٠) ، وكنت قبل مقابلة عزيز باشا قد اطلعت على ما جاء فى كتاب الدكتور صعب وغيره وسمعت محاضرته فى المعهد وأخذت بها مذكرات ، واستصحبت معى مواد البرنامج ، فلما عرضناها سوية على عزيز المصرى أنكرها وقال أنه قبل أن يسجن فى الآستانة عقيب تأليف الحزب وقبل أن يرحل إلى مصر كان قد سلم البرنامج إلى ياسين الهاشمى العراقى ، وأن نصوص المواد قد تكون حرفت بعد ذلك . فقد أنكر ماجاء فى المادة الأولى ونفى ماجاء فيها من أن نظام جمعيته كان يستهدف إقامة نظام كنظام النمسا — المجر الفدرالى ، بل أن فدرالية حزبه كانت إلى حد ما شبيهة ببرامج أحزاب اللامركزية التى ألفها العرب . وفى الحقيقة لم يستطع عزيز المصرى أن يشرح لنا الأسس التى قامت عليها فدراليته وكان جوابه عندما سألته عنها : أنها كاللامركزية ، ولم يوضح شكل المملكة فى نظامه ، أى كيف يعين رؤساء الوحدات التى تتشكل منها الدولة الفدرالية ولا مؤسساتها التشريعية ، وقد أعطى جوابا عاما أنه كان من رأى أعضاء الجمعية أن تترك التفاصيل لكل وحدة فيما يعنيها ، أو للبرلمان المشترك من حيث

النظام العام . وبعد خروجنا من مقابلة عزيز باشا كنت والدكتور حسن صعب متفقين على أن صفة الأرتجال هى التى كانت تطبع مؤسسة العهد ،

قال عزيز المصرى أن الجمعية التى أسسها كانت عامة تشترك فيها جميع القوميات العثمانية ، ووضعت فدراليتة ، بشكل تضم كل مناطق شرق البحر الأبيض المتوسط ، ولكنه قال أنه يبدو أن أصحابه الذين بقوا ضمن أراضى الدولة ، بعد قدومه لمصر ، قد طبقوها على العرب والترك فقط . وقد قال عن المادة الثانية من البرنامج الذى أورده أمين سعيد أنه ينقصها عبارة بشرط أن يسيروا على نظام العائلة الانجليزية أى حكم الأمة والبرلمان . وقد اتضح من حديث عزيز باشا أنه لم يكن يحب التقليد بل كان رأيه أن على كل جماعة أن تبتكر النظام الأنسب لها ، لذلك لم يخطر بباله أن يقلد النظام النمساوى — المجرى ، بل أن يؤسس نظاما يكون لكل عنصر فيه كيان إدارى مستقل على أن يجمع الاتحاد الفدرالى جميع هذه الكيانات ، وقال أن نظريته لم تكن تقتصر على الأتراك والعرب بل تمتد على الأتراك والعرب والألبان والبلغار وجميع العناصر التى بقيت تحت حكم السلطنة ، أو استقلت عنها بعد حرب البلقان أو قبلها ، وحتى مصر والسودان وطرابلس الغرب وتونس تكون ضمنها ، بحيث تكون دولة حديثة كبيرة دولة شرق البحر الأبيض المتوسط ، يكون السلطان العثمانى أو من تنتخبه رئيساً رمزياً حاكماً فعلياً لهاء كما هو الأمر فى انجلترا ، وتكون الآستانة أو غيرها من المدن عاصمة الاتحاد . أما من ناحية اللغة فكل وحدة من وحدات الاتحاد الفدرالى تتكلم ما تشاء ، أما اللغة الرسمية فهى اللغة العثمانية إلى أن تتفق هذه الدويلات المتحدة على لغة رسمية عامة لها ، وقد تكون غير التركية .

أما بشأن الدين فقد قال بوجوب التسامح الدينى إلى أبعد حد فى النظام

الجديد[١] ، وأن معرفة الله من قبل جميع الطوائف يمكن أن تكون القاسم المشترك بينها فيستغنى عن بقية التفاصيل مع الزمن ومع الرقى .

كانت الاجتماعات التى جرت لتشكيل جمعية العهد سرية باعتبار أنها أقتصرت على الضباط الذين كانت تجمع منهم حوالى خمسين ضابطاً بينهم سليم الجزائرى وياسين الهاشمى وأخوه طه وعلى جودة الأيوبى ونورى السعيد[٢] وضباط من الأتراك وبقية العناصر ، وكان المدنى الوحيد بينهم هو الزعيم الألبانى درويش هيما «الذى وصفه عزيز باشا بفيلسوف» . قال عزيز أنه كان يأمل أن يقبل كبار الضباط الترك على الدخول فى الجمعية ، وجلهم من أولاد الباشوات . وأضاف أنه فى أحد الأيام الأخيرة من عام ١٩١٣ ، أراد أن يعقد اجتماعا فى بيته يحضره كبار الضباط والمدنيون من جميع العناصر وكان من بينهم الزهراوى وضابط تركى كبير برتبة أميرالاى لا يتذكر إسمه وكان صديقاً له وضهراً للصدر الأعظم ، يقصد بهذا الاجتماع أن يزيل ما بين العناصر العثمانية من نفور ويحسن لهم مزايا النظام الفدرالى الذى ينطبق على أوضاع الدولة ، فقام الداعية الطورانى أحمد آغايف ، الروسى الأصل المتجنس بالجنسية العثمانية وصاح قائلا : تأكدوا أن هؤلاء السفلة الذين تسمونهم عربا أو أرناؤوطا هم لا شىء ، ولا يوجد سوى العنصر التركى الذى سيحكم آسيا لأن عدد نفوسه يزيد عن خمسمائة مليون ، يريد بذلك أن الصين طورانية . فقام الزعيم الألبانى درويش هيما محتجا ووصف التركى التترى بأنه سافل قذر وقال له عزيز بك بدوره أنه لو لم يكن فى بيته لكان قتله .

---

(١) سميت الجمعية باسم العهد ، كما قال عزيز باشا ، كى تكون عهدا بين أعضائها وبين الله على خدمة الوطن .

(٢) ذكر أمين سعيد أنه كان بينهم الضباط : عارف التوام ، على النشاشيبى ، تحسين على ، اسماعيل الصفار ، مولود مخلص ، وأمين لطفى الحافظ وغيرهم ...

اعتقال عزيز المصرى :

على كل حال لم ترق حركة عزيز المصرى وجماعته من الضباط التى تسرب خبرها إلى الحكومة فى عين السلطات العثمانية التى كانت قد أحاطته بالجواسيس وشددت المراقبة على منزله لما استرابت من اتصالاته ، فأرادت أبعاده عن الآستانة فكلفته برئاسة أركان حرب فريق أنقرة، وكان أنور بك غريمه بعد أن اشتدت بينهما العداوة أثناء جهادهما فى طرابلس الغرب قد استلم وزارة الحربية، ولم يكن عزيز بك مرتاحا لذلك،فرفض العرض وقدم استقالته من الجيش . عندئذ ازداد ارتياب أنور وجمال من نواياه، وخافا من أن يكون قد قدم إستقالته ليتخلص من قيود الوظيفة لينضم إلى المطالبين بالإصلاح اللامركزى[1] .

ولم يمض على ذلك خمسة عشر يومـــاً حتى أمر عدوه الشخصى أنور باعتقاله فى ٩ / ٢ / ١٩١١ بتهمة عدم التصرف بصرف (٣٠) ألف ليرة عثمانية ذهبية سلمها إليه قبل مغادرته طرابلس الغرب بطريقة مرضية بصفتها من أموال الحكومة . هذه هى التهمة الظاهرية التى أجاب عليها عزيز بك ببرقية إلى أنور قال فيها بأنه إذا كان توقيفه بسبب حسابات بنغازى فهو مستعد للمحاكمة التى طلبها منذ عدة أشهر بلا ثمرة ولا نتيجة،وطلب إخراجه بكفالة ، فكان الجواب أنه سيخبر ديوان الحرب العرفى فإذا وافق يطلق سراحه[2] . أما السبب الأساسى لاعتقاله فقد اعترف به جمال باشا فى مذكراته إذ قال أن دسائس عزيز بلغت مبلغاً خطيراً حتى فقد أنور باشا صبره فأصدر أمره بالقبض عليه وأرسله للمحكمة العسكرية بتهمة الاختلاس[3]

جرى اعتقال عزيز بك بشكل مهين ، إذ دعى إلى مديرية البوليس ،

---

(١) أحمد عزة الاعظمى ـ المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٥٨ ـ ٥٩ .

(٢) الالهرام ـ ١٠٩٣٦ ، ١٩١٤/٢/١٢ .

(٣) مذكرات جمال باشا ، ص ١٠٠ .

وقد حدثنى أنهم جردوه من مسدسه ثم وضعوه فى غرفة رئيس أركان الفرقة الأولى ومنعوا عنه مقابلة أصدقائه ، وطال اعتقاله سبعين يوماً ، وكان فى الليل يسمع أصوات التعذيب والاستغاثة فى الغرف المجاورة لغرفته كما حدثنى أن الترك كانوا يقتلون المتهمين ويقطعونهم أربا أربا ويرمون بهم فى كهاريز المياه (مصارف المدينة) ، غير أنه كان من ضباط الترك من يخلص إليه ويعطف على قضيته ومنهم الضابطان مصطفى كمال بك(أتاتورك فيما بعد ، وفتحى بك ، سكرتير جمعية الاتحاد والترقى ، الذين صادقهما فى طرابلس الغرب . وقد جاء فى جريدة المؤيد أنهما بعثا ببرقيتى إحتجاج إلى أنور بك لاعتقاله أباه[1] ووقع خبر اعتقاله على الشبيبة العربية وقع الصاعقة فذهب كثير منهم إلى مركز البوليس مستعلمين عن السبب فقابلهم مدير البوليس بلطف ، وقال لهم أن عزيز بك لم يوقف بل يستجوب فى بعض مسائل وسيطلق سراحه فى المساء[2] ولما لم يطلق سراحه إجتمعوا وأرسلوا برقية إلى جميع البلاد العربية تقول: اعتقل عزيز بك بطل بنغازى،الاستياء عام ، الحالة مؤسفة . وساد الاعتقاد فى أوساط الشبان العرب أن اعتقاله مقدمة لاعتقال كل من يفتح فمه بالإصلاح[3] . كما عم الاستياء جميع البلدان العربية وسارت المظاهرات فى الشوارع وتوالت برقيات الاحتجاج على الآستانة ، وغضب الشعب المصرى وسارت فى القاهرة مظاهرة كبيرة أشترك فيها الحزب اللامركزى ورفعت عرائض إلى السلطان طالبة إنقاذ بطل برقة وبنغازى[4]. ثم قصد أحد الضباط العرب منزل الزهراوى وطلب منه باسم الضباط العرب أن يتحرى أسباب اعتقال عزيز بك ، وأبلغه استياء العرب من ملكيين وعسكريين ، وطلب منه أن يبلغ المسؤولين أن

---

(١) المؤيد ـ ٧٢٥٥ ، ١٩١٣/٤/١٣ .

(٢) أسعد داغر ـ المصدر السابق ، ص ١٠٤ .

(٣) الاهرام ـ ١٠٩٣٦ ، ١٩١٤/٢/١٧ .

(٤) أحمد عزة الاعظمى ـ المصدر السابق ، ج ٤ ، ٦٠ ـ ٦١ .

عملا كهذا يخرج الضباط العرب عن طور الاعتدال . وفى ١٠ / ٢ / ١٩١٤ عقد مندوبو الأحزاب العربية إجتماعا قرروا فيه مقابلة جمال بك وطلعت بك وغيرهم فطمأنوهم عن عزيز وأنه بعد إستجوابه فى شؤون عسكرية سيعين واليـــا على البصرة ، فلم ينخدعوا وقاموا بمظاهرات فى الآستانة ، وطلبوا التعجيل بمحاكمته ، فألف المجلس العسكرى من بعض صنائع أنور بك وعبيده واستمع إلى شهود ملفقة[1] ، ثم حكم عليه فى ١ / ٤ / ١٩١٤ بالإعدام ، ورفع الحـكم إلى السدة السلطانية مع اقتراح من وزارة الحربية بتخفيفه إلى السجن المؤبد . قال جمال باشا ، الذى أصبح فى ذلك الوقت وزيراً للعمل ، فى مذكراته عن هذه المسألة أن توقيف عزيز أحدث ضجة بين الشبيبة العربية فقابله وفد من خمسة أشخاص على رأسهم الدكتور حسين حيدر للتوسط فى إنقاذه ، وأكد الوفد له أن إطلاق سراحه يؤثر تأثيراً حسناً فى شبان العرب المتعلمين . وفى يوم رفع الحـكم إلى السلطان أقيمت مأدبة فى دار السفارة الأفرنسية وكان جمال وأنور من جملة المدعوين . وقد خاض بعض الحاضرين همساً فى قضية عزيز ، واختلى المسيو جورج ريموند ، المراسل الحربى لجريدة Illustration بجمال وخاطبه قائلا بأنه إذا حكم بالإعدام على عزيز بك لمجرد التشاحن واختلاف الرأى بينه وبين أنور باشا ، فـكل مايستطيع قوله هو أن للقانون فى هذه البلاد المقام الثانى بجانب العمل بالأهواء الدال على التعسف .. ثم كلمه عدد من أصدقائه الترك والأفرنسيين من عسكريين وملـكيين يسألونه التدخل لمصلحة عزيز بك . وقد قال جمال باشا أنه لم يـكن من الصعب معرفة ما كان يجول بخاطرهم عندما ينظرون إلى أنور باشا فـكأنهم كانوا يقولون هاهو الرجل الذى لا يتردد مطلقاً فى أشباع ثورة الانتقام بالفتك بضابط جليل قاتل معه فى طرابلس جنباً لجنب وعندئذ أدرك جمال باشا أن الرأى العام كان

---

(١) أسعد داغر — المصدر السابق ، ص ١٠٣ — ١٠٦ .

العام كان أشد سخطا على أنور منه على عزيز فتوسط لدى أنور حتى إستصدر هذا أرادة سنية بالعفو عنه على أن يغادر الآستانة ليقيم فى مصر[1] .

يتضح من هذا القول أن التهمة الموجهة إلى عزيز بك لم تكن إلا ستارا وهمياً لتغطية السبب الحقيق . وقد أثر على الاتحاديين ودفعهم إلى العفو عنه سخط العرب عامة ، وانزعاج الأفرنسيين والإنجليز وخاصة المصريين من هذا العمل فآثروا أسلم السبل للتخلص منه وهو أبعاده عن أراضى الدولة وتسفيره إلى مصر .

---

(١) مذكرات جمال باشا ، ص ١٠٠ — ١٠٣ .

الفصل العاشر

العرب والتطور الاجتماعي والسياسي الجديد

حدث اعتقال عزيز المصرى بعد شهر تقريباً من تعيين الزهراوى فى مجلس الأعيان ، وبعد شهر ونصف من استلام أنور بك وزارة الحربية ، أثر مشكلة بعثة فون ساندرس الألمانية ، وقد أعقبه إبعاد كثير من ضباط العرب إلى مناطق نائية فى الأناضول ، وتنزيل رتب البعض وتسريح البعض الآخر . كانت هذه المسائل المتشابكة مظهراً لسياسة جديدة اتبعتها الدولة فى الحقل الداخلى والخارجى ، ذلك أن الحكومة الاتحادية كانت جادة بكل ما أوتيت من قوة وعزم ، فى إقامة قواعد حكومة قوية ، وتجديد شباب الدولة مستفيدة من تجاربها وأخطائها الماضية ، فأرادت من الوجهة الخارجية حل مشاكلها المعلقة مع الدول العظمى لتفادى مداخلتها فى أمورها الداخلية ، بعد أن كثر ضغط هذه الدول عليها فى الآونة الأخيرة ، ثم حلت مشكلة العرب بإعطائهم بعض الترضيات ، مع الاتجاه إلى استغلال فكرة الجامعة الإسلامية وجذبهم بواسطتها[1] ، ولكن مع حرصها على إسكاتهم بالقوة، إذا اقتضى الأمر ، والقضاء على كل معارضة تصدر منهم ، فعملت على إبعاد الضباط العرب عن المراكز الحساسة إلى داخل الأناضول وتسريح عدد منهم . هذا من جهة ومن جهة أخرى فان الرغبة فى تجديد شباب الدولة اقتضى من مفكريها الاجتماعيين أن يبحثوا فى الأسس التى يجب أن تبنى عليها دولتهم للوصول إلى هذه الغاية ، فاختلفت الآراء وكان على الحكومة أن تماشى الفريق الأقوى

(١) قال جمال باشا فى مذكراته : « اذا جاز القول أن الاتفاق لم يرض سائر الساسة العرب ، فلا جدال فى أن غالبية مسلمى العرب الذين كانوا قلبا وقالبا منتمين للقضية الاسلامية اعتبروه كافيا .

وتميل حسب التيار الغالب ، فسايرت أفكار دعاة الجامعة التركية بعض المسايرة . فإذا إستعرضنا ماقامت به حكومة الاتحاديين فى الحقل الخارجى نشاهد أن :

علاقة الدول الكبرى بالدولة العثمانية : لم تتغير عما كانت عليه منذ السنتين الأخيرتين ، إذ كانت ولم تزل هى الاستفادة من الارتباكات التى تقع فيها كى تحصل على الفوائد ، فأخذت تثير أمام الاتحاديين ، بعد عودتهم إلى الحكم ، عدداً من المشاكل ، إذ تقدمت روسيا بلائحة إصلاح طلبت تطبيقها على الولايات الأرمنية ، وتقدمت فرنسا بمطالب طويلة فيما يتعلق بإرضاء مصالحها فى سوريا وغيرها ، وأثارت انجلترا قضية خط حديد بغداد . وبما أن الحكومة الاتحادية قد قررت ، أثر هزيمة البلقان اجتناب الارتباكات الخارجية بقدر المستطاع ، وتوجيه كل موارد البلاد للإصلاحات الداخلية[1] ، فقد عزمت على الدخول فى مفاوضات خاصة بينها وبين كل من هذه الدول لحسم المسائل المعلقة ، وفى كل حالة من الحالات التى استعرضت كانت تعترف واقعيا Virtually بمطالب هذه الدول ، وتقبل بمناطق النفوذ الاقتصادى لهن مقابل وعدهن لها بتعديل الامتيازات الأجنبية والسماح لها بزيادة تعرفتها الجمركية ، وإيصالها إلى ١٥ ٪ . وقد أبدى البرنس ليشنوفسكى Lichnowsky سفير ألمانيا فى لندن الذى أجرى مفاوضات التفاهم مع بريطانيا على مشكلة سكة حديد بغداد ملاحظته التالية على الموقف ، قال كان المقصد الحقيقى من هذه الاتفاقات هو تقسيم آسيا الصغرى إلى مناطق نفوذ ، دون أن تؤخذ حقوق السلطان بنظر الاعتبار . أما حصة روسيا فهى الولايات الشرقية ، وحصة فرنسا : الولايات السورية ، وحصة بريطانيا العظمى : العراق والمنطقة التى تجتازها سكة حديد أزمير — آيدين ، وحصة ألمانيا : «آسيا الصغرى» . صحيح كان الشك يساور الترك فى طبيعة هذه التسويات ،

(١) مذكرات جمال باشا ، ص ١١٥ .

ولكن ما العمل ؟ أن عذر الزعماء السياسيين فى التسليم بها كان تأخر حالة البلاد وضرورة الاستعانة بالرأسمالى الأجنبى للنهوض بها ورفع شأنها ، فلأجل تجنب الوقوع تحت نير الدول الاستعمارية كان الواجب يقضى على تركيا أن تسلم موقتا بتضحيات لهذه الدول . كان الثمن باهظا ولاشك ، إنما لم يكن ثمة بد من دفعه[١] ، وهكذا فان المفاوضات مع روسيا بدأت عندما تقدمت هذه بلائحة مطالب الإصلاح للولايات الأرمنية المتاخمة لحدودها ، طلبت فيها ضم الولايات الست الأرمنية : ارضروم ، وإن بتليس ، دياربكر ، خربوط وسيواس إلى ولاية واحدة يتولاها حاكم عام لخمس سنوات بموافقة الدول العظمى ، ويكون أما عثمانيا مسيحيا أو على التفضيل أوربيا[٢] . فاجتمعت لجنة من تراجمة الدول العظمى الست فى ضاحية ينى كوى لاختيار نوع الإصلاح المراد منحه لارمينيا ، وتمسك الترجمان الروسى بالحد الأعلى ، والألمانى بالحد الأدنى ، وأكتفى تراجمة انجلترا وفرنسا والنمسا وإيطاليا بالقيام بدور الوسيط[٣] . وفى ١٩١٤/١/١٣ توصل المؤتمرون إلى حل وسط ، وتقرر إجراء إصلاحات محلية ، تحت إشراف مفتشين عامين اثنين من المحايدين ، تقضى بإرضاء حقوق الأقليات الأرمنية ووقعت تسوية قضية أرمينيا فى ١٩١٤/٢/٧[٤]

أما المطالب الأفرنسية التى قدمها المسيو بومبار ، سفير فرنسا فى الآستانة إلى الصدر الأعظم فى ١٩١٣/٢/٢٤ فتتلخص بما يلى : أصدار الفرامانات التى تتعلق بفتح بعض المدارس والدور الأفرنسية تطبيقا للاتفاقية الأفرنسية العثمانية عام ١٩٠١ ، مع تطبيق هذه الاتفاقية تطبيقا صحيحا فى المستقبل ، والمساواة بين المدارس الأفرنسية والمدارس العثمانية العامة ، فيما يتعلق

---

(١) A. Emin — op. cit., pp. 58-59.

(٢) الاهرام — ١٠٫٨٦٢ ، ١٩١٣/١١/٢١ .

(٣) مذكرات جمال باشا ، ص ١٦٤ — ١٦٥ .

(٤) A. Emin — op. cit., p. 58.

باعتبار الشهادات المعطاة للطلبة ، والإعفاء من الضرائب ، وعدم توقيف الافرنسيين المتهمين إلا فى دور قنصلياتهم فقط ، والاعتراف بجنسية التونسيين والمراكشيين الأفرنسية ، وإعطاء امتياز بإنشاء خطوط حديدية فى الولايات الشرقية . . . وفى سوريا كإتمام مد خط حمص — حماه — رياق اعتبارا من رياق حتى الرملة (فلسطين) ، وإنشاء فرعين من خط الحجاز أولهما يمتد من دمشق حتى بيروت والثانى حتى حيفا ، وإعطاء الأفرنسيين امتيازاً بإنشاء مرافىء على البحر الأسود وفى سوريا . (طرابلس الشام ، حيفا ، يافا . . .) وألحقت بلائحة هذه المطالب قائمة بأسماء عشرات من المدارس التى تطلب رخصة لها فى مدن فلسطين وبلاد الشام وبيروت ، وطلب الاعتراف بمدارس اليسوعيين والفرنسيسكان والعازارية وغيرها فى حلب وبيروت وطرابلس الشام[١] . . . ألخ .

كان الأتراك قبل تقديم فرنسا مطالبها هذه قد رأوا أنفسهم مضطرين ، أثر إنتهاء حرب البلقان ، إلى عقد قرض مع فرنسا ، لحاجتهم إلى المال من أجل النهوض بمرافق الدولة ، لأنها الوحيدة ، بين الدول العظمى ، التى بإمكانها أن تنتشلهم من هوة الإفلاس . وقد أسفرت المفاوضات فى هذه المرة عن عقد اتفاق أولى حول سكك الحديد المار ذكرها والمسائل المالية فى سبتمبر ١٩١٣ أرضيت فيه هذه المطالب[٢] . فى الواقع حرص الاتحاديون أن يكسبوا رضاء فرنسا وانجلترا للاستظهار بهما ، اتقاء لشر روسيا ، وكانت نصيحة ألمانيا لهم أن يحتفظوا بالعلاقات الطيبة مع فرنسا لحاجتهم إليها فى القضايا المالية ، لأن ألمانيا عاجزة عن مساعدتهم فى هذه الناحية . لذلك عزموا على توطيد علاقاتهم بها وبانجلترا ، وأن يقيموا لها الأدلة على أن غايتهم الوحيدة هى إدخال الإصلاح فى بلادهم ، كى يطمئنوا إلى حمايتها لهم إذا

---

(١) جان بيشون — بواعث الحرب العالمية الاولى ، ص١٣٣ — ١٣٤ ، المفيد ، ١٢٨٨ ، ١٩١٣/٥/٢٧ .

(٢) A. Mandelstan — Ibid., p. 70.

هاجمتهم روسيا (١) . أما الذى إستفادته الدولة العثمانية من فرنسا فقد نصت عليه إتفاقية أخرى معها ، وقعت فى ٩/٤/١٩١٤ وكانت كما يلى (٢) : توافق فرنسا على زيادة ٤٪ على الرسوم الجمركية فتصبح ١٥٪ على البضائع المستوردة ، كما توافق على فرض رسوم إستهلاك على المشروبات الروحية والسكر والبترول والكبريت .. التى تستطيع عند اللزوم ، أن تفرض الحكر عليها ، وتوافق أيضاً على فرض رسوم إستيراد على المواد المستوردة من فرنسا ، بنفس نسبة الرسوم المفروضة على المواد الأجنبية الأخرى على فرض ضرائب عقارية على رعاياها بنفس النسبة التى تطبق على بقية الأجانب فى تركيا ، ولا تعترض على إلغاء مكاتب البريد الافرنسية ، بشرط أن يسرى هذا الإلغاء على المكاتب التى لجميع الدول فيها . وتعلن فرنسا إستعدادها لتعيين ممثلين يدققون ويحددون المدى الذى يمكن معه تعديل نظام الامتيازات الحالى ، متى قبلت جميع الدول ذات العلاقة بهذا المبدأ ، وتسدى إلى تركيا مساعدتها الخالصة فى النهوض بإقتصاد ومالية الدولة . أما تركيا فتصرح من جانبها بعزمها على عقد قرض بمبلغ (٨٠٠) مليون فرنك (٤٠ مليون ليرة عثمانية) من فرنسا ، وبأن تخصص لضمان هذا القرض ، ولتغطيته ، مختلف الموارد التى ستدار أو تجبى من قبل إدارة الديون العامة العثمانية . والحكومة الافرنسية من جهتها تصرح بأنها لاتعارض فى عقد هذا القرض فى أسواق فرنسا . وقد أرفق بهذه الاتفاقية كتابان أحدهما من جاويد بك العثمانى يعلم مدير الشؤون السياسية والتجارية الأفرنسى بأن تركيا قد قررت أن توصى على قسم من المعدات الحربية والمدافع والقطع البحرية من المصانع الافرنسية . والثانى من رفعت باشا السفير العثمانى فى باريس إلى المسيو دومرغ رئيس وزراء ووزير خارجية فرنسا ، يعلمه فيه بعزم حكومته على

---

(١) مذكرات جمال باشا ، ص ١٦٥ — ١٦٦ .

(٢) D.D.F. — 30 S. T. X, No. 90. من نصوص الاتفاقية .

طلب الاستعانة من فرنسا بموظفين افرنسيين لإصلاح وترقية بعض مصالح الدولة ، خاصة فى المسائل المالية ودوائر المساحة ومصلحة الإحراج ودائرة الإحصاء ، وذلك لسرعة إتمام الإصلاحات فى تركيا .

أما القضية التى كانت معلقة بين تركيا وإنجلترا فكانت مسألة سكة حديد بغداد التى تطالب إنجلترا بامتياز مد وصلة منها من بغداد إلى البصرة ، والتى كان لها تشابك مع كل من فرنسا وروسيا والمانيا وقد سبق وبينت فى الفصل الأول التمهيدى من هذه الرسالة وجهة نظر كل من هذه الدول حولها (١) . فبينما كان إهتمام إنجلترا متركزاً فى مد هذه الوصلة ، كان رأى الدولتين الآخرين حل القضية على أساس المساهمة المتساوية للجميع فى رأسماله وإدارته . وقد حسمت القضية بين ألمانيا وروسيا بعد إجتماع « بوتسدام » بين عاهلى الدولتين ، بإتفاقية ١٩-٨-١٩١١ تضمنت تخلى روسيا عن أى معارضة للألمان فى إتمام خط حديد بغداد مقابل إعتراف المانيا بتخليها عن طلب أى إمتياز يتعلق بمد خطوط حديدية أو تلغرافية أو أية منافع بحرية فى شمال إيران التى تكون منطقة نفوذ لروسيا ، لها حق الرجحان فيها لإنشاء الخطوط الحديدية . كما أتفق الجانبان على قبول القيصر بوصل شبكة حديد الألمان الأناضولية المستقبلة بشبكة حديد إيران الروسية المستقبلة ، على أن تمتد وصلة خانقين — طهران المتفرعة من خط بغداد برأسمال روسى — المانى معاً (٢) .

أما التسوية بين تركيا وإنجلترا فقد بدأت المفاوضات بشأنها بين الدولتين فى مؤتمر لندن عام ١٩١٢ وأنتهت إلى إتفاقية ٢٩-٧-١٩١٣ التى اعترفت

---

(١) راجع ص ٣٤ — ٣٦ من الفصل الاول .

(٢) Hurewitz — op. cit., V. I, No. 106. وايضا جان بيشون — المصدر السابق ، ص ١٣١ — ١٣٢ .

فيها الدولة بإستقلال الكويت الإدارى ، على أن ترفع هذه الإمارة العلم العثمانى مضافا إليه ، إذا أرادت ، كلمة « الكويت » فى الزاوية ،وأن تكف الدولة العثمانية عن كل تدخل فى شؤون الكويت، بما فى ذلك وراثة الإمارة، وعن كل عمل إدارى كالإحلال والأعمـــال العسكرية فى جميع الأراضى العائدة للإمارة ، كما تضمنت إعتراف تركيا بشرعية المعاهدة الإنجليزية — الكويتية المؤرخة فى ٢٣-١-١٨٩٩ ومعاهدتى ٢٤-٥-١٩٠٠و٢٨-٢-١٩٠٤ التى تنازل فيها شيخ الكويت لملك الإنجليز ورعاياه عن بعض الأراضى . هذا وقد تخلت الحكومة العثمانية فى المعاهدة الجديدة عن كل مدعياتها بشأن جزيرة قطر والبحرين ، واعترف الأتراك للإنجليز بشرعية إتخاذ التدابير البوليسية البحرية فى جميع الأوقات فى الخليج الفارسى وخاصة الإجراءات التالية . عملية سير الأعماق والمسح وتنوير الخليج وتطريف المعالم لإهداء السفن ، وعملية إرشادها ، وإقامة البوليس البحرى وتدابير الكرنتينا [1] .

أما فيما يتعلق بتمديد وصلة سكة حديد بغداد — البصرة إلى الكويت فلم يحصل الاتفاق عليهـا ، وتأجل توقيع الإتفاقية ، ثم أعيدت المفاوضات بشأنها فى أوائل عام ١٩١٤ وفى ٩-٣-١٩١٤ وقعت الاتفاقية الآنفة الذكر مع النص الآتى بالنسبة لوصلة الخط الحديدى : « تمنح إحدى الشركات الإنجليزية إمتياز الوصلة الممتدة بين البصرة حتى ميناء الكويت » . وقد استتبع هذه الإتفاقية، بين تركيا وإنجلترا ، إتفاقية أخرى بين إنجلترا والمانيا وقعت بتاريخ ١٥-٦-١٩١٤،أعترفت فيها الأولى للثانية بأهمية خط حديدى بغداد للتجارة العالمية وتعهدت بأن لاتتخذ أو تشجع أية محاولات تحول دون مده أو صيانته أو مساهمة الرساميل فى تمويله . وقد صرحت المانيا فيها بأنها سوف تضمن قبول عضوين إنجليزيين تعتمدهما حكومتهما كممثلين

(1) Hurewitz — op. cit., V. I, No. 108.

لحملة الأسهم الإنجليز فى إدارة شركة السكة [1].غير أن نشوب الحرب العالمية الأولى قد أوقف مفعول جميع هذه الاتفاقيات التى تمت بين الدول .

لم يقتصر عمل حكومة الاتحاديين فى إرضاء إنجلترا على ماتقدم بل منحت شركات إنجليزية إمتيازات البترول فى العـــراق وإمتياز مد سكة حديد آيدين — أزمير ، وإنشاء عدة خطوط جديدة وتحسين مينائى صمصون وطرابزون ، وجاءت بمدير عام إنجليزى وعدة مفتشين من الانجليز لاصلاح وزارة الداخلية ، وآخرين لاصلاح النظام الجمركى ، كما قررت تعيين عدد من المفتشين الانجليز فى الجمارك . وزادت نفوذ البعثة البحرية الانجليزية التى دعتها لتنظيم الأسطول ، وعهدت بتنظيم دور الصناعة إلى شركتين إنجليزيتين ، كما قدمت ترضيات أخرى لها ، وكل ذلك « سعياً لازالة ماعلق بنفوس الانجليز من سوء التفاهم حيال الأتراك » ، كما قال جمال باشا ، مؤملة أن تجد وسيلة تعيد بها إنجلترا إلى سياستها السالفة التى كانت ميالة إلى مساعدة تركيا وتقويتها [2] .

هذا فيما يختص بعلاقة الدولة العثمانية مع دول الاتفاق الثلاثى ، وأما فيما يتعلق بالمانيا فإن علاقة الحكومة الاتحادية بها قد تجلت خاصة فى ناحية تدريب الجيش العثمانى وتسليحه بأسلحة مصنوعة فى المانيا . فباعتبار أن عدداً كبيراً من الضباط العثمانيين كانوا قد أتموا تعليمهم العسكرى وتدريبهم فى المانيا ، وطبقاً للأساليب العسكرية الألمانية،وإن جميع الضباط قد تدربوا على القواعد الألمانية ، على يد مدربين من الألمان ، مضى عليهم ثلاثون سنة وهم يتعهدون الجيش العثمانى بعنايتهم ، فقد كان من المستحيل ، كما قال جمال باشا ، أن يعهد إلى بعثة غير ألمانية بتنظيم الجيش العثمانى وإلا اقتضى الأمر قلب نظام الجيش ، وتدريبه ، رأساً على عقب [3] .

(1) Ibid., V. I, No. 113. الدكتور صلاح العقاد — المصدر السابق ، ص ١٧٨ .

(٢) مذكرات جمال باشا ، ص ١٦٧ — ١٧٠ .

(٣) المصدر السابق ، ص ١٧١ .

لقد فكر الاتحاديون ، منذ أن كان محمود شوكت باشا صدراً أعظم ، فى أمر الجيش وإعادة تنظيمه ، وكان من رأيه أن كل ماعملوه حتى ذلك الوقت ، أى إلى حين إستعادتهم الحكم ، لم يكن سوى مجرد ترقيع وإن الأمر يقتضى استحضار بعثة جديدة ذات برنامج حكيم واف . لذلك قر عزم محمود شوكت باشا على استحضار بعثة عسكرية ألمانية تعطى سلطة واسعة ، وعلى تعيين قائد ألمانى على قيادة أحد الفيالق التركية ، وتولية أعضاء البعثة الألمانية من الضباط قيادة كل وحدة من وحدات ذلك الفيلق بحيث يستطاع تكوين فيلق نموذجى يلتحق ضباط ومراتب الفيالق الأخرى من الجيش العثمانى به لمدة معينة لإتمام تدريبهم وزيادة تمرينهم ، فطلب الصدر الأعظم رسمياً ، من ألمانيا أن ترسل بعثة عسكرية لهذا الغرض [١] . ولم تأت هذه البعثة التى كان على رأسها الجنرال فون ساندرس إلا فى شهر نوفمبر من عام ١٩١٣ وكان عدد الضباط الألمان الذين يرافقون هذا القائد (٤٢) ضابطاً ، فسلمت إلى رئيسها قيادة الفيلق الأول فى الاستانة ، فلم يرق هذا الأمر فى نظر دول هذا الاتفاق الثلاثى ، ولقى أشد اعتراض منهن ، لاسيما الدولة الروسية ، التى لم تضطرب فقط لاستلامه الفيلق الأول فى الآستانة بل أظهرت استياءها أيضا من احتمال جعل أرضروم ميدانا لعمله [٢] . وكانت تعتقد أن مهمة فون ساندرس ليست مجرد عمل تفتيشى ، وقد احتجت بأن ترك الحكم العسكرى فى الاستانة لجنرال ألمانى ، وترك قيادة الجنود المكلفة بحراسة المضائق إليه سيستتبع ، على أغلب الاحتمال ، زيادة تحصين المضائق ومثل ذلك العمل الناشىء عن مجرد الارتياب والمقصود به روسيا بصفة خاصة معناه الارتياب من أغراض غامضة لهذه الدولة [٣] . وكان من رأيها إن هذا العمل يسوغ طلب التعويض ،

(١) المصدر السابق ، ص ١٠٦ — ١٠٨ ، ١٧١ .
(٢) B.D. Part I, V. X, No 377, 378. من الملحق العسكرى الانجليزى فى برلين الى السفير الانجليزى فيها ، ومن السير ادوار غراى الى سفيره فى باريس
(٣) مذكرات جمال باشا ، ص ١١١ .

فاعلم وزير خارجيتها زميله الانجليزى رأيه فى اقتراح طلب إرسال ضباط روس إلى أرمينيا وضباط إنجليز . . وغيرهم إلى باقى أنحاء تركيا الآسيوية ، فأجاب وزير خارجية انجلترا بأن الحكومة الألمانية إذا اعترضت على مثل هذا الطلب فلن يكون اعتراضها وجيها ، ولكنه ليس من السهل إيجاد تعويض من شأنه أن يوازى الميزة الممنوحة لألمانيا ، وإنقاذ استقلال تركيا وحماية مصالح بقية الدول فى السلطنة العثمانية ، هذا فضلا عن أن الحصول على قيادات خارج الاستانة لايمكن أن يحول دون تشديد قبضة ألمانيا على السلطان والباب العالى [١] . ولم يكن موقف فرنسا أقل تأثراً فى هذه المسألة ، فقد كان رأيها أنه لايمكن التسليم بنتائج تسليم قيادة فيلق الاستانة إلى جنرال ألمانى إذ يكون معنى ذلك وضع الهيئة الدبلوماسية المقيمة فى العاصمة التركية تحت حراسة ألمانيا ، ومعناه أيضا تسليم هذه الدولة مفاتيح المضائق وتمكين الجنرال الألمانى من التدخل العسكرى مماله مساس مباشر بسيادة السلطان ، فهو إذاً خرق للتوازن الدولى الذى هو ضمان لوجود السلطنة العثمانية [٢] . وهكذا فان صحف دول الاتفاق الثلاثى حملت حملات عنيفة على تركيا وأثارت ضوضاء كبرى هى ودولها ، حول بعثة فون ساندرس . ولكن الاتحاديين ضربوا بهذه الضوضاء عرض الحائط ، لأنهم كانوا يؤمنون بأن عملهم هذا إنما تقتضيه مصلحة بلادهم خاصة وأنهم قد استخدموا ضباطا من الإنجليز لإعادة تنظيم الأسطول ، وضباطا من الأفرنسيين لإصلاح الدرك والشرطة أى أرادوا الاستفادة من خبرة كل من هذه الدول الثلاث فى اختصاصها الذى اشتهرت به [٣] . ومع ذلك لم تكن دول الاتفاق الثلاثى لتقتنع بمثل هذه الحجج ، لما اشتهر عن أنور بك من ميل لألمانيا ، وهو فى الواقع كذلك وله

(١) D.D.F. — 3ème S., T. VIII, No. 541. فرنسا فى لندن الى وزير خارجيته
من سفير B.D. — Ibid., No. 381. عن السير ادوار غراى الى مستشار سفارته فى روسيا .
(٢) D.D.F. — Ibid., No. 544. من وزير الخارجية الافرنسية الى سفيره فى لندن.
(٣) مذكرات جمال باشا ، ص ١١٣ .

اليد الطولى فى محاولة تسليم قيادة الفيلق الأول إلى الجنرال الألمانى ، وكان من وراء أنور بك الضباط الشبان فى الجيش التركى وهم الذين تشربوا بالعاطفة القومية والجامعة التركية . أما فئة الضباط القدامى وهم كبار ضباط الجيش الذين كانت بيدهم قيادات الجيش العليا فلم تكن راضية عن عمله ، فأحدث هذا الأمر انشقاقاً فى آراء الضباط ، مما اضطر أنور بك ، وقد عرف بالاندفاع والجرأة ، إلى استلام وزارة الحربية ، فحصل تعديل وزارى أتاح لجمال بك الحاكم العسكرى للاستانة ، أن يكون وزيراً للنافعة ثم وزيراً للبحرية ، ولجاويد بك أن يعود إلى وزارة المالية ولطلعت بك أن يكون وزيراً للداخلية ومع أن أنور بك عدل عن تسليم قيادة الفيلق الأول للجنرال فون ساندرس وعهد إليه بالمفتشية العامة للجيش العثمانى[1] ، إلا أنه قام بعملية تطهير واسعة النطاق فى صفوف الضباط ، فأحال على التقاعد مايقارب ثلاثمائة من كبارهم[2] بينهم نسبة كبيرة من الجنرالية ومن كبار ضباط العرب ، منهم الفرقاء هادى باشا العمرى وعبد الفتاح باشا العراقيان وشكرى باشا الأيوبى السورى ، ولم يبق من أمراء الألوية العرب غير واحد فقط[3] . واستعيض عن كبار الضباط المسرحين بضباط صغار فى القيادات العالية للجيش وأصبحت الأمور العسكرية الهامة فى أيديهم[4] ، وكانت أغلبيتهم المطلقة من الميالين إلى ألمانيا ومن المتشربين بالفكرة الطورانية . وإذا كان الشبان الصغار من ضباط الترك قد حلوا محل كبارهم المسرحين ، فإن صغار الضباط العرب قد عوملوا معاملة قاسية لتوجس الترك ريبة من معارضتهم للسياسيين المعتدلين من العرب ومن اشتراكهم مع عزيز المصرى بك فى الاجتماعات التى كانت تعقد فى منزله فنفى عدد كبير منهم إلى جهات الأناضول إبعاداً لهم عن الآستانة . وهكذا

---

(1) Corresp. d'Orient — 1/2/1914, p. 122.

(2) A. Emin — op. cit., p. 57 ; Corresp. d'Orient — 16/1/1914, pp. 53-54.

(٣) الاهرام – ١٠٩٦٤ ، ١٩١٤/٣/٢١ .

(4) A. Emin — Ibid., p. 57.

فان أزمة البعثة الألمانية كانت دفعة إلى الأمام للأفكار القومية التركية ، وضربة للعناصر العربية المتفتحة لقوميتها ، إذ أصبح المتطرفون من أعضاء جمعية الاتحاد والترقى على رأس الحكم يسندهم الجيش والشعب التركى الذى تغلغلت فى نفوس أبنائه هذه الافكار . فى الواقع مرت القضية العربية فى هذه الآونة ، فى دور عصيب وامتحان مرير ، ولم تكن هذه الفترة التى تجتازها لتشبه ماسبقها من فترات نضالها بعد إعلان الدستور ، إذ سرعان ماوجد العرب أنفسهم أثر الحرب البلقانية ، وحيدين فى الميدان ، بعد إنسلاخ القوميات الأخرى عن الدولة ، وكان عليهم — ولم يكن مبعوثوهم الجدد ممن يعتمد على كفاءتهم وتضامنهم وجرأتهم وتقديرهم الموقف حق قدره ، خاصة وكانت الدورة البرلمانية الأولى لم تبدأ بعد — أقول كان عليهم أن يواجهوا وثبة الحكومة الاتحادية وانتفاضتها الجديدة بكثير من الحذر ، كى يتلاءموا مع الوضع الجديد . وعلى رأيى أن السيد الزهراوى وعبد الكريم الخليل ، يؤيدهما بعض الضباط مثل سليم الجزائرى[1] ، لم يبدلا موقفهما ويميلا إلى الاعتدال ، والرغبة فى المصافاة مع الدولة إلا شعوراً منهما بحرج موقف العرب ، خاصة لما آنساه من رغبة الحكومة الاتحادية فى إرضاء البعض من مطالبهم ، خشية من تدخل الدول العظمى ، ورغبة فى التمتع بفترة من الهدوء ، كى يتاح لها القيام بتوطيد كيان الدولة على أقوى الدعائم . كان من الممكن للسياسة الجديدة التى اتبعها العرب أن تؤتى ثمراتها الطيبة لولا أن الحرب البلقانية قد كانت بمثابة انقلاب فى المفاهيم الاجتماعية — السياسية ، ذلك الانقلاب الذى لم يكن يتلاءم مع ائتلاف العناصر ، لأن إبرة السياسة والاجتماع أخذت تميل نحو التعصب الجنسى الذى بدا على نوع من التزمت من ناحية الترك ، وكان على القومية العربية ، كى تثبت أمام قوة الجرف المضادة ، أن تظهر وجودها ، وأن تكافح كفاحاً مريراً ، فكان لابد من

---

(١) أسعد داغر — المصدر السابق

اصطدام القوميتين بعضهما ببعض ، بشكل قطع الطريق على دعاة الوفاق .

الأفكار القومية التركية بعد حرب البلقان : أن حرب البلقان كانت حافزاً للروح التركية أن تلتفت إلى نفسها ، وأن يتجه الأتراك إلى النقد الذاتى . فلقد أثبتت لهم هذه الحرب أن الطريق التى كانوا يسيرون فيها لم تكن السبيل القويم ، وأنه لا يزال أمامهم كثير من الإنجازات ، وأن عليهم أن يتخلصوا من أخطائهم القديمة ، وأن يطرحوا العجز القديم ، وجهلهم القديم كما عبرت عن ذلك جريدة « إقدام » . فلقد انبثقت عن الوضع الجديد صيحة قومية تدعو إلى إصلاح الحياة العامة والحالة العامة ، وكان ذلك بداية تكاتف قومى جديد ، وتضامن ينشد الارتفاع بمصلحة الوطن عن طريق توحيد عناصر الوحدة القومية . وإذا فقدت بعض العناصر ، التى كانت تبدو فى نظر الشعب التركى تافهة لنفعيتها أو رجعيتها ، نفوذها على الشعب ، بدأت المصلحة العامة تستعيد مكانها أكثر فأكثر لتحل محل المنفعة الشخصية ، وظهرت المجلات الراديكالية . ولأول مرة بدأت المسائل الدينية تناقش على الصعيد العصرى ، وفجأة شعر المحافظون بأنهم لا يستطيعون الدفاع عن قدسية الإيمان والدين القويم بمساعدة الشرطة ، فاضطروا إلى إنشاء الجرائد للدفاع عنهما ، عن طريق الاقناع والعقل . وبالرغم من عناد الفئات القديمة المتعصبة وإصرارها فى الوقوف أمام انعتاق المرأة وانخراطها فى الحياة العامة ، جنبا إلى جنب مع الرجل ، اندفعت المرأة لتحتل مكانها الذى فرضه عليها التطور الجديد ، فلم يستطع التعصب الدينى من منعها عن العمل كممرضة أو عن تشكيلها الجمعيات الخيرية ، أو المساهمة فى جميع أنواع المظاهر الوطنية ، فأنشئت نتيجة لذلك جامعة نسوية ، ونظمت فيها دروس القراءة لتثقيف كافة النساء بصورة عامة[1] .

(1) A. Emin — op. cit., pp. 55-56.

على أن الكارثة التى حلت بالأمة ومنظر النازحين من الولايات المكدونية هربا من الفظائع التى أخذ البلغار والعرب وبقية الأعداء يرتكبونها ضد المسلمين ، من ذبح بالجملة وسلب ونهب وحرق منازل وهتك أعراض وسبى للفتيات الأبكار[1] ، قد أثارت ثائرة الشعب التركى ، فكان عليه أمام هول المصاب أن يصرف اهتمامه إلى الشىء النافع الجدى وإلى التفكير بالانتقام ، وكان الكتاب الترك يثيرون فى نفوس أبنائه هذا الحس . فلنستمع إلى أحدهم إذ يقول : ايه أيها المسلمون ، أنعموا النظر والفكر فى هذه المناظر التى تدمى الافئدة ، وهذا الانين الذى يفطر القلوب ، صروا على أسنانكم ، ولا يغرب عن بالكم أن تستعدوا للثأر فى يوم قريب[2] . وأما الشعراء فقد أخذوا ، بدورهم ، يثيرون حماسه بمثل هذه العبارات التى جاءت فى قصيدة للشاعر الطورانى النزعة ، محمد أمين الشهير ، من أعضاء جمعية تورك يورتى (الموطن التركى) ، بعنوان : ياغازى أول ياشهيد قال : هيا ياولدى فإنى لم انجبك إلا لمثل هذا اليوم — لقد خمرت طينتك بشيمة الشجاعة — هيا قل الوداع لقريتك وحبيبتك — كن الفداء لارضك ومحراثك — أحضن سلاحك وأحرص عليه فليس للرجل فى مثل هذا اليوم غير هذه الآلهة المقدسة — أذهب ياولدى أذهب ، ولا بق مدى الدهر بلا ولد — ولاضرب صدرى الجريح بالحجر الاسود — هيا ياولدى أذهب بعيداً — وكن غازيا أو شهيداً . ألخ ..[3]

وعلى هذا ، يستطيع الانسان أن يعرف إتجاه الاهتمام العام ، فى الفترة الجديدة ، بمعرفة طبيعة ولون وعدد الصحف الدورية التى ظهرت بين سنة ١٩١١ و١٩١٣ ، ففى هذه الفترة قل عدد الجرائد اليومية فى الآستانة ، وهبط من ٩ إلى ٦ كما هبط عدد المجلات الهزلية من ٧ إلى ٤ . ومن جهة أخرى تضاعف عدد المجلات الأسبوعية الشعبية من ٩ إلى ١١ ، والنشريات العلمية

(١) تجار زادة ابراهيم حلمى — تركيا اويان ، ص ٦٥ — ٧٤ .
(٢) المصدر السابق ، ص ٧٤ .
(٣) المصدر السابق ، ص ١٦٨ .

من ٣ إلى ٧ ، والجرائد الدينية من ٤ إلى ٦ . وعلاوة على ذلك أحدثت ثلاثة مجلات نسوية و ١١ مدرسة ومؤسسة ثقافية، خصص بعضها لتربية الأطفال وتسليتهم . قال الأستاذ أحمد أمين: «إن هذا الجو لم يكن مواتيا للمؤامرات السياسية ، لذلك فشل خصوم الاتحاديين فى جميع خططهم الرامية لضربهم بل بالعكس إستفاد الاتحاديون من حادثة إغتيال محمود شوكت باشا كى يدعموا موقفهم ويحطموا قوة خصومهم ، فأعدموا البعض ، ونفوا البعض الآخر ، فاضطر من بقى من هؤلاء الخصوم إلى التفاهم الودى معهم، وعلاوة على ذلك أصبح للبلاد ما بين حربى البلقان والحرب العالمية الأولى حكومة تمتعت بالسلطة القومية الحقيقية(١) .

كان ظهور الخط الأول من خطوط اليقظة القومية التركية بين العقائديين من فتيان الترك عبارة عن روح ثورى ضد فكرة الرابطة العثمانية(٢) . فإلى أوائل القرن العشرين ، أو قبلها بقليل ، لم يكن يجول فى خواطر رجال الدولة والمثقفين أو غيرهم من عامة الناس فكرة القومية التركية (٣)، بل أن كلمة تركى كانت تحمل إلى الأتراك المثقفين وإلى رجال الفضل والتقدم فى السلطنة معنى قريب من التأخر والغلاظة ، كمفهومنا لكلمة «إعرابى». فلما حاول المستشرق الهنغازى الشهير «فمبيرى» ، فى زيارة له للاستانة أن يلفت إهتمامهم إلى مسألة صلة الرحم بينهم وبين أتراك وسط آسيا شعروا بالأهانة من الإشارة إلى صلتهم بشعب بدوى ، إذ كانوا يعتبرون أنفسهم مسلمين عثمانين ، ولم يكونوا يستعملون كلمة تركى إلا للدلالة على أهل الريف ؛ وحتى هؤلاء أنفسهم كانوا يتقبلون هذه التسمية المهينة إذعانا وتسليما ، فإذا أرادوا تبرير نقص فى سلوكهم قالوا : ما العمل وهل نحن إلا

(١) A. Emin — op. cit., p. 56.

(٢) Op. cit., p. 189.

(٣) فى كتاب الاستاذ ساطع الحصرى — نشوء الفكرة القومية ، ١٢٩ — ١٧٢ تفصيلات وافية عنها .

مجرد أتراك ؟ . أما عمل المستشرقين من أمثال فون لوكوك ولاؤن كاهون وغيرهما الذين تعرضوا للبحوث التاريخية التركية ، والذين كانوا يحاولون رسم خطوط الأصول العرقية للترك ، فقد كان ينظر إليهم بأنهم جماعة لا يعرفون كيف يتصرفون بأوقاتهم . على أن عدداً قليلا من الباحثين الأتراك الذين كانوا يشتغلون فى هذا الموضوع قد تمكنوا بمزيد من المشقة أن يجتذبوا إهتمام قسم ضئيل من الجمهور ، وأصبحت قصائد الشاعر محمد أمين ، الذى استخدم اللغة التركية الصافية وكان يعمل فى السر للقومية التركية ، أصبحت تقرأ بتشوق ولهفة من قبل هذا العدد القليل جداً ؛ غير أنه كان ينظر إليها ، مع ذلك ، بأنها عمل رجل قاسى مشقة كبرى كى يصل إلى درجة الاصالة(١) . وأما بعد أعلان الدستور فقد أخذت الفكرة شكل تيارات قوية واضحة فتألفت الجمعيات والنوادى ، وأصدرت المجلات لتنظيم نشرها(٢) ، وأصبح الأتراك يتعشقون قصائد هذا الشاعر ، وكان الفضل فى ذلك إلى زعماء للقومية التركية ، إنتظموا فى تيارات عديدة ، وكان أهمهم وأبرزهم : محمد ضيا بك الملقب كوك الب ، الذى أطلق عليه إسم رسول القومية التركية :

ولد محمد ضيا فى مدينة ديار بكر عام ١٨٥٧ ، وشغف بالمطالعات الاجتماعية والفلسفية ، وكان ينقل نتائج هذه المطالعات إلى إتباع عقيدته فى محاضرات تثقيفية طويلة ، وكان الكتاب المفضلون لديه هم : Gobincau, Bergson, Nietzché, Tarde, Fouillée وأمثالهم. كان ضيا بك عضواً فى جمعية الاتحاد والترقى وأستاذ العلم الاجتماع فى جامعة الآستانة وقد ظهر فى المؤتمر السنوى للجمعية فى ١٩٠٩ خجولا غريب النظرات . وعندما أبدى ميوله القومية فيه لم يستطع أن يجلب إهتمام زملائه إلى أفكاره

(١) A. Emin — op. cit., p. 187.

(٢) ساطع الحصرى — المصدر السابق ، ص ١٤١ .

الراديكالية فأخذ طريقه إلى سلانيك ، وبدأ هناك يعمل على خلق الجو الملائم لنشر أفكاره الجديدة حيث أسس جمعيتين يني لسان (اللسان الجديد) ويني حياة (الحياة الجديدة) ، وكانت المجلتان كنج قلماً (الأقلام الفتية) ويني فلسفة (الفلسفة الجديدة) الأسبوعيتان لسان حالها. وانطلقت الفكرة الجديدة فى مجال العمل بجرأة عظيمة ، وإيمان تام بالأهداف التى يجب الوصول إليها ، ولم يكن زعيمها يهتم بنجاحه الشخصى قدر إهتمامه بنجاح فكرته . وقد نفخ فى نفوس مريديه من الشبان روح الهمة والثبات ، مما جعلهم يؤمنون تمام الإيمان بالفكرة والعمل لها بنشاط وقوة . صحيح سخر المحافظون من العثمانيين المتمسكين بعثمانيتهم من هذه الفكرة وحاربوها حربا شديدة ، غير أنهم مالبثوا ، بعد مدة ، أن انقلبوا من معارضين إلى مؤيدين لها ، بالتدريج ، وأصبحوا مبشرين متحمسين لآرائها .

قامت على خط مواز لحركة ضيا كوك الب حركة ثانية بدأت تقتحم الميدان فى الآستانة . وقد انطلقت هذه الحركة من أتراك روسيا النازحين إلى الآستانة مثل يوسف آقجوره واحمد آغايف الذين كانا نفياً فى عهد عبدالحميد كمثل ما جرى لضيا كوك الب ، غير ان الثورة العثمانية اتاحت لهم جميعاً العودة والعمل لأفكارهم القومية . فقد اسس القوميون الروسيو الأصل فى ديسمبر ١٩١١ مجلة الموطن التركى تورك يورتى الأسبوعية التى بدأت تظهر فيها مقالات بتوقيع ضيا كوك الب ، ثم أسسوا جمعية بنفس الإسم ، وسرعان ما اتحد التياران وأصبحا يعملان لغاية واحدة هى الجامعة الطورانية .

الجامعة الطورانية :

كانت هزيمة البلقان دفعة قوية إلى الأمام للحركة القومية بعد ان فشلت الرابطة العثمانية كما رأينا فيما تقدم من هذه الفصول ، وبصورة خاصة لأن الأتراك ، رأوا أنفسهم بعد هذه الكارثة . وحيدين أمام المارد الروسى

الذى يجثم إلى جوارهم ، وعددهم لا يتجاوز بضعة ملايين من البشر . فما كان منهم ، وقد استهوتهم الفكرة القومية ، إلا ان يتلفتوا فيما حولهم يتطلعون إلى الشعوب التى تتصل معهم برابطة الأصل المشترك كالصين والتركستان ، والمنغار . . . . ، فلم يريدوا الاكتفاء بحصر أنفسهم ضمن الرابطة التركية التى تتكلم لغة واحدة وتدين بدين واحد. وقد بدا لهم ان الرابطة الطورانية التى اشار المستشرقون إلى صلتهم بها هى الملاذ الوحيد لخلاصهم وسعادتهم فلقيت ترحابا عاما وانجذبت إليها النفوس ، فأصبحت لفظة طوران من أكثر الألفاظ مثالية وإجلالا ، واضحت تستعمل للتعبير عن أسمى معانى القومية التركية مثالية . وقد عبر ضيا كوك الب عن ذلك بهذه الكلمات : «ان موطن الأتراك ليس تركيا ولا تركستان ، انه أرض طوران العظيمة الخالدة » . كما أعطت « خالدة أديب » ، أشهر كاتبة تركية فى ذلك الوقت ، هذا الإسم عنوانا لأحد مؤلفاتها الأدبية الشهيرة ، وكان يوجد فى جريدة « طنين » ، التى أصبحت تنطق بلسان الحكومة ، بعد حرب البلقان ، زاوية أدبية تحمل عنوان : « مذكرات طورانى » ، حتى أن دكاكين الحلاقين والمطاعم والمقاهى ، أصبحت تحمل هذا الإسم النموذجى الجديد[1] . لقد تغنى ضيا كوك الب « بطورانيته فى قصيدة له قال فيها : « إن تسألنى عن قومى فان أمتى قائمة من خمسة آلاف سنة ، وأن تسألنى عن نسبى وأرومتى فنسبي للترك إذا قطعتنا الحراب فليس لنا غنى عن وحدتنا : جئنا كانا من صلب واحد ، يجمعنا الدين واللسان ، إذا اعتورت الخطوب دولتى فأنا لا أنسى قوميتى . يا ابن الترك لا تقل أنا ، أنت ، هو : كل هذه أن هى إلا كلمات زائلة ويجب أن تضمحل وتتلاشى أمام إسم طوران الكبير »[2] .

---

(1) Op. cit., pp. 193-195.

(٢) اسلام مجموعة سى – مجلد ٣ ، ١٣٣٣ هـ ، ١٩١٤ ، ص ٦٧٩ .

غير أنه لم تمض فترة من الزمن حتى أخذ الإهمال يكتنف فكرة الجامعة الطورانية باعتبار أنها فكرة طوباوية خيالية، غير قابلة للتحقيق، وبدأ الناس يعيرون الأهمية الأولى لفكرة الجامعة التركية، والشيء الوحيد الذى بدا ممكنا هو الاتحاد التام مع الأتراك خارج تركيا، وعددهم يتراوح بين ٣٠ — ٣٥ مليونا موزعين بين تركيا وروسيا وإيران والصين . . . الخ

وقد عمل دعاة الجامعة التركية علاوة على نشدان دراسة أصول عرقهم وإيقاظ الاهتمام به وتعشقه، على إحياء تقاليدهم القديمة وعاداتهم ولغتهم القديمة، وأساطيرهم القديمة، وحاول « ضيا كوك الب » أن يدخل فى روع بنى جنسه إن ما أضاعه الأتراك من فضائلهم القديمة كان نتيجة لنسيانهم أصلهم القديم وتقاليدهم القديمة [1] . لقد أنبثقت من هذه الأفكار مؤلفات كثيرة تضرب على النغم القومى كان فيها كثير من الفقرات التى تمس شعور وأحاسيس العناصر الأخرى، لاسيا العرب بصورة خاصة، وبدا لهؤلاء أن الأتراك القوميين قد قطعوا صلتهم بالتاريخ الإسلامى، وتراثه للتعلق بتاريخ الترك وتراثهم القديم، وأنهم أصبحوا حربا على كل ما يصل لغتهم وتقاليدهم بآثار اللغة العربية ومجد الإسلام. كما أنبثق عنها أشعار وأناشيد وطنية كانت تمجيداً للقومية التركية ونكرانا للرابطة العثمانية، والإسلامية أحيانا، وحتى أسماءهم التى يتسمون بها والقابهم التى يتلقبون بها قد بدلوها لتصبح متفقة مع الأفكار الجديدة [2] . وهكذا بدأ الأتراك الذين يدينون بهذه العقيدة يدعون إلى إعادة النظر فى التاريخ المدون، وإلى إنصاف من جار عليهم المؤرخون من أبطالهم القدامى مثل جنكيزخان، وهولا كو وتيمور لنك وآتيلا، وصار الجيل الجديد يمجد هؤلاء ويذكرهم بالتعظيم [3]

---

(١) A. Emin — op. cit., p. 195.

(٢) فى كتاب أسعد داغر، ثورة العرب بحث مفصل لهذه الناحية ص ١٣٨ — ١٥٩ .

(٣) ساطع الحصرى — المصدر السابق، ص ١٥٢ — ١٥٣ .

ويضعهم فى مصاف الأبطال ولا ينزلهم منزلة أقل من منزلة الخلفاء الراشدين أو أبطال العرب الفاتحين .

ولا يغربن عن البال إن هذه القومية التى تزمت الأتراك لها لم تكن لتتساهل مع القوميات الأخرى، وبدت على شيء كثير من التعصب، ولم يكتم كثير من الأتراك مقتهم وكرههم لباقى القوميات وخاصة منها العربية . وقد صدرت هكذا نظرات حتى من رجال مسؤولين فى الدولة، وأجلى مثال على ذلك الحديث الصحفى الذى أدلى به وزير مالية تركيا جاويد بك إلى مجلة « "Tout Paris" » عن مالية تركيا تعرض فيه لاتفاق الترك مع العرب، ولم يجد تسمية أرفع من عبارة « العرق الأسود » يصف بها العرب، فقامت عليه قيامة الجرائد العربية [1] . وقد عبر عن هذا الصراع الجنسى الكاتب أحمد أمين بقوله : « . . . . فالضغائن والأحقاد الجنسية أنطلقت من عقالها بقوة وعنف أشد من عنف الحرب على الحدود، بحيث لم يعرف النزاع بين الأجناس حدوداً . . » إلى أن قال : « وطالما بقى الأتراك غير مبالين بفكرة القومية بقيت الخلافات العرقية محصورة فى حدود الثورات المحلية المحدودة المنبعثة عن بعض الظروف الخاصة، ولكن لما أخذت الفكرة القومية بمشاعرهم واستحوذت على قلوبهم، بقوة وثبات، لم يكن من الممكن تجنب إصطدامات قوية، عنيفة ومستمرة، فأخذت العواصف تكتسح بشدة ما أمامها بدون شفقة أو رحمة [2] . إن فى هذا القول تصحيحاً للفكرة القائلة إن الترك لم يندفعوا فى العاطفة القومية إلا حينما رأوا إندفاع العناصر الأخرى فيها . والحقيقة الواضحة أن القوميين من العرب كانوا مضطرين للدفاع عن النفس لا الهجوم، ولولا تزمت الترك فى قوميتهم لسارت دعوة الزهراوى وعبد الكريم الخليل المعتدلين إلى نهايتها السعيدة .

على كل حال لم يكن من ذكرت من القوميين الترك هم الوحيدين فى

---

(١) المفيد — ١٤٣٣، ١٩١٣/١١/٢٥ .

(٢) A. Emin — op. cit., pp. 200-201.

الدعوة للجامعة التركية ، كما لم يكونوا كلهم على مستوى واحد فى فهم الفكرة فقد كان ثمة تيارات عديدة ضمن الجامعة التركية . كان ثمة زعماء لهم إتجاه فرعى خاص ، كما كان للفكرة معارضون عارضوها معارضة دينية بداعى أن لاقومية فى الإسلام ، وقسم آخر عارضوها باسم الرابطة العثمانية بدعوى أن العمل على ترقية العنصر التركى وتعليمه وإرشاده وتغذية العاطفة القومية فيه ، وتسويده على غيره من العناصر ، يلاقى معارضة ومقاومة من العناصر الأخرى ، مما يؤدى إلى خصومات وعداوات وأحقاد . وقد جاءت هذه المعارضة من بعض كبار الاتحاديين مثل سليمان بك نظيف والى الموصل وبابان زاده نعيم بك ، عضو لجنة المعارف العليا فى وزارة المعارف[1] غير أن القائلين بهذا الرأى من الاتحاديين كانوا قلائل لايعتد بهم .

أما الآراء المتشعبة من فكرة الجامعة التركية، فهى كثيرة منها التيار الذى أخذ به ضيا كوك الب وأحمد آغايف ، وهى فكرة بناء المجتمع والدولة على أساس القومية التركية ، دون باقى القوميات التى يجب أن تكون تابعة ، وتخضع للعنصر التركى خضوع التابع للمتبوع . ولم يهمل هذا التيار الوازع الدينى ، بل نادى بوجوب إصلاح الدين إصلاحا جوهريا ، يجعله دينا عصريا يتلاءم مع المجتمع الجديد . وقد واجه هذا التيار رأيين متناقضين : أنصار الأول منهما يقولون بوجوب الاصلاح عن طريق الدين بإرجاعه إلى قواعده الأولى ، إلى ما أوحاه الدين من أخلاق وسياسة وفكر واقتصاد كما كان عليه فى السابق . وأنصار الرأى الثانى يقولون العكس أى النظر إلى المستقبل فى الإصلاح ، بالاتجاه إلى الغرب وتعاليمه وطراز حياته وأفكاره . فلأجل الاصلاح يجب قطع كل علاقة بالماضى والاقتباس من أوربا لكل مايجرى فيها . أمام هذين الرأيين المتناقضين وقف كوك الب وجماعته الذين أنشأوا

---

(١) الاهرام — ١١٠٠٧ ، ١٩١٤/٥/١٢ من مقال بقلم أحمد آغايف مترجم عن جريدة « جون تورك » بالرد على أصحاب هذه الاراء .

مجلات إسلامية تنادى بأفكارهم مثل «إسلام مجموعةسى» لتقابل جرائد «سبيل الرشاد» «اجتهاد» الاسلاميتين المحافظتين ، وقفوا موقفاً وسطاً[1] . وكان رأيهم أن تؤخذ المدنية المادية العلمية من أوربا ، كما فعلت اليابان ، لأن هذه المدنية عالمية ، ليست وقفاً على شعب أو أمة معينة . ثانيا : بما أنه يوجد للأمة الإسلامية المشكلة من قوميات مختلفة تعتنق الإسلام حضارة مشتركة هى حضارة الإسلام ، فيجب أن لاتأخذ حضارتها من أوربا ، لأن لهذه حضارة خاصة هى الحضارة المسيحية .

ثالثا : باعتبار أن للأتراك ، بين هذه القوميات الشرقية الإسلامية ثقافة قومية تركية خاصة متميزة عن غيرها ، فيجب أن لاتقتبس ثقافتها لا من أوربا ولا من غيرها ، بل تنبع من صميم الشعب التركى[2] . بناء على ذلك وضع «ضيا كوك الب» أركانا ثلاثة للتربية الإسلامية التركية بحيث تتضمن تعليم : (١) اللغة والآداب التركية والتاريخ التركى . (٢) الدروس الإسلامية كالقرآن والتجويد والتاريخ الإسلامى واللغات الإسلامية . (٣) تعليم العلوم العصرية كالرياضات والطبيعيات وغيرها ، ليخرج الناشىء التركى مثقفاً ثقافة قومية ، دينية وعلمية عصرية[3] .

غير أن خطة هذا التيار فى إصلاح الدين كان فيها نوع من الثورة على التقاليد أولها جعل خطبة الجمعة باللغة التركية ، أسوة بمسلمى حوض «الايديل» (الفولغا) ، لأن المصلين ينامون أثناء سماعها بالعربية ، وهذا يعتبر إثماً[4] . كما كان من آراء هذا الفريق أن الدين الإسلامى قانون أخلاقى ومدنى بخلاف غيره من الأديان ، التى هى أخلاق فقط ، فهو يتناول كل أمور الحياة

---

(١) المفيد — ١٤٠٩ ، ٢٣—١٠—١٩١٣ ، من مقال بقلم أحمد آغايبيف ، منقول عن جريدة « جون تورك »

(٢) اسلام مجموعة سى — مجلد ٣ ، عام ١٩١٤ ، ص ٦٣٢ — ٦٣٣ مقال بقلم عمر سيف الدين « حرث ، مدنيت ، تمدن » (الثقافة والمدنية والحضارة)

(٣) اسلام مجموعة سى — ١٩١٣ ، مجلد ١ ، ج ٢ ، ص ١٤ ، من مقال بقلم « كوك الب »

(٤) اسلام مجموعة سى — نفس العدد ، ص ١٢٦ .

لذلك يجب أن يتغير القانون الأخلاقى بحسب الظروف ، والافلا تقدم ولا تأخر بل جمود ، لاسيما فى الأمور الاقتصادية . فالتاريخ الإسلامى والعقل الصحيح قد برهنا على أن الدين قد ترك لمعتنقيه حرية مطلقة من هذه الوجهة لأن التوسع والتعقيد فى الحياة والمجتمع أوحيا بذلك[١] . وقد أثبتت الحوادث أن الاتحاديين وحكومتهم قد مالوا إلى هذا الفريق من الناحية الإسلامية فأخذوا فى تنمية الدين الإسلامى طبقا لروح العصر الجديدة ، إذ قرروا الأخذ بمبادىء الغرب فى المدنية العلمية العصرية ، مع الإبقاء على التربية الأخلاقية والوطنية وفقاً للحضارة الشرقية الإسلامية . وقد أنشأوا مدارس للدين وجمعيات للمشايخ يريدون بذلك أن يكسبوا عطف الجماعات الإسلامية وخاصة من بقية العناصر غير التركية[٢] ، لاسيما العنصر العربى .

أما من حيث الخطة السياسية التى اتبعتها حكومة الاتحاديين فى هذه الفترة فلم يقطع الاتحاديون برأى معين فيها بالرغم من الأدلة التى ساقها إليهم معارضو الرابطة العثمانية والإسلامية من القوميين الترك ، من حيث فشل هذه الروابط بدليل حسى كان أبرز مافيه أن الرابطة الإسلامية لم تحل دون ثورة الامام يحيى وثورة الألبان . وكذلك فان الرابطة العثمانية لم تنفع فى إجتذاب قلوب الشعوب المكدونية التى لم تخلص فى يوم من الأيام لهذه الرابطة . وكما كان القوميون أنفسهم غير متفقين على خطة معينة كذلك ظل الاتحاديون غير متفقين ، فكان بعضهم ، كطلعت بك مثلا ، من أنصار الرابطة العثمانية ، وأنور بك من أنصار الرابطة الإسلامية مع ميل للطورانية ، وجمال بك من أنصار الرابطة التركية[٣] .

فكانت الوقائع التى تتوالى بسرعة تؤثر فى رجحان هذه السياسة أو تلك ، إلى أن كانت الحرب العالمية الأولى فتحكمت الأحداث الخارجية

(١) المفيد — ١٤١٢ ، ٢٧—١٠—١٩١٣ ، من مقال أحمد آغاييف فى جريدة « جون تورك »

(٢) المفيد — ١٤١٣ ، ٢٨—١٠—١٩١٣ .

(٣) ساطع الحصرى — نشوء الفكرة القومية ، ص ١٦٠ — ١٦٢

والداخلية وتولت بنفسها تصفية هذه الآراء[١] خاصة عندما تولى جمال باشا التركى النزعة أمور سوريا وحكمها حكما واسع الصلاحية ، فسار فى سياسة التتريك ، واصطدم مع العرب ، وقضى على متنوريهم ، فكان عمله سببا فى انتفاضه العرب على الدولة .

أما التيارات القومية الأخرى عند الترك فقد تمثلت فى شخصيتين كبيرتين فى الآستانة أولاهما شخصية يوسف بك آقجوره ، والثانية شخصية أحمد فريد بك وتكاد تكون آراء هذين الزعيمين متفقة من حيث أنهما شجعا سياسة حكم العرب وإخضاعهم لسياسة حكم الدولة بمبدأ الجامعة التركية . لقد أكد الاثنان على وجوب التشبث بأهداب الرابطة التركية إذ يقول الأول : « جدير بنا أن نستبدل الجامعة العثمانية بالجامعة التركية ، لأن الترك أمة قائمة بذاتها تستطيع أن تكون لنفسها قومية تتأسس عليها دولة قوية ، مادامت قومية الترك ذات ماض عظيم ، ولها اليوم نحو عشرين أو ثلاثين مليون نسمة ثم يقول : لماذا نفكر فى أننا أتراك فى أصلنا ، أتراك فى نسلنا ، أتراك فى روحنا أتراك فى فكرنا ؟ لماذا نحاول أن نهمل هذا المجموع النامى ، ولا نبحث عن قوة النمو والعظمة التى فى أصول هذه الشجرة المتينة ؟ لقد كنا متجهين إلى الانقراض منذ عصور متعددة ، لأننا لم نبادر إلى هذا العمل ، ولأننا نسينا أصلنا ونشأتنا وتركيتنا . قولوا لى ماهى الجامعة العثمانية ؟ هل هى قوم ، هل هى ملة ، هل هى عنصر ؟ — لا ، لا هذا ولا ذاك ، وإنما هى مجموعة عناصر متضادة ، وأقوام مختلفة ، ونحن لا نعتقد أن فى الإمكان تكوين دولة قوية من مثل هذه الأجزاء فى هذه الأيام ... فالواجب يقضى علينا بأن نعمد إلى دولتنا وسلطتنا ولغتنا وآدابنا ، وكل أوضاعنا ومرافقنا فنقلبها كلها رأساً على عقب ، ونصبغها كلها بالصبغة التركية[٢] . ولكن يوسف آقجوره بك قال أيضاً بأن دولة مؤلفة

(١) المصدر السابق ، ص ١٦٤ .

(٢) المؤيد — ٧٣١٤ ، ٢٠—٦—١٩١٤ .

من عناصر متعددة كالدولة العثمانية لا يمكن أن تعيش ، بل ستموت وتنقرض حتما «ولكن بعد موتها ستقوم دولة تركية لا تضم غير الأتراك» ، وقد تمنى أن تنفصل البلاد العربية بسرعة ، لكي لا يتأخر تحول الدولة العثمانية إلى دولة تركية قومية بكل معنى الكلمة[1] .

أما أحمد فريد بك ، وكان عضواً في جمعية الدفاع الوطني التي أسسها الاتحاديون ومديراً للمدرسة الملكية في الآستانة ورئيسا لتحرير جريدة إفهام التركية ، وهي لسان حال الحزب القومي التركي ، الذي مر تعريفه في هذه الرسالة ، فقد ضرب على نفس نغم القومية التركية ، ووجوب التشبث بها وبناء الدولة على أساسها ، ولكنه أضاف قائلا : « وفي رأينا أنه ينبغي أن يكون للدولة العثمانية سياسة داخلية قائمة على القومية التركية ، ويكون نفوذها منحصراً في الولايات التي يسكنها الترك ، وهي الممتدة من أزمير غرباً إلى بايزيد شرقاً ، ومن البحر الاسود إلى حدود بلاد العرب ، وأن تدعى هذه المنطقة «ترك ايلي» (ديار الترك) . أما سوريا والجزيرة ، وجزيرة العرب فيمكن بل يجب أن تدار باللامركزية . ولم لا تكون دمشق وبغداد ومكة وصنعاء مركزاً لحياة القومية العربية ؟ لهذا نص الحزب القومي التركي الدستوري على أن للدولة العثمانية ركنين عظيمين ، وعضوين حيويين وهما الترك والعرب[2] .

كان لهذه الآراء المعقولة الواقعية أنصار ولكنهم كانوا قلائل ، ولم تلق صرختهم أذناً صاغية من الحكومة التي كانت تسير متأرجحة بين الأفكار المتضاربة في كيفية حاكم الولايات العربية بعد أن انسلخت عنها الأجزاء الأوربية ، وانقسم الاتحاديون إزاءها إلى ثلاثة أقسام :

(١) ساطع الحصري — البلاد العربية والدولة العثمانية ، ص ١١٠ .

(٢) المؤيد — ٦٩٠٨ ، ١٦—٢—١٩١٣ ، مقال لأحمد فريد بك ، مترجم عن جريدة « افهام » .

١ — فريق يقول بمنحهم استقلالا داخليا ضمن إمبراطورية طورانية للترك فيها المقام الاول ، واجتذاب قلوبهم برابطة أخرى أشمل من هذه هي الرابطة الإسلامية وزعيم هؤلاء أنور باشا وجاويد بك .

٢ — فريق الطورانيين الغلاة الذي يقول بأخذهم بالشدة وتتريكهم وزعيم هؤلاء جمال باشا وحسين جاهد .

٣ — فريق المعتدلين ويقول بالتساهل مع العرب ، ومنحهم نوعاً من لا مركزية الحكم تنفذها الحكومة مباشرة دون الاستعانة برجال الاصلاح وزعيم هؤلاء طلعت بك[1] . ولكنهم لم يتفقوا على خطة ما وظل سعيهم مقتصرا على بعض الاصطلاحات الطفيفة التي منحوها للعرب ، إنما كان رائدهم البطء والمماطلة في تنفيذها ، مما جعل القوميين العرب من شبان متناورين ، وضباط متحمسين ، يرتابون في نوايا الترك القومية بعواطف مماثلة ظهرت في كتاباتهم وأقوالهم ودعاياتهم .

الأفكار القومية العربية : لم يضطر العرب إلى إبتداع النظريات العقدية لخدمة قوميتهم كما فعل الترك ، وكل ما هنالك أن النابهين منهم قد وضعوا الأسس الاجتماعية التي يجب أن تتوفر في جماعة ما لكي يجمعوا الشروط التي تجعل منهم أمة ، كما مر معنا عند الحديث عن خطاب عبد الكريم الخليل في المنتدى الأدبي في أيامه الأولى ، وعن خطاب عبد الغني العريسي في المؤتمر العربي ، كما تطرق غيرهما لهذه البحوث ، وقد بين جميع هؤلاء بوضوح أن العرب يجمعون كل مقومات الشعوب القومية . وعلى رأيي أنهم لم يكونوا بحاجة إلى وضع نظريات جديدة كالترك ، ذلك أن التاريخ العربي كان واضحاً في الأذهان من زمن سابق لوعي الترك لتاريخهم ، ولم تكن لغتهم قد تأثرت ، كلغة الترك ، بالتأثيرات الأجنبية ، بل بقيت هي في جوهرها الأصيل

(١) أمين سعيد — المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٥١ — ٥٢ .

منذ الجاهلية حتى الآن ، ولم يتناولها التطور من حيث الجذور : الفبائيتها موجودة ، وقواعدها راسخة ، ولها دعامة قوية فى القرآن ، والتراث الأدبى من دواوين شعر وكتب أدب . ثم أن حدود الأمة العربية الجغرافية معلومة وشعوبها التى تتكلم لغتها واضحة المعالم لاتتحمل تفسيرات وتأويلات ، وغنى عن القول أن فكرة الوحدة العربية لم تكن قد ظهرت ، بعد ، إلى الوجود.

وهكذا فإن العرب عندما شعروا بالخطر المحدق بقوميتهم ، وبالمحاولات التى قامت لمحوها وإذابتها فى البوتقة التركية باسم العثمانية ظاهراً ، تشبثوا بكيانهم العنصرى دفاعاً عن شخصية قومهم ، فأخذت الأفكار القومية تنمو رويداً رويداً فى أذهانهم بفعل الاصطدام مع الترك والاحتكاك بالعناصر العرقية الأخرى . إنما أخذت أفكارهم القومية منذ نشوب حرب طرابلس الغرب مظهراً للامركزية الذى بدأ يتضح أكثر فأكثر حتى مابعد الحرب البلقانية الأولى ، حرصا على بلادهم ، من الضياع والذهاب لقمة سائغة فى أفواه الدول العظمى . ولم يكن ميلهم إلى اللامركزية إلا بفعل شدة شعورهم بتميز عنصرهم عن غيره إلا ، وأن جمهرة زعمائهم لم يروا أن يبتروا صلتهم بالرابطة العثمانية ، مع مارأوه من ميل الشعب التركى نفسه عن هذه الرابطة فكان فى سلوكهم هذا بعد عن المنطق . لذلك فمن رأى أن الشبيبة العربية لابد وأن تكون قد أدركت هذه الحقيقة ، خاصة بعد أن انفصلت العناصر القومية الأخرى كالألبان والبلغار وغيرهم اللذين كانوا يستظهرون بهم ويعملون سوية على تعزيز الرابطة العثمانية ، فكان إدراكها لهذه الحقيقة دافعاً لأفرادها كى يتشبثوا بكل قواهم بالرابطة القومية ، وأن يعتقدوا بأن المستقبل هو لهذه الرابطة ، وهذا ماستسلمه فى كتاباتهم التى ظهرت فى مقالات النابهين على صفحات جريدة « المفيد » البيروتية .

كان من أعمق الكتاب العرب فى موضوع القومية « عمر فاخورى » وله مقالات كثيرة منشورة بعنوان واحد متكرر « الجنسية العربية » جاء

فى أحدها مايلى : « إن المستقبل للشعوب القومية المتمسكة بقوميتها ، فلتكن الجنسية العربية ديانة للعرب جديدة . إن الجنسيات آلهة العصور الآتية ، فلم لاتسعى منذ الآن لخلق إله للأمة هو الجنسية العربية ، أله يضحى كل من عبادة حياته فى سبيل نصرته ، لما تتطاحن الجنسيات ؟ إن جامعة الجنس وحدها الثابتة ، إذ يمكن أن يرد الإنسان ماسواها ، بينا هو غير واحد سبيلا إلى نكران دمه الذى يجول فى عروقه ، والتاريخ الذى خطه أجداده على جبهة الدهر ، واللغة والحضارة اللتين وضع كل منهم حجراً من أحجارها . وما العاطفة التى يتحسس العربى بها نحو غيره من الأقوام الغربية إلا أقلها دواما . إلا لاعاطفة أسمى من الجنسية ، ولا رابطة أوثق من رابطتها ... »(١)

وفى مقال آخر بعنوان « عوامل النهضة » يحلل عمر فاخورى العوامل التى أهلت لعظمة العرب ويقول إن من هذه العوامل : الزمن الذى ظهروا فيه ، لكنه يرجع فيقول ان ذلك لايكفى بل كان منها أيضاً ، فى الدرجة الأولى ، تأثير العرق الجنسى ، « فالذى يميز قوما من الاقوام ، على الأخص عدد من المشاعر والقابليات المشتركة الموجودة فى أفراد هذا القوم فيوجه قواهم نحو نقطة واحدة : ومجموع هذه المشاعر المتماثلة الناشئة عن تجمعات وراثية بطيئة ، يمثل التراث الذى أشتغل كل من أجدادنا فى خلقه وتركه لخلفه ، والذى نعمل نحن على لأتركه بنائنا ، ومع أن ذلك الخلق يتغير بحسب قابلية الشعوب فقلما يختلف فى شعب واحد .. »(٢)

وحتى عبدالحميد الزهراوى خاض فى هذه الأبحاث الفكرية ، ففى مقال فى جريدة « مرآة الغرب » ، قبل أن يصبح عضواً فى مجلس الأعيان بقليل ، بعنوان « أين أمة السورى » قال : « ولعلك قائل أين أبحث عن

---

(١) المفيد – ١٤١٩ ، ٤-١١-١٩١٣
(٢) المفيد – ١٣٧٢ ، ١٠-٩-١٩١٣

أمتى وكيف أبحث ؟أو لعلك قائل اليست أمتى هذه الجماعات المتوطنة بلاد سورية الجميلة الشهيرة ؟ — نعم إن أمتك ماذكرت . ولكن الأمة التى تعنيها هى الجماعات فيها روح القومية ، وأما إذا طارت هذه الروح من الأشباح ، فإن الأمر يكون ، كما ذكرنا ، من الشتات وعدم الجامع. فنضالنا التى ننشدها اليوم هى تلك الروح التى صارت بها الأمم أمما ، فتى ظفرنا بها صرنا أمة بأقرب من لمح البصر ، ومادامت تلك الروح نائية عنا فما نحن إلا أشباح ، لايشغل مجموعنا حيزاً فى هذا الوجـــود ، ولا يأخذ نصيبنا فى نظر العالم السياسى .

«ما أجمل تلك الروح وما أعظم بركاتها على الأقوام وما أحقها بان تكون فيهم بنوع حياة شريفة وسماء نور منبعث فائض ، وما احراها بان تكون هى الأمه إذا وجدت ، وأن تكون الجماعات لاشىء إذا هى فقدت»(١)

وللشيخ مصطفى الغلايينى البيروتى حلقات متسلسلة نشرها تباعا فى المفيد ثم جمعها فى النهاية وطبعها فى كتاب باسم عظة الناشئين جاء فى الحلقة ٣٦ منها مايلى : تعصب لجنسك ولغتك ودينك ومذهبك الاجتماعى والسياسى . بل دع كل إنسان ومعتقده ، فلست على أحد بمسيطر ، والناس أحرار أن يدينوا بما يشاؤون ، ويتعصبوا بما يريدون . . . التعصب شىء جميل ، ومبدأ قويم ، وسنة واضحة ، ومنهج سديد . فهو الذى يحفظ على الأمة لغتها وجنسها وأخلاقها الفاضلة وعاداتها الطيبة ، ويحملها على أن تكون شديدة البأس قوية الساعد ، منيعة الجانب ، ومتى فقدت هذا الخلق ، خلق التعصب الكريم ، بما طرأ عليها من فساد التربية . ضاعت مميزاتها ، وخسرت قوتها وبأسها ، فكانت مع الهالكين ، والذاهبين الأولين . . . »(٢)

(١) المفيد — ١٢٧٠ ، ٨-٩-١٩١٣
(٢) المفيد — ١٢٧٩ ، ١٨-٩-١٩١٣

من هذه الأقوال، ومثلها كثير فى مقالات القوميين العرب فى جريدة «المفيد»، تتضح حقيقة لابد من إلقاء بعض النور عنها ، وهى أن العرب كانوا ، بين استبداد الترك ، ومحاولتهم صهرهم ، والقضاء على قوميتهم ، وبين سعى الدول الأجنبية لابتلاع بلادهم واستعمارها ، كمثل الحديد المحمى بين المطرقة والسندان فكان عليهم النضال فى جبهتين ، واستعملوا لكل منهما السلاح الذى يليق بهم استعماله ، فهم تجاه محاولة الترك يريدون تعزيز قوميتهم حتى تماسك تجاههم ، مع محاولتهم الاستعانة بالدول العظمى لتتوسط فى حل مشكلتهم مع الحكومة العثمانية . وأما تجاه الدول الطامعة فيتشبثون برابطتهم العثمانية مع حرصهم على قوميتهم ، لهذا السبب تعلقوا بالحكم اللامركزى تعلقاً شديداً لأنه النظام الوحيد الذى يصلح لهذه الحالة والذى يؤدى بهم مع مرور الزمن إلى تقوية أنفسهم فيسيروا فى طريق الاستقلال بالتدريج متى اشتد ساعدهم وتكون رابطتهم بالدولة العثمانية متوقفة على مدى معاملتها الطيبة لهم ، لأنه من غير المعقول أن يبقى العرب متمسكين برابطة كان أحرى بالعثمانيين الترك أنفسهم أن يتمسكوا بها . أما إذا تخلى هؤلاء عنها ، فهل للعرب أن يعززوها بمفردهم ؟ يكونون إذاً كمن يصفق بيد واحدة . وطالما أنه قد اتضح للنابهين العرب ، وأنا أحصر قولى بهؤلاء ، أن المستقبل لرابطة الجنس فلماذا لايفكرون بطريقة تؤدى بهم إلى الاستقلال عن الترك أو بالتدريج ؟ ولكن هل يرضى الترك بالنظام اللامركزى الذى يؤدى إلى هذه الغاية ؟ — إذا ما العمل ؟ — على رأيى أن تنويه الزهراوى باعتماده على أمراء الجزيرة العربية فى كتابه إلى صديقه رشيد رضا — وقد مر معنا قبل هذا مايشير إلى توسم الشبيبة العربية الخير وطريق الخلاص على يدى ابن السعود والامام يحيى — أقول أن تنويهه بذلك لم يكن عن عبث، لأنه كما قلت سابقاً كان مقدراً حرج موقف العرب فى الفترة الأخيرة ، بسبب انتفاضة الترك وتشبثهم بأسباب القوة . ولاشك أن المفروض أن يكون ، كغيره من أذكياء العرب ، قد

توجس من تفاقم الدعوة القومية فى أوساط الشعب التركى . وهذا الوضع لامنجى منه إلا بجهد نابع من الذات ، يحتاج إلى قوتين :

١ – قوة معنوية هى الروح القومية ، وهذه تقوى وتشتد بالدعوة لها بحرارة وحماس .

٢ – قوة مادية هى السلاح وهو غير متوفر إلا فى الأمارات العربية لاشك أن هذا الطريق شائك وغير أمين ، لضعف قوة الأمارات العربية من غير مساعدة أجنبية ، لكنه طريق لم يكن ثمة بد من التفكير فى سلوكه طالما ظل القوميون الترك على تماديهم وتعصبهم لقوميتهم وسوقهم عامة الشعب التركى فى تيارها ، وطالما عزف الترك عن الاعتراف بالرابطة العثمانية التى ثبت للعرب عدم جدوى تمسكهم بها . أما إذا كانت حكومة الاتحاديين لاتزال تتغنى بها تجاه الشعب العربى وتوفدها بالرابطة الإسلامية التى يعرض نابهو العرب عن التشبث بها ، فإنها لاتفعل ذلك الا رياء ، ولم يكن العرب ذاهلين عن عجز الحكومة أمام تيار القومية التركية ، لا بل عن انحرافها هى فى هذا التيار. لذلك فإن رأيى هو أن آراء شبان العرب، فى المرحلة الأخيرة لم تخل من تفكير فى الانفصالية أمام الوضع الجديد ، لكن هذه الفكرة بقيت مستترة مكبوتة بعوامل قوة الترك وبطشهم ، وشعور العرب بالضعف المادى وخوفهم من الخطر الأجنبى ، إلى أن نشبت الحرب العالمية الأولى ، فاضطروا ، عند ذلك ، إلى وضع الفكرة جانباً لمواجهة الخطر الأجنبى المحيق، وقد تكون البلبلة حلت فى أذهانهم ، وذلك حتى تجد عوامل جديدة فتعود إلى الظهور بضغط الحوادث الطارئة .

لم يتهاون الاتحاديون وحكومتهم أمام الأفكار القومية العربية ، بل كانوا يحاربونها باسم الجامعة العثمانية ، مع أنهم كانوا يقفون موقف التشجيع للقومية التركية التى ينتمى معظم دعاتها إلى جمعية الاتحاد والترقى نفسها . وقد اعترف جمال باشا بشرعيتها فى قوله لشبان العرب فى إحدى الاحتفالات بدمشق ،

بعد تعيينه حاكما عاما على سوريا : «ثم أنه يجب أن تثقوا بأن حركة الجامعة التركية التى شهدتموها فى الآستانة ، وفى الجهات الأخرى الآهلة بالعناصر التركية ، لاتتضارب بشكل ما والأمانى العربية » . ثم قال أن حركة القومية التركية قد أنشئت خوفاً على الشعب التركى من أن يتلاشى نهائياً[1] . ولكن هل كان صحيحاً ماقاله جمال باشا من أن الجامعة التركية لم تتضارب والأمانى العربية؟

سوف لاأتكلم عن أعمال جمال باشا فى دمشق لخروجها عن إطار البحث إنما الذى يلمسه الباحث فى سلوك الاتحاديين تجاه العرب هو أنهم قد عادوا إلى أساليبهم القديمة فى التحكم ، وتسيير العناصر الباقية فى نطاق السلطنة كما يسير الراعى القطيع . فعملوا على إخراج مجلس للنواب مطواع ، واضطهدوا الصحافة وأصحابها ، واتخذوا خططاً من شأنها أن تبعد القوميين العرب عن المجلس النيابى الجديد وقد نجحوا فى ذلك إلى أبعد الحدود ، إلا فى مناطق محدودة كالبصرة وقسم من ولاية الشام ومدينة بيروت . كما عادوا إلى إخراج نواب أتراك ليمثلوا المناطق العربية بحيث لم يخرج من العرب سوى عدد ذكر أسعد داغر أنه (٥٠) ، وذكرت الأهرام أنه (٦١) مبعوثا من عدد (٧٠) الذى كانوا قد اتفقوا مع السيد عبد الحميد الزهراوى عليه[2] .

الانتخابات : أجرى الاتحاديون الانتخابات فى أواخر عام ١٩١٣ ، ولم يكن ثمة أحزاب فى المملكة سوى حزب الاتحاد والترقى الذى لم يأذنوا بقيام غيره من الأحزاب[3] . إذ كانوا قد حلوا جمعية بيروت الاصلاحية ولم يسمحوا بعودة تشكيلها ، فعندما فتحت أبوابها لدى رجوع بعض أعضائها الذين اشتركوا فى المؤتمر العربى ، بادرت السلطات المحلية ، بأمر من

(١) مذكرات جمال باشا ، ص ٢٤٠ – ٢٤١
(٢) أسعد داغر – المصدر السابق ، ص ١٠٩
(٣) الأهرام – ١٠٩٣٧ ، ١٨–٢–١٩١٤

الديوان العرفى ، إلى إغلاقها ونزعت عن بناياتها الأعلام الحمراء التى رفعها المتظاهرون بالألوف احتفالا باستقبال أعضاء الوفد ، وقد كتبت عليها كلمة الإصلاح ، وظلت كذلك مغلقة(١) . كما لم يسمحوا لحزب الحرية والائتلاف بالعودة ، وثابروا على التنكيل بمن يريد إحياء ذكره حتى اضطر قدامى أقطابه مثل إسماعيل بك كوموجلجنه ولطفى فكرى أن يعيدوا فتحه فى مصر أثر نشوب الحرب العالمية الأولى(٢) ، ولم يعترفوا بحزب اللامركزية العثمانى بمصر ، وظلوا ينظرون إليه بارتياب ، ويحقدون على أعضائه حتى أنهم عدوا الانتماء إليه من جملة التهم التى حوكم من أجلها شهداء سوريا فيما بعد(٣) ، ولم يعترفوا أيضا بجمعية البصرة الإصلاحية ، وحاولوا فسخ نيابة المبعوثين الذين أسفرت انتخابات البصرة عنهم بالرغم عن أنف الإتحاديين وهم : طالب النقيب ، الحاج عيسى روحى ، عبد الله صائب ، سليمان فيضى ، عبد الرزاق النعمة وأحمد كحالة . فلما بلغ طالب النقيب — وكان قد تخلف فى البصرة بأجازة مرضية خشية أن يغدر به الاتحاديون ، إذ كانوا لا يزالون يضمرون له الشر ، برغم الصلح الظاهرى بينه وبينهم — أن فى نية المبعوثين الاتحاديين فسخ نيابتهم ، أبرق إليهم يقول : «أتركوا استانبول ، توجهوا إلى مصر ، انتظروا التعليمات» ، وقد تسرب خبر البرقية إلى طلعت بك فبادر إلى الاتصال بنواب البصرة(٤) ، ثم اختلى بزملائه الاتحاديين وقد يكون قال لهم : «لماذا تشغلون أنفسكم بالمحال ؟ إن طالب بك هو صاحب الحل والعقد فى البصرة ، فإذا رفضتم هؤلاء النواب اليوم يرجعون إليكم ثانياً وثالثاً ورابعاً فإن رفضكم يزيد شقة الخلاف ولا يجديكم نفعاً» ، عندئذ قرر الاتحاديون تصديق انتخابهم(٥) .

---

(١) المفيد — ١٣٩٠ ، ١—١٠—١٩١٣

(٢) الاهرام — ١١١٤٢ ، ٢—١٠—١٩١٤

(٣) الجيش الرابع — المصدر السابق ، ص ٣٨

(٤) سليمان فيضى — المصدر السابق ، ص ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٥٣ .

(٥) الاهرام — ١١٠٣٥ ، ١٣ — ٦ — ١٩١٤ .

يروى سليمان فيضى فى مذكراته أن نواب البصرة زاروا طلعت بك فى إحدى المرات ، وكان قد استلم وزارة الداخلية أثر تعديل للوزارة ، فاستقبلهم استقبالا ظاهره تودد واحترام وباطنه مقت وعدم ارتياح ، فكانوا يقرأون فى عينيه حقيقة شعوره إذ كانتا تنتقلان شزراً بينهم . ولما زاروا جمال باشا وكان قد استلم وزارة البحرية ، جرى البحث فى حالة البصرة فقال جمال باشا بأن «البصرة بحاجة إلى والى يحمل السوط بيده» فأجابه سليمان فيضى : «أؤكد لك يا حضرة الباشا(١) إن البصرة بحاجة إلى وال عاقل عادل» ، فأردف جمال قائلا : «لا أوافقك على ذلك فإن البصرة اليوم لا تعد ولاية عثمانية بسبب تمرد أهلها على الدولة(٢)» .

كانت انتخابات العراق ، لاسيما الديوانية ، من أبرز الدلائل على عودة الاتحاديين إلى أساليبهم القديمة فى الضغط على حرية الانتخابات واستعمال العنف لترجيح كفة أنصارهم ، فقد استعملوا القسوة والشدة فى أقصى حدودها فى هذه المنطقة ، فنجحت قائمتهم المؤلفة من على حيدر مدحت (ابن مدحت باشا) ، وخالد بك (شقيق محمود شوكت باشا) ، فؤاد الجيبه جى مرخص

---

(١) نال أنور وجمال لقب باشا أثر استيزارهما واصدار ارادة سنية بمنحهما رتبة فريق فى الجيش ، وكان أنور قد أصبح صهر العائلة السلطانية بخطبته لاحدى الاميرات ، وكان ثمة منافسة شديدة بين الاثنين مما جعل جمال لا يرضى الا بنفس الرتب التى منحت لانور .

(٢) سليمان فيضى — المصدر السابق ص ١٤٦ — ارسل الاتحاديون الى العراق القائد جاويد باشا ، بطل مجازر البانيا ، وقد اخذ ينكل بكبار رؤساء العشائر العربية فى أبى صخير والشامية وينهب أموالهم بعد أن شردهم وسجن عددا منهم ونفى آخرين ، لانهم تذمروا من جور الموظفين وقاموا مع (٥٠٠) مسلح من رجالهم بمظاهرة مسلحة الى دائرة البرق والبريد واحتلوها ، وأبرقوا الى الصدر الاعظم طالبين الانصاف فوعدهم بذلك ، لكنه بدلا من الانصاف رماهم بهذا القائد يفعل بهم ماذكرت فأحدث استياء عاما بينهم كاد أن ينفجر ثورة عارمة لولا نشوب الحرب العالمية الاولى . عندئذ أطلق سراح من أوقف من زعماء العشائر لان الحرب العالمية جعلت العرب يتناسون مطالبهم اخلاصا للدولة ، ولم تكن عشائر العراق تريد غير المسالمة ، انما كان الترك يبغون الاساءة فكان العربان يتمثلون بمثل هذه الاهازيج : « بين العجم والروم بلوه ابتلينا — ردنا الوفك (الوفق) ويـاه ماصح بأيدينا » (عبد الرزاق الحسينى — تاريخ الثورة العراقية ، ص ١١ — ١٤)

جمعية الاتحاد والترقى فى بغداد ، وسامى بك الطبيب العسكرى التركى الذى لا يعرف كلمة عربية واحدة . فلم يسكت العربان على القسوة غير المعتادة التى استعملها الاتحاديون فى إجراء هذه الانتخابات وأطلقوا النار على متصرف مركز الناصرة وقائد الدرك فيها فجرح الأول جرحاً خطيراً[١] . وقد توسع الاتحاديون فى إخراج نواب أتراك عن الولايات العربية فلم يخرجوا عن ولاية حلب سوى اثنين من العرب ، وانتخب بعض الترك نوابا عن الحديدة فى اليمن كما انتخب مبعوث تركى عن الموصل . وقد استعانوا فى الحصول على النتائج التى يرغبون بها فى العراق بإرسال (٣٥) ضابطاً برتبة بكباشى إلى بغداد و (٢٩) آخرين بنفس الرتبة إلى باقى أنحاء المنطقة[٢] . أما فى ولاية بيروت فقد جرت الانتخابات بالوفاق بين الإصلاحيين والحكومة بحيث نجح الإصلاحى سليم على سلام وكامل الأسعد ونائب مسيحى[٣] . وخرج عن الشام فارس الخورى وشكيب أرسلان ومحمد باشا العظم .

أصبح عدد المبعوثين العثمانيين ، بعد انفصال الولايات المكدونية عنها كما يلى : (٢٤٥) موزعين بالشكل التالى : (١٤٢) للترك ، و (١٥) أرمن ، (١٦) أروام ، (٣) أسرائيليون ، (٦٩) عن الولايات العربية منهم (٨) من الترك[٤] . هذا إذا لم نأخذ برواية أسعد داغر فى كتابه «ثورة العرب» إذ قال أن ممثلى الولايات العربية من المبعوثين الترك بلغ (٢٠) نائباً من (٧٠) ، بحيث ينخفض عدد نواب العرب إلى (٥٠) ويرتفع عدد نواب الترك إلى (١٦٢) . وأسعد داغر هذا هو ممن عاصروا الحوادث واندمجوا فيها لأنه كان من أعضاء الجمعيات العربية آنذاك ، وأنا أرجع روايته لهذا السبب ، فقد اتضح مما سردته عن إنتخابات العراق أن المبعوثين الترك الذين انتخبوا عن هذه

---

(١) الاهرام — ١٠٩٦٦ ، ١٩١٤/٣/٢٤
(٢) اسعد داغر — المصدر السابق ، ص ١٠٩
(٣) الاهرام — ١٠٩٦٢ ، ١٩—٣—١٩١٤
(٤) الاهرام — ١١٠١٤ ، ٢٠—٥—١٩١٤

المنطقة وحدها كانوا أكثر من خمسة ، ناهيك عمن انتخب من الترك عن الحديدة وحلب وغيرها .

لم تكن شبيبة العرب فى الآستانة راضية عمن انتخب من العرب لمجلس مبعوثان عام ١٩١٢ الذى كنت قد بينت درجة التزوير والضغط فيه ، وكانوا حينذاك قد تظاهروا بعدم الاعتراف بهم أو التماس المعونة منهم لمنتداهم الأدبى مع حاجته فى ذلك الوقت للمال ، وأعرضوا عن استقبالهم ، أما فى هذه المرة فقد كان ظنهم بالنواب أحسن من ذى قبل مع علمهم بأن لا فائدة ترجى من معظمهم ، إلا أنهم توسموا أن يفعل الارتقاء التدريجى فيصحح من سلك منهم سبيل مسايرة الاتحاديين ، طوعا أو اضطرارا ، سلوكه ويعود إلى الدفاع عن حقوق أمته[١] . كان نواب المجلس قسمين : الأتراك الاتحاديون وغير الأتراك . وبينما كان معظم أفراد القسم الأول عموما من المبعوثين السابقين الذين عادوا لاستلام كراسيهم النيابية ، كان معظم أفراد القسم الثانى من النواب الجدد ، لأن أكثرية النواب السابقين منهم قد استبدلوا بغيرهم ، ماخلا نواب اليمن الذين جرت العادة على أن تعينهم الحكومة فرجعوا جميعا . أما النواب الآخرون من العرب فقد رجع بالنسبة لولاية الشام منهم عدد قليل مثل محمد باشا العظم (دمشق) ، سعد الدين المقداد (حوران) ، توفيق بك المجالى (الكرك) . ورجع من نواب ولاية بيروت كامل الأسعد ، عبد الواحد هارون (اللاذقية) ، سعد الله بك المنلا (طرابلس الشام) . من لواء القدس سعيد بك الحسينى ، وكانت نسبة من رجعوا من نواب سوريا بما فيها بيروت لا تتجاوز الثلث أى عشرة من ثلاثين ، والأمر كذلك أيضاً بالنسبة لبغداد والبصرة[٢] . وغنى عن القول أن حرص الاتحاديين على عرقلة عودة نواب العرب السابقين سببه معارضة هؤلاء الشديدة لهم فى المجلس النيابى الأول .

---

(١) الاهرام — ١١٠٣٠ ، ٨—٦—١٩١٤
(٢) الاهرام — ١١٠١٠ ، ١٥—٥—١٩١٤

جرى افتتاح المجلس الجديد فى ١٤/٥/١٩١٤ وانتخب خليل بك مبعوث منتشة رئيسا له ، بعد أن عين رئيسه السابق أحمد رضا بك عضوا فى مجلس الأعيان . وكانت الصفة الغالبة على المجلس الجديد ، فى أول أمره ، هى كونه اتحاديا بحتا ، وعدم وجود أى معارض بالمعنى المفهوم للكلمة . نادى بعض نواب العرب بوجوب إيجاد كتلة عربية إلا أن العقبة التى أعترضت سبيلهم كانت كما فى السابق ، عدم وجود زعيم مسموع الكلمة . مال بعضهم إلى اختيار سليم سلام رئيسا للكتلة ، وقد عرف عنه غيرته الوطنية وحبه للاصلاح ورجاحة عقله وسعة إدراكه، إلا أن هذه الخطوة لم تتم [1] . صحيح أن النواب العرب لم يرفعوا صوتهم فى ابتداء الدورة ، حتى ولا عندما حاول الاتحاديون فسخ نيابة مبعوثى البصرة ، ولم يحاولوا التضامن مع هؤلاء الذين كان الفضل فى تصديق نيابتهم إلى حزم طالب النقيب ويقظة طلعت بك[2] ، ولم يستطيعوا ، وعددهم ستون نائبا ، أن يؤثروا على الحكومة كى تعين ولو واليا عربيا واحداً ، بينما نصت اتفاقية باريس على تعيين خمسة على الأقل منهم،ولم يحظوا بأكثر من وزارة واحدة كما فى السابق ، خلافا للاتفاقية التى أوجبت تعيين ثلاثة وزراء منهم ، بينما خصص الاتحاديون للأرمن وزيرين ولم يكن لهم فى مجلس المبعوثان سوى (١٥) نائبا ، حتى عرض بهم زهراب أفندى المبعوث الأرمنى قائلا لمحمد باشا المخزومى مبعوث فلسطين ، حسب رواية أحمد عزت الأعظمى : آه لو كان لى من النواب سبعون نائبا كما لكم أنتم العرب ، إذاً لكنت أجعل الباب العالى فى منزلى [3] . صحيح كل ذلك ، غير أن ظن الأمة العربية لم

---

(١) الاهرام ــ ١١٠٣٠ ، ٨ــ٦ــ١٩١٤

(٢) الاهرام ــ ١١٠٣٥ ، ١٣ــ٦ــ١٩١٤ ــ الواقع ان طلعت بك كان يستخدم التحايل للامور ، وان التجارب قد حنكته فجعلته يقدر لكل ظرف ما يستحقه من التصرف ، مصلحة الحزب ، بحيث ان نفوذه سيتعاظم بعد نشوب الحرب العالمية حتى ينتهى به الامر اخيرا الى تولى الصدارة العظمى بعد بضع من السنين .

(٣) احمد عزة الاعظمى ــ المصدر السابق ، ج ٤، ص ٥ ــ ٧ .

يخب، مع ذلك، فى نوابها، فقد أظهر معظمهم ولا عبرة بالعدد القليل ، غيرة يحمدون عليها ، إذ نهضوا للدفاع عن حقوق موكليهم، وأظهروا بوادر نهضة صحيحة . وأستطيع أن أقول أن نفس الأدوار التى مر بها زملاؤهم فى المجلس النيابى الأول قد مروا بها ولكن بشكل أسرع . فلقد شرعوا فى الأسابيع الأولى من قدومهم إلى الآستانة ، بالتعارف والتفاهم ، وسرت روح عامة بينهم فى وجوب الدفاع عن مصالح العرب المهددة ، مستقلوهم واتحاديوهم المنورون على السواء . وإذا لم يكونوا قد تضامنوا ولم يشكلوا كتلة عربية خاصة ، ولم يضعوا لهم برنامجا خاصا ، إلا أن الفكرة التى كانت تسيرهم هى الدفاع عن حقوق أمتهم ، وقد ظهر بينهم عدد من النواب النابهين الذين استحقوا ثناء الأمة ، وأبرزهم : سليم أفندى على سلام (بيروت) ، فارس الخورى (دمشق) ، سعد الله بك المنلا (طرابلس الشام)، سعيد بك الحسينى (القدس) ، سليمان بك فيضى (البصرة) ، جميل الزهاوى (بغداد)[1] .

غير أن الاتحاديين لم يحيدوا عن خططهم القديمة فى محاربتهم لهم ، وفى تدبير المؤامرات والدسائس ليخفتوا صوتهم ، فإذا فشلوا فيها لجأوا إلى التهديد ، والقاء الرعب فى نفوس المعارضين منهم ، وإثارة الضجيج فى الجلسات عندما يقوم أحد الخطباء منهم فيحرج موقف الحكومة . وكانت إشارة من أحد الوزراء كافية كى يندفع المبعوثون الاتحاديون وأنصارهم فى إحداث الجلبة والقرقعة وضرب المناضد والصراخ والاحتجاج حتى ييأس الخطيب ويعجز عن أسماع صوته فيترك المنبر مضطراً . قال سليمان فيضى فى مذكراته : كانوا إذا عرض الرئيس قانونا ترغب الحكومة فى تصديقه ، أو طرح سؤالا للاكتفاء بالمذاكرة حول موضوع ما تخشى الحكومة معارضته ، صرخ أنصارها بملء حناجرهم « قبول . قبول » ، لكى لا يبقى للمعارضين

---

(١) الاهرام ــ ١١٠٧٢ ، ٢٥ــ٧ــ١٩١٤

مجال لطلب الكلام حوله . وكان منظر هؤلاء ، وفيهم بعض المعممين ، وذوى اللحى الطويلة ، وبعض الشيوخ والباشوات ، وهم يأتون من الأعمال ما يخجل عن إتيانه الصبيان، أقول كان منظرهم أحيانا يثير الضحك والأشفاق..»

ثم يروى هذه الحادثة البسيطة وهى أنه أراد يوما أن يعارض فى مشروع رغب الاتحاديون فى عرضه على المجلس وهو يقضى بتخصيص راتب مدى الحياة للضابط عاطف بك الذى قتل شمسى باشا الذى أرسله عبدالحميد ، أبان إعلان الضباط الأحرار الثورة عليه فى سلانيك ليقضى عليها . وكان قد قر عزم سليمان فيضى على تقديم استيضاح للحكومة بشأنه،وحجته فى ذلك أن تخصيص راتب لشخص يعتبر قاتلا فى نظر الجميع إن هو إلا تشجيع من الحكومة على القتل . فجاءه شكيب أرسلان الاتحادى ونصحه بالعدول عن عزمه ، ولما كان يعلم أن الاتحاديين هم الذين أرسلوه بهذه المهمة أصر على عزمه . فما أن حل ميعاد الجلسة حتى أسرع رئيس المجلس وعدد من النواب الاتحاديين وأخذوا مكانهم ، وقبل أن يكتمل عدد النواب طرح الرئيس القانون برقمه ، لا بموضوعه ومحتواه، على التصويت فصرخ النواب الجالسون «قبول» ، وانتقل إلى قانون آخر فآخر . ولما طلب سليمان فيضى الكلام حول قانون تخصيص المعاش لعاطف بك أجابه الرئيس أن القانون المذكور تم قبوله وأنه لا يرى مبرراً لبحثه ثانية . وقال سليمان فيضى أيضاً بأن الاتحاديين أرسلوا إليه صديقه توفيق المجالى، فى حادثة مماثلة، كى ينصحه بالتخفيف من معارضته فأجابه بأن يذهب إلى مرسليه ويخبرهم بأنه حينما ترك البصرة دون وصيته بأمل أن لا يعود إليها سالما ، وأنه إذا عارض الحكومة فإنما يفعل ذلك فى سبيل المصلحة العامة ، ولسوف يرون كيف أنه يؤيد القوانين النافعة(١) .

(١) سليمان فيضى ــ المصدر السابق ، ص ١٥٢ ــ ١٥٥

عرض على مجلس المبعوثان خلال الفترة التى سبقت الحرب العالمية الأولى بعض القوانين الهامة ، وأبرزها قانون محاكمة الصحفيين الذى جاء فى ذيل قانون الجزاء ، وكان الغرض منه خنق حرية الصحافة ، فكان أسبق النواب إلى معارضة هذا المشروع نواب العناصر غير التركية بينهم سليمان فيضى ، وجميل الزهاوى ، وفارس الخورى من العرب وورتكيس من الأرمن . والمواد التى كانت موضوع النقاش هى التى خولت للنائب العام رفع الدعوى مباشرة إذا كان الجرم عاديا يتضمن القدح والذم ،وأوجبت على المستنطق أن يحضر المتهم حالا ، أو على الأكثر فى (٢٤) ساعة ، وأن يتم التحقيق فى أسبوع ، ولم يعط لمحكمة البداية أكثر من ثلاثة أيام كى تبت فى الدعوى ، وخمسة أيام فقط لتدوين الحكم وتبليغه ، أما مدة الاعتراض فلم تكن تزيد على ثلاثة أيام . وقد نص القانون على معاقبة رجال القضاء الذين يتهاونون فى تنفيذ هذه الأحكام . (١)

إن هذه الاجراءات المشددة والشديدة السرعة أوجبت غضب النواب ومعارضتهم فنهض :

سليمان فيضى وقال: لماذا لاتشدد الحكومة هذا التشديد على المجرمين والقتلة بدل الكتاب القديرين والمتنورين وأرباب الأقلام الحرة .إن هذا القانون الذى يضيق الخناق على حرية النشر والصحافة ليتعارض مع الدستور تعارضا واضحا ، وإذا كان غرض الحكومة من تشريعه إتقاء القدح والانتقاد على صفحات الجرائد والمجلات فمعنى ذلك أنها ترمى إلى إخماد الأذهان وتكسير الأقلام ومحو الحريات ، ثم تتشدق بعد ذلك بحمايتها للدستور وتمسكها بروحه » (٢)

(١) الاهرام ــ ١١٠٤٩ ، ٢٨ـ٦ـ١٩١٤
(٢) سليمان فيضى ــ المصدر السابق ، ص ١٥٦ ــ ١٥٧

جميل الزهاوى (مبعوث بغداد — إتحادى) : « لقد جربت الأمم الحقيقة الآتية وهى أنه بقـــدر ماتضيق الحكومة على أرباب الأقلام والأفكار بقدر ما يكون الانفجار عظيما وسريعاً، فنحن نضع مواداً قانونية شديدة العقوبة ، نقدم فيها محاكمة الكتاب على محاكمة المجرمين والقتلة . إلا إننا نخطىء فى هذا الفعل الذى لاتدعونا الحاجة إليه، فهو يليق بالحكومات المستبدة ، لا بالحكومات الحرة . كان من الناس فى زمن الحكومة الحميدية من لايجسرون على النفوذ بكلمة فلما جاء الدستور منع ذلك الحيف ثم رجعنا اليوم إليه». وطالب زملاءه بعدم التصديق عليه .

ثم قام بعده فارس الخورى فانتقد القانون نقداً قانونياً مرتكزاً على الأسس والنظريات الدستورية . وقال وورتكيس الأرمنى : أنا فى هـــذا المجلس ست سنوات ، وأقسم لكم بالله أن الحكومة لم ترسل إلينا حتى اليوم قانوناً يتضمن أقل فائدة للمطبوعات . والآن تقولون أنكم تودون أن تخدموها ، وأنا أقول لكم باسم المطبوعات : هذا خير ، علم الله ، لانريده ، فاحملوه وارفعوه عنا والله يبارك لكم فيه » ، ومع ذلك قبل القانون كما عرض دون أى تعديل[1].

لم يكن قد مضى بعد شهران ونصف على افتتاح مجلس المبعوثان حينما ظهرت بوادر الخلاف بين المبعوثين العرب والترك ، وحصلت المناقشات بين الطرفين مما يذكرنا بالمجلس الأول واصطداماته . فبعد أن عرض قانون المطبوعات أثيرت مناقشات ميزانية وزارة العدلية فى ١٩١٤/٧/١١ فانبرى سليمان فيضى إلى انتقاد النظارة واتهمها بمخالفة القانون الأساسى فى عزل الحكام وذكرهم بقصة عزل بهاء الدين بك رئيس استئناف البصرة الذى لم تر الوزارة اليق من عبارة : أذهب إلى جهنم ، فى تلغرافها الذى أرسلته إليه جواباً على

(١) الاهرام — ١١٠٤٩ ، ٢٨—٦—١٩١٤

استفساره عن مكان نقله . ثم بين بأن عزل المأمور المنوه عنه كان بلاسبب ولا موجب ، ونوه بأن كثيرين من الموظفين العرب كانوا يستحقون الترقية ولكنهم بدلا من ذلك عزلوا من وظائفهم ، وطالب بأن يكون المأمورون فى البلاد العربية واقفين على اللغة العربية ، وندد بكون القضاء فى العراق لاتزال مداولاته بالتركية ، وليس بين أهل العراق واحد بالمائة يفهم فى هذه اللغة[1] ، ثم عدد المحاذير التى تنشأ عن إجراء المحاكمات بغير اللغة المحلية . عندئذ تكلم أحد المبعوثين العرب واتهم وزير العدل بأنه يعمل بالشفاعة والالتماس[2] .

وفى جلسة ١٩١٤/٧/١٤ تكلم سليم سلام ، عند البحث فى ميزانية المعارف ، فانتقد الوزارة وإهمالها حالة المدارس ، وإنها تعين لتدريس اللغة العربية الشريفة أناساً ليست معارفهم بها أكثر من معارف العوام ، وتعين مديرين تبرأ الإدارة إلى الله منهم ، وتقلد مديريات المعارف من تشاء بغير حساب ، متبعة هواها وإرادتها ، وتارة تمتحن ولكن بلاقاعدة ، ولا أصول إلا الشفاعة والالتماس ، مما جعل المدارس الرسمية فى إنحطاط . ثم انتقد نظام التدريس فى مدارس الحكومة بالبلاد العربية قائلا : « يحزننى أن أبلغكم أن أن مدارسنا الرسمية باتت معامل لصنع الموظفين ، مع أن المدارس لم تنشأ إلا لكى تخرج للوطن رجالا يعيشون بكدهم وجدهم ، رجالا ينفعونه بثمرة عقولهم . . . وخلاصة القول أن حال المدارس فى البلاد العربية توجب الأسف الشديد والعجب العجاب . أن وزير المعارف واقف على أحوال المدارس فى سورية ، ومع ذلك فهو يتقاعس عن إصلاح الحال . . . ولم تكتف الحكومة بهذا الأعمال بل تعمدت هضم حقوق العرب بإرسالها مئات من الترك على نفقة الأمة إلى أوربا . فقد سعيت كثيراً لأعلم أبين

(١) هنا اجابة احد النواب الترك : « لافرق فى ذلك فكلنا عثمانيون »
(٢) أسعد داغر — المصدر السابق ، ص ١١٠ — ١١١

الطلبة عربى واحد، فما وجدت واحدا فى المئة[1]،فضلا عن أن عدد المدارس فى كل البلاد العربية يقل عن نصف عدد المدارس التى أنشأتها الحكومة فى الولايات التركية فى عام ١٩١٣ فقط بمال الأمة العثمانية كلها .

مبعوث تركى : لا تفرق بين الترك والعرب .

الخطيب : أننا أخوان فى السراء والضراء فى وجه الأجنبى ، ولكننا كالأخوة أيضا نتحاسب فى كل شىء فى مسائلنا الخاصة .

حينئذ قامت الضجة فى المجلس ، واشتد الجدال ، وأكره النواب الاتحاديون المبعوث العربى على النزول عن المنبر فعطلت الجلسة مؤقتا .

وقد تكلم فارس الخورى فى جلسة ١٧ / ٧ / ١٩١٤ عن حالة البريد والبرق فى البلاد العربية ، وانتقد كون الحكومة تفتح الرسائل ، وتطلع على أسرار الناس الخاصة ، وانتقد ورود البرقيات إلى الناس غير واضحة وأن السبب هو عدم معرفة المأمورين اللغة المحلية فيجعلون الكلمة كلمتين أو الكلمتين كلمة واحدة،فيتعذر على المرسل إليه فهم المراد فيضطر إلى مراجعة مرسليها والاستفهام عن فحواها وفى ذلك ما فيه ضياع الوقت والمال سدى، فلماذا لا يكون الموظفون من الواقفين على اللغة المحلية ؟ « أليس بين أبناء العرب من يصلح لهذه الوظائف[2] » .

انتهت دورة البرلمان فى ٧/٨/ ١٩١٤ وعاد النواب إلى مناطقهم ، ولكن نقمة العرب على الاتحاديين لم تقتصر على المناقشات التى كانت تدور فى مجلس المبعوثان،بل أصبحت الأفكار العامة فى حالة اضطراب من إهمال

---

(١) عندما وصل سليم سلام الى هذه العبارة علق المبعوث توفيق المجالى على كلامه من باب الهزء بالحكومة ، قائلا : « ان الامتحانات تجرى فى الاستانة ، فاذا كان الطالب يقدر ان يتحمل نفقات السفر ويجىء من بغداد واطراف سوريا ليدخل الامتحان فأهلا به وسهلا واذا كان امله ضعيفا بالنجاح ، أو لم ينجح فهو يتنزه فى سفره .
(الاهرام – ١١٠٧٢ ، ٢٥–٧–١٩١٤) .

(٢) اسعد داغر – المصدر السابق ، ص ١١٣ – ١١٤

الاتحاديين تنفيذ شروط إتفاقية باريس ، وبدأت الجرائد تحمل حملاتها القوية على الحكومة ، وبدأت حملة صحفية متقابلة وأخذ الترك يتمادون فى جرح شعور العرب على صفحات الجرائد وفى الحط من شأنهم ومن كرامة عنصرهم[1] . فقد ألف بعض الاتحاديين من الترك مثل جلال نورى بك وعبيدالله أفندى كتبا تدعو إلى استعمار بلاد العرب ، وبدأ أحمد شريف بك يكتب فى طنين مطالبا بتتريك العرب وإجبارهم على تعلم لغة الأمة والعمل على محو لغتهم[2] . ونشطت الجماعات العربية المقيمة فى الآستانة ، من جهتها ، فى عقد الاجتماعات والمداولات التى كان الزهراوى نفسه وعبدالكريم الخليل وعادل أرسلان ورياض الصلح وأمين العمرى وأسعد داغر وغيرهم يشتركون فيها ، فى دار سليمان فيضى ، كما نشط طلاب المدرسة الحربية العرب فى بذل الجهود لبث الدعوة العربية[3] . واستمرت الحالة على هذا المنوال إلى أن أعلنت الحرب العالمية ثم دخلتها تركيا فأخذت الأمور وجها آخر ، ذلك أن العرب أوقفوا نشاطهم المعادى للترك ، وتوقفت جرائدهم عن الخوض فى المطالب العربية،وأرسل رشيد رضا رسائل خاصة إلى من يثق بهم فى سوريا يحثهم على الولاء للحكومة ونشر فى جريدة الأهرام فى ٢٦ / ٩ / ١٩١٤ ، خطابا عاما نشر خلاصته فى المنار قائلا أنه يثبته فيها ليكون وثيقة تاريخية بعد أن منعت الحكومة العثمانية دخول الجرائد المصرية إلى مملكتها . وقد شكر فيه السوريين على اخلاصهم وطاعتهم للدولة وكفهم عن طلب الإصلاح منها وتقديرهم لأحوالها الحاضرة .. ألخ[4] . واندفع جميع العرب قلبا واحداً لخدمة الجيش والدفاع عن الديار ، وحلوا أحزابهم السياسية ، كما يتضح من رسالة بعث بها أحمد مختار بيهم إلى صديق

---

(١) أسعد داغر – المصدر السابق ، ص ١١٥

(٢) المصدر السابق ، ص ١٥٩

(٣) سليمان فيضى – المصدر السابق ، ص ١٤٤ – ١٤٥

(٤) المنار – مجلد ١٧ ، ج ١٢ ، ١٨–١١–١٩١٤ ، ص ٩٥٥

له فى مصر : قد ألغينا أحزابنا السياسية ، وتناسينا اختلافاتنا الداخلية ، لأن المصلحة المشتركة تقضى بذلك ، وسوف يرى إخواننا الترك ، ولا سيما الاتحاديون من أعمالنا فى هذه الحرب ما يظهر لهم عظيم إخلاصنا للعرش العثمانى ، وتفانينا فى خدمة الوطن المشترك[1] . كما أن الترك من جهتهم جعلوا يقربون أحرار العرب منهم ويعينون زعماءهم وأدباءهم فى المناصب العالية المدنية والعسكرية كسبا لثقة الأمة العربية ، وعـاملوا السوريين والعراقيين معاملة حسنة وتظاهروا لهم بالإخلاص[2] ، وبالإجمال كانت سيرة جمال باشا فى الفترة الأولى من حكمه لسوريا مسايرة للعرب .

دخول تركيا الحرب : لما نشبت الحرب العالمية الأولى فى أول أغسطس سنة ١٩١٤ بادرت تركيا إلى إعلان الحياد ، لكنها أعلنت التعبئة العامة لصيانة هذا الحياد من كل اعتداء خارجى ، وقام الاستعداد للحرب على قدم وساق ، فارتابت انجلترا منها هى التى أصبح النفوذ الألمانى متغلغلا فى أوساطها السياسية والعسكرية بعد تسليمها لفون ساندرس مفتشية قواتها المسلحة ولأفراد بعثته المناصب العليا فى الجيش ، فحجزت لها البارجتين الحربيتين «سلطان عثمان» و«رشادية» التى كانت قد أوصت مصانعها عليهما، ولم يكن قد مضى يومان على نشوب الحرب ، وأصرت على الحجز وعدم تسليمها رغم تأكيدات الصدر الأعظم بأن الغرض من التعبئة العامة هو الاستعداد للمفاجآت ، وكانت حجة إنجلترا أن قوانينها العسكرية لا تسمح بأن تسلم فى زمن الحرب البوارج الحربية الموصى عليها فى ترسانتها وقت السلم ، وأنه يجب الانتظار حتى إنتهاء الحرب كى تسلمهما لها[3] : ولم تمض على هذه الحادثة أيام قلائل حتى التجأ فى ١١ / ٨ / ١٩١٤ الطرادان غوبن

(١) امين سعيد — المصدر السابق ، ج ٢١ ، ص ٥٧ — ٥٨
(٢) أسعد داغر — المصدر السابق ، ص ١٦١
(٣) أحمد عزة الاعظمى — المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٣٨

و«برسلاو» الألمانيان إلى مياه الدردنيل هربا من مطاردة الأسطول الانجليزى لها ، فقامت قيامة الحلفاء ، وقدم سفيرا فرنسا وانجلترا احتجاجهما إلى الصدر الأعظم ، فوقعت تركيا فى مأزق وكان عليها ، باعتبار أنها أعلنت الحياد . إما أن توعز إلى الطرادين بمغادرة المياه العثمانية خلال ٢٤ ساعة . ومعنى هذا أن يقعا فى أيدى الحلفاء . أو أن تنزع سلاحهما وتعتقلهما فى أحد الموانىء . لكنها لم تلجأ إلى الحل الاول لانها كانت قد أصبحت حليفة لألمانيا منذ ٢ / ٩ / ١٩١٤ .أما بشأن الحل الثانى فقد اتصلت بالسفير الألمانى . وحاولت إقناعه بنزع سلاح الطرادين ظاهريا . ولما لم يقبل، جرى الاتفاق على حل وسط هو أن تعلن تركيا شراءهما بموافقة ألمانيا الصورية، بشرط أن يعين أمير البحر الألمانى «سوشون» فى خدمة الحكومة العثمانية . وأن يمنح لقب قائد عام للاسطول الشاهانى. وهكذا كان[1] إذ عمل جمال باشا على التخلص من أمير البحر الانجليزى «لميس» وضباطه الانجليز بخلق خلاف مصطنع معه طلب الأميرال على أثره إذنا سرعان مامنح إليه وسحب بقية الضباط الإنجليز من على ظهر الاسطول بحيلة بارعة[2] .

لقد عانت تركيا من سياسة الدول الغربية حتى الآن ما كان كافيا بأن تنفر منها وتميل إلى أى جانب يعيد إليها اعتبارها الدولى ، وأن تبحث عن تحالف مع دولة صادقة مخلصة لها ، «تحالف» ينقذها من عزلتها الحاضرة ، ويهيىء لها شروطاً ملائمة ، ويكفل لها الحماية من جارتها القوية «روسيا» . وبما أن ألمانيا كانت ، فى نظر الأتراك، ترغب فى رؤية تركيا عزيزة الجانب، كما قال جمال باشا فى مذكراته — مضيفاً إلى ذلك قوله أن حليفتها إيطاليا والنمسا قد قدمتا كل ما استطاعتاه من الأذى ، ولم يبق بهما حاجة إلى مطمع جديد ، وأن ألمانيا لم تكن لها فى تركيا نوايا استعمارية ، بل كانت تعتبرها

(١) مذكرات جمال باشا ، ص ٢٠٤ — ٢٠٧
(٢) المصدر السابق ، ص ٢١٠

بمثابة حلقة فى سلسلتها التجارية ـ. كان الترك إذاً ، حسب تعبير جمال ،
حيال فريقين من الدول أراد أحدهما إبقاءنا تحت نيره ، وأراد الفريق
الآخر التقرب منا لإدراك بضع مزايا معينة فى المستقبل ، ولا برام معاهدة
على أساس المساواة فى التعهدات و الحقوق(١) لذلك فضلت حكومة الاتحاديين
التحالف مع ألمانيا و حلفائها .

كانت المفاوضات جارية بين ألمانيا و تركيا فى الاستانة قبل نشوب الحرب،
لكنها كانت اقتصادية الصفة ، فلما تردت الحالة الدولية بعد منتصف شهر
يوليه ١٩١٤ ، انقلبت المفاوضات من اقتصادية إلى عسكرية ، خاصة وأن
أنور باشا ، وأكثر زعماء تركيا ، كانوا متشبعين بالروح الألمانية . ففى ٢٢
يولية اقترح أنور باشا وزير الحربية على البارون «فانجنهايم» ، سفير ألمانيا فى
الآستانة ، عقد معاهدة دفاعية سرية بين الدولتين ضد روسيا ، وقعت فى ٢
أغسطس عام ١٩١٤ . وقد قضت الاتفاقية بوقوف الدولتين على الحياد تجاه
الخلاف الناشب حالياً بين النمسا وصربيا ، وأما فى حالة تدخل حربى من
قبل روسيا يشكل خطراً على ألمانيا ، فيعتبر هذا التدخل موجهاً ضد تركيا ،
وعندئذ تضع ألمانيا بعثتها العسكرية تحت تصرف تركيا ، وتؤمن هذه للبعثة
إمكانية سيطرتها على قيادة الجيش العامة(٢) .

قال جمال باشا فى مذكراته : بعد أن أعلنت ألمانيا الحرب على روسيا
فى أول أغسطس ١٩١٤ ، وجدنا أنفسنا ملزمين ، بحكم المعاهدة التى لم يجف
مدادها بعد ، على خوض المعركة فى الحال ، لأن المحالفة حتمت
اشتراكنا بها مهما كانت أسباب الحرب(٣) . فى الحقيقة لم يكن حكام الترك
قد أعلنوا الحياد ، عند ابتداء الحرب ، إلا لمجرد اكتساب الوقت ، لأن

(١) المصدر السابق ، ص ١٨٣ ، ١٩٣ ـ ١٩٥
(٢) من نص المعاهدة . J. C. Hurewitz — op. cit., V. II, No. 1, 2/8/1914.
(٣) مذكرات جمال باشا ، ص ١٩٨ ـ ١٩٩

المسيطرين على سياسة الدولة كانوا متلهفين على خوض المعركة بأى ثمن ،
غير أنهم مع ذلك ـ ومجاراة للمعتدلين من رجال الحكومة العثمانية الذين
لا يريدون مجازفة تركيا فى حرب مدمرة لم تكن حالة الدولة الاقتصادية
والعسكرية لتسمح بها ـ كانوا على استعداد للمساومة، وقد اغتنموا الفرصة
عندما اتصل جمال بالسفير الانجليزى «لويس ماليت» لإزالة ما فى أذهان الحلفاء
من الشكوك حول المحالفة التركية ـ الألمانية ، إذ مال إليه السفير وسأله عن
المطالب التى تطلبها تركيا مقابل الاحتفاظ بالحياد التام الحقيقى إلى نهاية
الحرب ، فاستمهله حتى يتصل بالصدر الأعظم سعيد حلمى باشا ، فوضعت
الوزارة التركية شروطها للإنضمام إلى دول الاتفاق الودى ، وكانت كما يلى
« إلغاء الامتيازات الأجنبية ، إعادة الجزر التى أخذتها اليونان ، حل المشكلة
المصرية ، تأكيد من روسيا بأن تحجم فى المستقبل عن التدخل فى شؤون تركيا
الداخلية ، ومعونة إنجلترا وفرنسا العملية فيما إذا هاجمتها روسيا »(١) . فكان
جواب انجلترا باسم الحلفاء أن هؤلاء يضمنون سلامة تركيا ويوافقون على
إدخال تغييرات معينة على الامتيازات المالية مع إرجاء مسألتى الجزر
ومصر إلى ما بعد إنتهاء الحرب ، مقابل بقاء تركيا على الحياد ، لا دخولها
الحرب إلى جانب الحلفاء . فلم يقبل الترك هذه الناقصة ، وكانوا يرون فى
دخولهم الحرب إلى جانب دول الوسط وسيلة لإحراز مكاسب سياسية هامة
هى: أولا إتقاء احتلال روسيا للمضائق والآستانه بعد أن تخرج من الحروب
ظافرة ، وذلك فى حالة وقوفهم على الحياد وترك المضائق مفتوحة أمام سفنها
الحربية ، ثانياً عللوا أنفسهم بالأمل فى رؤية عدوتهم تدور عليها الدوائر
أمام ألمانيا القوية وهى حليفتهم ، وحتى إذا عبس الدهر لدولتى الوسط ،
ونزلت الكوارث بتركيا فإن الترك كانوا قد وضعوا فى حسابهم النضال
الذى سيخوضونه لتحرير أراضيهم من المحتلين(٢) . والاتحاديون مع ذلك

(١) المصدر السابق ، ص ٢١٣
(٢) المصدر السابق ، ص ٢١١ ـ ٢١٨

كانوا يرون أن الوسيلة الوحيدة لقطع الطريق أمام المطامع الروسية هى دخولهم فى هذا الجانب أو ذاك ، لافرق بين الأثنين . قال جمال باشا : وباختصار لم يبق أمامنا سوى طريقين ، أما أن نتحالف مع فرنسا وانجلترا فنعلن الحرب على دولتى الوسط ، وبهذه الوسيلة نتقى خطر مهاجمة روسيا لنا ، وأما أن ننضم إلى دولتى الوسط ونساعد على تحطيم روسيا[1]

وقد ساعد على رواج فكرة الحرب إلى جانب ألمانيا تحمس أنور باشا لهذه الفكرة تحمساً عجيباً ، ذلك التحمس الذى لم يخل من رغبة فى كسب الشهرة وكان هو الرجل الذى يستطيع أكثر من غيره أن بفرض إرادته على جميع زملائه[2] . هذا علاوة على أن الضباط الصغار الذين تسلموا القيادات العليا فى الجيش كانوا متحرقين للانتقام والثأر لهزائم البلقان ، ويترقبون الفرصة كى يغسلوا هذا العار . على أن الميول التوسعية كانت ، مع ذلك ، قوية بين المهاجرين من مكدونيا ، فقد كانت نسبة كبيرة من زعماء حزب الاتحاد والترقى ، ومن الضباط قد عاشوا سابقاً فى هذه المنطقة ، كما كان كثيرون منهم يملكون أراضى وممتلكات فى أجزاء تركيا السليبة ، التى يودون عودتها إلى الوطن الأم ، وعلى هذا لم تخل فكرة الدخول فى الحرب من دافع شخصى مستتر فى اللاشعور[3] . كما كان من الدوافع الهامة لدخول الحرب إلى جانب ألمانيا هو سخط الأتراك على انجلترا الطامعة فى الجزيرة العربية والعراق، وعلى فرنسا الطامعة فى سوريا ، وخوفهم من نواياهما العدوانية فلو أن الترك كانوا واثقين من نزاهتهما لبقوا على الحياد، ولكنهم كانوا يعلمون أن ليس لهذه الدول وفاء فى وعد ولا صدق فى عهد . فكان اخوف ماتخافه حكومة الاتحاديين ، فيما لو بقيت على الحياد ، أن يتفق

(١) المصدر السابق ، ص ٢١٨

(٢) A. Emin — op. cit., pp. 68-69.

(٣) Op. cit., p. 64.

الحلفاء ، من وراء ظهرها ، على اقتسام ممتلكاتها الآسيوية. وهذا هوالسبب الذى جعلها تقترح عليهم أن تكون فى صفهم وتحارب معهم بصفتها حليفة ولكنهم أبوا الإجابة إلى رغبتها وطلبوا إليها مجرد الوقوف على الحياد.[1]

لما أخفقت المفاوضات مع الحلفاء بادرت حكومة الاتحاديين إلى إلغاء الامتيازات الأجنبية إعتباراً من أول أكتوبر سنة ١٩١٤ ، بمذكرة من الباب العالى مؤرخة فى ٩ سبتمبر، كما ألغت نظام جبل لبنان المستقل،ودمجته فى الدولة كباقى الولايات ، إذ رأت فى نشوب الحرب فرصة لتتحلل من القيود التى كانت تعانى منهـــا . وفى نفس الوقت كانت دائرة الدردنيل والبوسفور والآستانة تتحول بسرعة إلى منطقة ألمانية ، فقد جيء بأكثر من (٦٠٠) من نوتية الألمان وضباطهم ،مع كثير من الاخصائيين. وأقيموا على خفارة قلاع الدردنيل وحصونه ، وأصبح أميرال الطراد « غوبن » والرجالات الألمان فى الآستانة هم المستأثرون بالأمر ، يستطيعون إكراه الترك على عمل مايريدون[2] . وهذا هو الذى تم بالفعل ، إذا سمح أنور باشا للطرادين الألمانيين بالتجول فى البحر الأسود[3] فتصادفا مع الأسطول الروسى وحصل إشتباك مسلح بينهما ، وضرب الاسطول العثمانى مرفأ أوديسا ونسبت كل من الدولتين المسؤولية على الثانية وأعلنت روسيا وحليفاتها الحرب على الدولة العثمانية، وفى نفس الوقت كان الألمان يتعجلون تركيا الدخول فى الحرب بعد هزيمتهم فى « المارن » وتحولهم من الهجوم إلى الدفاع ، بينما كانت الجيوش الروسية تتوغل مظفرة فى بروسيا الشرقية ، فلا يستبعد أن يكون « الاميرال سوشون » ، هو الذى خلق هذه المشكلة الجديدة مع روسيا بالاتفاق مع أنور باشا ليضعا الوزارة أمام الأمر الواقع

(١) احمد عزة الاعظمى ـ المصدر السابق ، ج ٥ ، ص ٣٧

(٢) محمد طاهر العمرى ـ المصدر السابق ، ص ٦٨

(٣) احمد رؤوف بك ـ كيف دخلت تركيا الحرب ، ص ١٥

لأن عناصر هامة فيها ، بما فى ذلك الصدر الأعظم ، كانت مضادة لدخول تركيا الحرب ، بل كانت من أنصار التزام الحياد ، حتى أن وزير التجارة والزراعة ، سليمان البستانى ، تمكن أثناء جلسة عقدها مجلس الوزراء — لم يحضرها وزراء الحربية والبحرية والداخلية ، أنور باشا وجمال باشا وطلعت بك وكانوا من أشد أنصار إعلان الحرب — من الحصول على أكثرية الأصوات على إقتراح بوضع مذكرة ، ترفع إلى الحلفاء ، فى تأييد تصريح الصدر الأعظم من وقوف الحكومة العثمانية على الحياد ، وإعادة البعثة العسكرية الألمانية إلى بلادها ، وذلك بعد حادثة البحر الأسود ، ليكون بالاستطاعة إنقاذ السلم بين الدولة والحلفاء . لكن أنور باشا أحبط هذا التدبير وتمكن من استمالة الصدر الأعظم سعيد حليم باشا الذى هدد بالاستقالة وأعلن أنور باشا ومؤيدوه الحرب فاضطر أعضاء الوزارة المخالفون وهم أربعة بينهم سليمان البستانى وجاويد بك ، إلى الاستقالة ، وكان أنور باشا هو الذى يبت فى قبولها عندما كان أصحابها يبدون الرغبة فيها [١] . وهكذا حقق أنور باشا أمنية ألمانيا فى أن تخفف الضغط عن الجبهة الغربية والشرقية باضطرار الحلفاء على إبقاء قوات كبيرة فى القوقاز ومصر . [٢]

لم يكن أنور باشا وزملاؤه المتطرفون ، هم فقط ، المتحمسين لدخول الحرب ، بل كان كثير من القوميين الترك ، لا سيا زعيمهم ضيا كوك الب ، من أشد الناس تحمساً لها . فلقد صفق ضيا كوك الب ، وهلل للحرب العالمية بكل صدق وإخلاص ، فقد كانت الحرب تعنى ، بالنسبة إليه ، أن يسيطر جو من الحماس ملائم تمام الملاءمة لنشر الأفكار القومية بشكل يتحقق فيه حلم الجامعة التركية ، وقد تعامى عن شرور الحرب والمفاسد والأخطاء التى

(١) المصدر السابق ، ص ١٦ — ١٩

(٢) مذكرات جمال باشا ، ص ٢٢٣

إرتكبها الزعماء الذين قاموا بإعلانها . تمتع « كوك الب » خلال الحرب بنفوذ عظيم ، إذ أفسح له زعماء الحرب مجالا ليصبح « الدكتاتور الفكرى Intellectual dictator » ، وكانوا يقبلون نظرياته التى كانت تأخذ شكل عقائد فلسفية ، وكان يساعد على رواج أفكاره أنه كان زعيما قوميا، ورجلا بارزاً من رجال حزب الاتحاد والترقى ومن ذوى التأثير العظيم فيهم . [١]

على أن الأشهر التى سبقت إعلان تركيا الحرب على الحلفاء قد سيطر عليها جو محموم انطلقت فيه الجرائد فى إعداد الأفكار العامة للحرب ، فأدخل فى روع الجمهور أن إنتصار ألمانيا فى الحرب الدائرة أمر مفروغ منه . وأن الضامن الوحيد لسلامة الدولة العثمانية هو أن تضع يدها بيد ألمانيا والنمسا فتتقى بذلك خطر الروس على بلادها ، وأن انحياز الدولة إلى جانب دول الوسط فيه الخير كل الخير للسلطنة إذ يعيد إليها القطر المصرى [٢] . ويجذب إليها الهند التى سرعان ماتنفض النير الإنجليزى عن عاتقها ، وتسير فى ركاب السلطان العثمانى لتعزيز قوة الجامعة الاسلامية ، ثم تخرج تركيا من الحرب وهى أعظم دولة فى الشرق ، كما تخرج منها حليفتها ألمانيا وهى أعظم دولة فى الغرب [٣] . وهكذا يتيسر للدولتين أن تفرضا إرادتهما على العالم فيتسنى لتركيا بعد ذلك أن تستعيد جميع ماسلخ عنها من الأراضى وتخضع الشعوب العثمانية غير التركية إلى سيطرتها بحيث لاتستطيع أن تحرك ساكنا ولا أن تفتح فمها بطلب الإصلاح الذى يكون بإمكان الدولة أن تفرضه حسبما تشاء ، فيبقى الجنس التركى هو السيد المطاع فى جميع أنحاء المملكة .

(١) A. Emin — op. cit., p.p. 195-196.

(٢) كانت هذه الفكرة متمكنة من رأس انور ، فلما سأله احد الوزراء المخالفين لدخول الحرب (جوروك صولى محمود باشا) عن سبب الحشود على حدود مصر اجاب : « سترى كيف نحتل مصر فى مدة قريبة » (احمد رؤوف ، ص ١٤) .

(٣) محمد طاهر العمري — المصدر السابق ، ص ٦٨

الخاتمـــة

خلاصة القول أن الترك الاتحاديين ، الذين حاربوا إستبداد عبدالحميد ، وتبجحوا بحب الدستور والتمسك به وبالحريات والأخاء والمساواة بين الشعوب التى تتألف منها المملكة العثمانية،لم يبرهنوا فى جميع مظاهر السلوك التى سلكوها إلا عن فكرة التسلط، والاستبداد بهذه الشعوب، وإخضاعها لارادتهم ، وسوقها أمامهم سوق القطعان ، وجربوا كل الوسائل للوصول إلى هذه الغاية ، من تزوير للانتخابات وتسيير للحملات ، وإبادة للعباد ، حتى وصل الأمر بهم إلى حرق البيوت بأهليها ، ومن إجتذاب للعملاء ، وإثارة لمختلف النعرات ، وتأجيج لنيران الأحقاد ، والقضاء على الأحزاب والقيام بالانقلابات . ولما لم تكن جميع هذه الأساليب لتجديهم نفعاً أمام الشعوب التى تعيش جنباً لجنب معهم فى هذه السلطنة المترامية الأطراف — بل كانت سياستهم هذه وبالا عليهم وعلى المملكة ، فألبت عليهم النفوس فى الداخل وأثارت عليهم حقد الدول العظمى فى الخارج،فوقعت الكوارث واقتطعت أملاك السلطنة ، وراحت لقمة سائغة فى أفواه الطامعين من الدول — أقول لما لم تكن جميع هذه الأساليب لتجديهم نفعاً لجأوا إلى زج بلادهم فى حروب دفعهم غرورهم إلى إصلاء الأمة بنيرانها ، فبرهنوا بذلك على أنهم سياسيون لا ينظرون إلى أبعد من أنوفهم ، ذلك أنهم كانوا السبب فى خوض حرب البلقان فكانت كارثة لا تشبه الكوارث، أضاعت ماينوف عن ثلث أراضى الدولة، ثم كانوا السبب فى خوض الحرب العالمية فأضاعوا نصف الجزء الباقى منها،فصدقت فيهم كلمة الماريشال «فون درغولتر» إذ قال : « إن جمعية الاتحاد والترقى كانت منذ نشأتها إلى اليوم ألد أعداء

نفسها وأعظم خطر على كيانها . . »[١] . فلو أن الاتحاديين عاملوا الشعوب العثمانية بما اقتضاه التطور الاجتماعى الحديث،وفقا لمصالحها المحلية واستجابوا لرغباتها التى كانت غاية فى التواضع بحيث لا تؤثر على تمامية المملكة ووحدتها ، لكانوا جنبوا بلادهم هذه الكوارث والهزات ، وعاشوا مع هذه الشعوب فى أمان واطمئنان ، وقطعوا ألسنة الدول الطامعة ، لكنهم ، كما قال كاتب تركى ، « لم يعرفوا كيف يفرقون بين الأصدقاء والأعداء». أرادوا فى كل هذه السنين أن يسحقوا عشرين مليونا من العرب والعناصر الأخرى فى هاون الترك ، الذى لا يتجاوز عددهم عشرة ملايين فغاب عن نظرهم أن هذا الهاون أصغر من أن يتسع لهذه الملايين العشرين » ، وختم الكاتب قوله بهذه العبارة الصادقة : « فلنتحمل المطرقة التى تقرع بها رؤوسنا »[٢] . إن هذا قول ، وأيم الحق ، أحرى بأن ينطق عليهم فى هذه الحرب الجديدة ، فليتحملوا إذا المطرقـــة التى أصبحت تقرع بها الآن رؤوسهم .

أما العرب فلم يكن موقفهم من العهد الدستورى الجديد إلا موقف الإخلاص والولاء للرابطة العثمانية والعهد الجديد ، وقد حاولوا فى ابتدائه أن يتناسوا حتى لغتهم وشخصيتهم فى سبيل الاندماج فى الدولة ،على أن يكون عهداً تتوفر فيه الحريات والحقوق والادارة المحلية بشكل يرضى تطور الأفكار فى البلاد العربية ، ويتماشى مع النهضة الفكرية والثقافية التى عملت عملها منذ منتصف القرن التاسع عشر . غير أن الاتحاديين أبوا إلا أن يتحكموا فيهم وأن يستبدوا إستبداد القادر القائم ، وأن يسوقوهم سوق الأنعام ، لإرضاء ماجبلت عليه نفوسهم من العنعنات التاريخية ، ودعوة

---

(١) المؤيد — ٦٩٤٨ ، ٣١–٣–١٩١٣ ، عن مقال للماريشال فى مجلة «دوتش راندشو» الالمانية .

(٢) المؤيد — ٦٩٥٨ ، ١٢–٤–١٩١٣ ، من تعليق لمحرر جريدة « مشرق عرفان » التركية عن الحرب مع الادريسى .

حقوق العنصر الحاكم ، فكان لابد من الاصطدام . لذلك نمت العاطفة القومية العربية وترعرعت فى خضم هذا النضال ، إذ اسفر الاحتكاك بين القوميات ، بعضها ببعض ، وتقابلها فى ميدان النضال مع الترك ، عن توفر الشعور القومى العربى ، فاضطر العرب إلى التشبث بقوميتهم التى خشوا من أن تضمحل وتذوب فكان للضغط أثره فى وعى العرب لحقيقة ساطعة سطوع الشمس فى رابعة النهار : إن المستقبل هو للوعى القومى والرابطة القومية ، ذلك الذى لم يتمكن الاتحاديون من تقدير خطره ، فكانوا متناقضين مع أنفسهم ، إذ أدركوا قيمة هذا الوعى عند بنى جنسهم ، وأنكروه على غيرهم ، فلم يكن منطقهم فى هـذا المجال ، مختلفا من منطق المستعمرين . وهكذا ساروا بالدولة والأمة معاً ، وسيروا العرب معهم ، فى طريق الهلاك والدمار ، فأفسحوا المجال للاستعمار الأوربى أن يغرز أظافره فى البلاد العربية وأن تضمحل سيطرتهم عليها إلى الأبد .

القانون الأساسى العثمانى

فى ممالك الدولة العثمانية

المادة ١ — إن الدولة العثمانية تشمل الممالك والخطط الحاضرة والولايات الممتازة وهى كجسم واحد لاتقبل الانقسام أبداً لأية علة كانت .

المادة ٢ — إن عاصمة الدولة العثمانية هى مدينـــة إسلامبول وهذه المدينة ليس لها أدنى إمتياز على غيرها من البلاد العثمانية ولا هى معافة من شىء .

المادة ٣ — إن السلطنة السنية هى بمنزلة الخلافة الإسلامية الكبرى وهى عائدة بمقتضى الأصول القديمة إلى أكبر الأولاد من سلالة آل عثمان .

المادة ٤ — إن حضرة السلطان هو حامى الدين الإسلامى بحسب الخلافة وحاكم جميع التبعة العثمانية وسلطانها .

المادة ٥ — إن حضرة السلطان مقدس وغير مسئول .

المادة ٦ — إن حقوق سلالة بنى عثمان وأموالهم وأملاكهم الذاتية ومخصصاتهم المالية فى مدة حياتهم هى تحت الضمانة العامة .

المادة ٧ — إن عزل الوكلاء ونصبهم وتوجيه المناصب والرتب وإعطاء النياشين وإجراء التوجيهات فى الآلايات الممتازة وفقا لشروطها وضرب النقود وذكر الاسم فى الخطاب وعقد المعاهدات مع الدول الأجنبية وإعلان الحرب وذكر الاسم فى الخطب والصلح وقيادة القوات البحرية والبرية وإجراء الحركات العسكرية والأحكام الشرعية والقانونية وسن النظامات

المتعلقة بدوائر الادارة وتخفيف المجازاة القانونية أو العفو عنها وعقد المجلس العمومى وفضه وفسخ هيئة المبعوثين عند الإقتضاء بشرط انتخاب أعضاء جديدة لها ، جميع ذلك من جملة حقوق السلطان المقدمة .

فى حقوق تبعة الدولة العثمانية العامة

المادة ٨ — يطلق لقب عثمانى على كل فرد من أفراد التبعة العثمانية بلا استثناء من أى دين ومذهب كان · ويسوغ الحصول على الصفة العثمانية وفقدانها بحسب الأحوال المعينة فى القانون ·

المادة ٩ — إن جميع العثمانيين متمتعون بحريتهم الشخصية وكل منهم مكلف بعدم تجاوزه حقوق غيره .

المادة ١٠ — إن الحرية الشخصية هى مصونة من جميع أنواع التعدى ولا يجوز إجراء مجازاة أحد بأى وسيلة كانت إلا بالأسباب التى يعينها القانون ·

المادة ١١ — إن دين الدولة العثمانية هو الدين الإسلامى · ومع مراعاة هذا الأساس وعدم الاخلال براحة الخلق والآداب العمومية تجرى جميع الأديان المعروفة فى الممالك العثمانية بحرية تحت حماية الدولة مع دوام الامتيازات المعطاة للجماعات المختلفة كما كانت عليه ·

المادة ١٢ — إن المطبوعات هى حرة ضمن دائرة القانون ·

المادة ١٣ — أن تبعة الدولة العثمانية مرخصة بتأليف كل نوع من أنواع الشركات المتعلقة بالتجارة والصناعة والفلاحية .

المادة ١٤ — يسوغ لكل فرد من أفراد التبعة العثمانية أو الجملة منهم تقديم عرضحال بحق مادة وجدت مخالفة للقوانين والنظامات المتعلقة بالعموم

إلى مرجع تلك المادة كما أنه يحق لهم تقديم عرضحالات ممضاة إلى المجلس العمومى بصفة مدعين أو متشكين من أفعال المأمورين .

المادة ١٥ — أن التعليم حر وكل عثمانى مرخص له بالتدريس العمومى والخصوصى بشرط مطابقة القانون .

المادة ١٦ — جميع المكاتب هى تحت نظارة الدولة وسيصير النظر بالوسائل التى من شأنها جعل تعليم التبعة العثمانية على نسق اتحاد وانتظام واحد لا تمس أصول التعاليم الدينية عند الملل المختلفة .

المادة ١٧ — إن العثمانيين جميعهم متساوون أمام القانون كما أنهم متساوون كذلك فى حقوق وظائف المملكة ماعدا الأحوال الدينية والمذهبية .

المادة ١٨ — يشترط على التبعة العثمانية معرفة التركية التى هى اللغة الرسمية لأجل تقلد مأموريات الدولة .

المادة ١٩ — يقبل فى مأموريات الدولة عمـــوم التبعة ويعينون فى المأموريات المناسبة بحسب أهليتهم واستحقاقهم .

المادة ٢٠ — إن تكاليف الدولة تطرح وتوزع بين جميع التبعة بحسب اقتدار كل منها وفقا لنظاماتها المخصوصة .

المادة ٢١ — كل أحد أمين على ماله وملكه الجارى تحت تصرفه بحسب الأصول ولا يؤخذ من أحد ملكه مالم يثبت لزومه للنفع العام ويدفع ثمنه الحقيقى سلفا وفقا للقانون .

المادة ٢٢ — إن مسكن كل أحد فى الممالك العثمانية مصون من التعدى ولا تقدر الحكومة أن تدخل جبراً فى مسكن أحد أو منزله إلا فى الأحوال التى يعينها القانون .

المادة ٢٣ — لا يسوغ اجبار أحد على الحضور الى محكمة غير المحكمة المنسوب اليها قانونيا وفقا لقانون أصول المحاكمة الذى سيصير ترتيبه .

المادة ٢٤ — المصادرة والتسخير من الأمور الممنوعة وانما يستثنى من ذلك التكاليف والأحوال التى تعين فى أوقات الحرب بحسب الأحوال .

المادة ٢٥ — لايجوز أن يؤخذ من أحد بارة واحدة باسم ويركو ورسومات أو بصفة أخرى مالم يكن ذلك موافقا للقانون .

المادة ٢٦ — ان التعذيب وكل أنواع الأذى ممنوع قطعيا بالكلية .

فى وكلاء الدوله :

المادة ٢٧ — ان مسند الصدارة والمشيخة الإسلامية يفوضان من قبل السلطان الى الذوات الذين يثق بهم وكذلك مأموريات باقى الوكلاء فانها تجرى بموجب ارادة سلطانية .

المادة ٢٨ — ان مجلس الوكلاء ينعقد تحت رئاسة الصدر الاعظم وهو مرجع جميع الامور الداخلية والخارجية أما قراراته المحتاجة الى الاستئذان فانها تجرى بموجب ارادة سنية .

المادة ٢٩ — ان كلا من الوكلاء يجرى من الأمور العائدة الى ادارته ماهو مأذون باجرائه وفقا لقواعده وأما ماكان خارجا عن دائرة مأذونيته فيعرض الى الصدر الاعظم يجرى مقتضيات المواد التى تحتاج الى المذاكرة ويستأذن عنها من الحضرة السلطانية وماكان محتاجا منها للمذاكرة يعرضه ويستأذن الى مجلس الوكلاء للتذاكر به ويجرى ايجابه بمقتضى الارادة السنية التى تصدر بها . أما أنواع ودرجات هذه القضايا فستعين بنظام مخصوص .

المادة ٣٠ — ان وكلاء الدولة مسئولون عن الاحوال والاجراءات المتعلقة بمأمورياتهم .

المادة ٣١ — اذا تشكى واحد أو أكثر من أعضاء مجلس المبعوثين على أحد وكلاء الدولة بما يوجب عليه المسئولية فى المواد التى هى من متعلقات هيئة المبعوثين فعلى رئيس هذه الهيئة الذى يتقدم له بتقرير التشكى أن يرسل ذلك التقرير وبظرف ثلاثة أيام الى الشعبة التى تتعلق بها المذاكرة فى أنه هل يجب احالته الى الهيئة المناط بها رؤية هكذا مواد أولا وفقا لنظام هيئة المبعوثين الداخلى وهذا بعد أن تفحص هذه الشعبة ذلك التقرير وتجرى التحقيقات اللازمة وتستوفى الايضاحات الكافية من الذى اشتكى عليه فان قررت بالأكثرية أن هذا التشكى حرى بالمذاكرة تقدم قرارها إلى هيئة المبعوثين للاطلاع عليها ، وإذ مست الحاجة تستدعى المشتكى عليه وتسمع الايضاحات التى يقدمها بنفسه أو بواسطة غيره فان وافقت أكثرية الهيئة المطلقة أى ثلثاها على لزوم المحاكمة تتقدم المضبطة المتضمنة طلب المحاكمة إلى مقام الصدارة العظمى وغب عرضها للأعتاب السلطانية تحال الدعوى الى الديوان العالى بموجب ارادة سنية .

المادة ٣٢ — ان أصول محاكمة الوكلاء الذين يقعون تحت التهمة ستعين فى قانون خصوصى .

المادة ٣٣ — لافرق البتة بين الوكلاء وبين أفراد العثمانيين فى الدعاوى الشخصية الخارجة عن مأموريتهم فتجرى المحاكمة على هذه القضايا فى المحاكم العمومية التى تتعلق بها ذلك .

المادة ٣٤ — اذا حكمت دائرة التهمة فى الديوان العالى على أحد الوكلاء بكونه واقعا تحت التهمة ينزل عن مأموريته الى أن تظهر براءته .

المادة ٣٥ — اذا وقع اختلاف على مادة ما بين الوكلاء وبين هيئة المبعوثين وأصر الوكلاء على تقرير تلك المادة فرفضتها هيئة المبعوثين ثانية رفضاً قطعيا بأكثرية الآراء مبينة تفصل الأسباب الموجبة لذلك فللحضرة السلطانية حينئذ وحدها أن تغير الوكلاء أو أن تفض المبعوثين بشرط انتخاب هيئة جديدة خلافها فى المدة القانونية .

المادة ٣٦ — اذا اقتضت الحال ضروره فى غير وقت انعقاد المجلس العمومى لوضع قانون صيانة للدولة من الخطر أو وقاية الأمن العام من الخلل ولم يكن الوقت كافيا لجمع المجلس للمذاكرة بهذا القانون الأساسى وبموجب ارادة سنية يكون لقرارها قوة القانون للحكم مؤقتا الى أن تجتمع هيئة المبعوثين وتعطى قرارها بهذا المعنى .

المادة ٣٧ — يحق لكل من الوكلاء فى أى وقت شاء أن يحضر اجتماعات كلتا الهيئتين أو أن ينيب عنه فيها أحد رؤساء المأمورين الذين تحت ادارته وله التقدم فى الكلام على الأعضاء .

المادة ٣٨ — إذا استدعى أحد الوكلاء إلى مجلس المبعوثين بموجب قرار الأكثرية لإعطاء إيضاح عن أمر ما يحضر إلى المجلس بنفسه أو يرسل أحد رؤساء المأمورين الذين تحت إدارته ويجيب عن المواد التى يسأل عنها ويحق له أن يؤخر جوابه إذا رأى لزوماً لذلك آخذاً المسئولية على نفسه .

فى المأمورين :

المادة ٣٩ — جميع المأمورين ينتخبون من أرباب الأهلية والاستحقاق للمأموريات التى تفرض إليهم بحسب الشروط المعينة فى النظام وكل مأمور ينتخب على هذه الصورة لا يجوز عزله ولا تغييره ما لم يبدو منه حقيقة ما يوجب العزل قانوناً أو يستعفى من تلقاء نفسه أو يرى عزله لازما لضرورة تقتضيها أحوال الدولة ومن كان من أصحاب الاستقامة وحسن السلوك من

المأمورين وعزل عن ضرورة كما ذكر يكون جديراً بالترقى ويعين له معاش التقاعد أو العزل بحسب نص النظام الخصوصى الذى سيصير ترتيبه .

المادة ٤٠ — سيعين نظام مخصوص لوظائف كل مأمورية وكل مأمور هو مسئول فى إدارة وظيفته .

المادة ٤١ — من الواجب على كل مأمور احترام أمره ورعايته إلا أن الطاعة لا تتجاوز الدائرة المعينة قانونياً والطاعة للآمر فى أمور المخالفة للقانون لا تقى من المسئولية .

فى مجلس العمومى :

المادة ٤٢ — أن المجلس العمومى يركب من هيئتين تسمى إحداهما هيئة الأعيان والأخرى هيئة المبعوثين .

المادة ٤٣ — أن كلا من هيئتى المجلس العمومى تجتمع فى ابتداء شهر تشرين الثانى من كل سنة وتفتتح بموجب إرادة سنية وتقفل كذلك بإرادة سنية فى أول أذار ولا يجوز انعقاد أحدى هاتين الهيئتين بغير وقت اجتماع الأخرى .

المادة ٤٤ — إذا رأت الحضرة السلطانية وجوبا تقتضيه أحوال الدولة فإنها تفتتح المجلس العمومى قبل وقته ، وتقصر اجتماع المجلس كذلك ، أو تطيله عن المدة المعينة .

المادة ٤٥ — ان افتتاح المجلس العمومى يتم بحضرة الذات السلطانية أو بحضور الصدر الأعظم نائبا عنها أو بحضور وكلاء الدولة مع أعضاء الهيئتين ويتلى حينئذ نطق سلطانى فى ما يلزم إتخاذه فى المستقبل من الوسائل والتدابير بخصوص أحوال الدولة الداخلية وصلاتها الخارجية فى السنة الحالية .

المادة ٤٦ — ان الأعضاء الذين ينتخبون أو يعينون للمجلس العمومى

يحلفون بالأمانة للحضرة السلطانية وللوطن وبمراعاة أحكام القانون الأساسى والأمور المودعة لعهدتهم والابتعاد عن مخالفة ذلك، وهذا اليمين يتم بحضور الصدر الأعظم فى يوم افتتاح المجلس ومن لم يكن حاضراً من الأعضاء فى ذلك اليوم يحلف هذه اليمين بعينها بحضور الرئيس والهيئة التى هو منها .

المادة ٤٧ — أن أعضاء المجلس العمومى أحرار بإبراز آرائهم وأفكارهم ولا يقيد أحد منهم بوعد أو تهديد ما ولا يرتبط بتعليمات البتة ولا يجوز القاء التهمة على أحد منهم بوجه من الوجوه بسبب إبراز آرائه أو بيان أفكاره بأثناء مفاوضات المجلس إلا إذا بدا منه مخالفة لنظامات المجلس الداخلية فحينئذ تجرى معاملته بموجب النظامات المذكورة .

المادة ٤٨ — إذا اتهم أحد أعضاء المجلس العمومى من قبل الهيئة المنسوب إليها بجناية ما أو بمحاولة الغاء القانون الأساسى أو بالارتكاب وتقررت هذه التهمة بموجب أكثرية تلك الهيئة المطلقة ، أى بثلثى الآراء أو إذا حكم قانونيا على أحد الاعضاء بالحبس أو النفى فتسقط عنه صفة العضوية وتجرى محاكمته ويحكم بمجازاته على أفعاله هذه فى المحكمة التى يتعلق بها ذلك .

المادة ٤٩ — يحق لكل عضو من أعضاء المجلس العمومى أن يبرز رأيه بنفسه أو يمتنع عن إعطاء رأيه فيما يتعلق برفض أو قبول مادة مطروحة تحت المذاكرة .

المادة ٥٠ — لا يجوز أن يكون شخص واحد عضوا فى كلتا الهيئتين المذكورتين فى وقت واحد .

المادة ٥١ — لا يسوغ الشروع بالمفاوضات فى إحدى الهيئتين بدون حضور نصف الأعضاء المرتبين وعضو واحد زيادة عن النصف . وتقرر كل المواد بأكثرية الأعضاء الحاضرين المطلقة خلا الأمور المشترط بها أكثرية هى ثلثا الأعضاء وإذا تساوت الآراء فرأى الرئيس يحسب مضاعفا.

المادة ٥٢ — إذا قدم شخص ما عرض حال إلى إحدى هيئتى المجلس العمومى بخصوص دعوى متعلقة بشخص ثم ظهر أن ذلك الشخص لم يقدم دعواه إلى مأمورى الدولة الذى يتعلق بهم رؤيتها ولا إلى مرجع أولئك المأمورين فإن عرض حاله يرفض ويرد له .

المادة ٥٣ — أن سن قانون جديد أو تغيير بعض القوانين الموجودة متعلق بهيئة الوكلاء . إلا أنه يحق لكل من هيأتى الأعيان والمبعوثين أن تطلب تجديد قانون أو تغيير القوانين الموجودة فى المواد التى هى ضمن دائرة وظائفهم . وحينئذ يستأذن بذلك من الحضرة السلطانية بواسطة الصدر الأعظم . فإن صدرت الارادة السنية بذلك تحال الكيفية إلى مجلس شورى الدولة لأجل ترتيب اللوائح المقتضية على مقتضى الايضاحات والتفاصيل التى تؤخذ من الدوائر التى يتعلق بها ذلك .

المادة ٥٤ — ان لائحة القوانين التى يرتبها مجلس شورى الدولة بعد أن يجرى البحث والتدقيق عليها وقبولها فى هيئة المبعوثين أولا ثم فى هيئة الاعيان تكون دستورا للعمل إذا صدرت الارادة السنية السلطانية باجرائها . وكل لائحة قانون ترفض رفضا قطعيا من قبل احدى هاتين الهيئتين لا يجوز طرحها ثانية تحت المذاكرة فى تلك السنة .

المادة ٥٥ — كل لائحة قانون لا تعتبر مقبولة مالم تقرأ أولا فى هيئة المبعوثين ثم فى هيئة الأعيان بندا بندا ويقرر كل منها بأكثرية الآراء ثم تقرر بالأكثرية أيضا فى هيئة المجلس العمومية .

المادة ٥٦ — لا يسوغ لهيئتى المجلس أن تقبلا أحداً أتى إليها للإفادة عن مادة ما بطريق الوكالة ولا أن تسمعا تقريره مالم يكن من هيئة الوكلاء أو من حضر بالنيابة عنهم أو من نفس أعضاء المجلس أو من المأمورين الذين استدعوا للحضور رسميا .

المادة ٥٧ — أن المفاوضات فى الهيئتين تجرى باللغة التركية أما لوائح

المفاوضات فإنها تطبع وتوزع على الأعضاء قبل اليوم المعين للمذاكرة .

المادة ٥٨ — ان ابراز الآراء فى كلتا الهيئتين يتم إما بتصريح الاسماء أو بالإشارة المخصوصة أو بالطريقة السرية إلا أن ابراز الآراء بالطريقة السرية يتوقف على أكثرية الأعضاء الحاضرين .

المادة ٥٩ — ان ضبط الأحوال الداخلية فى كل هيئة منوط برئيسها.

المادة ٦٠ — ان رئيس وأعضاء هيئة الأعيان يعينهم حضرة السلطان رأسا ولا يتجاوز عددهم ثلث هيئة المبعوثين .

المادة ٦١ — ان من يعين بصفة عضو فى هيئة الأعيان يجب أن يكون قد فعل ما يجعله أهلا للثقة العثمانية وسبقت له خدمات حسنة مشهودة فى الدولة وأن لا يكون سنه دون أربعين سنة .

المادة ٦٢ — أن مدة العضوية فى هيئة الاعيان هى مدة الحياة وتوجه هذه المأمورية لمن هو أهل لها من معزولى الوكلاء والولاة والمشيرين وقضاة العسكر والسفراء والبطاركة ورؤساء الحاخامية والفرقاء البرية والبحرية ولغيرهم من الذوات الحاصلين على الصفات المطلوبة. أما من يعين من أعضاء هيئة الاعيان لإحدى مأموريات الدولة بطلبه فتسقط عنه صفة العضوية .

المادة ٦٣ — أن معاش العضوية الشهرى فى هيئة الأعيان عشرة آلاف قرش وإذا كان لأحد الاعضاء معاش آخر أو غير مخصصات من الخزينة دون عشرة آلاف أو أكثر تبقى على حالها .

المادة ٦٤ — أن هيئة الاعيان تدقق البحث فى القوانين ولوائح الموازنة الصادرة من هيئة المبعوثين فإن وجدت بها ما يخل أساسا بالأمور الدينية أو بحقوق حضرة السلطان السنية أو بالحرية أو بأحكام القانون الأساسى أو باستقلالية ملك الدولة أو بأمنية المملكة الداخلية أو بوسائل المدافعة والمحافظة على الوطن أو بالآداب العمومية فلها أن ترفضها قطعيا مع إيراد ملاحظتها أو أن تردها إلى هيئة المبعوثين لأجل إصلاحها وتصحيحها .

أما اللوائح التى تقبلها وتصادق عليها فتقدم للصدر الأعظم وكذلك المعروضات التى تقدم للهيئة تفحص بالتدقيق وتقدم لمقام الصدارة إذا وجد لزوم لذلك مع إضافة الملاحظات اللازمة عليها .

المادة ٦٥ — أن عدد أعضاء هيئة المبعوثين يكون باعتبار شخص واحد من كل خمسين ألف نفس من ذكور التبعة العثمانية .

المادة ٦٦ — أن أمر الانتخاب مؤسس على الطريقة السرية وستقرر كيفية الانتخاب فى قانون مخصوص ،

المادة ٦٧ — لا يمكن الجمع بين عضوية هيئة المبعوثين ومأمورية أخرى فى الحكومة خلا من ينتخب من الوكلاء لهذه العضوية فيجوز له ذلك وأما من ينتخب لهيئة المبعوثين من باقى مأمورى الدولة فهو فى خيار من قبول ذلك أو رفضه إلا أنه إذا قبل العضوية يفصل من مأموريته الأولى .

المادة ٦٨ — لا يجوز أن ينتخب لهيئة المبعوثين أولا من لم يكن من تبعة الدولة العلية ، ثانيا : من كان حائزاً مؤقتا على امتياز خدمة أجنبية بمقتضى النظام المخصوص ، ثالثا : من لم يكن عارفا باللغة التركية ، رابعاً : من كان سنه دون الثلاثين ، خامسا : من كان مستخدما عند شخص آخر فى وقت الانتخاب ، سادسا: من حكم عليه بالإفلاس ولم يعد اعتباره ، سابعاً : من كان مشهوراً بالتصرفات السيئة ، ثامنا : من حكم عليه بالحجر حكما لاحقا ولم يفك عنه الحجر ، تاسعا : من كان ساقطا من الحقوق المدنية ، عاشراً : من يدعى أنه من التبعة الاجنبية . فجميع هؤلاء لا يجوز إنتخابهم بهيئة المبعوثين أما فى الانتخاب الذى يجرى بعد أربعة سنوات فيشترط على المنتخب أن يكون عارفا القراءة والكتابة فى اللغة التركية نوعا ما .

المادة ٦٩ — أن إنتخاب المبعوثين العمومى يجرى مرة واحدة فى كل

أربع سنين ومدة مأمورية كل من المبعوثين هو عبارة عن أربع سنين ويجوز تجديد إنتخابه .

المادة ٧٠ — أن إنتخاب المبعوثين العمومى يبتدأ به قبل شهر تشرين الثانى الذى هو بداية إجتماع الهيئة بأربعة أشهر على الاقل .

المادة ٧١ — أن كلا من أعضاء هيئة المبعوثين يعتبر كنائب عن عموم العثمانيين وليس عن الدائرة التى إنتخبته فقط .

المادة ٧٢ — من الواجب على المنتخبين أن ينتخبوا المبعوثين من أهالى دائرة الولاية التى هم منها .

المادة ٧٣ — إذا فضت هيئة المبعوثين بإرادة سنية يبتدأ بانتخاب جميع الاعضاء الجديدة بحيث تتمكن الهيئة من الاجتماع بعد ستة أشهر على الأكثر.

المادة ٧٤ — إذا توفى أحد أعضاء هيئة المبعوثين أو وقع تحت الحجز لأسباب قانونية أو إنقطع عن الحضور إلى المجلس مدة طويلة أو استعفى لداعى صدور حكم ما عليه لسبب قبول مأمورية أخرى فيتعين عضو خلافه بحسب الاصول قبل الاجتماع التالى .

المادة ٧٥ — أن مأمورية العضو الذى ينتخب عوضا عن أحد المبعوثين تدوم فقط إلى وقت الانتخاب العمومى الآتى .

المادة ٧٦ — يعطى لكل من المبعوثين عشرون ألف قرش من خزينة الدولة عن مدة الاجتماع فى كل سنة وتعطى له أيضا مصاريف الطريق ذهابا وإيابا باعتبار كرن المعاش الشهرى خمسة آلاف قرش وفقا لنظام المأمورين الملكيين .

المادة ٧٧ — تنتخب هيئة الأعيان ثلاثة اشخاص لرئاسة الهيئة وثلاثة أشخاص لكل من الرئاستين الثانية والثالثة ثم تقدم أسماء هذه الأشخاص التسعة إلى الحضرة الشاهانية وبموجب إرادة سنية يعين أحد الثلاثة الاولين

لرئاسة الهيئة وشخصان من الستة الباقين بصفة وكيلين للرئيس وتجرى مأموريتهم على هذه الصورة .

المادة ٧٨ — إن المذاكرة والمفاوضات فى هيئة المبعوثين تجرى علنا غير أنه إذا وقعت مادة مهمة أو عند طلب الوكلاء او خمسة عشر عضوا من أعضاء المبعوثين إجراء المذاكرة سراً على أمر ما حينئذ يصرف الاشخاص الموجودون فى محل إجتماعها خلا اعضائها وبموجب قرار الاكثرية تقبل أو ترفض الطلب المتقدم لها وتجرى المفاوضات علنا أو سراً بحسب القرار المذكور .

المادة ٧٩ — لا يجوز إلقاء القبض على أحد أعضاء هيئة المبعوثين بمدة اجتماع المجلس ولا محاكمته مالم يثبت بموجب قرار أكثرية الهيئة وجود سبب كاف لالقاء التهمة عليه من قبل الهيئة او مالم يرتكب جنحة أو جناية ما ويمسك بوقت إرتكابه ذلك أو عقيبه .

المادة ٨٠ — ان هيئة المبعوثين تتذاكر بلوائح القوانين التى تحال لها فما كان منها متعلقا بالمالية أو بالقانون الاساسى يسوغ لها أن ترفضه أو تقبله أو تصلحه . رغب تدقيق البحث على المصاريف العمومية بالتفصيل كما هو مصرح به فى قانون الموازنة تقرر مقدارها بالاتفاق مع هيئة الوكلاء وتعين كذلك مع هيئة الوكلاء أنواع الواردات المقتضية لمقابلة المصاريف العمومية ومقدارها وكيفية توزيعها واستحصالها .

فى المحاكم :

المادة ٨١ — ان القضاة الذين ينصبون من قبل الدولة بموجب النظام المخصوص وتعطى لأيديهم البراءة الشريفة فهؤلاء لا يعزلون وإنما يجوز قبول استعفائهم . اما صورة ترقى القضاه ومسالكهم ومبادلة مناصبهم وكيفية اجراء تقاعدهم وعزلهم عند صدور الحكم عليهم بذنب ما ، جميع ذلك

مصرح فى النظام المذكور وهذا النظام موصح به كذلك الأوصاف المطلوبة من القضاة ومن باقى مأمورى المحاكم .

المادة ٨٢ — ان جميع انواع المحاكمات تجرى فى المحاكم علنا والاعلامات التى تصدر منها ماذون بنشرها غير أنه يجرى المحاكمة سراً فى الظروف المنبعثة بالقانون .

المادة ٨٣ — يحق لكل أحد أن يستخدم لدى المحاكمة جميع الوسائل القانونية للدفاع عن حقوقه .

المادة ٨٤ — لايسوغ لإحدى المحاكم لأية علة كانت أن تمتنع عن رؤية دعوى هى من متعلقاتها ولايجوز توقيف الحكم بدعوى ما أو تأخيره بعد الشروع فى رؤية تلك الدعوى أو بعد إجراء التحقيقات الأولية المقتضية لرؤيتها ، مالم يكف المدعى عن ملاحقة دعواه . ولكن حقوق الحكومة فى الدعاوى الجنائية تأخذ مجراها النظامى .

المادة ٨٥ — كل دعوى يجب أن ترى فى المحكمة التى يتعلق بها رؤيتها أما الدعاوى التى تقع بين الأفراد والحكومة فإنها ترى كذلك فى المحاكم العمومية .

المادة ٨٦ — أن المحكمة بجملتها تكون عارية من كل نوع من المداخلات .

المادة ٨٧ — أن الدعاوى الشرعية ترى فى المحاكم الشرعية والدعاوى النظامية ترى فى المحاكم النظامية .

المادة ٨٨ — أن أنواع المحاكمة ووظائفها ودرجات حقوقها وأمر توظيف القضاة كل ذلك يعود به على القوانين .

المادة ٨٩ — لايجوز قطعاً لأية علة كانت ترتيب محاكم غير اعتيادية ولا لجان لرؤية بعض دعاوى مخصوصة والحكم بها خلال المحاكم القانونية وإنما يجوز فقط التحكيم وتعيين مولين بحسب مفاد القانون .

المادة ٩٠ — لايجوز لقاض أن يجمع بين مأموريته القضائية ومأمورية أخرى ذات معاش فى الحكومة .

المادة ٩١ — سيجرى تعيين مدعين عموميين للدفاع عن الحقوق العامة فى الأمور الجنائية أما وظائف هؤلاء المدعين ودرجاتهم فستقرر فى القانون.

فى الديوان العالى :

المادة ٩٢ — يتألف الديوان العالى من ثلاثين عضواً منهم عشرة ينتخبون بالقرعة من رؤساء وأعضاء مجالس التمييز والاستئناف . وهذا الديوان ينعقد عند الاقتضاء بموجب إرادة سنية فى دائرة هيئة الأعيان ووظيفته إنما هى محاكمة الوكلاء ورؤساء محاكم التمييز وأعضائها وكل من اعتدى على ذات الحضرة السلطانية وعلى حقوقها وكل من حاول إلقاء الدولة فى خطر .

المادة ٩٣ — ينقسم الديوان العالى إلى قسمين يسمى أحدهما دائرة التهمة والآخر ديوان الحكم . أما دائرة التهمة فأعضاؤها تسعة ينتخبون ثلاثة من هيئة الأعيان وثلاثة من ديوان التمييز والاستئناف وثلاثة من أعضاء شورى الدولة وكلهم ينتخبون بالقرعة من الأعضاء الذين يعينون للديوان العالى .

المادة ٩٤ — يعطى القرار فى هذه الدوائر بأكثرية الثلثين على صحة التهمة الملقاة على الذوات المتشكى عليهم أو عدمها أما أعضاء دائرة التهمة فلا يحضرون فى ديوان الحكم .

المادة ٩٥ — أن عدد الأعضاء فى ديوان الحكم واحد وعشرون عضواً من أعضاء الديوان العالى منهم سبعة من هيئة الأعيان وسبعة من ديوان التمييز والاستئناف وسبعة من شورى الدولة . وهذا الديوان يحكم حكما باتاً وبمقتضى القوانين المؤسسة فى الدعاوى التى قررت دائرة التهمة لزوم المحاكمة عليها ويتم حكمه بموجب قرار أكثريته بثلث أعضائه . أما أحكام هذا الديوان فلا تقبل الاستئناف ولا التمييز .

فى الأمور المالية :

المادة ٩٦ — أن تكاليف الدولة لايترتب منها شىء ولايصير توزيع شىء منها ولا جمعه ، مالم يتعين بقانون .

المادة ٩٧ — أن لائحة الدخل والخرج فى الدولة هى بمنزلة قانون موضح به مقدار وارداتها ومصارفاتها تقريبا فكل تكاليف الدولة يعول بأمر ترتيبها وتوزيعها وجبايتها على هذا القانون .

المادة ٩٨ — أن اللائحة المذكورة أى قانون الموازنة العمومية يصير البحث والمصادقة عليها بنداً بنداً فى المجلس العمومى وكذلك الجداول المرتبطة بها المتضمنة تفاصيل الواردات والمصارفات تقسم إلى أبواب وفصول ومواد متعددة وفقاً للاصول المتخذة نظاماً وتجرى المذاكرة عليها أيضاً فصلا فصلا .

المادة ٩٩ — أن قانون الموازنة العمومية يطرح أمام هيئة المبعوثين عقب اجتماع المجلس العمومى ليمكن وضعه فى موقع الإجراء عند دخول السنة المتعلق بها .

المادة ١٠٠ — لايجوز صرف شىء من أموال الدولة خارجاً عن الموازنة مالم يعين ذلك بقانون مخصوص .

المادة ١٠١ — إذا مست الحاجة لصرف مبلغ ماخارج عن الموازنة فى غير وقت اجتماع المجلس العمومى وذلك لأسباب إجبارية غير إعتيادية فأن هيئة الوكلاء تستأذن من الحضرة السلطانية عن ذلك آخذة المسئولية عليها وتتدارك المبلغ اللازم لصرفه بموجب الإدارة السنية التى تصدر . وعليها أن تقدم لائحة ذلك إلى المجلس العمومى عند اجتماعه .

المادة ١٠٢ — أن حكم قانون الموازنة هو لسنة واحدة فقط . ولا يجرى فى غير تلك السنة . غير أنه إذا فض المبعوثان لأسباب غير اعتيادية

قبل تقرير الموازنة فيسوغ للوكلاء بموجب إرادة سنية أن يداوموا إجراء حكم موازنة السنة الماضية إلى أن يلتئم مجلس المبعوثين ، بشرط أن لايتجاوز ذلك مدة سنة .

المادة ١٠٣ — أن لائحة قانون المحاسبة القطعية يتضمن مقدار المبالغ المتحصلة من واردات السنة المعينة لها وحقيقة المصاريف التى صار دفعها بتلك السنة . وينبغى أن تكون هيئتها وأبوابها موافقة بالتمام لقانون الموازنة العمومية .

المادة ١٠٤ — أن قانون المحاسبة القطعية يطرح أمام المجلس العمومى فى كل أربع سنين على الأكثر من ختام السنة المتعلق بها .

المادة ١٠٥ — يترتب ديوان محاسبات لأجل رؤية حساب المأمورين الموكلين بقبض أموال الدولة وصرفها ولأجل فحص المحاسبات السنوية التى تقدم من الدوائر المختلفة وهذا الديوان يقدم إلى هيئة المبعوثين فى كل سنة تقريراً حاوياً خلاصة فحصه وتدقيقاته ونتيجة أفكاره وملاحظاته وفى كل ثلاثة أشهر يعرض أيضاً على الحضرة السلطانية بواسطة رئيس الوكلاء تقريراً عن أحوال المالية .

المادة ١٠٦ — أن ديوان المحاسبات يؤلف من اثنى عشر عضواً يعينون بموجب إرادة سنية . ويستمرون فى مأموريتهم مدة حياتهم ولايعزل أحد منهم مالم تصادق هيئة المبعوثين بالأكثرية على لزوم عزله .

المادة ١٠٧ — سيترتب نظام مخصوص لتعيين الصفات المطلوبة من أعضاء ديوان المحاسبات وتفاصيل وظائفهم وصورة استعفائهم وتبديلهم وتوقيتهم وتقاعدهم وكيفية تشكيل الأقلام المتعلقة بهذا الديوان .

فى الولايات :

المادة ١٠٨ — أن أصول الولايات ستؤسس على قاعدة توسيع دائرة المأذونية وتفريق الوظائف وستعين درجاتها بنظام مخصوص .

المادة ١٠٩ — سيترتب قانون مخصوص أوسع من القانون الجاري الآن لانتخاب أعضاء مجالس الإدارة فى الولايات والألوية والأقضية لانتخاب أعضاء المجالس العمومية التى تلتئم كل سنة مرة فى مراكز الولايات .

المادة ١١٠ — أن وظائف المجالس العمومية كما سيصرح به القانون المذكور هى المذاكرة والمفاوضة فى الأمور النافعة كتنظيم الطرق والمعابر وترتيب الصناديق وترقية أسباب الصنائع والتجارة ونشر المعارف العمومية ومن خصائصه أيضاً حق التشكى إلى المحلات المقتضية عند وقوع مغايرات للقوانين والنظامات المؤسسة لأجل إصلاح ذلك سواء كان بأمر توزيع الأموال الأميرية وجبايتها أو بالمعاملات العمومية .

المادة ١١١ — يترتب فى كل قضاء مجلس لكل ملة ، ينتخب أعضاؤه من أفراد تلك الملة ويكون من خصائصه النظر بمداخل المسقفات والمستغلات والنقود الموقوفة لكى تصرف بحسب شروط واقفيها ومعاملتها القديمة لمن له حق فيها وللخيرات والمبرات والمناظرة أيضاً على صرف الأموال الموصى بها حسبما هو محرر فى وصية الموصى وعلى إدارة أموال الأيتام وفقاً لنظامها الخصوصى . أما هذه المجالس فانها تعرف الحكومات المحلية ومجالس الولايات العمومية مرجعاً لها .

المادة ١١٢ — أن الأمور البلدية تجرى إدارتها فى مجالس الدوائر البلدية التى سيصير ترتيبها فى دار السعادة وفى الخارج وسيصير وضع قانون مخصوص لتنظيم الدوائر البلدية ووظائفها وكيفية انتخاب أعضائها .

فى مواد شتى :

المادة ١١٣ — إذا ظهرت بعض علائم وإمارات تنذر بوقوع اختلال ما فى إحدى جهات المملكة فيحق للحكومة السنية حينئذ أن تعلن الإدارة العرفية موقتاً فى ذلك المحل فقط . والإدارة العرفية إنما هى أبطال القوانين

والنظامات الملكية بصورة مؤقتة . وسيترتب نظام مخصوص لكيفية إدارة المحل الموضوع تحت الإدارة العرفية . أما الذين يثبت بواسطة تحقيقات إدارة الضابطة الصحيحة أنهم سبب فى إختلال أمنية الحكومة فللحضرة السلطانية وحدها الحق أن تخرجهم من الممالك المحروسة وتبعدهم عنها .

المادة ١١٤ — أن التعليم الابتدائى يجعل إجبارياً على كل فرد من جميع أفراد العثمانيين وتفاصيل ذلك تتقرر فى نظام مخصوص .

المادة ١١٥ — لايجوز توقيف أو أبطال بند من بنود هذا القانون الأساسى لأية علة كانت .

المادة ١١٦ — إذا اقتضت الظروف والأحوال تغيير بعض المواد المدرجة فى هذا القانون الأساسى أو إصلاحها ووجد لزوم حقيقى وقطعى لذلك فيجوز تغييرها على الشروط الآتية وهى : أنه متى طلبت هيئة الوكلاء وكل من هيئة الأعيان والمبعوثين إصلاح قضية ما فاذا صادقت هيئة المبعوثين على ذلك بأكثرية هى الثلثان وصدرت إرادة سنية بشأنه فإن هذا الإصلاح يعتبر دستوراً للعمل . أما المادة التى يطلب إصلاحها فتبقى مرعية الاجراء حائزة قوة الحكم والنفوذ إلى أن تجرى عليها المذاكرة وتصدر بشأنها الإدارة السنية كما ذكر .

المادة ١١٧ — إذا قتضى الحال تفسير إحدى المواد القانونية فإذا كان ذلك من الأمور العدلية يتعلق تفسيره فى محكمة التمييز وإن كان من أمور الإدارة الملكية فذلك من خصائص شورى الدولة وإن كان من مواد هذا القانون الأساسى فذلك متعلق بهيئة الأعيان .

المادة ١١٨ — أن القوانين والنظامات الجارى العمل بها الآن وجميع المعاملات والعوائد تبقى نافذة ومرعية الأجراء مالم يصر إلغاؤها أو إصلاحها بالقوانين والنظامات التى تسن فى المستقبل

المادة ١١٩ — أن التعليمات المؤقتة التى ترتبت بشأن المجلس العمومى فى ٢٠ شوال سنة ١٢٩٣ تبقى أحكامها جارية إلى نهاية اجتماع المجلس المذكور الأول و بعد ذلك يضحى حكمها باطلا .

فى ٧ ذى الحجة ١٢٩٣ (١٨٧٦م)

(نص القانون الأساسى مأخوذ حرفياً من كتاب

«البـلاد العربية والدولة العثمانية»

من تأليف الأستاذ ساطع الحصرى

مصادر البحث

الكتب العربية والتركية المكتوبة بالاحرف العربية

أبو الفتوح رضوان — تاريخ مطبعة بولاق ، القاهرة ١٩٥٣

الدكتور أحمد عزت عبد الكريم — تاريخ التعليم فى مصر من نهاية حكم محمد على الى اوائل حكم توفيق ، القاهرة ١٩٤٥

الدكتور أحمد عزت عبد الكريم والدكتور محمــــد بديع شريف — دراسات تاريخية فى النهضة العربية الحديثة ، القاهرة سنة ١٩٥٨

أحمد شفيق باشا — مذكراتى فى نصف قرن ، ج ٢ ، قسم ٢ القاهرة ١٩٣٦

أحمد عزت الاعظمى — القضية العربية ، ٦ أجزاء ، بغداد ١٩٣١ — ١٩٣٤

أحمد رؤوف بك — كيف دخلت تركيا الحرب — تعريب فؤاد ميدانى بيروت ١٩٣٢

أديب اسحق — الدرر ، بيروت ، ١٩٠٩

أسعد داغر — ثورة العرب ، القاهرة ، ١٩١٦

الدكتورة الما وتلن — عبد الحميد ظل الله على الارض ، تعريب راسم رشدى ، القاهرة ١٩٥٠

ا . د . موريل — حقيقة الحرب العالمية ج ا ، تعريب على احمدشكرى القاهرة ١٩٢٢

أمين سعيد — الثورة العربية الكبرى ، ج ١ ، مصر ، بلا تاريخ « بعد ١٩٣٣ »

أمين الريحانى — ملوك العرب ، بيروت ، ١٩٥١

انكه لهارد — تركيا وتنظيمات ، دولت عثمانية نك تاريخ اصلاحاتى ترجمة على رشاد ، الاستانة ، ١٣٢٨ هـ

الاب انسطاس مارى الكرملى — خلاصة تاريخ العراق ، البصرة ١٩١٩

بولس مسعد — لبنان والدستور العثمانى ، مصر ١٩٠٩

بيير رونوفن — تاريخ القرن العشرين — تعريب الدكتور نور الدين حاطوم — مطبعة جامعة دمشق — ١٩٦٠

تحسين العسكرى — مذكراتى عن الثورة العربية الـكبرى والثورة العراقية ، بغداد ١٩٣٦

نجار زاده ابراهيم حلمي — تركيا أويان ، الاستانة ١٣٢٩ رومى « ١٩١٣ تركى »

جان بيشون — بواعث الحرب العالمية الاولى ، ترجمة محمد عزة دروزة بيروت ١٩٤٦

جرجى زيدان — تاريخ آداب اللغة العربية ، القاهرة ١٩١٤

جرجى زيدان — بناة النهضة الحديثة ، القاهرة ١٩٥٧

جورج انطونيوس — يقظة العرب ، تعريب على حيدر الركابى ، دمشق ١٩٤٦

جميل معلوف — تركيا الجديدة وحقوق الانسان ، سان باولو ١٩٠٨

جمال باشا — مذكرات جمال باشا ، تعريب على احمد شكرى القاهرة ١٩٢٣

حسين لبيب — تاريخ المسألة الشرقية ، القاهرة ، ١٩٢١

حقى العظم — حقائق عن الانتخابات النيابية فى العراق وسورية وفلسطين ، القاهرة ١٩١٢

خير الله خير الله — معضلة الشرق ، الاقطار العربية المحررة ، تعريب عارف النكدى ، بيروت ١٩١٩

خيرى أمين العمرى — شخصيات عراقية ، بغداد ١٩٥٥

رئيف خورى — الفكر العربى الحديث ، بيروت ١٩٤٣

رفيق بك العظم — الجامعة العثمانية والعصبية التركية « من مجموعة آثار رفيق بك العظم ، نشر عثمان العظم ، القاهرة ١٣٤٤ هـ

رفائيل بطى — تاريخ الصحافة فى العراق ، القاهرة ١٩٥٥

الدكتور زكى صالح — مقدمة فى دراسة العراق المعاصر ، بغداد ١٩٥٣

الدكتور زكى صالح — موجز فى تاريخ العراق منشأ النفوذ البريطانى فى بلاد ما بين النهرين ، بغداد ١٩٤٩

سليمان البستانى — عبرة وذكرى ، القاهرة ١٩٠٨

سليمان فيضى — فى غمرة النضال ، بغداد ١٩٥٢

ساطع الحصرى — نشوء الفكرة القومية ، بيروت ١٩٥٦

ساطع الحصرى — البلاد العربية والدولة العثمانية ، مصر ١٩٥٧ « من مطبوعات المعهد »

شاكر مصطفى — محاضرات عن القصة فى سوريا « مطبوعات المعهد » مصر ١٩٥٨

الامير شكيب ارسلان — تعليقات على تاريخ ابن خلدون مصر ١٩٣٦

صديق الدملوجى — مدحت باشا ، بغداد ١٩٥٢ — ١٩٥٣

دكتور صلاح العقاد — الاستعمار فى الخليج الفارسى ، القاهرة ١٩٥٦

طه مكى — تاريخ بغداد الحديثة ، بغداد ١٩٣٥

الطاهر احمد الزاوى — جهاد الابطال فى طرابلس الغرب ، مصر ١٩٥٠

عثمان نورى — عبد الحميد ودور سلطنتى ، ٣ اجزاء « تركى » الاستانة ١٩٠٩

على ظريف الاعظمى — مختصر تاريخ بغداد ، بغداد ١٩٢٦

عبد الرحمن الرافعى — عصر محمد على ، مصر ١٩٥١

عمر طوسون — البعثات العلمية فى عهدمحمد على ، الاسكندرية ١٩٣٤

عبد الفتاح ابراهيم — على طريق الهند ، بغداد ١٩٣٥ « الكتاب منشور بدون اسم المؤلف ، علمت ان الكتاب له من رسالة خاصة بعث بها الى الدكتور فاضل حسين »

عبد الرزاق الحسنى — الثورة العراقية الكبرى ، صيدا ١٩٥٢

عبد الرزاق الحسنى — تاريخ الثورة العراقية ، صيدا ١٩٤٠

عبد الرحمن الكواكبى — طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد ، القاهرة ١٩٣١

عبد الرحمن الكواكبى — أم القرى ، القاهرة ١٣١٦ هـ

فرنسيس مراش — غابة الحق ، القاهرة ١٩٢٢

قيادة الجيش الرابع — ايضاحات عن المسائل السياسية التى جرى تدقيقها بديوان الحرب العرفى المشكل بعاليه ، الاستانة ١٣٣٤ هـ

كركوكلى زاده عمر فوزى — ارج الطيب فى مآثر السيد النقيب ، البصرة ١٣٣١ رومى ، ١٩١٥

الاب كيريوس نيقولاوس قاضى — اربعون عاما فى حوران وجبل الدروز لبنان ، بلا تاريخ

لوثروب ستودارد — حاضر العالم الاسلامى ، ٤ أجزاء ، تعريب عجاج نويهض ، القاهرة ١٣٥٢ هـ

لونكريك ، ستيفن هيمسلى — أربعة قرون من تاريخ العراق ، بيروت ١٩٤٩

محمد فريد بك — تاريخ الدولة العلية العثمانية ، القاهرة ١٨٩٦

محمد المهدى البصير — تاريخ القضية العراقية ، بغداد ١٩٢٣

دكتور مصطفى خالدى وعمر فروخ — التبشير والاستعمار فى البلاد العربية ، بيروت ١٩٥٧

الامير مصطفى الشهابى ـ محاضرات عن القومية العربية « مطبوعات المعهد » ، القاهرة ١٩٩٥

محمد كرد على ـ خطط الشام ، ج ٣ ، ٥ ، دمشق ، ١٩٢٧

الدكتور محمد عبد الله ماضى ـ النهضات الحديثة فى جزيرة العرب ج ١ « فى المملكة العربية السعودية » ، القاهرة ١٩٥٢

دكتور م . محمد حسين ـ الاتجاهات الوطنية فى الادب المعاصر ، ج ١ القاهرة ١٩٥٤

دكتور محمد فؤاد شكرى ـ السنوسية دين ودولة ، القاهرة ١٩٤٨

محمد عزة دروزة ـ حول الحركة العربية الحديثة ، ج ١ ، صيدا ١٩٥١

محمد أبو ريه ـ جمال الدين الافغانى ، القاهرة ١٩٥٨

محب الدين الخطيب ـ المؤتمر العربى الاول القاهرة ، ١٩١٣

محمد بهجت الاثرى ـ اعلام العراق بغداد ١٣٤٥ هـ

محمد طاهر العمرى ـ تاريخ مقدرات العراق السياسية ، ج ١ ، بغداد ١٣٤٥ هـ

محمد جميل بيهم ـ قوافل العروبة ومواكبها ، ج ٢ ، بيروت ١٩٥٠

نعمان قساطلى ـ الروضة الغناء فى دمشق الفيحاء ، بيروت ١٨٧٩

ناصيف أبو زيد ـ تاريخ العصر الدموى دمشق ١٩١٩

دكتور نيقولا زيادة ـ ليبيا من الاستعمار الايطالى الى الاستقلال ، القاهرة ١٩٥٨

« من مطبوعات المعهد »

ويوسف البستانى ـ تاريخ حرب البلقان الاولى القاهرة ١٩١٣

الكتب الاجنبية بما فيها التركية المكتوبة بالحروف الافرنجية :

AULNEAU, J. — La Turquie et la Guerre, Paris 1915.

ANTONIUS, G. Arab Awakening, London 1945.

ATIYAH, Edw. — An Arab tells his story, London 1947.

AZOURI, N. — Le Réveil de la Nation Arabe dans l'Asie turque, Paris 1905.

BERARD, Victor — Le Sultan, l'Islam et les Puissances, Paris 1907.

BERARD, V. — La Révolution Turque, Paris 1909.

CONTENSON, Ludovic — Les Réformes de Turquie d'Asie, Paris 1913.

CHERADAME, André — Le Chemin de fer de Baghdad, Paris 1903.

CAUSA, Cesare — La Guerra Italo-Turca e della Tripolitania, Frienze 1912.

EMIN, Ahmed — Turkey in the World War, U.S.A. 1930.

EDIB, Halide — Conflict of East and West in Turkey, Lahore 1935.

ENGELHARDT, Ed. — La Turquie et le Tanzimat, T. I, Paris 1882.

FUA, Albert — Le Comité Union et Progrès contre la constitution, Paris, sans date.

FESH, Paul — Constantinople aux derniers jours d'Abdul-Hamid, Paris 1907.

GONTAUT — BIRON, Comte R. de — Comment la France s'est installée en Syrie, Paris 1922.

GANEM, Khalil — Les Sultans Ottomans, Paris 1902.

HUREWITZ, J. C. — Diplomacy in the Near and Middle East, Documentary Reccord (1535-1914), Vol. I, New York 1956.

IMBERT, Paul — La Rénovation de l'Empire Ottoman, Paris 1909.

JUNG, Eugène — La Révolte Arabe, T. I., Paris 1924.

JUNG, Eug. — Les Puissances devant la Révolte Arabe, Paris 1906.

JONGUIERE, Le Vicomte de la. — Hist. de l'Empire Ottoman, 2 V., Paris 1914.

KEMAL BEY, Ismail — The Memoirs of Is.-Kém. bey, London 1920.

KHAIRALLAH, K. T., La Question d'Orient et les Régions Arabes Libérées, Paris 1919.

LAMMENS, S. J., — Précis Historique, V. II, Beyrouth 1921.

LANDEMONT, Comte de — L'Europe et la Politique Orientale, Paris 1912.

MOUTRAN, Nadra — La Syrie de Demain, Paris 1916.

MIDHAT, Ali Haydar — Midhat Pasha, Paris 1908.

MANDELSTAM, André — Le Sort de l'Empire Ottoman, Paris 1917.

MANDELSTONE, A. — La Turquie, Paris 1918.

MOHAMMED FARID BEY — Les Intrigues Anglaises contre l'Islam, Lausanne 1917.

MOHAMMED F. bey — Etude sur la Crise Ottomane Actuelle (1911-1912), Genève 1913.

MOHAMMED F. bey — Etude sur la Crise Ottomane Actuelle (1914-1915), Genève 1915.

NICOLAIDES, N. — Une Année de Constitution, Bruxelles 1909.

NUSEIBEH, Hazem Zaki — The Ideas of Arab Nationalism, New York 1956.

NOURADOUNGHIAN, Gabriel — Recueil d'Actes Internationaux de l'Empire Ottoman, T. III, Paris 1902.

POINCARE, Reymond — Les Balcans en feu, Paris 1926.

POINCARE, Rey. — Le Lendemain d'Agadir, Paris 1926.

PINON, René — L'Europe et l'Empire Ottoman, Paris 1917.

PINON, René — L'Europe et les Jeunes Turcs, Paris 1913.

ROY, Gilles — Abdul-Hamid Le Sultan Rouge, Paris 1936.

REMOND, Georges — Aux Camps Turco-Arabes, Paris 1913.

RAMSAUR, Ernest Edmonston — The Young Turks, Prelude to the Revolution of 1908, Princeton 1957.

ROSSI, Ettore — Documente Sull'Origine Egli Sviluppi della questione Araba (1875-1944), Roma 1944.

Dr. SALEH ZAKI — Mesopotamia, Bagdad 1957.

Dr. SAMNE, Georges — LaSyrie, Paris 1920.

Dr. SAAB, Hassan — The Federalists of the Ottoman Empire, Amsterdam 1958.

T.T.T. CEMIYETI, Tarih, V. III, Istambul 1933.

وهو كتاب تركى

واسمه بالعربية : « تاريخ — من نشر جمعية الدراسات التاريخية التركية ».

TUNAY, Tarik Z. — Turkiyede Siyasi Partilar (1859-1952), Istambul 1952.

وهو أيضا كتاب تركى باسم « الاحزاب السياسية فى تركيا »

VERNEY, Noel et Dambman, Georges — Les Puissances Etrangères dans le Levant, en Syrie et en Palestine, Paris 1900.

ZEINE, N. Zeine — Arab-Turkish Relations and the Emergence of Arab Nationalism, Beirut 1958.

الوثائق الدبلوماسية :

Documents Diplomatiques Français: Série: II, T. XI, XII, XIII. Série III, T. I, II, III, IV, VI, VII, VIII, IX, X.

British Documents on the Origines of the War (1898-1914), Gouch and Temperley. Part I. Vol. IX, X, Part II, Vol. IX.

المجلات الاجنبية :

Bulletin du Comité de l'Afrique Française, No. d'Octobre 1908, Paris.

Correspondance d'Orient, revue économique, politique, littéraire. Directeur Georges Samné, Paris.

جميع الاعداد من عام ١٩٠٨ الى غاية ١٩٠٦ حتى ١٩١٣

Revue du Monde Musulman, Mission du Maroc, Paris.

جميع الاعداد من عام ١٩٠٦ حتى ١٩١٣

المجلات العربية والتركية :

الهلال : (القاهرة) — صاحب امتيازها ومحررها أميل زيدان .

أعوام : ١٩٠٧ ج ١ — ١٩٠٨ ج ١ ، ٢ ، ٣ — جميع أعداد ١٩٠٩ — مجلد ١٩ ج ٦ ، مجلد ٢٠ ج ١ ، ٣ من عام ١٩١١ — ومجلد ٢١ ج٢ و٥و٦ من عام ١٩١٢ — ومجلد ٢١ ، ج ١٠ من عام ١٩١٣ — ومجلد ٢٢ ج ٢ ، ٣ لعام ١٩١٣ ونفس المجلد ج ٥ ، ٧ لعام ١٩١٤ ومجلد ٢٣ ج ٣ لعام ١٩١٤

المقتطف : (القــــاهرة) — أصحابها فارس نمر ، يعقــوب صروف ، مكاريوس شاهين :

أعوام ١٨٨٠ ج٦ ، ١٨٨١ ج٧ ، ١٨٨٢ ج١ ، ١٨٨٣ ج٦ و٨و٩ و١٠ و١٩٠٤ ج١ ، ١٩٠٥ ج٢ و٩و١٢ ، ١٩٠٩ مجلد ٣٤ ج١ و٢و٣ مجلد ٣٥ ج١ و٢و٤و٦ ، ١٩١٠ مجلد ٣٦ ج٢ و٣ مجلد ٣٧ ج١ و٥ ، ١٩١٣ مجلد ٤٢ ج٦ ، ١٩١٤ مجلد ٤٤ ج ٥

المنار : (القاهرة) ـ الشيخ رشيد رضا .
أعوام ١٨٩٩ مجلد ٢ ، ج٤ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ـ ١٩٠٠ مجلد ٣ ج١و٦ و٨و٩ ـ ١٩٠٢ مجلد ٤ ج٢٤ ـ ١٩٠٣ مجلد ٦ ج ٥و١١ و٢٤ ـ ١٩٠٤ مجلد ٧ ج٢ و٢٢ ـ ١٩٠٧ مجلد ١٠ عدد ٣ ، ثم جميع الاعداد من : ١٩٠٨ الى ١٩١٦ .

اسلام مجموعه سى : (تركية) ـ الاستانة ـ مديرها حليم ثابت
أعوام ١٣٣٢ هـ (١٩١٣ م) المجلد الاول ، ١٣٣٣ هـ (١٩١٤ م) المجلد الثانى ، ١٣٣٣ هـ (١٩١٤ م) المجلد الرابع .

الجرائد العربية :

الاهرام : (القاهرة) ـ صاحب امتيازها جبرائيل بشارة تقلا ـ جميع الإعداد من ١٩٠٩ الى غاية ١٩١٤ .

المؤيد : (القاهرة) ـ صاحبها الشيخ على يوسف ـ جميع الاعداد من منتصف عام ١٩٠٨ الى غاية ١٩١٤

المقتبس : (دمشق) ـ صاحبها ومدير سياستها محمد كرد على ـ الإعداد الاولى الخمسون من عام ١٩٠٩

اللواء : (القاهرة) ـ شركة مساهمة على فهمى كامل وشركاه ، مدير السياسة المسئول منصور مصطفى رفعت ـ الاعداد من منتصف ١٩٠٩ الى غاية منتصف عام ١٩١٠ ومن ١٩١١/١/١ لغاية ١٩١١/٦/٣٠ ومن ١٩١٢/١/١ لغاية ١٩١٢/٦/٣٠ .

الرأى العام : (بيروت) صاحبها ورئيس تحريرها : طه المدور ، مديرها المسئول : منير المدور . الاعداد من منتصف عام ١٩١٢ لغاية ١٩١٣/٤/٣٠

المفيد : (بيروت) صاحباها عبدالغنى العريسى وفؤاد حنتس ، مديرها المسئول فؤاد حنتس ، الاعداد من أول ديسمبر ١٩١٢ لغاية نوفمبر ١٩١٣

فهرس المواضيع

الفصل الأول

الفصل الثانى

الفصل الثالث

دار الهنا للطباعة والنشر
٨ شارع سامى بشارع الصحافة
بولاق ــ القاهرة
ت : ٨١١١٢٧

تصويب الخطأ

صفحة	سطر	خطأ	صواب
هـ مقدمة	٦	بشكل يكتنفها	بشكل يكتنفه
هـ	٩	العربية الصرفة	العربية الصرف
و	٦	شذرات منشورة	شذرات منثورة
و	١٧	Landemont, Victor Bérard	Landemont, Victor Bérard
ز	٦	Engelhard, Fesh	Engelhardt, Fesh
ك	٢١	بروع الاعتدال	بروح الاعتدال
ن	٢٢	على الاصلاح	ضد الاصلاح
ع	٧	بحث بعض	عن بحث بعض
ع	١١	وقد تابع	قد تابع
ع	٢٤	لما سيتجشمونه	لما سيتجشمانه
ع	٢٤	ما يرونه	ما يريانه
٩	٩	الدولة الاجنبية	الدول الاجنبية
١٤	٦	انشئت فى لبنان (١٣٦٢)	انشئت فى لبنان (١٦٣٢)
١٦	٢٠	من عام ١٨٧١ الى عام ١٨٨٢	من عام ١٨٧٩ الى عام ١٨٨٢
٣١	١٤	واستبدالها بمنصب رئيس الوزراء	واستبدلها بمنصب رئيس للوزراء
٥١	١٨	محمد رفيق العظم	رفيق العظم
٥١	حاشية ٥	الاول من طرابلس الشام والثانى من دمشق	الاول من دمشق والثانى من طرابلس الشام
٥٤	٧	العنصر التركى الصرفة	العنصر التركى الصرف
٦٣	٨	غيرانه وقد وجد من رجالات	غير انه قد وجد من رجالات
٦٨	١٥	اتحاد الناصر	اتحاد العناصر
٧٠	١٣	من جعل ولايته العثمانية	من جعل ولاياته العثمانية
٨٥	١٦	ايضات حول عقيدتنا	ايضاحات حول عقيدتنا
٩٤	٢	عدو له للحرية	عدو له وللحرية
٩٥	١١	الترك والعرب ، وبقية العناصر	الترك والعرب وبقية العناصر
٩٨	حاشية ٤	وقلبوا فيها التعليم	وقلبوا فيها التعليم من العربية الى التركية
١٠٤	١٠	يقف كل صندوق	يقف على كل صندوق
١٠٨	٥	النذر فى أول السطر وآخره	النزر
١٢٠	٥	وسبب نقمتهم عليه لانه	وسبب نقمتهم عليه أنه
١٢٢	١١	بعض الدول الاوربية التى تثبيت	بعض الدول الاوربية الى تثبيت
١٢٧	٩	من صوفيه وخوجات	من صوفتية وخوجات
١٣٥	١٢	حينما يختلف مجلس المبعوثين	حينما يختلف مجلس النظار مع مجلس المبعوثين
١٧١	١٣	رفى بلجيكا لغتان	وفى بلجيكا لغتين
١٧٥	٥	والمعلنة فى الورقة	والملعنة فى الورقة
١٧٧	١٥	فى استكناء	فى استكناه
١٧٨	١٧	عثمانية صرفة	عثمانية صرف
٢١٦	٨	أبناء الامة	من أبناء الامة
٢٢٠	١٥	من نواب الفلاح	من نواب الفلاخ

صفحة	سطر	خطأ	صواب
٢٢٥	٧	من العوت	من العرب
٢٤٧	آخر سطر	أظهر مفاوضو ، تشددا	أظهر مفاوضوه تشددا
٢٤٨	٨	لينال شروطا فضل ، أو لو انه	لينال شروطا أفضل ، ولو انه
٣١٤	حاشية٦٠	وان تكون عربى الاصل	وان تكن عربى الاصل
٣١٨	٣	العلائق والسياسة	العلائق السياسية
٣٥٦	٤	رائدا فى الحكم	رائدها فى الحكم
٣٧٢	١٨	عندئذ فقد يستطيع	عندئذ فقط يستطيع
٣٨٤	١١	وزيرا آخر	وزير آخر
٣٩٥	٨	احزاب عربية صرفة	احزاب عربية صرف
٣٩٥		بين السطرين الثانى والثالث من الحاشية يضاف السطر التالى : عقدته (وقد لاتكون جمعية بل جماعة من الاصلاحيين العرب ، لانه ورد فى البريد القادم	
٣٩٦	—	الفصل التاسع	الفصل السابع
٣٩٨	آخر سطر	القصد من ذلك	بأن القصد من ذلك
٣٩٠	١	فى هذه الجزر للاسعاف العام	فى هذه الجزر بعمليات تمدين ، من شق طرق وفتح مدارس ، وانشاء مؤسسات
٣٩٩	٩	تطبيق الولايات عليها	تطبيق نظام الولايات عليها
٤٠٢	٥	لكلا من الولايتين	لكلا الولايتين
٤٠٢	١٣	بالقانون رقم ٣٧	بالقانون رقم ٣٨
٤٠٤	٦	وهى ان كانت	وهى اذ كانت
٤٠٤	١٤	صلح مع ايطاليا	صلح مع ايطاليا يفضى
٤٠٤	١٥	يريدون ان يحرجوا	يريدون بذلك ان يحرجوا
٤٠٤	١٨	ذلك بعد ان	لذلك بعدان
٤٠٩	٣	اعتداء على احدى الدولتان	اعتداء على احدى الدولتين
٤١٠	٦	جانب جيشها	جانب من جيشها
٤١٠	١٥	على ان تلجأ	على ان تلجآ
٤١٧	١٤	قرار الاقامة	قرار الاقالة
٤١٨	٥	اضاف الى ذلك البرنس	اضاف الى ذلك ان البرنس
٤٢٠	١٢	فى مثال الظروف	فى مثل الظروف
٤٢١	٥	خوفا من ضعف الرأى	خوفا من ضغط الرأى
٤٢٢	١٥	يكن يقترب الشهران	يكد يقترب الشهران
٤٢٣	١٣	ببدلات العرض الاحتفالات	ببدلات العرض والاحتفالات
٤٢٤	٧	سفراء انجلترا وفرنسا وروسيا	سفراء انجلترا ، فرنسا ، روسيا
٤٢٦	١٤	منهجا قويا	منهجا قويما
٤٣٠	٥	وكلنا أمل يتحقق	وكلنا أمل بان يتحقق

صفحة	سطر	خطأ	صواب
٤٣١	٢	كان تطفىء .. بل كانت ثمة	كانت تطفى .. بل كان ثمة
٤٣٢	٣	ادوار دوار عطيه	ادوار عطيه
٤٣٤	١٣	عن البلاد وتجنبها	عن البلاد وتجنيبها
٤٣٨	١١	ليست سوى توسيعا	ليست سوى توسيع
٤٣٨	١٤	ليست سوى توسيعا	ليست سوى توسيع
٤٤٠	٣	ان يتعرضوا مافاتهم	ان يعوضوا ما فاتهم
٤٤١	٤	ضعفها الامن ان ضعف شعوبها	ضعفها الا من ضعف شعوبها
٤٤٢	٥	والا يعد ان تعرضة للحملات	والا بعد ان تعرضت للحملات
٤٤٢	٩	وقابل الحكومة	وقابل رجال الحكومة
٤٤٣	٢	مجالس « الدية »	مجالس « الدية ت »
٤٤٧	٧	مصادقة الحكومة اللامركزية	مصادقة الحكومة المركزية
٤٤٧	٨	المساهمة عثمانية	مساهمة عثمانية
٤٥٣	١٧	وقد وضعتها اللجنة الشعبية	وقد وضعت هـذه اللجنة معظم مواد الاصـلاح التى وضعتها اللجنة الشعبية
٤٥٧	١٢	ثم نحنا باللائمة	ثم نحا باللائمة
٤٦١	٢١	كانت اتحادية صرفة	كانت اتحادية صرف
٤٦٢	٨	صرفة ، وجهودهم	صرف ، وجهودهم
٤٦٢	١٤	عظيما اذا لم	عظيما اذ لم
٤٦٣	٤	فأصبح عدد من نفوس	فأصبح عدد نفوس
٤٦٣	آخر سطر	أرسهم فى سياسة البلاد	رأسهم فى سياسة البلاد
٤٦٥	١٤	مع العناصر العراقية التى	مع العناصر العرقية التى
٤٧٠	٣	خطة اختطتها الاصلاحيون	خطة اختطها الاصلاحيون
٤٧٠	٦	مرتبة برواتب نظامية	مرتبطة برواتب نظامية
٤٧١	١٧	تأييد المستقلين	تأييد المستقيلين
٤٧٢	١٨	ملائمة للنكوس	ملائمة للنكوص
٤٧٨	٣	الاصلاح بمقتضى	الاصلاح يقتضى
٤٨٤	١٨	فى هذا القانون باستناد	فى هذا القانون بالاستناد
٤٨٧	٢	مدارس	ومدارس
٤٩٥	٦	وفقا لمصلحة العامة	وفقا للمصلحة العامة
٤٩٥	آخر سطر	فاخرج	فاحرج
٤٩٦	٣	بانها امام خصم	بانهم امام خصم
٥٠٠	٥	ان كثير من	ان كثيرا من
٥٠٥	٨	شارل دناس	شارل دباس
٥٠٦	١٢	ووفاة الاجداد	ورفاة الاجداد
٥٠٨	١٤	وعارض	فعارض
٥٠٨	١٨	علية القوم	عَلية القوم
٥٠٨	٢٢	ولم يوكلهم عنهم	ولم يوكلوهم عنهم

صفحة	سطر	خطأ	صواب
٥٠٩	١٠	ولما راوا برقياتهم	ولما رأوا ان برقياتهم
٥١١	١١	من طلاب حقوق	من طلاب الحقوق
٥١٢	٢٣	انها نجزت دائما	انها عجزت دائما
٥١٦	١٢	الاعاء القائل	الادعاء القائل
٥١٩	آخر سطر	كما وهو	كما هو
٥٢٠	١٩	لاينفذ رأى المصريين	لا ينفذ فيها راى المصريين
٥٢١	٧	وابقائها معونة	وابقائها مصونة
٥٢٢	٨	ويجب يقرر هذا المجلس	ويجب أن يقرر هذا المجلس
٥٢٦	٨	ويولون بان مصر	ويقولون بان مصر
٥٢٧	١٧	أن يلعبون فى المؤتمر	أن يلعبوا فى المؤتمر
٥٢٨	١٦	الا ويرمى وراءها	الا ويرى وراءها
٥٢٩	١٣	هذه الباردة	هذه البادرة
٥٣١	٤	جمال باشا فى مفكراته	جمال باشا فى مذكراته
٥٣٣	آخر سطر	ان جل مراد بك	ان جل مرادك
٥٣٨	٧	الاعدادى	والاعدادى
٥٤٠	١	ما كان يخطر له	وما كان يخطر له
٥٤٢	١	انفعالهم عنا	انفصالهم عنا
٥٤٢	٢٠	عن رغبتهم	وعن رغبتهم
٥٤٥	١	اما ارضاء الحكومة	اما رضاء الحكومة
٥٥٠	١٧	تحتاج وتطلب	تحتج وتطلب
٥٥٤	٥	ذى الرتب	ذوى الرتب
٥٥٤	١٩	فى ايجاد مرونقا	فى ايجاده مرونقا
٥٥٥	١٩	من تحارهم	من تجارهم
٥٦٢	١٢	باعتقاله فى ١٩١١/٢/٩	باعتقاله فى ١٩١٤/٢/٩
٥٦٨	٧	وان تبليس	وان ، يتليس
٥٦٨	١٠	ضاحية تيرى كوى	ضاحية ينى كوى
٥٧٠	٧	الاخرى على	الاخرى وعلى
٥٧٢	٤	كالاحلال والاعمال العسكرية	كالاحتلال والاعمال العسكرية
٥٧٢	١١	سير الاعماق .. تطريف المعالم	سبر الاعماق .. تطويف المعالم
٥٧٨	١٠	واذا فقدت	واذ فقدت
٥٧٩	١٥	هذه الآلهة المقدسة	هذه الآلة المقدسة
٥٨١	١٦	عام ١٨٥٧	عام ١٨٧٥
٥٨٢	٣	كنج قلما	كنج قلملر
٥٨٦	١٦	يتلائم مع	يتلاءم مع
٥٨٨	١٧	غير مثقفين	غير متفقين
٥٨٩	٧	شجعا سياسة	شجبا سياسة
٥٨٩	١٣	لاذا نفكر	لماذا لا نفكر
٥٩١	١٣	النظريات العقدية	النظريات العقيدية

صفحة	سطر	خطأ	صواب
٥٩٢	١٤	عن غيره الا ، وأن	عن غيره ، الا ان
٥٩٢	٢١	ما سنسلمه	ما سنلمسه
٥٩٣	٩	الا لا عاطفة	الا لاعاطفة
٥٩٣	١٨	على لاتركه ابنائنا	على تركه لابنائنا
٥٩٤	٣	الجماعات فيها	الجماعات التى فيها
٥٩٤	٤	فنضالنا	فضالتنا
٥٩٤	١٠	فيهم بنوع	فيهم ينبوع
٥٩٥	١٧	أو بالتدريج	ولو بالتدريج
٦٠٦	٧	النفوذ بكلمة	التفوه بكلمة
٦١٣	١٦	هذه الناقصة	هذه الشروط الناقصة
٦١٥	١٢	هم المستأثرون	هم المستأثرين
٦١٦	١٣	اذا سمح	اذ سمح
٦١٩	١١	ينطق عليهم	ينطبق عليهم
٦١٩	٢٠	القادر القائم	القادر الفاشم

ملاحظة :

يرجى من السادة القراء تصحيح الاخطاء المطبعية قبل الشروع بقراءة الكتاب لان أكثرها جاء بشـــكل يعكس المعنى عكسا تاما . علما بان هناك بعض الاخطاء المطبعية الاخرى الطفيفة التى لا تخفى على القارىء فيرجى الانتباه اليها .

ويلفت المـؤلف الانتباه الى ان مقدمة الكتاب هى التى عرض بها رسالته على لجنـــــة الامتحانات والمناقشة لذلك جاء التوجيه عن تقسيم فصـــول الرسالة مغايرا لفصول الكتاب بعد أن اقتضى الامر تقسيم الفصول تقسيما جـــديدا لدى الطبع .

المؤلف